الجابات ومصير العرب

٤

بسم الله الرحمن الرحيم

الجات ومصير العرب

(المجلد الرابع)

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ب المعادى ت:٣٨٠٢٠٣٣

مجلد رقم ٤ الجات ومصر العرب (٦)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
صدقى و٣ وزراء يفتتحون اليوم مؤتمرا عن اتفاقية "الجات" فى المقاولات			
عبد الفتاح ابراهيم	الاهرام	٨٧٢	٢٤-٠٩-٩٤
وزير الصناعة يفجر قضايا هامة حول الحاجة الى تطبيق نظام الايزو ٩٠٠٠ والاوضاع الاحتكاريه الدول			
	الاهرام	٨٧٣	٢٤-٠٩-٩٤
محاولات لبدء عمل منظمة التجارة العالمية فى يناير			
	العالم اليوم	٨٧٤	٢٥-٠٩-٩٤
رئيس الوزراء لندوة "الجات"العمل على انشاء شركات عربية للتشييد والبناء			
محمود غنيم	الاخبار	٨٧٦	٢٥-٠٩-٩٤
صدقى وزير ا قطاع الاعمال والاسكان فى ندوة تأثير الجات على المقاولات العربية :			
عبد الفتاح ابراهيم	الاهرام	٨٧٧	٢٥-٠٩-٩٤
صدقى لندوة اثار "الجات" الخبرة العربية قلى المقالات يمكنها زيادة اعمالها دوليا			
	الاهرام	٨٧٩	٢٥-٠٩-٩٤
شركات مقاولات مشتركه عربية واجنبية للاستعادة من الفرص المتاحة بالاسواق الدولية			
	المساء	٨٨٠	٢٥-٠٩-٩٤
شركات اجنبية فى قطاع المقاولات			
نادية امين	العربى	٨٨١	٢٦-٠٩-٩٤
كيفية الارتقاء بصناعة التامين وتأثير الجات عليها			
	الاهرام الاقتصادى	٨٨٢	٢٦-٠٩-٩٤
الجات .. "لسه مجنشى"..!			
عصام رفعت	الاهرام الاقتصادى	٨٨٣	٢٦-٠٩-٩٤
فى سوق المقاولات - زيادة ١% للاجانب تساوى خسارة ٧٠ مليار دولار للعرب !			
كفاح احمد	العالم اليوم	٨٨٤	٢٦-٠٩-٩٤
المعماريون يحذرون من سلبيات "الجات"			
علاء البحار	الشعب	٨٨٥	٢٧-٠٩-٩٤
هل تستطيع شركات المقاولات دخول الاسواق العالمية بعد "الجات" ؟			
فتوح الشاذلى	الوفد	٨٨٦	٢٧-٠٩-٩٤

مجلد رقم ٤ الجات ومصير العرب (١١)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
في ختام ندوة تأثير الجات على المقاولات العربية			
	الاهرام	٨٨٩	٢٧-٠٩-٩٤
اجراءات جديدة للمسئولين المصريين والسوريين لمكافحة سرقة وتزوير الكتاب المصرى			
زينب الامام	الاهرام	٨٩٠	٢٧-٠٩-٩٤
توصيات المؤتمر :			
	الاهرام	٨٩١	٢٧-٠٩-٩٤
استعدادا لـ "الجات"- جهاز من يناير القادم لحماية السوق المحلية من الممارسات غير المشروعة ف			
لبيبة شاهين	المساء	٨٩٢	٢٨-٠٩-٩٤
قبل بداية العمل بها قريبا : - "مصر والجات" .. ايجابيات قليلة ومتاعب كثيرة			
	الخضر	٨٩٤	٠٢-١٠-٩٤
هذه هى ايجابيات وسلبيات اتفاقية الجات لتحرير السلع والخدمات على مصر			
	الاهرام	٨٩٦	٠٣-١٠-٩٤
هل تزيد اسعار الواردات الزراعية المصرية بمليار دولار خلال ٦ سنوات			
	الاهرام	٩٠٠	٠٣-١٠-٩٤
"الاعباء الاجتماعية" الناتجة عن الاتفاقية .. كيف نواجهها فى الامد القصير !			
شريف جاب اللة	الاهرام	٩٠٢	٠٣-١٠-٩٤
هذا الزمان من خطايا الناشرين			
فاروق جويدة	العالم اليوم	٩٠٤	٠٤-١٠-٩٤
اجراءات يابانية لمساعدة المزارعين بعد تطبيق الجات			
	العالم اليوم	٩٠٥	٠٤-١٠-٩٤
مدير عام الاتفاقية : التصديق النهائى على "الجات" قبل يناير			
	العالم اليوم	٩٠٦	٠٥-١٠-٩٤
معركة "الجات" الاخيرة !			
فتحى غانم	العالم اليوم	٩٠٧	٠٦-١٠-٩٤
مجلس النواب الامريكى يؤجل التصويت على اتفاق الجات			
	الوفد	٩٠٩	٠٧-١٠-٩٤
مجلس النواب الاميركى يرجىء التصويت على غات			
	الحياة	٩١٠	٠٧-١٠-٩٤
الحكومة الاميركية ترحب بقرار قضائى فى شأن غات			
	الحياه	٩١١	٠٨-١٠-٩٤
مدير "الجات" يزور القاهرة غدا			
ابتسام سعد	الاهرام	٩١٢	٠٩-١٠-٩٤

مجلد رقم ٤ الجات ومصير العرب ٦" (؛)

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مدير منظمة الجات : نقتنا كاملة فى اقتصاد مصر وصادراتها تستفيد من تخفيضات الجات			
	الاهرام	٩١٣	١١-١٠-٩٤
مصر من اكبر الدول المستفيدة من نتائج الجات			
ابتسام سعد	الاهرام	٩١٤	١١-١٠-٩٤
ومدير منظمة الجات يطالب الحكومة بالاسراع فى تحرير التجاره الخارجية			
محمود عبدالعظيم	الوفد	٩١٥	١١-١٠-٩٤
الجات تساعد الدول النامية			
	الجمهورية	٩١٦	١٢-١٠-٩٤
دراسة امام مؤتمر الدول العربية والجات : المنسوجات والملابس الجاهزة اكبر القطاعات الخاسرة			
حسام زايد	الاهرام	٩١٧	١٢-١٠-٩٤
حوار حاد وحام فى الولايات المتحدة فى شأن المصادقة على قانون غات			
بتسى لاون المعلوف	الحياة	٩١٨	١٣-١٠-٩٤
الشركات العملاقة تستعد لحكم العالم !			
	الحوادث	٩٢٠	١٤-١٠-٩٤
اللجنة الجمركية العربية تقرر انشاء اتحاد عربى للعمل مع الجات			
بدرالدين ادهم	الاخبار	٩٢٣	١٤-١٠-٩٤
من الفائز فى معركة اتفاقية الجات ؟ تأخير الموافقة على الاتفاقية يحبط احلام رجال الاعمال بغزو ا			
	العالم اليوم	٩٢٤	١٥-١٠-٩٤
خبير دولى يدعو الاردن للانضمام لمنظمة التجارة العالمية			
خالد احمد	العالم اليوم	٩٢٦	١٦-١٠-٩٤
مذبحة الكتاب المصرى القراء هجروه بالداخل .. والشلل يمنعه من السفر للخارج			
سعيد السنى	الاحرار	٩٢٧	١٦-١٠-٩٤
الشيخ عمر عبد الله كامل : يجب مواجهة "الجات" بتكتل اقتصادى عربى			
عصام شلتوت	العالم اليوم	٩٣٣	١٨-١٠-٩٤
سباق "الحيتان" فى اسواق التجارة العالمية			
علاء الدين مصطفى	اخرساعة	٩٣٨	١٩-١٠-٩٤
اخطار معارضة الجات			
فتحى غانم	العالم اليوم	٩٣٩	٢٠-١٠-٩٤
لمواجهة تحديات "الجات"			
محمد حنفى	العالم اليوم	٩٤٤	٢٠-١٠-٩٤
الجات لن تبحث الاوضاع الاجتماعية للعمالة			
ياسر صبحى	الاهرام	٩٤٥	٢٠-١٠-٩٤

مجلد رقم ٦ الجات ومصير العرب ( )

المؤلف	العنوان	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
شفيق الاسدى	صناعة التامين فى الخليج تبحث فى تاثيرات اتفاقية غات	الحياة	٩٤٧	٢٣-١٠-٩٤
	مؤتمر للجودة والتدريب بعد غد	الاهرام	٩٤٨	٢٣-١٠-٩٤
جمال فاضل	استراتيجيات التغيير .. استراتيجيات خدمية	الاهرام الاقتصادى	٩٤٩	٢٤-١٠-٩٤
شريف جاب اللة	شركات التامين الاجنبية لن تدخل مصر قبل ٥ سنوات	الاهرام	٩٥٣	٢٤-١٠-٩٤
	البنك الدولى يقرر خفض الفائدة على المستفيد النهائى	الاهرام	٩٥٨	٢٤-١٠-٩٤
مصطفى ابو هارون	اجتماعات فى القاهره لدرس تاثيرات على النقل العربى	الحياة	٩٥٩	٢٦-١٠-٩٤
	افريقيا تقاوم العزلة بعد اتفاقية الجات	الخرطوم	٩٦٠	٢٦-١٠-٩٤
رويتر	افريقيا تخسر ٢,٦ بليون دولار سنويا بسبب غات	الحياة	٩٦١	٢٧-١٠-٩٤
	خبراء مصر يطالبون بفتره للتكيف مع الاوضاع الجديد فى ظل الجات	الاهرام	٩٦٢	٣٠-١٠-٩٤
	الجات : الدول الافريقيه تطالب بتخفيف الديون	الخرطوم	٩٦٣	٣٠-١٠-٩٤
مها سمير	تحرير التجارة لصالح الدول الكبرى والدول النامية معا	الاهرام	٩٦٤	٣١-١٠-٩٤
على محمود	"الجات" قضية ساخنة على مائدة المناقشة	الاهرام المسائى	٩٦٧	٠١-١١-٩٤
	منظمة العمل الدولية تناقش اثار اتفاقية الجات على العمال	الاهرام	٩٦٨	٠١-١١-٩٤
سليمان جودة	اغرب فتوى يتلقاها ناشر مصرى .. بالفاكس تزوير الكتاب .. جائز شرعا	الوفد	٩٦٩	٠١-١١-٩٤
احمد عصمت	فى ندوة الغرفة التجارية بجدة :	الاهرام	٩٧٢	٠٢-١١-٩٤
عربى اصيل	ماذا بعد الجات !!	المساء	٩٧٣	٠٤-١١-٩٤

مجلد رقم ٤ الجات ومصير العرب ( )

العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
قناة السويس بين خطوط الانابيب واتفاقية غات	عبد الفتاح الحبالى	الحياة	٩٧٤	٩٤-١١-٠٤
الوجه القبيح	سجينى دولرمانى	الاهرام	٩٧٧	٩٤-١١-٠٤
رجال الاعمال المصريون يستعدون لمواجهة "الجات" اول "يناير"		الوفد	٩٧٩	٩٤-١١-٠٥
مؤامره غربية لاغلاق المصانع وتشريد العمال	طارق طعيمة	الاحرار	٩٨٠	٩٤-١١-٠٧
سوق التامين - اتفاقية الجات وأثرها على صناعة التامين العربية	زينب ابراهيم	الاهرام الاقتصادى	٩٨٣	٩٤-١١-٠٧
دوائر المفاوضات المصرية بجينيف		الاهرام	٩٨٦	٩٤-١١-٠٨
"اللى على راسة بطحة" .. من الناشرين !	سليمان جودة	الوفد	٩٩٠	٩٤-١١-٠٨
المسئول الاول عن اعادة التامين بمصر فى حديث خاص		الاهرام	٩٩١	٩٤-١١-٠٩
اثار اتفاقية "الجات" على التاجرة العربية		المسلمون	٩٩٥	٩٤-١١-١٤
غات قد تضيف ٥١٠ بلايين دولار الى الدخل العالمى	رويتر	الحياة	٩٩٦	٩٤-١١-١١
ندوة "الجات" بالقاهرة السبت القادم	افكار الخرادلى	الاهرام	٩٩٧	٩٤-١١-١٣
دول مجلس التعاون تبحث فى انشاء تمثيل مشترك لدى غات	شفيق الاسدى	الحياة	٩٩٨	٩٤-١١-١٣
اتجاهات اقتصادية كلينتون يتوقع ان يقر الكونغرس غات الشهر الجارى	رويتر	الحياة	٩٩٩	٩٤-١١-١٢
منظمة التجارة الدولية لم تتوصل الى قرار فى شان مديرها العام	رويتر	الحياة	١٠٠٠	٩٤-١١-١٣
مطلوب مشروع قومى لمواجهة "الثقافة السرية"!	محسن حسنين	اكتوبر	١٠٠١	٩٤-١١-١٣
موارد وتنمية	شريف جاب اللة	الاهرام	١٠٠٧	٩٤-١١-١٤

مجلد رقم ٤ الجات ومصر العرب (...)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
المستشار التجارى المصرى بجنيف			
	الاهرام	١٠٠٨	١٤-١١-٩٤
كلينتون يواجه "مقاومة عنيدة" من معسكر الديمقراطيه			
	الاهرام	١٠٠٩	١٧-١١-٩٤
واشنطن تسعى للتوصل لاتفاق مع الكونجرس بشان الجات			
رويتر	العالم اليوم	١٠١٠	١٧-١١-٩٤
من"ابيك" الى "الجات"			
	الشرق الاوسط	١٠١١	١٧-١١-٩٤
"الجات" ستعمق أزمة اقتصاديات الدول العربية			
	المسلمون	١٠١٢	١٧-١١-٩٤
حوار الاسبوع مع د. بيتر سيزر لاند مدير عام "الجات"			
ماجد عطية	المصور	١٠١٤	١٨-١١-٩٤
الجات فى الطريق "ارجاءات حماية الصناعة المحلية هل تأخذ طريقها الى التنفيذ ؟			
محمود الشندويلى	الاهرام المسائى	١٠٢٠	١٩-١١-٩٤
مجلس الشعب يناقش اتفاقية "الجات" الشهر القادم			
ابتسام سعد	الاهرام	١٠٢١	٢٠-١١-٩٤
توقعات بتصديق الكونجرس الامريكى على "الجات"			
	الاهرام	١٠٢٢	٢٠-١١-٩٤
فى اطار تقييم نتائج اتفاقية الجات مع مصر .. وزارة الاقتصاد تؤكد :			
محمد محمود	الاهرام	١٠٢٣	٢١-١١-٩٤
هل يتاخر اعلان قيام "منظمة التجارة العالمية"؟			
	العالم اليوم	١٠٢٥	٢١-١١-٩٤
دراسة جديدة لمنظمة "الجات"٥٠٠ مليار دولار زيادة فى الدخل العالمى			
خالد بدر الدين	العالم اليوم	١٠٢٧	٢١-١١-٩٤
مصر تحصل على فرص كبيرة فى اتفاقية المنسوجات			
ياسر صبحى	الاهرام	١٠٢٨	٢٢-١١-٩٤
العرب الاقتصادية فى العالم			
محمد غانم	العالم اليوم	١٠٢٩	٢٢-١١-٩٤
وزارة الاقتصاد السورية تجدد الدعوة للانضمام الى غات			
ابراهيم حميدي	الحياة	١٠٣١	٢٣-١١-٩٤
الامم المتحدة تدعو لاجتماع عربى موسع لبحث تاثير اتفاقية الجات			
	الاهرام	١٠٣٢	٢٣-١١-٩٤

مجلد رقم ٤ الجات ومصير العرب ٦ أ

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
ابرز خصوم كلينتون يؤيد اتفاقية الجات			
	الاهرام	١٠٣٤	٢٣-١١-٩٤
"الجات" قادمة فماذا نحن فاعلون ؟			
على عمر	العالم اليوم	١٠٣٥	٢٤-١١-٩٤
الاتفاقية العامة للجمارك والتاجرة "الجات"			
	المسلمون	١٠٣٦	٢٥-١١-٩٤
ندوة "الجات" بالمغرب تطالب الامم المتحدة بدعم الدول العربية اقتصاديا			
	الوفد	١٠٣٨	٢٥-١١-٩٤
رئيس الجات يحذر من انهيار النظام التجارى العالمى			
	العالم اليوم	١٠٣٩	٢٥-١١-٩٤
تشيلى .. ثانى دولة بامريكا اللاتينية تصدق على الجات			
	العالم اليوم	١٠٤٠	٢٧-١١-٩٤
السفير الامريكى فى طوكيو يؤكد أن "الجات"			
	العالم اليوم	١٠٤١	٢٧-١١-٩٤
حصص المنسوجات تنتهى خلال ١٠ سنوات			
	الاهرام المسائى	١٠٤٣	٢٨-١١-٩٤
انخفاض الصادرات .. وتحديات الجات ... وتعطل شركة ضمان الصادرات			
	الاهرام	١٠٤٦	٢٨-١١-٩٤
الغاء القيود الكمية على الواردات قد لا يمثل ميزة اضافية لصادرات مصر لسوق معينة			
محمد محمود	الاهرام	١٠٤٨	٢٨-١١-٩٤
٣ شركات اتصال فى انتظار موافقة الكونجرس الامريكى على الجات			
ا.ب	العالم اليوم	١٠٥٣	٢٩-١١-٩٤
كلينتون يحض الكونغرس مجددا على الموافقة على اتفاقية غات			
رويتر	الحياة	١٠٥٤	٣٠-١١-٩٤
مجلس الشيوخ الاميركى يناقش غات			
رويتر	الحياة	١٠٥٥	٠١-١٢-٩٤
فى نصر كبير لكلينتون مجلس النواب الامريكى يصدق على اتفاقية "الجات" باغلبية ساحقة			
	الاهرام	١٠٥٦	٠١-١٢-٩٤
باختصار صناعتنا الوليدة ومشاكل الجات			
على عمر	العالم اليوم	١٠٥٧	٠٢-١٢-٩٤
نواب امريكا وافقوا على "الجات"			
رويتر	الحياة	١٠٥٨	٠٣-١٢-٩٤

مجلد رقم ٤ الجات ومصير العرب (.)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مجلس الشيوخ الامريكى يوافق على اتفاقيةالجات			
	الاهرام	١٠٥٩	٠٢-١٢-٩٤
بعد اقرارها فى مجلس النواب الثلثاء الماضى مجلس الشيوخ الاميريكى يقر انعافية "اغات وكلينتون			
بتسى لاون المعلوف	الحياة	١٠٦٠	٠٢-١٢-٩٤
امريكا واليابان تقر ان اتفاقية التجارة العالمية			
	الاهرام	١٠٦٣	٠٣-١٢-٩٤
مع انطلاق الجولة الاولى للجات هلى تنجح فى سباق النجارة العالمى ؟!			
	الاهرام المسائى	١٠٦٤	٠٣-١٢-٩٤
مجلس النواب اليابانى يقر اتفاقيه غات			
رويتر	الحياة	١٠٦٥	٠٣-١٢-٩٤
مجلس الشيوخ الامريكى يوافق على اتفاقيه الجات			
	وطنى	١٠٦٦	٠٤-١٢-٩٤
الجات توافق على قبول السودان كمراقب			
	الخرطوم	١٠٦٧	٠٤-١٢-٩٤
دول مجلس التعاون مدعوة لزيادة التنسيق لمواجهة الاثار المترتبة على تطبيق غات			
شفيق الاسدى	الحياة	١٠٦٨	٠٤-١٢-٩٤
الاقتصاديات العربية وحقيبة خسائر ما بعد الجات			
عمر عبد الله كامل	الاهرام الاقتصادى	١٠٧٠	٠٥-١٢-٩٤
فرص الاستثمارات فى البورصات الامريكية			
	العالم اليوم	١٠٧٥	٠٥-١٢-٩٤
"الايزو" .. و"الجات" .. والبقية تاتى			
	الاهرام الاقتصادى	١٠٧٦	٠٥-١٢-٩٤
الوزير المفوض التجارى فى جينيف :			
ياسر صبحى	الاهرام	١٠٧٧	٠٥-١٢-٩٤
الصين تتهم امريكا بعرقلة اضمامها لاتفاقية الجات			
	الاهرام	١٠٧٨	٠٥-١٢-٩٤
لابديل عن صيغة التعاون الاقليمى العربى			
	العالم اليوم	١٠٧٩	٠٦-١٢-٩٤
تساؤلات حول قضايا الساعة الاقتصادية			
احمد عطية	الاحرار	١٠٨٠	٠٨-١٢-٩٤
الجات طريق لتدخل الكبار فى امور الصغار			
احمد عطية	الاحرار	١٠٨١	٠٨-١٢-٩٤

مجلد رقم ٤ الجات ومصير العرب (

العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الصناعات التصديرية ضرورة لمواجهة الجات - التعاون المشترك يحتم علينا تناسى ازماتنا السياسية		الاحرار	١٠٨٢	٩٤-١٢-٠٨
بيروت تستضيف فى نيسان مؤتمرا عن تاثيرات غات	مصطفى شهاب	الحياة	١٠٨٣	٩٤-١٢-٠٥
اتفاق "غات" فى ضوء درس "نافتا" السياسى		الحياة	١٠٨٤	٩٤-١٢-٠٩
كلينتون يوقع انضمام الولايات المتحدة لاتفاقية "الجات"		الاهرام	١٠٨٦	٩٤-١٢-٠٩
الجات والملكة الفكرية		الاهرام	١٠٨٧	٩٤-١٢-١٠
وفود الجات تفشل فى اختيار رئيس منظمة التجارة		الاهرام	١٠٨٨	٩٤-١٢-١٠
جنيف : غات تفشل فى تعيين اول رئيس لمنظمة التجارة الدلوية		الحياة	١٠٨٩	٩٤-١٢-١٠
الصين لن تتخلى عن صفة دولة نامية فى محادثات الجات		العالم اليوم	١٠٩٠	٩٤-١٢-١١
رئيس غات : الاتفاقية ستقل من فائض التجارة اليابانى	رويتر	الحياة	١٠٩١	٩٤-١٢-١١
الى المنتجين المصريين : كيف تحصل على حقوقك من اضرار الجات ؟		الاهرام الاقتصادى	١٠٩٣	٩٤-١٢-١٢
منظمة اقتصادية .. مطلب عربى عاجل		الجمهورية	١٠٩٥	٩٤-١٢-١٣
وزير الصناعة بتكتل صناعى عربى فى مواجهة الجات والتحالفات العالمية	مؤمن أحمد	الاحرار	١٠٩٦	٩٤-١٢-١٣
مشروع اجراءات تحرير التجارة الخارجية امام مجلس الشعب خلال ايام		الاهرام المسائى	١٠٩٧	٩٤-١٢-١٣
عضو بالبرلمان الاوروبى يحذر من مخاطر الجات :		الشعب	١٠٩٨	٩٤-١٢-١٣
مؤتمر يناقش اثار اتفاقية الجات		الاهرام	١٠٩٩	٩٤-١٢-١٣
فى اطار تقييم الاقتصاد لتاثيرات اتفاقية الجات على مصر قبل بدء تنفيذها مع العام الجديد		الاهرام	١١٠٠	٩٤-١٢-١٣

مجلد رقم ٤ الجات ومصير العرب (٤)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
فى ندوة الكتاب بالمجلس الاعلى للثقافة			
مجدى حسنين	الاهالى	١١٠٣	٩٤-١٢-١٤
حتى قبل ان يبدا تطبيقها- اتفاقية الجات تؤثر سلبيا على الدول المستوردة للحبوب			
رشا جلال الدين	العالم اليوم	١١٠٤	٩٤-١٢-١٤
الصين تطلب تاجيل انضمامها لمنظمة التجارة العالمية حتى يوليو			
	الاهرام	١١٠٥	٩٤-١٢-١٤
ممثل الجات : هيئة مصرية لمكافحة الاغراق			
نسمة عبد العظيم	العالم اليوم	١١٠٦	٩٤-١٢-١٥
قضية وراى			
جميل جورج	الاخبار	١١٠٧	٩٤-١٢-١٥
وزير الصناعة : - الاصلاح الاقتصادى ساعد على مواجهة اثار اتفاقية الجات			
	الخضر	١١٠٨	٩٤-١٢-١٨
تقرير هام عن تقييم اتفاقية الجات تعده وزارة الاقتصاد			
	الاهرام	١١٠٩	٩٤-١٢-١٩
الجات : الاقتصاد العالمى ينطلق عام ١٩٩٥			
	العالم اليوم	١١١١	٩٤-١٢-١٩
بعد ندوة قضايا الكتاب والنشر - متى ستتحول كلام وزير الثقافة الليلى حول حل مشاكل الكتاب الى ح			
سمير الطنطاوى	الشعب	١١١٣	٩٤-١٢-٢٠
لا تاثير للجات على دول الخليج			
سامى مهنا	العالم اليوم	١١١٥	٩٤-١٢-٢٠
الاسراع فى انشاء الاتحاد الجمركى يزيد القدرة التنافسية لبلدان الخليج			
عاطف عبدالله	الاهرام	١١١٦	٩٤-١٢-٢١
الصين تفشل فى الحصول على عضوية منظمة التجارة			
	الاهرام	١١١٧	٩٤-١٢-٢١
ساليناس يحاول فى المغرب الحصول على دعم ترشيحة فى منظمة التجارة الدولية			
محمد الشرقى	الحياة	١١١٨	٩٤-١٢-٢٢
سرور فى لقائة مع جمعية رجال الاعمال المصرية الفرنسية			
عائشة عبد الغفار	الاهرام	١١١٩	٩٤-١٢-٢٢
مع تطبيق "الجات" اوائل العام القادم			
مصطفى عبد السلام	المسلمون	١١٢٠	٩٤-١٢-٢٣
البنك الدولى يعترف : الجات كارثة اقتصاديه على الدول العربية !			
	الشعب	١١٢٢	٩٤-١٢-٢٣

مجلد رقم ٤ الجات ومصير العرب ([illegible])

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الجات يهاجم الصناعة المصرية ؟			
اسامة هيكل	الوفد	١١٢٣	٢٤-١٢-٩٤
الصين ومنظمه التاجرة			
	الاهرام	١١٢٧	٢٥-١٢-٩٤
اتجاهات اقتصادية- الولايات المتحدة تنضم الى منظمة التجارة الدولية			
	الحياة	١١٢٨	٢٥-١٢-٩٤
خبراء المالية والاقتصاد يحذرون الاقتصاد العربى مهدد بكارثة بعد تطبيق الجات !!			
رمضان عبد العال	الاحرار	١١٢٩	٢٥-١٢-٩٤
الجات اتفاقية التجارة فى الخدمات			
ماجدة شاهين	الاهرام الاقتصادى	١١٣٠	٢٦-١٢-٩٤
مع "الجات" التى يبدا تطبيقها فى العام الجديد :			
عصام الدين جلال	العربى	١١٣٨	٢٦-١٢-٩٤
قبل البدء فى تطبيق اتفاقية الجات خلال الاسابيع القادمة			
	الاهرام	١١٤٠	٢٧-١٢-٩٤
ندوة فى القاهرة حول مشاكل الكتاب - النشر العربى بين التزوير والتسويق			
جابر القرموطى	الحياة	١١٤٨	٢٩-١٢-٩٤
غدا .. اليوم الموعود - التجارة العالمية .. تحت مظلة الجات			
رؤوف فايد	المساء	١١٥١	٣١-١٢-٩٤
اول ضيف ثقيل فى العام الجديد - الجات - العرب يخسرون ٨٨٧ مليون دولار سنويا ومصر اكبر الخاسر			
شعبان خليفة	الاحرار	١١٥٥	٣١-١٢-٩٤
اميركا وكندا واوروبا تستكمل خطوات انشاء منظمة التجارة الدولية			
رويتر	الحياة	١١٥٩	٣١-١٢-٩٤

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٤

صدقي و٣ وزراء يفتتحون اليوم مؤتمرا عن اتفاقية «الجات» في المقاولات

كتب ـ عبدالفتاح ابراهيم:

يفتتح الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء ووزراء قطاع الاعمال والاقتصاد والاسكان ورئيس اتحاد المقاولين العرب صباح اليوم مؤتمر «الجات» وأثرها على المقاولات العربية.

صرح بذلك المهندس محمد محمود رئيس اتحاد مقاولي التشييد والبناء وأضاف ان المؤتمر سوف يناقش ثلاثة موضوعات رئيسية تتركز كلها حول اتفاقية «الجات» من حيث الفرص الايجابية والمخاطر التي تؤثر على قطاع المقاولات، كما تناقش الخدمات الفنية بقطاع المقاولات في الدول العربية، ومستقبل هذا القطاع على المستوى المحلي والدولي، ومستقبل المقاولات العربية في ظل الجات.

وقال ان المؤتمر سوف يحضره المهندس حسب الله الكفراوي نقيب المهندسين والعديد من العاملين في قطاع المقاولات في الدول العربية من السعودية والمغرب والامارات ورئيس اتحاد المقاولين العرب ابراهيم الافندي من السعودية، واحمد سيف من الامارات وعبدالرحيم الحجوجي من المغرب ويستمر المؤتمر لمدة يوم واحد.

المدونة

المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٤

وزير الصناعة يفجر قضايا هامة حول الحاجة إلى تطبيق نظام الإيزو ٩٠٠٠ والأوضاع الاحتكارية الدولية المتعارضة مع الجات



د. ابراهيم فوزى

فجر الدكتور ابراهيم فوزى وزير الصناعة مجموعة من القضايا الهامة المرتبطة بالواقع الصناعى فى مصر وظروف الانتاج الصناعى العالمى وقواعده وشروطه التى سيتم تطبيقها فى ظل الإتفاق الجديد للجات ، وذلك خلال الاجتماع الشهرى للغرفة التجارية الألمانية العربية بالقاهرة.

وأوضح الوزير أنه على الرغم من التزام مصر باتفاق الجات الأخير وتوقيعها على الاتفاقيات النهائية الا أن اوضاع التجارة الدولية وقدرة الدول الكبرى والتجمعات الاقتصادية الدولية على فرض قيود واقعية وعملية على التبادل التجارى مع الأطراف العالمية الاخرى يعطى انطباعا بتعرض جانب من دول العالم لقواعد غير عادلة فى معاملاتها التجارية تتعارض مع مايستهدفه الجات من تحرير للمعاملات والمبادلات والقضاء على القيود بكافة صورها وأشكالها.

وأشار الوزير الى مثال يرتبط بقيام دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية بوضع قيود كمية على وارداتها من السيارات اليابانية وقرارها بتخفيض كمية الواردات منها بنسبة ٥٪ سنويا ومايعطيه ذلك المثال من امكانية فرض نوعيات مختلفة من القيود على سلع ومنتجات متعددة بما يتفق مع مصالح الدول الصناعية الكبرى ويتعارض مع الجات.

وحول الايزو ٩٠٠٠ ومايرتبط بها من احاديث كثيرة واعتبارها جواز المرور شبه الرئيسى للانتاج فى مجال المنافسة المحلية والخارجية أشار الوزير إلى ان الايزو ٩٠٠٠ هو فى الأساس نظام للادارة فى المنشآت المختلفة قبل أن يكون نظاما للجودة وأن تطبيقه يحتاج الى تكاليف اضافية لاتتحملها كافة منشآت الأعمال القائمة فى مصر وحتى على مستوى الدول الصناعية الكبرى.. وأشار فى هذا الصدد الى أن الشركات التى تطبق نظام الايزو ٩٠٠٠ لاتتجاوز ١٧٪ من مجمل الشركات فى المانيا التى يضرب بها المثل فى جودة إنتاجها وارتفاع كفاءته وان شركة مرسيدس لاتطبق قواعد الايزو ولم تسع للحصول على شهادتها على الرغم من الجودة والكفاءة العالمية التى تتمتع بها هذه السيارات وان نسبة تطبيق قواعد الايزو فى الشركات الامريكية تقل عن النسبة فى المانيا وتكاد تصل الى ١٢٪ فقط.

وردا على سؤال حول موقف الشركات المشتركة فى مصر بالنسبة للقطاعات الحكومية والعامة داخل مصر وتعرضها للمنافسة من الشركات الخارجية أكد الوزير بصورة قاطعة أن مصر تتبنى سياسة اقتصاديات السوق وتحرير المعاملات وعدم وضع قواعد ادارية عليها.. وقال إن عدم قدرة الشركات المحلية والمشتركة على المنافسة لابد أن يكون راجعا الى نقص الجودة أو الكفاءة أو يرجع الى قدرة الشركات الخارجية على تقديم سلع ومنتجات وخدمات أكثر تقدما وكفاءة بما يحتم أن تقوم الشركات فى مصر بتحسين أوضاعها وتحديث انتاجها حتى تستطيع المنافسة مع حرص الحكومة على توفير حوافز متعددة لهذه الشركات تجعلها فى وضع منافسة أقوى من الشركات الخارجية عند تساوى الجودة والكفاءة وأن مصر لن تعود الى تطبيق اى سياسات تدعم الأقل جودة وكفاءة.

وأشار الوزير الى حتمية تطوير الانتاج الصناعى المصرى وتحديثه والارتقاء به الى المستويات التى تتفق مع أوضاع المنافسة العالمية لأن أوضاع الانتاج القديمة فى ظل الحماية واغلاق السوق انتهت عمليا وتحولت مصر الى أوضاع جديدة للانتاج وفقا لقواعد المنافسة الدولية حتى يمكن للانتاج الصناعى أن ينافس فى السوق الداخلية وتتاح له فرصة التصدير والمنافسة فى الأسواق الدولية باعتبار أن التصدير هدف استراتيجى رئيسى للتنمية الصناعية فى مصر فى المستقبل.

المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩٤

اقتصاد عالمى

محاولات لبدء عمل منظمة التجارة العالمية فى يناير

□ جنيف – العالم اليوم:

أكد «بيتر ساترلاند» مدير عام منظمة الجات فى تصريحات اثناء اجتماعه فى جنيف باللجنة التحضيرية لمنظمة التجارة العالمية .. أن عدم تصديق الدول وخاصة الرئيسية منها مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى واليابان على اتفاق الاورجواى حتى الآن من شأنه ان يؤثر سلبيا ويقلل من قيمة الاتفاق ذاته.. ذلك فى الوقت الذى يسعى «ساترلاند» للعمل حتى تتمكن المنظمة الجديدة التى ستحل محل الجات من العمل خلال 3 شهور.

والجدير بالذكر انه لكى تتمكن المنظمة العالمية للتجارة من البدء فى أول يناير القادم.1995.. فإنه يجب اولا التصديق على الاتفاق الذى وقعته الدول فى مراكش فى ابريل الماضى.. وهو ما يخص بالدرجة الاولى القوى الاقتصادية العظمى فى العالم.. حيث قامت 26 دولة فقط حتى اليوم بالتصديق على اتفاق أورجواى ..وليس من بينها قوى اقتصادية كبرى سوى ألمانيا وبريطانيا.

وفى هذا الصدد يشار إلى ان الاتحاد الأوروبى بشكل خاص هو المسئول عن اكبر العقبات امام التصديق على الاتفاقية .. وعلى الرغم من الاعتراض ليس على المضمون. إلا أن شكل التصديق يمثل حساسية خاصة بالنسبة لدول الاتحاد. ولذلك تدور داخل المجموعة الاوروبية مناقشات خاصة بالنواحى القانونية المتعلقة بالمؤسسات الأوروبية المختلفة التى يتكون منها الاتحاد الأوروبى.. حيث تتعارض اللجنة الأوروبية التى تمثل الاتحاد والمجلس الأوروبى الذى يمثل الدول الاعضاء.

وفى هذا الاطار فإن اللجنة الاوروبية ترى انه يمكنها الاستناد إلى عدة اجراءات منها اتفاقية روما التى تعطيها السلطة للتصديق على اتفاق الاورجواى.. فى حين ترى غالبية الدول الاعضاء ان المجالات الجديدة التى يغطيها اتفاق جولة الاورجواى مثل الخدمات والملكية الفكرية.. ولم يتم حتى الآن الوصول إلى سياسة تجارية موحدة بشأنها بين دول الاتحاد ولذلك فإن الاتحاد الأوروبى ان الدول عليها الاحتفاظ بسلطة التفاوض فى مسالة التصديق على الاقل فى هذه المجالات.

من ناحية اخرى يؤكد اعضاء اللجنة الاوروبية فى جنيف ان هذا الاتفاق لا يخص إلا المجالات التجارية للملفات المختلفة.. ولذلك يجب ان تكون هناك سياسة تجارية خارجية موحدة حيث بدونها لا يمكن ان يكون هناك سوق موحد.. ويشير عضو اللجنة الاوروبية إلى ان موقف القانونيين فى اللجنة وفى المجلس الاوروبى لم يكن بمثل هذا الاختلاف والتعارض فى اى موضوع سابق.

والمعروف ان اللجنة الاوروبية قد قدمت هذا الملف إلى محكمة العدل الاوروبية ..خاصة وانه يكمن فى خلفية هذا الخلاف تصارع على السلطات بين الجهازين الممثلين للمجموعة الاوروبية.. ولذلك فإن الحل الذى سيتم التوصل إليه سيكون سابقة تحدد المسئوليات والسلطات للدول الاعضاء وللجنة الاوروبية فى منظمة التجارة العالمية الجديدة. ويذكر ايضا ان المانيا وهى الرئيس الحالى للمجلس الاوروبى قد تقدمت بمبادرة على اثرها يقوم الجانبان منذ ايام ببحث التوصل إلى تسوية تسمح بالانتهاء سريعا والتقدم لحسم الخلاف.. بمعنى ان تأخذ التسوية شكل تحديد المهام.. وتوضح اختصاصات المؤسستين المتنازعتين اوروبيا فى مسألة السياسة التجارية .. ذلك فى الوقت الذى ستنعقد الجلسة الأولى لمحكمة العدل الأوروبية بهذا الشأن فى 11 اكتوبر القادم. وهو ما يعنى انه اذا كان هناك مجال للتسوية فستتم بالقطع قبل هذا الموعد.. حيث ينتظر ان تصدر حكمها فى نوفمبر القادم.. فى الوقت الذى سيتم التصديق بعد ذلك وقبل نهاية العام وهو ما يعتبره الموظفون بالجات تاريخاً بعيدا وغير مناسب.

ومن ناحية الولايات المتحدة الامريكية والتى لم تصدق حتى الآن هى الاخرى على أتفاق الاورجواى.. فإن الملف قد ظهرت معالمه مؤخرا .. بعد قرار الإدارة الأمريكية تأجيل النقاش البرلمانى حول سلطة التفاوض للرئيس فى مسالة السياسة التجارية.. وذلك للتفرغ للنقاش الخاص بقانون تنفيذ اتفاق الاورجواى .. والذى انتهى بدوره إلى اتفاق بين اعضاء مجلس الشيوخ وغرفة الممثلين على عدد من الموضوعات .. كما توصلوا إلى تسوية حول تمويل «نقص الدخل» وقدره 12 مليار دولار من عوائد الجمارك والذى سينتج عن خفض التعريفات التى يفرضها اتفاق الاورجواى والتى سيعوض جزء منها خفض الدعم على الصادرات بالنسبة للمنتجات الزراعية.

والجدير بالذكر ان هذا الاتفاق يفتح الباب من ناحية للتصويت على مسألة التصديق بين الغرفتين الامريكيتين حتى منتصف اكتوبر القادم .. وتأمل إدارة كلينتون فى عقد التصويت فى الكونجرس على اتفاق الاورجواى. وذلك قبل ان ينشغل البرلمان بالانتخابات الانتقالية فى اكتوبر. ومع الوضع فى الاعتبار صعوبة تصور ان يرفض الكونجرس الاتفاق.؟ إلا ان منظمة الجات حتى الآن ترى ان عليها الانتظار حيث لايمكن التوقع المسبق. تبقى قوة عظمى عالمية وهى اليابان والتى لم تصدق ايضا على اتفاق

الاورجواى حتى الان.. وبالنسبة لليابان فإن مسألة التصديق ووفقا لتصريحات مدير الجات «ساترلاند» تأخذ طريقها الصحيح وذلك على الرغم من ان «الديات اليابانى» لم يدرس حتى الآن الاتفاق الخاص بمنظمة التجارة العالمية .. وذلك ربما انتظارا لاتضاح الملف لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين.

يشار فى النهاية إلى انه حتى يمكن ان ترى المنظمة الجديدة للتجارة العالمية – النور فى أول يناير القادم 1995.. فإن هذه العقبات جميعا والالتباسات لابد وان تتضح تماما قبل منتصف شهر ديسمبر. وهو تاريخ عقد مؤتمر تطبيق الاتفاقية الخاصة بالمنظمة الجديدة.. والذى سيقرر التاريخ النهائى لبدء عمل المنظمة وهيكلها وبنيتها الاساسية.. والذى سيرتكز اساسا على التصديقات التى سيتم الانتهاء منها عند هذا التاريخ.

رئيس الوزراء لندوة « الجات » :

العمل على انشاء شركات عربية للتشييد والبناء

ضرورة الاستعداد للمنافسة الدولية بأسلوب جديد لشركات المقاولات

كتب محمود غنيم وعيسى مرشد

اعلن الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء ان الاتفاقيات العالمية تدعو لزيادة حجم التبادل التجارى خاصة فى تجارة الخدمات وقال ان الفرص متاحة لقطاعات الانشاءات بالدول العربية لدخول الاسواق العالمية ويجب العمل على انشاء شركات عربية فى مجال التشييد والبناء وان قواعد المنافسة الجديدة تحتاج الى الاستعداد لها .

جاء ذلك فى كلمته امام ندوة « الجات » واثرها على قطاع المقاولات فى العالم العربي تحت رعايته والتى نظمها الاتحاد المصرى المقاولى والتشييد والبناء أمس والقاها نيابة عنه محمود محمد محمود وزير الاقتصاد .

قال الدكتور عاطف صدقى : هناك فرص ممكنة لقطاع الانشاءات فى الدول العربية ليدخل اسواق الدول الأخرى وهو أمر يجب العمل فى اتجاهه من حيث الدراسة والتنفيذ الذى قد يقتضى خلق شركات عربية فى مجال التشييد والبناء قادرة على الدخول الى الاسواق الدولية ويمكن ان يتحقق ذلك ببرامج الشركات الحالية او اقامة شركات مشتركة او شركات جديدة .. ان قواعد المنافسة الجديدة يجب الاستعداد لها بحركة ايجابية فى الاتجاه الصحيح .

لقد شهد العالم بعد انتهاء جولة



محمود محمد محمود

أورجواى ـ التى من نتائجها الهامة التوصل الى أول اتفاق تجارى دولى متعدد الاطراف ينظم حركة التجارة الدولية فى الخدمات حيث كانت المفاوضات حول هذا الموضوع هى الأولى من نوعها منذ نشأة اتفاقية الجات عام ١٩٤٧ .

ومع الأهمية المتزايدة لقطاع التجارة فى الخدمات الذى يعتبر اسرع القطاعات الاقتصادية نموا واكثرها قدرة على خلق فرص العمل الجديدة تنمو أهمية دراسة الفرص الممكنة التى يتيحها الاتفاق الجديد خاصة فى قطاع الانشاءات والمقاولات .

وأكد ان الندوة ومناقشاتها مبادرة ايجابية لبحث مستقبل هذا القطاع الخدمى الهام فى ظل المتغيرات الدولية الجديدة لتعظيم الايجابيات وتلافى السلبيات .. وهذه الندوة باكورة الندوات المتخصصة التى بدأتها جامعة الدول العربية باجتماع الخبراء العرب لبحث اثار اتفاقيات الجات على الاقتصاديات العربية فى يوليو الماضى حيث اقر توصيات المجلس الاقتصادى والاجتماعى لجامعة الدول العربية فى دورته الاخيرة فى شبتمبر الحالى .

وركز الدكتور عاطف صدقى دور الخدمات فى الاقتصاد العالمى فى ثلاث نقاط الزيادة المطردة فى حجم التجارة الدولية فى الخدمات وبلغت ٩٠٠ مليار دولار اوائل التسعينيات .. وبلوغ معدل النمو فى تجارة الخدمات ضعف معدل النمو فى التجارة السلعية وان انتاج الخدمات يمثل ٦٠٪ من اجمالى الناتج المحلى بالدول المتقدمة و ٥٠٪ فى الدول النامية .

وفى كلمته امام الندوة طالب الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الاعمال باعداد التشريعات الجديدة لدعم عمليات البناء والتشييد لتحقيق انطلاقها نحو العالمية والاستيعاب الكامل للمهارات البشرية وتوفير الكوادر الفنية اللازمة لذلك والاسراع فى سد الفجوة فى الخبرات العربية والعالمية .. والاهتمام ببرامج التدريب والهندسة للفنيين .. ودعم التسويق عربيا ودوليا ووضع صيغة عربية للتكامل فى التشييد والبناء .

واكد الدكتور عبيد انه ليس من صالح الدول العربية عدم الانضمام الى الاتفاقيات الدولية مثل الجات حيث ان العالم يتحول الى عالمية الاسواق ..

المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٦



صدقي ووزير قطاع الأعمال والإسكان في ندوة «تأثير الجات على المقاولات العربية»:

ضرورة إنشاء شركات عربية في مجال التشييد لمنافسة الشركات العالمية في مجال تجارة الخدمات

تطوير قطاع البناء والتشييد ليغزو الأسواق الأفريقية

كتب - عبدالفتاح ابراهيم وسلوى غنيم:

اكد الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء في كلمته التي القاها نيابة عنه محمود محمد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية اهمية قطاع التجارة في الخدمات باعتباره اسرع القطاعات الاقتصادية نموا، واكثرها قدرة على ايجاد فرص العمل الجديدة في قطاعات الخدمات المقابلة للتجارة الدولية وخاصة قطاع الانشاءات والمقاولات. جاء ذلك امس في افتتاح الندوة الاولى للقطاعات المتخصصة حول اثر اتفاقية «الجات» على قطاع المقاولات العربية والتي يعقدها الاتحاد العربي للمقاولات والاتحاد المصري لمقاولات والبناء والتشييد.

وقال الدكتور عاطف صدقي أمامنا ثلاث ركائز هامة لدور الخدمات في الاقتصاد العالمي وهي:

- الزيادة المطردة في حجم التجارة الدولية في الخدمات حيث بلغت ٩٠٠ مليار دولار في اوائل التسعينات.
- زيادة معدل النمو في تجارة الخدامات حيث بلغت ضعف معدل النمو في التجارة السلعية وفقا لمتوسط احصاءات السنوات من عام ٨٠ حتى عام ١٩٩٠ علي المستوى العالمي.
- الانتاج في قطاع الخدمات يبلغ ٦٠٪ من اجمالي الناتج المحلي بالدول المتقدمة وحوالي ٥٠٪ بالنسبة للدول النامية.

. واضاف رئيس الوزراء ان الاتفاق الذي تم في «اورجواي» ماهو الا اتفاق مبدىء لايمثل التزمات بفتح باب المنافسة الاجنبية علي مصراعيه كما يتصور البعض، بل انه اتفاق يعطي كل دولة الحق في ان تحدد بنفسها القطاعات الخدمية التي تقبل تحريرها بفتح باب المنافسة امام الشركات الاجنبية للعمل في اراضيها.

واوضح رئيس الوزراء ان هذا المناخ يتطلب تكوين شركات عربية في مجال التشييد والبناء قادرة على الدخول في الاسواق الدولية.. وذلك يمكن تحقيقه بدمج الشركات الحالية واقامة شركات مشتركة او انشاء شركات جديدة.. مع ضرورة الاستعداد لقواعد المنافسة الجديدة بحركة ايجابية.

وقال الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الاعمال والتنمية الادارية انه لابد من الاستفادة من التقنيات

المصدر : الأهـــرام
التاريخ : ٢٠٥ سبتمبر ١٩٩٤

الحديثة فى كافة مجالات البناء والتشييد والخبرات الاجنبية فى التنفيذ ومواقع العمل للحصول على بعض المشروعات من السوق العالمية فى البناء والتشييد من خلال التنسيق الجيد بين الحكومات وقطاع الاعمال واتحاد المقاولين المصرى والعربى مشيرا الى ان الطلب العالمى على التشييد والبناء تجاوز ١٩٠ مليار دولار سنويا هذا العام وان هناك خطة تهدف الى زيادة نصيب قطاع الاعمال المصرى بنسبة ١٠٠٪ من العام القادم.

واكد وزير قطاع الاعمال انه لابد من متابعة التطورات التى تحدث واستيعابها فى الوقت المناسب لتطوير وتقدم مواد البناء مع التحديث والدعم سواء فى مجال التشريع او الاتفاقيات وغيرها وليس فقط فى مجال الدعم المادى مع ضرورة استيعاب الجديد فى التشريعات، الهندسية والتدريب والدقة فى العمل، وضرورة الاستفادة من الخبرات الاجنبية فى التصميمات والعمل الجاد فى مواقع التنفيذ.

واضاف انه لابد من اعداد برامج التدريب المتميزة للمهندسين والفنيين واكتساب الخبرة ومشاركة الشركات العالمية فى التدريب فى المواقع والتحول السريع للتصنيع وتجهيزات اعمال التشييد واعمال البناء ومصانع الانتاج والنقل للمواقع وذلك مع ضرورة الاهتمام بشركات التأجير التمويلى والاستثمارى من خلال انشاء شركات جديدة لخدمة التطوروالتحديث فى مجال البناء والتشييد والتعرف على معدلات الاداء. وقال المهندس صلاح حسب الله وزير الاسكان والمرافق ان قطاع المقاولات والبناء والتشييد له اهمية كبيرة فى مستقبل العالم العربى والافريقى ولابد من التطور لغزو هذه الاسواق ولمنافسة الشركات الاجنبية من حيث التصميم والتنفيذ والانجاز السريع والدقة فى العمل الجاد والتنفيذ لزيادة الانتاج والدخول فى سوق الخدمات التجارية وفقا للانظمة العربية الدولية والمصرية. واضاف الوزير ان المرحلة القادمة سوف تشهد تطورا وتقدما فى مجال التصميم والتنفيذ والدليل على ذلك هو جهود الشركات المصرية المنفذة فى مشروع الجبل الاصفر والتى تعمل بجدية والتزام بالمواصفات الفنية وكذلك فى اعمال البناء والتشييد والتركيبات الكهربائية - الميكانيكية.

وقال المهندس عونى الساكت رئيس اتحاد المقاولين العرب ان حجم قطاع المقاولات تراجع فى التسعينات الى ٥٠٪ بدلا من ٧٠٪ من حجم الاعمال وبلغت خسارة الدخل العربى نحو ٨٠ مليار دولار مع زيادة حصة المقاولات الاجنبية بنسبة ١٠٪ مما ادى الى انخفاض فرص العمل.

واكد المهندس محمد محمود رئيس الاتحاد المصرى لمقاولى البناء والتشييد ضرورة تنفيذ برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات وانشاء سوق عمل جديدة تستوعب اكثر من ٢٠٪ من القوى العاملة النشيطة لدفع عملية الاستثمار فى هذا المجال من خلال حلقات الانتاج المساندة للقواعد العلمية والمتطورة والتقنيات الحديثة..

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩٤

■ صدقى لندوة آثار «الجات»:

الخبـرة العـربيـة فى المقـاولات يمكنهـا زيادة أعمـالهـا دوليـا

أكد الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء قدرة خبرة الدول العربية فى مجال التشييد والمقاولات والاستشارات الهندسية فى تحقيق زيادة حجم أعمالها فى السوقين العربية والدولية بما يعود بآثار ايجابية على الاقتصاد العربى فى مقدمتها تخفيف حدة مشكلة البطالة، خاصة فى ظل الطلب المتزايد على خدمات هذا القطاع.

توصيات ندوة «الجات»

شركات مقاولات مشتركة عربية وأجنبية للإستفادة من الفرص المتاحة بالأسواق الدولية

اوصت ندوة « الجات واثرها على المقاولات العربية » بضرورة انشاء شركات مشتركة عربية وأخرى عربية اجنبية للاستفادة من الفرص المتاحة فى الاسواق الدولية الخاصة بقطاع المقاولات والتشييد .. وضرورة تعاون الاجهزة غير الحكومية العاملة فى هذا القطاع لتحديد معوقات انطلاقه فى السوق الوطنى والدولى بحيث يمكن تطويره ليكون منافسا فى اطار الظروف الدولية الجديدة .

كما اوصت الندوة باعادة النظر فى التنظيم الداخلى واللوائح الوطنية لممارسة انشطة الاستشارات الهندسية والمقاولات والانشاءات بحيث يتم وضع القواعد اللازمة مع مراعاة توافقها مع الالتزامات الدولية فى هذا المجال

اوصت ايضا بضرورة تبادل الخبرات بين الدول العربية فى مجال اتفاقيات الجات بصفة عامة واتفاقيات الخدمات بصفة خاصة .. ودراسة الفرص المتاحة للنفاذ الى اسواق الدول الاجنبية فى مجال قطاع الانشاء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العربى

التاريخ : ٢٦ سبتمبر ١٩٩٤

أول ينايـر

شركات أجنبية في قطاع المقاولات

كتبت نادية أمين:

كشفت الدراسة التى أعدها الدكتور محسن هلال مدير إدارة المنظمات الدولية بإدارة التمثيل التجارى بوزارة الاقتصاد والتى عرضها أمس الأول (السبت) فى ندوة اثر (الجات) على قطاع المقاولات، ان مصر التزمت بتحرير ٦ قطاعات فى مجال الانشاء والمقاولات، فى إطار اتفاقية الجات فى قطاع الخدمات، ويقضى هذا الالتزام بفتح السوق المصرية منذ أول يناير ١٩٩٥ امام الشركات الأجنبية العاملة فى مجال الانشاءات الهندسية المدنية مثل الكبارى والطرق السريعة المعلقة والانفاق والموانئ والسدود وخطوط الانابيب الطويلة وأعمال الإنشاءات الخاصة بالتعدين والتصنيع، بالاضافة الى تحرير أعمال الإنشاءات التجارية الخاصة مثل تركيب ولحام الهياكل والمكونات الحديدية للمبانى أو الكبارى او ابراج نقل الكهرباء او اعمال حديد التسليح.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٦ سبتمبر ١٩٩٤

المؤتمر التأمينى التاسع TWIC يناقش اليوم :

كيفية الارتقاء بصناعة التأمين وتأثير الجات عليها

○ يعقد صباح اليوم المؤتمر التأميني التاسع للدول النامية TWIC بفندق ماريوت وشعاره « نحو صناعة تامين اكثر استقرارا » ويضم اتحاد مؤمنى ومعيدى التامين واتحاد هيئات الاشراف والرقابة على التامين فى الدول النامية .

صرح بذلك محمد الطير رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية لاعادة التامين ورئيس اللجنة المنظمة للمؤتمر واضاف : ان المؤتمر سيناقش على مدى ثلاثة ايام ١٤ بحثا خاصة بالموضوعات السبعة التى سيناقشها المؤتمر وتشمل :-

□ التغييرات فى مجالات الاشراف والرقابة على التامين من اجل الاستقرار الاقتصادى .

□ المنافسة بين الشركات الوطنية فى الدول النامية فى ظل مناخ حر لا يخضع

□ التطور فى مجال تامين الحياة فى مواجهة التغييرات فى انظمة الضمان الاجتماعى .

□ التطور فى مجال التعليم والتنمية البشرية .

□ التامين الزراعى .

□ الاستثمار والضرائب فى مجال اعمال التامين



محمد الطير
رئيس الشركة المصرية
لاعادة التامين

□ دور الوسطاء فى دعم الاستقرار المالى لصناعة التامين واعادة التامين .

وقال محمد الطير : سيتم ايضا عقد اجتماعات متلازمة مع المؤتمر للجنة التنفيذية لمنظمة التامين الافريقية ولمعيدى التامين الافارقة والاتحاد الافريقى لتامين الطيران والطاقة والبترول بجانب عقد اجتماعات مع مجموعة معيدى التامين العرب والصندوق العربى لتامين اخطار الحرب واللجنة الفنية للمجمعات العربية لاعادة التامين . وهيئات الاشراف والرقابة للدولة النامية .

وقال : ان مصر تنظم لاول مرة هذا المؤتمر الذى يعقد كل عامين وكانت الهند الدولة الاخيرة التى نظمت المؤتمر الثامن . ويهدف المؤتمر الى تجميع مصالح الدول فى مجال التامين واعادة التامين وكيفية الارتقاء بمستوى الصناعة وتاثير اتفاقية الجات والتحرر الاقتصادى على التامين ، واعضاء هذا المؤتمر من ثلاث قارات بجانب اوربا والموضوع الاساسى له هو كيفية مواجهة شركات التامين الوطنية لاجراءات التحرر الاقتصادى وتطوير مجالات عملها وخدماتها والارتقاء بها مثلما فعلت البنوك الوطنية عند مواجهتها لمنافسة البنوك الاجنبية .

المصدر : الأهرام الاقتصادى
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٦ / ٩ / ١٩٩٤

كلمة

عصام رفعت

الجات .. «لسه مجتش» .. !

الجات .. « لسه مجتش » .. !

اتفاقية الجات .. اتفاقية ليست سرية ..

فالاتفاقية معلنة .. وتم التوقيع عليها ..

والاتفاقية فيها الكثير من الفرص الممكنة والمحاذير التى ينبغى تجنبها ..

غير ان الجهود لم تبذل للآن فى محاولة التعرف على الاتفاقية وجوانبها المختلفة ..

هناك مخاوف من أن يأتى يوم يتم فيه تطبيق الاتفاقية دون ان نكون مستعدين .. وهناك ستكون الخسارة مزدوجة. فنحن لم نستعد لها الاستعداد الكافى فنخسر المزايا التى يمكن الحصول عليها .. كما إننا لم نستعد فنتحمل السلبيات ..

نحن نطالب بأن تسارع الاجهزة والجهات المختلفة حكومية وغير حكومية لعقد ندوات تحمل عنوانا رئيسيا وهو نحو فهم صحيح للجات .. والا لسه الجات مجتش !

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٦ سبتمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في سوق المقاولات:

زيادة 1٪ للأجانب تساوي خسارة 70 مليار دولار للعرب!

□القاهرة ـ كفاح أحمد ومحمد حنفي:

أكدت ندوة «الجات وأثرها على المقاولات العربية» التي عقدت في القاهرة مؤخرا أن الاقتصاد العربي يخسر ما بين 50 إلى 70 مليار دولار سنويا و40 فرصة عمل مع كل زيادة تبلغ نسبتها 1٪ في حصة شركات المقاولات الاجنبية في سوق الانشاءات العربية.

وأوضحت الندوة أن الطلب العالمي على التشييد والبناء عام 94 يزيد على 150 مليار دولار لم تحصل شركات المقاولات العربية على نسبة من هذه السوق حيث تنحصر المنافسة فيه بين الشركات العملاقة في أوروبا وآسيا وأمريكا.

ودعت الندوة التي نظمها اتحاد المقاولون العرب والاتحاد المصري لمقاولي البناء والتشييد، وحضرها أكثر من 500 يمثلون شركات المقاولات العربية والخبراء، إلى ضرورة أن تتبنى الدول العربية برامج عمل للحصول على جزء من السوق العالمية للمقاولات مؤكدة أن هناك امكانية لقطاع المقاولات العربية للدخول في أسواق الدول الاخرى من خلال اتفاقية «الجات». مشيرة إلى أن «الجات» لا تفرض على الدول النامية ـ ومنها الدول العربية ـ معاملة شركات المقاولات الاجنبية كما تعامل الشركات المحلية ومن حق كل دولة أن تعطي القطاع الوطني مزايا لا تعطيها للأجنبي كما أن من حقها تنظيم قطاع خدماتها الذي يتضمنه المقاولات على النحو الذي يحقق مبدأ التنمية الاقتصادية.

وحول آثار «الجات» وتحرير الخدمات على الدول العربية أوضحت الندوة أن هناك مجموعة الدول العربية التي قدمت التزامات في قطاع الانشاءات والمقاولات «مصر والمغرب والكويت»، وتلتزم هذه الدول بفتح أسواقها المحلية.. ومجموعة الدول العربية اعضاء «الجات» والتي لم تقدم التزامات محددة في قطاع المقاولات «تونس والامارات والبحرين» فإنها ملتزمة فقط بما ورد في الالتزامات العامة في الاتفاقية. ويحق لهاتين المجموعتين النفاذ إلى الاسواق بما في ذلك قطاع المقاولات والانشاءات. أما المجموعة الثالثة ـ معظم الدول العربية ـ غير الاعضاء في الاتفاقية فليس عليها التزامات ولا تمارس حقوقا في إطار «الجات».

وأشارت الندوة إلى أن قواعد النظام التجاري الدولي متعدد الاطراف تسمح بإيجاد توازن بين ما تقدمه الدولة من التزامات وما تحصل من حقوق. تسمح الاتفاقية للدول النامية بالدخول في اتفاقات ثنائية أو إقليمية لتحرير قطاعات خدمات فيما بينها.. وكذلك إقامة شركات مشتركة عربية/عربية وأخرى عربية أجنبية للاستفادة من الفرص المتاحة في الأسواق الدولية.

المعماريون يحذرون من سلبيات «الجات»

كتب علاء البحار:

حذر المعماريون وخبراء الاقتصاد من الآثار السلبية لاتفاقية الجات على قطاع الإنشاءات والمقاولات فى الوطن العربى.. أكد الخبراء أن الجات ستؤدى إلى استيلاء الشركات والمؤسسات الأجنبية على السوق المصرى والعربى، مما يترتب عليه إفلاس الشركات الوطنية وتشريد العمالة.

وأشار الخبراء فى ندوة «الجات وأثرها على المقاولات العربية» والتى عقدت السبت الماضى إلى الدور المهم الذى يلعبه قطاع الإنشاءات والمقاولات فى اقتصاديات الدول العربية، حيث يصل حجم مشاركته إلى ١٠٪ من الناتج المحلى فى بعض الدول مثل الجزائر، حيث يعتبر من أهم القطاعات القادرة على استيعاب العمالة الماهرة وغير الماهرة.

وكشف المهندس عونى الساكت رئيس اتحاد المقاولين العرب عن زيادة حصة المقاولات الأجنبية فى مصر والوطن العربى بنسبة ١٠٪، مما يهدد فرص العمالة الوطنية فى المنطقة.

وطالبت الندوة بتأسيس شركات عربية فى مجال الإنشاءات والتعمير لمواجهة التغيرات العالمية الجديدة واستحداث أسلوب الإحصاءات الداخلية والقومية للتجارة فى الخدمات وبصفة خاصة قطاع المقاولات والإنشاءات، كما أوصت الندوة بضرورة إعداد دراسات عن الأسواق الأجنبية فى هذا القطاع على أن تتضمن الدراسات اللوائح والقيود التجارية.

تجارة المقاولات

هل تستطيع شركات المقاولات دخول الاسواق العالمية بعد «الجات» ؟

د. سعيد النجار: «الجات» عامل هام لإزالة الركود الدولى وتنشيط الأسواق

هل يمكن أن تدخل صناعة المقاولات المصرية والعربية الأسواق العالمية؟

هل تستطيع بامكانيتها الحالية دخول عصر اتفاقية «الجات» وتحرير التجارة الدولية والتى تعتبر «المقاولات» تجارة عالمية ؟

تناولت المناقشات المختلفة لندوة اتفاقية الجات واثرها على المقاولات العربية والتى عقدت منذ ايام وشارك فيها وزراء قطاع الاعمال والاقتصاد والاسكان وخبراء الاقتصاد وكبار المتخصصين فى قطاع التشييد، التزامات مصر والدول العربية فى مجال الانشاءات والمقاولات ناقشت الندوة التى نظمها اتحاد المقاولين المصرى برئاسة محمد محمود على حسن التزامات مصر بجدول تحرير قطاع الانشاءات وتشمل انشطة اعمال الانشاءات الهندسية مثل الكبارى والطرق السريعة والانفاق والموانىء والسدود وخطوط الانابيب الطويلة واعمال الانشاءات الخاصة بالتعدين والتصنيع بالاضافة إلى اعمال الانشاءات التجارية الخاصة، واعمال التركيبات الخاصة بمواسير الغاز، والاعمال الكهربائية والاعمال الخاصة بانشاء المصاعد وخدمات تأجير معدات البناء والهدم. كما يتضمن جدول التزامات مصر لتحرير قطاع الانشاءات السماح للأجانب بالدخول فى مشروعات مشتركة مع الشركات والافراد المصريين بشرط عدم زيادة رأس المال الاجنبى فى اى مشروع عن ٤٩٪ من اجمالى رأس المال.

كما يتضمن السماح بتشغيل نسبة ١٠٪ من اجمالى العمالة اللازمة للمشروع من الاجانب و ٩٠٪ من المصريين طبقا لقانون العمل وتسرى هذه الالتزامات امام المنافسة الأجنبية على كافة الدول الاعضاء فى اتفاق «الجات» دون تفرقة بين دولة واخرى.

وتناولت المناقشات التزامات الدول العربية وتشمل المغرب والكويت. اكدت الدراسات التزام المغرب بتحرير خدمات الانشاءات واشترطت دخول الشركة الاجنبية او الافراد الاجانب فى مشروع مشترك مع شركة مغربية او تعمل كمقاول من الباطن مع الشركة المغربية.

ويقتصر السماح للاجانب فى المغرب على ٣ فئات هى المديرون والتنفيذيون والمتخصصون كما تلتزم الكويت بتحرير خدمات الانشاءات فى اعمال الانشاءات العامة للمبانى واعمال الانشاءات العامة للهندسة المدنية واعمال التركيب والتجميع، وتشطيب المبانى وتشترط الكويت تواجد الشركات او الافراد الاجانب من خلال وكيل كويتى وتشغيل ٣٠٪ من العمالة الكويتية بالمشروع.

كشفت دراسة اعدها الدكتور محسن هلال لارتفاع نسبة تمثيل التجارة السلعية فى اتفاقية الجات إلى ٩٥٪ من التجارة الدولية. وامكانية دخول الدول النامية والعربية فى اتفاقات ثنائية واقليمية لتحرير قطاعات خدمة بينها واوصت الدراسات الخاصة بتأثير الجات على قطاع المقاولات العربية بتبادل الخبرات بين الدول

العربية في مجالات اتفاقيات الجات بما فيها الانضمام إلى اتفاقية الخدمات وجدولة الالتزامات المحددة بصفة خاصة ودراسة الفرص المتاحة للنفاذ إلى أسواق الدول الاجنبية من خلال التزاماتها في قطاع الانشاءات والمقاولات كما اوصت المناقشات بوضع برنامج لتحرير خدمات الإنشاءات والمقاولات بين الدول العربية مع توسيع النطاق ليشمل خدمات أخرى للاستفادة من الطاقات العربية المتاحة في هذا القطاع، وطالبت المناقشات باضافة شركات مشتركة عربية/ عربية وأخرى عربية/ اجنبية للاستفادة من الفرص المتاحة في الاسواق الدولية بالاضافة إلى اجراء دراسات عن الاسواق الاجنبية في قطاعات المقاولات والانشاءات و الفرص المتاحة فيها. اشارت المناقشات إلى ضرورة مقاومة الاجهزة غير الحكومية العاملة في قطاع التشييد لتحديد معوقات الانطلاقة والتقدم في السوق الوطني والدولي...

وتمثل صناعة الانشاءات دوراً هاماً واسع الانتشار. وفي اليابان توجد اكثر من ٥٠٠ الف شركة انشاءات. وفي اوروبا توجد آلاف الشركات التي تعمل في هذا المجال وفي امريكا توجد اكثر من مليون شركة تمارس نشاط الانشاءات وعدد الشركات التي تمارس نشاطها على مستوى دولي خارج امريكا لا يتجاوز بضعة الاف.

وقطاع الانشاءات يهتم بنقطتين اساسيتين هما: خدمات التصميم الهندسي والاستشارات وخدمات البناء المادي وهي خدمات تنفيذ المشروع. واوروبا هي اكبر سوق لتصدير خدمات الانشاءات. والبيانات تؤكد ان «آسيا» هي ثاني اكبر سوق لصادرات خدمات الانشاءات وبلغت قيمة العقود التي ابرمتها الشركات حوالي ٣٧,١ مليار دولار اما قيمة العقود التي تم تنفيذها في افريقيا فقد سجلت زيادة طفيفة في عام ١٩٩٠ بالمقارنة لعام ١٩٨٩. وهناك عوامل تؤثر على حجم انشطة هذا القطاع في افريقيا اهمها ازمة المديونية الخارجية وانخفاض اسعار السلع الأولية التي تعد اهم مصدر للدخل في دول القارة. ومن بين اكبر ٢٥٠ شركة مقاولات في العالم توجد ١٠٨ شركات اوروبية و ٦٣ شركة امريكية تتحكم في اكثر من ٨٠٪ من عقود الانشاءات والمقاولات في دول العالم.

وزادت التجارة الدولية في خدمات الانشاءات بعد الحرب العالمية الثانية بعد التطور الكبير الذي طرأ على خدمات النقل والمواصلات وفي النصف الثاني من السبعينات اصبحت بعض الدول النامية بدورها مصدراً لخدمات الانشاءات وخاصة الدول المصدرة للبترول.

وتعتبر التجارة الدولية في الانشاءات والخدمات الهندسية اساساً بمثابة نشاط يتم عبر الحدود ويشمل الانتقال المؤقت خلال فترة المشروع.

ويرى الدكتور سعيد النجار الخبير الاقتصادي ان اتفاقية «الجات» من الاتفاقيات التي لها اثر ايجابي كبير ليس فقط في الاقتصاد العالمي ولكن بالنسبة للبلاد النامية بما فيها مصر والدول العربية وان الاتفاقية عامل هام في تنشيط الاقتصاد العالمي بعد سنوات من الركود وتدني معدلات النمو الاقتصادي في البلاد الصناعية الرئيسية. والاتفاقية تساهم في زيادة الناتج القومي العالمي بما يعادل ٣٠٠ مليار دولار سنوياً.

ومن خلال الدراسات اتضح تنشيط الاقتصاد العالمي وخروج البلاد الصناعية من حالة الكساد التي تعاني منها منذ بداية عقود التسعينات مما يعود بالخير على البلاد النامية. وقال ان مستوى النشاط الاقتصادي في البلاد الصناعية يعتبر من اهم عوامل زيادة الطلب على صادرات البلاد النامية وكلما زادت معدلات النمو زاد مستوى الطلب على صادرات البلاد النامية والاتفاقية تعني في المقام الاول بتخفيف الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تعوق صادرات البلاد النامية إلى اسواق البلاد الصناعية. وتضع حداً لحماية البلاد الصناعية والتي كانت تهدد بإحباط جهود الاصلاح الاقتصادي في البلاد النامية وكان يهدد باندلاع حروب تجارية بين التكتلات الاقتصادية العملاقة في اوروبا وامريكا وشرق اسيا واضاف: والاتفاقية تعمل على ازالة القيود الجمركية وغير الجمركية التي تعترض صادراتنا من السلع الصناعية إلى اسواق البلاد المتقدمة وخاصة على اتفاقية المنسوجات والملابس التي مازالت تشكل عقبة في طريق سلعة تتمتع بها البلاد النامية وقال ان صناعة المنسوجات والملابس في البلاد الصناعية مازالت تمثلها نسبة غير ضئيلة سواء من حيث عدد العاملين فيها او حجم رؤوس الاموال المستثمرة.

واكد الدكتور سعيد النجار ان الاتفاقية تعرضت لتحديد الانتاج الزراعي والتجارة الدولية في السلع الزراعية ومن بينها مصر. وقد اثارت بعض التساؤلات بالنسبة لبرامج الاصلاح الاقتصادي في مصر. فقد دخلت مصر في اتفاق مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتنفيذ برنامج للتثبيت الاقتصادي والتصحيحات الهيكلية ومن بين

تحقيق:
محمود شاكر
فتوح الشاذلي

هذه العناصر تحديد تجارة مصر الخارجية والغاء الدعم الذى كانت تمنحه الدول لعدد كبير من السلع والخدمات. ويتمسك البنك والصندوق بمطالبة مصر وغيرها من البلاد النامية بتحوير تجارتها الخارجية والغاء الدعم مما لا يهدد بانهيار الصناعة الوطنية امام منافسة اجنبية لا تقوى على مواجهتها.

واضاف ان سياساتنا التجارية قبل تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي كانت سياسة غير اقتصادية باهظة التكاليف. وان ما قامت به الحكومة المصرية في سبيل تغيير تلك السياسة والاتجاه نحو سياسة اخرى اقل تقييداً واكثر انفتاحاً على العالم الخارجي. وان حجم الاقتصاد القومي لامريكا او للمجموعة الاوروبية ٤٠ مليار دولار سنويا ويدخل هذا في باب التفاهات بالنسبة للاقتصاد القومي والذى يبلغ حجمه ٦ تريليون دولار.

واضاف ان تحوير التجارة الخارجية يؤدى إلى اغراق الاسواق بالسلع المستوردة مثل شرق اسيا.

والاتفاقية تنص على تحرير التجارة الدولية مما يرد عليها من قيود جمركية وغير جمركية وهى تشمل عدداً كبيراً من معوقات التجارة الدولية مثل حصص الاستيراد وانون الاستيراد.

وعدم التميز بين البلاد المختلفة في المعاملات التجارية. والاعتماد على التعريفة الجمركية وليس على القيود الكمية اذا اقتضت الضرورة تقييد التجارة الدولية.

ولكن ماذا يقول المسئولون فى مصر عن تحرير قطاع المقاولات وتجارته الدولية؟!

- الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء ان هناك فرصة لقطاع الانشاءات العربى للدخول فى عمليات فى الدول الاخرى والاسواق الدولية واشار إلى ضرورة اقامة شركات مشتركة وخلق شركات جديدة فى قطاع المقاولات استعداداً لتحرير التجارة الدولية.

ويرى الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الاعمال ضرورة متابعة قطاع الانشاءات المصرى والعربى للتطورات المستمرة في صناعة مواد البناء وتطور المنتجات فى الأسواق.

فى ختام ندوة تأثير الجات على المقاولات العربية

▪ تطوير صناعة المقاولات العربية تحقيق تعاون عربى فى أسواق العمل

▪ إعداد المقاولات العربية للمشاركة فى السوق العالمية للتشييد والبناء



● أصدرت ندوة الجات وأثرها على المقاولات العربية عددا من التوصيات الهامة فى ختام جلساتها التى عقدت فى القاهرة يوم السبت الماضى تحت رعاية الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء وشهدها الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال ووزير الدولة لشئون البيئة والسيد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد حيث القى كلمة الدكتور عاطف صدقى والمهندس صلاح حسب الله وزير الاسكان والمرافق والمهندس عوني السكات رئيس اتحاد المقاولين العرب والمهندس محمد محمود رئيس الاتحاد المصرى لمقاولى التشييد والبناء. وقد جاءت هذه الندوة لمواكبة الظروف والمتغيرات العالمية فى اطار نظام عالمية التجارة والذى يمثله اطار اتفاقية الجات فضلا عن الصعوبات التى يواجهها المقاول العربى فى مواجهة الباب المفتوح لمؤسسات المقاولات الاجنبية والتى بسببها يخسر الاقتصاد العربى مابين ٥٠ - ٧٠ مليون دولار سنويا كما يضيع عليه ٤٠ الف فرصة عمل مقابل كل واحد بالمائة من زيادة حصتها فى سوق الانشاءات العربية. وقد هدفت الندوة الى دراسة اتفاقية الجات ومايدور حولها فى الساحة الدولية لاعادة هيكلة النظام الاقتصادى العالمى خاصة تحرير الخدمات وكذلك البحث والتصرف على ايجابيات وسلبيات اتفاقية الجات وتأثيرها على المقاولات العربية لتفادى المضاعفات السلبية والاعداد للمشاركة بقدرة وكفاءة فى السوق العالمية للتشيد والبناء خاصة وان هذا السوق يتسم بالنمو المتزايد وان جزءا كبيرا منه سوف يتم فى الشرق الاوسط. وقد تضمن برنامج الندوة ثلاث جلسات عمل تحدث فى كل منها عدد من كبار الخبراء المصرين والعرب والمسئولين الذين عاصروا وعاشوا مفاوضات الجات وتابعوها وشاركوا فيها.

اجراءات جديدة للمسئولين المصريين والسوريين لمكافحة سرقة وتزوير الكتاب المصري

قبل حوالي ثلاثة اشهر وبالتحديد في ٢١ مايو الماضي أثار الاهرام الادبي قضية سرقة وتزوير الكتاب المصري التي وقعت في بيروت على نطاق لا يستهان به وشملت ايضا بعضا من الدول المجاورة. وتعد عملية السرقة والتزوير للكتاب بمثابة الآفة التي لابد من التصدي لها نظرا للاضرار الجسيمة التي لحقت بحقوق كل من المؤلف والناشر المصري على حد سواء بل هي خطر يهدد الحركة الثقافية المصرية ويضر الاقتصاد القومي باعتبار ان تسويق الكتاب من أهم الصادرات هي باختصار اعتداء على العقل المصري الذي لم يدخر يوما الجهد والعطاء في سبيل إعلاء مكانة الثقافة القومية والعربية. ولقد كان الاهرام الادبي سباقا الى نشر تفاصيل ملف هذه القضية على امتداد اربعة اعداد تابعها ايمانا منه بخطورتها على المستوى الثقافي وحرصا على مساندة هؤلاء الذين يحملون تبعة مسئولية حماية ونشر الفكر المصري

وقد نتج عن ذلك المطالبة بضرورة اتخاذ الاجراءات الحاسمة لمواجهة هذه الظاهرة المدمرة للثقافة المصرية وبناء عليه فقد أدان الفنان فاروق حسني وزير الثقافة هذه الظاهرة في حق الناشر والمؤلف المصريين وأكد على ان الوزارة ستقدم كل العون وتبذل كل الجهد لتسهيل مهمة لجنة مكافحة التزوير التي شكلها اتحاد الناشرين المصريين لمتابعة هذه القضية حتى النهاية حفاظا لمكانة الكتاب المصري وعودة الحقوق لأصحابها وقد نالت هذه القضية قدرا من اهتمام السيد الرئيس حسني مبارك وصل الى درجة إصدار توجيهاته وتعليماته للتصدي لهذه الظاهرة غير الاخلاقية.

وبعد رحلة موفقة الى بيروت نجحت خلالها لجنة مكافحة تزوير الكتاب المصري في وضع يدها على بؤر التزوير المنتشرة هناك واجراء مشاورات مثمرة مع المسئولين الذين تعاونوا تعاونا ايجابيا مع الوفد المصري وتحقيق افضل النتائج ، توجهت اللجنة الى سوريا كخطوة ثانية على طريق متابعة قضية تزوير الكتاب وذلك في الفترة ما بين ١٨ من شهر سبتمبر الحالي وحتى يوم ٢٢ منه بناء على تكليف وزير الثقافة المصري بضرورة المتابعة دون هوادة وردا على دعوة اتحاد الناشرين السوريين للجنة لحضور اول لقاء يتم مع اتحاد الناشرين العرب. وقبل التوجه الى سوريا ارسلت اللجنة خطابا الى السيد وزير الخارجية عمرو موسى تناشده تسهيل مهمتها هناك من خلال السفارة المصرية . وقد استجاب الوزير واسرع بارسال رسالة مميزة الى السفير المصري في دمشق محمد على شكري موضحا له أهمية هذه القضية ومدى تأثيرها على الوضع الثقافي في مصر.

وحول رحلة اللجنة الى دمشق قال السيد محمد رشاد صاحب الدار المصرية - اللبنانية للنشر - ان السفير المصري محمود على شكري ومعه السيد محمد مجاهد الزيات مستشار السفارة كانا على مستوى مشرف وعال من تقدير المسئولية والتعاون مما ساعد على نجاح مهمة اللجنة المكونة من السيد محمد رشاد - والمهندس ابراهيم المعلم (دار الشروق) والسيد هاني طبة (مؤسسة الأهرام) ممثلا عن المؤسسات الصحفية والسيد محمود رسلان ممثلا عن وزارة الثقافة

ولقد كان المسئولون السوريون على مستوى عال في تقدير المسئولية وحجم خطورة القضية وتحمسوا للاسهام في حلها بوسائل عدة مما كان له عظيم النتائج في امكانية حل الأمور من الجذور . وعلى ذلك فقد

زينب الامام

كانت اللقاءات مع كل من وزيرة الثقافة السورية الدكتورة نجاح العطار ومع علي القيم معاون وزيرة الثقافة مثمرة للغاية ومثلها اللقاءات مع مدير الرقابة على المطبوعات السيد محمد الحديقي وايضا عمار لحام مدير مكتبة الأسد وعمار سالم رئيس اتحاد الناشرين السوريين . ويشيد اعضاء الوفد المصري بموقف الدكتورة نجاح العطار فيقول انها قد اكدت في اجتماعها معهم انه ما من كاتب او مفكر او مؤلف سوري الا وقد تربى على الكتاب المصري ، هذا الكتاب له فضل كبير وانها تأسف لهذه الظاهرة التي يتصدى لها القانون العام السوري بكل الحزم رغم عدم وجود نص قانوني خاص لحماية الملكية الادبية والفكرية وقد وعدت بتقديم مشروع حماية الحقوق الأدبية والفكرية على مستوى سوريا في القريب العاجل كما أعطت الوزيرة السورية تعليمات مشددة لحفظ حقوق الكتاب المصري لدى أجهزة الثقافة التابعة لها. وأوصى معاون الوزيرة بضرورة التنسيق بين الاتحادين المصري والسوري بينما اكد مدير عام الرقابة على المطبوعات على ضرورة ابلاغ كل ناشر ومؤلف مصري شخصيا بحملات التزوير الواقعة عليه لمساعدته على اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة اما مدير مكتبة الأسد فقد تم الاتفاق معه على منع كل من تثبت عليه تهمة التزوير من الاشتراك في معرض سوريا القادم اما عمار سالم فقد نادى بضرورة التنسيق في المعلومات و التعامل بين الاتحادين السوري والمصري

كانت هذه اهم انجازات اللجنة المصرية لمكافحة تزوير الكتاب المصري في سوريا او أهم الاجراءات الجديدة التي اتخذها المسئولون في دمشق بهدف حماية الكتاب المصري اولا ونشر الوعي بين صفوف الناشرين و[illegible] وتتمنى للجنة التي تبذل جهودا مخلصة ومتنوعة استمرار النجاح في مهمتها القادمة في العاصمة الأردنية عمان.

توصيات المؤتمر:

توصى الندوة بالاستفادة من المرونة التى اتاحتها اتفاقية الجات للدول النامية في تحديد الأنشطة فى مجال الخدمات المرشحة للتحرير وتحديد وتنظيم تراخيص.. العمل وتقنين نسب العمالة الوافدة وتطوير صناعة المقاولات العربية وترقيتها فنيا واداريا لمواجهة المنافسة.

٢ ـ بحث الوسائل الفعالة لزيادة كفاءة المقاولات العربية للاعداد للمشاركة بقدرة وكفاءة فى السوق العالمية للتشيد والبناء

٣ ـ ان حصول صناعة المقاولات العربية على نصيب عالمى من سوق التشييد والبناء ومواجهتها المنافسة محليا ودوليا يتطلب ان تتحمل الحكومات والاتحادات والشركات المسئولية بالعمل فى اتجاهين هما متابعة دقيقة للتطورات التي تحدث في صناعة مواد البناء واستيعابها وتقديم المواد المبتكرة وثانيهما التحديث والدعم لصناعة البناء تشريعا وتحديثا واتفاقا وتدريبا وتعليما

٤ ـ الاسراع فى التطوير والتحديث واكتساب الخبرات فى ادارة، عمليات التنفيذ والاهتمام باعمال التطوير فى اعمال ادارة المواقع تخطيطا واشرافا على التنفيذ.

٥ ـ الاهتمام الكافى فى نشاط التسويق

٦ ـ التفكير فى وضع برامج عملية لادماج بعض الشركات الحالية العربية العاملة فى مجال المقاولات او انشاء شركات مشتركة او شركات جديدة عملاقة لمواجهة المنافسة بحركة ايجابية فى الاتجاه الصحيح.

٧ ـ عدم التعامل مع العالم الخارجي فرادى ويتأتى ذلك من خلال نظرة جادة الى وسائل التعاون بين الدول العربية لخلق سوق واسعة امام الخدمات العربية ولابد من العثور على تلك الصيغة التى تخلق السوق الواسع التى تسمح لنا بالوصول الى اعلى درجة من الكفاءة.

٨ ـ انشاء الاجهزة الضرورية اللازمة لحماية قطاع المقاولات من السلوك الجائر كما جاء فى اتفاقية الجات.

٩ ـ ان تطوير قطاع المقاولات العربية واعداده للتصدير والمنافسة العالمية يحتاج الى انشاء قاعدة معلومات وبيانات عن التجارة الدولية فى الخدمات.

١٠ ـ تحقيق تعاون عربي فى اسواق العمل من الدول العربية والاستفادة مما تتيحه اتفاقية الجات وذلك بوضع اتفاقات لتحرير انشطة تجارة الخدمات بين الدول العربية ومنح المواطنين والشركات العربية معاملة افضل من المعاملة التي تمنح للدول الاخرى.

١١ ـ ضرورة تبادل الخبرات بين الدول العربية فى مجالات اتفاقيات الجات بصفة عامة بما فى ذلك الانضمام الى اتفاقية الخدمات وجدولة الالتزامات المحددة بصفة خاصة وكذا دراسة الفرص المتاحة للنفاذ الى اسواق الدول الاجنبية من خلال التزاماتها فى قطاع الانشاءات والمقاولات.

١٢ ـ اعداد دراسات عن الاسواق الاجنبية فى قطاعات المقاولات والانشاءات ومانتيحه من فرص..

١٣ ـ ضرورة تعاون الاجهزة غير الحكومية العاملة فى هذا القطاع فى تحديد معوقات انطلاقه فى السوق الوطنى والدولى، بحيث يمكن تطويره ليكون منافسا فى اطار الظروف الجديدة، مع الاخذ فى الاعتبارات ان الاتفاقية تعطى مرونة خاصة للدول النامية من تقديم الدعم المسموح، وعدم تطبيق الاتفاق فى الوقت الحالى على عمليات المقاولات والانشاءات الحكومية بما يتيح حماية للقطاع الوطنى والفرص المتاحة له.

١٤ ـ النظر فى التنظيم الداخلى واللوائح الوطنية لممارسة انشطة الاستشارات الهندسية والمقاولات والانشاءات بحيث توضع القواعد اللازمة مع مراعاة توافقها مع الالتزامات الدولية فى هذا المجال، وبما يعطى الحماية المشروعة والمنافسة العادلة.

١٥ ـ ان يقوم اتحاد المقاولين العرب باعداد سلسلة من الندوات تتضمن المزيد من الدراسات والبحوث فى هذا المجال.

١٦ ـ ان يقوم اتحاد المقاولين العرب بمتابعة جدية للحكومات العربية لاستيعاب مسئولياتها امام دعم المقاول العربى لمواجهة المرحلة القادمة.

استعداداً لـ « الجات »

جهاز قوى من يناير القادم لحماية السوق المحلية من الممارسات غير المشروعة فى التجارة

كتبت - لبيبة شاهين :

فى يناير القادم يصبح لمصر جهاز قوى لحماية الصناعة الوطنية يطلق عليه جهاز الدعم والاغراق .. فى اطار الاعداد الهيكلى والفنى لهذا الجهاز الهام قررت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية عقد سلسلة من الندوات بالتعاون مع البنك الدولى وسكرتارية «الجات» حول اساليب حماية الصناعة الوطنية من الممارسات غير المشروعة فى التجارة الدولية .. قد عقدت الندوة الأولى وتبدأ الندوة الثانية فى النصف الثانى من أكتوبر القادم .

.. وعلى مدى ستة شهور تقدم العديد من الندوات فى اطار استعداد الأجهزة المصرية لتطبيق اتفاقية «الجات» بعد موافقة مجلس الشعب عليها خلال الدورة البرلمانية القادمة ويشارك فى الندوات عدد من الخبراء الأجانب بالمحكمة التجارية الدولية الكندية .

ويعتبر «الاغراق والدعم» من اشهر الممارسات الدولية غير المشروعة فى مجال التجارة الخارجية والتى يمكن ان تصاحب بدء تنفيذ اتفاقيات الجات وتودى هذه الممارسات فى حالة عدم مواجهتها الى الاضرار المباشر بالصناعات الوطنية وقد شهدت الاسواق المحلية موخرا حتى قبل تطبيق الجات العديد من حالات الدعم والاغراق لعدد من السلع الصناعية والاستهلاكية وهى محل بحث الان فى قطاع التجارة الخارجية

يقول محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ان جولة اورجواى تضمنت معالجة شاملة لقضية الدعم والاغراق شملت تحديد



محمود محمد محمود

المصدر : ....الســــــــــيل........
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ....٨ سبتمبر ١٩٩٤........

وزير الاقتصاد: قواعد وضوابط «مصرية» والاستفادة من تجارب الدول الأخرى

الخبراء الأجانب :

مصر قادرة .. على حماية منتجاتها

قواعد اكثر وضوحا وتفصيلا عن كيفية تحديد معنى الاغراق ومعايير الضرر الذى يحدثه الاغراق لصناعة المحلية والاساليب المفروض اتباعها لمواجهته .

اضاف .. ان مصر على المستوى الحالى قدمت التزامات بتخفيض وربط الرسوم الجمركية والغاء القيود غير الجمركية على وارداتها من السلع الزراعية والسلع الصناعية والمنسوجات والملابس في اطار نتائج جولة اورجواى - ولم يعد هناك وسيلة لحماية الانتاج المحلى والصناعة الوطنية سوي الادوات المشروعة التي يقرها النظام التجارى الدولى الجديد وهى الرسوم الجمركية واساليب مكافحة الدعم والاغراق والرسوم التعويضية واجراءات الوقاية دون الرجوع الى الاساليب غير المسموح بها مثل الحظر وتقييد الواردات تاكيدا لخطوات الاصلاح الاقتصادى التى تقوم بها مصر .. ومن هنا تاتى اهمية وضع نظام لضمان حقوق مصر فى هذه الاتفاقات من خلال انشاء جهاز قوى تكون لديه القدرة على تطبيق اساليب مكافحة الاغراق ووسائل منع السلع المدعومة التى تسبب ضررا للانتاج المحلى .. وتدعيم الخبرات والمهارات البشرية اللازمة ..

قواعد وضوابط

اشار وزير الاقتصاد الى ان الوزارة تقوم حاليا بوضع القواعد والضوابط الخاصة بمعالجة هذه الممارسات غير المشروعة واعادة صياغتها بما يتفق والمعطيات الجديدة مع الاستفادة فى ذلك من تجارب الدول الاخرى ذات الظروف المشابهة لمصر .

يؤكد عبدالرحمن فوزى مدير ادارة الاستيراد بقطاع التجارة الخارجية على اهمية وجود جهاز مصرى قوى لحماية الصناعة المحلية خاصة ان مصر حررت القوائم السلعية التى كان محظورا استيرادها ويتم استكمال تحرير التجارة الخارجية بنهاية العام الحالى مشيرا الى ان هدف هذه الندوات هو شرح الاساليب الفنية الخاصة بالتحقيقات والوسائل المختلفة لاثبات عمليات الدعم والاغراق من عدمها .

نظام اثبت نجاحا

وعن مدى نجاح مثل هذا الجهاز فى وقف الممارسات غير المشروعة فى التجارة الخارجية .

يقول الدكتور روبرت مارتن الخبير والمستشار التجارى الدولى ان هذا النظام اثبت نجاحا فى الدول الصناعية الكبرى كما اثبت نجاحا فى الدول النامية مثل شيلى والبرازيل والمكسيك وكوريا .

اضاف انه فى مصر يمكن ان يحقق هذا الجهاز دورا هاما لحماية الصناعة الوطنية والسوق المحلى بشرط توفير المعلومات الصناعية الكافية ..

ويؤكد الخبير التجارى الدولى ان هذا النظام ليس قيدا من قيود الاستيراد البديلة لنظام الحصص او التعريفة الجمركية ولكنه اداة لتحقيق الحماية الوطنية ضد ممارسات الدعم والاغراق والحكومة المصرية لديها القدرة لتنفيذ ادوات الحماية للسوق المصرية والصناعة الوطنية .

المدروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : [illegible]
التاريخ : ٢ أكتوبر ١٩٩٤

قبل بداية العمل بها قريبا:

«مصر والجات» .. إيجابيات قليلة ومتاعب كثيرة

احتمالات انخفاض الصادرات وزيادة قيمة الواردات !

كتب المحرر الاقتصادي:

كثيرة هي الاراء والمناقشات حول الاثار التي قد تنتج من توقيع الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة «الجات» في دورتها الـ «٨» خاصة مع اقتراب بداية العمل بها في يناير القادم، وهذا يجعلنا نتساءل عن موقع مصر بين الاثار الايجابية، والسلبية.. القاهرة استضافت مؤخرا مؤتمراً حول الجات ومجال التشييد والبناء وهو اكثر القطاعات امكانية في الاستفادة ، ولكن ماذا عن بقية القطاعات الاخرى.. ومدى الاستفادة وحجم الضرر الواقع عليها.. يجيب على هذا الخبراء..

في البداية قال د. سامي عفيفي حاتم مدير مركز الدراسات الخارجية في جامعة حلوان:

اولا الاتفاقية تعني العمل فقط بالتعريفة الجمركية الحالية وانتهاء العمل بالتعريفة الجمركية الحمائية والتي تعني السماح لدخول سلع دون الاخرى كحماية لسلع تنتج محليا، وقد يبدو التخوف واضحا وخاصة في التوقعات التي تشير الي زيادة اسعار المواد الغذائية والزراعية المستوردة وهذا يعني زيادة في اعباء الدول النامية ومنها مصر، ولكن على هذا يمكن الرد بان الاتفاقية قد قدمت في هذا النطاق استثناءات خاصة للدول النامية ومنها فترات السماح، واتفاقيات خاصة باهمية التعويض الذي يجب ان تلتزم به الدول الغنية تجاه الدول الفقيرة والنامية وخاصة التي يبلغ متوسط الدخل اقل من الف دولار سنويا ومصر من بين هذه الدول التي يحق لها التمتع بالاستثناءات والتعويضات.

هذا بالاضافة الي ان موافقة مصر على الاتفاقية وتنفيذ بنودها يعني اننا ملتزمون بالخطة الاصلاحية المتفق عليها مع الجهات الدولية المانحة، والتي قطعنا فيها شوطا كبيرا وبنجاح منقطع النظير وخاصة في مجالات تحرير التجارة والخدمات والعمل بنظام السوق المفتوحة، وهذه فرصة كبيرة لنمو الاستثمارات الخاصة ومشاركتها بشكل امثل في بناء الاقتصاد الوطني ولكن من الطبيعي ان تشهد المرحلة اللاحقة لتنفيذ الاتفاقية الكثير من العقبات، والتي يمكن تخطيها برفع جودة المنتجات الوطنية، والتعرف على امكانيات ومتطلبات الاسواق الخارجية .

فقدان للصادرات

اما د. حمدي عبدالعظيم عميد اكاديمية السادات للعلوم الادارية في طنطا وفي رؤية مغايرة يشير بداية الى احتمالات انخفاض الصادرات المصرية في بداية العام القادم وبنسبة قد تصل الى ٥٠٪ وذلك بفقدانها الى كثير من الميزات التفضيلية التي كانت متواجدة في اتفاقيات دولية وثنائية سابقة، وهذا يعني اننا سنفقد (٢) مليار دولار قد تكون قابلة للزيادة فيما بعد، بالاضافة الى احتمالات زيادة قيمة الواردات وخاصة في نطاق السلع الغذائية نظرا لارتفاع اسعارها عقب تحرير التجارة العالمية، وهذا حتما يؤدي الى زيادة اسعار المواد الغذائية في الاسواق المحلية، خاصة ان شروط الصندوق والبنك الدوليين تؤكد ضرورة وصولها وتماشيها مع الاسعار العالمية، وهذا ايضا يعني اعباء اجتماعية اضافية.

والاكثر من ذلك الخطر القائم على الصناعات المصرية نتيجة فتح ابواب الاستيراد لكل شيء ومن مختلف الاسواق وهذا يعني قفل المصانع ابوابها ان لم تحسن من منتجاتها هذا بالاضافة الي انها مطالبة بالبحث عن اسواق خارجية تقبل منتجاتها ولكن يمكن تقليل الاثار الضارة لاتفاقية الجات عن طريق خفض التكلفة الاجمالية للانتاج، والاهتمام الكبير بالجودة الشاملة وتطويراتها، بالاضاف الى

الاهتمام بالاسواق القريبة منا وخاصة العربية والافريقية منها .

ايجابيات ايضا !

امام محمد نور الدين محمود عضو اللجنة الدائمة لمفاوضات الخدمات فى جولة اوروجواى «قطاع التشييد» وعضو جمعية المحكمين العرب والافارقة فيرى ان معظم الاتفاقيات التى اسفرت عنها جولة اورجواى تضمنت احكاما تكفل معاملة خاصة وتمييزية للدول النامية، واحكاما خاصة بمعاملة تفضيلية للدول الاقل نموا، ومنها التى تخص الاعتراف بان هذه الدول قد تعانى اثاراً سلبية من حيث توافر امدادات خاصة من المواد الغذائية من مصادر خارجية بشروط معقولة .

والايجابيات الاكثر وضوحا ستكون فى قطاع الخدمات والممثل فى قطاعات البنوك والتامين والنقل والسياحة والاستشارات والتشييد والبناء والأعمال التليفزيونية وخدمات العمالة حيث ان الدول تحمى هذه الخدمات من المنافسة الدولية، وهذا يتيح لقطاع التشييد والبناء فى مصر وخاصة الشركات العملاقة اسواق كثيرة قريبة منا، وحتى البعيدة التى لم تعمل فيها بعد، وهذا يبدو واضحا فى تحرك بعض شركاتنا مؤخرا تجاه السوق الفلسطينية الجديدة وحدثت بالفعل تعاقدات مع الجهات الدولية المانحة لتنفيذ العديد من المشروعات داخل غزة واريحا، هذا بالاضافة الى تقديم سكرتارية المنظمة العالمية للتجارة مساعدات فنية ومعلومات تنموية.

صناعة النسيج !

وفى رؤية اخرى يرى د. احمد ابو اسماعيل وزير المالية الاسبق وفى دراسة حديثة له انه من الواجب علينا ان نستعد للمواجهه مع الانتاج الاجنبى وان نطور كل النواحى التى سنواجه فيها المنافسة، ولندرس كل قطاع على حدة ونتخذ فيه الاجراءات السريعة التى تجعله قادرا على المواجهة، وخاصة فى نطاق صناعة الغزل والنسيج وخاصة ان اكبر عدد من العمال المشتغلين فى مصر يعملون فى هذه الصناعة، وهذا يتطلب منا تغيير التكنولوجيا المستخدمة وخاصة ان المعدات الحالية ستزيد من تكلفة الانتاج وهذا يقلل من فرص تواجدنا فى الاسواق الدولية، هذا بالاضافة الى ان تواجدنا فى اسواق الخدمات يدعونا الى الحرص على اداء الخدمات بالدقة الكاملة وباقل التكاليف، ولنعى تماما اننا قادمون على عهد سنجد فيه ان الشركات متعددة الجنسيات سيكون لها نصيب كبير فى الصناعة والخدمات فى مصر، وكل هذه التغيرات من خلال الجات تتطلب منا بذل الجهود والتضحيات من خلال نظام نسير عليه فى اعمالنا يحقق لنا اهداف التجويد فى الصناعة والزراعة والخدمات وكذلك الاهتمام بالانتاج والانتاجية وربط الاجر بالانتاج مع توجيه الانتاج الى الاصناف التى يطلبها السوق الداخلى والخارجى والتى تحقق اعلى قيمة مضافة مع الاهتمام بالبحث العلمى وعلى الاخص البحوث التى تؤدى الى تطوير الانتاج ومعداته .

رئيس وفد مصر الدائم لدى المقر الأوروبى بالأمم المتحدة بجنيف فى تقرير هام:

هذه هي إيجابيات وسلبيات اتفاقية الجات لتحرير السلع والخدمات على مصر

انخفاض المزايا التفضيلية لمصر بالخارج وفتح أسواقها يفرض تحديا كبيرا

● اتفاق «المنسوجات والملابس» هل يعرض صادرات مصر للانخفاض نتيجة للخفض التدريجى لنظام الحصص وهل يعرض صناعة «الملابس الوطنية» لمنافسة شديدة بعد ألغاء حظر الاستيراد وتخفيض الجمارك؟؟

أكد السفير منير زهران رئيس مؤسسة الجات ورئيس البعثة الدبلوماسية المصرية بجنيف في تقرير هام ارسله إلى عمرو موسى وزير الخارجية المصرى حول تأثيرات اتفاقية جولة اورجواى لتحرير تجارة السلع والخدمات والتى سيتم البدء في تطبيقها اعتبارا من العام القادم.. ان مصر من المنتظر ان تتعرض خلال المرحلة المقبلة لمزيد من الضغوط لتحرير تجارتها وتحرير الخدمات والاستثمار وقال: ان برنامج الاصلاح الاقتصادى المصرى سوف يتعامل مع ثلاث مؤسسات دولية فبالاضافة إلى البنك وصندوق النقد الدوليين سيتم التعامل مع منظمة التجارة العالمية والتى ستشرف على الشق التجارى الذى حددته الاتفاقية وهو ماسيمثل ضغطا اضافيا على مصر وعلى الدول الاخرى والتى تمر بمرحلة الاصلاح الاقتصادى..

وأضاف رئيس مؤسسة الجات: ان نتائج «جولة اورجواى» ماهى الا حلول ترفيقية بين الدول التى تتحكم في التجارة والاقتصاد العالمى وعلى رأسها الولايات المتحدة والجماعة الاوروبية.. وذلك بالنظر إلى أن نصيب تجارة الدول النامية لاتتجاوز ٢٠٪ من حجم التجارة العالمية بالاضافة إلى تباين وتناقض مواقف تلك الدول خاصة الدول النامية المصدرة والمستوردة للغذاء.

وأشار رئيس البعثة الدبلوماسية المصرية إلى: انه من المتوقع ان يزيد حجم تجارة السلع والخدمات نتيجة لهذا الاتفاق بحوالى ٧٤٥ مليار دولار [١٢٪] بحلول عام ٢٠٠٥ وان يزيد الدخل العالمى بحوالى ٢٣٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٠٢ الا ان نصيب الدول النامية فى هذه الزيادة موزع بشكل غير متوازن لصالح الدول التى يقوم اقتصادها على التصدير.. وأكد: ان الدول النامية لن تحصل على معاملة «تمييزية» الا فيما يتعلق بزيادة المراحل الانتقالية لتطبيق الاتفاقيات مقارنة بالدول المتقدمة وبما لايتعدى عشر سنوات تتساوى بعدها تلك المعاملة.. واضاف: ان الجولة قد اسفرت عن انشاء منظمة التجارة العالمية وبذلك تكتمل منظومة ادارة الاقتصاد العالمى من وجهة النظر الغربية بأركانها الثلاثة الصندوق والبنك الدولى والمنظمة الجديدة.

وحول الجوانب السلبية للاتفاقية على مصر اكد السفير/ منير زهران: ان هناك ٤ جوانب محددة سوف تنعكس سلبيا على مصر.. فمن ناحية من المنتظر زيادة اسعار وارداتنا من المنتجات الزراعية وهو ماسوف يشكل اعباء اضافية على المستهلك المصرى.. كذلك انخفاض صادراتنا بسبب الضوابط والمعايير الصحية والبيئية بالاضافة إلى تعميم المزايا التفضيلية التى كانت تحصل عليها مصر فى أسواق الدول المتقدمة. كمثال السوق الاوروبية المشتركة والتى سوف تنافس مصر فيها الدول الاخرى بنفس المزايا.

ومن ناحية ثانية: فمن المنتظر ان تتعرض مصر لمنافسة داخلية وخارجية خاصة من الدول الآسيوية نتيجة لانهاء حظر استيراد الملابس كما ستتعرض مصر لمنافسة خارجية نتيجة لانهاء نظام حصص استيراد الملابس والمنسوجات فى اطار الترتيبات متعددة الألياف MULTI FIPER MANAJEMNENTS.

كما ستتعرض مصر لمنافسة داخلية قوية من الشركات الاجنبية فى قطاع الخدمات فى الوقت الذى لن تتحمل فيه الشركات المصرية المنافسة فى أسواق الدول الاخرى في هذا المجال.. اما الجانب السلبى الرابع: فيتمثل فى ارتفاع تكلفة العديد من السلع والخدمات نتيجة لاحكام الاتفاق الخاص بالملكية الفكرية (صناعة الدواء والبذور المستنبطة وبرامج الكمبيوتر). ومن جهة اخرى أكد السفير منير زهران: ان هناك عددا من الجوانب الايجابية للاتفاقية على مصر.. فمن ناحية تتيح الاتفاقية زيادة قدرتنا على التنافس بالنسبة لبعض المنتجات الزراعية والتى يمكن تصديرها مع محدوديها (الخضر والفاكهة) ايضا تعمل الاتفاقية على زيادة إمكانية حماية السوق المصرى من سياسة الدعم والاغراق من جانب الدول الاخرى.. كذلك فهناك فوائد لانشاء الية قوية لفض المنازعات التجارية.. كما سيتم الاستفادة من اتفاق الملكية الفكرية فيما يتعلق بحقوق المنتج والمؤلف بالانتاج الثقافى المصرى.. كما ان التواجد داخل النظام التجارى الدولى سوف يوفر الحماية للدول الصغيرة من الاجراءات الانتقامية والانفرادية من الدول الاخرى ويقلل من احتمالات نشوب حروب تجارية بين التكتل الكبيره.

واكد السفير منير زهران على: انه وبالرغم مما يبدو من آثار سلبية مبدئية للاتفاق.. إلا ان المحصلة النهائية ستعتمد على كيفية وكفاءة تحركنا خلال المرحلة المقبلة حيث من المتوقع ان يفرض الانخفاض النسبى للمزايا التفضيلية التى تتمع بها مصر بالاضافة إلى فتح اسواقها، تحديا كبيرا يتطلب مواجهة فعالة وتطويرا هيكليا شاملا لقطاعات الانتاج المختلفة.

☐ وفى حوار «للأهرام» مع السفير منير زهران.. سألناه عن رايه في النقاط التى يجب متابعتها خلال الايام القادمة وقبل تنفيذ الاتفاق ابتداء من العام القادم ١٩٩٥.. فقال:

اولا: يجب ان نعلم: ان مصر سوف تتعرض خلال المرحلة المقبلة لمزيد من الضغوط لتحرير تجارتها وتحرير الخدمات والاستثمار حيث اننا ستتعامل مع مؤسسة او منظمة عالمية جديدة وهى منظمة التجارة العالمية وهو ماسيمثل ضغطا اضافيا علينا.. فعلى سبيل المثال فان إحدى النقاط المطروحة هى تحرير الاستثمار فى سيناء والتى تحظر الاستثمار الاجنبى الا فى حالتى السياحة والبترول.

أما الامر الثانى: الذى يجب متابعته فهو مايقضى به الاتفاق من قيام شركات القطاع العام العاملة فى المجال التجارى بتقديم تقارير دورية لمراقبة نشاطاتها للتأكد من عدم وجود معاملة تمييزية أو دعم.. وهو مايتطلب الاستعداد لتقييم تلك التقارير..

الامر الثالث: الذى يجب ان نتابعه يتحقق بما تشير اليه الاتفاقية من امكانية حصول الدول النامية على معونة فنية لمساعدتها فى تطبيق مختلف الاحكام المتعلقة بالاتفاقية وهنا فاننا يجب ان نبحث المجالات التى يمكن ان نستفيد من خبرات الدول الاخرى في هذا الصدد.. (مثل مكافحة الدعم والاغراق والملكية الفكرية..) ايضا يجب ان نتابع استخدام الدول المتقدمة لمعايير بيئية او صحية او مواصفات مبالغ فيها لتقييد وارداتنا حيث ان هذا الامر قد بات واردا حاليا..

الأمر الخامس: الذى سوف نتابعه فيتعلق بحرية انتقال العمالة حيث اقتصر الاتفاق على العمالة ذات المستوى الرفيع والتخصص وليس العمالة الحرفية والتى تتمتع بها الدول النامية هذا وسيتم استكمال المفاوضات خلال الشهور القادمة في اطار فريق تفاوضى وذلك للنظر فى الاحكام المتعلقة بانتقال الاشخاص الطبيعيين.

الأمر السادس: والهام والذى يجب متابعة ـ والكلام على لسان السفير منير زهران ـ فيتعلق بمراجعة كافة القوانين والاجراءات المصرية المنظمة للنشاط الاقتصادى وذلك لكى تتوام مع التزاماتنا طبقا لاحكام الاتفاقية واصدار القوانين الجديدة التى يتطلبها الاتفاق.

وهنا فانتى اوكد على: ان التحرك المصرى فى المرحلة المقبلة سيتطلب تضافر الجهود والتنسيق الكامل مع القطاعين العام والخاص ورجال الاعمال والمستثمرين لتقييم جداول الالتزامات التى تقدمت بها مصر فى مختلف المجالات ومقارنتها بالالتزامات المقابلة من الدول الاخرى للتيقن من وجود توازن فيما بينها ودراسة الجداول الخاصة بالدول المؤثرة والهامة بالنسبة لمصر ومقارنة عروض مصر فى مجال الخدمات مع العروض المقابلة من الدول الاخرى للتأكد من توازن عروضنا مع العروض المقابلة وبحث كيفية التحرك المستقبلى لتقليل خسائرنا وتعظيم مكاسبنا خاصة فى المرحلة الدقيقة التى نمر بها فى برنامج الاصلاح الاقتصادى.

الاهرام: ركزت «اتفاقية اورجواى» فى جانب هام منها على التجارة فى السلع سواء المصنعة او السلع الزراعية.. وهى فى هذا الصدد قد الزمت الدول بتقديم عروض بالتعريفات الجمركية التى ستطبقها على السلع الصناعية.. فماذا تم التوصل اليه طبقا للاتفاقية وماهى الآثار المتوقعة والخطوات المطلوب اتخاذها من مصر؟

منير زهران: فيما يتعلق بالتجارة فى السلع والنفاذ إلى الاسواق فهى نوعين سلع مصنعة ومنتجات زراعية اما فيما يتعلق بالسلع المصنعة فما تم التوصل اليه هو عبارة عن التزام كل دولة بتقديم عروض بالتعريفات الجمركية التى ستطبقها على السلع المصنعة وماستلتزم به من تخفيضات على تلك التعريفة اعتبارا من يناير ١٩٩٥ حتى يناير ١٩٩٩ وذلك فى قوائم تلحق

بالاتفاق.. هذا ولا يمكن رفع نسبة هذه التعريفات بعد ربطها وتقديمها رسميا الا في حالة وجود عجز كبير في ميزان المدفوعات وذلك عن طريق استثناء ويستلزم موافقة أطراف الاتفاقية.. هذا ولقد اتفقت الدول المتقدمة فيما بينها على خفض ثلث التعريفة الجمركية لهذه السلع وازالتها كاملة لـ ١١ مجالا من بينها المعدات الانشائية والزراعية.

اما بالنسبة للآثار المتوقعة على مصر فتتمثل في تآكل الميزة النسبية للصادرات المصرية نتيجة لقيام الدول المتقدمة بخفض التعريفة الجمركية على وارداتها مما سيؤدى إلى تعرض بعض الصناعات الوطنية لمنافسة خارجية قوية وتجدر الاشارة الى: ان العروض المقدمة من جانب مصر تضمنت التعريفة الجمركية المطبقة في الوقت الحالي اى لم تقدم مصر تنازلات اضافية عما تطبقه حاليا وبالنسبة للخطوات المطلوب اتخاذها من مصر.. فتتمثل في عمل تقييم مفصل لتحديد التخفيضات الجمركية الخاصة بالصناعات التى تهتم مصر وتقييم انعكاسات انخفاض الميزة التفضيلية للسلع المصرية في اسواق الدول المتقدمة وتقييم المنافسة المتوقعة من الدول النامية الاخرى داخليا وخارجيا.

وبالنسبة للمنتجات الزراعية - والكلام على لسان منير زهران - فقد نص الاتفاق على التزام الدول المتقدمة بالخفض التدريجي للدعم المقدم للمنتجات الزراعية المصدرة وبنسبة ٣٦٪ خلال ٦ سنوات وتحويل القيود الكمية إلى تعريفة جمركية وسيتم التفاوض بعد خمس سنوات على ازالة نسبة الدعم المتبقية، كما يتضمن الاتفاق بالنسبة للمنتجات الزراعية تخفيض التعريفة الجمركية على السلع الزراعية بنسبة ٣٦٪ على ست سنوات للدول المتقدمة و ٢٤٪ للدول النامية على عشر سنوات. هذا وقد تم الاتفاق على مشروع قرار وزارى يلحق بالاتفاقية ينص على تعويض الدول المستوردة الصافية للغذاء في صورة منح أو قروض ميسرة.. كما تم الاتفاق على الاجراءات الصحية والمعايير والمواصفات المطلوب توافرها لتصدير هذه السلع.

الاهرام: ولكن كيف ترى تأثيرات ذلك كله على مصر؟

منير زهران: لعل التأثير الاول لما سبق ذكره يتمثل في ارتفاع اسعار السلع الغذائية التي تستوردها مصر بسبب الغاء الدعم.. بالاضافة الى تعرض بعض القطاعات لمنافسة خارجية في الانتاج الزراعي والحيواني.. واحتمال التأثر السلبي لحجم المعونة الغذائية التي تتلقاها مصر بسبب لارتفاع اسعار السلع الغذائية نتيجة لرفع الدعم..

اما ان هناك نتيجة اخرى تتعلق بانخفاض حجم الصادرات الزراعية نتيجة للمعايير الصحية والاجراءات الخاصة بالتعبئة والتغليف بالاضافة الى المعايير البيئية في المستقبل ورغم ذلك لايفوتني ان اقول: ان رفع الدعم يمكن ان يؤدى إلى زيادة قدرة الانتاج الزراعى المصرى على المنافسة في المدى المتوسط والطويل كما سيحمى بعض منتجاتنا الزراعية من المنافسة غير العادلة (مثل الموالح في السوق الاوروبية مثلا).

وفي ضوء التأثيرات السلبية السابقة سوف يكون على مصر تقييم العروض التي تقدمت بها الدول المتقدمة بشأن المنتجات الزراعية وتقدير قيمة الزيادة السنوية في الواردات الزراعية وخاصة السلع الغذائية والتشاور مع الدول الاخرى المستوردة الصافية للغذاء لوضع محور للآلية المطلوبة لتعويضها عن ارتفاع اسعار المنتجات الزراعية..

بالاضافة الى العمل على زيادة قدرة الانتاج المصرى في المنتجات التي يخفض لها الدعم والحصول على معونة فنية للعمل على مراعاة المعايير والمواصفات الصحية المتفق عليها.

الاهرام: يؤكد عدد كبير من الخبراء ان اتفاقية المنسوجات والملابس سوف تعرض صادراتنا للانخفاض.. ماهي حقيقة ذلك؟

منير زهران: قبل شرح ذلك لابد ان نعرف ماتم التوصل اليه في هذا المجال اولا: لقد كانت الدول النامية تطالب بحرية التجارة في هذا القطاع لتمتعه بميزة ؟ (كثافة العمالة العالية المطلوبة في هذا القطاع).

هذا: ولقد اتفق على خفض حجم التجارة التى تخضع للحصص في الدول المتقدمة في اطار ترتيبات الالياف المتعددة (وهي ترتيبات مؤقتة خارج اتفاقية الجات) على ثلاث مراحل بنسبة ٤٧٪ خلال ١٠ سنوات وخفض النسبة المتبقية في نهايتها كما ستسمح الدول المتقدمة بزيادة وارادتها في هذا القطاع ونسبته ٦٨٪ خلال هذه الفترة. والالتزام باستيراد نسبة لاتقل عن ٣٪ من استهلاكها المحلي من المنتجات التي لم يسبق لها استيرادها من قبل.

هذا وسوف تلتزم الدول بتقديم عروض بالتعريفة الجمركية و ماستلزم به من خفض في هذه التعريفات على المنسوجات والملابس والغاء الحظر على استيرادها.. هذا ويشمل الاتفاق معاملة خاصة لعدة مجموعات من الدول غير الاعضاء في ترتيبات الالياف المتعددة في ١٩٨٦.. والدول غير الاعضاء في تلك الترتيبات صغار المصدرين.

ويضيف منير زهران.. أما بالنسبة للآثار المتوقعة.. لاتفاقية المنسوجات فتتمثل في تعرض صادراتنا للانخفاض نتيجة للخفض التدريجي لنظام الحصص.. بالاضافة الى تعريض صناعة الملابس والمنسوجات الوطنية لمنافسة شديدة من الدول النامية والمتقدمة نظرا للالتزام بالغاء الحظر على الاستيراد وتخفيض التعريفة الجمركية. ومن ثم في ضوء التأثيرت السابقة فسوف يكون على مصر القيام ببحث كيفية مساندة هذا القطاع في رفع قدراته التنافسية والتصديرية وتقييم آثار العمل بنظام الحصص ورفع القيود على الواردات على تجارتنا في هذا القطاع استيرادا وتصديرا بالاضافة الى بحث كيفية الاستفادة القصوى من المزايا التى يوفرها الاتفاق لمصر باعتبارها من صغار المصدرين.

الاهرام: كيف ترى تأثيرات اتفاق الخدمات على الاقتصاد المصرى؟

منير زهران: فيما يتعلق بالخدمات يقضى الاتفاق بقيام الدول بتقديم عروض وطنية في المجالات التي ترغب في تحريرها لفتح بعض مجالات الخدمات امام الشركات الاجنبية لكى تتمتع بنفس معاملة الشركات الوطنية وفقا للضوابط التي تحددها كل دولة هذا وسوف تلحق العروض المقدمة بالاتفاق.

ايضا يتضمن اتفاق الخدمات اقامة مراكز استعلام للشفافية تتعلق بالقوانين والقواعد المنظمة للخدمات خلال عامين للدول المتقدمة وخمسة اعوام للدول النامية هذا وستقدم الحكومات تقاريرا سنويا عن اية تعديلات في القوانين واللوائح المنظمة لهذا القطاع، هذا ويشمل الاتفاق الخاص بالخدمات ايضا نقل التكنولوجيا على اساس تجارى وتحرير القطاعات الخدمية التى تساعد الدول النامية على التقدم هذا ولم يتم الاتفاق في بعض المجالات وسيتم التفاوض حولها في مدة لاتزيد عن ٨ اشهر: (الخدمات المالية وعرض المصنفات الفنية - انتقال العمالة المؤقتة - النقل البحرى). ويضيف: لقد تضمن العرض المقدم من جانب مصر مجالات السياحة والخدمات المالية بما في تلك التأمين والتشييد وحول الآثار المتوقعة لاتفاق الخدمات على مصر يقول رئيس البعثة المصرية بجنيف.. سوف تتعرض المجالات التي سيتم منحها امام الشركات الاجنبية للمنافسة الخارجية وسترتبط الآثار بقدرة شركاتنا المنافسة في هذا القطاع والذى يعتمد على التكنولوجيا المتطورة في كثير من نشاطه.

وجدير بالذكر هنا. ان العروض المقدمة من جانب مصر اقل مما التزمت به في اطار برنامج الاصلاح الاقتصادى.

ويضيف منير زهران: ان الاتفاق يفرض علينا ضرورة العمل على دراسة القوانين والقواعد المنظمة لقطاع الخدمات وبحث كيفية تطويرها لمواجهة الاوضاع الجديدة بالاضافة إلى دراسة كيفية تعزيز قدرة الشركات المصرية العاملة في مجال الخدمات على المنافسة في الاسواق الخارجية خاصة العربية والاسلامية والافريقية وتحديد المجالات الاخرى التى تتمتع فيها مصر بميزة نسبية ويمكن التقدم بعروض بشأنها..

بالاضافة الى دراسة اجراءات التحلل المؤقت من الالتزامات في حالة عجز ميزان المدفوعات او لحماية رصيد العملات دون الاضرار بمصالح الاطراف الاخرى والتي يسمح بها الاتفاق.

الاهرام: مازال يثير اتفاقية الملكية ردود فعل واسعة فيما بين مؤيد له وغالبية ترى انه سيترتب عليه لرتفاع اسعار الدواء والتأثير السلبي في مجالات الصحة والغذاء كيف ترى ذلك؟

منير زهران: اولا لابد من ايضاح ان الاتفاق المنظم للجوانب الفكرية يشمل حق المؤلف وبراءات الاختراع والعلامات التجارية.. هذا ويهدف الاتفاق الى ازالة الحواجز التجارية المتصلة بحقوق الملكية الفكرية مع منح الضمانات الكفيلة بحماية هذه الحقوق هذا وقد ركز الاتفاق على معايير حماية الملكية الفكرية من خلال ايجاد نظام قوى لفض المنازعات وقد تضمن الاتفاق حماية حق للمؤلف طوال حياته ولمدة ٥٠ سنة بعد وفاته بما في ذلك برامج الحاسب الآلي بالاضافة الى حماية براءات الاختراع لمدة ٢٠سنة واتاحة فترة انتقالية للدول النامية لمدة ٥ سنوات يمكن مدها من خلال منظمة التجارة العالمية ٥ سنوات اخرى. وفيما يتعلق بالآثار المتوقعة للاتفاق يقول منير زهران. لعل التأثير الاول لاتفاق الملكية الفكرية يتعلق بالمزيد من الحسم والصرامة في تطبيق الاتفاقيات الحالية في مجال الملكية الفكرية..

هذا ومن المنتظر: ان تتأثر بعض القطاعات بالاتفاق ومنها الجامعات والمجالات التى تعتمد على استخدام برامج الحاسب الآلية والترجمة ولعل هناك تأثير آخر يرتبط بارتفاع اسعار الدواء والبذور المستنبطة.. وعدد من التأثيرات السلبية في مجالى الصحة والغذاء. أما بالنسبة للخطوات المطلوب اتخاذها من مصر - والكلام على لسان منير زهران - فتتمثل في اعادة النظر في القوانين المصرية الخاصة بحماية حق المؤلف وبراءات الاختراع في ضوء الاتفاق.. وبحث كيفية حماية حق المؤلف وبراءات الاختراع للمصريين في ضوء الانتهاك الحالي لتلك الحقوق خاصة في الدول العربية والاسلامية وبحث كيفية الاستفادة من احكام المادتين ٨،٧ حيث تضمنتا ضرورة دعم وتحديث التكنولوجيا ونقلها ونشرها للمصلحة المتبادلة للمنتج والمستخدم والموازنة بين الحقوق والواجبات ودعم المصلحة العامة للشعوب وقطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية.

المصدر : ....الأهـــــرام......

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....٣ اكتوبر ١٩٩٤......

وسط تزايد الاستعدادات لتنفيذ اتفاقية الجات مع بداية العام الجديد

هل تزيد أسعار الواردات الزراعية المصرية بمليار دولار خلال ٦ سنوات

●● المتابع عن كثب لنشاط الدوائر التجارية حاليا بجنيف - وهى الدوائر التى دارت بها المفاوضات الخاصة باتفاقية «الجات» لتحرير تجارة السلع والخدمات - يمكنه الاحساس الفورى بالجهود المحمومة الحالية التى تقوم بها معظم الدول - سواء المتقدمة أو النامية - لتقييم نتائج جولة أوروجواى، وحصر الالتزامات والتنازلات أو الأرباح والخسائر التى ستجنيها كل منها.. وذلك استعدادا لمواجهتها والاستفادة منها قبل البدء فى تنفيذ الاتفاقية عمليا فى بداية العام القادم ١٩٩٥.. وهو العام الذى سيتم فيه الالتزام باجراء تخفيضات جمركية وفتح الأسواق وإزالة الحواجز أمام التجارة...

ووسط ذلك كله لم يكن من الغريب - كما رصدت وزارة الخارجية المصرية - أن تستمر وسائل الاعلام الغربية فى التركيز على توقعاتها الإيجابية لانعكاسات الجولة الخاصة بتحرير تجارة السلع والخدمات على الاقتصاد العالمى ككل، وذلك من حيث الخروج من حالة الكساد السائدة وما تعانيه الدول المتقدمة من بطالة وتسريح للعمالة من خلال زيادة فرص الاستثمار والتشغيل والناتج عن تحرير التجارة فى السلع والخدمات.

ووجه عدم الغرابة هنا.. يأتى من التقديرات الرسمية لمكاسب الدول المتقدمة من «الجات» والتى تصل لنحو ٢٠٠ مليار دولار فى مقابل مكاسب للدول النامية لا تتعدى الـ ٧٠ مليار فقط، يذهب معظمها للدول التى قطعت شوطا كبيرا فى الانتاج والتصدير - معظمها اسيوية - واذا كانت الاتفاقية التى سيتم البدء فى تنفيذها بعد شهور قليلة تثير تساؤلا هاما وأساسيا يتعلق بما اذا كان قد تم التضحية بالاكثر فقرا لصالح الاغنياء من خلال إنشاء نظام تجارى عالمى جديد يعتمد بصفة أساسية على فتح الأسواق وتحرير التجارة الخارجية للدول من خلال خفض التعريفات الجمركية ورفع الدعم والقيود على الواردات.. وهو ما يعنى منافسة غير متكافئة بين الدول النامية ذات الهياكل الانتاجية الضعيفة والدول الغنية ذات الهياكل المتطورة.. إلا ان الاتفاقية تطرح تساؤلات هامة أخرى.. تتعلق بتأثيراتها الايجابية والسلبية على مصر وكيفية استفادة مصر منها فى ظل نظام تجارى عالمى جديد يعتمد على فتح الأسواق وتخفيض الجمارك وتحرير التجارة العالمية من مختلف الحواجز !!

تحرير التجارة.. والفرص غير المتكافئة

بداية يمكن القول ان اتفاقية الجات تستهدف بصفة أساسية فتح الأسواق وتحرير تجارة السلع والخدمات من خلال اجراء تخفيضات جمركية على تلك السلع والخدمات، وذلك فى ضوء النظرية الاقتصادية الليبرالية القائلة بأن تحرير التجارة يزيد الانتاج.. لذا فقد استهدفت الاتفاقية.. رفع العوائق امام التجارة لزيادة النمو الاقتصادى، وذلك من خلال فتح اسواق جديدة وزيادة الانتاج والعمالة والاستهلاك والاستيراد..

●● ومن هنا.. فإن نقطة الخلاف بين الدول المتقدمة ومعظم الدول النامية تتمثل فى وجهة نظر الاخيرة، والتى ترى ان تحرير التجارة من خلال اجراء تخفيضات جمركية وفتح الأسواق لن يمنح فرص متكافئة امام الدول المتقدمة، وذلك فى ضوء ضعف الهياكل الانتاجية والقدرات التنافسية للدول النامية.. وهو الأمر الذى سيتيح للدول المتقدمة اكتساح أسواق الدول النامية وتدمير صناعاتها الوطنية.. فالجات - وكما اكد معظم المراقبين من الدوائر التجارية بجنيف - ليست الا فرصة تصديرية أو فتح فرص تصديرية.. ومن ثم فمن لا يصدر لن يستطيع الاستفادة، بل سيتم تحريره من خلال فتح أسواقه ودخول المنتجات الاجنبية لأسواقه ومنافستها لمثيلاتها الوطنية..

وفى ضوء تلك الحقيقة الهامة يصبح وضع بلدان العالم الثالث - ومن ضمنها مصر بالطبع - ذات القدرات التصديرية المحدودة موضع تساؤل وشك فيما لو استطاعت منافسة البلدان الصناعية الكبرى ودخول أسواقها.. ام ان الأمر سينتهى عند فتح أسواق الدول النامية على مصراعيه امام المنتجات الأجنبية وتدمير الصناعات الوطنية؟؟

٠,٢٥٪ فقط مساهمة مصر فى التجارة العالمية..!

وايا كانت الاجابة على ذلك التساؤل العام والأساسى فإن ثمة حقائق اولية يجب اظهارها أولا.. فمن ناحية يمكن القول بأن الاتفاقية التجارية التى سيتم تطبيقها بدءا من العام القادم هى اتفاقية تحمى المصدر اساسا، ومن ثم فإن المستفيد منها هى الدول المصدرة.. وعلى ذلك فإن الدول النامية التى سوف تقوم بتغيير هياكلها الانتاجية وتخصيص صناعات للتصدير هى الدول التى ستستفيد من الاتفاقية.. واذا كانت هذه هى احدى الحقائق الهامة حاليا التى يؤكدها المفاوضون الدوليون بجنيف، فإن وضع مصر الحالى والخاص بمحدودية حجم التجارة المصرية الخارجية مقارنة بحجم التجارة العالمية والذى يصل - كما يقول المستشار علاء نظمى بالمكتب التجارى بجنيف - لنحو ٠,٢٥٪.. يضع تساؤلا هاما حول كيفية استفادة مصر من الفرص التصديرية التى ستتيحها الاتفاقية بعد فتح الأسواق، فضآلة ومحدودية مساهمة مصر فى التجارة العالمية يضع قيدا على تواجدها فى الأسواق العالمية والمتاحة أمامها.. وبالرغم من الحقيقة السابقة - كما يقول علاء نظمى - فلقد كان لمصر تأثير كبير نتيجة لثقل مصر الاقتصادى والسياسى، وكان هذا واضحا فى المفاوضات.. فعند قراءة المفاوضات سنجد أن هناك نصوص مصرية موجودة فى الاتفاق النهائى..

اما الحقيقة الثانية والهامة.. فهى ان مزايا الانضمام لاتفاقية تحرير تجارة السلع والخدمات اكثر من سلبيات الابتعاد عنها، وذلك فى ضوء أهمية العضوية فى الجات.. والتى تتيح فرصة لدخول صادرات الدولة العضو لأسواق ١١٦ دولة بشرط أن تكون السلعة جيدة والانتاج مناسب وقادر على المنافسة.. فعضوية احدى الدول فى الجات تتيح لها - وبعد فتح أسواقها بقدر معين - التصدير لـ ١١٦ دولة عضو.. فالصين - على سبيل المثال - ليست عضو فى الجات، وبالتالى فمن حق الدول الأخرى فرض رسم جمركى أعلى من المفروض على واردات الدول الاعضاء فى الجات.

٣ مليارات جنيه زيادة فى فاتورة استيراد الغذاء المصرى خلال ٦ سنوات

واذا كانت ايجابيات الانضمام للاتفاقية أكثر من سلبياته، فإن ذلك لا يعنى عدم وجود سلبيات للاتفاقية على مصر.. بل ان هناك سلبيات واضحة وتظهر بصورة خاصة فى الاتفاقية الزراعية والتى تعمل على رفع الدعم عن المنتجات الزراعية.. ومن ثم، فمن المنتظر - كما قال السفير منير زهران رئيس مؤسسة الجات ورئيس البعثة المصرية بجنيف - أن تتأثر مصر من جراء رفع الدعم عن المنتجات وما يستتبعه من زيادة فى أسعار السلع الزراعية المستوردة، حيث من المنتظر ان تتحمل فاتورة الاستيراد المصرى بزيادة سنوية تقدر بنحو ٢٠٠ مليون دولار ترتفع خلال ٦ سنوات لتصل الى مليار دولار، أى اكثر من ٣ مليار جنيه. وهنا يقول السفير منير زهران: مما لاشك فيه ان رفع الدعم عن المنتجات الزراعية وفقا لاتفاقية الزراعة سوف يؤثر على مستويات اسعار السلع المستوردة.. فالدعم الذى سوف تقوم

الدول بتخفيضه ليس فقط الدعم الموجه للداخل، بل أيضا دعم الصادرات، ومن ثم فإن تخفيض الدعم مرتين يعني ان الأسعار سترتفع بنسبة تخفيض الدعم مرتين.. فالدعم الذى سيتم رفعه بنسب معينة خلال الـ ٦ سنوات القائمة منذ تطبيق الاتفاقية سيحمل مصر بنحو مليار دولار خلال هذه الفترة . وذلك بافتراض استيراد نفس الكميات، فلو زادت الأسعار في السنة الأولى بنسبة ٦٪ أى بزيادة تقدر بـ ١٥٠ مليون دولار.. ففى السنة الثانية ستبلغ الزيادة ٣٠٠ مليون والثالثة ٤٥٠ مليون والرابعة ٦٠٠ مليون والخامسة ٧٥٠ مليون والسادسة ٩٠٠ مليون دولار.

ويضيف منير زهران.. وهنا فإن التساؤل: من الذى سيتحمل نتائج رفع الدعم.. الدولة أو الشعب؟.. بالطبع سترتفع الأسعار على المستهلك، وهنا فإننى أقول لمن يهون من تلك الزيادات ان الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية قد تعاركا مع بعضهما على ٥٠ مليون دولار فى المفاوضات التجارية بينهم الخاصة بالزراعة.. فكيف الحال بدولة مثل مصر.. ارق حالا اقتصاديا.. عندما تتحمل فى أول سنة ١٥٠ مليون دولار وفى نهاية المطاف تتحمل حوالى مليار دولار..

□□ واسأل رئيس مؤسسة الجات ورئيس البعثة المصرية بجنيف.. ولكن هناك قرار بتعويض الدول الأقل نموا والمستوردة الصافية للغذاء.. اذا ما ارتفعت أسعار الواردات الغذائية؟؟

يجيب منير زهران: لقد اخذ القرار بمبدأ التعويض ولكن تنفيذه يحتاج الى مفاوضات والمفاوضات هنا ستكون ثنائية.. فمصر ستفاوض وحدها وتنزانيا على سبيل المثال ستفاوض وحدها.. وهنا فإننا نقرر أن أغلب التعويضات سوف تعطى فى صورة قروض، ومن ثم يصبح التساؤل من الذى سيتحمل عبء هذه القروض والفائدة عليها.. ان الغرب يعتبر ان القرض يصبح ميسرا حتى لو تم تخفيض الفائدة عليه بنسبة ١٪ فقط.. فهل سيتحمل الشعب فائدة وأعباء القروض؟! أيضا فإننى لو ضمنت تلك القروض، بالاضافة الى بعض المساعدات لمدة عام، فإننى لن أضمنها العام القادم.. أيضا لا يجب أن ننسى ان خفض مصر للدعم الداخلى سوف يترتب عليه ارتفاعات أخرى فى الأسعار..

□□ ولكن لماذا لا تستفيد مصر من عمليات رفع الدعم من خلال استفادة صادراتها الزراعية بميزة تنافسية أكبر بعد رفع الدعم عن السلع المماثلة لها فى الأسواق الخارجية؟..

منير زهران: ان النظرة المثالية تؤكد ان مصر سوف تستفيد بعد ٦ سنوات، وذلك نتيجة تصديرها لمواد غذائية إلا ان الواقع الفعلى يؤكد ان صادرات مصر أقل من وارداتها وبالتالى فأكثر العبء سيقع على مصر لكونها مستورد صاف..

واذا توقعنا زيادة أسعار المواد الغذائية التى تصدرها مصر وبالتالى زيادة الحصيلة.. فإن الواردات من ناحية أخرى وهى تشكل الجزء الأكبر سوف تزيد.. إذن تصبح الخسارة صافية..

الدعم ليس حقا مكتسبا !!

وتختلف «رؤية» المكتب التجارى المصرى فى جنيف حول تأثيرات رفع الدعم الزراعى على تكلفة الواردات المصرية، وفى هذا الصدد يقول المستشار علاء نظمى بالمكتب التجارى: أولا هناك حقيقة هامة يجب التأكيد عليها، الا وهى ان الدعم الذى كانت تحصل عليه الدول النامية ليس حقا مكتسبا.. فلابد أن نركز على ان الدول المتقدمة لم تكن ملتزمة بتقديم الدعم، فالدعم كان يعطى قبل ذلك ومازال لأهداف محددة تتعلق بمساعدة المزارعين لفتح أسواق ونمو الاقتصاد.. وهذا الدعم لم يكن يستمر العمر كله، ولم يكن اجبار.. فلقد كان يعطى من قبل الدول الغنية لفترة زمنية معينة.. اذن الدعم الذى تحصل عليه الدول النامية ليس حقا مكتسبا. ويضيف: أما بالنسبة لوجهة النظر التى تقول ان رفع دعم الانتاج الزراعى فى الدول المتقدمة، والذى سيتم بناء عليه تحرير الاسعار سوف يؤدى مباشرة الى ارتفاع اسعار السلع النهائية، فذلك يرد عليه بأن هناك حزمة من السياسات المتكاملة الداخلية الزراعية التى ستطبقها الدول المتقدمة، والتى سوف تؤدى إما لثبات الاسعار او زيادتها بصورة طفيفة.. أو انخفاضها فى ضوء زيادة الانتاجية للرقعة الزراعية أفقيا أو رأسيا.. وهو الأمر الذى سيؤدى بالضرورة الى انخفاض تكلفة الانتاج.

ارتفاع الأسعار.. مجرد تكهنات !!

ومع ذلك ـ وكما يقول علاء نظمى ـ تبقى مسألة ارتفاع الأسعار نتيجة رفع الدعم مجرد تكهنات أو ليست حقيقة ثابتة فى ضوء السياسات المتكاملة، والتى من المنتظر ان تطبقها الدول المتقدمة..

ويضيف المسئول المصرى.. ان النظر الى تأثيرات الاتفاقية يجب أن يتم من خلال منظورين أساسيين، فهذه الاتفاقية على المدى القصير والمتوسط ستكون صعبة البلع فى حالة ارتفاع الأسعار نتيجة رفع الدعم.. ومن ناحية أخرى، فإن تحرير التجارة ودخول المنتجات والخدمات الأجنبية التى يمكن ان تكون أكثر قدرة على امتلاك السوق من المنتجات والخدمات المحلية.

أما فى المدى الطويل، فإن الاتفاقية ستؤدى الى استفادة الدول النامية، فالفلاح المصرى كان يحجم عن زراعة القمح والذرة.. ولكن عندما احرر السعر فسيكسب وسوف يستخدم وسائل زيادة الانتاجية وستزيد المنافسة.. كما سيقبل على الانتاج فيما يتعلق بالسلع التى سيكون له فيها ميزة تنافسية.

كذلك فإن تحرير الأسعار فى الأسواق العالمية بالنسبة للقطن والغزل ـ على سبيل المثال ـ سيؤدى الى زيادة قدرة المنتجات المصرية على المنافسة مع منتجات الدول الأخرى غير المدعومة.. إذن ـ كما يقول علاء نظمى ـ سنجد ان هناك نوعين من الدعم، نوع داخلى يؤدى رفعه الى زيادة الانتاجية من خلال اعطاء الفلاح حافز.. وآخر خارجى حيث يؤدى رفعه الى فتح السوق الخارجى أمام القطن والغزل المصرى.. وذلك بالنظر الى اتاحة الفرصة أمام تلك السلع للتنافس مع مثيلاتها غير المدعومة من الدول الأخرى..

التزامات مصر فى الجات لا تزيد عن التزاماتها مع صندوق النقد والبنك الدوليين

قضية أخرى يؤكد عليها المسئولون بالمكتب التجارى المصرى تتعلق بالالتزامات التى قدمتها مصر فى اتفاقيات الجات، حيث تمت مراعاة أبعاد أساسية.. فمن ناحية لم يوضع شىء فى جداول الالتزامات التى قدمتها مصر طبقا للاتفاقية لم توافق عليها الصناعة المحلية سواء صناعة السياحة أو التأمين أو البنوك، حيث تم أخذ آراء تلك الجهات.. أما الأثر الثانى، فقد تمت مراعاة ان الالتزامات المقدمة لاتزيد عن الالتزامات السابق تقديمها فى اطار برنامج الاصلاح الاقتصادى سواء للبنك أو الصندوق..

ويشير المسئولون بالمكتب التجارى الى حقيقة ان مصر والدول النامية قد أخذت ميزة تطبيق الالتزامات فى اطار الجات فى معظم الاحيان بعد عشر سنوات.. كما ان الالتزامات التى قدمتها مصر لا تخرج عن تلك التى قدمتها فى اطار برنامج الاصلاح الاقتصادى مع البنك وصندوق النقد الدوليين.

مع إقتراب تنفيذ إتفاقية الجات بدءا من يناير القادم

«الاعباء الاجتماعية» الناتجة عن الاتفاقية.. كيف نواجهها فى الامد القصير!

مطلوب «آلية جديدة» للاستفادة من المميزات وحصر الخسائر

أعد التقارير من جنيف:

شريف جاب الله

●● خلال الشهور القليلة القادمة وبالتحديد بدءا من أول يناير القادم ١٩٩٥

●● سوف يتم العمل على تنفيذ الاتفاقية التجارية العالمية والمعروفة «باتفاقية الجات لتحرير تجارة السلع والخدمات تلك الاتفاقية التى يرى عدد كبير من خبراء الاقتصاد انها سوف تشكل نظاما تجاريا دوليا جديدا.. فمنذ ذلك التاريخ سوف تبدأ الدول المشتركة فى الاتفاقية ومن بينها مصر فى اجراء تخفيضات جمركية وفتح للاسواق وازالة للحواجز امام التجارة.. بالاضافة الى رفع الدعم عن الصادرات الزراعية وذلك فى اطار الاتفاقية التى تستهدف تحرير التجارة العالمية.. وبالرغم من وجود العديد من الجوانب الايجابية للاتفاقية على الاقتصاد المصرى الا ان المفاوضين المصريين جددوا على الجانب الآخر بعض الجوانب السلبية خاصة فيما يتعلق بتاثيرات رفع الدعم عن المنتجات الزراعية وما سيؤدى اليه ذلك من زيادة فاتورة استيراد الغذاء المصرى. باعتبار ان مصر دولة مستوردة للغذاء. وتقدر تلك الزيادة بنحو ٣ مليارات جنيه خلال ٦ سنوات وبمتوسط سنوى يصل الى ٦٠٠ مليون جنيه.. ايضاف فإن الغاء نظام الحصص الخاص بالمنسوجات وتعرض السوق المصرى للمنافسة الخارجية من دول النمور الاسيوية يطرح تساؤلا هاما عن مستقبل تسويق منتجات المشروعات الصغيرة خاصة الصناعية والتى رصدت لها الدولة مئات الملايين لتمويلها...؟؟

وإذا كان البعد الاجتماعى لبرنامج الاصلاح الاقتصادى المصرى يمثل محورا هاما فى فكر وفلسفة وتحرك الحكومة فان التساؤل هو: كيف سيتم مواجهة الاعباء الاجتماعية الناتجة عن اتفاقية الجات!!

فعلى سبيل المثال كيف سيتم مواجهة نتائج رفع الدعم عن المنتجات الزراعية تلك النتائج التى سوف ترتبط مباشرة بزيادة فى مستويات أسعار السلع المستوردة تقدر بنحو ٦٠٠ مليون جنيه فى العام.. وكيف السبيل الى عدم تحميل المستهلك المصرى المحمل اصلا بالاعباء بتلك الزيادات الجديدة...

المفاوضون المصريون بجنيف يؤكدون على : ان الدعم الذى كانت تحصل عليه مصر من الدول الغربية واوربا لم يكن حقا مكتسبا ولم يكن ليستمر العمر كله.. حيث

٣-٩٠٠٠٠

لم يكن اجباريا الا انهم يتفقون على ان هناك أعباء فى «المدى القصير» يجب مواجهتها...

●● تساؤل آخر وهو عن مستقبل المشروعات الصناعية القصيرة فى مصر خاصة بعد التخفيضات الجمركية ابتداء من عام ١٩٩٥ . فهل ستستطيع تلك المشروعات الوقوف فى وجه المنافسة الشرسة الاسيوية ذات التكنولوجيات المرتفعة والتكلفة المنخفضة!!! وهل ستتمكن تلك المشروعات من الدخول الى الاسواق الخارجية مع إلغاء الحصص وتحرير تجارة المنسوجات!!!


عمرو موسى


منير زهران

واذا كان برنامج «الاصلاح الاقتصادى المصرى» يعتمد فى تنفيذ الشق الاجتماعى الخاص به. وبدرجة كبيرة وملحوظة.. على وجود آلية منظمة ومتطورة تتمثل فى مشروع الصندوق الاجتماعى للتنمية والذى قدم اكثر من مليار جنيه لانشاء المشروعات الصغيرة ومعظمها صناعية فان التساؤل المطروح هو هل سيواجه الصندوق تلك التأثيرات خاصة على مستوى زيارة الاعباء على المستهلك نتيجة ارتفاع فاتورة الاستيراد.. وهل سيقوم الصندوق خلال الاعوام القادمة بتنفيذ آليات جديدة لتنفيذ وتحقيق الشق الاجتماعى خاصة بعد ظهور الاتفاقية التجارية ذات البعد الدولى والتأثيرات الاجتماعية عميقة الاثر؟

ثم كيف سيواجه الصندوق تحديات تحرير تجارة المنسوجات وتأثيرات ذلك التحرير على منتجات المشروعات الصناعية التى مولها..!!!

ان الاجابة على تلك التساؤلات تستدعى اولا معرفة مكونات الاتفاقية التجارية الجديدة وتأثيراتها ليس فقط الاقتصادية ولكن الاجتماعية ايضا على مصر.. لذلك فسوف نقوم فى ذلك الصدد بنشر عدد من التقارير التى تم اعدادها فى جنيف.

حول تلك الموضوعات على ان نتابع بعد ذلك الحوار مع المسئولين بالقاهرة.

المصدر : [illegible]

التاريخ : ٤ أكتوبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هذا الزمان



من خطايا الناشرين

ضحية أخرى سقطت أخيرا فى دوامة الترهل الثقافى والفكرى التى نعيشها الان .لقد حذف أحد الناشرين اجزاء من روايات كاتبنا الراحل يوسف ادريس .. وهو نفس ما حدث مع احسان عبدالقدوس.

وهذه الجرأة الشديدة على كتابات الراحلين من كتابنا تمثل ظاهرة خطيرة يجب ان نقف امامها بكل الحزم.

معنى ذلك ان يصبح من حق كل ناشر حتى ولو كان لايجيد القراءة والكتابة ان يحذف من كتابات مبدعينا الكبار ما يشاء وما يريد واذا مرت هذه الاحداث ببساطة فسوف نجد اعمالا ادبية مشوهة بأيدى الناشرين.

ان من حق هذا الناشر ان يمتنع عن نشر أعمال يوسف ادريس ويبحث ورثته عن ناشر آخر.. ويجب ان يسأل هذا الناشر نفسه هل كان يستطيع ان يحذف سطرا واحدا لو كان يوسف ادريس او احسان عبد القدوس مازالا احياء بيننا.

ان الناشر بذلك يعطى نفسه حقوقا فيها الكثير من التجاوز المرفوض .. لأن عمل الناشر فى تقييم واختيار العمل الأدبى ينتهى بموافقته على طبع الكتاب.. وبعد ذلك ليس من حقه التدخل من قريب أو بعيد.

وإذا رأى الناشر بعد ان طبع كتابا ان له رأيا مخالفا فيه فإن من حقه ان يمتنع عن نشره.. أما عمليات الحذف والتعديل خاصة فى أعمال ابداعية فهى مرفوضة تماما.

لو أن الكتاب دراسة اكاديمية أو تاريخية وحدث خلط فيها لقلنا ان من حق الناشر ان يسأل اهل المعرفة ويعدل الوقائع المزور او الاحداث الخاطئة.. ولكن العمل الادبى مسئولية كاتبه وليس مسئولية الناشر.. ومعنى ذلك ان تنتهى علاقة الناشر بالكتاب كابداع ادبى بمجرد توقيع عقد نشره.. ليبدأ بعد ذلك الجزء التسويقى أو المالى فى عملية النشر وهو مسئولية الناشر الاساسية.

إن حذف اجزاء من قصص احسان عبد القدوس ويوسف ادريس يجب الا يمر بسهولة .. فلو تركنا هذه الظاهرة لحدث نفس الشيء فى كتب التاريخ والتراث وأصبح من حق كل ناشر ان يحذف منها ما يريد.

فاروق جويدة

إجراءات يابانية لمساعدة المزارعين بعد تطبيق الجات

□ طوكيو - وكالات الأنباء:

تخطط اليابان للتوصل خلال الأسبوع القادم إلى مشروع لتبني إجراءات جديدة تهدف إلى مساعدة المزارعين على مواجهة المنافسة الأجنبية الحادة خاصة بعد تطبيق اتفاقية الجات للتجارة فى العام القادم.

وذكر وزير الزراعة اليابانى تايشيرو اوكاوا أن أحزاب الحكومة الائتلافية قد انتهت بالفعل من عملية التنسيق بين بنود الخطط الرئيسية التى وضعتها الأحزاب لمساعدة المزارعين.

وأشار اوكاوا إلى أن وزارة الزراعة ستبدأ فى عقد مباحثات مع وزارة المالية حيث يأملون فى الحصول على موازنة لتطبيق هذه الإجراءات.

وتخطط وزارة الزراعة للانتهاء من وضع البرنامج فى شكله النهائى قبل اجتماع الهيئة الاستشارية الزراعية فى الأسبوع القادم.

وكانت الوزارة قد حددت نهاية الشهر الماضى كآخر موعد لوضع مسودة الخطة ولكن أوضح اوكاوا أنه سيتم تأجيل هذا الموعد إذا لم تتوصل الحكومة إلى اتفاق.

مدير عام الاتفاقية :

التصديق النهائى على «الجات» قبل يناير

□ جنيف – خاص:

صرح بيتر ساثرلاند المدير العام للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة المعروفة اختصارا باسم «جات» أن عملية التصديق على الاتفاقيات التجارية التى أسفرت عنها جولة أورجواى تسير فى الاتجاه الصحيح إلا أنه حذر من أن النوايا المعلنة بشأن هذه الاتفاقيات لم تترجم بعد إلى حقائق واقعة.

ولم يصدق على الاتفاقيات حتى الان إلا 26 دولة من إجمالى عدد الدول التى اشتركت فى جولة أورجواى والبالغ عددها 125 دولة. ومعظم الدول التى لم تصدق على الاتفاقيات تنتظر أن يصدق أولا مجموعة كبار المشتركين الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبى وكندا، علما بأن موعد بدء العمل بمقتضى تلك الاتفاقيات بما فى ذلك تأسيس منظمة التجارة العالمية هو الأول من شهر يناير القادم. وفى كلمته أمام لجنة الاعداد لمنظمة التجارة العالمية قال ساثرلاند إن الاجتماع القادم فى 25 أكتوبر يجب أن يحدد فيه



بيتر سوذرلاند

موعد وجدول أعمال المؤتمر الاخير المزمع عقده فى ديسمبر، والذى سيحدد فيه موعد تأسيس منظمة التجارة العالمية رسميا والذى سيأتى قبل أيام من بدء العمل بالاتفاقيات التجارية. وعن رأيه فى تأخر التصديق حتى الان قال إن مجموعة الكبار قد حصلوا من برلمانهم على الضوء الاخضر من قبل والتصديق النهائى سيتم حتما قبل بداية العام الجديد. ومن جانبه أكد بوث جاردنر سفير أمريكا لدى الجات أن ادارة بلاده سوف تمرر تشريعا بشأن الاتفاقيات فى القريب العاجل

وتوقع أن يتم ذلك قبل انفضاض اجتماعات الكونجرس فى الخامس عشر من أكتوبر القادم. أما الاتحاد الأوروبى الذى يعانى من نزاعات قانونية معقدة حول المسئوليات الواقعة على عاتق اللجنة التنفيذية وتلك التى تخص الدول الاعضاء قد أكد أنه مازال ملتزما بموعد بداية العام. وأعرب جين بيير سفير الاتحاد الأوروبى لدى الجات عن ثقته بأن التصديق على الاتفاقيات التجارية سوف يتم فى وقت مناسب وذلك بالرغم من أن الاتحاد نفسه لم يتوصل بعد لأى اتفاق حول قانونية الاتفاقيات التجارية. كما توقعت أيضا الحكومة اليابانية أن يتم التصديق خلال شهرى نوفمبر وديسمبر أما كندا فتتوقع أن تصدر تشريعات بشأن تطبيق الاتفاقيات التجارية فى الشهر القادم. وعلى صعيد اخر أشار اندراس سيبزى رئيس أطراف التعاقد فى الجات أنه سيبدأ فى الشهر القادم إجراء مشاورات حول من سيرأس منظمة التجارة العالمية مشيرا إلى أهمية تحديد هيكل رئاسة المنظمة فى اجتماع الجات فى ديسمبر القادم.

المصدر : العالم اليوم
التاريخ : ٦ أكتوبر ١٩٩٤

معركة «الجات» الأخيرة!



■ فتحي غانم ■

تواجه اتفاقية «الجات» معارضة شديدة من أصحاب المصالح الخاصة في الكونجرس الأمريكي. وكان موقف السيناتور «ارنست هولنجز» رئيس لجنة التجارة في مجلس الشيوخ مثيرا تحلق الرئيس كلينتون. فالسيناتور «هولنجز» ديمقراطي أي ينتمي إلى حزب الرئيس وهو يمثل ولاية ساوث كارولينا.. وهي من ولايات الجنوب التي تزرع القطن وبها صناعة نسيج كبيرة. ويرى السيناتور حسب رأيه الشخصي في مصالح ولايته، أنه لا يستطيع أن يقبل معاهدة تفتح ابواب التنافس في صناعة النسيج مما قد يؤدي إلى اغلاق مصانع النسيج في ولايته فأعلن أنه سوف يستغل وضعه كرئيس للجنة التجارة لتعطيل التصديق على اتفاقية الجات وسوف يفتح باب المناقشة في اللجنة لمدة شهر ونصف الشهر حتى تفوت فرصة عرض الاتفاقية للتصويت في الموسم الحالي وسوف تأتي الانتخابات النصفية الجديدة في شهر نوفمبر وهكذا يمر عام 1994 دون أن يصدق الكونجرس على الاتفاقية ولا تستطيع الولايات المتحدة تنفيذ الاتفاقية في الموعد المقرر لها مع بداية عام 1995 وقال السيناتور «هولنجز» إننا سوف نخسر مليون وظيفة وأنا لا اتحدث عن مصلحة صناعة النسيج فقط بل ادافع عن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية وقال إنه كان يريد مساعدة الرئيس كلينتون لولا أنه مؤمن بموقفه المعارض للاتفاقية التي سوف تؤدي إلى تخفيض الرسوم الجمركية في التجارة الدولية بحوالي 740 مليار دولار وبذلك تكون المنافسة متاحة للبضائع القادمة من الدول النامية التي تستفيد من الاجور الرخيصة للعمالة في خفض اسعار منتجاتها.

ولقد أثارت المخاوف من اتفاقية الجات التقرير السنوي الذي اصدره المؤتمر السنوي لرجال الاعمال والصناعة الذي يقام سنويا في مدينة «دافوس» في سويسرا فقد حذر التقرير الدول الصناعية الكبرى من منافسة الدول النامية وقال أن تطبيق اتفاقية الجات بصورتها الجديدة وتحت اشراف منظمة التجارة الدولية سوف يسمح بتدفق الصادرات من الجنوب إلى الشمال ومن الدول النامية إلى الدول الصناعية بينما تتدفق الاستثمارات من الشمال إلى الجنوب ومن الدول الغنية التي لها فوائض رأسمالية إلى الدول النامية. وسوف تستخدم الدول النامية التكنولوجية الحديثة وهذا يؤدي إلى هزيمة الصناعات في الدول التي تدفع اجورا عالية للعمال ويؤدي هذا إلى اغلاق المصانع وزيادة قوائم المتعطلين ثم تزداد الامور سوءا بعد مرحلة معنية لأن المنافسة سوف تمتد ايضا إلى الخدمات. وسوف تنقلب موازين التجارة والمدفوعات لصالح الدول النامية ضد الدول الصناعية الكبرى حاليا!.

ودخل المعارضة بقوة «روس بيرو» الذي كان مرشحا للرئاسة ضد كلينتون وهو ملياردير يطلق صيحات التحذير من خطر الافلاس والانهيار الذي يهدد الصناعة الأمريكية والمجتمع الأمريكي وقد اطلق صيحته الأخيرة قائلا انه يسمع الآن صوت الجنوب وهو يمتص الشمال فالجنوب أي الفقراء اشبه بدودة شرهة تمتص الغذاء أو الدماء من جسد المجتمع

الغنى. وهو يتفق مع تقرير «دافوس» بأن الازمة سوف تستفحل فى المجتمع الصناعى الغربى وعلى رأسه الولايات المتحدة حتى يصبح المجتمع بين خيارين لا ثالث لهما، فإما أن يقبل تخفيض اجور العمال ويواجه تمرد العمال أو غضبهم باليد الحديدية وأما أن يقبل زيادة قوائم البطالة والنتائج الاجتماعية التى تترتب على انتشار البطالة ومثل هذه الاراء التى انتشرت فى أوروبا وليس فى أمريكا فقط تؤدى إلى تحول العمال من الاشتراكية إلى الفاشية خوفا من شبح البطالة والجوع ويستغل رجال الصناعة وبعض الساسة هذه المخاوف للضغط على العمال لوقف اضراباتهم التى تطالب برفع الاجور بل قد يصل الامر إلى الترحيب بما تذيعه وسائل الاعلام عن اخطار قادمة من الخارج ـ مثل خطر الاسلام لصناعة كبش فداء تتحول إليه الانظار بعيدا عن الازمة.

ومن ناحية أخرى لا يتردد الجمهوريون فى أمريكا فى استغلال المعارضة لاثبات عجز الرئيس كلينتون عن انجاز أى اصلاح قد وعد به. فبعد أن اصيب مشروع التأمين الصحى بالغماء هذا العام لن يفيق منها حتى العام القادم سوف تكون ضربة قوية للرئيس كلينتون أن يرفض الكونجرس التصديق على اتفاقية الجات بعد أن حاربت الادارة الأمريكية طوال العام الماضى ضد أوروبا واليابان لاقرار الاتفاقية والحصول على موافقة عالمية لفتح الاسواق للتجارة العالمية ولقد وصل الامر فى وقت ما فى العام الماضى إلى ظهور شبح حرب تجارية بالغة الخطورة لم يتراجع شبحها حتى تم التوقيع على الاتفاقية ولاشك أن عدم التصديق أو الرفض الأمريكى سوف يهدد بفوضى شاملة فى العلاقات التجارية تؤدى إلى ظهور شبح الحرب التجارية بصورة أكثر بشاعة وخطورة.

ومن هنا اضطر الرئيس كلينتون إلى اصدار تصريحات غير عادية تطالب مجلس الشيوخ بأن يستمر منعقدا ـ على غير العادة ـ حتى يقر اتفاقية الجات هذا العام واعلن أنها مسئولية الكونجرس الأمريكى أن يصدق على الجات هذا العام ثم اضاف سوف استخدم كل مالدى من سلطات قانونية لتحقيق هذا الامر!.

ورجال الاقتصاد الذين ناقشوا تقرير «دافوس» أو اعتراضات السيناتور «هولنجز» أو «روس بيرو» كشفوا عن تأثير المصالح الخاصة فى صياغة المعارضة لأن الارقام والاحصائيات تقول إن انتاج الدول النامية لايزيد على واحد فى المائة من واردات الدول الصناعية والاستثمارات فى الدول النامية العام الماضى لاتزيد على 60 مليار دولار من بينها 24 مليارا للمكسيك و11 مليارا للصين. وهذا المبلغ فى مجموعة تافه بالنسبة للاستثمارات العالمية التى تزيد على اربعة تريليونات دولار كل عام فالتهويل والتخويف مبالغ فيهما كما أنه لاشك فى أن النمو الصناعى فى الدول النامية يتطلب استيراد اجهزة ومعدات وخبرات ورؤوس اموال وإذا حدث وأن تأثرت صناعة ما بالسلب إلا أن صناعات أخرى كثيرة فى العالم الصناعى المتقدم تتأثر بالايجاب فالمسألة ليست دفاعا عن صناعة نسيج فى ولاية ساوث كارولينا وليست تصورا مغرضا حاقدا لعالم نام يصدر بينما العالم الصناعى يستورد ولا يصدر ولا نتوقع أن تسكت المعارضة بعد أن يصدق الكونجرس الأمريكى على اتفاقية الجات. ولكن علينا أن نتوقع من الذين يعارضون مناورات كثيرة أخرى لأنهم يدافعون عن مصالحهم الشخصية ولا تهمهم مصالح المجتمع الدولى!.

المصدر : الـــوفـــد

التاريخ : ٢ أكتوبر ١٩٩٤

مجلس النواب الأمريكي يؤجل التصويت علي اتفاق الجات

واشنطون ـ وكالات الانباء:

أجل امس مجلس النواب الأمريكى التصويت علي إقرار مشروع القانون الخاص بتطبيق معاهدة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة ـ الجات ـ إلي أول ديسمبر المقبل. رفض الجمهوريون فى المجلس التصويت علي إقرار المشروع فى الوقت الذى صدق فيه المجلس بسهولة علي لائحة تحدد اجراءات مناقشة مشروع قانون الجات بموافقة ٢٩٨ صوتا مقابل اعتراض ١٢٣ آخرين.

وقد ارسل زعماء الجمهوريين والديمقراطيين فى مجلس النواب رسالة مشتركة الي الرئيس الامريكي بيل كلينتون يتعهدون فيها بالعمل سويا علي إقرار اتفاق الجات. واكدت الرسالة ان كلا من الطرفين الجمهورى والديمقراطى يويدان بقوة أن يصبح مشروع الجات المعروض حاليا امام الكونجرس قانونا.

وتتوقع الحكومة الامريكية ان يخفض اتفاق الجات حجم التعريفات الجمركية علي نطاق العالم بمقدار ٧٥٠ مليار دولار.

مجلس النواب الاميركي يرجيء التصويت على "غات"

■ واشنطن - رويتر - وجه الجمهوريون ضربة سياسية للرئيس بيل كلينتون عندما ارغموا الزعماء الديموقراطيين في مجلس النواب على تاجيل اجراء تصويت نهائي على اتفاق تجاري عالمي الى ما بعد اجراء انتخابات حاسمة في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل.

لكن في علامة ترجع اقرار مشروع القانون الخاص بتطبيق معاهدة الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية (غات) صدق مجلس النواب بسهولة على لائحة تحدد اجراءات مناقشة مشروع القانون بموافقة ٢٩٨ صوتا مقابل اعتراض ١٢٣ صوتا.

وهدد الجمهوريون في المجلس برفض اللائحة مما يقضي على فرص اجراء تصويت على مشروع قانون «غات» قبل الموعد المقرر لانتهاء دورة الكونغرس اليوم الجمعة. وياتي المشروع في قائمة الاولويات التشريعية لكلينتون.

واقراراً منهم بعدم الحصول على الاصوات الكافية لاقرار معاهدة «غات» ارجأ الزعماء الديموقراطيون التصويت على الاتفاق حتى ٢٩ تشرين الثاني مقابل تاييد الجمهوريين السريع للائحة.

وقال روبرت ميتشل زعيم الجمهوريين في مجلس النواب «كان هناك عدد كبير من الجانبين غير مستعد لمناقشة مشروع القانون». واقر بانه فوجئ بحجم المعارضة الجمهورية. وارسل زعماء الجمهوريين والديموقراطيين في مجلس النواب رسالة مشتركة الى الرئيس كلينتون يتعهدون فيها بالعمل سويا لاقرار اتفاق «غات» في وقت لاحق من السنة الجارية.

وجاء في الرسالة «اننا كمؤيدين اقوياء للتوسع الاقتصادي من خلال التجارة الحرة نؤمن بان مشروع «غات» المعروض حاليا امام الكونغرس يجب ان يصبح قانونا وان قرار مجلس الشيوخ تاجيل التصويت قوض بصراحة تامة قدرتنا على ضمان تاييد قوي من الحزبين لمشروع القانون في مجلس النواب في هذا الوقت».

وارجأ مجلس الشيوخ اجراء تصويت في شان مشروع قانون «غات» حتى الاول من كانون الاول (ديسمبر) بسبب مساع تزعمها الديموقراطي ارنست هولينغز. وكان الديموقراطيون يأملون بتحقيق ولو بعض النصر للرئيس من خلال اقرار المشروع في مجلس النواب.

وقال الممثل التجاري الاميركي ميكي كانتور انه «سعد بالرسالة» واضاف «لا يمكن ان تطلب خطوة تاييد اقوى من هذه».

ويعيد اتفاق «غات» فعليا صياغة قواعد التجارة العالمية. وعندما اقرته في كانون الاول الماضي حكومات الدول الاعضاء وصف القرار بانه تطور اقتصادي كبير. وتقدر الحكومة الاميركية ان يخفض الاتفاق حجم التعريفات الجمركية على نطاق العالم بمقدار ٧٥٠ بليون دولار تقريبا.

الحكومة الاميركية ترحب بقرار قضائي في شأن «غات»

● واشنطن - رويتر - قالت الحكومة الاميركية ان صدور حكم يسمح لها بالمضي قدماً في اتفاقية «غات» من دون اجراء دراسة لتقويم تأثيرها على البيئة كان مرضياً. وقال ميكي كانتور الممثل التجاري الاميركي «ان الادارة مسرورة بقرار المحكمة». واضاف ان المحكمة الجزائية الاميركية لدائرة كولومبيا اعلنت أول من امس ان البيت الابيض لا يحتاج الى بيان عن التأثير على البيئة «يشرح تأثير الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة».

ومن المقرر ان تصبح الاصلاحات الخاصة برفع القيود والمنصوص عليها في اتفاقية «غات» سارية السنة المقبلة بعدما يقرها الكونغرس.

وكان مدافعون عن البيئة وحقوق المستهلكين واتحادات عمالية قد اعربوا مراراً عن قلقهم من التأثير الضار لزيادة التجارة على البيئة نتيجة «غات» واتفاقية «نافتا».

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٩ أكتوبر ١٩٩٤

مـــديـر «الجـــات» يزور القـــاهرة غـــدا

كتبت ـ ابتسام سعد :

يصل الى القاهرة بعد غد الاثنين السيد «بيتر سازلاند» مدير عام منظمة الجات (الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة) فى زيارة تستغرق يومين وتلبية لدعوة من السيد محمود محمد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية .

ويلتقى مدير عام الجات خلال زيارته بالمسئولين لتبادل وجهات النظر بشأن الاوضاع التجارية العالمية وآثار اتفاقية الجات على الدول النامية والتغيرات المتوقعة بالنسبة لتجارة السلع والخدمات بعد بدء تطبيق اتفاقية جولة «اورجواى» التى تم التوقيع عليها فى «مراكش» فى ابريل الماضى والتى يتم بمقتضاها انشاء المنظمة العالمية للتجارة كما تضمنت احكاما جديدة حول الملكية الفكرية وتجارة الخدمات.

المصدر : الأهـــرام
التاريخ : ١١ أغسطس ١٩٩٤

■ مدير منظمة الجات:

ثقتنا كاملة في اقتصاد مصر وصادراتها تستفيد من تخفيضات الجات

أعلن «بيتر سازرلاند» مدير عام منظمة «الجات» (الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة) ان مصر من اكبر الدول المستفيدة من اتفاقية الجات واعرب عن ثقته في الاقتصاد المصرى

وقال مدير عام الجات فى مؤتمر صحفى عقده أمس عقب لقائه بوزير الاقتصاد: ان المنتجات المصرية ستستفيد من الاعفاءات والتخفيضات الجمركية التى تمنحها لاتفاقية الجات



«بيتر سازرلاند» مدير عام الجات فى مؤتمر صحفى:

مصر من أكبر الدول المستفيدة من نتائج الجات

كتبت ـ ابتسام سعد:

أكد «بيتر سازرلاند» مدير عام منظمة الجات (الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة) ان مصر تعد من اكبر الدول المستفيدة من نتائج اتفاقيات الجات، وقال: إن لديه ثقة كاملة فى الاقتصاد المصرى بمايملكه من كفاءة عالية فى انتاج وتصدير سلع جديدة للأسواق الخارجية فى المرحلة القادمة، وأكد أن الصناعة المحلية لن تتأثر سلبيا باتفاقية الجات بل على العكس ستكون الاتفاقية دافعا للمنافسة وتجويد وتطوير المنتج، مشيرا الي أن مصر لديها ميزات نسبية فى تصدير المنسوجات والملابس والقطن الخام والسلع الزراعية.

جاء ذلك فى المؤتمر الصحفى الذى عقده مدير عام الجات أمس، عقب لقائه بالسيد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد، وحضرة مأمون عبد الفتاح الوزير المفوض التجارى بجنيف وممثل مصر فى مفاوضات «الجات». واضاف أن هناك العديد من المزايا والاعفاءات والتخفيضات الجمركية، والتى ستزيد من استفادة مصر من الاتفاقية وخاصة فى مجال الصادرات حيث تتمتع المنسوجات بتخفيض يبلغ ٢٠٪ فى الاسواق الاوروبية و١٥٪ فى الاسواق الامريكية، كما تحظى الصادرات المعدنية بتحفيض ٦٣٪ فى الاسواق الاوروبية، و٣٥٪ فى الاسواق الامريكية بالاضافة الى التخفيضات الممنوحة للسلع الزراعية فى الاسواق الاوروبية وتبلغ ٤٩٪ وفى الاسواق الامريكية تبلغ ٤٤٪ اما الصادرات الصناعية فانها تحظى بتخفيضات فى كافة أسواق العالم بنسبة ٤٠٪ واشار الى ان صادرات مصر الزراعية سوف تستفيد من هذه التخفيضات، وسيكون لمصر القدرة على تنمية وتطوير منتجاتها الزراعية، وسوف تستفيد مصر أيضا بشكل كبير فى مجالات الخدمات خاصة السياحة. وقال مدير عام الجات: إن فتح الاسواق وتحرير التجارة ضرورى لاستمرار نجاح سياسات الاصلاح الاقتصادى التى ينتهجها عدد من الدول ومن بينها مصر، نظرا لأن فتح الاسواق يحقق التنمية، وان أحد العناصر الرئيسية فى الاستثمار هو ضمان المستثمر حرية الدخول فى الاسواق الخارجية، كما أن جولة اورجواى نتج عنها فتح الاسواق وجذب المدخرات والاستثمارات، وسوف يساعد هذا على استقرار النظام التجارى الدولى ايضا.

وأشار الى أن التجارب اثبتت ان الدول التى حررت تجارتها وفتحت اسواقها هى الدول الاكثر نموا الآن، مؤكدا أن جولة اورجواى هى -حماية لمصالح الدول الصغيرة والنامية من التحكم السياسى لأية دولة كبيرة، وذلك من خلال تطبيق نظم واجراءات تعتمد على القانون فى تنفيذها، وتكون ملزمة لكل الدول الاعضاء سواء المتقدمة او النامية، وأضاف أن معظم الاتفاقيات التى تم التوصل اليها فى اطار الجولة فى صالح الدول النامية، وأعلن أنه سيبدأ تنفيذ اتفاقيات الجات اعتبارا من اول يناير القادم، حيث اعلنت ٢٧ دولة تصديقها الرسمى على الاتفاقيات، وهناك ٦٢ دولة فى سبيل الانتهاء من التصديق الرسمى، وسوف يعقد اول ديسمبر القادم اجتماع عام لتحديد موعد الاجتماع الوزارى لوزراء التجارة لبدء تنفيذ الاتفاقيات. وأكد ان جولة اورجواى ستتيح فرصا كبيرة للعمل امام العمالة المصرية بمالها من ميزة نسبية فى هذا المجال. واضاف أن نجاح جولة اورجواى له نتائج ايجابية، وان فشلها كان سيؤدى الى خلل فى العلاقات التجارية و تفشى قانون الغاب، وسيطرة الدول القوية على الدول النامية والضعيفة بمنطق القوى مما كان سيؤثر على الاقتصاد العالمى ككل.

ومن ناحية أخرى اجتمع بيتر سازرلاند مدير عام الجات مع عمرو موسى وزير الخارجية حيث تم بحث الاوضاع الاقتصادية الدولية والاقليمية، وخاصة انشاء منظمة التجارة الدولية التى من المقرر ان تبدأ عملها فى يناير القادم، وتستعد مصر الآن للانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

المصدر : الوفد

التاريخ : ١١ / ٢ / ١٩٩٤

ومدير منظمة الجات يطالب الحكومة بالإسراع في تحرير التجارة الخارجية

كتب ـ محمود عبد العظيم:

طالب بيتر فيزر. لاند مدير عام منظمة الجات الحكومة المصرية بالاسراع فى تنفيذ خطوات برنامج تحرير التجارة الخارجية. اكد «لاند» اهمية تحرير التجارة الخارجية لمصر وزيادة حصة الصادرات المصرية للاسواق الخارجية.

وعقد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد مؤتمرا صحفيا عقب لقائه مع المسئول الدولى امس .اكد الوزير بحث الموقف الحالى لاتفاقية التعريفة الجمركية وخطوات انشاء المنظمة العالمية للتجارة كما بحث برنامج الاصلاح الاقتصادى المصرى ومدى ارتباطه بتحرير التجارة الخارجية. وتحصل الدول الصغيرة مع بدء تطبيق اتفاقية الجات على مزايا كبيرة فى ظل نظام تجارى دولى يستند الى قواعد دولية. ويلتقى المسئول الدولى خلال زيارته لمصر بعدد من كبار المسئولين بالحكومة لتبادل وجهات النظر حول الاوضاع التجارية واثارها على الدول النامية.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٢ [illegible]

الجات تساعد الدول النامية

ناقش الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الاعمال العام مع مستر بيتر سيزرلاند مدير عام منظمة الجات امكانية مساعدة الدول النامية ومن بينها مصر في الحصول على الخبرة والمعرفة والتقنيات اللازمة لزيادة قدرتها على المنافسة بانتاجها في الاسواق العالمية .

وكان سيزار لاند قد عرض اثناء الاجتماع رغبة الجات في تقديم مساعدتها للدول النامية عقب انتهاء مفاوضات جولة اوراجواى من خلال زيادة صادرات هذه الدول للدول المتقدمة .

□ دراسة امام مؤتمر الدول العربية والجات:

المنسوجات والملابس الجاهزة اكبر القطاعات الخاسرة

افتتح امس الثلاثاء وزير الاقتصاد المصرى محمود محمد محمود مؤتمر الجات والدول العربية.. الاثار والنتائج. يناقش المؤتمر - الذى ينهى اعماله غدا الخميس - الآثار والمواجهات للجات على القطاعات الاقتصادية العربية مثل الزراعة والمنسوجات والخدمات كما يناقش المؤتمر الذى ينظمه الاستشاريون العرب للادارة والمشروعات الآثار المتوقعة لتحرير التجارة الدولية، الفوائد والاضرار واجراءات المواجهة وكذلك بحث الآثار المتوقعة للجات على الدول النامية بصفة عامة والدولة العربية بصفة خاصة.

ومن الاوراق التى قدمت للمؤتمر الورقة التى قدمها رجل الاعمال السعودى عمر عبدالله كامل حول آثار اتفاقية الجات على الدول العربية بصفة عامة والمنطقة الخليجية بصفة خاصة.

واكدت الدراسة انه اذا كانت الدول العربية تتأثر حتما باتفاقية الجات وخاصة الدول المستوردة للغذاء فان الصناعة العربية سوف تتأثر ايضا وخاصة صناعة الملابس الجاهزة والمنسوجات حيث ستصبح فى موضع غير تنافسى مع مثيلاتها الاجنبية، كما ستتأثر ايضا منطقة الخليج وان كان تأثرها ضعيفا فى ضوء استثناء البترول من هذه الاتفاقية. وذكرت الدراسة انه بعد ثمانى سنوات من المفاوضات الشاقة التى عرف بجولة اوروجواى وقع مندوبو ١٢٤ دولة من دول العالم منها ٩ دول عربية فى مراكش بالمغرب الجولة الاخيرة ليشهد العالم بعد ذلك عهدا جديدا من الاسواق المتحررة والقواعد متعددة الاطراف والخطوط العريضة الاقوى لتسوية المنازعات الدولية ولينظر الى الاقتصاد العالمى والتبادل التجارى بين الدول نظرة اشمل واعمق من مجرد عقد اتفاقيات ثنائية ذات مدى قصير. واضافت الدراسة ان صعوبة الاتفاقية جاءت من واقع كونها تعيد صياغة وتشكيل اطار التجارة الدولية خلال العقود المقبلة وتوقيع هذه الاتفاقية له اكثر من مدلول فهو يعنى ميلاد منظمة التجارة العالمية بحلول عام ١٩٩٥ والتى ستشرف على تنفيذ مئات الاوراق من الاجابات ولتتحول من مجرد اتفاقية مؤقتة للتجارة الدولية الى هيئة دولية حقيقية ولتصبح هذه المنظمة الدعامة الثالثة من دعامات العلاقات الاقتصادية الدولية التى تشمل البنك وصندوق النقد الدوليين، الى جانب اقامة نظام تعددى جديد لتسوية المنازعات الدولية فى مجال التجارة من خلال انشاء لجان تحكيم لفض هذه المنازعات خلال شهور قليلة □

حسام زايد

المصدر : الحياة اللندنية

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ أيار ١٩٩٤

الليبراليون أبدوا قلقهم من احداث تغييرات مفاجئة في اقتصادات العالم الثالث

حوار حاد وحام في الولايات المتحدة في شأن المصادقة على "قانون غات"

□ واشنطن -
من بتسي لاون المعلوف:

■ انزل الكونغرس الاميركي الأسبوع الماضي هزيمة منكرة بإدارة الرئيس بيل كلينتون عندما تمنّع مجلس الشيوخ اولاً ثم مجلس النواب عن الموافقة على مشاريع قوانين كان من شانها، لو تحولت الى قوانين، ان تعني موافقة الولايات المتحدة في صورة نهائية على اكثر الاصلاحات راديكالية في القوانين التجارية الدولية التي شهدها العالم في العقود الاخيرة، وهي الاصلاحات التي انتهت اليها جولة اوروغواي من محادثات «غات».

ولم يكن احد يتصور او يتوقع ان يقدم الكونغرس الاميركي على ما اقدم عليه. إذ كان من المنتظر والمفترض ان يصادق مجلسا الكونغرس الاميركي بسهولة على «قانون غات» قبل السابع من تشرين الأول (اكتوبر) الجاري، اي قبل ان تنتهي دورة الكونغرس للسنة الجارية، وان يبدأ العمل بالنظام التجاري الدولي الجديد بحلول السنة المقبلة، وذلك على افتراض ان الدول الاعضاء الاخرى في «غات» حذت او ستحذو حذو الولايات المتحدة ووافقت او ستوافق على الاصلاحات بحلول مطلع السنة المقبلة.

وعوض ان يحصل «قانون غات» على الموافقة المنتظرة تقرر ان يعقد مجلسا الكونغرس جلسة خاصة في نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل للنظر في مشروع القانون الذي قدمته ادارة الرئيس كلينتون، مما يفسح المجال امام حوار قومي في الولايات المتحدة في شأن مشروع القانون يستمر نحو سبعة اسابيع.

ومن المحتمل ان يكون هذا الحوار حاداً وحامياً، اي كما كان الحوار الذي كاد يقضي نهائياً على اتفاق التجارة الحرة الخاص بأميركا الشمالية (نافتا) العام الماضي. وفيما يتكهن معظم المراقبين بأن الكونغرس الاميركي سيوافق في نهاية المطاف على مشروع «قانون غات»، ربما ادى تاجيل النظر في هذا المشروع الى سقوطه او الى تاجيل النظر فيه حتى السنة المقبلة وقد يعدل قبل الموافقة النهائية عليه.

وتعزى اسباب ما جرى الاسبوع الماضي الى ثلاثة عوامل هي تخبط ادارة الرئيس كلينتون ومناورات الجمهوريين السياسية وانقسام الاكثرية الديموقراطية في مجلسي الكونغرس.

وكان استراتيجيو الادارة الاميركية مهدوا الطريق بعناية فائقة امام «قانون غات» حتى يصل الى الكونغرس الاسبوع الماضي قبل انتهاء الدورة الحالية. وبموجب انظمة وقوانين «التعجيل في النظر» في مشاريع القوانين، كان يفترض الا يحصل اي نقاش في شأن مشروع القانون وان تتم المصادقة عليه بالغالبية البسيطة.

وكان الدعم الذي ناله مشروع القانون قوياً في اوساط غالبية اعضاء الكونغرس بحيث اشير الى معارضي مشروع القانون تهكماً بأنهم يؤيدون فكرة الحماية التجارية وانهم لا يشكلون سوى اقلية تقف على اطراف الجسم السياسي العام على رغم ان عشرين سناتوراً اميركياً و٥٥ عضواً في مجلس النواب اعربوا عن تحفظات ازاء الاصلاحات الراديكالية المقترح ادخالها على القوانين التجارية الدولية في جولة اوروغواي من محادثات «غات».

لكن سرعان ما اتضح ان عدداً كبيراً من المشرعين الاميركيين لم يكن راضياً بهذه الاصلاحات. ووصل نص مشروع القانون متأخراً الى اعضاء الكونغرس بحيث لم يتسن لهم هضم الصفحات الألف التي يقع فيها النص. وازداد سخط الاعضاء فيما ظهر ان مشروع القانون يتضمن بنوداً بدت وكأنها كانت «سخية» اكثر من المقبول لمصلحة بعض الجهات.

وبين هذه البنود، على سبيل المثال، ما يخفض بدلات الترخيص للاتصالات اللاسلكية على نحو، قال معارضو مشروع القانون، انه يعود على وكالة انباء رئيسية هي الـ «واشنطن بوست» بمئات الملايين من الدولارات في شكل أرباح غير منتظرة. وسرعان ما أوحت القوى المعارضة لمشروع «قانون غات» بأن موقف الـ «واشنطن بوست» الممالئ لـ «غات» كان مرتبطاً بهذا البند بالذات.

من جهة أخرى، أعرب المتشددون في مسائل الموازنة الاميركية، الذين ينتمي معظمهم الى الحزب الجمهوري، عن شكهم في ان تخفض ادارة كلينتون العجز في الموازنة الاميركية على نحو يكفي للتعويض الـ ١٢ بليون دولار التي تخسرها الولايات المتحدة من التعرفات الجمركية «بفضل» مشروع «قانون غات» في السنوات الخمس الأولى من تطبيق هذا القانون المقترح.

وصارت هذه المسائل اسلحة في المعركة التي وقف فيها الديموقراطيون الليبراليون، الممالئون للمستهلك وللعامل، ضد رئيس كان يبدو على نحو مطرد وكأنه جمهوري ممالئ لأرباب العمل. ويدعم الجمهوريون إجمالاً مشروع «قانون غات» لأن كبار رجال الاعمال يدعمونه. لكن نظراً الى رغبتهم الشديدة في استعادة السيطرة على مجلس الشيوخ وفي استعادة عدد كبير من مقاعد مجلس النواب في انتخابات تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، كانوا على اتم الاستعداد لحرمان البيت الابيض من نصر رئيسي مراهنين بذلك على ان الموافقة على مشروع القانون ستتم حالما ينتفي كون الانتخابات عاملاً من عوامل هذه الموافقة او عدمها.

ويتعامل المسؤولون في ادارة كلينتون مع هذا التاخير في مصادقة الكونغرس على مشروع «قانون غات» على اعتبار انه نكسة، لا هزيمة، في الجدول الزمني الخاص باتفاقية «غات». ويتوقع المسؤولون ان يتمكنوا من انقاذ مشروع القانون على رغم عرقلة الكونغرس له، وعلى رغم ما أدت هذه العرقلة اليه من انعاش الحملة المضادة لاتفاقات «غات»، التي شنها منذ فترة ولا يزال ليبراليون مثل رالف نادر والمرشح السابق للرئاسة الاميركية المحافظ جداً روس بيرو وباتريك بوكانان في

انحاء الولايات المتحدة.

وعندما يعود الكونغرس الى النظر في اتفاقات «غات» سيكون كونغرساً هزيلاً يعقد جلسة هزيلة ضعيفة يحضرها الذين لم يتم انتخابهم مجدداً والذين بالتالي لم يعودوا مسؤولين امام الناخبين الاميركيين.

ولهذا تراهن ادارة كلينتون كما يراهن حلفاؤها المؤيدون لمشروع «قانون غات» على ان يتمكنوا من تفادي الضغوط الشعبية المضادة لاتفاقات «غات» ولمشروع «قانون غات». وهي الضغوط التي ربما انعشت ونُظمت في غضون الأسابيع السبعة المقبلة.

لكن اعداء «غات» الذين استمدوا بعض التشجيع مما حصل في الكونغرس اخيراً، لن يفوتوا على انفسهم فرصة محاولة التخلص من مشروع القانون المقترح. ويراهنون من جهتهم على ان الاميركيين سيوافقونهم حالما يتمكنوا من لفت انظارهم الى الخلل الموجود في مشروع القانون وفي اتفاقات «غات».

لكن ان ثلاث ادارات اميركية متوالية شاركت في جولة اوروغواي من محادثات «غات» اتفقت بان حرية التجارة الدولية أمر محمود وان الاتفاقات التي انتهت اليها هذه الجولة مفيدة للاقتصاد الاميركي. وفي تقدير الحكومة الاميركية ان الخفض الكبير الذي تدعو اليه هذه الاتفاقات في الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تعرقل الحركة التجارية الدولية سيؤدي الى خفض الضرائب التي يدفعها المستهلكون في العالم بمقدار ٧٤٠ بليون دولار. ويامل بعض الصناعات الاميركية، بما في ذلك صناعة الورق والمواد الصيدلانية والمشروبات والمواد الغذائية المصنعة ومعدات البناء والمعدات الزراعية، في ان تزيد صادراتها على نحو كبير نتيجة الاتفاقات التي تمخضت عنها جولة اوروغواي.

يضاف الى هذا ان الممثلين التجاريين للولايات المتحدة يشيدون بما تضمنته هذه الاتفاقات من حماية للحقوق الفكرية التي تفيد ما يسمى الصناعات التي لها حقوق فكرية مثل تلك الناشطة في مجالي الموسيقى والافلام السينمائية وبرامج الكومبيوتر والمواد الصيدلانية التي تنمو بسرعة تفوق سرعة نمو اي صناعات اخرى في الاقتصاد الاميركي. ويشير هؤلاء ايضاً الى ان اتفاقات جولة اوروغواي من محادثات «غات» شملت للمرة الأولى في التاريخ، الخدمات، وهو أمر مهم بالنسبة الى الاقتصاد الاميركي لأن ٦٠ في المئة من الشركات الاميركية كلها ينشط في قطاع الخدمات.

لكن المناهضين لاتفاقات «غات» يقولون ان الامر ليس بهذه البساطة. ويشيرون الى ان في كل دولة من دول العالم سيكون هناك رابحون وخاسرون بسبب اتفاقات «غات». ويضيفون ان الصناعات التي يحتمل ان تكون في عداد الخاسرين هي تلك التي تتكلف على الأجور والرواتب اكثر مما تكلف الصناعات الاجنبية المنافسة لها.

وفي مجال المنسوجات والالبسة، ستؤدي اتفاقات «غات» الى خفض الاسعار بالنسبة الى المستهلكين في المدى البعيد، لكن هذا سيحصل على حساب حرمان الاف الاميركيين من العمل.

ويقول المناهضون ان مثال المنسوجات والالبسة هو واحد من امثلة عدة لان اتفاقات «غات» الجديدة ستؤدي الى تحول اربعة بلايين عامل جديد مجال الاقتصاد الدولي يكونون مستعدين للعمل مقابل اجر يشكل جزءاً بسيطاً من الأجر والتعويضات التي يتلقاها العامل المماثل في الولايات المتحدة والدول الصناعية الاخرى. ومن المنتظر ان يغري هذا الوضع الشركات المتعددة الجنسية على اعادة ترتيب نشاطاتها ونقل عملياتها الانتاجية الى خارج الولايات المتحدة، مما يؤدي الى نقل مليون وظيفة من الولايات المتحدة، على حد تقديرات نقابات العمال الاميركية.

ويستطرد المناهضون لاتفاقات «غات» قائلين ان «تحقيق التوازن» الدولي في الأجور سيؤدي الى خفضها على نحو حاد بسبب العدد الضخم الذي يزداد بسرعة من العاطلين او شبه العاطلين عن العمل في العالم الثالث. وسيؤدي هذا الى افقار العمال في شمال الكرة الارضية فيما تبقى اوضاع العمال في جنوب الكرة الارضية على حالها، على حد قول هيرمان ديلي وروبرت غودلاند في تقرير نشره البنك الدولي.

ويقول منتقدو مشروع «قانون غات» ايضاً ان «غات» الموسع سيؤدي الى احداث تغييرات مفاجئة وفورية في اقتصادات العالم الثالث الهشة السريعة العطب ستتسبب في قلاقل اجتماعية. فمن شان الغاء الدعم المالي الذي تقدمه الدول للمواد الاساسية ان يزيد اكلاف المواد الغذائية في الدول التي تعتمد على المستورد من هذه المواد، في حين ستؤدي الضغوط الهادفة الى فرض مستويات الانتاجية الشائعة في الدول الناجحة زراعياً، مثل كندا واستراليا، على دول العالم الى موجات جديدة من الهجرة من الريف الى المدن المكتظة بالسكان في العالم الثالث. وهذه الضغوط اياها ستؤدي على الارجح الى خفض عدد المزارع التي تديرها او ترعاها العائلات في الولايات المتحدة.

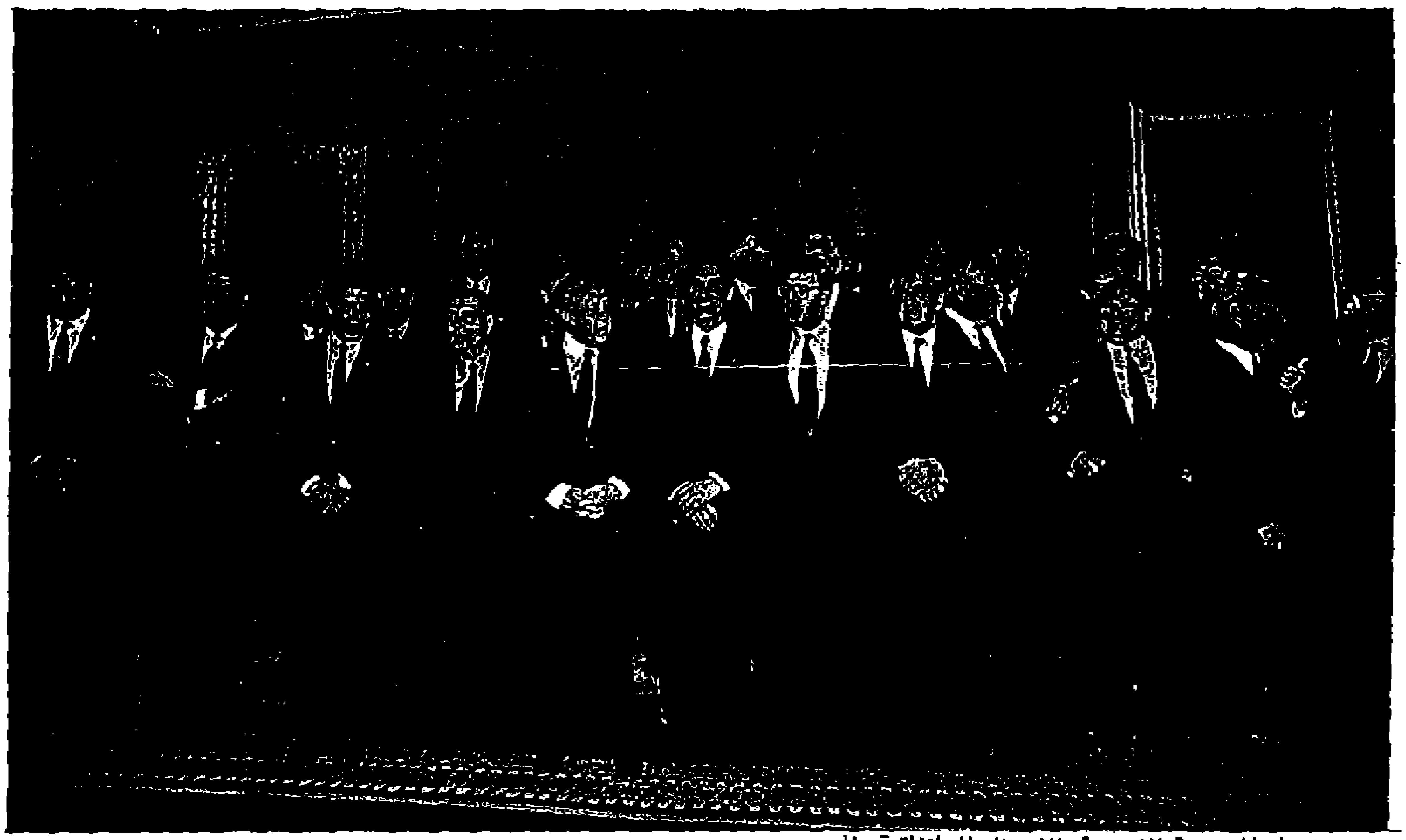
ويجمع المناهضون لاتفاقات «غات» في الولايات المتحدة على أمر واحد وهو معارضة النية المتجهة نحو انشاء منظمة دولية جديدة، أي «منظمة التجارة الدولية»، التي ستتولى تطبيق التحولات الاساسية في القوانين التجارية الدولية التي يتضمنها اطار «غات» الجديد والتي ستكون لها سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية تتناول الممارسات والقوانين التجارية وغير التجارية في الدول الاعضاء في «غات».

وفي عهد «منظمة التجارة الدولية» ستتولى «محكمة» مؤلفة من ممثلي ثلاث دول بت النزاعات التجارية. وستكون «المحاكمات» سرية. ويقول المناهضون لاتفاقات «غات» ان هذا النظام السياسي الدولي الجديد سينتزع السيادة من الحكومات القومية وحكومات الولايات والحكومات المحلية وينقلها الى هذه الهيئة الدولية الجديدة. ويخشى المناهضون من ان تتمكن الشركات المتعددة الجنسية من دحر مناهضيها في هذه المنظمة الجديدة في مجالات عدة لا سيما في مجال القوانين السارية الهادفة الى حماية

المصدر : الحوادث
التاريخ : ١٤ اكتوبر ١٩٩٤

استنادا الى اتفاقية غات وسياسات السوق والخصخصة:

الشركات العملاقة تستعد لحكم العالم!



زعماء المجموعة الاوروبية: الاستناد الى اتفاقية «غات»

الشركات الكبرى والعملاقة في طريقها لحكم العالم، مستندة لاتفاقية «غات» ولتخصيص الاقتصادات.

ورغم ان اقل من ربع برلمانات العالم اقر الاتفاقية العامة للتجارة الدولية والتعرفات الجمركية «غات»، الا ان المتوقع ان يتم اقرار هذه الاتفاقية من معظم دول العالم بعد ان يوافق عليها الجميع وخصوصا الدول الرئيسية الصناعية الكبرى وبوجه خاص الولايات المتحدة الاميركية و بريطانيا وفرنسا واليابان وعدد كبير من الدول الباقية.

ولقد كانت ادارة الرئيس الاميركي بيل كلينتون من ابرز المتحمسين للاتفاقية. لكن المفارقة هي امتناع الكونغرس الاميركي عن اقرار هذه الاتفاقية. واذا لم يقر الكونغرس الاتفاقية خلال الشهر الحالي، وعلى ابعد احتمال الشهر المقبل، فمن المتوقع ان تبقى للعام المقبل ١٩٩٥ لاسيما وان انتخابات للكونغرس ستجري في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) الامر الذي يرجىء تصديق الاتفاقية الى الكونغرس الجديد.

واستبعدت اوساط مراقبة ان لا يجري اقرار «غات» من جانب السلطة التشريعية الاميركية لان الرئيس كلينتون متحمس لها كثيرا. لكن الاجتهاد الاميركي القائل بانها ستحد من حرية الحركة التجارية الاميركية قد يكون له تاثير على الوقت الذي ستقر فيه.

ومع اقرار «غات» تكون امكانية انطلاق منظمة التجارة العالمية قد توفرت واصبح من الممكن قيامها. ومن المقرر لهذه المنظمة ان تقوم مع العام المقبل ١٩٩٥ حسب ما جرى اقراره في مدينة مراكش بالمغرب حيث احتفل العالم كله تقريبا بالتوقيع على اتفاقية «غات» من جانب مائة واربع وعشرين دولة صناعية وغير صناعية، غنية وفقيرة، متطورة او في طريق التطور والنمو.

واقرار الغات عندما يحدث فعلا، يشير لبدء عهد العالمية في الاقتصاد، وهو العهد الذي تنفتح اقتصادات

الدول بعضها على بعض بحرية مطلقة تقريبا رغم المخاطر والتناقضات التي سترافق ذلك. واقرار الاتفاقية يتلاقى مع ما جرى ويجري الترويج له، اكان بالترغيب او الترهيب، وهو تحويل مؤسسات وشركات وهيئات حكومية وتابعة للقطاع العام الى القطاع الخاص يتولى امرها باعتباره الاقدر والاجدر بانجاحها. والقطاع الخاص هو في الواقع عالم الشركات الكبرى، اكانت العائدة للافراد او للجماعات، اكانت محيدة، او مختلطة مشتركة او غير ذلك. وعملية التحويل تلك عرفت في العالم بالتخصيص او الخصخصة او التخصيصية وهكذا.

ومع الاقرار النهائي للاتفاقية وقيام منظمة التجارة العالمية وتقدم عمليات التخصيص او الخصخصة، تكون الشركات الخاصة والمشتركة والعالمية قد اصبحت في الطريق للامساك بالاقتصاد العالمي. عندها يكون دور الدول قد تراجع كليا ليترك المجال للشركات كي تحكم العالم فعلا.

هذا الكلام للخبراء الاقتصاديين لم يعد مجرد تقدير وفرضية، بل اصبح حقيقة خصوصا بعد ان ترك المجال لمؤسستين دوليتين اقتصاديتين ان تحكما العالم هما: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير.

ويبدو ان الامم المتحدة تعمل لهذا الاتجاه الاقتصادي العالمي، او لهذه العالمية الاقتصادية وتجد فيها امرا ايجابيا، فلقد جاء في تقرير لاحدى المنظمات المختصة التابعة للامم المتحدة ان الاقتصاد العالمي اصبح اكثر ترابطا وتكاملا، واصبحت الشركات المختلطة والمتعددة الجنسيات تلعب الدور الرئيسي في اقتصادات العالم.

وجاء في التقرير ان عدد تلك الشركات يزداد بحيث وصل عددها الى ثلاثة الاف وسبعمائة شركة، مع فروع لها في جميع انحاء العالم تصل الى حوالي مائتي الف فرع. اما المبيعات التي تتعاطى بها فيقارب حجم الاموال المتداولة بشأنها حوالي خمسة الاف مليار (تريليونات) دولار، وهو رقم ضخم اضافة الى انها اتاحت المجال لحوالي ثلاثة وسبعين مليون شخص للعمل فيها، وهذا يمثل نسبة مرتفعة من حجم العمالة، بحيث تصل تلك النسبة الى عشرة بالمائة، ونسبة عشرين بالمائة من حجم العمالة في البلدان الصناعية وحدها...

ويقول مرجع اقتصادي مختص ان الية امساك الشركات العالمية باقتصادات العالم تبدأ من جانب الدول التي تتولى الوصاية على العالم والاقتصاد العالمي اي من جانب النظام العالمي الجديد الذي يعتمد بدوره على انظمة اقليمية ومنظمات تتوزع كلها في جهات العالم الاربع، من منظمات الدول الاميركية اللاتينية، الى جنوب غرب آسيا، الى اوروبا، الى افريقيا التي لم يقم نظامها العام رغم وجود منظمات محلية مثل «ايقاد» التي تضم اثيوبيا وكينيا واوغندا والصومال والسودان واريتريا. وحاليا في الشرق الاوسط يحاولون تظهير نظام جديد يواكب صيغة حل النزاع بين العرب واسرائيل. ذلك كله باشراف ورعاية قمة الدول الصناعية السبع الكبرى، التي تعتمد في عملها على المنظمتين الاقتصاديتين العالميتين، الاولى صندوق النقد الدولي والثانية البنك الدولي للانشاء والتعمير. والصندوق والبنك بدورهما يستندان باعطاء القروض والمساعدات الى الشركات المالية والمصرفية وهذه الشركات تعتمد على شركات محلية.

وشرط هذا كله هو ان تكون الدول التي ستعطى مساعدات وقروضا مقبولة في انظمتها السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية مع مفاهيم النظام العالمي الجديد، والا فان الصندوق والبنك الدوليين يتوليان القيام بتطبيع انظمة تلك الدول بحيث يتلاءم ذلك مع النظام العالمي الجديد المستند الى مفاهيم حقوق الانسان والديمقراطية والحرية الاقتصادية واقتصاد السوق وبعد المؤتمر العالمي للسكان والتنمية، ربما هناك ضرورة للالتزام بتحديد النسل والقبول بالاجهاض وغير ذلك.

وهكذا تكون الدول تحت رحمة شركات تتولى مباشرة التدخل بشؤون الدول، تحلل وتحرم حسب تقديرات موظفيها وممثليها لدى هذه الدول. وهذا ما حدث مع عدد من الدول العربية والافريقية والاسيوية.

ويرى المرجع ان صيغ التعاون العالمي ضرورية ولازمة، وعلى الدول المتقدمة اقتصاديا مساعدة الدول المتخلفة والنامية. لكن ترك الامور للشركات قد يشكل خطورة بسبب غياب عمل الخدمة وحلول عامل الربح والمنفعة، وهو عامل خطر ويهدد مصالح الدول الا اذا استمر الاشراف من جانب الدول التي تتولى الوصاية على النظام العالمي. والخطر يصبح كبيرا اذا تخلفت دولة من الدول عن الايفاء بقروض قدمها صندوق النقد او البنك الدوليان او بعض البنوك الخاصة والشركات، عندها يصبح اقتصاد دول بكامله مرتهنا لتلك الشركات، اكانت بنوكا ام شركات متعددة. وهذا الارتهان يصبح اثره كبيرا على السياسة ايضا. من هنا جاء الربط بين حل مشكلة الشرق الاوسط وبين الغاء او تأجيل دفع بعض ديون دول هذه المنطقة. كذلك الحال بالنسبة للعلاقات بين الصين وبين الولايات المتحدة الاميركية، حيث جرت مبادلة حقوق الانسان بمبدأ اقتصادي هو منح الصين حق الدولة الاكثر رعاية.

ويعتبر المرجع ان التعاون الاقتصادي ضروري ولا مفر منه لانه يوفر الاموال لاستثمارات الدول، اكانت غنية ام فقيرة. وجاء في تقرير لمنظمة «الانكتاد» الاقتصادية التابعة للامم المتحدة ان التدفقات المالية للاستثمارات الخارجية الى البلدان النامية لعبت دورا رئيسيا في تجاوز الانتكاسات الاقتصادية الكبرى. ففي العام ١٩٩٣ وصل حجم التدفقات المالية الى ١٩٥ مليار دولار، وكانت كافية لانها في اسواق كثيرة من الدول، رغم انها كانت اقل من تدفقات العام ١٩٩٠ التي قدرها التقرير بـ ٢٣٢ مليار دولار.

وجاء في التقرير ان تاثير الاستثمارات الخارجية المباشرة للشركات المتعددة الجنسيات كان يختلف بشكل كبير من منطقة الى اخرى: فقد حصلت بلدان شرق وجنوب شرق اسيا على ٥٧ بالمائة من التدفقات الكلية للبلدان النامية. اما التدفقات الى اميركا اللاتينية وبلدان البحر الكاريبي في اوائل التسعينات فكانت اكثر من ضعف هذه التدفقات في الثمانينات. وبالنسبة للبلدان الافريقية، كانت تدفقات الاستثمارات الخارجية في حدود الثلاثة مليارات دولار، رغم التزام معظم دول افريقيا بعمليات التصحيح الهيكلي فيها. وبلغت التدفقات الى جميع دول اوروبا الوسطى خمسة مليارات دولار.

واختصر التقرير دور الشركات فقال انها لعبت دورا قياديا في عملية التبادل الاقتصادي العالمي، فقامت بدور التاجر والمستثمر وموزع التكنولوجيا والمحرك للناس. واعتبر ايضا ان دورها اساسي في التكامل الاقتصادي لجهة تغيير طبيعة الاقتصاد العالمي، بحيث تتمكن القدرات الانتاجية من ان تمتد خارج حدود الدول، لذا فان ثلث الانتاج العالمي ياتي من هذه الشركات.

وياتي تسليط الضوء على دور الشركات في وقت تعقد اجتماعات صندوق النقد الدولي في مدريد لاعادة النظر في السياسات التي يتبعها، ان بالنسبة للقروض او بالنسبة للتدفقات المالية الى دول العالم كلها. ويقول ميشيل كامديسو، المدير العام للصندوق، ان التعامل بحذر مع سنوات النمو يعد احد مسالتين اساسيتين ستتناولهما الجمعية العمومية للصندوق في اجتماعاتها السنوية في العاصمة الاسبانية. واجتماعات الصندوق يحضرها مسؤولون من اكثر من ١٧٥ دولة يبحثون كل شيء من المستقبل الاقتصادي في الدول الصناعية الغنية الى محنة الفقراء في افريقيا واسيا.

وتبين ان ادارة الصندوق تحمل خطة قال كامديسو انها تقضي بتقديم خمسين مليار دولار لجميع الدول الاعضاء في الصندوق من خلال اصدار لحقوق السحب الخاصة، وهي العملة المصطنعة الخاصة بالصندوق. ويرى كامديسو ان الاموال ضرورية لتلبية الطلب العالمي المتزايد على رؤوس الاموال لتمويل النمو العالمي مستقبلا. لكن الدول الغنية تعارض هذه الخطة وتقترح اصدارات اصغر حجما من حقوق السحب الخاصة بما يقرب من ٢٤ مليار دولار لمساعدة بعض الدول المحتاجة وليس الدول كلها.

هذا الضجيج المالي الكبير في رأي المرجع الاقتصادي يجب الا يخفي الاختراق العالمي لاقتصادات الدول وخصوصا التي مازالت في طور النمو. وهذه الاقتصادات كلها يجري ادخالها في قناة وحيدة هي تخصيص الاقتصاد واقتصاد السوق. فاذا كان التخصيص يقضي بنقل معظم الاقتصاد في دولة من الدول من جانب الدولة نفسها الى ملكية ومسؤولية شركات تابعة للقطاع الخاص، فان ترك الاقتصاد خاضعا للعبة السوق وتوفير الحرية الكاملة لهذه اللعبة ايضا يتيح سيطرة للقطاع الخاص وشركاته. وفي الحالتين هناك دعم عالمي لهذا النوع من الاقتصاد، عن طريق الاقراض والمساعدات، الامر الذي يجعل اللعبة تتكامل بين داخل وخارج لتؤدي بالنتيجة الى سيطرة القادرين اقتصاديا، حتى ولو كان ذلك على حساب الفقراء والمحتاجين الذين لا يستطيعون الصمود وسط حلبة التنافس.

واذا كانت عملية التخصيص ولعبة السوق بعيدة، عن الدولة، فمعنى هذا ان المواطن فقد حماية الدولة له. حتى الدولة نفسها التي قبلت باختراق اقتصادها لكسب بعض القروض التي تتحول الى ديون ذات اعباء تصبح هي ايضا فاقدة للحماية. من هنا لابد من دراسة دقيقة ومتانية لهذا التوجه العالمي لرمي اقتصادات الدول في رهان غير محسوب العواقب. فالتخصيص او الخصخصة امر مفيد اقتصاديا لما يوفره للاقتصاد من قدرات شركات وافراد من اموال وخبرات، وكذلك حرية الاقتصاد ضرورية لانها تحرك الاقتصاد بعيدا عن الروتين والجمود وسيطرة العمل الوظيفي عليه. لكن السير بهذين الامرين ببطء وبخطوات مدروسة امر ضروري في راي المرجع الاقتصادي المختص، وذلك لتلافي اي تجاوزات واضرار بمصالح المواطنين الفقراء الذين يفترض ان يتم كل شيء من اجل مصلحتهم. اضافة الى امر ضروري وهو عدم فتح اقتصادات الدول للشركات، وانما ابقاء وصاية الدولة ومراقبتها المسبقة واللاحقة لعمل الشركات ونشاطها. وهذا ما اعلن عنه مؤخرا في المملكة العربية السعودية ومصر وسوريا وبعض دول المغرب العربي من ان التوجه الاقتصادي الجديد يجب ان لا يكون على حساب المواطن.

لندن ـ «الحوادث»

المصدر : الأخبار
التاريخ : ١٤ أكتوبر ١٩٩٤

اللجنة الجمركية العربية تقرر انشاء اتحاد عربى للعمل مع الجات

كتب بدر الدين ادهم :

انهت اللجنة الجمركية وشئون التخطيط وتنسيق التجارة العربية لمجلس الوحدة الاقتصادية اعمالها امس . قررت اللجنة زيادة حجم التبادل التجارى بين بلدان المجلس وتوسيع قاعدة الاشتراك فى السوق العربية المشتركة فى اطار التطور الجديد الذى يقضى باعتبار السوق ودولها منطقة تجارة حرة .

كما قررت اللجنة العمل على وجه السرعة لمواجهة التغيرات الاقتصادية الدولية التى تواجه دول المجلس والسعى الى انشاء اتحاد جمركي عربى لتنسيق العمل مع منظمة التجارة العالمية الجات .

كما قررت البدء فوراً فى دراسة امكانيات انشاء برنامج متكامل لتنمية التجارة العربية بين ١٠ دول عربية هى : مصر والاردن وتونس والسعودية والجزائر وسوريا وقطر والكويت ولبنان والمغرب واليمن.

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٥ اكتوبر ١٩٩٤

من الفائز في معركة اتفاقية الجات؟

تأخير الموافقة على الاتفاقية يحبط احلام رجال الأعمال بغزو أسواق العالم

عادة لا تحث واشنطن كبار اصحاب الاعمال لينهضوا من مقاعدهم ليحلموا بصوت عال بشان القضايا الاقتصادية الحدية لكن نظرا لان الكونجرس كان على وشك ان يصدق في الاسبوع الماضي على اتفاقية التجارة العالمية الجديدة ، احدى اهم التشريعات الاقتصادية في تاريخ الولايات المتحدة فإن واحدا من كبار الاقتصاديين لاكبر شركة تصدير مواد غذائية بالبلاد وهو «ديك جادى» من «كون أجراء» اضطر لان يقول ان امريكا في طريقها لزيادة انتاجها من القمح واللحوم والماشية والدواجن باختصار لاقتحام الاسواق الاوروبية

وتعتزم الادارة الامريكية ايجاد 300 الف وظيفة جديدة بحلول عام 2004 ويؤكد العضو الجمهوري بالكونجرس نيوت جنجريتش لمسئولي البيت الابيض انه سيصوت لصالح اتفاقية «الجات»، والتي تعني وفقا لما يقوله البيت الابيض تخفيض الضرائب لصالح امريكا على مستوى العالم بما قيمته 750 مليار دولار على مدار السنوات العشرة القادمة من خلال تخفيض اسعار السلع الواردة رغم ان جنجريتش نفسه عارض خطة كلينتون للرعاية الصحية وغيرها من الخطط في الكونجرس.

ووافق جنجريتش مع رئيس الكونجرس توم فولي على العودة الى واشنطن في نوفمبر للتصويت على هذا التشريع واصر على انه يمكن بسهولة التصديق عليه واذا تم هذا فإن هذه الاتفاقية ستضع ما يعادل 1.700 دولار في الحساب البنكي للاسرة الامريكية العاملة خلال 10 سنوات، وذلك طبقا لتقديرات البيت الابيض وفي حين ان اغلب الامريكيين لا يعرفون قيمة الفوائد العائدة عليهم منها فإن المسئولين في الشركات الصناعية يتاهبون لجني الغنائم. ويقول دواين اندرياس رئيس شركة ارشر دانيالز ميدلاند وهي شركة لانتاج المواد الغذائية والحبوب ان هذه الخطوة هي اكبر خطوة في اتجاه التجارة الحرة حدثت في تاريخ العالم ويضيف موريس جرينبر رئيس اميريكان انترناشيونال جروب، وهي شركة تامين عملاقة انه اذا فشل الكونجرس الامريكي في التصديق على جولة اورجواي فسيضيع الامل في اي تحرير للخدمات المالية، والاسوا من هذا كما يقول ستتلوث صورة شركته وكذلك ستفقد الولايات المتحدة مصداقيتها .

كما ان النكوص عن هذه الاتفاقية سيسبب القلق للبيت الابيض فمنذ ان تولى بيل كلينتون رئاسة امريكا فقد حقق نجاحات رفعته الى مستوى بطل التجارة الخارجية المتزايدة حيث اتخذ موقفا متشددا عما اتخذه سلفه جورج بوش تجاه الاسواق اليابانية المغلقة واستطاع بعد فترة من التردد ان يفوز في معركة مع حزبه ليوافق الكونجرس على اتفاقية التجارة الحرة لامريكا الشمالية.

وهذه المعركة كان لها مغزيان: سياسي، وعملي. فمن وجهة نظر مالية محدودة فالرئيس امامه فرص محدودة لانعاش الاقتصاد فمن اجل ايجاد وظائف مرتبطة بالتصدير والتي تدفع رواتب اعلى بنسبة 17٪ من متوسط الرواتب في امريكا فهذه من الوسائل اللازمة له وتم تذكيره في الاسبوع الماضي بضرورة قيامه بذلك

وكان مكتب الاحصاء قد اورد ان دخل الاسرة انخفض في العام الماضي 312 دولارا اى بنسبة 1٪ وان عدد الفقراء الامريكيين اى من يقل دخلهم عن 14.763 دولار في السنة للاسرة المكونة من 4 افراد ـ زادوا 1.33 مليون نسمة ويبلغون حاليا 15٪ من اجمالي السكان، واصابت هذه الانباء خبراء الاقتصاد بالدهشة والذين قدروا الوظائف الجديدة في العام

الماضى بنحو 2 مليون وظيفة واعلنوا ان الاقتصاد يمر بمرحلة التوسع الثانية بعد عامى الكساد فى 1990 و1991.

وعن الاسباب الحالية لتأخير الموافقة على اتفاقية الجات والتى ربما كانت اكثر الجراح التى يعانى منها الرئيس بيل كلينتون فقد تكون المفاوضات التجارية المتعثرة من هذه الاسباب وكان الجمهوريون بصفة عامة يدعمون جهوده نظرا لان التجارة الحرة كانت من مبادىء سياستهم منذ البداية، وكما حدث بالنسبة لموضوع الرعاية الصحية، واصلاح تمويل الحملات فإن اعضاء حزب الرئيس خيب ظنه فى برامجه حيث رفض اكثر من 75 ديمقراطيا دعم اتفاقية الجات، واكثر من 50 منهم علقوا التصويت.

وقد جعل انغماس جنجريتش فى تفاصيل اتفاقية الجات بعض الصعوبة للبيت الابيض لابتلاع شكواه المفاجئة فى الاسبوع الماضى بإن التشريع الجديد يلزمه مزيدا من الوقت لدراسته كما ان اعتراضه المفاجىء على بند لتخفيض مصروفات التصاريح لثلاث شركات للتليفونات المحمولة اثارت نفس الموقف الصعب.

(التايم)

المصدر : العالم اليوم
التاريخ : ١٦ اكتوبر ١٩٩٤

خبير دولى يدعو الاردن للانضمام لمنظمة التجارة العالمية

البنك وصندوق النقد الدوليين والتجارة العالمية تبحث تنسيق سياساتها

□ عمان ـ خالد احمد:

اعلن خبير اقتصادى دولى فى عمان ان توجهاً دولياً جديداً يسعى لاعتماد تنسيق ما بين صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، ومنظمة التجارة العالمية (W.T.O) ووضع رؤية مشتركة على نطاق دولى للتجارة الخارجية، والاوضاع الاقتصادية بشكل عام فى المرحلة القادمة.

اكد ذلك خبير الجات (كازاقابانى) السنغافورى الذى يزور الاردن حالياً وقال ان وفد منظمة التجارة العالمية التقى بمسئولى البنك الدولى، وصندوق النقد الدولى فى سعى حثيث لادخال التنسيق الدولى إلى حيز التنفيذ وتسهيل مهمة بعض الدول فى الخروج من مشاكل سببها عدم توافق متطلبات الهيئات الدولية.

وخاطب كازاقابانى نخبة من الصناعيين الاردنيين ورجال الاعمال فى لقاء مطول فى غرفة الصناعة قائلاً «ان هناك امكانية لدخول الاردن فى عضوية منظمة التجارة العالمية، وعدم الانتظار لسنوات قادمة التى قد يترتب عليها فقدان العديد من المزايا اذا تأخر فى اتخاذ قرار الانضمام للمنظمة فى الوقت الراهن.

هذا وقد اجرى كازاقابانى سلسلة لقاءات ناجحة فى عمان بصفته رئيس لجنة العمل المكلفة بدراسة طلب الاردن للانضمام إلى «الجات» طالب المسئولين فى القطاعين العام والخاص باتخاذ قرار شجاع حاسم فى موضوع الانضمام (W.T.O) مشيراً إلى ان «الجات» ستضم فى غضون عامين، فى عضويتها نحو (40 ـ 45) دولة من الدول الاقل نمواً فى العالم.

واضاف الخبير الدولى ان الاردن قطع شوطاً فى مجال تحرير التجارة الخارجية، وازال المعوقات والقيود التى تعترض انضمامه للجات.

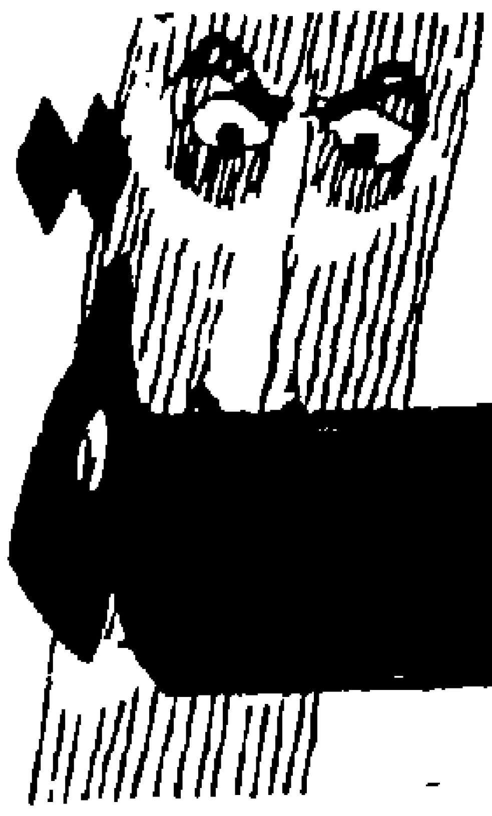
وعقد الخبير الدولى لقاءات مع وفد البنك الدولى الموجود حالياً فى الاردن لاجراء بعض الدراسات القطاعية، وبحث تخوفات اردنية من الانفتاح الشامل على العالم الخارجى بشكل كبير، خاصة فى مجال الصناعة المصرفية، وحقوق الملكية وبراءة الاختراع وصناعات الادوية.

ولا تستطيع المصارف الاردنية منافسة المصارف العالمية التى تمتلك تقنيات مصرفية وخدمات متنوعة سيما فى هذه المرحلة رغم تحسين البنوك الاردنية لاوضاعها، وتوفيقها للمعايير الدولية.

وقد اكد مصدر مسئول فى وزارة التخطيط الاردنية لـ «العالم اليوم» ان الاردن مستمر فى توجهه للانضمام إلى اتفاقية «الجات».. ويدرس فى نفس الوقت امكانية الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

وكان عدد من رجال الاعمال والصناعيين الاردنيين واعضاء غرفة الصناعة قد طرحوا مجموعة المخاوف التى قد تتعرض لها الصناعة الاردنية التى مازالت فى بداية المشوار، وتعانى مجموعة تحديات، فى مقدمتها التسويق، وخفض تكاليف الانتاج، والمواصفات، حيث تحاول الشركات الصناعية التقدم تدريجياً على طريق الحصول على مواصفات ايزو العالمية التى تتيح لها امكانيات دخول الاسواق الاوروبية واسواق عالمية جديدة.

تحقيقات



مذبحة الكتاب المصرى!

القراء هجروه بالداخل.. والشلل يمنعه من السفر للخارج

المصدر : الأحرار
التاريخ : ٢-١-١٩٩٤

قوانين وقرارات وزارية تعترض طريقه للأسواق العربية

الضرائب والرسوم تزيد تكلفته عن المنافس اللبناني ٤٠٪

وزير الاقتصاد يلبي استغاثة الكتاب الذبيح ويقيم غرفة انعاش لإنقاذ حياته.. فهل ينجح؟

تحقيق:
سعيد السنى

تحليل عناصر تكلفة كتاب سعر بيعه ١٠ جنيهات

المؤلف والناشر ضحايا التزوير.. والقانون عاجز.. والعقوبة لاتزيد عن ١٠٠ جنيه غرامة !

مذبحة كبرى تجرى لـ «الكتاب المصرى» منذ سنوات.. واسفرت عن توقف صادراتنا منه للأسواق العربية والإسلامية عند مبلغ ٤٠ مليون دولار سنويا في أحسن الأحوال رغم تفوقه فكريا وثقافيا.. بينما التقديرات تشير إلى أن حجم انتاجنا القومي السنوى من الكتاب تصل إلى ٣ مليارات و٥٠٠ مليون جنيه بمعرفة عشرات الالوف من العاملين فى صناعته ونشره وتوزيعه من خلال ألفي مطبعة، و٧٠٠ مكتبة، و٢٥٠ دار نشر..

المذبحة تجرى باسلحة متنوعة. وتنفذ بواسطة «تحالف» غير معلن بين «عباقرة البيروقراطية المصرية» بتعقيداتهم الإدارية التصديرية والرقابية العنيفة مع «المزورين» للكتاب الجدد بالداخل والخارج في لبنان، وسوريا، وثالثهم، الدكتور محمد الرزاز وزير المالية بجمارك وضرائب ورسوم تلتهم ٤٠٪ من تكلفة الكتاب، وشركة مصر للطيران التى جعلت اسعار «نقل» الكتاب للخارج ضعف اسعارها للخضار والملابس (!!) مع عدم انتظام خطوط النقل البحرى وارتفاع اسعار البرى، وهيئة البريد التى تفرض رسوما مرتفعة للطوابع على «النسخة» المسافرة للخارج كعينة للعرض دون ان تضمن وصولها(!!) وإذا لجأ الناشر للطرود البريدية لضمان وصول العينات طالبوه بان يسلك كل إجراءات التصدير (!!) ووسائل الإعلام من صحافة وإذاعة وتليفزيون التى ساوت بين الكتب والمناديل الورقية والرابسو والسلع الكمالية فى اسعار الإعلان مما يعوق الإعلان عن الكتاب وبالتالي تسويقه (!!)

إستغاثة الكتاب

وفي هذا التحقيق ترفع الاحرار استغاثة الكتاب الذبيح وتكشف فيه كل أسرار المذبحة وكيفية علاجه ليستعيد مكانته وعرشه المفقود فى الأسواق العربية والإسلامية.. ونعرض لكل جوانب قضية الكتاب..

منطقة حرة

منذ ايام طالبت المجالس القومية المتخصصة بانشاء منطقة حرة للكتاب المصرى، لاقيود عليها استيرادا او تصديرا او توزيعا لاسترداد اسواقه بتخفيض تكلفة انتاجه ورفع القيود الإدارية والجمركية والرقابية المفروضة على تصديره ومراعاة عدم التضحية لدور مصر الرائد فى مجال الكتاب مقابل «جباية محدودة» لاتكافيء قيمتها مهما بلغ مقدارها فيما يبدو انها إشارة من المجالس القومية إلى جبايات الرزاز التى يفرضها على مستلزمات انتاج الكتاب (!!)

إزالة معوقات التصدير

سالت المحاسب أحمد عاطف رئيس غرفة الطباعة عن المنطقة الحرة للكتاب التى تطالب بها المجالس القومية المتخصصة.. يجيب.. انها تعنى اعفاء السلع الواردة إليها من الجمارك والرسوم بينما تفرض فقط على السلع الخارجة منها.. وبذلك فانها تكون أكثر نفعا للكتاب الاجنبى لانه سيدخل بلارسوم بينما رسومه الجمركية حاليا ٥٪ وهذا يجعل الكتاب الاجنبى فى موقف تنافس اقوى من المصرى الذى تعوقه قوانين وقرارات كثيرة.

ويرى رئيس غرفة الطباعة ان الاجدى والانفع هو إزالة المعوقات من طريق الكتاب المصرى لتصديره بتخفيض تكاليف صناعته والتخلص من التعقيدات الإدارية المضيعة للوقت والتى تنتهى بالمصدرين إلي الاحباط وإيثار السلامة (!!).

فكرة جيدة.. ولكن!

صبحى عبد المطلب المحامى يرى ان للكتاب المصرى مريديه بالداخل والخارج ولذلك فإن انشاء منطقة حرة للكتاب فكرة جيدة بشرط الا تتحول المنطقة إلى باب خلفى لتسريب مطبوعات تحمل ما يتنافى مع قيمنا الدينية وتقاليدنا الاجتماعية، حتى لايحدث انحلال خلقى من ورائها.. ويطالب بدراسة ايجابيات وسلبيات تجربتى لبنان وقبرص فى صناعة الكتاب.

غرفة انعاش للكتاب

تقول أوراق ملف الكتاب وقضيته ان محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية تنبه لهذه المذبحة عقب تلقيه مذكرة فى ٩٤/٨/٢٩ من مركز تنمية الصادرات بوزارته فاصدر قراراه رقم ٤٤٢ لسنة ٩٤ فى ١٥ سبتمبر الماضى بتشكيل «لجنة» برئاسته لتنمية صادرات مصر من الكتب والمطبوعات والمؤلفات المقروءة تنعقد كل شهرين وتكون مهمتها وضع استراتيجية ذات أهداف محددة للتصدير، والسياسات اللازمة لتنفيذها مع برنامج زمنى محدد.. واقتراح الوسائل والاساليب التى يمكنها ان تحفظ للناشرين والمؤلفين حقوقهم المالية والادبية من جراء ما يتعرضون له من تزوير للمؤلفات.. وتشير الاوراق إلى أن الوزير استشعر الحالة الحرجة والخطيرة لحالة الكتاب وانه شكل تلك اللجنة لتكون بمثابة «غرفة انعاش» لانقاذ حياة الكتاب قبل ان يلفظ انفاسه الاخيرة.. ويؤكد ذلك انه راس اجتماعا للجنة فى اليوم الثالث لصدور قراره بتشكيلها وهى تضم ممثلين لوزارته وغرفة الطباعة واتحاد الناشرين

ميزة الكتاب المصرى

وطبقا لمحضر الاجتماع وهو بتاريخ ١٩٩٤/٩/١٧ فإن الوزير اشار إلى ان الكتاب والاعمال الفنية والادبية المصرية تتمتع بميزة نسبية فى الأسواق العربية والإسلامية من منطلق ريادة مصر للحركة الثقافية والفنية فى العالم العربى.. واكد الوزير على أن الفرصة مواتية للاهتمام بقضية تصدير الكتاب ضمن الاهتمام القومى بالتصدير عموما.. وانه سيبحث مع زملائه الوزراء هذه المعوقات والتى تحتاج إلى وقت للقضاء عليها ( )

الهروب لقبرص ولبنان

وحسبما دار فى الاجتماع فإن مذكرة مقدمة من غرفة الطباعة تضمنت حصرا لمشكلات صناعة الكتاب ومعوقات تصديره بانها ارتفاع «الجمارك وضرائب المبيعات» على مستلزمات انتاج الكتاب بان بلغت جملتها على الورق ١٨٪، وعلى الحبر ٤٦٪، و٣٥ على الواح الطباعة و٤٦٪ على افلامها، ١٨،٥ على ماكيناتها، وتتراوح بين ٣٠ إلى ٥٠٪ على قطع الغيار لآلات الطباعة حسب مسمياتها ومفهوم رجل الجمارك لها مما يعوق التطوير

والتجديد وتحديث خطوط الإنتاج وهذا كله يؤدى إلى ارتفاع تكلفة الكتاب عن بيروت بنسبة لاتقل عن ٢٣٪ فى حين أن التعريفة الجمركية للكتاب المستورد هى ٥ مما يؤثر على عملية التصدير ويؤدى إلى هروب المؤلفين والناشرين إلى قبرص وبيروت للتمتع بالاعفاءات والمزايا المتاحة هناك..

جمارك بالمقلوب

واشارت المذكرة إلى التفرقة الواردة فى التعريفة الجمركية لاوزان الورق حيث تفرض جمارك أكبر على الورق الأكثر استخداما بينما الورق غير المطلوب فإن رسومه الجمركية أقل (!!).. ونبهت المذكرة إلى رداءة الإنتاج المحلى من الورق والأحبار وعدم صلاحيتها إلا بنسبة ٣٨٪ فقط..

وقال المحاسب أحمد عاطف رئيس الغرفة.. إن الكتاب لن يقوم من عثرته مالم تزل تلك العوائق بتخفيض الجمارك والضرائب على كل مستلزمات صناعته بما فى ذلك الآت وقطع الغيار الطباعية (!!).

رسوم فحص الورق

وينتقل رئيس الغرفة إلى نوعية أخرى من المشاكل ساهمت فى ذبح الكتاب المصرى وتعويقه منها قرار وزير الاقتصاد بفرض الرقابة على الواردات مقابل رسوم معينة وما يترتب على ذلك من تكاليف وأعباء مالية وضياع للوقت لحين ورود نتيجة فحص الورق رغم أن المستورد يقدم شهادات صلاحية من بلد المنشأ ومعتمدة من السفارات المصرية فى الدول المصدرة ويواصل. إنه لم يثبت حتى الآن أن هناك ورقا مستوردا مخالفا للمواصفات القياسية على الإطلاق مشيرا إلى أن هذا التعويض الذى يضيع الوقت ويزيد تكاليف الكتاب تم بايعاز من مصانع الورق (!!)

معوقات لامثيل لها

يشير إلى أن المعوقات الإدارية والرقابية على تصدير الكتاب وكافة المطبوعات المصرية لامثيل لها وتستغرق وقتا طويلا وتكلف جهدا ومالا أكثر من الدول المنافسة. بالإضافة إلى مشكلات أخرى متعلقة بالشحن الجوى والبحرى والبرى وارتفاع تكلفته وزيادة تعقيداته الإدارية.

ويحذر من الآثار الضارة على مطابع القطاع الخاص من جراء المنافسة غير العادلة التى تمارسها المطابع التجارية للمؤسسات الصحفية الحكومية التى تتمتع بدعم مالى حكومى يتنافى مع سياسة آليات السوق والخصخصة.

الكتاب وعناصر التكلفة

وحسب دراسة أعدها الناشر محمد المعلم وتتضمن تحليلا لعناصر تكلفة كتاب يباع بسعر ١٠ جنيهات فإنها تكون موزعة على النحو التالى:

تكلفة الطبع ٣ جنيهات و٣٠ قرشا منها ٢٢١ قرشا للمواد الخام من زنكات وأحبار وأفلام وورق ونسبة الضرائب المقررة عليها ٥٠ قرشا وباقى تكلفة الطبع وهى ١٠٩ قروش للعمالة والماكينات والضرائب والرسوم عليها تبلغ ٣١ قرشا.. وحقوق المؤلف من سعر بيع الكتاب تبلغ ١٥٠ قرشا معفاة من الرسوم والضرائب، ونسبة الموزعين تبلغ ٣ جنيهات تحصل عليها ضرائب بواقع ١٢٠ قرشا، ويتكلف النقل ٥٠ قرشا منها ٢٠ قرشا للضرائب والرسوم، والإعلانات تتكلف ٥٠ قرشا منها ١٨ قرشا للضريبة ويبقى ربح الناشر بواقع ١٢٠ قرشا مقرر عليها ضريبة بواقع ٤٨ قرشا ويكون إجمالى الرسوم والضرائب التى يتحملها الكتاب الذى يباع بسعر عشرة جنيهات هو ٢٨٦ قرشا تقريبا أى أن الضرائب والرسوم الجمركية تصل إلى ٢٨٪ من سعر بيع الكتاب (!!)

يمهد الطريق للسياسة!

ويقول الناشر نفسه أن تصدير الكتاب المصرى يشجع باقى الصادرات ويحفز على السياحة ويمهد الطريق أمام السياسة وتلك أهداف قومية تستحق كل الاهتمام والعناية لأن عائد تصدير الكتاب يتعدى العائد المادى، وهو عائد يمكن أن يكون كبيرا فى حد ذاته

ويزداد سنويا بمعدلات جيدة لو رفعنا كل المعوقات أمام إنتاج وتصدير الكتاب وانتعاش وازدهار الثقافة

مصر.. كانت زمان!

ويضيف.. مصر كانت مطبعة العرب والمسلمين ولم يكن المصحف المطبوع لأى دولة إسلامية يلقى القبول والاعتراف إلا لو طبع فى مصر وبمراجعة واعتماد الأزهر الشريف وكانت معظم الكتب المدرسية تطبع فى مصر ومعظم المناقصات الطباعية تتجه إلى مصر.

٢٣٪ زيادة على لبنان

ويرى أن أسباب فقدان هذه الميزات هى ارتفاع نسبة الجمارك وضرائب المبيعات على مستلزمات إنتاج الكتاب مما يعنى زيادة تكلفة الكتاب حوالى ٢٣٪ فى المتوسط عن الدول المنافسة مثل لبنان. ومما يزيد من تأثير هذه الزيادة أنها تأتى فى بداية النشاط فتحد منه ومن حجمه وإقبال الناشرين والعملاء الخارجين على الطباعة فى مصر

زيادة الأرباح

ويؤكد أن تخفيض الجمارك وضريبة المبيعات إلى أقل حد ممكن يؤدى إلى زيادة حصيلة الدولة وليس العكس كما قد يتصور البعض.. لأن هذا سيؤدى إلى زيادة الإنتاج وبالتالى زيادة ما تحصل عليه الدولة من أرباح تجارية وصناعية.

ملف تزوير الكتاب

وينتقل إلى مشكلة تزوير الكتاب المصرى بإصدار طبعات مقلدة غير مشروعة من الكتب الناجحة الرائجة مما يؤدى لضياع كافة الحقوق المادية والأدبية للناشر والمؤلف والرسام وغيرهم.. وهو نفس ما يحدث للفيلم المصرى ولشرائط الفيديو والكاسيت.. بل ولبعض برامج التليفزيون.. وهى قضية يخسر بسببها الناشرون والمنتجون والمبدعون وتخسر الدولة أيضا ملايين الدولارات سنويا بطريق مباشر وغير مباشر مما يؤثر بالسلب على ازدهار الثقافة والابداع فى مصر وعلى انتعاش حركة النشر والطباعة.

الدولة غائبة

ويرى أن الدولة لم تقم بجهود تكافح بها تزوير الكتاب وباقى الأعمال الثقافية والفنية خارج مصر.. ويطالب بتشديد العقوبة على المزور بحيث تشمل الحبس والغرامة وعلى أن يكون التعويض بدون الحد الأقصى المحدد بعشرة آلاف جنيه لأن العمل المقلد قد تصل قيمته إلى ملايين الجنيهات. ويطالب بمنع الناشر المزور من مزاولة المهنة فى حالة التكرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأحـــرار

التاريخ : ١١ أكتوبر ١٩٩٤

وخبير التزوير أيضا:

من الطريف ان اللواء عبد الفتاح رئيس الخبير في أبحاث التزييف والتزوير لم يسلم هو نفسه من تزوير وتقليد ٦ مؤلفات له في لبنان ومصر، وسرعان ما كان يكتشف الطبعات المقلدة في كل مرة ويتوصل للفاعل لكنه يرى ان حماية القانون لحقوق المؤلف غير كافية وتحتاج إلى تعديل تشريعي لان نص المادة ٤٧ من قانون حماية حق المؤلف يعاقب مرتكب جريمة التقليد وتزوير الكتاب بغرامة لاتقل عن ١٠ جنيهات ولاتزيد عن مائة جنيه.. ويتساءل هل هذه عقوبة مناسبة لفداحة الجريمة

ويشير إلى ان اختلاف نوع الورق أو طريقة التجليد وكذلك الصور بالكتاب وطوله وسمك الورق وغيرها من العوامل التي تساعد على اكتشاف تقليد الكتاب وتزويره من عدمه..

تشديد العقوبة

ويوضح المحاسب أحمد عاطف رئيس الغرفة أن المزور يحصل على عائد مادي كبير من جراء تزوير الكتاب لأنه يطبعه بتكلفة أقل ولايتحمل حقوق المؤلف ولا الناشر.. ويؤكد على أهمية تشديد العقوبة لتجمع بين الحبس والغرامة والتعويض الذي يتناسب مع الخسائر المادية للمؤلف والناشر

تزوير حكومي

يعود الناشر محمد المعلم لمعوقات تصدير الكتاب وتعظيم دوره.. يقول إن بعض الهيئات العامة ودور الصحف القومية تقوم بترجمة ونشر المؤلفات العالمية تزويرا دون دفع أي حقوق للمؤلف او الناشر، بل ودون استئذان. ثم تضع سعرا للكتب بما لا يتناسب اطلاقا مع تكلفتها فتغرق السوق بأسعار لايستطيع القطاع الخاص منافستها.. ثم تستغل صحفها الحكومية لتفرض على المكتبات العامة شراء ما تنتجه هي اولا انقاذا لها من تكدس المخازن.. ويطالب بتطبيق آليات السوق وخطوات الإصلاح الاقتصادي في ميادين الثقافة والنشر.. بما يشمل تشجيع القطاع الخاص والمساواة والعدالة بينه وبين القطاع العام الذي يجب تخصخصته في هذا المجال.

مسابقات الكتاب المدرسي

ويطالب بتعديل المناهج الدراسية بما يعظم دور الكتاب، ويرسخ عادة القراءة ويتيح وقتا اكثر للبحث والاطلاع ويكون أساسا للقدرة على التعلم المستمر والتعلم الذاتي

ويشير إلى ضرورة بذل جهد لتحسين الكتاب المدرسي شكلا وموضوعا، والبدء في تنظيم مسابقات بين المؤلفين والفنانين والناشرين لإعداد وإنتاج الكتاب المدرسي ضمانا للاستفادة من التنافس المفتوح امام كل طاقات وإمكانات الابداع، مع التقيد في نفس الوقت بشروط ومواصفات المناهج التي تحددها الوزارة، أسوة بما يحدث في أكثر الدول تقدما

الرسوم الجمركية.. مرتفعة

محمد هاني طلبة مدير عام وكالة الأهرام للتوزيع يوضح في مذكرة بعث بها إلى غرفة الطباعة وتلقاها مصطفى كامل عبده مدير عام الغرفة إن مشاكل تصدير الكتب تتمثل في الزيادة المستمرة للرسوم الجمركية على الخدمات والات الطباعة واسعار الورق وتعدد الموافقات اللازمة للتصريح بالتصدير، وعدم توفر وسائل النقل البحري والبري بصورة كافية مع ارتفاع تكلفة الشحن الجوي للكتب والمطبوعات، وارتفاع اسعار الإعلان عنها بالإضافة لتزوير الكتاب في بعض الدول العربية .

خطوتان.. كفاية

وطبقا لما قاله ناشر اخر في مذكرة تضمنت معوقات تصدير الكتاب وسبل التخلص منها، فإن هناك ٩ خطوات للإجراءات الجمركية التصديرية يمكن الاكتفاء بخطوتين منها فقط مما يوفر الوقت والجهد ويسمح بإمكانية الشحن في ذات اليوم.. ويرى أن يكتفي بمندوب عن دار النشر لانهاء المعاملات بالدائرة الجمركية مما يوفر التكلفة المضافة على مصروفات الشحن بسبب الزام الناشر بتكليف «مستخلص جمركي رسمي» لانهاء الإجراءات..

هوى الموظف:

يشير إلى انه طبقا للقانون فإنه يتم الكشف على الشحنة المصدرة في حدود ١٠٪ منها ولكن الأمر يخضع لهوى الموظف المختص بالدائرة الجمركية مما يؤدي إلى فتح العديد من الطرود فتصبح سيئة التعبئة والتغليف عند وصول الكتب للخارج .

نعم لرقابة الأزهر.. ولكن!

يضيف انه لايمكن تصدير الكتاب دون الحصول على شهادة بموافقة مجمع البحوث الإسلامية بالازهر الشريف ثم الرقابة على المطبوعات بوزارة الإعلام وهو ما يستغرق يومين او ثلاثة مما يعطل تصدير الرسالة بينما يكون الكتاب المصدر متداولا في السوق المحلي قبل ذلك بشهور ويؤكد انه ليس من انصار الغاء رقابة الازهر الشريف.. لكنه يقترح أن تودع نسخ من الكتاب المطبوع لدى الازهر الشريف ووزارة الإعلام وبعد ١٥ يوما من إيداع النسخ يكون مسموحا بتصدير الكتاب مباشرة دون الرجوع إليهما مالم يمنع عن طريقهما خلال تلك الفترة.

ويطالب بتخفيض رسوم الطوابع البريدية على الكتب والغاء جميع إجراءات التصدير على «الطرود البريدية» التي تكون بنماذج نسخة واحدة من كل كتاب.

حكاية الشحن الجوي

وتطرق الناشر لمشكلات الشحن الجوي ومنها أن الكتاب يعامل مثل باقي السلع العادية بالنسبة للفراغات المسموح بها على الطائرات حيث تكون الأولوية للبريد السياسي ثم الخضراوات يليها الصحف والمجلات ثم تأتي السلع الاخرى وبينها الكتاب دون أي افضلية. ويطالب بإعطاء أولوية للكتاب ليتمكن الناشر من تلبية طلبات التصدير.. وكذلك الغاء مصروفات التحرير التي تفرضها مصر للطيران على رسائل الكتب حتى ولو لم يتم تخزين الطرود والرسائل مما يزيد من مصروفات الشحن ويفقد ميزة المنافسة بالخارج.

نقل الخضار أرخص

وكشف عن ان سعر نقل كيلو «الخضار» إلى جدة مثلا بالطيران يبلغ ١٣٠ قرشا بينما الكيلو من «الكتاب» إلى جدة أيضا يبلغ ٢١٤ قرشا (!) ويرى ان الكتاب أولى بالتشجيع من الخضراوات والملابس لأن العائد المادي والمعنوي أكبر منهما علما بأن تونس تمنح خصما ٨٠٪ على أسعار نولون الشحن للكتب..

وأشار إلى أن شركة مصر للطيران تستخرج جدولا لاسعار النقل والشحن كل شهر ويعرض على باقي شركات الطيران مما يحرم الناشر المصري من الحصول على أسعار نقل زهيدة على بعض خطوط الطيران التي لا تكون عليها حمولة كبيرة من الركاب . .

البحر متقلب

وعن الشحن البحرى يشير إلى عدم تواجد خطوط منتظمة مما يسبب تأخير وصول الكتب إلى البلدان العربية فالشحنة من الكتب تصل للمغرب خلال شهرين بينما تصل إلى ماليزيا خلال ١٣ يوما نظرا لوجود خط أجنبى منتظم إليها.. ويطالب بضرورة تخفيض أسعار الشحن البحرى ومصروفات التخزين والتوكيلات الملاحية مما يساعد على خفض تكلفة الشحن البحرى وبالتالى سعر الكتاب

تأشيرات السائقين

ويتناول الشحن البرى مشيرا إلى وجود أسطول ضخم وعملاق للنقل البرى سواء للقطاع العام أو الخاص تملكه مصر ولكنه غير مستغل نظرا لصعوبة الحصول على تأشيرات دخول للسائقين إلى معظم الدول العربية مما يترتب عليه شحن الكتب على سيارات غير مصرية وتكون التكلفة مرتفعة.. ويقترح التغلب على تلك المشكلة بضرورة تدخل الحكومة لدى السفارات العربية بالقاهرة لتسهيل الحصول على تأشيرات الدخول للسائقين للاستفادة بهذا الأسطول البرى..

المردود السياسى والاقتصادى

ويؤكد انهم كلما طالبوا بتخفيض الرسوم الجمركية على الورق والأحبار ومستلزمات إنتاج الكتاب فإنها تزيد (!).. وينبه إلى أن الفرق فى تكلفة الكتاب بين مصر ولبنان المنافسة لنا يصل إلى ٤٠٪ مما يضعف من المركز التنافسى للكتاب المصرى.. ويرى ضرورة العمل على تخفيض الضرائب بالنسبة للعاملين فى صناعة الكتاب حتى يتسنى لهم المنافسة مع الآخرين بالخارج نظرا للطبيعة الخاصة لهذه الصناعة التى تتطلب وقتا وجهدا ومالا كثيرا مشيرا إلى أن لبنان لاتخضع المطابع ودور النشر للضرائب نظرا للمردود السياسى والاقتصادى والثقافى العائد على المجتمع..

وأزمة فى الداخل

بقى أن نشير إلى أن أزمة الكتاب المصرى فى الداخل بسبب ارتفاع أسعاره مع سوء الحالة الاقتصادية لغالبية المواطنين مما أصاب حركته بالكساد فيما عدا الكتب المدرسية التى تأتى على صدر قائمة المبيعات من الكتاب بينما تتراجع الكتب الثقافية. وينحسر دوره مما يتطلب إعادة الحياة إليه ليأخذ مكانته فى الداخل والخارج

الشيخ عمر عبد الله كامل:

يجب مواجهة «الجات» بتكتل اقتصادى عربى

- الفجوة الغذائية العربية ستقفز من 10 إلى 15 مليار دولار سنويا
- لاتوجد فرص تنمية حقيقية لأى بلد عربى منفرداً



عمر عبدالله كامل

المصدر : العـالـم اليـوم
التاريخ : ١١ نوفمبر ١٩٩٤

في دراسة هامة حول اتفاقية «الجات» واثارها على الدول العربية بصفة عامة والخليجية بصفة خاصة والتي قدمها الشيخ عمر عبد الله كامل نائب رئيس مجموعة دلة البركة بالسعودية رؤية واضحة للاثار المترتبة على بدء تنفيذ الاتفاقية على الأسواق والاقتصاديات العربية عامة والخليجية خاصة ونجح تماما في تتبع الاثار الإيجابية والسلبية للاتفاقية بمشاركة محمد رضا عبد الحليم أخصائي البحوث بمجموعة دلة البركة.

وقد قدم الشيخ عمر عبد الله كامل عدة نقاط رئيسية لمناقشة اثار الجات عربيا وخليجيا.

أهم النقاط التي تضمنتها الاتفاقية، التي تعتبر إضافة جديدة للتبادلات التجارية مثل لجان التمكين لفض المنازعات خلال ستة شهور على الأكثر بعد أن كانت المنازعات تستمر سنوات والصلاحيات الجديدة للمنظمة للنظر في اية عقوبات ظالمة تضعها الحكومات على الشركات الأجنبية مشيرا إلى البنود الجديدة مثل حقوق المؤلف وبراءة الاختراع ومكافحة التزوير وانعكاس ذلك على تشجيع الاستثمارات الأجنبية خاصة في الدول النامية كما تعرض الشيخ عمر عبد الله كامل في بحثه للإجراءات التي حددتها الجات لمنع إغراق الأسواق بوضع إجراءات ومعايير محددة وواضحة من شأنها منع حدوث إغراق للأسواق المحلية بمنتجات تقل أسعارها عن السعر الحقيقي في بلد المنشأ.. حيث تعطي الاتفاقية الدول حرية اتخاذ إجراءات لمنع عمليات الإغراق ضد المصدرين الذين يشتبه أنهم يقومون بإغراق السوق بسلع منخفضة السعر.

كما أشار إلى أن ٩٠٪ من مكاتب الجات سيتحقق من الاصلاحات في مجال تجارة المنتجات الزراعية.. والباقي من تخفيض التعريفة الجمركية على المنتجات الصناعية.

عرض
عصام شلتوت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٨ اكتوبر ١٩٩٤

وأوضح البحث أن ثلثي مكاسب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سيأتي من تحرير تجارة السلع، أما الباقي فيتحقق من تحرير تجارة الخدمات.. وأكد البحث أن خضوع صناعة النسيج والملابس الجاهزة لقواعد الجات ـ بعد إلغاء اتفاقية «MFA» ـ سوف ينعكس على زيادة صادرات الدول النامية من هذه الصناعة كما يترتب عليه تخفيض أسعارها للمستهلكين في جميع أنحاء العالم، وأشار إلى أن هذه الصناعة قدرت بنحو 248 بليون دولار عام 1992.

كما أشار الشيخ عمر عبد الله كامل إلى تخفيض الدعم بنسبة 20٪ لتجارة المنتجات الزراعية وإخضاع الخدمات المالية والمصرفية والمحاسبية الأنشطة التامينية والسياحية لاتفاقية الجات وهي تشكل 20٪ من حجم التجارة العالمية مما يؤدي إلى تشجيع وتنشيط تجارة الخدمات.

وحدد الشيخ عمر عبد الله كامل الدول المستفيدة بأنها المجموعة الأوروبية التي ستحقق فائض مستوى وفقا لتقديرات البنك الدولي ما بين 61 و 98 مليار دولار اعتبارا من بدء تنفيذ الاتفاقية ثم الصين ـ برغم أنها ليست عضوا في الاتفاقية ـ نتيجة تحرير تجارة المنسوجات وستصل مكاسبها إلى 37 مليار دولار سنويا. ثم دول اسيا حديثة التصنيع مشيرا إلى أن بعض دول اسيا متخوفة من الاتفاق نتيجة إجراءات منع عملية الإغراق ضد المصدرين، وأشار البحث إلى أن تخوف هذه الدول قد يكون له مبرر خاصة أن اتفاقية الجات لن تستطيع منع تطبيق قوانين العقوبات التجارية الامريكية ـ حيث يحق لوزارة التجارة الأمريكية وفقا لقانون مكافحة الإغراق صلاحية تحديد ما إذا كان هناك إغراق مضر أو يهدد أية صناعة أمريكية، وتحديد رسم لمكافحة هذا الإغراق ثم الولايات المتحدة محققة مكاسب بين 28 ـ 67 مليار دولار واليابان محققة من 27 وإلي 42 مليار دولار.

أما الدول الخاسرة فقد حددها البحث بالدول النامية باستثناء الدول حديثة التصنيع وبعض دول أمريكا الجنوبية.. وأكد البحث أن دول أفريقيا جنوب الصحراء ستكون أكثر الدول تضررا من جراء تنفيذ الاتفاقية.

وأشار الشيخ عمر عبد الله كامل إلى أن الاتفاق ستكون له اثار سلبية علي المنطقة العربية خاصة الدول المستوردة للغذاء إذ سيترتب على تطبيقها ـ في ضوء تحرير أسعار السلع الغذائية ـ ارتفاع اسعار هذه السلع بما يتراوح ما بين 10 و25٪ سنويا بحلول عام 2000 وستقفز الفجوة الغذائية من 10.3 مليار دولار إلى حوالي 15 مليار دولار سنويا.

وأوضح البحث أن الاستفادة من تحرير تجارة الخدمات بالنسبة للدول العربية ستكون محدودة خاصة الاستثمارات في هذه التجارة تتجه إلى الدول حديثة التصنيع في اسيا.

واشار البحث إلى أنه قد يكون الخيار الوحيد أمام العالم العربي للتعامل مع إتفاقية الجات والتكتلات الاقتصادية القائمة وذلك من مركز القوة وهو وجود تكتل اقتصادي عربي مشابه للتكتلات القائمة حيث أصبح وجود سوق عربية مشتركة ضرورة تحتمها المتغيرات الاقتصادية الراهنة.

وأكد أن الأمة العربية تمتلك من مقومات وعوامل التكامل مالا يمتلكه غيرها من الامم والشعوب ومع ذلك لم تستطع هذه الأمة أن تقطع شوطا ملحوظا علي طريق التكامل مثلما قطعت غيرها من الامم والشعوب التي لم يتوافر لها هذا القدر من المقومات والعوامل.

واضاف إذا كانت المحاولات العربية في طريق التكامل قد انتهت بقيام مجلس الوحدة الاقتصادية ليتولى مهمة تحقيق هذه الوحدة وماتلاها من إنشاء عدة أجهزة تكاملية عربية فإن حصاد التجربة كان متواضعا للغاية حيث لم يظهر من نتائجه سوي صيغة المشروعات المشتركة لتحقيق الأمن الغذائي العربي من خلال منظور إنمائي تكاملي، والتي لم يحس بإنجازاتها المواطن العربي بصورة بارزة وقوية تجعله مطمئنا على مستقبل التنمية العربية بالقدر الذي يتناسب وطموحاته، فالمشروعات

المشتركة رغم كثرتها العددية وارتفاع قيمة رؤوس الأموال المستثمرة فيها نسبيا لم تتزايد أهميتها النسبية على 5٪ من إجمالى النشاط الاقتصادى العربى فهى إذا كانت أحد الأشكال المهمة التى تسمح بتدفق رؤوس الأموال العامة والخاصة من الدول ذات الفائض المالى إلى الدول ذات العجز، كما أنها قد توفر حجما من راس المال لبداية بعض المشروعات التى لا تتمكن فيها الدول التى تواجه أزمة فى تمويل استثماراتها من توفيره لبداية مشروعات ذات حجم اقتصادى مناسب، إلا أن صيغة هذه المشروعات ستبقى محدودة الأثر فيما يتعلق بتحقيق التكامل الاقتصادى بين الدول العربية وذلك مالم يتم تكوينها فى إطار خطة محددة سلفا لتسهيل عملية التكامل الاقتصادى العربى، وفق تصور إستراتيجى لإعادة هيكلة تقسيم العمل بين الدول العربية على أساس تفاوضى، يحقق التقارب بين المنافع المحلية والقومية، ومالم تلعب المشروعات المشتركة فى القطاعات المرشحة للتكامل دورا قياديا فى توجيه النشاط الاقتصادى فى إطار القطاع العربى فى مجموعه.

وأوضح الشيخ عمر عبد الله أنه إذا كان بعض الاقتصاديين نظروا إلى تحرير التبادل التجارى على أنه هو المدخل الوحيد للتكامل الاقتصادى العربى فإن البعض الاخر قد ذهب إلى التاكيد على ضرورة جعل ذلك التحرير مرتبطا بعملية تنمية تكاملية قائمة على أساس من التخطيط بما فى ذلك القيام بالمشروعات المشتركة السابق ذكرها ثم توزيع عناصر فروع الإنتاج بين الدول العربية وفقا للميزات النسبية لكل منها بما يحقق اكبر قدر من التكامل الاقتصادى.

التكامل العربى

كما يرى أن السؤال المطروح هنا الان هو: لماذا لم يتحقق التكامل الاقتصادى العربى بالصورة المرجوة مثلما حدث فى التكتلات الاقتصادية العالمية؟

أوضح البحث أن الإجابة عن هذا التساؤل تقودنا إلى القول بأنه لابد من ضرورة تفهم الواقع العربى الذى يتسم بغلبة المحتوى السياسى على المحتوى الاقتصادى فى تحديد وتكييف ما يسمى بالمصالح المحلية والقومية، إن تحقيق التكامل الاقتصادى لابد أن يرتكز على عدة مرتكزات أهمها:

1 – لابد من العمل على خلق الإرادة العربية للتنمية الجادة فهى المدخل الوحيد للوقوف على المصلحة القومية العليا فى التكامل.

2– دفع جهود التنمية فى جميع الدول العربية، ذلك أن نجاح التنمية فى أى بلد عربى هو بالتاكيد ذو مردود إيجابى على عمليات التنمية فى الدول العربية الاخرى سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وبذلك ترتفع روح التعاون والتكامل بين أبناء الوطن العربى فى الدول المختلفة.

3– انتقاء بعض الانشطة الاستثمارية التى يمكن اعتبارها نقطة البداية فى العمل التكاملى الجاد مثل مشروعات تنمية الموارد المائية ومصادر الطاقة الطبيعية والأمن الغذائي والصناعات الدوائية.

4– اضطلاع الغرف التجارية والاتحادات المهنية ومختلف الهيئات بدورها فى تحقيق التكامل الاقتصادى العربى دون ترك الأمر كلية كمسئولية للحكومات.

5– الأخذ في الاعتبار بالمعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية للتكامل الاقتصادى العربى، فلا ننظر إلى تجربة تكامل بين مجموعة من الدول ونقوم بمحاكاتها دون النظر إلى ظروفنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

6– ان ندرك جميعا بعدم جود فرص نمو حقيقية لاى بلد عربى منفردا وبعيدا عن التكامل العربى حتى وإن كان هذا البلد من أكثر الدول العربية مالا أو أكبرها رقعة أو أفضلها نظام حكم ومجتمع.

أما النتائج والتوصيات التى رصدها بحث الشيخ عمر عبد الله كامل فهى أنه يجب وضع اجراءات ومعايير محددة من شأنها منع حدوث إغراق السوق بمنتجات تقل عن السعر الحقيقى فى بلد المنشأ، فضلا عن التحرر التدريجى سواء فى مجال صناعة الملابس والمنسوجات أو فى القطاع الزراعى، كما أوضح البحث مدى العبء الملقى على الدول المتضررة من هذه الاتفاقية وتأثيرها على المنطقة العربية بصفة عامة والخليجية بصفة خاصة، وأوضح أن أكثر الدول تضررا من هذه الاتفاقية هى الدول النامية المستوردة للغذاء حيث يتوقع زيادة أسعار المواد الغذائية بنسبة تتراوح ما بين 10 و25٪ سنويا بحلول عام 2000م مما سيرفع من الفاتورة الغذائية وستقفز الفجوة الغذائية العربية من 10.3 مليار دولار إلى حوالى 15 مليار دولار سنويا.

واشار البحث إلى أن تأثير اتفاقية الجات على المنطقة الخليجية، سيكون محدودا، وإن كانت هناك بعض الاثار الايجابية والسلبية لهذه الاتفاقية حيث إن الصناعة المحلية التى تعانى من صعوبات كبيرة فى ضوء سياسة الاغراق التى تشهدها دول الخليج سوف تستفيد من سياسة منع الاغراق خاصة أن هذه الصناعات هى صناعات وليدة، مما يفسح لها المجال لتسويقها فى السوق المحلى.

ويرى الشيخ عمر كامل أن تحرير أسعار السلع الغذائية وكذلك تحرير أسعار المنسوجات والملابس الجاهزة، فضلا عن تضمين الاتفاقية لحقوق الملكية الفكرية «براءات الاختراع، وحقوق الممثلين، العلامات التجارية» لاشك أنها ستنعكس فى أسعار المنتجات المباعة فى منطقة الخليج، خاصة أنها سوق مفتوحة أمام جميع المنتجات العالمية، وهناك تحد اخر سوف تواجهه الشركات الخليجية، وهو إذا كانت أنظمة المناقصات الحكومية تعطى أفضلية كبيرة لهذه الشركات عند تنفيذها للمشروعات الحكومية وضرورة تأمين احتياجاتها من السوق المحلى فإن الانضمام لاتفاقية الجات بلاشك سوف يزيل أى نوع من التفرقة بين الشركات المحلية ومثيلاتها، بمعنى تخفيض أى تمييز قائم بين هذه الشركات، كذلك فإن اخضاع الخدمات المالية والمصرفية والمحاسبية والأنشطة التامينية والسياحية والاتصالات لاتفاقية الجات لاشك أنها ستؤثر على قطاع الخدمات بدول الخليج الذي يعتمد إلى حد ما على الدعم الحكومى.

أكثر الدول استفادة

وأكد البحث أن أكثر الدول التى سوف تحقق مكاسب من وراء هذه الاتفاقية هى المجموعة الاوروبية والصين والولايات المتحدة الامريكية، وفى ظل استعداد الدول المتقدمة لمثل هذه الاتفاقية حيث لجأت إلى تشكيل العديد من التكتلات، فقد نادينا بقيام تكتل اقتصادى عربى يضم جميع الدول العربية مستفيدة بذلك من الميزات النسبية التى تتمتع بها كل دولة سواء من حيث العمالة أو رؤوس الأموال أو المواد الخام.

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٨ أكتو ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وأعرب الشيخ عمر عبد الله كامل في نهاية البحث عن أمله في أن تنسيق مواقف الدول العربية تجاه الجات سيعزز من قدرتها التفاوضية ككتلة اقتصادية موحدة تجاه العالم الخارجي، كما نادينا أيضا وفي مواجهة اتفاقية الجات بضرورة إسراع الدول العربية بتدعيم وتطوير هياكلها الاقتصادية وترتيب أوضاعها الداخلية.

مشيرا إلى أن الجات ستدفعنا لمزيد من الجهد والعمل والتعاون العربي لتحسين الجودة والتميز في جميع المنتجات والاستعداد للتفاعل المتكافئ مع نظام حرية التجارة على المستوى العالمي.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المسرساعة

التاريخ : ١٩ مايو ١٩٩٤

سباق « الحيتان » فى أسواق التجارة العالمية

اتفاقية الجات : هل تنزع فتيل الحروب التجارية ؟

اليابان .. مشكلة تجارة أمريكا الخارجية !

● رسالة أمريكا

● علاء الدين مصطفى

● الحديث الدائر حاليا في الولايات المتحدة الأمريكية على كافة المستويات ، حول قضايا المنافسة الدولية في مجال التجارة الخارجية في عصر التكتلات الدولية العملاقة .. حيث تشتد حدة المنافسة بين تجمع امريكا الشمالية والذى يضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك .. ودول المجموعة الأوروبية .. وتجمع الدول الآسيوية بزعامة اليابان ..

وتدور حاليا حوارات طويلة ، حول الاشكال الجديدة للمنافسة بين هذه التكتلات العملاقة ، في عصر ما بعد الحرب الباردة ، والآليات الجديدة لتخفيف حدة المنافسة .. وتخفيف وتجنب الحروب التجارية من خلال اتفاقيتى أورجواى والجات .. والتوقعات الاقتصادية لحركة التجارة الدولية - في ظل هذه المنافسة الجديدة - على مشارف القرن الحادى والعشرين !!

ومن خلال الزيارات واللقاءات مع العديد من المسئولين التنفيذيين ، ومن خلال ما تكتبه الصحافة الأمريكية وتبثه محطات التليفزيون ، نجد أن القضية الأولى التى باتت تشغل بال الأمريكيين هى : **كيفية تعزيز التجارة الخارجية الأمريكية .. وتعزيز المنافسة في هذا المجال امام المانيا والمجموعة الأوروبية ، واليابان والنمور الآسيوية .. لأن هذا يعنى ببساطة خلق المزيد من فرص العمل والقضاء على البطالة .**

وهناك حديث طويل يدور حول كيفية تطوير التكنولوجيا الأمريكية والسلع لتكون بجودة أعلى وبسعر منافس في الأسواق العالمية ..

وكما ذكر أحد المسئولين الأمريكيين ، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أكبر تاجر في العالم .. فهى أكبر دولة تصدر .. وأكبر دولة مستوردة في الوقت ذاته . ولكن الأمريكيين عيونهم على المنافسة القادمة .. من أوروبا واليابان .. خاصة بعد تغير المناخ الدولى ، والذى تبلور في سقوط الشيوعية ، وقيام أوروبا الموحدة بسوقها الداخلية الواسعة .. وإنشاء المنطقة الاقتصادية الأوروبية (E. E. A) بين دول الجماعة الأوروبية ، ودول منظمة الأفتا (EFTA) .. والتى تضم ١٧ دولة ..

وهذا الاتجاه الجديد نحو ظهور كتل اقتصادية عملاقة لم يقتصر على دول أوروبا ، بل امتد إلى مناطق أخرى .. ففى أمريكا الشمالية تم إقامة منطقة التجارة الحرة (NAFTA) بين الولايات المتحدة الامريكية وكندا والمكسيك .. هذا بالاضافة إلى التكتل الاقتصادى بين اليابان ومجموعة النمور الآسيوية الصاعدة .. الأمر الذى يعنى ان نمط التجارة الدولية سيكون بين تكتلات ضخمة تتسم بحدة المنافسة فيما بينها ، ولا تترك الفرصة أمام الكيانات الصغيرة .

اقتصاد قارة !!

والاقتصاد الأمريكى يعد اقتصاد قارة . فالولايات المتحدة واسعة للغاية .. حيث تمتد مسافة ٢٥٧٥ كيلومترا من الشمال إلى الجنوب ، و ٤٥٠٠ كيلومتر من الشرق إلى الغرب . والذى ينتقل من نيويورك في الشرق على المحيط الأطلسى ، إلى لوس انجلوس بولاية كاليفورنيا على المحيط الهادى .. تستغرق رحلته بالطائرة نحو خمس ساعات .

ولكن رغم هذه الضخامة والتنوع في الاقتصاد الأمريكى فهناك ايضا العديد من المشكلات التى تسعى الولايات المتحدة لمواجهتها .. فهناك مشكلة البطالة وملايين العاطلين .. ومشكلة الركود الاقتصادى والتضخم وارتفاع الأسعار ... وهناك مشكلة السود والمعوقين والمهاجرين .. فضلا عن مشاكل الجريمة وتعاطى المخدرات .. هذه المشكلات تلقى بظلالها على صانع القرار .. وتلقى بظلالها في النهاية على الاقتصاد الأمريكى ومقدرته - في مجال التجارة الخارجية - على مواجهة المنافسة القادمة من التكتلات الدولية العملاقة في اوروبا وآسيا ..

ولعل اهم ما يشغل بال الأمريكيين لاصلاح اوضاع المجتمع الأمريكى لمواصلة القدرة على زعامة العالم ومواجهة التكتلات العملاقة ، هى قضية التعليم .. فمنذ خروج تقرير رسمى عن حالة التعليم عام ١٩٨٣ بعنوان « أمة في خطر » كشف عن مدى تخلف نظام التعليم في الولايات المتحدة ، عن مثيله في اوروبا واليابان ، منذ ذلك الحين تبذل جهود ضخمة لاصلاح نظام التعليم في الولايات المتحدة في المدارس والجامعات .. وربط الجامعات بالمجتمع والبيئة .. وتخصيص ميزانيات أكبر للتعليم والرعاية الصحية ..

والتعليم في الولايات المتحدة مجانى حتى نهاية المرحلة الثانوية . اما التعليم الجامعى فمصاريفه باهظة التكاليف لا يستطيع تحمل نفقاتها إلا الأثرياء .. فرسوم التسجيل للالتحاق بالجامعة تبلغ نحو ٢٠ الف دولار سنويا بخلاف مصاريف الكتب والمراجع وغيرها .. وتقدم الحكومة من خلال صندوق خاص ، قروضا للطلبة يسددونها بعد التخرج بالكيفية والمدة التى تناسبهم . وهذا ليتمكنوا من مواصلة دراساتهم الجامعية .. وبسبب ارتفاع رسوم التعليم ، فإن طالبا من بين كل طالبين جامعيين تقريبا يهجر دراسته ومعظمهم يفعل ذلك لمجرد أنه لم يعد يطيق تحمل تكاليف الدراسة !!

المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ٩ ١ يناير ١٩٩٤

● رسالة أمريكا

● علاء الدين مصطفى

● الحديث الدائر حاليا فى الولايات المتحدة الأمريكية على كافة المستويات ، حول قضايا المنافسة الدولية فى مجال التجارة الخارجية فى عصر التكتلات الدولية العملاقة .. حيث تشتد حدة المنافسة بين تجمع امريكا الشمالية والذى يضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك .. ودول المجموعة الأوروبية .. وتجمع الدول الآسيوية بزعامة اليابان ..

وتدور حاليا حوارات طويلة ، حول الأشكال الجديدة للمنافسة بين هذه التكتلات العملاقة ، فى عصر ما بعد الحرب الباردة ، والآليات الجديدة لتخفيف حدة المنافسة .. وتخفيف وتجنب الحروب التجارية من خلال اتفاقيتى أوروجواى والجات .. والتوقعات الاقتصادية لحركة التجارة الدولية - فى ظل هذه المنافسة الجديدة - على مشارف القرن الحادى والعشرين !!

ومن خلال الزيارات واللقاءات مع العديد من المسئولين التنفيذيين ، ومن خلال ما تكتبه الصحافة الأمريكية وتبثه محطات التليفزيون ، نجد أن القضية الأولى التى باتت تشغل بال الأمريكيين هى : **كيفية تعزيز التجارة الخارجية الأمريكية .. وتعزيز المنافسة فى هذا المجال أمام ألمانيا والمجموعة الأوروبية ، واليابان والنمور الآسيوية .. لأن هذا يعنى ببساطة خلق المزيد من فرص العمل والقضاء على البطالة .**

وهناك حديث طويل يدور حول كيفية تطوير التكنولوجيا الأمريكية والسلع لتكون بجودة أعلى وسعر منافس فى الأسواق العالمية ..

وكما ذكر أحد المسئولين الأمريكيين ، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أكبر تاجر فى العالم .. فهى أكبر دولة تصدر .. وأكبر دولة مستوردة فى الوقت ذاته . ولكن الأمريكيين عيونهم على المنافسة القادمة .. من أوروبا واليابان .. خاصة بعد تغير المناخ الدولى ، والذى تبلور فى سقوط الشيوعية ، وقيام أوروبا الموحدة بسوقها الداخلية الواسعة .. وإنشاء المنطقة الاقتصادية الأوروبية (E. E. A) بين دول الجماعة الأوروبية ، ودول منظمة الأفتا (EFTA) .. والتى تضم ١٧ دولة ..

وهذا الاتجاه الجديد نحو ظهور كتل اقتصادية عملاقة لم يقتصر على دول أوروبا ، بل امتد إلى مناطق أخرى .. ففى أمريكا الشمالية تم إقامة منطقة التجارة الحرة (NAFTA) بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك .. هذا بالاضافة إلى التكتل الاقتصادى بين اليابان ومجموعة النمور الآسيوية الصاعدة .. الأمر الذى يعنى أن نمط التجارة الدولية سيكون بين تكتلات ضخمة تتسم بحدة المنافسة فيما بينها ، ولا تترك الفرصة أمام الكيانات الصغيرة .

اقتصـاد قـارة !!

والاقتصاد الأمريكى يعد اقتصاد قارة . فالولايات المتحدة واسعة للغاية .. حيث تمتد مسافة ٢٥٧٥ كيلومترا من الشمال إلى الجنوب ، و ٤٥٠٠ كيلومتر من الشرق إلى الغرب . والذى ينتقل من نيويورك فى الشرق على المحيط الأطلسى ، إلى لوس انجلوس بولاية كاليفورنيا على المحيط الهادى .. تستغرق رحلته بالطائرة نحو خمس ساعات .

ولكن رغم هذه الضخامة والتنوع فى الاقتصاد الأمريكى فهناك أيضا العديد من المشكلات التى تسعى الولايات المتحدة لمواجهتها .. فهناك مشكلة البطالة وملايين العاطلين .. ومشكلة الركود الاقتصادى والتضخم وارتفاع الأسعار ... وهناك مشكلة السود والمعوقين والمهاجرين .. فضلا عن مشاكل الجريمة وتعاطى المخدرات ..

هذه المشكلات تلقى بظلالها على صانع القرار .. وتلقى بظلالها فى النهاية على الاقتصاد الأمريكى ومقدرته - فى مجال التجارة الخارجية - على مواجهة المنافسة القادمة من التكتلات الدولية العملاقة فى أوروبا وآسيا ..

ولعل أهم ما يشغل بال الأمريكيين لاصلاح أوضاع المجتمع الأمريكى لمواصلة القدرة على زعامة العالم ومواجهة التكتلات العملاقة ، هى قضية التعليم .. فمنذ خروج تقرير رسمى عن حالة التعليم عام ١٩٨٣ بعنوان « أمة فى خطر » كشف عن مدى تخلف نظام التعليم فى الولايات المتحدة ، عن مثيله فى أوروبا واليابان ، منذ ذلك الحين تبذل جهود ضخمة لاصلاح نظام التعليم فى الولايات المتحدة فى المدارس والجامعات .. وربط الجامعات بالمجتمع والبيئة .. وتخصيص ميزانيات أكبر للتعليم والرعاية الصحية ..

والتعليم فى الولايات المتحدة مجانى حتى نهاية المرحلة الثانوية . أما التعليم الجامعى فمصاريفه باهظة التكاليف لا يستطيع تحمل نفقاتها إلا الأثرياء .. فرسوم التسجيل للالتحاق بالجامعة تبلغ نحو ٣٠ ألف دولار سنويا بخلاف مصاريف الكتب والمراجع وغيرها .. وتقدم الحكومة من خلال صندوق خاص ، قروضا للطلبة يسددونها بعد التخرج بالكيفية والمدة التى تناسبهم . وهذا ليتمكنوا من مواصلة دراساتهم الجامعية .. وبسبب ارتفاع رسوم التعليم ، فإن طالبا من بين كل طالبين جامعيين تقريبا يهجر دراسته ومعظمهم يفعل ذلك لمجرد أنه لم يعد يطيق تحمل تكاليف الدراسة !!

أزمة الرعاية الصحية

وفى خطة إدارة الرئيس الأمريكى بيل كلينتون لاصلاح التعليم هناك اهتمام بربط الجامعة بالمجتمع . وفى جولتنا بجامعة يوتا بمدينة « سولت ليك » أو البحيرة المالحة بولاية يوتا . ذكر مدير الجامعة ، أن جامعة يوتا تتلقى سنويا نحو ١٤٠ مليون دولار لاجراء الأبحاث .. تتلقى نحو ٨٥٪ من هذا المبلغ من الحكومة الفيدرالية ، ونحو ١٥٪ من الشركات والصناعات المختلفة . وهذه الأبحاث المدعومة من الحكومة الفيدرالية تسمح للكليات المختلفة سواء الطب والهندسة والعلوم ، والهندسة التطبيقية بإمكانية قيام نحو ٢٠٠٠ استاذ وباحث بتقديم ابتكارات جديدة .. حيث تتسلم الجامعة سنويا نحو ١٤٠ ابتكارا جديدا . كما تقدم الجامعة نحو ١٤٥ براءة اختراع سنويا لمكتب العلامات التجارية والبراءات فى واشنطن بهدف حمايتها ..

الجانب الآخر الذى يقلق الأمريكيين ، ويسبب لهم الاحباط ، هو ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية .. وهذه التكاليف السبب الأول للافلاس والمنازعات العمالية ، وتهدد مقدرة الاقتصاد الأمريكى على المنافسة .. ووفقا لآخر الاحصائيات فإن تكاليف العلاج تضيف على سبيل المثال ٧٠٠ دولار إلى تكلفة كل سيارة تصنع فى أمريكا ..

وعلى الرغم من ضخامة المليارات التى تنفق على الرعاية والتى وصلت عام ١٩٩٢ إلى نحو ٨٠٠ مليار دولار إلا أن الشعب الأمريكى ما زال يعيش فى خوف .. فليس لدى ما يقرب من ٦٠ مليون أمريكى فى الوقت الحاضر تأمين صحى كاف .. أو ليس لديهم تأمين على الاطلاق .. ويتحمل العامل نحو ٣٥ ٪ من تكاليف الرعاية الصحية ، ويتحمل صاحب العمل نسبة الـ ٦٥٪ الباقية .. وفى كل عام يضطر العمال والعاملات إلى دفع المزيد فى حين أن أصحاب عملهم يغطون نسبة أقل ..

وهناك خطة وضعتها إدارة الرئيس الأمريكى بيل كلينتون .. ويشرف عليها بنفسه ويضعها فى مقدمة أولوياته لنشر مظلة الرعاية الصحية والحد من ارتفاع تكاليفها .. والحد من ارتفاع أسعار الدواء .

وهذا يبين أن هناك محاولات لتعزيز نظام التعليم والرعاية الصحية ، بما يخدم التفوق الأمريكى .. ويخدم ذلك فى النهاية الصناعة الأمريكية لتكون قادرة على المنافسة عالميا .

منافسة من نوع جديد

والمشكلة الأولى فى التجارة الخارجية للولايات المتحدة تأتى مع اليابان : ويبلغ فائض الحساب الجارى فى اليابان نحو ١٠٠ مليار دولار . ويصل الفائض فى الميزان التجارى بين الولايات المتحدة واليابان بنحو ٥٠ مليار دولار لصالح اليابان . وهناك مفاوضات مستمرة بين الدولتين بهدف تحسين وضع الميزان التجارى إلا أن معظم هذه المفاوضات لا تصل إلى شىء محدد . فاليابان تعد ثالث أكبر دولة مصدرة فى العالم بعد الولايات المتحدة وألمانيا . ومركزها التصديرى آخذ فى النمو والتقدم خاصة وأن الشركات اليابانية أخذت تتغلغل فى الأسواق بصورة كبيرة خلال سنوات السبعينات والثمانينات .

والمشكلة الثانية تأتى مع دول المجموعة الأوروبية : وقد كانت وجهة نظر الولايات المتحدة دائما هى محاولة إيجاد حلول للقضايا الحساسة المتعلقة بالزراعة .. وكافة أشكال الدعم والانتاج غير الاقتصادى فى مجالات الزراعة .. وتعتبر دول المجموعة الأوروبية بقيادة ألمانيا الموحدة منافسا قويا للولايات المتحدة .

فالسوق الداخلية الأوروبية ضخمة ومتسعة ومتنوعة من الممكن أن تمثل منافسا قويا وحقيقيا للولايات المتحدة فى حركة التجارة الدولية

وفى إطار مواجهة المنافسة العالمية ساندت إدارة الرئيس كلينتون اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية والتى تضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك .. كما لعبت دورا نشطا فى تعزيز الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة المعروف باسم الجات .. ونجحت فى إبرام جولة أوروجواى لاتفاقية دولية تعزز التجارة الدولية وتفتح الأسواق للزراعة والخدمات ، ولا سيما الصناعة التحويلية والملكية الفكرية .

وتتمثل أهم المبادىء الأساسية فى الجات تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ، وعدم اللجوء إلى القيود الكمية مثل نظام الحصص وغيرها لحماية الانتاج المحلى وعدم اللجوء إلى السياسات التجارية العدوانية التى تلحق الضرر بالتجارة الخارجية للدول الأخرى .. واتخاذ الاجراءات الجماعية التى من شأنها تحرير التجارة الدولية ..

دروس مستفادة !

وهناك اتجاه فى الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة إلى تقليص المخصصات الموجهة للدفاع وتوجيهها إلى دعم البحوث العملية والتطبيقية وقضايا التعليم والرعاية الصحية والبنية الأساسية .

ومن الممكن القول من خلال الزيارة للعديد من المدن الأمريكية على مدى شهر كامل أن المنافسة ستكون قوية فى السوق العالمية .. وخاصة فى مجال إنتاج رقائق الكمبيوتر والبرامج .. كذلك فى مجال صناعات الأدوية والسيارات والمستحضرات الطبية .. وفى مجال تكنولوجيا الفضاء .. ومجالات الكيمياء الحيوية وتطبيقات الهندسة الوراثية فى مجال الزراعة والانتاج الحيوانى .. هذا إلى جانب السلع التقليدية فى مجال التجارة الدولية ..

ومع بزوغ القرن الحادى والعشرين ستكون المنافسة اكبر .. منافسة بين تكتلات اقتصادية عملاقة .. فى وقت مازالت فيه الدول النامية تسعى إلى تحسين اقتصاداتها .. وتكافح انتشار الأمية والفقر والزيادة السكانية ، واختلال موازين مدفوعاتها ، وتزايد اعباء المديونية .. وهذا يعنى مزيدا من اتساع الفجوة بين الدول الصناعية المتقدمة ، والدول الناميةمنخفضة الدخل ..

فالمنافسة الدولية الجديدة قائمة على أساس تبنى واعتماد المنهج العلمى والاهتمام بالتعليم والبحوث العلمية والتطبيقية وربط التعليم بالمجتمع ، والاهتمام بالناس والاستثمار فى البشر .. فالمانيا واليابان توجهان استثمارات ضخمة من اجل رفع مستوى التعليم المستمر والتدريب الدائم لمواطنيها والقوى العاملة لديها باعتبار أن التعليم هو الطريق الوحيد لتحقيق نهضة اقتصادية . وهذه دروس مستفادة من تجارب دول سبقتنا على طريق التقدم

يلاحظ أيضا ، ان سر تقدم هذه الدول هو الادارة .. فهذه الدول تنهج اسلوب الادارة الحديثة فى كيفية الاستفادة من مواردها الطبيعية والبشرية .. وفى تصورى أن مصر خطت على الطريق الصحيح عندما بدأت فى إصلاح نظام التعليم وربط العلم بالمجتمع .. ولكن ما زلنا على بداية طريق طويل .. كما أن اهتمام الحكومة المصرية بتحديث الجهاز الادارى واستحداث نظم جديدة وحديثة فى الادارة هو أيضا خطوة على طريق طويل لاعتماد الادارة الحديثة ، اسلوبا ونظاما فى إدارة الموارد الطبيعية والبشرية لتحقيق المزيد من التقدم .. خاصة أن مصر قطعت شوطا لا بأس به فى تحرير نظامها الاقتصادى .. وتطوير وتحديث البنية الأساسية .. والاتجاه نحو التنمية وتطوير التعليم وتحديث نظم الادارة .. وهذه هى المفاتيح الرئيسية لتحقيق نهضة شاملة !!

المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٠ مارس ١٩٩٤

أخطار معارضة الجات

■ فتحى غانم ■



متابعة مناقشات لجنة التجارة بمجلس الشيوخ الامريكى تكشف عن تيارات قوية فى المجتمع الامريكى لا ترحب بأى تنظيم للتجارة الدولية ولا تعترف باتفاقية «الجات».. وترى أنها تضع قيودا ظالمة على الإنتاج الأمريكى..

ويقول السيناتور «هولنجز» رئيس اللجنة وهو ديمقراطى يعارض الرئيس كلينتون فى ترحيبه باتفاقية الجات إنه لا يتصور كيف انتهى الأمر بالولايات المتحدة المنتصرة على اليابان أن تكون مدينة لليابان بأكثر من ستين مليارا من الدولارات.

وترتفع أصوات أخرى غاضبة لا يعجبها الاهتمام بالسوق العالمية والاقتصاد العالمى فى إطار اتفاقية شاملة مع بقية دول العالم، لأن المهم هو الاقتصاد الوطنى، والدفاع عن الصناعات الأمريكية التى تنهار الواحدة بعد الأخرى تحت شعار إعادة توزيع الإنتاج وتقسيم العمل على مستوى العالم ومن خلال مؤسسات وشركات دولية.. أو كما قال أحد الشيوخ فى مناقشة بلجنة التجارة بالكونجرس: «إننا سوف نتحول إلى بلد مثل انجلترا حيث توقف الإنتاج تماما وانتهت صناعة السيارات الانجليزية فيما عدا بضعة سيارات «رولز رويس» لكبار الأغنياء الذين حولوا استثماراتهم خارج المملكة المتحدة!».

فهل هذا هو مصير أمريكا فى السنوات القادمة.. أن تتخلى عن صناعاتها باسم إعادة تنظيم الإنتاج والتجارة الدولية على مستوى العالم.. وقال سيناتور آخر إنه يرثى لحالة الولاية التى يمثلها، عندما يتذكر أنه كان يستطيع فى الماضى أن يشترى ساعة يد أمريكية الصنع، أما الآن فلا يجدها فقد اختفت الساعات الأمريكية من واجهات المحلات واكتسحتها الساعات اليابانية أو السويسرية.. وتدخل سيناتور غاضب يضيف أن الامر ليس مقصورا على الساعات بل يمتد إلى كل شىء حتى الأحذية التى فى «أقدامنا» فلو فحصنا الأحذية الموجودة فى قاعة الاجتماع الآن لوجدنا أن أكثر من ثمانين فى المائة من هذه الأحذية مستوردة مع أن الأحذية الأمريكية كانت تصدر فى الماضى إلى انجلترا المشهورة بأحذيتها وكانت تنافسها فى عقر دارها فى انجلترا.. ويرتفع صوت آخر لا يريد أن يناقش قواعد الاستيراد والتصدير ولا يريد أن يخدع نفسه بكلام خبراء الاقتصاد عن التطورات العالمية، لأنه لم يعد يثق فى هذا الكلام، وكل ما يعرفه كحقائق ملموسة أنه كان فى الماضى يستطيع أن يذهب إلى السوق ويشترى تليفزيونا أمريكيا أو راديو ترانزستور صناعة أمريكية.. أما الآن فقد انتهت صناعة التليفزيون والترانزستور ورفعت راية الاستسلام للإنتاج القادم من اليابان ومن دول آسيا.

وعند متابعتى لهذه المناقشات لاحظت أن هذا التيار المعارض لاتفاقية الجات لا يريد تقييد أمريكا بأية قيود، حتى تستطيع أن تتصرف بحرية فى التعامل مع أسواق العالم باستغلال نفوذها السياسى أو العسكرى.. ولا يهم التعاون على المستوى العالمى إذا كان ذلك سوف يؤدى إلى إغلاق بعض المصانع الأمريكية وزيادة البطالة.. ويراود أصحاب هذا الرأى الحلم القديم الذى يعود بأمريكا إلى أيام الاكتفاء الذاتى وصناعة كل ما يحتاج إليه المستهلك الأمريكى دون حاجة إلى التصدير إلى الخارج أو الاستيراد منه.. أى العودة إلى النظرة الاقتصادية التى كانت سائدة التى

تربط بين الاستقلال السياسى والاستقلال الاقتصادى، والتى جربتها مصر فى الستينات عندما رفعت شعار الاكتفاء الذاتى وإنتاج كل ما يحتاج إليه المستهلك من «الابرة إلى الصاروخ».. ولقد أثبتت التطورات التى أحدثتها الثوة التكنولوجية فى الاتصالات والمواصلات والمعلومات والإدارة وغيرها من مجالات الإنتاج والخدمات، أنه يستحيل اعتزال العالم لأن التكنولوجيا المستوردة وتبادل الخدمات والخبرات وتوزيع التخصصات فى الإنتاج وتقسيم العمل من الأمور المحتمة لتلبية طلبات وحاجات المجتمعات اليوم.. وكانت الدول الصناعية الكبرى وفى مقدمتها الولايات المتحدة أول من تنبه إلى أهمية اقتحام الحواجز السياسية والجمركية والتعامل من خلال شركات دولية ومؤسسات متعددة الجنسية، وإقامة مناطق حرة داخل الدول النامية لجذب رؤوس أموال وعمالة فى مواقع للتصدير لا تتحمل ضرائب أو رسوما جمركية فتستفيد من تخفيض التكاليف وتنافس بأسعار أرخص فى إطار رؤية شاملة لاقتصاد عالمى.

والمعارضون لاتفاقية الجات يدركون أنه من المستحيل العودة إلى عهود العزلة التى مارستها أمريكا من قبل.. إنهم يريدون حماية الصناعة الوطنية الامريكية وحماية العمال غير المهرة الذين يمثلون حوالى ستين فى المائة من العمالة الامريكية، لأنهم أكثر تعرضا للبطالة، ويريدون فى نفس الوقت اقتحام أسواق العالم باستخدام النفوذ السياسى الامريكى والهيبة العسكرية الأمريكية.. وهذا مطلب شديد الخطورة لأنه يعنى أن ترفض الولايات المتحدة اتفاقية الجات وتستعد من جديد لحرب تجارية تواجه فيها اليابان الدائنة بصادراتها لامريكا بأكثر من ستين مليار دولار، وتواجه الصين الشيوعية الدائنة بصادراتها لأمريكا بحوالى خمسة وعشرين مليار دولار، وتواجه أخرين مثل الهند وتايوان وكوريا الجنوبية وغيرهم من الدائنين بصادراتهم لأمريكا.. وهى مواجهة لابد وان تؤدى إلى اضطرابات سياسية وقلاقل خطيرة.

وتواجه الإدارة الأمريكية المعارضة المتصاعدة للجات بصعوبة، وهى تدرك الأخطار السياسية التى تنجم عن رفض اتفاقية التجارة الدولية بعد أن وقعتها دول العالم.. وتقول إن «الجات» ليست هى السبب فى ديون أمريكا، فهى مدينة بمليارات الدولارات لأنها تستهلك أكثر مما تنتج وتنفق أكثر مما تدخر.

ولن يفيد فتح الأسواق ولن تفيد زيادة الإنتاج طالما كان الاستهلاك الأمريكى أكبر وهذه هى المشكلة الحقيقية التى يواجهها الاقتصاد الأمريكى.. لكن الحديث عن ضبط الاستهلاك والادخار لا يصمد أمام منطق الغاضبين الصارخين «لا تغلقوا المصانع، لا تفتحوا الأبواب لإنتاج منافس دون وضع قيود ورسوم جمركية عليه لحماية إنتاجنا» ثم تتعالى صيحات لها خطرها إذ تتحدث عن قوة البلاد السياسية والعسكرية، بل تتناول استخدام المخابرات الامريكية فى عمليات خاصة لفتح الأسواق فى الدول الأجنبية، وأحاديث عن الدبلوماسية الأمريكية التى تستطيع أن توقظ السفير الأمريكى فى منتصف الليل ليتدخل بنفوذه لدى الحكومة التى بها سفارته لتقبل صفقة أمريكية وترفض صفقة فرنسية أو ألمانية أو يابانية منافسة.. أى فتح الأبواب على مصراعيها لمنافسات شرسة تستخدم كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة لكسب الأسواق وفتحها.. وهذا رهان محفوف بالخطر.. لأنه يقود إلى مخاطر الحرب التجارية.. ويلغى العلاقة بين الديمقراطية والتنافس الشريف بين الأسواق، ليجثم على العالم شبح السيطرة والهيمنة والاحتكار.

المصدر : العالم اليوم
التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٩٤

لمواجهة تحديات «الجات»

الغرفة العربية تجدد دعوتها لإقامة سوق مشتركة

□ كتب- محمد حنفي:

دعا مجلس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للدول العربية إلي ضرورة العمل على اقامة السوق العربية المشتركة باعتبارها الاداة المناسبة لمواجهة التحديات الناجمة عن تطبيق اتفاقية «الجات» وكلف المجلس الامانة العامة للاتحاد باعداد تصور كامل حول افضل السبل لاقامة هذه السوق وخاصة دور القطاع الخاص فى هذا المجال.

جاء ذلك ضمن توصيات اجتماعات المجلس فى سلطنة عمان مؤخرا ووافق المجلس على عقد المؤتمر السادس لرجال الاعمال والمستثمرين العرب فى مدينة الاسكندرية بمصر خلال النصف الثانى من مايو 1995 مع تكليف الامانة العامة بالبدء بالاعمال التحضيرية للمؤتمر واعداد البرنامج على ان يتم عقد المؤتمر السابع فى بيروت خلال عام 1997.

ووافق مجلس اتحاد الغرف العربية على تنظيم ندوة تحديث القطاع الزراعى فى البلاد العربية المقرر عقدها فى مدينة دمشق خلال الفترة 19- 20 نوفمبر القادم.. واكد مجلس الاتحاد على ضرورة مشاركة الغرف العربية على اوسع نطاق وكذلك قيام الغرف بحث حكوماتها لايفاد ممثلين عن وزارات الزراعة للمشاركة فى الندوة. كما وافق على تنظيم ندوة افاق التعاون العربى الايطالى فى قطاع المعدات والالات الزراعية المقرر عقدها فى مدينة بولونيا بايطاليا خلال الفترة 5-9 نوفمبر القادم وذلك بالتعاون مع الغرفة العربية الايطالية والاتحاد العربى للصناعات الهندسية تحت رعاية وزارة الخارجية الايطالية.

المصدر : الأهــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ أكتوبر ١٩٩٤

الجات لن تبحث الأوضاع الاجتماعية للعمالة

كتب: ياسر صبحي

صرح الوزير المفوض التجارى مامون عبدالفتاح الممثل المصرى فى مفاوضات الجات بان الطلب الخاص بادراج الجوانب الاجتماعية للعمالة ضمن الاتفاقية قد تم الغاؤه. اذ قامت الدولة المتقدمة بالطلب بسحبه من جدول الطلبات .

وكان هذا البند قد اثار الدول النامية قبل التوقيع النهائى لاتفاقية الجات فى مراكش فى ابريل الماضى اذ كان يلزم الدول المشاركة فى الاتفاقية باتباع شروط معينة لرفع مستوى المعيشة للعمالة أو فرض عقوبات مالية على صادراتها، وهو الأمر الذى يمثل عبئا إضافيا على الدول النامية.

وقال ان المفاوضات الخاصة بانتقال العمالة لاتزال مدرجة ضمن جدول الأعمال فى الاتفاقية بحيث يتم الوصول الى اتفاق نهائى قبل نهاية العامين القادمين .

واشار الى ان هناك عدة اتفاقيات سوف يتم التفاوض عليها خلال العامين القادمين بحيث تكون ملحقة للاتفاقية الأصلية تشمل بعض الخدمات المالية وانتقال العمالة وإدراج عنصر البيئة.

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٢٩ أكتوبر ١٩٩٤
المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فى ندوة تجارة الخدمات والجات:

المطالبة بتطوير الخدمات المصرفية للبنوك المصرية لمواجهة المنافسة العالمية

كتبت ـ نجلاء ذكرى

طالب الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد السابق ورئيس بنك مصر أمريكا الحالى البنوك المصرية بالاستعداد لمواجهة عمليات التطوير والتحديث فى الخدمات المصرفية لمواكبة التغييرات الهامة التى فرضتها اتفاقية الجات فيما يتعلق «بالخدمات المصرفية» وذلك حتى يمكن للبنوك المصرية ان تنافس بخدماتها المصرفية فى السوق العالمية مشيرا الى أن ٧٠ دولة من الدول الموقعة على الاتفاقية تقدمت بالتزامات محددة لتحرير البنوك بينما تقدمت ٩٥ دولة بالتزامات لتحرير الخدمات ذات الطابع التجارى بصفة عامة.واضاف بانه علينا خلال الفترة القادمة أن ندرس الميزات النسبية للخدمات التى تقدمها البنوك المصرية.وانشاء قاعدة بيانات ومتابعة مستحدثات العمل



يسرى مصطفى



اسماعيل حسن

المصرفى ومتابعة ومواكبة التطورات فى الصناعة المصرفية، اضافة لاعادة النظر فى أوضاع البنوك الصغيرة غير القادرة على المنافسة مشيرا الى أهمية الاستفادة من المرونة التى وفرتها الاتفاقية من حيث السماح بالدخول فى تجمعات اقتصادية فى مجال الخدمات مؤكدا اهمية الدخول فى تجمع من هذا القبيل مع المجموعة العربية. واشار الى دور تجارة الخدمات فى تحسين اوضاع ميزان العمليات الخارجية بما يعود بنتائج ايجابية على ميزان المدفوعات . واوضح ان مصر قد حققت ١٥ مليار دولار من خلال تجارة الخدمات فى نهاية ١٩٩٣ مما كان له اكبر الاثر فى تحويل عجز ميزان المدفوعات الى فائض. جاء ذلك فى ندوة المعهد المصرفى مساء أمس الاول حول «تجارة الخدمات فى ظل اتفاقية الجات» والتى شارك فيها عدد كبير من رجال المال والبنوك والقى كلمة افتتاح الندوة اسماعيل حسن محافظ البنك المركزى الذى اكد على اهمية الاستعداد للمرحلة القادمة من العمل المصرفى فى ظل التحديات التى تفرضها اتفاقية الجات فى مجال الخدمات المصرفية ومجال تحرير تجارة الخدمات مشيرا الى أن التصديق على ما انتهت اليه جولة اوروجواى سيعرض على مجلس الشعب فى دورته القادمة.

المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٣ مايو ١٩٩٤

صناعة التأمين في الخليج تبحث في تأثيرات اتفاقية "غات"

□ أبو ظبي - من شفيق الأسدي:

■ يبحث المجلس التنفيذي لهيئة التنسيق لشركات التأمين واعادة التأمين الخليجية في اجتماعه الثالث في أبو ظبي غداً الاثنين برئاسة السيد عبدالرحمن سيف الغرير وحضور ممثلين لأسواق التأمين في دول مجلس التعاون الخليجي، في تأثير انضمام الدول الخليجية الى الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة (غات).

وستتركز مناقشات الاجتماع الذي يستمر يوماً واحداً، على متابعة الاجراءات التنفيذية لخطة وبرنامج عمل الهيئة خلال السنة الجارية، وخصوصاً تشجيع التعاون بين شركات التامين الاعضاء في الجوانب الموضوعية للتامين والتي تشمل الاخطار الكبيرة في فروع التامين المختلفة، المدني والبحري والحريق.

كما تشمل المناقشات قضايا التعاون بين شركات التامين في مجال التامين المباشر او اعادة التامين الاختياري، وبما يتفق والمراكز المالية لشركات التامين الاعضاء في الهيئة ومقدرتها الاستيعابية بالنسبة الى الاخطار المختلفة.

ويبحث المجلس ايضاً في تاهيل وتدريب الكوادر الوطنية واجتذابها للعمل في مجال التامين، وذلك بالاستفادة من الامكانات المتاحة في أسواق التامين الخليجية.

كذلك تبحث الهيئة في نشر الوعي التاميني واصدار نشرة دورية عنها، وذلك بالنسبة الى فروع التامين المختلفة واصدار نشرة كل ستة اشهر لتساعد على نشر الوعي التاميني بين العاملين في شركات التامين أو المواطنين الخليجيين، فضلاً عن عقد ندوات تامينية خليجية عن المواضيع التي تهم المنطقة.

ويناقش الاجتماع انضمام الهيئة الى عضوية الاتحاد العام العربي للتامين، وكيفية تدعيم التعاون بين الهيئة والاتحاد باعتبارها رافداً من روافده تعمل على تقويته لتحقيق الهدف المشترك بينهما وهو صالح أسواق التامين الخليجية والعربية.

مؤتمر للجودة والتدريب بعد غد


د. ابراهيم حسن

يفتتح الدكتور ابراهيم فوزى وزير الصناعة صباح الثلاثاء القادم بمركز القاهرة الدولى للمؤتمرات المؤتمر الأول للجودة والتدريب الذى تنظمه الجمعية المصرية للجودة والتدريب ويقام تحت رعاية الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء . وصرح الدكتور ابراهيم حسن رئيس الجمعية بأن المؤتمر يناقش على مدى يومين الجودة داخل المصانع المصرية وتشجيعها للمنافسة على التصدير كما يبحث اتفاقية الجات وموقف المنتجات المصرية من المنتجات العالمية وتكنولوجيا التدريب وطريقة تطبيق نظام الجودة الدولية الشاملة ايزو ٩٠٠٠.

استراتيجيات التغيير.. استراتيجيات خدمية



جاءت الموضوعات التى يضمها هذا الكتاب « استراتيجيات التغيير » لخدمة اغراض مختلفة تتفق مع سمات العالم الجديد وقد قام بإعداد هذه الموضوعات عدد من كبار الاساتذة والباحثين لتكون مرجعا.

فيبدأ الدكتور احمد عمر هاشم ، بتوضيح موقف الاسلام من التغيير والتنظيم والتطوير بصفته دين عمل وانتاج يدعو الى العمل وتحسين ادائه والاخلاص فيه وهى سمات القيادة الادارية الناجحة كما يشير الى اهمية التغيير بصفته الحل الحتمى للاصلاح الادارى حتى لا يسند الى غير اهله الى جانب الامانة وخاصة فى استعمال المال العام ، والبعد عن اسغلال النفوذ ،والاخذ بمبدأ الشورى وعدم تركيز سلطة اتخاذ القرار فى يد المسئول الكبير.

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٤ اكتوبر ١٩٩٤

ثقافة

كتب

اشراف جمال فاضل

ويقدم الدكتور محمد شعلان مقاله بعنوان « عود على بدء » للتعرف على نقطة البداية واين السبب واين النتيجة مشيرا الى بعض التغييرات الاجتماعية التى تحدث فى مصر حاليا والتقلبات الاقتصادية بسبب التغير فى الدخل ، ويضيف الكاتب ان التنمية الادارية فى مصر لها ما فيه يشبه ، وفيه ما يخالف غيرها فالتراث يتفاعل مع التحديث ويؤكد ان القيم يصعب تربيتها على اساس المفاهيم العلمانية البحتة ولذا ارتبطت بشكل قوى بالروحانية .

ويعرض الدكتور على لطفى لاتفاقية الجات ويركز على دورها المدير موضحا فى ذلك اهمية وتطور التجارة الدولية ونشأة وتطور الجات ومبادئها فى ظل جولة اوروجواى ونظام العمل فى منظمة العمل الدولية واهم اتفاقات الجات ولماذا وافقت الدول النامية على الاتفاقية مع ايضاح كيفية تمكن الدول النامية من تعظيم الايجابيات وتحجيم السلبيات .

وفيما يختص بموضوع الانتاجية فيتناولها الدكتور سعيد عامر من حيث توضيح مفهومها وكيفية قياسها من اجل تحسينها وذلك فى بداية موضوعات الانتاجية فى ظل المتغيرات الحالية ونظام الجودة الكلية ويتضح من عرض الكاتب ان الانتاجية مفهوم نسبى يتأثر بعوامل واعتبارات اقتصادية واجتماعية وفنية وبيئية الى جانب الظروف الخاصة المحيطة بكل منظمة على حدة والتراث الفكرى والثقافى والوعى الادارى لدى مستخدم هذا المفهوم ويوضح الكاتب اهمية قياس الانتاجية فى مجالات ادارة الأعمال وادارة العاملين والادارة الذاتية حيث يساهم قياس الانتاجية فى تحديد الأهداف واتخاذ القرارات وتحديد الأولويات فى العمل.

ويعرض الدكتور سعيد عامر فى بحث اخر للعوامل المؤثرة على الاداء الوظيفى والانتاجية يستعرض فيه مجموعة الجوانب ذات الأثر على الانتاجية ومنها الجانب الفنى والجانب الانسانى مع ايضاح العوامل التى تؤثر على قدرة الأفراد ومنها الدوافع والعوامل الفسيولوجية والاجتماعية والتغير الاجتماعى والمؤسسى ويشير الكاتب الى ان الانتاجية ترتبط ليس فقط بالاداء الوظيفى كمنطلق ذى علاقة بالأفراد العاملين بل ايضا بمستوى التقدم الفنى

ويقدم الدكتور على عبد الوهاب بحثا عن خطة زيادة الانتاجية من منطلق اهمية اصلاح الادارة بوضع خطة متكاملة لزيادة الانتاجية تبدأ بتحديد الأهداف الرئيسية والفرعية بحيث تتعرف الادارات والأقسام والوحدات على اهدافها مع اهمية ان تولى الادارة عنايتها لاربعة انواع من الاهداف الرئيسية وهى الوظيفة واهداف حل المشكلات والابتكار والشخصية مع وضع خطة او برنامج عمل متكامل

ويقدم الدكتور نبيل النجار بحثا منهجيا حول تأثير التطور التكنولوجى على الانتاجية فى ضوء تجربة احدى الشركات العاملة بقطاع الصناعات الغذائية ويستعرض الدكتور سمير طوبار بعض ابعاد ادارة الجودة الشاملة واثرها على انتاجية وربحية الشركات ويشير الى ان نظم الجودة تتضمن مجموعات وظيفية وانشطة مثل تصميم وتطوير المنتجات وتخطيط الاحتياجات وتخطيط وتطوير العملية الانتاجية والانتاج والتغليف والتعبئة والتخزين والمبيعات والتوزيع والتركيب والتشغيل لدى العملاء والمعونة الفنية والصيانة والتسويق وبحوثه

كما يتعرض الدكتور احمد محروس مخرم لادارة الجودة الشاملة من حيث المفاهيم والتطبيق والوسائل المستخدمة حيث يذكر أن الجودة هى مناسبة

المصدر : الأهرام الاقتصادي
التاريخ : ٢٤ أكتوبر ١٩٩٤
المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الكتاب: استراتيجيات التغيير
المحرر: د. سعيد ياسين عامر
الناشر: مركز وايد سيرفيس للاستشارات والتطوير الإداري

عرض: د. صلاح لبيب

المنتج للاستخدام ومن ثم يؤدى تحسين الجودة الى الاستخدام الافضل للموارد وتقليل المنتجات المرفوضة والمعاد تشغيلها

وفى بحث الكاتب الاخر الذى يضمه الكتاب فإنه يتحدث عن مداخل وابعاد الجودة ويقر حقيقة ان جودة المنتجات والخدمات أصبحت فى هذه الأيام هى الشغل الشاغل لجميع الجهات فى كل مكان بصفة ان مطلب الجودة قديم قدم الحضارة الانسانية ويوضح ان هناك خمسة مداخل لتعريف الجودة وهى مدخل المثالية ومدخل المنتج ومدخل المستخدم ومدخل التصنيع ومدخل القيمة

ويشير الكاتب الى ان الشركات مطالبه بمراعاة الاتى :

١ ـ رغبات واحتياجات وطموحات وتوقعات المستهلك النهائى
٢ ـ تصورات ومفاهيم مستهلكى منتجاتها حول الجودة
٣ ـ التركيز على ابعاد الجودة غير المعروفة من قبل الشركات المنافسة
٤ ـ ان يتم تحديد وتعريف مفاهيم ومتطلبات وابعاد الجودة بصورة مستقلة لكل مرحلة من مراحل الانتاج او الخدمة
٥ ـ ان يكون لدى الشركة نظام يضمن ويؤكد جودة ادائها وانتاجها سواء بتبنى واتباع فلسفة الادارة الشاملة للجودة او الاكتفاء بتطبيق النموذج الذى يناسبها من نظم الجودة المحددة بالمواصفات القياسية 150 9000

ويقدم الدكتور عرفه سند مدخل الجودة الكلية لتحسين الاداء فى شركات التامين فى ضوء دراسة ميدانية وذلك من خلال بحث يوضح فيه المشكلة ومظاهرها

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢٤-١٠-١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

□ كبير المفاوضين المصريين بجنيف فى حديث «للأهرام» قبل تطبيق اتفاقية الجات.. بدءا من ١٩٩٥

شركات التأمين الأجنبية لن تدخل مصر قبل ٥ سنوات

وقطاع التشييد يقدم عرضا لتلبية الاحتياجات المحلية

مصر تستفيد من اتفاقية الجات

ولا خوف من دخول البنوك الأجنبية

المحروسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢٦ [illegible] ١٩٩٤

أعلن الوزير المفوض مأمون عبد الفتاح رئيس المكتب التجارى المصرى بجنيف وكبير المفاوضين المصريين فى مفاوضات الجات ان مصر سوف تستفيد استفادة كبيرة من اتفاقية المنسوجات احدى اتفاقيات جولة أورجواى، وذلك من خلال حصول مصر على «وضع معين» فما يتعلق بحصولها على معاملة خاصة فى «الحصص» وبصورة أفضل من الدول النامية الأخرى، وأشار كبير المفاوضين المصريين. فى حديث مطول اجرته معه «الأهرام» فى جنيف حول تأثيرات جولة أورجواى والتى سيتم البدء فى تطبيقها خلال الشهور لاقادمة. أشار إلى أن التحرير التدريجى لتجارة المنسوجات والذى سيتم على ١٠ سنوات سوف يعطى لمصر الفرصة خلال تلك الفترة لتطوير انتاجها وزيادة قدراتها التنافسية فى مواجهة الدول الآسيوية مثل كوريا وهونج كونج.

حوار اجراه فى جنيف :

شـريف جـاب الله

واكد الوزير المفوض على ان «تحرير التجارة» والذى سيتم خلال الفترة القادمة ليس معناه اغلاق المصانع حيث أن هناك لجراءات محددة وأخرى وقائية لحماية المصانع من الواردات وحماية الصناعية للحلية من مثيلاتها المستوردة.. كما أن الاتفاقية قد سمحت للدول النامية الاقل قدرة على الالتزام بوضع عدد من الشروط المعنية على وارداتها.

واشار الوزير المفوض إلى أن التخفيضات الجمركية التى ستقدمها مصر «للجات» تعد أقل بكثير مما قدمته مصر فى برنامج الاصلاح الاقتصادى وحزب مثلا على ذلك بالرسوم الجمركية على الزيوت والتى تصل حاليا إلى ٦٠٪ وستنخفض إلى ٥٠٪ بعد عام ثم ٤٠٪ بعد عام تالى.. فى اطار برنامج الاصلاح الاقتصادى.. فى حين أنه ووفقا لاتفاقية.. الجات سوف تنخفض تلك الرسوم الجمركية من ٦٠٪ إلى ٤٥٪ خلال عشر سنوات ايضا وبالنسبة للألياف والغزول والاقمشة والملابس فسوف يتم احداث «تخفيضات جمركية» عليها فى اطار اتفاقية الجات خلال عشر سنوات بينما نفس التخفيضات سوف تلتزم بها مصر خلال سنتين فى اطار برنامج الاصلاح الاقتصادى.. فالألياف حتى سنة ٢٠٠٥ لن يتم تخفيض الجمارك عليها وفقا الاتفاقية الجات اما الغزول فسوف تنخفض الجمارك عليها من ٣٠٪ إلى ١٥٪ سنة ٢٠٠٥ والاقمشة سوف تنخفض من ٨٠٪ إلى ٥٠٪ سنة ٢٠٠٥ والملابس فستنخفض عليها الجمارك من ٨٠٪ إلى ٦٠٪ سنة ٢٠٠٥ - هذا فيما يتعلق بالتزامات مصر بالنسبة للجات فى حين أن النسب السابقة سوف تنفذ خلال سنتين فى اطار برنامج الاصلاح الاقتصادى واكد الوزير المفوض فى حديثه إلى أنه لا خوف من دخول البنوك الاجنبية لمصر، وذلك لأن الأنشطة المصرفية التى تضمنتها قائمة الالتزامات التى قدمتها مصر محددة، وهى عبارة عن السماح ببعض انشطة الخدمات المصرفية وليس كل الخدمات المصرفية، وكذلك فهناك شروط لدخول البنوك ومنها ان يكون بنك مشترك وأن يدرب عماله وان يلتزم بقواعد البنوك وغير ذلك.

وفيما يتعلق بدخول «شركات التأمين الاجنبية» اشار مامون عبد الفتاح إلى ان ذلك سيتم بعد خمس سنوات وبشروط محددة وبموافقة وزير الاقتصاد وسيتم تحديد الأنشطة التى سيتم فيها المنافسة.

واكد الوزير المفوض التجارى على ان قطاع التشييد المصرى قد طلب «تقديم عرض» سضم بعض المجالات والتى ليس لديه بها اى تواجد مثل مترو الانفاق والخدمات التى يتم استيرادها حاليا من الخارج والتى يستقدم لها حاليا شركات أجنبية.. وحول التأثيرات السلبية على مصر والناتجة عن رفع الدعم عن السلع الغذائية قال الوزير المصرى اننى أقول لمن يعترض على رفع الدعم عن الانتاج الزراعى أن هذه سياسة داخلية للدول المتقدمة وليس من حقى الاعتراض.

واشار الوزير التجارى إلى انه ليس هناك خوف من فتح الأسواق لأن هناك لجراءات للوقاية والحماية نظمتها الاتفاقية واكد على ضرورة عمل دراسة لمعرفة كيفية استفادة مصر من تأثيرات الخفض الجمركى على انسياب الصادرات المصرية.. وقال ان احدا لايستطيع ان يقول اننا كسبنا او خسرنا دون أن يقرأ ويتعمق فى مقدار المزايا والالترامات واشار إلى أن لامساواة بين الدول الكبرى والنامية فى الالتزامات الخاصة بالتحرير وقال ان هناك من يرى أن الدول النامية قد استفادت من الاتفاقية فهى قد اخذت التزامات أقل كذلك فهناك تفضيلات بينها وبين بعضها لا تسرى على الآخرين.. كذلك فسوف تحصل على مميزات اكثر..

●● وهذا هو نص الحديث

الجات لست امم متحدة
والإنسحاب يعنى الاعتزال عن ٩٠٪ من التجارة الدولية

الأهرام: يؤكد العديد من الخبراء على أن مصر سوف تدفع ثمنا باهظا بعد تنفيذ اتفاقية الجات متمثلا فى فتح اسواقها والسماح بدخول الشركات والبنوك الأجنبية ومايعنيه ذلك من تداعيات معروفة ذكرت قبل ذلك كيف ترى هذا؟؟

الوزير المفوض: هذا غير صحيح فمصر لن تدفع ثمنا باهظا فهى قد انضمت للجات سنة ١٩٧٠ وهى عضو فى ١٨ اتفاق من اجمالى ٢٧ اتفاق فى اطار جولة طوكيو وبالتالى فان ٢٨ اتفاق فى اطار جولة اورجواى ليست أشياء جديدة اما الأمر الثانى فهو انه ليس هناك خوفا من فتح الاسواق لأن هناك اجراءات للوقاية وحماية السوق من الواردات ان مصر قد دخلت الجات «بثمن الاشتراك ايام زمان» اما الآن فهناك صعوبات كبيرة للانضمام للجات نظرا للمميزات ومن ثم فعلى مصر ان تستفيد من هذا الانضمام من خلال الاستفادة من المزايا وتقديم الثمن.

فأى دولة حالية تريد الانضمام عليها ان تقدم تنازلات كبيرة فالصين طلبت الانضمام وقد طلب منها تقديم عشرات التنازلات حيث وجه لها مئات التساؤلات تتضمن ضرورة تغيير النظام التجارى ووضع نظام خاص للوقاية. وذلك اتقاء من الدول الكبيرة لخطر الصادرات الصينية الرخيصة.

ويضيف إن الجات ليست امم متحدة فالجات فيها مزايا جمركية واخرى تجارية

وبالتالى فإن اخذ تلك المميزات يتبع ضرورة دفع الثمن ومصر عندما انضمت عملت تخفيضات جمركية.. وقامت بتثبيت الرسوم (فمنذ عام ٦٢ وهو العام الذى طلبت فيه مصر الانضمام وحتى عام ٧٠) قامت مصر بتثبيت الرسوم الجمركية على ٢٥٩ بند جمركى.

اما الأمر الآخر الذى أريد ايضاحه فهو أن عدم الموافقة على الاتفاقيات يعنى الانسحاب والانسحاب هو خسارة فادحة لأن يعنى الاعتزال عن التجارة الدولية والتى تمثل الجات ٩٠٪ منها فالانسحاب معناه خسارة مميزة الدولة الاولى بالرعاية والصين على استعداد لان تقوم بحروب لاخذها لأن عدم اخذها معناه دخول صادراتها بجمارك اعلى فالرسم الجمركى بالنسبة لصادرات الصين يصل مثلا لاحدى السلع لنحو ٣٠٪ فى حين أن صادرات احد اعضاء الجات من نفس السلعة ينخفض إلى ١٥٪ او ١٠٪ وهو مايعنى عدم دخول صادرات الصين لأى سوق.

الأهرام: كيف ترى موقف «الدول النامية» من المفاوضات التى تمت وفرص تعظيمها لمكاسبها بعد تطبيق الاتفاقية؟؟

الوزير المفوض: ليس فى الجات شئ اسمه الدول النامية فلا يوجد «تكتل تفاوض» اسمه الدول النامية وهم ليس لهم وعلى عكس الامم المتحدة تأثير كبير ففى الجات نحن نتكلم عن مصلحة خاصة من دولة امام دولة اخرى.. والدليل على ذلك المفاوضات فى الزراعة حيث وقفت كل من

محمد محمود وزير الاقتصاد

يقوم حاليا بعمل دراسة لمعرفة كيفية استفادة مصر من تأثيرات الخفض الجمركي على انسياب الصادرات

الأرجنتين والبرازيل وماليزيا وهى دول نامية مع كل من استراليا ونيوزيلاندا وكندا وهى دول متقدمة.. لكي تكون «مجموع تفاوض» في الزراعة ضد السوق الأوروبية. فهناك «مجموعات غير رسمية» in Formal group تجمعت كنتيجة مباشرة «للمصلحة المشتركة» وهذا يؤكد أن الدول النامية ليست متفقة جميعا في مصالحها.

الا أنالأمر الذى يجب توضيحه هنا هو أن التنازلات الجمركية التى قدمتها الدول النامية هي أقل من الدول المتقدمة ان هناك من يؤكد على أن الدول النامية قد استفادت من جولة اورجواى من خلال ٣ نقاط محددة وتتمثل في:

أ ـ الدول النامية أخذت التزامات اقل

ب ـ هناك تفضيلات بينها وبين بعضها لا تسرى على الآخرين.

جـ ـ هى تحصل على مميزات اكبر

الا ان الأمر الذى يجب توضيحه هنا هو اختلاف استفادة الدول النامية من اتفاقية الجات فالارجنتين والبرازيل مستفيدتان من تحرير التجارة فى السلع الزراعية.. وهناك دول مثل أسيا مستفيدة من تحرير التجارة فى الالكترونيات اما مصر فهى مستفيدة من تحرير التجارة في المنسوجات.

● **تحرير تجارة المنسوجات لن يتم غداولكن خلال ١٠ سنوات**

الأهرام: ولكن تحرير تجارة المنسوجات سيعرض مصر لمنافسة شديدة من دول مثل كوريا وهونج كونج

الوزير المفوض: عند الحديث عن تجارة المنسوجات فنحن لدينا شيئين الأول هو ان مصر لن تحرر التجارة فى المنسوجات فورا حيث انها قد طالبت بالتحرير التدريجي فالتحرير السريع يعطى فرصة للدول الاكثرة قدرة على المنافسة مثل كوريا وهونج كونج والصين.. ان تأخذ اسواق العالم.. ومن ثم فقد طلبت مصر أن يتم تحرير التجارة تدريجيا فى الاتفاق حيث تقرر ان يتم التحرير على ١٠ سنوات وعلى مراحل المرحلة الأولى فى الاتفاق ونسبتها ١٦٪ وبعدها بثلاث سنوات المرحلة الثانية ١٧٪ وبعدها بـ ٣ سنوات المرحلة الثالثة ١٨٪ وبعد الـ ١٠ سنوات يتم تحرير الـ ٥١٪ الباقية من تجارة المنسوجات لكي تصبح محررة بالكامل.

أما الأمر الثانى هنا بالنسبة لاتفاقية المنسوجات وتأثيراتها على مصر فهو أن مصر سوف تستفيد «بوضع معين» وذلك فيما يتعلق بالحصول على معاملة خاصة في الحصص وبصورة أفضل من الدول النامية الأخرى فالدول ذات الحجم الصغير فى التصدير سوف تستفيد من المعاملة الخاصة فيما يتعلق بالحصص فمن المقرر أن تتضاعف حصص مصر خلال ١٠ سنوات فمثلا مصر تصدر حصة غزل قدرها ٦ مليون رطل ستصبح ١٥ مليون رطل.

ويضيف مامون عبد الفتاح لاأحد يستطيع ان يقول اننا كسبنا او خسرنا دون أن يقرأ ويتعمق في مقدار المزايا والالتزامات.

الأهرام: ولكن هناك خبراء متخصصين يرون ان اتفاقية المنسوجات سوف يكون لها تأثيرات سلبية على الصادرات المصرية والتى كانت تجد طريقها للاسواق الخارجية من خلال نظام الحصص.. الا أنه وبعد الاتفاقية والالغاء التدريج لذلك النظام ستواجه المنسوجات المصرية منافسة شرسة من مثيلاتها من الدول الآسيوية كيف ترى ذلك؟

الوزير المفوض: ان من يقول ان نظام الحصص كان أضمن بالنسبة لمصر يرد عليه بأن مصر كانت في بعض الأحيان لا تستطيع الابقاء بالحصص. كما أن ذلك النظام ـ الحصص ـ لن يتم الغاؤه بين ليلة وضحاها ولكن سيتم تخفيض تلك الحصص على مدار ١٠ سنوات اى انه سيتم تحرير قطاع المنسوجات على مدار ١٠ سنوات وبحيث ان الدول تستطيع أن تصدر إلى الأسواق بدون أى قيود على الحصص أو على الواردات.

ويضيف مامون عبد الفتاح: ان «نظام الحصص» والذى كان مطبقا قبل ذلك له ميزة وأيضا له عيب اما الميزة فتتمثل فى اعطاء الدولة المصدرة لنصيب فى السوق وأما العيب فيتمثل فى انه يقلل فى الوقت نفسه من حصتي لو كبرت.

وهنا فإن عنصر المنافسة سيكون هام جدا ان هناك من يقول ان مصر قد استفادت من نظام الحصص لأنها تضمن لها نصيب فى السوق الأمريكى الا أن ذلك لايعتبر صحيحا وذلك بالنظر إلى ان الاتفاق يتضمن التحرير خلال ١٠ سنوات ومن ثم يمكن للصناعة المصرية أن تكبر وتستطيع ان تنافس.

● **عندي حصص فى ٧ بنود ولكن هناك ٨٠٠ بند أخرى**

ويضيف مامون عبد الفتاح ان لدى مصر حصص فى ٧ بنود ولكن هناك ٨٠٠ بند ومن ثم كان نظام الحصص يضع عوائق امام الصادرات المصرية حيث انني وكلما جئت اصدر بند غير موضوع تحت الحصة يقولون لى تعالى نضع لك حصة ومن ثم كان هذا النظام يضع عوائق امام الصادرات المصرية ان الدول الكبرى قد بدات في تحرير المنسوجات من خلال اتفاق مدته ١٠ سنوات وفيه ستزال الحصص بنسب معينة.. وهى تطالب بقية دول العالم بفتح أسواقها مثلما تفتح أسواقها هي الأخرى لقد طالبوا بأن لاتزيد التعريفة الجمركية على الملابس عن ٣٢٪ الا ان مصر اكدت أنها ستخفض الرسوم ولكن لن تصل إلى ٣٢٪ ولكن ستنخفض رسومها على بنود المنسوجات المختلفة بحيث يضم على الملابس ٦٠٪ وعلى القماش ٥٠٪ بعد ١٠ سنوات ملحوظة: العالم النامي حاليا رسومه الجمركية انخفضت خلال السنوات الماضية على الملابس بحيث اصبحت الرسوم الجمركية لاتزيد عن ٣٠٪ إلى ٤٠٪ وليس هناك دولة بها مثل هذه الرسوم مثل مصر والهند وباكستان وتركيا.

خلاصة الأمر ان اتفاقية المنسوجات والتى سيتم تطبيقها على ١٠ سنوات سيتم فيها رفع القيود وتحرير ذلك القطاع بحيث تستطيالدول أن تصدر إلى الأسواق بدون أى قيود.

الأهرام: الا ترى أن ما تقوله عن اتفاقية المنسوجات قد يكون رايا شخصيا لك كمفاوض ويختلف عن آراء الصناعة المصرية التى قد ترى أن هناك تأثيرات سلبية للاتفاقية بالفعل؟؟

الوزير المفوض: أنا دورى هنا «مفاوض» ودور المفاوض اخذ التعليمات وتنفيذها، والتعليمات جاءت تقول أن الصناعة المصرية لا ترى أن يتم تحرير تجارة المنسوجات وإزالة الحصص فورا، حيث أن ذلك سيؤدى إلى التأثير الضار على الصناعة المصرية غير القادرة على المنافسة فى الأسواق حاليا.. إلا أن الصناعة المصرية لا تريد فى الوقت نفسه إبقاء نظام الحصص إلى الأبد، حيث يحد ذلك من قدرتها على التنويع والزيادة. ولهذا استقر رايها على أن فترة الـ ١٠ سنوات التى اتفقت عليها غالبية الدول فى المفاوضات هى فترة مناسبة لكى تصل الصناعة المصرية إلى درجة المنافسة المطلوبة، أى القدرة على منافسة الدول المصدرة الأخرى.

وهنا فإننى انوه إلى ان مصر قد حصلت فى الاتفاقية الخاصة بالنسوجات على ميزة هامة تتعلق بإعطاء فترة عشر سنوات قبل التحرير الكامل، وهو مطلب الصناعة المصرية، لقد طلبت الهند خمس سنوات فقط حيث أنها بعد خمس سنوات سيكون لها القدرة على المنافسة، ومن ثم رفضت الـ ١٠ سنوات، بينما دول اخرى مثل بلجيكا والسلفادور كانت تريد ١٥ سنة، أيضا لقد أخذت مصر فى هذه الاتفاقية وضع الدولة صغيرة الحجم فى التصدير.. بجانب ٧ ـ ٨ دول.. وهو الأمر الذى يتيح لها الحصول على حصة كبيرة.

إن إحدى مميزات الاتفاقية هى تصنيف مصر ضمن الدول صغيرة الحجم فى التصدير، وبالتالى زيادة كميات ونمو صادراتها إلى الأسواق فى الدول الكبرى خلال الـ ١٠ سنوات تأثير جيد أخر للاتفاقية (Safe Guard) الخاص بتجارة المنسوجات فتستلزم الدول المستوردة الكبرى بالتريث قبل فرض الحصة على الدول الصغيرة، ولا تفرض حصص عليها إلا عند الضرورة، وإذا فرضت حصة فيجب أن تكون كبيرة نسبيا عن باقى الدول الأخرى.

إذا لم تستطع مصر المنافسة بعد ١٠ سنوت فعليها التحول إلى صناعة بدائية

الأهرام: ولكن هناك من يؤكد أن رياح المنافسة الدولية ستهب على العالم النامى بعد تطبيق اتفاقية المنسوجات.. كيف ترى ذلك؟؟

تحرير التجارة لا يعني إغلاق المصانع فهناك اجراءات للوقاية وللحماية من الواردات

الوزير المفوض مامون عبدالفتاح: إن نظام الحصص مازال ساريا والرياح ستهب بعد ١٠ سنوات، وهنا فإن لم تستطع مصر ان تتنافس بعد عشر سنوات فعليها أن تتحول من صناعة الغزل والنسيج إلى صناعة بدائية لها فيها القدرة على المنافسة.. لقد دخلت مصر صناعة المنسوجات من ٣٠ عاما، وهناك دول مثل بنجلاديش وتونس والمغرب والمالديف وقطر والبحرين، دخلت مرحلة المنافسة خلال سنوات قليلة، ومن ثم فإنني على ثقة من أن الصناعة المصرية ستكون قادرة على المنافسة قبل ١٠ سنوات.

الأهرام: يرى البعض أن تحرير التجارة وفتح الأسواق وفقا لاتفاقية الجات سوف يغلق المصانع المحلية.. وهم يستندون في ذلك لعدد من الحقائق. كيف ترى ذلك؟!

الوزير المفوض: لابد ان نعلم أن الجات ماهي إلا تبادل لتنازلات جمركية أو تخفيضات جمركية، ومن ثم فإن تلك التخفيضات في الجمارك سوف تؤدي إلى زيادة العملية الإنتاجية - وفقا للنظرية الكلاسيكية - فتخفيض الجمارك يزيد الفعالية والكفاءة الإنتاجية، وإذا كانت الجات هي عبارة عن تبادل تنازلات جمركية فهي تعمم تلك التنازلات من خلال تطبيق الدولة الأكثر رعاية، أي ان تلك التنازلات يتم تطبيقها على الدول المشتركة في الاتفاقية.

والجات تحرص على عدم التفرقة بين المنتج المحلي والمستورد إلا في الرسوم الجمركية. أما عند فرض ضريبة مبيعات فلا فرق بين المحلي والمستورد. والجات تستهدف تحقيق تجارة عادلة وبقواعد واحدة، وهي من هذا المنطق ومع قيامها بتحرير التجارة وتقديم التنازلات الجمركية تقف ضد وتمنع الإغراق، أي قيام إحدى الدول بتصدير سلعها بأقل من تكلفة الإنتاج.. حيث يؤدي ذلك إلى إختلال الصناعة في الدول المستوردة.

إنني أريد أن أقول هنا ان تحرير التجارة ليس معناه إغلاق المصانع، فهناك إجراءات لحماية المصانع من الواردات من خلال قواعد محددة وإجراءات وقائية. وبما أن الدول النامية أقل قدرة على الالتزام من الدول المتقدمة، لذلك فقد سمح لها بوضع عدد من الشروط المعينة على الواردات.

التنازلات الجمركية التي قدمتها مصر في إطار الجات «مجانا»

الأهرام: ولكن ماهو الوضع فيما يتعلق بالتخفيضات الجمركية التي ستقدمها مصر؟؟

الوزير المفوض: فيما يتعلق بمصر فإن كل ما قدمته مصر من تخفيضات جمركية أو التزامات يعد أقل بكثير مما قامت وتقوم به مصر في برنامج الإصلاح الاقتصادي، وهذا يسري على تحرير الزراعة. فمصر خفضت الرسوم الجمركية بـ ١٠٪ خلال هذا العام والعام القادم سيصل الحد الأعلى للتعريفة الجمركية إلى ٦٠٪ والعام التالي ٥٠٪. فالحد الأعلى للجمارك سيصل إلى ٥٠٪ عام ١٩٩٦. في حين انه في إطار اتفاقية الجات ستلتزم مصر بتخفيض «الرسم الجمركي» على بعض السلع من ٣٠٪ إلى ٢٠٪ وسيتم ذلك في ٢٠٠٥، وهذا يعني أن التنازلات الجمركية التي قدمتها مصر تصبح مجانا.

أما البند الثاني بخلاف التخفيضات الجمركية فيتعلق بالالتزام بالقواعد، وأنا ملتزم بمعظمها منذ عام ١٩٧٠ وفي عام ١٩٨٠ تم عمل جولة في طوكيو، وقد التزمت مصر بـ ٧ اتفاقيات من ٩ اتفاقيات.. أما الذي أضافته جولة أورجواي فهو عدة موضوعات جديدة، والدول النامية ومنها مصر أخذت مهلة انتقالية ١٠ سنوات وليس ذلك فقط، ولكن بما أن مصر دولة صغيرة فسوف تكون التزاماتها أقل بكثير من غيرها

الأهرام: تؤكد بعض مصادر الخارجية المصرية أن هناك ارتفاعا في تكلفة الواردات المصرية بعد تطبيقها للاتفاقية يقدر بمئات الملايين من الجنيهات سنويا.. كيف ترى ذلك؟!

الوزير المفوض: إن ما يقال عن ارتفاع تكلفة الواردات الزراعية بمليار جنيه هو «موقف تفاوضي» أكدته مصر في سنة ١٩٨٨ وهنا فإنني أقول لمن يؤكد أن مصر خاسرة.. ماهو الذي خسرته مصر.. إننا إذا لم نلتزم بالجات فسوف ندخل في مفاوضات ثنائية مع الكبار، وهنا سندخل في شريعة الغاب أو الأقوى.. ولكن في الجات القانون يلزم الآخر باحترام الآخرين إن البديل عن الجات هو الخروج.

الأهرام: ولكن كيف ترى تأثيرات اتفاقية الزراعة على فاتورة الاستيراد المصري من الغذاء؟

الوزير المفوض: هناك من يقول حاليا ان رفع الدعم - بعد اتفاقية الزراعة - سوف يؤدي إلى زيادة فاتورة الاستيراد المصري من الغذاء سنويا، ولكن ذلك غير صحيح على إطلاقه.. فهناك احتمال الا تزيد الأسعار، وذلك بالنظر إلى قدرة السوق على التكيف، فهناك احتمالات وإمكانيات كبيرة لزيادة الإنتاج في الوقت الذي لا تزيد فيه الأسعار. لقد كانت «الفكرة» فيما يتعلق بدعم الزراعة في بداية جولة أورجواي تتمثل في تخفيض دعم الإنتاج ودعم التصدير بنسبة ١٠٠٪، ومن ثم جاء الموقف التفاوضي المصري الذي أكد أن خفض هذا الدعم بنسبة ١٠٠٪ سوف يؤدي إلى زيادة الأسعار.. ولكي نبالغ في ذلك وقتئذ أكدنا أن الزيادة في تكلفة الواردات ستصل إلى ١١٠٠ مليون جنيه. لقد جاء الدعم في الماضي كنتيجة لظروف تاريخية تتمثل في دخول كل من الولايات المتحدة والسوق الأوروبية في «حرب دعم» وكانت النتيجة أنهم يبيعون الأغذية بأسعار رخيصة قتلت الإنتاج لدى الدول النامية ومنها مصر وحولتها إلى دول مستوردة، لقد اختفت تلك الظروف التاريخية وتوقف هؤلاء عن حرب الدعم، فهل نستطيع أن نقول لهم حاليا «لا توقفوا الحرب..».

وبالرغم من ذلك فنحن نقول لو زادت الأسعار فسوف نأخذ دعم أو تعويض، علما بأنه لم يكن في يد مصر أو أي دولة أخرى منع الدول المتقدمة من إيقاف الحرب.. لقد كان المبدأ الرائد لمصر في الحصول على فكرة التعويض، حيث لم توافق الدول المتقدمة على هذا التعويض إلا بعد إصرار مصر على ذلك. وذلك بالنظر إلى أنها إحدى الدول المستوردة الكبيرة.

أقول لمن يعترض على «رفع الدعم» عن الإنتاج الزراعي هذه «سياسات داخلية» للدول المتقدمة وليس من حقي الاعتراض، كذلك فنحن حصلنا على قرار وزاري بالتعويض وهذا مكسب.. والقرار يتضمن منح وقروض.. وهذا القرار لا يحتاج لتفاوض.. فالتفاوض سوف يكون في إطار ثنائي.. أو في إطار برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

إننا هنا لا نأخذ مزايا ولكن نقلل الخسائر بأقل درجة ممكنة.

الأهرام: كيف ترى مقدار استفادة مصر من الاتفاقية؟

الوزير المفوض: لابد من عمل دراسة لمعرفة كيفية استفادة مصر من تأثيرات الخفض الجمركي على انسياب الصادرات المصرية، فالإتفاق يعني أن هناك فرص تفتح أمامك لاستغلالها.. إذن فمن يستطيع المنافسة فهو الذي سيستفيد.. وهنا فإن قدرة مصر على التصدير سوف تكون المحك الأساسي. وأنا أعتقد أن برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري قد مهد الأرض لزيادة الإنتاج وزيادة التصدير.. فعجز الموازنة انخفض وتم تحرير قواعد الصرف وقواعد التجارة الخارجية، إذن لابد أن ينعكس ذلك على زيادة الاستثمار والإنتاج والتصدير.. إلا أن الأمور مازالت محتاجة لإزالة معوقات أخرى موجودة وإعطاء حوافز للتصدير.. وهذا ما يتم دراسته حاليا داخل أروقة مجلس الوزراء ووزارة الاقتصاد. فقد انتهى عهد التصدير بنوعيات رديئة ومنخفضة، وهنا لابد أن نؤكد أن السلع الزراعية أمامها فرص أكثر من ممتازة، فهناك إعفاءات للسلع الزراعية المصرية في مواسم معينة.. وهي مطبقة من ١٩٩٣. إن كل ما أريد تأكيده هنا هو اننا يجب أن نزيد القدرة التنافسية لدينا، وذلك بالنظر إلى معنى ومضمون الجات التي تعطي فرصة للتصدير، فلابد من ترتيب البيت من الداخل، فالعالم مفتوح أمامي وهناك تنازلات جمركية في ضوء العروض المقدمة من الدول المختلفة، نفس الحال في الخدمات، فالقدرة على المنافسة أمر هام جدا خلال المرحلة القادمة، وهذه القدرة تتطلب تطوير تنمية القدرات الإنتاجية الحالية، وذلك لإمكانية التنافس في الأسواق المختلفة، وهذه مسئولية المنتج والمصدر المصري، فلابد أن يعدوا أنفسهم لمرحلة العالم المفتوح، وهنا - كما يقول مامون عبدالفتاح - لا مجال للتخوف من السلع الآسيوية وإغراقها للأسواق، حيث

التخفيضات الجمركية التي قدمتها مصر في الجــات.. تقل بكثير عما قدمته في برنامج الاصلاح الاقتصادي

أن هناك نظم للوقاية من إغراق السلع المستوردة وهو ما يحد ويمنع من دخول سلع باقل من الأسعار المعروضة.

وهنا فإنني أقول إنني لا انافس في سلع الكترونية او سيارات، ولكن هناك سلع تقليدية يمكن لمصر المنافسة فيها، إن نظام التحرير الذي سيتم تطبيقه لن يؤدى إلى إغراق الأسواق بالسلع، ولكن سيكون هناك نظم وأجهزة للحماية من الإغراق.. فلو تم إثبات الضرر على السلع المحلية أو لو هددت تلك السلع بغزو خارجي، فعلى الدول ان تتخذ إجراءات الووقاية التي يكفلها النظام الجديد.

خلاصة الأمر الذي أريد تأكيده هو أن «التحرير» لن يؤدى إلى بوظان الصناعة المحلية.

لاخوف من دخول البنوك الاجنبية لأن الانشطة المصرفية محددة

الاهرام: ابدى العديد من الخبراء تخوفهم من تحرير قطاع الخدمات و على رأسه البنوك المصرية وتم طرح تساؤل محدد وهو هل ستستطيع البنوك المحلية منافسة مثيلاتها العالمية.. وماهى التأثيرات المحتملة في حالة عدم قدرتها على المنافسة؟

الوزير المفوض: فيما يتعلق بدخول البنوك الأجنبية في اطار اتفاقية الخدمات.. أقول أنه لاخوف من دخول البنوك الأجنبية لأن الانشطة المصرفية محددة.. فقائمة التنازلات التي قدمتها مصر عبارة عن السماح ببعض أنشطة الخدمات المصرفية.. وليس كل الخدمات المصرفية.. الاهم من ذلك أنه تم السماح بشروط معينة اهم هذه الشروط أن يكون بنك مشترك وان يدرب عمالة وأن يلتزم بقواعد البنوك وأن ينقل تكنولوجيا بالاضافة لذلك لايتم فتح بنك الابعد موافقة وزير الاقتصاد وبناء على الحاجة الاقتصادية لفتح بنك أم لا..

وبالرغم من هذا فهناك حاليا وقبل الجات مائة بنك وفرع أجنبي موجودة في مصر.. فهل اثرت هذه البنوك على النشاط المصرفي للبنوك المصرية.. فالجات لم تضف جديد فهناك وضع قائم موجود وهو السماح ببعض أنشطة البنوك الأجنبية وفروعها بالتعامل في مصر بدليل ذلك الحجم الكبير من الفروع ووكالة البنوك الأجنبية مفتوحة قبل الجات..

لقد عدلت مصر (قانون البنوك سنة ١٩٩٢ وسمحت فيه في اطار برنامج الاصلاح الاقتصادي لبنوك القطاع الخاص والاجنبي بممارسة انواع معينة من الخدمات المصرفية، ومن ثم فان قائمة التنازلات التي قدمتها مصر في مجال الزنشطة المصرفية لايجب أن تثير القلق لان دخول البنوك الأجنبية سيتم حصره على بعض الأنشطة وبشروط معينة

الأهرام: ولكن ماهو الامر بالنسبة لدخول شركات التامين الأجنبية؟

الوزير المفوض: إن دخول شركات التامين الاجنبية سيتم بعد ٥ سنوات وبشروط محددة وبموافقة وزير الاقتصاد كذلك فان فتح الباب للمنافسة الاجنبية فيما يتعلق بالتامين سوف يرتبط بتحديد الأنشطة وليس كل نشاط التامين وهناك شروط محددة وكمثال على ذلك سيتم التحرير من خلال دخول «صيغة» الشركات المشتركة وسيتم تدريب عمالة ونقل تكنولوجيا ولن يتم الدخول بدون اذن وزير الاقتصاد..

الأهرام: ولكن ماهو الوضع بالنسبة لقطاع التشييد وشكل المنافسة فيه!!!

مامون: لقد طلب قطاع التشييد تقديم عرض لأنه في صالحه.. الاانه لن يتم تقديم اى التزامات في قطاع التشييد تؤثر على انشطة التشييد المحلية في مصر.

ولكن قطاع التشييد هو الذي طلب ان يضم العرض بعض المجالات التي ليس لدينا فيها أي تواجد مثل مترو الانفاق والخدمات التي يستوردها اصلا من الخارج و التي يستقدم لها شركات أجنبية والهدف من ذلك اقامة شركات مشتركة تشترك فيها الشركات الاجنبية ويضيف مامون عبد الفتاح ان الهدف من ذلك يتمثل في الحصول على الخبرة الزجنبية والاشتراك مع هذه الشركات الاجنبية في الدخول الى اسواق دول أخرى تسيطر عليها تلك الشركات وخاصة الدول الفريقية والعربية.

الأهرام: يؤكد البعض أن «الالتزامات الخاصة بتخفيض الرسوم الجمركية سوف تكلف مصر الكثير مارايك وماهو الوضع خاصة في مجال الزراعة؟؟

الوزير المفوض:

هناك حقيقة يجب ايضاحها وهى أن ماقمنا به فيما يتعلق بتخفيض رسومنا الجمركية يتفق مع برنامج الاصلاح الاقتصادي بل اكثر من ذلك فاذا كان برنامج الاصلاح الاقتصادى قد التزمنا فيه بتخفيض الرسوم الجمركية في حدود معينة خلال سنتين فاننا في الجات أخذنا ١٠ سنوات لتنفيذه، اما بالنسبة للتخفيضات الجمركية على السلع الزراعية فهناك التزام على جميع دول العالم بتخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٣٦٪ على ٦ سنوات وذلك بالنسبة للرسوم الجمركية على السلع الزراعية أما الدول النامية فسوف تلتزم بثلثى الرقم السابق وهو ٢٤٪ بدل الـ ٣٦٪ على عشر سنوات ومصر ملتزمة مثل دول العالم بعمل هذا التخفيض وأنا في هذا الاتفاق اقوم بالتخفيض خلال عشر سنوات بينما في برنامج الاصلاح انفذه خلال سنتين.

الاهرام: هل ستتوقف مصر بعد تطبيق الاتفاقية عن اعطاء دعم للانتاج والتصدير وذلك في ضوء أحكام الاتفاقية؟؟

مصر لن تلتزم بقواعد منح الدعم للسلع الزراعية والصناعي

فيما يتعلق ببرنامج الدعم فهناك اتفاق على أن الايذى الدعم الذى تعطيه الحكومات للانتاج المحلى أو للتصدير الى الإضرار بالاطراف الأخرى الموقعة على اتفاقية الجات.. ولكي تكون هذه القواعد محددة وقاطعة وغير خاضعة للتفسير و التاويل فقد تم التوصل لوضع ضوابط لانواع الدعم المختلفة فهناك دعم محظور، وهناك دعم قابل لان يتخذ ضده اجراء مقابل، وهناك دعم مسموح به». تلتزم الدول المتقدمة تماما بكل هذه القواعد دون استثناء . أما الدول النامية فقد تم الاتفاق على التفرقة فيما بينها من حيث الالتزام بمثل هذه القواعد فالدول النامية القادرة مثل هونج كونج وكوريا تلتزم بنفس الضوابط التي تلتزم بها الدول الكبرى .. أما الأقل قدرة اقتصادية في داخل الدول النامية فتلتزم بازالة الدعم على فترة انتقالية محددة أما الدول الاقل قدرة اقتصادية فقد سمح لها باعطاء الدعم لفترة دائمة - وحتى تصل الى درجة أكبر من التقدم.. حيث تم تحديد المعيار بأن لايزيد دخل الفرد عن ١٠٠٠ دولار..

اما بالنسبة للسلع الزراعية فهناك التزامات مختلفة فيما يتعلق بالدعم للتصدير والدعم الداخلي فهناك التزام بتخفيض الدعم للتصدير بنسبة ٣٦٪ على ٦ سنوات والدعم الداخلي بنسبة ٢٠٪ على ٦ سنوات أما الدول النامية فقد سمح لها بتطبيق هذه الالتزامات بمعدل ثلثى ماتقدمه الدول المتقدمة ٢٤٪ بالنسبة لدعم التصدير و١٣.٦٪ بالنسبة لدعم الانتاج وعلى مدى ١٠ سنوات ويسرى هذا الالتزام على مصر هذا ولن تلتزم مصر بقواعد منح الدعم للسلع الزراعية و الصناعية. ويضيف مأمون عبد الفتاح لقد اخذت مصر وضعية ممتازة فيما يتعلق بقضية الدعم وذلك بناء على موقفها وحدها فمن حقى أن اعطى دعم للانتاج ودعم للتصدير دون أن التزم بالضوابط المطوبة من الدول الأخرى، ففى المفاوضات طلبت مصر أن يكون لها الحق في تقديم الدعم طالما انها من الدول ذات الدخل المحدود وقد رفضت بعض الدول نظرا لأن هناك دول مثل كوريا اعطت برنامجا للدعم في إحدى السنوات يصل الى ١٢ مليار دولار خلال عام واحد لدعم تصدير المنسوجات.. وقد تم الفصل في هذه القضية من خلال تقسيم الدول الى دول مسموح لها باعطاء الدعم.. وعلى أن تلتزم بازالة هذا الدعم بعد فترة زمنية معينة، أما بالنسبة لمصر فمسموح لها باعطاء الدعم طالما أن دخل الفرد يصل لرقم معين.

لاخوف على الصناعة المصرية

الأهرام: مارأيك في طلب الصناعة المحلية في مصر حاليا.. والخاص بضرورة وجود حماية لها..

الوزير المفوض: إن الصناعة المحلية فى مصر تطلب الحماية و الحماية متوافرة فى نصوص الاتفاقية كل ماهناك أنه سيتم استبدال ادوات الحماية حيث سيتم ترك أسلحة الحماية التقليدية مثل «الحظر» إن لدينا رسوم جمركية تصل الى ٨٠٪، ٧٠٪، ٦٠٪ فى حين أن أكبر رسم فى العالم يصل الى ٦٠٪.

الأهرام: كيف ترى «الصورة المستقبلية» لبيئة التجارة العالمية بعد الاتفاقية!!

الوزير المفوض: منذ عام١/١/١٩٩٥ سيتم تطبيق نظام عالمي جديد يتضمن نتائج جولة اورجواى حيث سيتم انشاء كيان تنظيمي يتضمن معاهدة دولية وسكرتارية ولجان للاشراف على الاتفاقيات التى تحتويها جولة اورجواى - ٢٨ اتفاقية - بالاضافة الى محكمة لفض المنازعات فى الجات، وهذا الكيان عبارة عن اجتماع وزارى يتم كل سنتين - يتم فيه اقرار مايراه وزراء ا العالم فى أى من مجالات التجارة.. هذا وسوف يكون هناك نيابة عن الاجتماع الوزارى ثلاث مجالس تضم كل الدول الأعضاء أو مندوبين عن كل الدول.. وتشمل مجلس للسلع وثانى للخدمات وثالث للملكية الفكرية.. وسوف ينبثق عن كل مجلس من هذه المجالس لجان متفرعة.. وبحيث تشرف كل لجنة على اتفاق من الاتفاقات.

الأهرام: ولكن ماهى اهم ملامح النظام التجارى العالمي الجديد؟؟

الوزير المفوض: لعل أهم سمة لذلك النظام هو استمرار تحرير التجارة وفتح الأسواق سواء للدول الكبرى أوللدول المتوسطة أو النامية وذلك من خلال اجراء تخفيضات على الرسوم الجمركية وتثبيتها وازالة القيود غير التعريفية وكذلك فتح الأسواق فى مجال تجارة السلع غير المنظورة اومايطلق عليه تجارة الخدمات ومراعاة احترام حقوق الملكية الفكرية والتى تؤثر على التجارة فى السلع والخدمات وكذلك استمرار تحسين قواعد نظام التجارة الدولي المتمثل فى الجات مثل الاتفاقات التى تضمن المنافسة العادلة فى التبادل التجارى بين الدول - كمكافحة الاغراق والدعم الضار بالتجارة الدولية.

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٢٤ مايو ١٩٩٤

بعد تقييم أداء ومشروعات الصندوق الاجتماعي خلال الفترة الماضية:

البنك الدولي يقرر خفض الفائدة على المستفيد النهائي من ١٤٪ الى ١٢٪

الصناديق العربية تثنى على أداء الصندوق وتقرر تحويل الشريحة الثانية

قرر البنك الدولي للانشاء والتعمير تخفيض سعر الفائدة على المستفيد النهائي من قروض الصندوق الاجتماعي من نحو ١٤٪ الى ١٢٪ وذلك بعد مفاوضات مكثفة مع ادارة الصندوق الاجتماعي استمرت ١٠ شهور وتم فيها الاصطلاع على أداء ومشروعات الصندوق الاجتماعي والتي أكدت كلها على اتاحة أموال الصندوق للفئات المستفيدة ولمشروعات جيدة.

ومن ناحية اخرى وبعد تقييم ما تم انجازه من حسن استخدام الأموال الممنوحة من قبل الصناديق العربية والتاكد من اقامة المشروعات وخلق فرص عمل حقيقية قررت الصناديق العربية تحويل الدفعة الثانية والبالغة مليونين وثمانمائة وخمسون الف دينار كويتي وذلك لتمويل مشروعات الشباب من خلال الصندوق الاجتماعي.



الجنزوري

وبتحول الشريحة الثانية تصل اجمالي الموارد المتاحة من الصناديق العربية لنحو ٧٥ مليون دولار من جهة اخرى علم مندوب الأهرام ان الصندوق الاجتماعي للتنمية سوف يقوم بالتعاون مع وزارة البحث العلمي كوكالة منفذة باعداد دراسة ومسح ميداني للموقع الصناعي بمدينة ٦ اكتوبر بغرض تحديد الاحتياجات التكنولوجية للمصانع والشركات الصناعية والخدمية بالمدينة ومدى الحاجة الى انشاء حضانة اعمال وتنمية تكنولوجية لصالح هذا المجتمع الصناعي.



يوسف بطرس غالي

هذا ويتضمن المسح الميداني ٣٠٠ مصنع وشركة في مختلف الصناعات والعاملة بالمدينة ويتم المسح على دفعتين الاولى ٧٥ مصنع والمرحلة الثانية لباقي مصانع المجموعة.

اجتماعات في القاهرة لدرس تأثير «غات» على النقل العربي

□ القاهرة -
من مصطفى ابو هارون:

■ بدأت امس الثلثاء في مقر الجامعة العربية اجتماعات المكتب التنفيذي لوزراء النقل العرب برئاسة وزير النقل والمواصلات المصري سليمان متولي. وسيدرس المجتمعون التحضير للدورة العاشرة لوزراء النقل العرب التي يرأسها السودان والتي تبدأ اليوم.

وذكر الدكتور عبدالرحمن السحيباني الامين العام المساعد للشؤون الاقتصادية ان الاجتماعات ستناقش التأثيرات السلبية لاتفاقية «غات» على وسائل النقل العربية والاضرار اللاحقة بالدول العربية نتيجة الحصار المفروض على ليبيا ومناقشة الازمة - الليبية - الغربية وتأثيرها في حركة الطيران والسكك الحديد. واضاف انه سيتم البحث في تفعيل التعاون بين شركات الطيران العربية وربط شبكات النقل البري والمتبقي فيها من وصلات وتوفير النظم والخدمات على محاور الربط العابرة. ويناقش المجلس المذكرة السعودية الخاصة باحتكار بعض الشركات العربية تقديم الخدمات الارضية التي تحتاج اليها شركات النقل الجوي العربية وارتفاع اجور الخدمات وتدني مستواها.

تقرير اخباري

افريقيا تقاوم العزلة بعد اتفاقية الجات

تونس - (ا.ف.ب):

طرح نحو ٢٠٠ عالم اقتصاد من ٣٥ دولة افريقية امس الاول في تونس من جديد ملف جولة الاوروغواي في الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية (الجات) لبحث الوسائل الكفيلة «بمواجهة عزل» افريقيا في النظام الاقتصادي الدولي المبرم في ابريل الماضي في مراكش في المغرب.

واعتبر الخبراء في اللجنة الاقتصادية الخاصة بافريقيا التابعة للأمم المتحدة التي اشرفت على تنظيم المؤتمر انه يستحيل تحميل افريقيا التي تعتبر الخاسر الاكبر في اتفاقية الجات «المزيد من التهميش» ويجدر ان تتحول الى «شريك قادر على البقاء» للدول المتقدمة.

وقد رسم الخبراء المشاركون في المؤتمر الدولي حول المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف في جولة الاوروغواي «لوكالة فرانس برس صورة قاتمة للوضع الاقتصادي في افريقيا اذا ما ظلت الدول الصناعية تقصر دور هذه القارة على «دور المتفرج».

وتواجه افريقيا منذ الان وضعا اقتصاديا بالغ الهشاشة في الوقت الذي تملك فيه نحو ٤٠ في المائة من المخزون العالمي من المواد الاولية الاستراتيجية. وبالاضافة الى ذلك تراجعت مداخيلها بنسبة ٢٠ في المائة خلال السنوات العشر الاخيرة ولم تفد سوى من ملياري دولار من الاستثمارات الاجنبية الخاصة في العام ١٩٩٣ بمعدل ٢ في المائة من مجمل الاستثمارات العالمية. كما ان الدخل الفردي فيها تراجع الى ادنى من جزء في المائة من معدل الدخل الفردي في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

وكشف خبراء الامم المتحدة ان نظام المنافسة المفتوحة التي اسفرت عنه مفاوضات جولة الاوروغواي التي استمرت سبع سنوات لابد وان يولد في مثل هذه الظروف عبئا على الدول الافريقية للسنوات الخمس او العشر القادمة.

ويرى الخبراء ان اتفاق مراكش عبر تحريره التجارة العالمية وضع على قدم المساواة انظمة اقتصادية متفاوتة القدرة في الافادة من هذه الحرية وغير متكافئة من حيث تقدمها.

وبالفعل فقد اشارت دراسة للامم المتحدة ان النظام الاقتصادي العالمي الجديد سيؤدي الى زيادة حجم التجارة العالمية ككل بقيمة ٢٠٠ مليار دولار في حين ستواجه افريقيا من جهتها خسارة بقيمة ٢.٦ مليار دولار.

وشدد عدد من الخبراء المشاركين في المؤتمر على ان المسؤولية الاولى عن هذا الواقع تقع على عاتق افريقيا ذاتها لأنها لم تشكل ثقلا في المفاوضات ولم تتسم مشاركتها خلال السنوات السبع من المفاوضات بالديناميكية.

ولا يتردد خبراء الامم المتحدة من ناحية اخرى عن التشديد على ان الدول الافريقية الـ ٣٩ التي شاركت في مراكش مع الدول الأخرى (البالغ اجمالي عددها ١٢٩ دولة) في التوقيع على الاتفاق النهائي قد قامت بذلك «كبادرة حسن نية من اجل انهاء المفاوضات اكثر منه تعبيرا عن ارتياحها».

وسيبحث الخبراء في مؤتمر تونس الذين سينضم اليهم غدا الخميس وزراء التجارة في نحو ٣٠ دولة افريقية في انعكاسات اتفاقات الجات على الاوضاع الاقتصادية في افريقيا.

وسيضعون في وقت لاحق مع ممثلي عدد من الدول الاوروبية (يشارك ايضا في مؤتمر تونس وفد من الفاتيكان) الخطوط الاولى على خطة شاملة تهدف الى جعل افريقيا، خلال المرحلة الانتقالية المحددة في الاتفاقات بعشر سنوات، «شريكا» للعالم الصناعي «قادرا على البقاء».

وتسعى الخطة الى رفع انتاجية القارة الافريقية وتنويع الانتاج وتسويقه بصورة فعالة ووضع برنامج مساعدات فنية واقتصادية يعرض على الدول المتقدمة.

وقد حرص المشاركون في المؤتمر على التشديد على ان افريقيا ستجد نفسها في غياب مثل هذه الخطة مضطرة للانكفاء على ذاتها والتحول، بعد ما حدث في رواندا والصومال، الى بؤرة لعدم الاستقرار في العالم.

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٢ أكتوبر [illegible]

أفريقيا تخسر ٢.٦ بليون دولار سنوياً بسبب "غات"

■ تونس - رويتر - ذكر تقرير للجنة الاقتصادية الافريقية ان القارة ستخسر ما يقدر بنحو ٢.٦ بليون سنوياً نتيجة للجولة الاخيرة من محادثات الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة (غات).

وأفاد التقرير الذي قدم الى مؤتمر لوزراء التجارة الافارقة بدأ في تونس يوم الاثنين الماضي وحصلت «رويتر» على نسخة منه ان الخسائر الاساسية ستتركز في قطاع الزراعة بسبب الغاء المعاملات التفضيلية التجارية في اطار النظام العام للمعاملات التفضيلية ومعاهدة لومي.

واضاف ان عروض خفض التعرفات في أهم الاسواق الكبرى للصادرات الافريقية خصوصاً الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة ستؤدي الى خفض هوامش الاسعار التفضيلية بنسب ٢٨.٢ و٤٠.٢ و١٥.٧ في المئة على التوالي.

وأوضح انه في قطاع المنتجات الاستوائية التي تتصدر الصادرات الزراعية الافريقية ستنخفض هوامش التفضيل الى نحو ٨٠ في المئة وفقاً للنظام العام للمعاملات التفضيلية ونحو ٥٠ في المئة وفقاً لمعاهدة لومي.

وذكر التقرير ان الخسائر ستشمل صادرات البن وبدرجة أقل الكاكاو، واضاف انه بالنسبة الى الصادرات الرئيسية مثل البن والكاكاو فان الخفض المقترح في تعرفات الاتحاد الأوروبي سيؤدي الى الغاء المعاملة التفضيلية.

في المؤتمر الأول للجودة والتدريب:

خبراء مصر يطالبون بفترة للتكيف مع الأوضاع الجديدة في ظل الجات

افتتح الدكتور احمد جويلى وزير التموين نيابة عن الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء والدكتور ابراهيم فوزى وزير الصناعة، والدكتور حسن ابراهيم رئيس الجمعية المصرية للجودة والتدريب اعمال المؤتمر الاول للجودة والتدريب والذى ناقش عدد من القضايا الهامة منها الجودة داخل المصانع المصرية، وتصدير المنتج المصرى فى ظل اتفاقية الجات، وطرق تطبيق الأيزو ٩٠٠٠

وأوضح الدكتور هشام حسبو مستشار وزير قطاع الأعمال العام اهمية الرقابة الحكومية على جودة بعض الخدمات مثل الصحة والتعليم مشيرا إلى اهمية الانتقال التدريجى لنظام الجودة الشاملة حتى لاتحدث خسائر على مستويات اخرى.

وأشار الدكتور مصطفى عز الرب رئيس قسم التجارة الخارجية بكلية التجارة الخارجية الى أن الجودة عملية تراكمية، ولذلك لايمكن تحقيق معدلات تنافسية للسلع المصرية على الأجل القصير فى هذا المجال لاتساع الفجوة التكنولوجية بين دول العالم الثالث والدول المتقدمة ولذا لابد من فترة انتقالية حتى يمكن التكيف مع الاوضاع الجديدة فى ظل الجات ومؤكدا فى ذات الوقت بان مصر لديها عوامل مشجعة للانتقال إلى الجودة الشاملة منها التحرير الاقتصادى وخفض القيود على التجارة الدولية، وتوافر القوانين التى تحمى الجودة مثل القرار ١١٣ والذى بدأ مؤخرا مع تسابق الشركات المصرية للدخول فى برامج تحسين الجودة والحصول على الأيزو. وقال الدكتور يسرى الدقاق رئيس هيئة التوحيد القياسى ان الصناعة المصرية لن تبدأ من الصفر فى مجال الجودة حيث ان هناك العديد من الخطوات التى تمت فى هذا المجال وهذا بدوره يدفعنا لاستكمال تنفيذ باقى المراحل للوصول للجودة الشاملة خلال فترة زمنية قليلة نسبيا.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٣٠ ... ١٩٩٦

في المؤتمر الأول للجودة والتدريب:

خبراء مصر يطالبون بفترة للتكيف مع الأوضاع الجديدة في ظل الجات

افتتح الدكتور احمد جويلي وزير التموين نيابة عن الدكتور عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء والدكتور ابراهيم فوزي وزير الصناعة، والدكتور حسن ابراهيم رئيس الجمعية المصرية للجودة والتدريب اعمال المؤتمر الاول للجودة والتدريب والذي ناقش عدد من القضايا الهامة منها الجودة داخل المصانع المصرية، وتصدير المنتج المصري في ظل اتفاقية الجات، وطرق تطبيق الأيزو ٩٠٠٠

وأوضح الدكتور هشام حسبو مستشار وزير قطاع الأعمال العام اهمية الرقابة الحكومية على جودة بعض الخدمات مثل الصحة والتعليم مشيرا إلى اهمية الانتقال التدريجي لنظام الجودة الشاملة حتى لاتحدث خسائر على مستويات اخرى.

واشار الدكتور مصطفى عز الرب رئيس قسم التجارة الخارجية بكلية التجارة الخارجية الى أن الجودة عملية تراكمية، ولذلك لايمكن تحقيق معدلات تنافسية للسلع المصرية على الاجل القصير في هذا المجال لاتساع الفجوة التكنولوجية بين دول العالم الثالث والدول المتقدمة ولذا لابد من فترة انتقالية حتى يمكن التكيف مع الأوضاع الجديدة في ظل الجات ومؤكدا في ذات الوقت بان مصر لديها عوامل مشجعة للانتقال إلى الجودة الشاملة منها التحرير الاقتصادي وخفض القيود على التجارة الدولية، وتوافر القوانين التي تحمي الجودة مثل القرار ١١٣ والذي بدأ مؤخرا مع تسابق الشركات المصرية للدخول في برامج تحسين الجودة والحصول على الأيزو. وقال الدكتور يسري الدقاق رئيس هيئة التوحيد القياسي ان الصناعة المصرية لن تبدأ من الصفر في مجال الجودة حيث ان هناك العديد من الخطوات التي تمت في هذا المجال وهذا بدوره يدفعنا لاستكمال تنفيذ باقي المراحل للوصول للجودة الشاملة خلال فترة زمنية قليلة نسبيا.

الجات: الدول الافريقية تطالب بتخفيف الديون

تونس ـ (ا.ف.ب):

طلب وزراء التجارة الافارقة المجتمعون فى تونس امس الاول من الدول المتطورة تخفيف الديون المترتبة على بلدانهم وتقديم دعم مالى لها كتعويض عن التاثيرات السلبية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

وطالب ممثلون عن حوالى ٣٥ دولة افريقية فى اعلان مشترك للحصول على مساعدة فنية عاجلة. لحل المشاكل «الفورية» التى ستعانى منها افريقيا نتيجة اتفاقات الجات الموقعة فى مراكش (المغرب) فى ابريل الماضى.

وطالبت هذه الدول، التى تخشى ارتفاع اسعار الواردات من المنتجات الغذائية فى ظل نظام التنافس الحر، «بتقديم المساعدات الغذائية على شكل هبات» وتوفير المساعدة التى من شانها ان تسمح لها بتحسين انتاجيتها وبنيتها التحتية فى مجال الزراعة.

يذكر ان الاجتماع الوزارى الذى بدأ الخميس واختتم امس كان من تنظيم اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للامم المتحدة.

المصدر : العالم اليوم
التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٩٤

«العالم اليوم» تحاور «بيتر سازرلاند» مدير عام الجات

تحرير التجارة لصالح الدول الكبرى والدول النامية معا

تجارة السلع فى الدول النامية ستزيد بنسبة 14٪

ما مدى تأثر «النمور الآسيوية» بأحكام «حقوق الملكية الفكرية»؟

الدعم الزراعى سيلغى على مراحل ومعونات الدول المنتجة تعوض السعر

زار القاهرة بيتر سازرلاند منذ أيام ولمدة ثلاثة أيام التقى خلالها بالمسئولين ورجال الأعمال فى القاهرة، وتحاور مع الجميع حول نتائج جولة اورجواى والاتفاقية الجديدة التى وقعت فى ابريل الماضى بالعاصمة المغربية، وتأثير هذه الاتفاقية على الدول النامية.

«العالم اليوم» التقت بمدير المنظمة وتحاورت معه حول مجموعة من الأفكار التى طرحتها مجموعة الاتفاقيات الجديدة حول حرية التجارة وحقوق الملكية الفكرية وتجارة الخدمات، فضلا عن إلغاء الدعم الزراعى وتأثيره على الدول المستوردة للغذاء.

أعد الحوار للنشر
مها سمير

ويجيء حوار «العالم اليوم» انطلاقا من معلومات عن ترشيح «بيتر سازرلاند» لرئاسة المنظمة الجديدة «منظمة التجارة العالمية» التى تبدأ عملها مع مطلع العام الجديد 1995 وقد دار الحوار على النحو التالي:

■ اتفاقية تحرير التجارة العالمية وقعت عليها بالأحرف الأولى 117 دولة فى ابريل 1994 بالمغرب، ما الذى تحمله هذه الاتفاقية للدول النامية؟

يعتبر نجاح جولة اوروجواى نجاحا لمصر ولبقية الدول النامية، وهذا النجاح الذى تقدره إدارة الجات يمكن أن يضيف أكثر من 500 مليار دولار للدخل العالمى بحلول عام 2005، وهذا نتيجة التجارة فى السلع فقط، وبالنسبة للدول النامية من المتوقع أن تنمو تجارة السلع بنسبة 14٪ على الاقل نتيجة جولة اوروجواى وهى ضعف نسبة الزيادة المتوقعة فى البلاد المتقدمة.

وتقدم نتائج جولة اوروجواى دعما دوليا وإدراكا بالجهود الشجاعة التى بذلت لتحرير الاقتصاد المحلى والنظام التجارى الخارجى وهى لا تكافىء هذه الجهود بزيادة فرص التصدير فحسب بل تنشىء أيضا وسائل أكثر فعالية فى منظمة التجارة العالمية الجديدة بالنسبة للدول النامية لضمان احترام حقوقها وسماع صوتها وبذلك فإنها ستجنى ثمار التجارة الحرة.

■ ما هى التحسينات والتطورات التى ستجلبها منظمة التجارة العالمية فى جوهر وتطبيق القواعد التجارية متعددة الأطراف؟

أثبت التاريخ ولا سيما بالنسبة للجات أن جميع البلاد وبصفة خاصة البلاد ذات المعاملات الصغيرة والمتوسطة الحجم مثل البلاد النامية تستفيد من ممارسة التجارة الدولية تبعا لمفاهيم ومبادىء وقواعد يتفق عليها من عدة أطراف.

وارى أن أهم نتائج جولة اوروجواى للبلاد النامية والدول العربية هو الدعم الجوهرى للنظام التجارى المتعدد الأطراف المعتمد على الأسس والقواعد وشموله على مجالات نشاط جديدة، فقد أعترى المبادىء الحالية بعض التقييد فى مجالات عديدة منها «تلك التى تتضمن استخدام الدعم وقواعد ضد الاغراق والتدابير الوقائية»، وستكون للقواعد الجديدة نتائج إيجابية للدول النامية فعلى سبيل المثال العديد من «التدابير الرمادية» مثل قيود التصدير الاختيارية سيتم إلغاؤها وستكون هناك مبادىء أشد تقييدا على استخدام تدابير ضد الاغراق،

كما ستعامل التجارة فى الخدمات وحقوق الملكية الفكرية الآن بصورة عادلة داخل النظام المتعدد الأطراف، كما سيتضمن ميكانيزم تسوية المنازعات كنتيجة لجولة اوروجواى، تنفيذ الالتزامات واحترام المفاهيم والأسس والقواعد التى تدير النظام مما يضمن معاملة عادلة ومتساوية للجميع كبيرا وصغيرا، غنيا وفقيرا.

والتوسع فى مبادىء الجات لتشمل مجالات أخرى من التجارة العالمية يتضمن نفس المنافع المهمة للاقتصادات النامية كما هو الحال بالنسبة للسلع.

مأزق تجارة الخدمات

■ تجارة الخدمات التى ابتكرتها الاتفاقية ودافعت عنها الدول الكبرى.. ما تأثيرها على مصالح الفقراء؟ وما مدى الالتزام بحقوق الملكية الفكرية؟

النظام التجارى المتعدد الأطراف ليشمل مجالات اوسع من الخدمات، مجالات مهنية متخصصة ومصرفية واتصالات ونقل وسياحة وبناء.. الخ

واتفاقية الجات فى مجال الخدمات فريدة فى نوعها فى أنها تطرح القواعد تبعا للدول التى تستطيع أن تفاوض فى الظروف والشروط التى يمكن فى ظلهما لموردى الخدمات الأجنبية أن يعملوا بها فى بلادهم.

وطالما هناك تحسن فى دخول الأسواق بالنسبة لصادرات الخدمات فإن مصر والدول العربية والنامية ستكون فى مركز تستفيد منه من الفرص المتاحة المتطورة التى توفرها الاتفاقية عندما تزداد طاقة عرضها المحلية.. وبالمثل فإن اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة توفر منافع ضخمة لجميع الاقتصادات من خلال إنشاء إطار ينطبق على نقل التكنولوجيا والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتتضمن مبادىء هذه الاتفاقية التطبيق المتساوى وبدون تمييز لجميع الدول الاعضاء لادنى حد من معايير الحماية بالنسبة لجميع انواع حقوق الملكية الفكرية.

والدول المتقدمة أمامها عام واحد لتحقيق التزاماتها، والدول النامية فأمامها خمسة أعوام، والدول الأقل نموا أمامها احد عشر عاما مع احتمال مدها أطول من ذلك.

وبذلك فإن هذه الاتفاقية تحسن أساليب استخدام الأسواق الأجنبية أمام الدول النامية.

مصر.. والمنسوجات

■ خضعت المنسوجات منذ عام 1947 لنظام الحصص من قبل الكبار، ولجأت الدول النامية إلى الرسوم الجمركية لتحمى صناعاتها، ومهما قيل عن أن المنافسة لصالح المستهلك، فإن المنافسة نفسها ليست فى صالح اقتصاد الدول النامية، فما أثر اتفاقية الجات فى مجال المنسوجات على الدول النامية، وخاصة مصر؟

أعرف أن المنسوجات تعد من أهم مجالات المميزات الدولية النسبية بالنسبة لمصر، وأعرف أن سياسة الحكومة فى الإصلاحات تعتزم اتخاذ المزيد من إجراءات التحرير فى هذا القطاع، وتحرير اتفاقية الألياف المتعددة يجب أن تتفق مع تزايد احتمالات التصدير.

وأعرف أن مصر مثل بعض الدول النامية الأخرى المصدرة تأمل فى سرعة إنجاز إنهاء قيود اتفاقية الألياف المتعددة «MFA»، ولكن من المهم إحداث تكامل فى هذا القطاع مع النظام المتعدد الأطراف، وهو النظام الذى سيساعد المصدرين فى المنسوجات وبقية القطاعات من خلال تقوية قواعده وإجراءاته وتبعا لتقديرات إدارة الجات فإن الزيادة فى تجارة المنسوجات والملابس العالمية بحلول عام 2005 نتيجة لجولة اوروجواى ستكون 34٪ و60٪ على التوالى، وأعلى من أى قطاع آخر، فالاتفاقية ستؤدى إلى زيادة صادرات الدول النامية من المنسوجات وتخفض الأسعار على المستهلك.

والآن مع فتح الأسواق الأجنبية يمكن لمصر التوسع فى إنتاج السلع التى يمكن أن تستغل عمالتها الماهرة والمنتجة وهى ربما أفضل مورد بها وبذلك فإن تحرير

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢١ ... ١٩٩٤

التجارة سيزيد من المنافسة مما يساهم فى التخصص وإعادة تخصيص الموارد بشكل افضل.

كما أن التخصص الذى يساعد على تشجيعه فتح الأسواق سيسمح لمصر والدول العربية والدول النامية بتركيز مواردها فى المجالات التى تحظى فيها منتجاتها بميزة نسبية، ويساعد فى ذلك الخفض الكبير فى سلم التعريفات الذى سيطبق على العديد من المنتجات فى الأسواق الضخمة نتيجة تنفيذ خفض تعريفات جولة اوروجواى، هذا الخفض الذى كان من أهم مطالب الدول النامية منذ عشرات السنين وبالنسبة لمصر تعد الفواكه والخضراوات والأرز من الصادرات التى ستشهد فرص تصدير أفضل.

الدعم.. والفقراء

■ بلغ حجم الدعم الزراعى الذى تقدمه امريكا واوروبا إلى 354 مليار دولار خلال العام السابق.. ورغم أن هناك جدولة لمراحل إلغاء هذا الدعم إلا أن الدول النامية المستوردة للغذاء ستدفع هذا الدعم بفضل زيادة الأسعار، أكد أن ما كانت تدفعه الدول الكبرى دعما لصادراتها الزراعية ستدفعه الدول النامية إلى الدول الكبرى، فماذا فعلت الجات لتجنب آثار ارتفاع فاتورة الغذاء على الدول النامية؟

فى الواقع العملى قد تواجه بعض البلاد ولا سيما الدول الأقل تقدما فواتير استيراد مرتفعة للطعام نتيجة التحرير فى التجارة الزراعية، ومن المحتمل أن تزداد هذه الأسعار بالتدريج ومن المتوقع حدوث مشاكل خطيرة بالنسبة للدول الأقل تقدما والمستوردة أساسا للأغذية، لذلك تضمنت الاتفاقية «القرار الوزارى عن الآثار السلبية المحتملة على الدول الأقل نموا والمستوردة تماما للأغذية»، وقد لعبت مصر دورا كبيرا فى تطور وإصدار هذا القرار، ويضع هذا القرار الأهداف المرتبطة بتوفير المعونات الغذائية والمواد الغذائية الأساسية فى شكل منح كاملة ومساعدة التنمية الزراعية، كما يشير إلى معونات صندوق النقد والبنك الدوليين بالنسبة للتمويل قصير الأجل لاستيراد الأغذية.

وسوف تقوم لجنة الزراعة التى نشأت فى ظل اتفاقية الزراعة بمراقبة وتنفيذ القرار لضمان حماية مصالح البلاد التى تستورد الطعام بصفة أساسية.

ومن جانب آخر ستؤدى الآثار الطويلة الأجل لارتفاع فاتورة الغذاء فى الدول النامية إلى زيادة ربحية الاستثمار فى قطاع الزراعة، ومن ثم زيادة الاستثمار فيه حيث سيتم تخصيص وحشد الموارد والمصادر لتنشيط الزراعة.

«النمور» والملكية الفكرية

■ قضية الملكية الفكرية داخل «تجارة الخدمات» تثير بعض التساؤلات التى سوف يكون لها تأثير دولى كمثل الدول التى اعتمد اقتصادها على «تقليد» السلع وتصديرها بسعر رخيص؟

«حقوق الملكية الفكرية» تشمل أيضا العلامات التجارية وهذه غير مسموح تقليدها أو إنتاجها بغير ترخيص من صاحب العلامة التجارية إن يكن فردا أو شركة.. وأى إخلال بهذا سيواجه بأحكام الاتفاقية، كما أن الدول الـ 117 التى وقعت ميثاق نتائج دورة اوروجواى ملتزمة بهذه الأحكام.

هذا عن الإنتاج السلعى، وهناك الإنتاج الفكرى كالكتاب مثلا وشرائط الفيديو وأفلام السينما وبرامج الكمبيوتر.. وهذه كلها شائع «التزوير» فيها وإنتاج حجم تجارى منها دون علم أصحابها.. وذلك يخضع بالضرورة لاتفاقية حقوق الملكية الفكرية بكل أحكامها.

بصراحة عندما بدأت ما يسمى دول «النمور» اعتمدت بدايتها على تقليد السلع وبسعر رخيص مكنها من غزو أسواق الدول الفقيرة.. ما تأثير «حقوق الملكية الفكرية» على هذه «النمور» وهل تبقى «نمورا»؟

أى اقتصاد حتى لو بدأ بتقليد السلع، فلابد أن يتطور ليكون له إنتاجه الخاص الذى يتميز به.. لكن إذا لم يتطور الإنتاج إلى خصوصية للدولة، فإن الدولة المنتجة ذاتها ستتأثر كثيرا بأحكام الاتفاقية وعليها منذ الآن أن تبدأ فى تطوير نفسها خلال فترة الانتقال المحددة.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ١ نوفمبر ١٩٩٤

□ مؤتمر الغرف التجارية يبدأ أعماله اليوم:

«الجات» قضية ساخنة على مائدة المناقشة

بدأت اليوم اعمال مؤتمر الغرف التجارية تحت رعاية الرئيس حسني مبارك حيث يناقش المؤتمر عددا من الموضوعات الاقتصادية الهامة التي تتعلق بالمنتجين والتجار ويتصدر اتفاقية «الجات» الموضوعات التي سيتم مناقشتها لما تمثله من اهمية وخطورة في نفس الوقت على الاقتصاد الوطني. وتفاديا للخطورة وتعظيما للمزايا اعد الاتحاد العام للغرف التجارية ورقتي عمل لعرضهما على جلسات المؤتمر الاولى حول اثار الجات على الاقتصاد المصري والاخرى حول ربط مصر بالاسواق الدولية. وطالبت الورقة الاولى باتباع عدة خطوات لمواجهة اثار اتفاقية الجات منها ضرورة الاهتمام بتوعية المواطن والخدمات الوطنية وتفضيلها على المنتجات غير المصرية لما لذلك من اهمية في دعم المنتج المحلي. كما طالب الاتحاد في ورقة العمل الاولى بانشاء وحدة متخصصة على المستوى القومي للتعامل مع شئون «الجات» تكون مهمتها اعطاء المشورة اللازمة للشركات المصرية والاهتمام بدعم مشروعات البحث العلمي في مختلف المجالات بهدف الارتقاء بالمنتج المصري كما ونوعا. ودعا الى ضرورة التركيز على التعاون مع منظمة التجارة العالمية في مجال المساعدات الفنية للدول النامية في شكل معلومات عن الاتفاقية او تدريب الكوادر التي تتعامل معها سواء في القطاع الحكومي او الخاص مع التأكيد على الضمانات الخاصة بحماية الصناعة الوطنية في حدود ماتسمح به بنود الاتفاقية واليات مراقبة التنفيذ وفض المنازعات والاهتمام بعملية استصلاح الاراضي الجديدة لزراعة المحاصيل الرئيسية مثل القمح وذلك لمواجهة اثار الغاء الدعم للمحاصيل الزراعية. واكد الاتحاد ضرورة العمل على وضع استراتيجية شاملة لتنمية وترويج الصادرات المصرية يشارك في وضعها القطاع الخاص واجهزة الدول المختلفة لمواجهة التطورات التي حدثت في نظام التجارة العالمي على ان تتضمن هذه الاستراتيجية اجراء مسح شامل للسلع والخدمات التي تتمتع بميزات نسبية يمكن ان تعطي قطاع التصدير دفعة الى الامام.

واكد الاتحاد ضرورة العمل ازالة كافة المعوقات التي تواجه عملية التصدير ودراسة كيفية منح حوافز للتصدير لتشجيع المصدرين مع دراسة خفض الضرائب واسعار الطاقة التي تفرض على العمليات الانتاجية. واكد الاتحاد ضرورة تنشيط عمل السوق العربية المشتركة لمواجهة التكتلات الاجنبية ومحاولة تقديم تسهيلات لتشجيع الاستثمارات العربية.

علي محمود

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١ نوفمبر ١٩٩٤

منظمة العمل الدولية تناقش آثار اتفاقية الجات على العمال

تناقش بعد غد اجتماعات منظمة العمل الدولية بجنيف - والتي تستمر حتى ١٩ نوفمبر الحالي - آثار اتفاقية الجات وتحرير التجارة على ظروف العمل والعمال.

وصرح الدكتور عادل جزارين عضو مجلس ادارة منظمة العمل الدولية ممثلا لاصحاب العمل بان الاجتماعات سيحضرها ممثلون عن الحكومات واصحاب الاعمال والعمال

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ ... ١٩٩٤

أغرب فتوي يتلقاها ناشر مصري.. بالفاكس

تزويــــر الكتـــاب.. جائــز شرعــــا

رسالة من بيروت تؤكد حق أي ناشر في طبع أي كتاب دون إذن من أحد!

إذا صدر الكتاب أصبح ملكا مشاعا لكل النـــاس!

سليمـــان جـــودة

ماهو شعورك، لو ان لصا تسلل الى بيتك، ثم جرده مما خف وزنه وغلا ثمنه، ومضى الى بلد مجاور ليقيم - عينى عينك - معرضا لبيع المسروقات، دون ادنى خجل؟!

قبل أن تجيب متسائلا: وأين القانون؟! سوف اسارع واقول ان المسألة - فى هذه الحالة - محتاجة لقانون دولى لان القانون الذى يحكم بلدك، غير القانون الذى يحكم البلد الذى احتمى بها السارق.. وحكاية القانون الدولى هذه حكاية شرحها وطريقها طويل.

مثل هذا الامر، يتكرر يوميا، منذ سنوات طويلة، ولكن فى عالم اخر - مع الفرق فى التشبيه والقياس - هو عالم الكتاب بوجه عام، والنشر بوجه خاص.

واللص الذى يتسلل الى دور النشر المصرية، فيجردها من خلاصة ابداع عقول مصر، يتمثل فى بعض الناشرين العرب، وخصوصا فى بيروت، حيث احترف المزورون من الناشرين هناك، تزوير الكتاب المصرى، باعادة طبعه وتوزيعه وبيعه، بغير ان يكون هناك ادنى اعتبار او حساب لحق المؤلف المصرى والناشر معا.

كل ذلك جرى، ويجرى كل يوم، والناشر المصرى لا يعرف كيف يحصل على حقوقه المهدرة، ولا كيف يوقف هذا النزيف الدائم والمستمر.

ومنذ اسابيع، كان اتحاد الناشرين المصريين، الذى يرأسه محمود عبد المنعم مراد، قد بعث وفدا الى بيروت، شارك فى عضويته ابراهيم المعلم ومحمد رشاد وحمادة الخانجى، والتقوا مع عدد من المسئولين اللبنانيين، بهدف الاتفاق على طريقة، يتم بها استعادة حقوقهم عما تم تزويره، ووقف التزوير مستقبلا ما استطاعوا الى ذلك سبيلا.

وجرت مناقشات تطرقت الى مساومات - من الجانب اللبنانى - لتعويض بعض الناشرين المصريين، الذين رفضوا الحل الجزئى، واصروا على ان يكون هناك حل حاسم، لهذه المهزلة التى اصبحت - لطول حدوثها وكثرة تكرارها - شيئا عاديا لا يستثير احدا من هناك طبعا.

وفوجىء الناشرون المصريون، بنقابة الناشرين اللبنانيين، تهاجمهم، وتتهم المصريين - على طريقة «ضربوهم بالصوت ليغلبوكواه» - بانهم هم الذين يزورون - تصور!! - وان التزوير اذا كان يجرى هناك، فانه يجرى لحساب ناشرين مصريين، وباتفاق معهم.

قرأنا تصريحات نقابة الناشرين اللبنانيين ورددنا عليها - فى وقتها - وسعى اتحاد الناشرين المصريين نحو حل جذرى للموضوع، موضوع التزوير، وحسمه نهائيا، بكافة السبل والطرق.

ولم نكد نفيق من الدهشة لتصريحات النقابة اللبنانية، حتى تلقى احد الناشرين المصريين - محمد رشاد - اطرف واغرب رسالة بالفاكس، يمكن ان يتلقاها ناشر.

ان الرسالة تذكرنا بحكاية اللص اياه، والتى بدأنا بها هذا الكلام، وتجعلنا نسأل مرة اخرى: ماهو شعورك لو ان اللص اياه بعث اليك برسالة تقول: سرقتك وسوف اسرقك، والشرع يبارك ما افعل.. والدين لا يمنعنى.. بل يشجعنى!!

هذا بالضبط معنى ما تلقاه محمد رشاد.. الرسالة عبارة عن سؤال وجوابه وتقول: هل يجوز طبع كتاب بدون اذن صاحبه، مع وجود عبارة «جميع الحقوق محفوظة»؟! يجيب الراسل - المجهول - فى ذات الرسالة: باسمه تعالى لا دليل على عدم الجواز والله العالم «حسب فتاوى السيد الكلبيكانى حفظه الله»..

ثم بعث الراسل ذاته - المجهول ايضا - صورة لفتوى اخرى، نشرتها مجلة اسمها «منار الهدى» ترد على سؤال حول ذات الموضوع.. هكذا:

سؤال: يكتب على بعض الكتب «حقوق الطبع محفوظة» فما حكم ذلك؟!

جواب: من زمن الصحابة والتابعين ومن بعدهم عرف بين المسلمين ان الشخص اذا الف كتابا نافعا لا ضرر فيه، يجوز لكل من وقع فى يده ان ينسخه ويوزعه ويطبعه، حتى كان هناك مكان خاص للناسخين للكتب

بالجرة، ويعرفون بالروائين.. هذا ما جرى عليه المسلمون سلفا وخلفا، ولا يغير الحكم الشرعي كتابة بعض الناس هذه الكلمة المخالفة للشرع مهما كثروا.

انتهت الرسالة والفتوى معا.. ولم تنته ولن تنتهي دهشتنا من هذا الاجتراء على الدين، والكذب على الشريعة، وأكل حقوق الآخرين حسب الشرع، وطبقا - من وجهة نظرهم - لأصول ومبادئ الشريعة.

طبعا الموقف لا يتطلب أن نسأل صاحب الرسالة، والفتوى، عما إذا كان هناك ناشر ومؤلف لهما حقوق، أيام الناسخين إياهم!؟

لا يتطلب ذلك لأنه، ولأنهم، يعرفون الجواب، كما أنهم موقنون من فساد القياس، ما بين عصر فيه مطابع ومؤلفون وناشرون وحقوق لكل طرف ساهم في صدور الكتاب، وبين عصر لم يكن فيه شيء من ذلك على الاطلاق.

إن الفتوى إياها، بمعناها، غاية في الخطورة، لأنها ببساطة شديدة، تنسف حكاية حقوق المؤلفين والناشرين من الأساس، وتجعل عالم نشر الكتاب - أو تزويره بمعنى أدق - «عالم سداح مداح» كما يقال.

إننا نضع المسألة كلها، أمام فاروق حسني، وزير الثقافة، وأمام محمود عبدالمنعم مراد رئيس اتحاد الناشرين، وأمام كل ما يهمه سمعة ومكانة الكتاب المصري.. وأمام - أيضا - رجال الدين لنرى رأيهم في هذه الفتوى التي لم نقرأ لها مثيلا من قبل، ولا نظن أننا سوف نطالع لها شبيها في المستقبل..

صحيح «اللي اختشوا ماتوا».. من زمان!

وعاش المزورون والمفسدون في الأرض!

«المناعى» يحذر 117 بنكا فى الخليج من الجات

□ ابو ظبى - ا.ب:

حذر جاسم المناعى مدير صندوق النقد العربى «المقابل لصندوق النقد الدولى» دول مجلس التعاون الخليجى من أن عضويتها فى الجات ستعرض بنوكها للمنافسة الدولية ونصحها بمواجهة هذا التحدى. وقال: ان النظام المصرفى فى الخليج قد فشل فى التجاوب بكفاءة مع الحاجة إلى خدمات واحتياجات مصرفية غير تقليدية متنوعة، لكفالة استثمار الموارد المالية المتاحة للبنوك التجارية بصورة افضل وانتاجية اكبر. وأضاف المناعى انه حتى نهاية العام الماضى بلغ عدد البنوك فى دول مجلس التعاون الخليجى 117 بنكا منها 59 بنكا وطنيا و58 بنكا اجنبيا. وقال المناعى: انه بنهاية عام 1993 بلغ حجم الودائع المصرفية فى دول مجلس التعاون 168 مليار دولار بزيادة 3.6٪ سنويا عن عام 1988. وللمملكة العربية السعودية نصيب الاسد فى الودائع المصرفية - 48.3٪ تليها دولة الإمارات «24.7٪» فالكويت «15.6٪» ثم قطر «5٪» والبحرين «3.6٪» وعمان «2.9٪». ودعا المناعى البنوك الخليجية إلى ان تكون اكثر نشاطا فى حملة التشييد والتنمية فى المنطقة بغية مساعدة حكومات دول المجلس فى التغلب على الانخفاض فى اسعار البترول. ■

في ندوة الغرفة التجارية بجدة:

ضريبة الكربون تتعارض مع مبادىء اتفاقية الجات

جدة ـ أحمد عصمت:

اكد عصام رفعت رئيس تحرير مجلة الاهرام الاقتصادى ان الاقتصاد السعودى يستطيع مواصلة نموه وتقدمه فى اطار اتفاقية تحرير التجارة الدولية (الجات) نظرا لمايملكه من مقومات اساسية فى حالة الاستفادة من الميزات العديدة التى تمنحها هذه الاتفاقية وفى مقدمتها ميزة لختراق الاسواق العالمية. جاء ذلك فى الندوة التى عقدتها الغرفة التجارية الصناعية بجدة وتناولت اتفاقية الجات وأثارها على الدول العربية وشعوب العالم الثالث و التى القى فيها رئيس تحرير الاهرام الاقتصادى الضوء على مزايا و مخاطر هذه الاتفاقية ووجه الدعوة لرجال الاعمال والمسئولين بهذه الدول لاعادة تقييم الصناعات والسياسات التسويقية بها من اجل مواجهة هذه المرحلة الجديدة بالاستفادة بالمرحلة الانتقالية التى تتيحها هذه الاتفاقية ومدتها ١٠ سنوات. واوضح ان التحدى الحقيقى الذى تواجهه الدول النامية فى المرحلة القادمة سيتركز على قدرتها فى النهوض بقطاع الخدمات والارتفاع بجودة المنتجات وتخفيض التكلفة والاهتمام بالتطوير والبحث العلمى. وردا على تساؤلات رجال الاعمال السعوديين بخصوص المفاوضات التى تسبق تطبيق الاتفاقية فيما يتعلق بكل دولة اوضح ان الدول النفطية من حقها ان تتظلم لدى المنظمة الدولية من جراء تطبيق ضريبة الطاقة (الكربون) ووصفها بانها ضريبة تتعارض مع مبادىء تحرير التجارة الدولية وقال ان الدول البترولية تستطيع ان تحقق كسبا فى مفاوضاتها لاسقاط هذه الضريبة لانها ضريبة تمييزية. وقال ان مبادىء اتفاقية الجات ليست كلها خيرا وليست كلها شرا بالنسبة للدول النامية ولكن العبرة بالقدرة على الاستفادة بماتحققه الاتفاقية من مزايا وتجنب ماتجلبه من اضرار □

ماذا بعد الجات !!

تمر الأيام ويقترب هذا العام من نهايته وفى بداية العام القادم ينتهى رسمياً وجود الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) وينشأ بدلاً منها مجلس التجارة العالمى كتنظيم مسئول عن تنفيذ اتفاق تحرير التجارة الذى تم التوصل إليه فى ختام جولة المفاوضات المعروفة باسم جولة أوروجواى والتى استمرت قرابة الثمانى سنوات .

والمعروف أن عضوية مجلس التجارة العالمى لن تكون تلقائياً من حق الدول الاعضاء فى الجات . بل ينبغى على كل دولة أن تتقدم بطلب للعضوية وتوقع على تعهدات بالالتزام باتفاقيات تحرير التجارة فى المجالات الرئيسية الخمس مثل المنتجات الزراعية والغزل والنسيج والملكية الفكرية ..

وهنا مكمن الخطر فينبغى إذن على الدول العربية أن تدرس أى اتفاقية جيداً قبل التوقيع عليها حتى لا تقيد نفسها بالتزامات يستحيل عليها بعد ذلك التخلص منها .

وإن الدول الكبرى نفسها التى سعت إلى توقيع اتفاق تحرير التجارة لم تعتمده بعد رسمياً فما أحرانا نحن العرب أن نتأنى .

عــربى أصيــل

المصدر : الحياة اللندنية
التاريخ : ٤ نوفمبر ١٩٩٤

قناة السويس بين خطوط الانابيب واتفاقية "غات"

عبد الفتاح الجبالي *

■ تزامنت الذكرى ٣٨ على انسحاب المرشدين الاجانب من قناة السويس، وتولي المصريين زمام الامور فيها، مع اعادة الحديث عن مستقبلها في ظل التغيرات الدولية والاقليمية المستجدة ونقصد بها تحديدا الحديث عن النظام الشرق اوسطي الجديد، مع ما يعنيه ذلك من مشاريع جديدة لنقل النفط العربي إلى البلدان المستوردة له، عبر طرق بديلة، مما سيؤدي بالضرورة الى اعادة رسم اقتصاد المنطقة من جديد، خصوصا انها تتزامن مع دخول دورة اورغواي في اطار الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية «غات» موضع التطبيق الفعلي.

وتهدد هذه الامور وغيرها قناة السويس التي تعتبر من اهم مصادر النقد الاجنبي للاقتصاد المصري، اذ ارتفع ما حصل منها في ميزان المدفوعات من ١٦٦١ مليون دولار عام ١٩٩١/٩٠ إلى ١٩٤١ مليوناً عام ١٩٩٣/٩٢، اي انها اصبحت تشكل ٥٦ في المئة من اجمالي ما حصل في الميزان، ناهيك عن كونها تمثل المصدر الثالث للنقد الاجنبي، بعد تحويلات المصريين العاملين في الخارج وعائدات الصادرات النفطية ما اسهم كثيرا في علاج اوضاع الميزان وتحولها إلى فائض بدلا من العجز، الامر الذي يشير الى خطورة التطورات المستقبلية في قناة السويس على اوضاع التوازن الخارجي للاقتصاد المصري خصوصا ان القضية المطروحة للاصلاح لم تكن مجرد تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، بل مدى قدرة هذا الفائض على الاستمرار والتحسن في الوضع الخارجي.

ويتوقف مستقبل القناة على ثلاثة عناصر اساسية يتعلق اولها بحركة البضائع (وتشمل النفطية والجافة) والثاني بخطوط انابيب النفط والثالث باتفاقات دورة اورغواي.

وفي شأن العنصر الاول ترتبط حركة التجارة في القناة ارتباطا وثيقا بالاوضاع الاقتصادية للبلدان الخليجية، خصوصا بتجارة النفط وعلى التراجع المستمر في اسعار بيع البرميل من النفط الخام، منذ الثمانينات وحتى الآن، الا ان المنطقة ستظل موردا مهما لهذه المادة الخام. وذلك لما للنفط الخليجي من اهمية، نتيجة للاحتياطات التي تمثل ٦٠ في المئة من اجمالي الاحتياط الدولي العام بالاضافة الى امكانات التوسع في الطاقة الانتاجية، وذلك مع توقع زيادة معدلات الاستهلاك السنوي، بخاصة في الصين والبلدان الاسيوية اضافة الى بلدان اوروبا الشرقية.

وتجدر الاشارة الى التغيرات الجوهرية الجارية في حركة التجارة النفطية الخليجية، بعد ان بدات الاسواق الآسيوية تستحوذ على نسبة اعلى مما كانت تحصل عليه من قبل. الامر الذي سيؤثر على كميات النفط المتجهة الى البلدان الاوروبية، خصوصا ان الصين التي تعد احد اهم الاسواق الآسيوية، تؤثر بشدة في الاسواق نتيجة لارتفاع نسبة مشترياتها من السوق الفورية.

وعلى الجانب الآخر من المتوقع ان تشهد حركة التجارة نموا ملحوظا في الفترة المقبلة نتيجة لنمو الاقتصاد العالمي والانتعاش الدولي في البلدان الصناعية مع الاخذ بالحسبان الاتجاهات المتزايدة للتجارة البينية بين هذه الدول وبعضها البعض، او مع بلدان شرق اوروبا.

ويكمن العامل الثاني الذي يهدد مستقبل القناة في خطوط الانابيب المزمع تمديدها او التي تم تمديدها فعليا، خصوصا انها تعتبر من وسائل النقل الرخيصة والآمنة للنفط لانها تمتد عبر اقصر المسافات بين مناطق الانتاج ومناطق الاستهلاك او الشحن، وبذلك توفر مسافات كبيرة لنقل النفط بتكلفة اقل من وسائل النقل الاخرى.

وهنا نلحظ انه، حتى عام ١٩٦٧، كانت خطوط الانابيب العاملة في المنطقة تتمثل في خطين رئيسيين هما الخط «السوري – العراقي»، وكانت طاقته القصوى نحو ٢٥ مليون طن سنويا، وخط «التابلاين» بطاقة قصوى ٢٥ مليون طن. وفي اعقاب اغلاق القناة اضيفت اليها ثلاثة خطوط جديدة، هي الخط «التركي – العراقي» وخط «سوميد» في مصر، وكذلك خط «ايلات – اشدود» الى البحر الابيض المتوسط والاخير هو الخط الذي اعد لنقل النفط المصري من سيناء، اثناء الاحتلال، وتم تنفيذه بعد حرب ١٩٦٧، وظل يعمل لمدة تسعة اعوام، ثم اغلق عقب انشاء خط انابيب «سوميد» في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٦.

ومن الملاحظ ان هذه الخطوط تطورت بشدة وازدادت طاقتها الانتاجية، وارتفعت طاقة خط «سوميد» من عين السخنة الى سيدي كرير، لتصل الى ٨٠ مليون طن، ويتوقع زيادتها الى ١٢٠ مليون طن، ووصلت الطاقة الانتاجية لخط انابيب «كركوك – بانياس – طرابلس» بين سورية والعراق الى ٨٢,٥ مليون طن، وخط انابيب «كركوك – دورتيول» بين العراق وتركيا الى ٧٥ مليون طن، بينما تبلغ الطاقة الانتاجية لخط انابيب «ايلات – اشدود» الى ٥٠ مليون طن.

وفي معنى آخر تصل الطاقة الانتاجية لهذه الخطوط الى نحو ٣١٢,٥ مليون طن سنويا، مع الاخذ بالحسبان ان معظمها متوقف عن العمل لاسباب سياسية او نتيجة للاوضاع التي سادت المنطقة، ولو عملت هذه الخطوط بكامل طاقتها لحرمت قناة السويس من معظم ناقلات النفط العابرة. وليس ادل على ذلك الصراع الذي دار منذ عامين بين القائمين على هيئة قناة السويس، والمسؤولين عن خط «سوميد» وذلك عندما طرحت قضية امتياز «سوميد» لمدة ٢٧ سنة. ورأى المسؤولون عن قناة السويس ان «سوميد» اثر على حركة الملاحة في القناة بعد سرقة العميل الاصلي حيث ثبت ان ٧٥ في المئة من ناقلات النفط، التي تعمل في اطار «سوميد» تقل حمولتها عن ١٥٠ الف طن، وهي الحمولات نفسها التي تستطيع عبور القناة، في حين ان الخط تم انشاؤه اساسا لخدمة ناقلات النفط العملاقة، وهي الناقلات التي لا تستطيع عبور القناة بكامل طاقتها، فاذا كان هذا حال مشاريع داخل

الاراضي المصرية، فما بالنا بالمشاريع الاخرى، التي تخرج عن نطاق السيطرة المصرية.

ومما سبق يمكن القول إن تنفيذ هذه المشاريع، او بعضها سينعكس بالعديد من الآثار السلبية على قناة السويس، خصوصا ان البلدان التي تمر الخطوط عبر اراضيها ستحظى بالعديد من المزايا الاخرى، مثل تشغيل العمالة، مما يعني امكان جذب عدد من العمال، خصوصاً في ضوء الاوضاع السائدة حاليا في اسواق العمل العربية، فضلا عن التحسن المتوقع في بعض انواع الخدمات الأخرى داخل هذه البلدان ورفع كفاءة مرافئها. لكن على الجانب الآخر تشير الرؤية السياسية لهذه المشاريع الى العديد من المخاطر خصوصا من الناحية الامنية، حيث تعتبر احد الاهداف الاستراتيجية التي يمكن ان تتعرض للقذف او الاغلاق في اي لحظة من اللحظات.

ويكمن ثالث التحديات امام قناة السويس، في اتفاقات دورة اورغواي الخاصة بتحرير تجارة الخدمات، وبالذات النقل البحري، الذي ظل مشكلة اساسية لهذه الدورة، في ظل الرفض الاميركي لادراج هذا القطاع ضمنها حتى كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٢، اذ نصت اتفاقية «غات» على ضرورة عدم وضع القيود على تحويل عائدات الخدمات الى الخارج مع السماح ببعض الاستثناءات في حال وجود صعوبات في موازين المدفوعات، شريطة الا تتضمن تلك القيود اي معاملة تمييزية ضد احد الاطراف، وان تكون موقتة بالاضافة الى الالتزامات العامة في مجال دخول الاسواق وازالة القيود والحواجز الجمركية، كما نصت على معاملة موردي الخدمات الاجانب، معاملة نظرائهم المحليين، وفي بعض الحالات الاستثنائية التي يسمح فيها بمعاملة تفضيلية للمورد المحلي. ويشترط الاتفاق ان لا يستهدف ذلك رفع القدرة التنافسية للاطراف المحلية، على حساب الاطراف الاجنبية.

ويتضح مما سبق ان قناة السويس، ستتعرض لمنافسات ضارية مع تزايد الخطورة المتوقعة من المشاريع الجديدة لنقل النفط، مما يعني تدهوراً كبيراً في ايرادات القناة بل والتأثير ايضا على العائدات المصرية من تشغيل خط «سوميد»، الامر الذي يتطلب ضرورة دراسة هذه الاحتمالات والتنسيق بين الاطراف العربية في محاولة لوضع الحلول الكفيلة لهذه المشكلة.

---

* اقتصادي مصري

دخل قناة السويس يصل الى بليوني دولار عام ١٩٩٣

■ القاهرة - «الحياة» - أعلن رئيس هيئة قناة السويس السيد محمد عزت عادل ان ايراد القناة العام الماضي بلغ نحو بليوني دولار.

وقال عادل أثناء اجتماعه مع وفد جمعية المحاربين القدماء برئاسة اللواء المتقاعد صلاح الرفاعي «انه أمكن تعويض الانخفاض في ايراد القناة الناجم عن انخفاض كميات النفط العابرة، وذلك بتعميق الغاطس ٥٦ قدماً مما يسمح بعبور السفن العملاقة وكذلك منح تخفيض ٥٠ في المئة لسفن بضائع الصب العاملة بين غرب استراليا وشمال غربي أوروبا». وأشار الى ان هيئة قناة السويس بدأت في بناء ترسانة لتخريط السفن القديمة لبيعها خردة وكذلك أنشاء مصنع للحاويات لتوفير فرص عمل وتحقيق ايرادات اضافية.

من جهة ثانية بدأت أمس العبّارة المصرية «دهب» أولى رحلاتها التي تشمل ميناء اللاذقية السوري وليماسول القبرصي وذلك بعد غياب دام ثلاثة أعوام عن العمل بين موانئ البحر المتوسط.

وتعتبر العبّارة «دهب» أحدث عبارات الأسطول المصري التي رفع الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء وعدد من الوزراء العلم المصري عليها قبل اسبوعين في ميناء الاسكندرية، حيث تم تصميمها على أحدث التعديلات الأمنية بالنسبة للاتصالات والحريق والغرق الصادرة من المنظمة البحرية الدولية لسلام الارواح في البحار.

وتعتبر العبارة «دهب» أول عبارة مصرية تعمل في البحر المتوسط بعد توقف العبارة «الجزائر» عن العمل فيه عام ١٩٩١ ومن المقرر أن تقوم برحلات منتظمة بين موانئ الاسكندرية وكل من اللاذقية وبيروت وليماسول واسطنبول.

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٤ نوفمبر ١٩٩٤

نحن والعالم

الوجه القبيح

سجيني دولرماني

تزداد يوما بعد يوم شراسة وعنف المعارك الدائرة حول التصديق على اتفاقية «الجات» الجديدة لتحرير التجارة الدولية التي لم تصدق عليها حتى الآن الا ٢٦ دولة من بين ١٢٠ دولة وقع ممثلوها عليها بالاحرف الاولى في مراكش بينما يقف الآخرون في حالة ترقب وانتظار لحسم المعركة داخل القوى التجارية العظمى التي تبدى تباطؤا مريبا في التصديق عليها رغم انه بقي اقل من ثلاثة شهور تدخل بعدها الاتفاقية حيز التنفيذ مع بداية العام القادم وما يثير الدهشة هو ان اكثر المعارك قبحا لا تدور في الدول المتقدمة التي ستكون اكثر الرابحين واقلهم خسارة من نتائج الاتفاقية التي مازالت التقديرات المتفائلة تشير الى تحقيقها زيادة في حجم الدخل والتجارة العالمية يفوق ٢٠٠ مليار دولار. فقد سقطت الاتفاقية في مصيدة الألعاب السحرية لانتخابات التجديد النصفي لاعضاء الكونجرس الامريكي التي ستحسم قضية الخطر الداهم للتجارة الخارجية على الرخاء والسيادة الامريكية الشعارات المرفوعة سواء من جانب المعارضة الجمهورية او الأغلبية الديمقراطية، وهبطت في مستنقع الخلافات والصراعات داخل الاتحاد الاوروبي حول عملية صنع القرار ومن يحق له التفاوض باسم الاتحاد في القضايا التجارية العالمية، ومن ثم التصديق على الاتفاقية هل هي اللجنة التنفيذية باعضائها غير المنتخبين استنادا الى بنود معاهدة ماستريخت الخاصة بالسياسة التجارية المشتركة أم المجلس الوزاري المعبر عن السيادة القومية لحكومات الدول الاعضاء في الاتحاد وقد أحجمت معظم دول الاتحاد باستثناء المانيا وبريطانيا واليونان، حتى عن المضي قدما في خطوات موافقة برلماناتها على الاتفاقية انتظارا لحسم الخلاف بقرار ان تصدره محكمة العدل الاوروبية قبل منتصف شهر نوفمبر القادم.

وبمعنى آخر فقد اصبح واضحا ان دول الاتحاد لا تبدى حرصا كافيا لاقرار الاتفاقية في الموعد المناسب قدر حرصها على حسم قضية توازن السلطات بين مؤسسات الاتحاد قبل مؤتمر الحكومات المقرر عقده عام ١٩٩٦، وانها تسعى للتذرع بحجة هذا الخلاف للتوارى به احجامها وترددها في فتح اسواقها امام الصادرات الزراعية والصناعية للدول النامية رغم انها ككتلة تجارية ضخمة تقف في مقدمة الرابحين من تطبيق اتفاقية الجات في موعدها.

ولا يختلف الوضع كثيرا في امريكا حيث وقعت المناقشات حول اتفاقية «الجات» فريسة الحسابات الانتخابية للجمهوريين الذين اتفقت مصالحهم في حجب اي ورقة رابحة عن كلينتون يمكن ان يعزز بها موقف الديمقراطيين في الانتخابات الشهر القادم مع مصالح جماعات الضغط المعارضة للاتفاقية وعملا معا على إجهاض اقرارها قبل بدء إجازة الكونجرس في ٧ اكتوبر الماضي ورغم وعد الديمقراطيين والجمهوريين لكلينتون بطرحها للتصويت في مجلس النواب بنهاية نوفمبر والشيوخ في اول ديسمبر الا ان احتمالات التصويت الايجابي عليها لم تعد مضمونة اولا لان قضية تحرير التجارة خرجت عن نطاق القضايا غير المختلف عليها بين الحزبين كما كان عليه الحال ابان التصديق على معاهدة نافتا ودخلت في دائرة المساومات الخطيرة وثانيا لان القناعة الجماعية بين الامريكيين لم تتحقق بعد بشأن غلبة المزايا الإيجابية الناجمة عن تطبيق الاتفاقية والمتعلقة بتعزيز النمو وإتاحة فرص تصديرية واسعة في قطاعات الخدمات والملكية الثقافية على الآثار السلبية المتمثلة في فقد عدة آلاف من فرص العمل في القطاع الصناعي.

غير ان المأزق الذي يواجهه التصديق على الاتفاقية هو هذا التناقض المريب بين حمية المعارضين في بذل الجهد والوقت وإغراق الاموال لعرقلتها وفتور حماس الإدارة الامريكية والمؤيدين لها في الدفاع عنها فقد شحذ المعارضون هممهم مبكرا وشنوا حملة شعواء استهدفت اظهارها على انها قضية قومية تتعلق بما تمثله الاتفاقية من تهديد للسيادة والرخاء القومي وهي حملة شاركت فيها كتل غير متجانسة المصالح من غلاة رجال صناعة النسيج الذين تكفل معقل مصالحهم في مجلس الشيوخ السناتور ارنست هولنجز عن ولاية كارولينا الجنوبية باجهاض التصويت المبكر عليها في المجلس الى مؤيدي روس بيرو المرشح المستقل في انتخابات الرئاسة الاخيرة الذين شنوا حملة عنيفة على المؤسسات الحزبية والسياسية التقليدية الى ممثلي نقابات العمال القوية الى رالف نادر نصير المستهلكين الذي شهر شعار صحة المستهلكين سلاحا نافذا ضد تدفق الواردات الزراعية «الحاملة للأمراض والهرمونات» من العالم الثالث ولم يتخلف حتى دعاة حماية البيئة الذين راوا فيما يحدث ملاذا لعرض دعواهم عن تناقض الاتفاقية مع دواعي الحفاظ على البيئة.

وفي مواجهة هذا الحشد الضخم الدءوب جاء اداء الادارة الامريكية بطيئا متخاذلا فقد جاءت اولوية طرح الاتفاقية في اطار مشروع قانون تجاري جديد على الكونجرس في ذيل قائمة القضايا ذات الاولوية وقبل ١٠ ايام فقط من بدء اجازة الكونجرس رغم علمها بان القواعد تتيح مناقشتها داخل اللجان لمدة ٤٥ يوما وبعد سلسلة من فشل التشريعات الخاصة باصلاح برنامج الرعاية الصحية والحد من الجريمة وبعد اهدار الوقت في محاولة فاشلة لادماج بند في مشروع القانون يتيح «العمل بنظام المسار السريع في اقرار الاتفاقيات التجارية الى الاتفاقات المزمع ابرامها مع دول امريكا الجنوبية ضاربة بذلك عرض الحائط لضياع فرصة اقرار اتفاقية «الجات» ذاتها وفقا «للمسار السريع» الذي يتيح للكونجرس اقرارها اجمالا دون اضافة تعديلات عليها والمقرر ان ينتهي العمل به في نهاية العام الحالي.

فضلا عن هذا وقفت الادارة موقف المحامي الفاشل في الدفاع عن قضيته بابرازها الجوانب السلبية للاتفاقية وتركيزها على ما يسببه تطبيقها من خفض في ايرادات التعريفة الجمركية يقدر بنحو ١٤ مليار دولار خلال السنوات الخمس الاولى و ٤٠ مليار دولار في السنوات العشر الاولى وبحولها في دائرة مفرغة بحثا عن موارد لسد العجز على الرغم من تأكيد الخبراء ان تطبيق الاتفاقية سيعوض النقص في الايرادات ويزيدها اضعافا مع زيادة الصادرات والناتج المحلي.

واظهرت الادارة قصر النظر وترددا معيبا في طرح الحل المنطقي بتقليص الدعم والإعانات

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٤ نوفمبر ١٩٩٤

الضريبية العديدة المخصصة لتوفير مظلة حماية للصناعة الامريكية والتي تشير دراسات احد مراكز الفكر الليبرالية الى امكانية تحقيقها وفرا يصل الى ٢٢٥ مليار دولار على مدى السنوات الخمس القادمة.

غير ان اهتزاز الثقة الدولية في اداء كلينتون الاقتصادي لايعود فقط الى معالجته السياسية الخاطئة لقضية لها دلالتها الدولية وفشله في انتزاع تصديق الكونجرس عليها في توقيت ملائم محليا ودوليا بل تعود اكثر من ذلك الى تقديمه تنازلات لاسترضاء المعارضين وهناك عدة الغام في طريق تنفيذ الاتفاقية منها توسيع مظلة الحماية لصناعة النسيج بفرضه قيودا غير جمركية تحد من استيراد الملابس رخيصة الثمن من الدول الاسيوية، ومنها تشديد العقوبة على من تثبت ضدهم تهم الاغراق بدلا من تعديل قواعد مواجهة الاغراق بما يجعلها اكثر اتساقا مع قواعد الجات الجديدة أما اكثر الالغام خطورة فهو شهره سلاح سوبر ٣٠١ الذي يخضع الاطراف المنتهكة لقواعد التجارة المنصفة للعقوبات الامريكية وعلى الرغم من زعم الادارة ان السلاح لن يشهر الا لفتح الاسواق في قطاعات لا تشملها اتفاقية الجات او لتعزيز الضوابط التي قد يسهل خرقها الا ان مضمون الرسالة هو ان الولايات المتحدة مازالت تفضل التحرك المنفرد والتفاوض الثنائي على التعامل في اطار متعدد الاطراف، وانها مازالت تفضل التلويح بسلاح سوبر ٣٠١ على الاحتكام لآلية فض النزاعات التي اوكلت مهامها الى منظمة التجارة العالمية.

الأمر اذن لا يقف عند حد التصديق على الاتفاقية في الموعد المقرر لها بما يمثله ذلك من ضرورة حيوية لاضاءة الضوء الأخضر امام المترددين من تداعياتها السلبية والايجابية في العالم الثالث لكنه يمتد ايضا الى الحاجة الملحة لان تثبت القوى التجارية العظمى في امريكا واليابان واوروبا صدق نواياها وجديتها في الالتزام بروح الاتفاقية وما تنص عليه من قواعد جماعية تحكم التعاملات التجارية الدولية فالاذعان لاهواء المصالح القومية الضاغطة والخضوع لاغراء استخدام القواعد الجديدة سلاحا ضد مصالح الدول النامية هو اقصر الطرق لقتل الاتفاقية ذاتها.

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الـــوفـــد

التاريخ : ٥ نوفمبر ١٩٩٤

رجال الأعمال المصريون يستعدون لمواجهة «الجات» أول «يناير»

بحث تطبيق نظام مكافحة الاغراق.. والترويج لتصدير الصناعات المحلية

يقوم رجال الاعمال المصريون حاليا باعداد عدة مقترحات لوضع نظام متكامل وشامل لحماية المنتجات المصرية وزيادة قدرتها على المنافسة فى ضوء قرب تطبيق اتفاقية «الجات» اعتبارا من اول يناير المقبل . صرح المهندس حسين الشافعى رئيس لجنة الجمارك بجمعية رجال الاعمال المصريين ، بان المقترحات ستشمل سبل تطبيق نظام مكافحة الاغراق ، وتطوير نظام الاستيراد عن طريق الوكلاء التجاريين وانواع الحماية التى تتبعها الدول الصناعية الاخرى لحماية منتجاتها وصناعاتها المحلية فى ضوء الاتفاقية . واشار رئيس لجنة الجمارك ، الى ان جمعية رجال الاعمال ستعقد سلسلة من الاجتماعات خلال الفترة المقبلة لوضع الضمانات الخاصة بحماية الصناعات الوطنية فى حدود ما تسمح به بنود اتفاقيات الجات واليات مراقبة التنفيذ وفض المنازعات . كما قام الاتحاد العام للغرف التجارية باعداد دراسة حول مواجهة التحديات التى تفرضها اتفاقية الجات . طالب الاتحاد بالعمل على وضع استراتيجية شاملة لتنمية وترويج الصادرات المصرية ، يشارك فى وضعها القطاع الخاص واجهزة الدولة لمراعاة التطورات التى حدثت فى نظام التجارة العالمى . واكد الاتحاد العام للغرف ضرورة عمل مسح شامل للسلع والخدمات التى تتمتع بميزة نسبية لتنمية قطاع التصدير . ودعا اتحاد الغرف الى اعطاء تنمية الصادرات الاولوية القصوى فى سياسة التنمية الاقتصادية للدولة والعمل على ازالة كافة المعوقات التى تواجه عملية التصدير ، ودراسة كيفية منح حوافز للتصدير لتشجيع المصدرين لزيادة الصادرات . ودعت الدراسة الى العمل على تحقيق الاستفادة القصوى من المميزات التى منحتها الاتفاقية للدول النامية ، والاستفادة من الاتفاقية وخاصة فى مجال الاستثمار عن طريق الدخول فى مشروعات مشتركة

طبع بمطابع الاهرام

المدونة
المصدر : [illegible]
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ يونيو ١٩٩٤

الجات

بعد إعلانها عدم مناقشة أوضاع العمالة الاجتماعية

مؤامرة غربية لإغلاق المصانع وتشريد العمال

تحقيق

طارق طعيمة

انتقدت الاوساط النقابية اتفاقية الجات « الخاصة بتحرير التجارة الدولية » ووصفها البعض انها خطر قادم من الغرب لتنمية انتاجهم وازديادة عدد الفقراء وخاصة بعد الاعلان عن عدم مناقشة الاوضاع الاجتماعية للعمال وراى البعض الآخر ان الاتفاقية اصبحت واقعاً ملموساً وطالب بالوقوف بجانب العمال والدفاع عن حقوقهم وعدم التخلي عن مصالحهم اذا ما تعرضت للخطر ومن ناحية ثالثة صرح مامون عبد الفتاح المفوض التجاري بأن المطلب الخاص بادراج الجوانب الاجتماعية المترتبة على اتفاقية الجات ضمن جدول المناقشات قد تم سحبه بواسطة الدول الغنية ..

الاحرار استطلعت راى النقابيين فى هذا الموضوع فكانت الآراء التالية

حاسبوا الوزير

علق السيد راشد رئيس اتحاد نقابات عمال مصر على تصريح الوزير بقوله ان هذا التصريح يخص الوزير ولا تعليق لى عليه اما التنظيم النقابي في مصر فإنه يسير مطابقاً للقوانين العمالية الحالية لضمان مسايرة النواحي السياسية مع النواحي الاقتصادية والاجتماعية للعمال في طريق واحد واعتقد ان الجات لن تضر العمال او مصالحهم وانا متفائل بهذه الاتفاقية والدعاوى التي تقول ان الجات سوف تغلق المصانع فان ذلك غير صحيح ولن يحدث وان كان ثمة مصانع اغلقت ابوابها فان ذلك يعود الى سوء اداراتها وجشع اصحابها بينما يؤكد محمد عبد الله نصار سكرتير الاتحاد للتثقيف السياسي والاقتصادي انه في حالة وقوع ضرر فان هناك مواد قانونية تصون حقوق العامل ... ويشير ابراهيم رمضان رئيس النقابة العامة للعاملين بالخدمات الصحية الى ان الاتفاقية شئنا او رفضنا واقع ملموس ولا بد ان نسير وفقها وعلينا كنقابيين الا نتخلى عن الوقوف بجانب العمال اذا ما استشعر اية خطورة على رزقهم .

الخطر قادم

فايز الكرتة ، نقابى قديم ، من الشركة العامة للبطاريات يحذر من ان الخطر قادم وعلى العمال الا يتوقعوا خيراً فالطبقات الاجتماعية الفقيرة يجب الا تنتظر من القوانين والنظم القادمة من الدول الراسمالية أى خير فهذه الدول تستهدف فقط تنمية راسمالها وهذه التوجهات الجديدة هى توجهات احتكارية جاءت الينا فى صورة شركات متعددة الجنسيات وتضع ضوابط تمكن سلعها من السيطرة على اسواقنا .

فرص تتبخر ...

هذا ما اضافه عبد الحميد الشيخ رئيس اللجنة النقابية عن دار الشعب وأكد ان فتح الاسواق على مصراعيها سوف تؤدى لانهيار صناعات كثيرة واهدار مئات الآلاف من فرص العمل .. ويتم ذلك بالفعل في مصر وعلى سبيل المثال في مجال صناعة النسيج فإن ٦٠٠ مصنع في المحلة وشبرا قد تمت تصفيتها خلال العامين الماضيين وذلك نتيجة تهريب الاقمشة فكيف الحال إذا فتح الاستيراد بلا ادنى ضابط .. بالتأكيد سوف تكون النتيجة خسارة راس المال العام والخاص واغلاق المصنع وتسريح

العمال وتعرض حياة العامل الاجتماعية للخطر

أما هلال الدتراوي عضو الاتحاد المحلي لعمال أسوان . قال . ان الدول الغنية مازالت تستهتر بالدول الفقيرة واضاف إن هذه الدول لا تهمها غير مصلحتها ومصلحة عمالها وهي تريد لمنتجاتها ان تتفوق ولذلك اخترعت هذه الاتفاقية .. وهم يستطيعون تدعيم منتجاتهم كما حدث حينما اغرقت اسواقنا بالسكر المستورد المدعم من السوق الاوروبية وكان ارخص من السكر المصرى وكادت مصانعنا تغلق ابوابها لولا حظر استيراده . أما مجدى محمود • نقابي • فيرى أن القوانين في الدول الغنية تهتم بحماية حقوق العامل فهناك التامينات الاجتماعية الاجبارية وإعانة البطالة التى تؤهل له العيش بكرامة . لكن القضية ليست قضيتهم بل قضيتنا نحن وعلى حكومتنا ان تضغط لإدراجها من جديد على مائدة المناقشات .

اقتراح بالمساهمة ..

محمد رمضان الجوهرى رئيس اللجنة النقابية بايديال اقترح تاسيس صندوق لمساعدة العاملين بالدول النامية المتضررين من آثار اتفاقية الجات - على ان تساهم فيه الدول الغنية باعتبارهم المستفيد الاعظم من هذه الاتفاقية .. واضاف ان العامل يقع عليه الأثر قبل الدولة فهو ينتج ما يطلب منه ولا ذنب له فقضية الادارة والبيع والشراء والتخزين والتسويق كلها بايدى السلطة وكذلك تحديد سعر المنتج .. ولذلك فإن اتفاقية الجات سوف تتسبب في خراب كثير من بيوت العمال على اساس ان المنافسة غير متكافئة والنتيجة هي خسران العامل لحافز الانتاج بداية ثم يتبع ذلك خسارته لدخله وضياع المورد الرئيسي للمنزل المصرى

الادارة

محمد حسن الصاوى رئيس احدى الشركات الصناعية يطالب بان تضبط عملية الرقابة على الصادرات حتى نحمى المنتج المصرى ووضع حساب العامل وظروفه وما سيلحق به فى المستقبل فى الإعتبار لان العامل ينتج ونحن نقوده ونخطط له فلاذنب له لما يحدث حوله . احمد الهلالى المحامي يقول ان الاتفاقية الجديدة تستهدف بالنظام الدولى الجديد وفرض سياسات صندوق النقد على الدول النامية والطبقات المحدودة وتدعيم الهيمنة الامريكية والحاق اضرار بالغة المدى على المستويين الإقتصادى والاجتماعى للعامل الذى يشارك فى عملية الانتاج رغماً عنه وهذه عملية مستهدفة ومخططة مسبقاً .

المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٩٤

إشراف:
زينب ابراهيم

سوق التأمين

الاتحاد العام العربي للتأمين ينظم ندوة عن :

اتفاقية الجات وأثرها على صناعة التأمين العربية

بدأت الحملة من اجل تحرير الخدمات فى الولايات المتحدة فى بداية الثمانينات بناء على ضغط من المؤسسات المصرفية والتامينية التى ترغب فى توسيع نطاق نشاطها فى البلاد الاخرى ، وقد استجابت الحكومة الامريكية لهذا الضغط ومارست ضغطا على الكثير من البلاد لتحرير خدماتها ومارست ضغطا اخر على المنظمات الدولية المختصة بمسائل التجارة الدولية للربط بين مفاوضات التبادل السلعى وتبادل الخدمات لاصدار توصيات إلى حكومات الدول الاعضاء بإزالة كل ما يعترض تجارة الخدمات من قيود .

وقد أبدت بعض دول أوروبا الغربية هذا الضغط حيث انها موطن العديد من المؤسسات الكبرى للخدمات كالبنوك وشركات التأمين والنقل والسياحة ، وترغب ايضا فى توسيع نطاق نشاطها إلى الدول الاخرى

ويؤدى تحرير تجارة الخدمات إلى منافسة فى السوق المحلى لصعوبة تنافس الخدمات العربية الآن فى السوق العالمى ، وتقدر النتائج المترتبة على تحرير تجارة الخدمات بين الدول الاعضاء فى الجات بحوالى ٩٠٠ بليون دولار سنويا نتيجة لتنشيط اسواق الخدمات ، كما تقدر قيمة الزيادة فى التجارة العالمية عن طريق فروع الشركات متعددة الجنسيات بعد تحرير تجارة الخدمات بحوالى ٢٠٠٠ بليون دولار سنويا ، ومن المتوقع تأثير الاتفاقية على نصيب الخدمات فى الناتج المحلى الاجمالى فى الدول العربية الذى يبلغ حوالى ٦٠ ٪ .

والتساؤل الذى يفرض نفسه الآن هو : ما هو تأثير النظام الدولى الجديد والتكتلات



السيد / حسين النبهانى

دبلوماسى اردنى الجنسية عمل بالتامين منذ الخمسينات ومازال فيه للآن ، تسلم مناصب قيادية فى كل من العراق والاردن قبل عمله كامين عام للاتحاد العام العربى للتامين فى ١/ ١/ ١٩٨٩

الاقتصادية على صناعة التأمين العربية ؟ وهل توجد رؤية عربية موحدة للتعامل مع اتفاقية الجات ؟ وهل توجد استراتيجية عربية لمواجهة منافسة وتزاحم شركات إعادة التأمين الاجنبية لمعيدى التأمين العرب ؟

هذه التساؤلات طرحها سوق التأمين على السيد حسين النبهانى الأمين العام للاتحاد العام العربى للتأمين ..

□ كان التساؤل الأول عن : ما تأثير النظام الدولى الجديد والتكتلات الاقتصادية على صناعة التأمين العربية ؟ وهل يمكن ان نقول ان الاتحاد العربى للتأمين بمثابة تكتل تأمينى عربى ؟

□ □ اجاب السيد حسين النبهانى : قطعا النظام الدولى الجديد له تأثير كبير على صناعة التأمين العربية والاتحاد العربى للتأمين مهتم جدا بهذا الموضوع بالذات ولذلك فقد قرر المؤتمر العام العشرون للاتحاد الذى تم عقده فى مايو الماضى فى مدينة مراكش ... اقامة ندوة خاصة عن اتفاقية الجات واثرها على صناعة التأمين العربية ، ولكى نضفى على هذه الندوة الهامة الصبغة العربية الدولية فقد توجهت إلى

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام الاقتصادي
التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٩٤

جامعة الدول العربية حيث تم الاتفاق مع اللجنة الاقتصادية بها على اقامة هذه الندوة فى مقر الجامعة العربية وبرعاية الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية فى الفترة من ١٨ إلى ٢٠ يناير القادم .

ويضيف السيد حسين النبهاني : ويعتبر هذا الحدث أكبر نجاح يحققه اتحاد عربى نوعى على الاطلاق ..

وهذه الندوة العربية الدولية هى التى سوف تجيب عن سؤالك هذا حيث تتضمن محاضراتها تعريفا باتفاقية الجات بشكل عام ، وتعريفا باتفاقية الخدمات ومع التركيز على قطاع التأمين ثم محاضرة عن الوضع الحالى لصناعة التأمين العربية ، وأثر دخول الشركات الاجنبية للتأمين على سوق التأمين واعادة التأمين العربى فى ضوء الجات بجانب محاضرات أخرى عن الدور الاقتصادى للتأمين العربى فى إطار العمل العربى المشترك ، واستراتيجيات التأمين العربى فى التعاون مع الجات من ناحية التسويق ، والمنافسة ، والاسعار ، والتمويل والتنظيم ، واعادة الهيكلة ، والتشريعات والرقابة .

وتوصيات هذه الندوة ستكون بمثابة برنامج عمل متكامل لكيفية مواجهة تأثير النظام الدولى الجديد على صناعة التأمين العربية .

وسوف يشهد هذه الندوة العربية ذات الصبغة العالمية جميع حكومات الدول العربية من خلال ممثليهم بجامعة الدول العربية ، والمنظمات والهيئات العربية ، وغرف التجارة العربية ، وغرف التجارة العربية ـ الاجنبية المشتركة وخبراء من منظمة الاونكتاد وخبراء من الجات ذاتها ، بالاضافة إلى مختلف شركات التأمين واعادة التأمين العربية .

وسوف تتزامن مع اجتماعات هذه الندوة اجتماعات لمراقبى التأمين العرب واللجنة التنفيذية ومجلس الاتحاد .

(التوصيات غير ملزمة)

□ سألت الأمين العام للاتحاد العربى للتأمين : القرارات والتوصيات التى سوف تصدرها ندوة اتفاقية الجات وأثرها على صناعة التأمين العربية ستكون ملزمة لأعضاء الاتحاد ؟

□ □ يجيب : كل القرارات والتوصيات التى يصدرها الاتحاد أو الندوات التى ينظمها غير ملزمة للاعضاء ولا للحكومات ولا للدول فالاتحاد ـ كأى اتحاد عربى نوعى آخر ـ بمثابة بيت خبرة يقدم خبراته لمن يريدها والالتزامات الدولية ذات طابع سيادى لكل دولة لا دخل للاتحاد بها

ومع ذلك فواجبنا كاتحاد هو تقديم التوصيات وما يراه الخبراء مناسبا .

(الرغبة والتصميم)

□ هل توجد مؤسسة عربية تهدف إلى تشجيع انتقال رءوس الاموال بين الدول العربية ؟

□ يجيب السيد حسين النبهاني : هذه المؤسسة العربية موجودة بالفعل فقد انشأنا شركة إعادة التأمين العربية برءوس أموال عربية كما توجد شركات اخرى أسستها حكومات عربية مثل شركة أريج اكبر شركة تأمين واعادة تأمين بالشرق الاوسط بالاضافة إلى شركات التأمين المشتركة بين الحكومات مثل الشركة التى تشترك فيها مصر وسوريا وليبيا .

ورغم ذلك فنحن فى حاجة إلى انشاء شركة كبرى تضم جميع الدول العربية والامكانيات البشرية والمادية التى تحتاجها هذه الشركة موجودة بالفعل ولكن الأهم من هذه الامكانيات وجود الرغبة والتصميم من قبل اعضاء الاتحاد .

(إنشاء المجمع العربى لاعادة التأمين)

□ متى يتم انشاء مجمع عربى لاعادة تأمين صناعة النفط وذلك لتأمين الصناعات البترولية العربية الضخمة التى تستثمر فيها مليارات الدولارات ؟

□ □ يجيب الأمين العام للاتحاد العربى للتأمين : سيتم انشاء المجمع العربى لاعادة تأمين صناعة البتروكيماويات مع بداية العام القادم حيث يتم اعداد الدراسات الخاصة بذلك حيث لدينا الكفاءات الفنية والخبرات

المدربة التى تستطيع ان تتولى عمليات تأمين هذه الصناعات بجانب الشركات الاجنبية .

(تبادل التغطيات التامينية)

□ هل توجد صناعة تامين عربية قوية ؟

□ □ يقول السيد حسين النبهانى : الصناعة القوية توجد من خلال التبادل والتجمع ، ويمكن ايضا ان توجد من خلال التبادل حيث ان التجمع ليس شرطا لاقامة صناعة قوية ، والتبادل الذى أعنيه هو تبادل التغطيات التأمينية بين الدول العربية بمعنى ان الخطر الذى يتم التأمين عليه فى مصر يتم توزيعه على الشركات المصرية أولا ثم على الشركات العربية والباقى يذهب إلى شركات اعادة التأمين الاجنبية وهذا التبادل فى التغطيات التأمينية يؤدى إلى خلق صناعة تأمين عربية قوية وإلى المحافظة على اقساط التأمين داخل الوطن العربى والحد من نزيف العملة الصعبة التى نحتاجها لخطط التنمية . ، ولذلك فتبادل التغطيات التأمينية هام جدا ومقوماته متوافرة خاصة اننا لدينا شركات تأمين مباشر ناجحة و ١٦ شركة اعادة تأمين عربية وكل ما نحتاج إليه هو زيادة الثقة بيننا كعرب وزيادة الثقة فى الشركات العربية .

ويضيف : ان كافة شركات التأمين المباشر العربية وشركات اعادة التأمين العربية لديها الكفاءات المتميزة والخبرات الجيدة .

دوائر المفاوضات المصرية بجنيف « للاهرام »
قبل تطبيق أتفاقية الجات بدءاً من عام ٩٥
١٣ نصا فى اتفاقية الخدمات تعطى ((مصر)) كاحدى الدول النامية ((وضعا مميزا))
السماح بإنشاء ((شركات مشتركة)) لنقل الركاب والبضائع يمثل العاملون المصريون فيها ما لايقل عن ٩٥٪ واخرى لتطوير الموانى

أكدت دوائر « المفاوضات المصرية بجنيف » أن مصر لن تفتح قطاعات الخدمات للتحرير الا بعد التحقق من قدرة هذه القطاعات على المنافسة أو طبقا لاحتياج النشاط الاقتصادى المصرى الى الخبرة والتكنولوجيا الأجنبية .. ، أشارت تلك الدوائر الى أن مصر قد طالبت الدول المتقدمة بضرورة تقديمها لالتزامات من جانبها بفتح أسواقها أمام صادرات الخدمات المصرية وخاصة الأيدى العاملة المنظمة والمهنيين ..

وأكدت على أن الالتزامات المصدرة التى قدمتها مصر فى أنشطة البنوك وخدمات سوق المال وغيرها تستهدف تشجيع الاستثمارات الأجنبية فى مصر من خلال إنشاء الشركات طبقا للتشريعات المصرية ..

أشار المفاوضون المصريون بجنيف فى تصريحات للأهرام إلى أن هناك ١٣ نصا فى إتفاقية الخدمات تعطى مصر « كاحدى الدول النامية » وضعا مميزا ..

وصرحت تلك المصادر بأن مصر قد التزمت بالسماح بإنشاء شركات مشتركة لنقل الركاب والبضائع يمثل العاملون المصريون فيها ما لايقل عن ٩٥٪ من إجمالى أفراد الطاقم ، كما التزمت مصر بإنشاء شركات مشتركة لمشروعات تطهير الموانى لايزيد فيها رأس المال الأجنبى عن ٧٥٪ والأفراد الأجانب عن ٧٥٪ ، كما تم الإلتزام بإنشاء شركات مشتركة لتقديم خدمات الانشاءات والاستشارات الهندسية لايقل رأس المال المصرى فيها عن ٥١٪ فى مجال المشروعات الكبرى ..

جنيف من: مراسل الأهرام

طبيعة اتفاق التجارة الدولية فى الخدمات

حول طبيعة وماهية وتاثيرات إتفاق التجارة الدولية فى الخدمات يقول مامون عبدالفتاح الوزير المفوض المصرى بجنيف : « سوف تلتزم الدول الموقعة على الاتفاقية بنوعية من الالتزامات ، فهناك إلتزامات عامة وأخرى محددة ، وفيما يتعلق بالالتزامات العامة فهى الالتزامات التى تنطبق على جميع الخدمات القابلة للتجارة الدولية والداخلية فى نطاق الاتفاقية سواء منها ما تم تحريره للدخول فى التجارة الدولية . او ما سيتم تحريره مستقبلا لهذا الغرض .. وشروط هذه الالتزامات هى (١) شرط الدولة الأكثر رعاية . وتعنى ان اعطاء أية مميزات لأحد أطراف الاتفاق تعطى الحق فورا لكافة الأطراف الاخرى فى الحصول على ذات المميزات . إذ ان المبدأ هو عدم التمييز بين موردى الخدمة من الأجانب من حيث المعاملة سواء عند الدخول إلى السوق او فى شروط العمل أو ظروف التشغيل فى السوق الوطنية ولا تطبق احكام هذه الفقرة على انشطة فى قطاعات معينة تحكمها اتفاقيات دولية ثنائية أو إقليمية بشرط تقديم قائمة بالقطاعات المستثناة والدول التى تطبق عليها وفترة سريان الاستثناء ..

المبدأ الثانى فى إطار الالتزامات العامة يتعلق بشرط الشفافية ومبدا نشر المعلومات حيث تقضى الاتفاقية بقيام الدول الموقعة عليها فور سريانها بنشر وإتاحة قوانينها ولوائحها وقراراتها الادارية والتنظيمية المتعلقة بقطاعات الخدمات وذلك فيما عدا الحالات الاستثنائية .. ويتعين على كل طرف أن يخطر على وجه السرعة أطراف الاتفاقية بالقوانين واللوائح والقرارات الجديدة أو بالتعديلات التى يجريها على السارى منها وان يستجيب على الفور لطلبات الأطراف الاخرى لتقديم معلومات معينة عن اى من القوانين واللوائح والقرارات والتوجيهات الادارية والأحكام والاجراءات ذات التطبيق العام .

كما تقضى الاتفاقية بان تقوم كل دولة بإنشاء نقطة إتصال أو مكتب استعلام لتقديم المعلومات للدول الأخرى أطراف الاتفاقية عند الطلب . وتحدد الاتفاقية المدة التى سوف تنشا فيها هذه المكاتب وذلك من تاريخ سريان الاتفاق مع إعطاء المرونة المناسبة للدول النامية لانشاء مثل هذه المكاتب دون التقيد بالمدة المحددة .. ولايسرى هذا الامر بطبيعة الحال على المعلومات المتعلقة بالأمن القومى او بالمعلومات السرية التى ترى الدولة المعنية عدم إتاحتها ..

اما بالنسبة للالتزام الثالث فيتعلق بالالتزام بالتحديد التدريجى للتجارة فى الخدمات طبقا لظروف كل دولة

حيث تقضى الاتفاقية بالعمل على زيادة مشاركة الدول النامية فى التجارة الدولية فى الخدمات من خلال دعم طاقاتها وقدراتها الذاتية الخدمية وكفاءتها ودرجة تنافسها وتحديد فرص دخول الاسواق للقطاعات المختلفة وطرق توريد

الصادرات الخدمية ذات الأهمية لها ..

كما تتضمن الالتزامات العامة احكاما تتعلق بحرية الدخول فى اتفاقات إقليمية ، ومبدأ التكامل الاقتصادى أو قيام الدول النامية بتبادل التفضيلات فى مجالات التجارة الخدمية ، والاعتراف باحقية الدول الاعضاء فى تنظيم قطاعاتها الخدمية وتحديد مواصفاتها بما يخدم اهداف سياساتها الوطنية، وتنظيم انشطة لخدمات التى تقوم على اساس إحتكارى او كمنشاة وحيدة ، وتنظيم الممارسات التجارية الخاصة بالأنشطة الخدمية ، والسماح بإتخاذ اجراءات وقائية مؤقتة لحماية قطاع الخدمات الوطنى من المنافسة الاجنبية ، كما تتضمن الالتزامات العامة احكاما تتعلق بإجراءات حماية ميزان المدفوعات على غرار ما يسمح للدول النامية فى اطار الجات فى مجال السلع ، كما تتضمن الالتزامات عدم تطبيق احكام شرط الدولة الاولى بالرعاية وشرط الشفافية على عمليات المشتريات الحكومية ، وتشمل الالتزامات العامة جدية الدول الاعضاء فى تطبيق اى اجراءات تراها ضرورية لحماية الأخلاق العامة والأمن والنظام والصحة العامة والقيم الثقافية والبيئة .. كما تشمل الالتزامات العامة المطالبة بإخطار الدول الاعضاء بكافة صيغ الدعم المقدم للخدمات الوطنية بصورة تؤدى الى تنظيم التجارة فى الخدمات .

الالتزامات المحددة

أما بالنسبة للالتزامات المحددة فى الاتفاقية فهى إيضاح للقطاعات او الأنشطة الخدمية التى تلتزم كل دولة من الدول الاطراف المتعاقدة فى هذا الاتفاق بتحريرها وشروط هذا التحرير والتوقيتات الزمنية المتعلقة بها ، وتوضع هذه الايضاحات فى صورة جداول تبين الشروط الموضوعة كيفية دخول موردى الخدمة الى السوق الوطنية وضوابط المعاملة التى تسرى على موردى الخدمة من الوطنيين والمبدأ هنا عدم التفرقة فى المعاملة بين الاجنبى والوطنى إلا فى الحالات التى توضحها وتبرزها مثل هذه الجداول

ولقد إتفق المفاوضون على ان أساليب توريد او اداء الخدمة يمكن ان تاخذ اربعة اشكال منها توريد الخدمة عبر الحدود اى انتقال الخدمة دون انتقال لموردها ، او إستهلاك الخدمة عبر الحدود ، أو ان يقوم المورد الاجنبى بالتواجد فى السوق الوطنية عن طريق إنشاء واقامة شركة أو مكتب خدمى (ما يسمى بالتواجد التجارى داخل الدولة، ثم اخيرا حركة وانتقال العمالة اللازمة لتامين الخدمة المعنية.

وبناء على هذه الفلسفة - والكلام على لسان الوزير المفوض المصرى مامون عبد الفتاح - والتى يقوم الاتفاق على اساسها فان التزامات كل دولة محددة فقط فى جداول الالتزامات وبالشروط التى لاتتعارض مع مصالحها التجارية والاقتصادية ..وطبقا للالتزام العام بشرط الدولة الاكثر رعاية فمن حق كل منها الدخول فى اسواق الدول الاخرى لاداء الخدمات الواردة فى جداول الالتزامات المقدمة.

هذا ولايعنى انضمام اى دولة الى الاتفاق قبولها لفكرة «تحرير التجارة» فى الخدمات الا فى القطاعات الرئيسية والفرعية التى ترغبها الدولة ووفقا للحدود والشروط التى تضعها فى ذلك الشان ووفقا لظروف كل دولة على حدة..

ونظرا لضعف القدرة التنافسية للدول النامية فى معظم قطاعات الخدمات وحاجتها الى زيادة مساهمتها فى التجارة الدولية لهذا المجال.. فقد تضمن الاتفاق - وربما اكثر من غيره من الاتفاقات نصوصا تعطى مرونة للدول النامية والاقل نموا ومن اهم هذه النصوص

(١) اعطاء فترة زمنية اطول لاقامة مراكز وطنية لنشر المعلومات التزاما بمبدا شفافية القوانين واللوائح المحلية المنظمة للقطاعات الخدمية محل التفاوض .. هذا فى الوقت الذى تلتزم فيه الدول المتقدمة وكذا الدول التى بلغت مراحل نمو متقدمة، بانشاء هذه المراكز فى غضون عامين من بدء تنفيذ الاتفاق ليسهل لموردى الخدمة من الدول النامية الوصول الى المعلومات الكافية عن اسواق لتلك الدول وخاصة مايتعلق بالجوانب التجارية والفنية للتجارة فى الخدمات.

(٢) زيادة مساهمة الدول النامية فى تجارة الخدمات بما يحقق النفاذ الى التكنولوجيا على اساس تجارى وتحسين الدخول الي شبكات المعلومات والتوزيع وتحرير القطاعات الخدمية التى تساعد الدول النامية فى زيادة تجارتها

المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨ نوفمبر ١٩٩٤

الدولية فيها، بالاضافة الي تنظيم التعاون الفني والمساعدات الفنية في مجال تجارة الخدمات.

(٣) تسهيل دخول هذه الدول في اتفاقات للتكامل الاقتصادي فيما بينها لتنمية التجارة في الخدمات او فيما بينها وبين دول متقدمة وذلك بشرط اعفاء رعايا تلك الدول من تصاريح العمل والاقامة.

(٤) تتضمن الاحكام الخاصة بالوقاية الاجراءات الكفيلة.. للتحلل المؤقت من الالتزامات المحددة في حالة عجز ميزان المدفوعات وخاصة الدولة عضو الاتفاقية لإتخاذ اجراءات معينة للمحافظة علي رصيدها من العملات الحرة، وذلك دون الاضرار المتعمد لباقي الاطراف، فتجيز تلك الاحكام طلب تعديل او سحب الالتزامات المحددة بعد عام واحد من بدء تنفيذ الاتفاقية دون الارتباط بالمدة المحددة وهي ٣ سنوات في الاحوال العادية .

٥ - اعطاء مرونة كافية للدول النامية لدعم انتاجها او تصديرها في تجارة الخدمات وفى نفس الوقت حرمان الدول المتقدمة من استخدام الدعم كوسيلة لزيادة صادراتها إلي الدول النامية مع وضع الضوابط والمعايير المحققةلهذا الهدف..

٦ - نصت الاحكام الخاصة بالتفاوض علي الالتزامات في فقرات واضحة.. عن حق الدول النامية في فتح اسواقها مع مرعاة ظروف التنمية وعدم مقابلة ومقارنة ماتلتزم به الدول المتقدمة في جداول

« الحصول على ترخيص » و « حاجة السوق المصري » شرطان اساسيان للسماح بانشاء الفنادق والمطاعم الأجنبية ؟

إلتزاماتها بما يمكن للدول النامية ان تقدمه، كما نصت مذكرة التفاهم المرفقة

بالاتفاق والتي توضح كيفية إجراء تلك المفاوضات ، واهمية مراجعة الموقف لتجارة الخدمات وتحديد القطاعات التي تهم نمو تجارة الدول النامية.

٧ - يجوز للدولة ان تحتفظ بحق محتكري توريد. خدمات معينة فيها وقت سريان هذه الإتفاقية بشرط الا يمارس المحتكر بما . لا يتفق مع أحكام الاتفاق، وبما لايتعارض مع الالتزامات التي حددتها الدولة في جداول التزاماتها..

(٨) يسمح الاتفاق للدول النامية ومنها مصر ودول شرق ووسط اوربا بفرض قيود على تجارة الخدمات في قطاعات التزمت بتحريرها في حالة حدوث صعوبات شديدة في موقف ميزان المدفوعات او صعوبات مالية خارجية او التهديد بحدوثها وكذلك استخدام القيود لضمان الحفاظ على مستوى احياط مالي مناسب لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية، ويشترط أن تكون هذه القيود مؤقتة ومتمشية مع احكام صندوق النقد الدولي ويتم الغاؤها مرحليا مع تحسن الاوضاع ولاتكون لحماية قطاع خدمات معينة

(٩) يقتضي الاتفاق بالاعتراف فى المفاوضات التي ستجرى حول الدعم فى تجارة الخدمات والاجراءات التعويضية بدور الدعم في برامج التنمية فى الدول النامية.. والاخذ فى الاعتبار احتياجات الدول النامية للمرونة فى هذا المجال

(١٠) تقرر الاتفاقية حق الدول فى التفاوض حول الالتزامات المحددة التي تقترحها حيث تراعي جولات المفاوضات القادمة المرونة المناسبة للدول النامية بفتح قطاعات اقل للتحرير وتحديد اشكال اقل من العمليات، مع فتح اسواقها تدريجيا بما يتمشى مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية واوضاع التنمية بها

التزامات مصر فى هذه الاتفاقية

وحول التزامات مصر فى «اتفاقية الخدمات» اكدت مصادر المفاوضات المصرية بجنيف ان هناك التزامات عامة واخرى محددة، اما بالنسبة للاولى فسوف تلتزم مصر فى الاتفاق الجديد بالالتزامات العامة واهمها الدولة الاكثر رعاية، والشفافية بمعنى نشر وإعلان وإبلاغ الاخرين بالقواعد المنظمة لتجارة الخدمات هذا وسوف يقتصر الدخول الى السوق المصرى على الالتزامات المحدود الواردة في الجداول المصرية وبالشروط المحدودة الموضوعة لذلك، هذا وسوف يرتب دخول مصر الى الاتفاق المشاركة المستمرة فى مفاوضات الجات القادمة للتحرير التدريجي لتجارة الخدمات وماقد يترتب على ذلك من زيادة مستويات التحرير وان كان ذلك يقابله ايضا اتاحة فرصة لتصدير اوسع للصادرات الخدمية المصرية الى السوق العالمية..

التزامات محددة لمصر فى بعض القطاعات

وحول طبيعة الالتزامات المحددة التى قدمتها مصر فى بعض قطاعات الخدمات، تشير مصادر مطلعة فى

جنيف .. الى ان مصر كانت قد اعلنت رغبتها عن فى الدخول فى التجارة الخدمية الدولية لبعض قطاعاتها الاقتصادية التي تحررت بالفعل في اطار برنامج الاصلاح الاقتصادى وقدمت التزاماتها بما يتمشي واحتياجا لاستيراد الخدمات المطلوبة وتصدير ماتسمح به قدراتها التنافسية من خدمات لدخول الاسواق الخارجية، هذا ولقد تم دراسة جداول الالتزامات دراسة متانية وفقا للضوابط والسياسات السارية ووفقا للقوانين والقواعد التى تنظم هذه الانشطة وخاصة في قطاع التمويل (انشطة البنوك وسوق راس المال والتامين..) وقطاع السياسة والتشييد والبناء..

هذا ولقد سبق تقديم هذه الالتزامات اجراء مفاوضات ثنائية على مدى عامين تقريبا مع الدول المتقدمة.. حيث تركزت هذه المفاوضات على تاكيد موقف مصر بعدم فتح قطاعات الخدمات للتحرير الا بعد التحقق من مدى قدرات هذه القطاعات على المنافسة او طبقا لاحتياج النشاط الاقتصادى المصرى الى الخبرة والتكنولوجيا الاجنبية..

وفى الوقت نفسه طالب الوفد المصرى فى المفاوضات التى جرت مع تلك الدول بضرورة تقديم الدول الاخرى التزامات من جانبها بفتح اسواقها امام صادرات الخدمات المصرية وخاصة الايدى العاملة المنظمة والمهنيين..

وجاءت الالتزامات المحددة التى قدمتها مصر بصفة عامة بمثابة تشجيع للاستثمارات الاجنبية فى مصر من خلال السماح بانشاء الشركات طبقا للتشريعات المصرية هذا وقد شملت هذه الالتزامات القطاعات التالية:

١- الخدمات المالية وتشمل البنوك - والتامين واعادة التامين - والأوراق المالية

إلزام الشريك الاجنبى بتدريب العاملين فى البنك

وفيما يتعلق بالبنوك فقد وافقت مصر على السماح بانشاء بنوك مشتركة والزام الشريك الاجنبي بتدريب العاملين فى البنك، كما وافقت على السماح بانشاء فروع للبنوك الاجنبية وفقا للشروط التي يحددها وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بالاضافة الى احتياجات السوق المصرى ايضا السماح بانشاء مكاتب تمثيل للبنوك الاجنبية بشرط عدم الجمع بين فرع بنك اجنبي ومكتب تمثيل لنفس البنك..

أما بالنسبة للتامين واعادة التامين فقد تم السماح بانشاء شركات تامين سواء مشتركة او فروع لشركات اجنبية بعد ٥ سنوات من بدء تنفيذ الاتفاق.. والسماح لشركات اعادة التامين بممارسة نشاطها فور تنفيذ الاتفاق مع ضمان نسب اعادة التامين التى يتم اسنادها الى كل من الشركة المصرية لاعادة التامين والشركة الافريقية لاعادة التامين، كما تم السماح بممارسة انشطة الخدمات المعاونة للتامين (الخدمات الاكتوارية - الاستشارات)

إزالة القيود التى تعوق الاستثمار غير المباشر

أما بالنسبة لخدمات سوق راس المال فقد تمت ازالة كافة القيود التى تعوق تدفق رؤوس الأموال للاستثمار غير المباشر (اى الاستثمار فى الاوراق المالية) خدمة لاغراض التنمية الاقتصادية والسماح بتقديم كافة الخدمات التى تعمل على تنشيط السوق وتطويره تطبيقا لقانون سوق راس المال رقم ١٩٩٢/٩٥ وخاصة خدمات ضمان الاكتتاب، السمسرة المقاصة والتسوية وحفظ الاوراق المالية، التسويق والترويج، وتكوين وادارة محافظ الاوراق المالية، انشاء وادارة صناديق الاستثمار الجماعى.

الخدمات السياحية

اما بالنسبة للخدمات السياحية فقد تم السماح بانشاء الفنادق والمطاعم (بعد الحصول على ترخيص ووفقا لحاجة السوق المصرية، ايضا الوكالات السياحية والتى سوف يتوقف حجم عملياتها على احتياج السوق.. بالاضافة الى خدمات سياحية اخرى مثل ادارة السياحة وخدمات النقل السياحى (البرى والنهرى) ومعاهد التدريب السياحية والمؤتمرات السياحية.

خدمات النقل البحرى

اما بالنسبة لخدمات النقل البحرى فقد وافقت مصر على انشاء شركات مشتركة لنقل الركاب والبضائع لا يقل راس المال المصرى فيها عن ٥١٪ من اجمالى راسمال الشركة.. ويمثل العاملون المصريون فيها مالايقل عن ٦٥٪ من اجمالى افراد الطاقم، كذلك وافقت مصر على انشاء شركات مشتركة لمشروعات تطهير الموانى لايزيد فيها راس المال الأجنبى عن ٧٥٪ والافراد الاجانب عن ٧٥٪..

وفيما يتعلق بخدمات الانشاءات والاستشارات الهندسية فقد التزمت مصر بانشاء شركات مشتركة لايقل راس المال المصرى فيها عن ٥١٪ فى مجال المشروعات الكبرى

مصرتستفيد من الدخول فى هذه الاتفاقية.. لماذا وكيف!!!

وحول مدى استفادة مصر من الدخول فى هذه الاتفاقية اشارت مصادر مسئولة بجنيف الى ان هذه الاتفاقية سوف تتيح الكثير من العناصر التى تمثل استفادة هامة للاقتصاد المصرى.. سواء كانت مستوردة لهذه الخدمات او مصدرة لها طبقا لما تمليه الحاجة فى كل نشاط من انشطة الخدمات وطبقا لاحتياجات التنمية الاقتصادية.. فمن ناحية لاترتب الاتفاقية الدولية للتجارة فى الخدمات على مصر اى التزامات تزيد على ماترتب عن اجراءات الاصلاح الاقتصادى من التزامات ومن ثم الاستفادة المتوقعة من الدخول فى دائرة التجارة الدولية..

ايضا فإن مصر تتمتع بمميزات نسبية فى العديد من الانشطة الخدمية مما يزيد من قدرتها التنافسية فى مجالات معينة - خاصة فيما يتعلق بتوافر راس المال البشرى والعمالة الماهرة وهما العنصران اللذان تعتمد القطاعات الخدمية، عليهما بشكل اساسى..

وتشير الارقام الى ان قطاع الخدمات فى مصر يساهم بشكل اساسى فى الدخل القومى وتحسين الوضع فى ميزان المدفوعات المصرى وخاصة من خلال تحويلات العاملين فى الخارج والسياحة وقناة السويس فقد بلغت مساهمة قطاع الخدمات فى ميزان المدفوعات فى بداية التسعينيات مايقرب من ٧٦٪ بالمقارنة بما كان عليه الوضع فى بداية السبعينيات حيث لم يساهم سوى بنحو ١٣٪ لذلك فإن تحرير التجارة الدولية فى الخدمات يحقق لمصر الانطلاقة التصديرية غير المنظورة التى سعت لتحقيقها من خلال الصادرات السلعية لفترة طويلة خصوصا وان مصر قد سبقت غالبية الدول النامية وجميع الدول الاشتراكية بشرق اوربا والصين فى انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادى التى اسفرت عن التطور النسبى لقطاعات الخدمات، وبالنظر الى ان الخدمات تلعب دورا هاما فى الاقتصاد المصرى فسوف يتيح الاتفاق حركة واسعة وتنظيما دقيقا للتصدير الى الاسواق الخارجية وخارج نطاق المنطقتين العربية والافريقية، ويهمنا فى ذلك مجالات الخدمات المهنية والعمالة والتشييد والبناء وغيرها وخاصة العمالة المنظمة بشكل جماعى، او بممارسة الحق فى انشاء المشروعات الخدمية، التى تعتمد على العمالة الماهرة اساسا..

كما ان وضع مصر الاقتصادى والجغرافى والسياسى كقلب للوطن العربى يمكنها من عقد اتفاقات للتجارة فى الخدمات مع دول المنطقة وخاصة الدول العربية ويساعد على ذلك القدرة التنافسية لقطاع الخدمات فى مصر بالمقارنة بدول المنطقة العربية والافريقية، حيث ان الاتفاقية تسمح بمثل هذه الاتفاقات بالاضافة الى غياب معظم الدول العربية عن تلك المفاوضات حيث لاتشترك سوى مصر والمغرب وتونس والجزائر فقط..

مزايا مباشرة تحصل عليها مصر

اما من حيث المزايا المباشرة التى تحصل عليها مصر فى اطار هذه الاتفاقية فإن التزامات التحرير التى قدمتها الدول اعضاء الاتفاق تتيح فرصا امام الصادرات المصرية من الخدمات خاصة فى القطاعات التى بلغت مرحلة كبيرة من القدرة على المنافسة مثل الخدمات المصرفية والتامين وغيرها، كما تتيح الفرصة امام المهنيين المصريين والاخصائيين.. للعمل فى الدول المتقدمة او الدول الاخرى..

كما ان قطاع الانشاءات يمكن ان يمارس نشاطه فى الدول العربية (اعضاء الاتفاق، وكذلك الدول الافريقية نظرا لخبرة هذا القطاع الكبير وسابقة اعماله فى بعض تلك الدول..

«اللى على رأسه بطحة» .. من الناشرين !

احتجاجات الناشرين اللبنانيين ترفض فتوي التزوير القادمة من بيروت

فى الاسبوع الماضى، نشرنا نص فتوى قادمة من بيروت تلقاها احد الناشرين المصريين بالفاكس تبيح تزوير الكتاب، وتعتبر التزوير حلالا، وأن من وقع فى يده كتاب، فلا شئ عليه اذا هو نسخ ما يشاء من الكتاب.. اذ الكتاب اى كتاب — هكذا تقول الفتوى ابإها — حين يصدر، فإنه يصبح مشاعا للجميع!

المهم .. فى اليوم التالى لنشر الفتوى اى مساء الاربعاء الماضى، انعقد اجتماع لاتحاد الموزعين العرب فى احد فنادق القاهرة وحضره ممثلون عن اغلب الدول العربية، وبينهم ناشرون بالطبع، ومن مصر حضر محمود عبدالمنعم مراد، رئيس اتحاد الناشرين المصريين ومحمد رشاد — الذى تلقى الفتوى — وحمادة الخانجى

وبدا منذ بدء الاجتماع بل وقبل انعقاده أن هناك احتجاجا عاما من جانب الناشرين اللبنانيين بالذات، على نشر الفتوى ابإها، بحجة انها مع التعليق الذى نشر معها، تأخذ «العاطل بالباطل» كما يقول المثل الشعبى، وتعلق التهمة فى رقاب الجميع مع أن بين الناشرين اللبنانيين

سليمان جودة

— هكذا تردد فى الاجتماع — ابرياء لا يزورون بل ويقاومون التزوير.

اكثر من هذا توالت الاحتجاجات سواء الى رئيس الاتحاد — المصرى لاتحاد الناشرين — او الى محمد رشاد تعلن رفضها لتعميم التهمة.

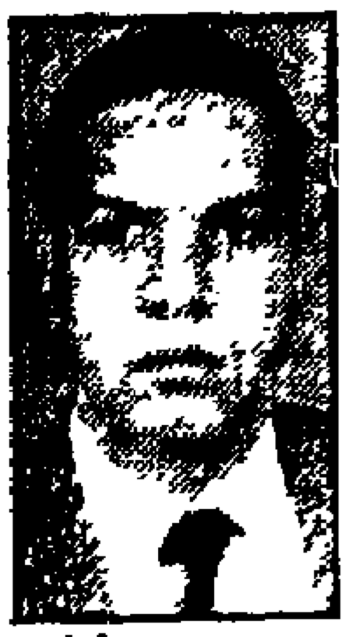
ولو عاد الذين احتجوا الى الكلام المنشور الاسبوع الماضى لاكتشفوا ان احتجاجاتهم فى غير موضعها، وانه لا مبرر لها، وانهم مخطئون.

لماذا؟!

لأننا، بالفعل لم نعمم التهمة ولم نعلقها فى رقاب الجميع كما زعموا وإنما قلنا صراحة: «بعض الناشرين» سواء فى لبنان او غيرها من البلاد العربية.



محمود مراد



محمد رشاد

لا ننكر ان فيهم ابرياء ولذلك قلنا «بعض»

والناشر البرئ، من التزوير لا يزعجه الكلام عن ذلك فى كثير او قليل، ولا تزعجه تلك الفتوى، ولا مائة مثلها .. انما ينزعج ويفزع — فقط — اللى على راسه بطحة!!

المسئول الأول عن إعادة التأمين بمصر فى

حديث خاص «للأهرام»:

اختيار الشركة المصرية لإعادة التأمين ضمن أكبر مائة شركة إعادة تأمين فى العالم.. يعكس مكانة مصر المتميزة عالميا

لدينا مؤسسات تأمين قوية وقادرة على الوفاء بالتزاماتها

الأرقام تؤكد أن حجم استثمارات قطاع التأمين فى السوق المصرية يصل إلى حوالى ٦ مليارات جنيه، وهذا يعكس قدرة هذا القطاع على القيام بدور مؤثر وفعال فى تنمية الاقتصاد القومى.

وفى ظل المتغيرات الاقتصادية المستمرة شهدت سوق التأمين فى مصر تطورا كبيرا واستطاعت شركات التأمين المصرية أن تضاعف من حجم أنشطتها مما أهل كثيرا منها للحصول على كأس الإنتاج نتيجة لجهودها المتميزة.

وإذا كانت اتفاقية الجات ستضيف تحديات ومسئوليات جديدة على عاتق شركات التأمين المصرية بما تتيحه من فتح أبواب المنافسة مع الشركات العالمية، فإن الشركات المصرية قادرة على مواجهة تلك التحديات.. لأنها تمتلك الخبرات والكفاءات المتميزة فى هذا المجال التى تستطيع أن تدفع بها إلى قمة النشاط التأمينى على مستوى العالم.

وليس هذا من قبيل المبالغة بل الحقائق تؤكد ذلك: فقد اختيرت الشركة المصرية لإعادة التأمين ضمن أكبر مائة شركة لإعادة التأمين فى العالم، وذلك وفقا لتقدير إحدى الهيئات الدولية الأمريكية المتخصصة فى صناعة التأمين.

كما أن نجاح المؤتمر التأمينى التاسع الذى أعدت له واستضافته المصرية لإعادة التأمين فى القاهرة، يعكس المكانة المرموقة والثقة العالمية فى شركات التأمين المصرية أكدتها شهادات خبراء التأمين الذين حضروا المؤتمر، ونتيجة لهذا النجاح حازت القاهرة ثقة كبريات شركات التأمين العالمية التى ترشحها لاستضافة مؤتمرات التأمين الدولية فى المرحلة المقبلة.

وإعادة التأمين تعنى توزيع المخاطر على أكثر من شركة تأمين بنسب محددة حتى لا تتعرض شركة واحدة لتحمل خسائر جسيمة دفعة واحدة، ولهذا فإن لهذا القطاع دورا مهما فى المرحلة المقبلة لمواجهة التحديات القادمة، ونظرا لأهمية قطاع التأمين فى مصر فإن القائمين عليه إحساسا بالمسئولية وبدور مصر الرائد فى المنطقة يسعون لتدعيم أواصر التعاون الإقليمى مع شركات التأمين فى المنطقة.

ومن هنا فإن «عالم التأمين» أجرت هذا الحوار مع الأستاذ محمد الطير رئيس الشركة المصرية لإعادة التأمين لتقدم للقارئ رؤيته كخبير فى مجال التأمين حول مستقبل صناعة التأمين فى مصر وانطباعاته الخاصة عن دور مصر الإقليمى فى هذا المجال، خاصة بعد النجاح الكبير الذى حققه المؤتمر التأمينى التاسع الذى عقد بالقاهرة.

القاهرة ستكون مركزا لمؤتمرات التأمين العالمية بعد نجاح المؤتمر التأميني التاسع

- في البداية سألت: ماهو تقييمك للمؤتمر التأميني التاسع الذي عقد بالقاهرة؟ ولماذا اختيرت القاهرة بالذات لعقد هذا المؤتمر؟

● فأجاب محمد الطير: أود الإشارة إلى أن تدعيم حكومتنا الرشيدة للمؤتمر وتشريف وزير الاقتصاد ورعايته للمؤتمر جعلنا نبذل قصارى جهودنا لتحقيق مزيد من التقدم لهذه الصناعة، حيث أكد السيد وزير الاقتصاد في كلمته التي ألقاها في افتتاح المؤتمر ان صناعة التأمين قد أصبحت من أهم الدعائم التي يرتكز عليها الاقتصاد الوطني لأية دولة من الدول، وبصفة خاصة الدول النامية وبالنسبة لنا تسهم هذه الصناعة وبشكل فعال في تحقيق خطط التنمية الطموحة التي نود تحقيقها، خاصة أن السعي الجاد من أجل إيجاد السبل المحققة لتنمية اكثر استقرارا في صناعة التامين كان شعار المؤتمر، وتلك ضرورة تحتمها الظروف وحتى يمكننا مواجهة التحديات التي نواجهها في حياتنا، أشار وزير الاقتصاد إلى أن التامين أصبح ضرورة ملحة تدخل في كل جوانب حياتنا الشخصية والمهنية والوطنية مؤكدا أن الحكومة المصرية على استعداد لدعم أى قرار أو مشروع يتم اتخاذه ويهدف إلى توثيق أواصر التعاون فيما بين السوق المصرية والأسواق التامينية الاخرى، هذا يدل على مدى اهتمام الحكومة بصناعة التامين إيمانا منها بدوره المحوري في الاقتصاد القومي.

وعن تقييمه للمؤتمر التاميني التاسع الذي عقد تحت إشرافه قال الأستاذ محمد الطير:

● لقد شاركت في هذا المؤتمر العديد من الدول العربية والأوروبية والأفروآسيوية، وتم عقد سبع جلسات قدمت خلالها نخبة متميزة من الخبراء والمتخصصين على مستوى العالم دراسات متخصصة تتعلق بالأهداف الرئيسية لهذا المؤتمر. ونجح هذا المؤتمر نجاحا كبيرا أشادت به كل الأوساط المعنية محليا ودوليا، خاصة أن عقده بالقاهرة أعطى له أهمية كبرى نظرا لمكانة مصر الدولية وثقلها الاقتصادي.

مشاكل الدول النامية التأمينية

- ماهي أهم المشاكل التي تواجهها الدول النامية والتي ناقشها المؤتمر؟!

● قال: استعرض المؤتمر المشاكل التي تواجهها صناعة التامين في الدول النامية وأهمها:

- عدم توافر المستويات التقنية التامينية الكافية وندرة العمالة المؤهلة والمدربة من ذوي الكفاءة العالية.

وتسرب مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي إلى الدول المتقدمة كإعادة تامين نظرا لعدم كفاية الطاقة الاحتفاظية في أسواق الدول النامية.

كما أن الكثير من شركاتنا نتيجة لعدم كفاية راس المال والاحتياطيات المتوافرة وانخفاض حجم الرسوم لكل شركة - فإن قدرتها الاحتفاظية صغيرة نسبيا، خاصة مع ضخامة رؤوس الاموال المستثمرة في المشروعات الصناعية، وبالتالي ضخامة مبالغ تامينها.

كما أن المبالغ المخصصة للبحث العلمي والتدريب وإرسال البعثات العلمية والدراسية لبلاد العالم المتقدم غير كافية بالإضافة إلى أن التحديات التي جاءت مصاحبة لاتفاقية الجات تفرض علينا ان نحتاط ونستعد لها، خاصة مع سياسة التحرر الاقتصادي التي تزيل الحواجز بين الأسواق.

تحديات الجات والتأمين

- ذكرتم سيادتكم أن الجات تفرض علينا تحديات جديدة في قطاع التأمين، فماهي رؤيتكم لدور قطاع التأمين لمواجهة تلك التحديات؟ وهل هناك آثار سلبية مباشرة ستنعكس عليه؟ وكيف يمكن تفاديها؟!

● فأجاب: اتفاقية الجات ستزيل الحدود وتفتح باب المنافسة مع الشركات الأجنبية، فعندما نفتح الحدود لشركات أجنبية تدخل سوق التامين بل وتاسيس شركات برؤوس اموال أجنبية نتساءل كيف يمكن أن نساند شركاتنا الوطنية وندعمها في ظل المنافسة مع الشركات الأجنبية الجديدة، التي تتمتع بمراكز مالية كبيرة تمكنها من تقديم خدمات فائقة للمتعاملين، وهذا يشكل منافسة وتحديا صعبا للشركات المحلية؟

ولكن يجب أن نذكر في هذا الإطار ان التغيرات العالمية

التى ستواجهها سوق التأمين أو صناعة التامين فى مصر والتى تدخل فى إطار اتفاقيات الجات وتطبيقها ليست سيئة كما يتصور البعض، بل ان التعاون العالمى أصبح أمرا ضروريا لرخاء البشرية. وأؤكد ان مؤسسات التامين فى بلادنا نجحت فعلا فى تكوين احتياطيات مالية كبيرة تؤكد مكانة مراكزها المالية وزيادة حقوق الملكية وضخامة الأموال المستثمرة فيها.

ولذا فإننى اكرر الدعوة للوحدات المحلية العاملة فى كل بلد أن تتعاون فيما بينها لتجميع امكانياتها لخلق صناعة تامين قوية محلية مع خلق تعاون إقليمى قوى.. ولقد بدأنا الطريق منذ فترة فعلى المستوى الافريقى تم تاسيس شركة إعادة التامين الافريقية وعلى المستوى العربى تم تاسيس شركة إعادة التامين العربية وعلى المستوى الافرواسيوى تم تأسيس المجمع الافريقى الاسيوى لإعادة التامين وغيرها من المؤسسات الوطنية الأخرى، ومازال هناك مجال كبير جدا للتعاون لم نطرقه بعد، او على الاقل مازالت هناك فرص متاحة للتعاون لم تتحقق بعد، حيث انه فى الوقت الذى يتجه فيه العالم إلى عصر الوحدات العملاقة نجد ان التعاون داخل أسواقنا لم يدرك بعد مدى خطورة عدم التعاون والتنسيق، كما يجب أن نذكر ان التعاون ليس فقط فى مجال تجميع الطاقات الاحتفاظية وتبادل إعادة التامين بل كذلك فى مجال التدريب وتبادل الخبرات.

دور الرقابة

- وماذا عن دور الرقابة خلال الفترة القادمة فى ظل هذه المتغيرات الجديدة؟!

بالطبع فإن دور الرقابة سيزداد فى المرحلة المقبلة، وبالتالى فإن التنسيق مهم وضرورى بين قطاعات الإشراف والرقابة فى الدول النامية، واحتلت عمليات الإشراف والرقابة أهمية قصوى فى أسواق التامين فى الدول النامية خاصة فى ضوء اتجاهات التحرر الاقتصادى وفتح الأسواق، ولقد عقد مجلس اتحاد مراقبى التامين فى الدول النامية اجتماعين تزامنا مع هذا المؤتمر.

وأؤكد أهمية دور هيئات الإشراف والرقابة فى ظل التحرر الاقتصادى وفتح الأسواق نظرا لدخول شركات أجنبية وشركات جديدة فى الأسواق، مما يتطلب إحكام الرقابة والحرص على صحة وسلامة المراكز المالية لشركات التامين، وهذا أمر ضرورى وحيوى حيث ننتقل الآن من عصر وجود شركة تامين واحدة مملوكة للدولة إلى أسواق مفتوحة ليس فقط لرأس المال الوطنى الخاص، بل ايضا لرأس المال الاجنبى، وهذا يتطلب الحرص أكثر لحماية حقوق حملة الوثائق التى هى امانة وواجب على هذه الهيئات مع ضرورة وضع الضوابط لدخول وحدات جديدة للسوق الوطنية لضمان استمرارها ووفائها بالتزاماتها.

توصيات مؤتمر التأمين

- كان للمؤتمر التامينى التاسع توصيات مهمة جسدت رؤية الدول النامية فى تحقيق مزيد من التقدم والتطوير لصناعة التامين.. فماهى أهم هذه التوصيات؟!

● أصدر المؤتمر عددا من التوصيات أهمها: ضرورة اهتمام الحكومات بالتامين الزراعى وتيسير جميع السبل له وتدعيمه بصفة الإلزام حتى تكون أسعار وثائقه مناسبة. تغيير اسم منظمة تامين دول العالم الثالث إلى منظمة تامين الدول النامية وتغيير اسم اتحاد شركات تامين وإعادة تامين دول العالم الثالث إلى اتحاد شركات تامين وإعادة تامين الدول النامية.

كذلك اصدر المؤتمر توصية خاصة بضرورة تكثيف برامج التدريب للعاملين فى قطاع التامين نظرا لاهمية العنصر البشرى فى مجال صناعة التامين وتاثيره فى اجتذاب عملاء وتوسيع نطاق سوق التامين.

كما أوصى المؤتمر بضرورة تطبيق إجراءات الاقتصاد وخصخصة الشركات تدريجيا وليس مرة واحدة، حتى يستعد قطاع التامين لهذه الإجراءات وحتى لا يقضى راس المال الاجنبى على صناعة التامين نتيجة المنافسة غير المتكافئة بينه وبين راس المال الوطنى ولتكن بداية تطبيق الخصخصة فى شركات التامين برأس المال الوطنى أولا، ثم يدخل راس المال الاجنبى بعد ذلك بخطوات محسوبة خاصة اننا نملك شركات وطنية ناجحة فى مجال صناعة التامين.

عالم نام وليس ثالثا!!

- ماهو المطلب الحيوى الذى تقدمت به فى إطار المؤتمر وتم تحقيقه وتدعيمه من خلال خبراء المؤتمر؟!

● لقد طالبت أعضاء المؤتمر بإصدار قرار بتحويل اسم منظمة تامين دول العالم الثالث إلى منظمة تامين الدول النامية، ولقد ذكرت فى المؤتمر أن هناك سؤالا يجب أن يثار: «لماذا نطلق على انفسنا العالم الثالث، فاين هو العالم الاول واين العالم الثانى، ولقد بدات المنظمة نشاطها عام ١٩٧٧.. فهل الوقت لم يحن بعد للترقى إلى العالم الثانى مثلا، ثم إذا كانت المؤسسات الدولية أصبحت تطلق علينا اسم الدول النامية، فلماذا نتمسك نحن بلقب العالم الثالث، وسيسجل هذا المؤتمر اننا لم نعد عالما ثالثا ولكننا أصبحنا عالما ناميا يسعى للتقدم، وهذا فى رأيى المصطلح الصحيح والمناسب.

والحقيقة، لقد شعرت أن هذا كان مطلب جميع الخبراء والمتخصصين بالمؤتمر، واننى بهذا المطلب قد حققت مطلبا مهما لديهم جميعا، ولكن مصر دائما برئاستها وقيادتها سباقة فى إبراز الدور المطلوب حينما تتولى القيادة.

خبراء مصر على القمة

- وبمناسبة الحديث عن دور مصر القيادى فإننا نتطرق إلى ان هناك عديدا من الخبراء المصريين قد حصلوا على عدد من المناصب القيادية خلال هذا المؤتمر، ومن بينهم سيادتكم، فما رأيكم فى هذا الاهتمام العالمى بالخبراء المصريين؟!

● حقا لقد تم تعيينى رئيسا لاتحاد شركات التامين وإعادة التامين فى الدول النامية، كما تم تعيين خيرى سليم نائب رئيس هيئة الرقابة على التامين رئيسا لاتحاد مراقبى التامين وإعادة التامين فى الدول النامية، واختير

عزت عبدالبارى رئيس الاتحاد الافرواسيوى للتامين رئيسا فخريا لاتحاد شركات التامين وإعادة التامين فى الدول النامية

حكاية المصرية لإعادة التأمين:

ـ لقد تم اختيار المصرية لإعادة التأمين مركزا لابحاث المجموعة العربية لمعيدى التأمين.. ماهو تعليقك؟!

● حقا لقد اتفق معيدو التامين العرب على اختيار المصرية لإعادة التامين لتكون مركزا للأبحاث وإعداد الدراسات المتعلقة بالمجموعة العربية لمعيدى التامين العرب، وان هذا الاختيار تم اثناء اجتماع معيدى التامين العرب الذى تزامن مع عقد مؤتمر التامين التاسع الذى تم فيه بحث تدعيم التعاون بين الشركات العربية ووضع استراتيجية جديدة لمواجهة منافسة وتزاحم شركات إعادة التامين الأجنبية لمعيدى التامين العرب، وهذا يعكس ثقة الخبراء العرب فى المصرية لإعادة التامين.

مؤتمرات.. كمان وكمان..

ـ لقد تبوأت القاهرة مركزا مرموقا فى استقبال واستضافة العديد من المؤتمرات، التى نظمتها المصرية لإعادة التأمين بدرجة عالية من الجودة والكفاءة، ومنها مؤتمر تامين الطيران ومؤتمر التامينات الهندسية، وأخيرا مؤتمر التامين التاسع.. فهل هناك مؤتمرات أخرى من المتوقع إقامتها قريبا فى مصر؟!

● لقد تم اختيار مصر لانعقاد مؤتمر تامينى تنظمه الأمم المتحدة خلال الربع الأول من العام القادم، حيث ستتم مناقشة مشاكل إعادة التامين فى بلاد العالم النامى ومشاكل الخصخصة. وانا اعتبر أن هذا تشريف جديد يضيف إسهاما فوق الإسهامات التى تقوم بها مصر ورصيد زاخر لها فى مصاف الدول الكبرى، وان اختيار مصر بحيث تكون دائما مضيفة لجميع المؤتمرات فى صناعة عالمية مثل صناعة التامين يدل على مكانتها الرفيعة والعالمية.

وهذا المؤتمر سيكون نمطا مختلفا على جميع المستويات، حيث سيدور الحوار المتواصل بين الدول المتقدمة والدول النامية، وذلك على غرار حوارات الدائرة بين الشمال والجنوب، وسيتم عقد جلسات عمل ويكون هناك قائد او رئيس مجموعة للتنسيق بين جميع الخبراء فى كل جلسة يتم عقدها نظرا لانه سوف يسمح بأن يطرح كل مشارك افكاره واراءه ومقترحاته ومناقشاته واختيار ما يمكن تطبيقه لإثراء صناعة التامين فى الدول النامية.

والواقع اننى سعيد للغاية لتكرار الثقة فى مصر واختيارها دائما مركزا لمثل هذا المؤتمر الذى سيعد منتدى فكريا على اعلى مستوى، وهذا يعد تقديرا لسوق التامين المصرية ممثلة فى الشركة المصرية لإعادة التامين لانها ستتحمل العبء الاكبر فى تنظيمه وإعداد جميع الإجراءات والترتيبات حتى يخرج بالشكل الملائم لوضع مصر المتميز والذى اعتادت الشركة أن تقوم به فى هذا الإطار على خير وجه.

●● سؤال أخير:

ـ ماهو شعورك عند اختيار المصرية لإعادة التأمين وانت على راسها ضمن أكبر مائة شركة إعادة تأمين فى العالم؟!

● لقد سعدت حقا بهذا الاختيار لان هذا يعكس مكانة مصر المرموقة فى الخارج، ويأتى هذا الاختيار تاكيدا على ان مصر لديها من الكفاءات والخبرات ما يؤهلها لان تكون فى مصاف الدول المتقدمة فى مثل صناعة عالمية كصناعة التامين.. وهذا يحفزنا اكثر لان نبذل مزيدا من الجهود لنظل دائما فى هذا المستوى، بل قد نحقق الكثير بإذن الله.

آثار اتفاقية «الجات» على التجارة العربية

اتفاقية الجات وآثارها على التجارة العربية.. عنوان محاضرة القاها الدكتور بشير عمر فضل الله وزير المالية والاقتصاد السوداني الاسبق والمحاضر بجامعة «مانشستر» سابقا والمستشار بالبنك الاهلي التجاري حاليا. قال إن تحرير التجارة العالمية وتقليص التعريفات الجمركية وإزالة الحواجز الحمائية يتوقع له أن يؤدي الى زيادة حجم التبادل التجاري في العالم الى رقم اختلف الاقتصاديون في تقديره، ولكنهم اتفقوا على انه سيكون في اطار 500 مليار دولار امريكي، ويمكن للدول العربية أن تجني ثمار هذه الزيادة.

وأوضح أن الاتفاقية ستفتح الباب لحرية انسياب رأس المال والعقول والادمغة لصالح الدول النامية بحثا عن فرص للاستثمار.

وأنه من المأمول أن الاتفاقية ستفتح المجال للبنوك وبيوتات التمويل العالمية لانشاء فروع لها في الدول العربية مما يتيح الفرصة للبنوك ومؤسسات التمويل العربية لكي تدخل معها في مشاركات ترفع بمقتضاها كفاءة رأسمالها وكفاءتها التشغيلية وفرص انتشارها الجغرافي، ولأن التمويل هو عصب التنمية، فإن من شأن هذا لو تم ان يدفع بعجلات التنمية خطوات حثيثة الى الأمام.

وأضاف انه كنتيجة للاتفاقية وكنتيجة لانفتاح العالم على نفسه أكثر وأكثر، فانه من المنظور أن تزداد حركة التنقل والاتصال في العالم، وستجبر الاتفاقية الحكومات وشركات القطاع الخاص على اعتماد مبدأ التخطيط الاستراتيجي متوسط وطويل المدى والقراءة الواعية للمستقبل.■

«اقتصاد - الصفحة 8»

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١١ نوفمبر ١٩٩٤

غات قد تضيف ٥١٠ بلايين دولار الى الدخل العالمي

● جنيف - رويتر - ذكر محللو شؤون «غات» امس الخميس ان الاتفاقية التي توصلت اليها جولة اوروغواي لتحرير التجارة العالمية ويبدأ العمل فيها في كانون الثاني (يناير) المقبل ستضيف ما لا يقل عن ٥١٠ بلايين دولار الى الدخل العالمي سنة ٢٠٠٥.

وفي ضوء ما يعترض عملية التصديق على الاتفاقية من صعوبة في الولايات المتحدة قال المحللون «ان المكاسب الاميركية من تحرير التجارة في البضائع قد تصل الى ١٢٢,٤ بليون دولار في العقد المقبل».

وأضافوا «ان الايرادات السنوية للاتحاد الاوروبي ستزيد بفضل غات بنحو ١٦٣,٥ بليون دولار سنة ٢٠٠٥».

وجاء في التقرير الذي اعده المحللون ان اليابان ثالث اكبر قوة تجارية في العالم ستقتنص عائدات اضافية قدرها ٦٢,٧ بليون دولار بينما تحصل كندا على ١٢,٤ بليون دولار.

واشار التقرير الى ان الاقتصادات النامية والانتقالية التي تخشى ان تعود عليها «غات» بخسائر ستحقق فيما بينها مكاسب اضافية تبلغ ١١٦,١ بليون دولار سنوياً بحلول سنة ٢٠٠٥.

ندوة «الجات» بالقاهرة السبت القادم

كتبت ـ أفكار الخرادلي:

تعقد في الفترة من ١٩ إلى ٢٤ نوفمبر ندوة عن الجات، ينظمها المركز المصرى للدراسات الاقتصادية الذى يضم نخبة من الخبراء ورجال الاعمال فى أول نشاط له. وصرح طاهر حلمى مدير المركز بأن الندوة تعقد بالاتفاق مع بيتر سازرلاند مدير الجات، وهى الجزء الاول من ندوة كبرى سيعقد الجزء الثانى منها فى ديسمبر القادم.

وقد تم تقسيم الجات الى ستة موضوعات سيتم بحث ثلاثة منها خلال هذه الندوة وهى: المنسوجات والجات ومكافحة الدعم والاغراق وحماية الصناعة المحلية وحقوق الملكية الفكرية. أما الموضوعات التى ستناقش فى ديسمبر: شئون البيئة الخدمات، والشئون الزراعية وأوضح انه سوف يتم بحث كل موضوع من الموضوعات الستة على مدى يومين. من ناحية أخرى سوف يعقد المركز مؤتمرا دوليا فى يناير يحضره بيتر سازرلاند وليون بريتون ممثل انجلترا فى الجات والسوق الاوروبية المشتركة، وممثلون من الولايات المتحدة والهند والبرازيل لتقديم وجهة نظر دول العالم الثالث فى اتفاقية الجات، كما يحضر المؤتمر الخبراء ورجال الاعمال المصريون لدراســة كل تفاصيل اتفاقية الجــات وبحث تأثيرها على مصر.

دول مجلس التعاون تبحث في انشاء تمثيل مشترك لدى "غات"

□ ابو ظبي -
من شفيق الاسدي:

■ تبحث دول مجلس التعاون الخليجي في انشاء تمثيل مشترك لها لدى الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة (غات) ومدى التقيد بمقاطعة اسرائيل في ضوء البيان الذي اعتمده مجلس التعاون في ايلول (سبتمبر) الماضي في نيويورك والذي نص على رفع المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة.

واكدت مصادر تجارية في ابو ظبي ان مسالتي المقاطعة والتمثيل الخليجي لدى «غات» ستكونان بين قضايا اخرى ستبحث فيها لجنة التعاون التجاري (وزراء التجارة) في اجتماعها في الرياض الاربعاء المقبل.

واوضحت انه سيتم النظر في هاتين المسالتين في اطار توصيات اجتماع وكلاء التجارة في الدول الاعضاء التي تم رفعها الى اللجنة وتكليف الامانة العامة للمجلس التعامل مع مختلف القضايا التي تم البحث فيها في اجتماع الوكلاء الذي عقد اخيراً في الرياض للتحضير للاجتماع الوزاري.

واكدت المصادر ان وكلاء التجارة كلفوا الامانة العامة للمجلس اعداد مذكرة في شان التمثيل المشترك لدى «غات» تعرض على الاجتماع المقبل للجنة «غات». وشكلت دول مجلس التعاون لجنة خاصة لـ «غات» عقدت اجتماعاً في مقر الامانة العامة في ايلول الماضي وبحثت في مختلف الاجراءات التي اتخذتها دول المجلس للتعامل مع اتفاقية «غات».

وذكرت المصادر ان وكلاء التجارة في دول المجلس اطلعوا على مذكرة الامانة العامة في شان مقاطعة اسرائيل، كما اطلعوا على البيان الذي اصدره المجلس الوزاري في نيويورك في ايلول الماضي. واضافت ان الوكلاء راعوا الاستفسار من المجلس الوزاري في شان الوضع القانوني للمقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة ومدى التقيد بالقوائم الحالية والخطوات التنفيذية اللازمة للبيان الذي اصدره المجلس الوزاري. واكدت ان وزراء التجارة سيبحثون ايضاً في تطوير قواعد تملك وتداول الاسهم وضوابط ممارسة تجارة الجملة ولائحة التحكيم التجاري بين الدول الاعضاء واعادة تصدير السلع الاجنبية وظاهرة التستر. وذلك في ضوء التوصيات التي اتخذها وكلاء وزارات التجارة في شان هذه القضايا.

واوضحت ان تطوير قواعد تملك الاسهم من جانب مواطني مجلس التعاون في كل الدول الاعضاء ستكون في اتجاه السماح لمواطني هذه الدول بتاسيس والمشاركة في تاسيس الشركات المساهمة الجديدة وتملك اسهم الشركات المساهمة القائمة وذلك وفقاً للقواعد المطبقة على مواطني الدولة العضو مقر الشركة.

كما يجوز بموجب التعديلات المقترحة للدولة العضو التي تؤسس فيها الشركة اشتراط تملك مواطنيها نسبة لا تزيد على ٥١ في المئة من اسهم هذه الشركات.

وتنص التعديلات المقترحة ايضاً على ان يسمح لمواطني دول المجلس بتاسيس والمشاركة في تاسيس الشركات المساهمة الجديدة وتملك وتداول اسهم الشركات المساهمة القائمة بنسبة لا تزيد على ٢٥ في المئة من راس مال الشركات وفقاً للقواعد المطبقة على مواطني الدولة العضو مقر الشركة وذلك باستثناء شركات التامين والصرافة والمصارف على ان يقتصر هذا الحكم على الشركات المساهمة العاملة بالانشطة الاقتصادية غير المسموح لمواطني دول المجلس بممارستها وفقاً لقرارات المجلس الأعلى وأحكام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة.

وتبحث لجنة التعاون التجاري في توصيات الوكلاء في شان اختيار الأمين العام لمركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون في البحرين ومشروع لائحة اجراءات التحكيم التجاري بعد ان تبدي الدول الاعضاء اراءها في هذا الشان.

كما تبحث اللجنة في توصية الوكلاء في شان التستر التجاري في ضوء المذكرة التي اعدتها الامانة العامة لمجلس التعاون في هذا الشان وملاحظات الدول الاعضاء في هذا الصدد، وذلك بهدف الحد من هذه الظاهرة ووضع نظام بهذا الغرض.

وتبحث اللجنة في اقتراح من وكلاء وزارات التجارة بعدم الموافقة على مذكرة مقدمة من هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون تقترح فيها اضافة فقرة جديدة الى لائحة شهادات صلاحية المواد الغذائية في شان وجود علامات تدل على تلف واضح على بعض المواد الغذائية الواردة ضمن بعض الارساليات.

المصدر : الحياة اللندنية
التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٤

اتجاهات اقتصادية

كلينتون يتوقع ان يقر الكونغرس "غات" الشهر الجاري

● واشنطن – رويتر – قال الرئيس الاميركي بيل كلينتون اول من امس ان موافقة الكونغرس على اتفاقية «غات» لتحرير التجارة العالمية يجب الا تتأخر وتوقع ان يتم اقرارها الشهر الجاري.

واضاف كلينتون في كلمة القاها في جامعة جورجتاون «ان الولايات المتحدة قادت العالم في العمل على تبني غات. والآن علينا ان نتابع جهودنا وان نقود من جديد. يجب الا نؤخر الاتفاقية، لأن ذلك سيعرض قيادتنا ورخاءنا للخطر».

وسيعقد الكونغرس الجديد جلسة خاصة في وقت لاحق الشهر الجاري للبحث في اقرار تشريع يضع الاتفاق التجاري الذي تم التوصل اليه في اطار الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة (غات) موضع التنفيذ.

وقال كلينتون انه متأكد من ان الكونغرس سيقر اتفاقية «غات».

منظمة التجارة الدولية لم تتوصل الى قرار في شان مديرها العام

● جنيف – رويتر – قال دبيلوماسيون انه ليست هناك اي اشارة الى قرب الاتفاق على تعيين مدير عام لمنظمة التجارة الدولية التي يتوقع ان ترى النور مطلع السنة المقبلة. واضافوا ان رئيس الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة (غات) بيتر سذرلاند مصر على عدم تسلم المنصب.

وأشار الديبلوماسيون الخميس الى ان المشاورات التي جرت بين الدول الاعضاء في «غات» فشلت حتى الآن في الاتفاق على أي من المرشحين الثلاثة من المكسيك وايطاليا وكوريا الجنوبية.

لكن جان بيار لان سفير الاتحاد الاوروبي لدى المنظمة التجارية الدولية قال ان مرشح الاتحاد، وهو وزير التجارة الايطالي السابق ريناتو روجيرو، يتقدم المرشحين الآخرين حتى الآن.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : [illegible]

التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٨٦

ندوات

[illegible]

مطلوب مشروع قومى لمواجهة «الثقافة السرية» !

معرض القاهرة للكتاب محفل جماهيرى لا يحتمل صراعات الأنظمة السياسية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : [illegible]

التاريخ : ١٢ [illegible] ١٩٩١

عندما وجهنا الدعوة لرئيس هيئة الكتاب ، ومن قبله وزير الثقافة ، لنتحاور معهما حول هموم الثقافة المصرية ، وحاضرها ومستقبلها ، كنا على اقتناع تام بأن طرحنا لهذا الموضوع ، فى هذا الوقت بالذات ، ليس نوعا من الترف ، نمارسه فى مبنانا الأنيق على كورنيش النيل ، ولا يحتمله المواطن المصرى البسيط المطحون بهموم تفاصيل حياته اليومية ، واقتناص « لقمة العيش » من بين فكى الظروف الصعبة ، وأعباء المعيشة التى تتزايد يوما بعد يوم !!..

فالثقافة بمعناها الواسع ومفهومها الشامل ، هى محور هام من محاور صياغة حاضر ومستقبل الإنسان المصرى أيا كان موقعه ..

وعلى هذه الأرضية دار حوارنا مع الدكتور سمير سرحان رئيس الهيئة العامة للكتاب ، الذى لم يكن الهدف منه مجرد توجيه أسئلة وتساؤلات والحصول على إجابات عنها ، لكن كان هناك حرص منذ البداية من جانبه وأيضا من جانبنا ، على الوصول إلى تصور أو رؤية عامة لما يحيط بنا من متغيرات متسارعة ، وتحديد لواقعنا ودورنا فيما يسمى بالنظام العالمى الجديد ، وكيف سنعيد دورنا الثقافى الرائد على مستوى المنطقة والعالم ، والتحديات الداخلية والخارجية التى علينا أن نواجهها حتى نستعيد ذلك الدور ..

لقد تحدث د . سمير سرحان عن العديد من القضايا التى تهم المثقف ورجل الشارع المصرى والعربى .. وحدد شكل المواجهة الحالية مع إسرائيل بعد أن وضعت الحرب أوزارها ، وقال إن المواجهة الثقافية مع إسرائيل هى أهم تحد يواجهنا الآن ..

وتطرق إلى التحديات الأخرى التى تواجه الثقافة المصرية [illegible] . وهى الثقافة [illegible] التى تتمثل فى [illegible] [illegible] من [illegible] [illegible] [illegible]

بالكباريهات ، وشرائط الكاسيت ، والكتب الصفراء ..

ودعا د . سمير سرحان إلى ضرورة صياغة مشروع ثقافى قومى لمواجهة كافة الاخطار الداخلية والخارجية التى تتعرض لها ثقافتنا ، وأن تعاد صياغة الاداء فى المجتمع حتى نجعل له عقلاً عاما !.

وحول ما أثير حول اشتراك العراق وإسرائيل فى معرض القاهرة الدولى للكتاب .. قال د . سرحان إن العراق لم يتقدم حتى الآن بطلب للمشاركة ، وإذا تقدم بذلك الطلب فسوف نبحثه ، أما إسرائيل فاشتراكها فى المعرض سيعرضه لهزات تفسد الجهد الكبير الذى بذل فيه !!.

وأكد د . سرحان على أن المعرض محفل جماهيرى ضخم لا يحتمل صراعات الانظمة !.

الثقافة المصرية والمتغيرات العالمية

● رئيس التحرير :

يسعدنى اليوم أن أرحب بالدكتور سمير سرحان الذى ننتهز فرصة وجوده معنا لنطرح عليه بعض القضايا المتعلقة بالثقافة عموما ، وبصناعة الكتاب بشكل [illegible] .

[illegible] الدكتور سمير سرحان [illegible] رجل متعدد

أعد الندوة للنشر
محسن حسنين

المواهب ، فهو ليس رئيسا فقط لهيئة الكتاب ، لكنه أحد قيادات الثقافة فى مصر ، وكاتب كبير له مكانته فى عالم التأليف والكتابة ، واسم لامع فى حياتنا الثقافية ، وهو فوق كل هذا وذاك رئيس لهيئة الكتاب التى يضفى عليها من شخصه الكثير ونجح فى تطوير الكثير فيها ..

وقد يكون من المفيد فى البداية ، ونحن بصدد الحديث عن الثقافة أن نسأل د . سمير عن رؤيته لواقعنا ومستقبلنا الثقافى فى ضوء المتغيرات فى العالم التى تتجه إليها مصر والعالم العربى ..

●● د . سمير :

يسعدنى فى البداية أن أشكر الزميل والصديق العزيز الأستاذ رجب البنا وأحييه على قيادته الواعية لهذه المؤسسة العريقة .. التى تعد من أعرق المؤسسات الثقافية فى مصر ..

فدار المعارف لعبت على مدى التاريخ الثقافى المصرى دورا رائدا وجوهريا فى بلورة العقل ، ليس المصرى فقط ، ولكن العربى أيضا ، ووصل حاضره بتاريخه ومستقبله .

وما طرحه الاستاذ رجب ، كبداية ، يعد طرحا أساسيا حيث يمثل أحد الاسئلة الجذرية التى تواجهنا الآن فالثقافة أصبحت أهم أسلحتنا لدخول المستقبل .

فالمتغيرات على مستوى العالم أصبحت كثيرة ومتسارعة ، والتدفق المعرفى ، [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] مقدرات العالم ، وظهور [illegible] [illegible] بتوجهات نحو

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : [illegible]

التاريخ : ١٢ يونيه ١٩٩٤

نظام عالمي جديد ، وأيضا ظهور ما يسمى بمبادئ الاعتماد المتبادل ، والمصالح الاقتصادية المشتركة ، والتعامل بين الدول على أساس الندية الثقافية والاقتصادية ، بالإضافة إلى المتغيرات التي تحدث في عالمنا العربي .. من جهود السلام

تحديات .. تحديات !!

كل هذا يطرح علينا سؤالا هاما وهو .. ما هو دور مصر الثقافي حتى تدخل القرن الواحد والعشرين وقد استعدنا قيادتنا للمنطقة أو على الأقل أكدنا دورنا في بناء النظام العالمي الجديد ، والعالم الذي يتشكل أمامنا ؟.

ولاشك أن ثقافة مصر تواجهه العديد من التحديات .. التحدي الأول هو محاولة سيطرة ثقافات غلابة على الثقافة المصرية واستلاب دورها ..

وهذه الثقافات الغلابة يمكن أن تأتينا من الأقمار الصناعية الموجودة في الفضاء وتحاول ليس طمس الهوية المصرية ، والتي لا يمكن طمسها لإننا أصحاب حضارة ٧ آلاف سنة ، ولكن تذيب هذه الهوية في أنماط سلوكية أو ثقافية أكبر بحيث لا يصبح لمصر أي دور ثقافي .

والتحدي الثاني الذي يجب أن نقبله ونستعد له .. هو تحدي المواجهة الثقافية مع إسرائيل .. فإذا كانت المواجهة العسكرية قد انتهت ونحن سعداء بذلك ، وإذا كانت جهود السلام كللت وتكللت بالنجاح ، ونحن أيضا سعداء بذلك ، فأمامنا تحد أساسي وهو اعادة صياغة جميع اسلحتنا الثقافية لكيلا نجعل الأخرين يسيطرون على ثقافتنا بأنماط سلوكية وفكرية وفنية نحن لا نرغب فيها ..

ويجب أن نحتاط من المحاولة التي تجرى لا ستلاب الدور المصري بدعوى أن إسرائيل ، بصفتها متقدمة تكنولوجيا ، تقدم النموذج الأقوى ، والأكثر إثارة للاعجاب ، وبالتالي يتراجع الدور المصري على أساس أنه دور ثانوي ، لأن في العالم الجديد من هو اكثر تقدما تكنولوجيا من الناحية العلمية ، والأخذ بالثورة المعرفية الموجودة ، يمكن أن يشكل نموذجا للامتياز أو للتميز في الوجدان العام .

علينا أن نحتاط لذلك لان لدينا أيضا نموذجا آخر للتميز ، وهو إن لم يكن بنفس القوة من حيث التقدم التكنولوجي ، فإنه أعمق وأبعد أثرا وتأثيرا من أي نموذج آخر في المنطقة وهو المخزون الثقافي والحضاري والفكري لمصر ومجموع الابداعات الموجودة ، وهي ليست فقط آدابا وفنونا وكتبا وغيرها ، بل هو مجموعة العقول الموجودة في مصر كلها ، والمخزون المعرفي في مصر على مدى سبعة آلاف سنة .

كل ذلك لابد أن نقويه .. ونعتبره سلاحا حقيقيا نحارب به معركتنا القادمة من أجل أن نكون نحن القوة الاساسية في المنطقة ثقافيا .

فالمؤسسة الثقافية ، من وجهة نظري ، تحتوي ليس فقط على سلوكيات الشارع وقيمه ، ولكن أيضا على مؤسسات التربية والتعليم والثقافة والاعلام بشقيه المرئي والمسموع .

هذه هي أسلحتنا في المعركة الحالية كأننا نستعد لخوض حرب أخرى ولكن على المستوى الثقافي .

وكما نشترى السلاح أو نصنع المدفع والطائرة وآلة الحرب ، المطلوب أيضا أن نصنع آلة السلم وآلة الثقافة لانه ليس لدينا الآن من قوة نعتمد عليها في قيادتنا للمنطقة إلا الآلة الثقافية .

الثقافة السرية !!

● أكتوبر :

لكن هل ترى أن هناك أزمة ثقافة في مصر ؟

●● د . سمير :

على المستوى الرسمي أي على مستوى الأجهزة الثقافية ليس هناك أزمة .. فالإعلام يؤدي واجبه ، والمؤسسات الثقافية تؤدي واجبها ، والكل يجتهد في مجال عمله ليعطي صورة للثقافة المصرية في مختلف المجالات ..

لكن الأزمة تتمثل فيما يمكن أن نسميه « الثقافة السرية » التي تهدد الثقافة المصرية الرسمية العلنية أو المعلنة تهديدا كبيرا ..

وتتمثل هذه الثقافة السرية في الفن الهابط بأشكاله المختلفة سواء كان مسرحا سياحيا تلفيقيا يقدم بشكل يكاد يكون بديلا « للكباريه » وسواء كان أغاني أو كاسيتات تسمع في السيارات والتاكسيات .. وتكاد تنفي المخزون الابداعي الجميل لمصر من الموسيقى الرفيعة والأغاني الرائعة بدءا من الموسيقى الكلاسيكية وأم كلثوم وعبد الوهاب وعبد الحليم حافظ وغيرهم .

وهناك ثقافة أخرى أكثر خطورة تندرج تحت مسمى الثقافة السرية وهي الثقافة التي تقوم على بث معطيات التطرف من خلال وعاظ المساجد في أقصى القرى والنجوع غير المتعلمين وغير الملمين بشئون دينهم ، ولم يتم تدريبهم تدريبا حقيقيا على توصيل المثل العليا للدين الصحيح ، والذين يؤثرون بشكل مباشر على الجماعات المحيطة بهم ويضللونها ويلقنونها أفكارا خاطئة وهم يشكلون « الوعي العام » وتيس العام للشعب ..

لكن هناك هجمة لم تتعرض لها الثقافة المصرية من قبل ، وهي من أكثر من مصدر فهنا تحد سافر مع ثقافة الجار ..

الحاجة إلى مشروع ثقافي للمستقبل

سواء أكانت إسرائيلية أو إيرانية .. وهي تحاول تقديم النموذج الإسلامي في إيران ، أو النموذج التكنولوجي في إسرائيل ..

● أكتوبر :

إذن ما رأيك فيما يقال من أن القاهرة لم تعد مركزا للثقافة العربية وأن هناك عواصم اخرى سرقت منها الاضواء ؟!

●● د . سمير :

نحن لا يضيرنا ذلك ، فالعالم المعاصر قائم على الحوار بين الثقافات ، وهذه أحد الأسس التي يبنى عليها النظام العالمي الجديد .

ويجب ألا نتزعزع أونخجل من أن هناك أكثر من عاصمة ثقافية عربية بشرط أن يحدث هذا الحوار الخلاق بين المثقفين العرب في كل مكان في اطار المعطيات الاشمل للثقافة العربية .. فنحن نتحدث لغة واحدة ، ونقف على تراث اسلامي واحد ، ونحن نقف على أرض واحدة من السلوكيات والعادات والتقاليد ، ونحن في نفس المرحلة الحضارية تقريبا حيث نحتل قمة سلم الدول النامية وليس أسفله ، ونحن جميعا نحاول الأخذ بأسباب العلم والتكنولوجيا .

لكن مع ذلك فالقاهرة تتميز بتاريخها الثقافي الطويل ، وبإسهامها الثقافي الأطول ، وبوجود أكبر عدد من المفكرين والعلماء والادباء وأساتذة الجامعات والمتعلمين والمبدعين وهذه حقيقة ..

وحينما يدرس الأدب العربي في الرباط أو في بغداد يدرس طه حسين والعقاد .. والرموز المصرية الكبيرة أصبحت رموزا عربية .. فمن يقول إن أم كلثوم مصرية ؟ إن أم كلثوم عربية لانها رمز عربي ، وكذلك العقاد وطه حسين وغيرهما ..

والقاهرة أيضا تستوعب الابداعات العربية المختلفة .. ففي دار المعارف وفي هيئة الكتاب ننشر لزملائنا العرب وستضيفهم في مهرجاناتنا الثقافية ..

● أكتوبر :

من الواضح أن هناك جهة ما تريد أن تفرض علينا ثقافتها وطرائقها ، حتى في قراءة القرآن الكريم ، ومن الضروري أن نفرق بين الغزو الثقافي الذي يستهدف تمييع شخصيتنا ويقتلعنا من الجذور ، وبين التنقيح الثقافي الذي يفيد شخصيتنا ويضيف إليها .

ألا ترى معي أننا بحاجة إلى بلورة مشروع ثقافي للمستقبل ، مع ضرورة عقد مؤتمر عام للمثقفين لاستخلاص رؤية لمواجهة هذا الغزو ؟

●● د . سمير :

الحقيقة أن هذا ما كنت أود قوله في بداية هذه الندوة .. فلابد من وقفة على مستوى كافة المؤسسات الثقافية المصرية .. والأمر أكبر من أن نعقد مؤتمرا هنا أوهناك .

وسؤالك مس أمرين هامين هما .. أننا مازلنا نعمل في جزر منفصلة ، ونفتقر لسيمفونية عمل واحدة تشكل ما يسمى بالعقل العام للمجتمع .

فنحن في أمس الحاجة الآن لإعادة صياغة الأداء في المجتمع كله على مستوى المؤسسات الحكومية وغير الحكومية حتى نستطيع أن نكون عقلا عاما لهذا المجتمع يستطيع أن يحكمه .

لابد أن يتكامل دور المؤسسة الدينية مع المؤسسة الثقافية والاعلامية .. لكن ما يحدث اليوم هو أن المؤسسة الدينية تعاند المؤسسة الثقافية الرسمية فتصادرها ، وتنصب من نفسها رقيبا عليها .. لماذا لا تتصدى للأفكار المتطرفة والكتب الصفراء ، وشرائط الكاسيت التي تجرم المجتمع ؟

يجب علينا ألا نفهم الثقافة بمعنى أنها الكتاب والفيلم والأغنية والمسلسل ، بل الثقافة بمعناها الأشمل أي الاداء الاجتماعي للمجتمع كله سواء في المؤسسات الثقافية والتعليمية والاعلامية أو في الشارع .

● أكتوبر :

فلنترك قليلاً الثقافة بمعناها الواسع والشامل ، ولنتحدث عن جزئية صغيرة تملك أنت شخصيا السيطرة عليها ومسئولية اتخاذ القرار فيها .. وهي نشر الكتاب .. فالملاحظ أن عدد القراء على مستوى العالم بدأ يتناقص ، وعلى الجانب الآخر .. فإن السلاسل ، خاصة رخيصة الثمن منها ، تلقى اقبالا كبيرا ، ولدينا تجربة ناجحة في هذا الصدد هي تجربة مكتبة الأسرة التي وزعت عشرات الآلاف من الكتب .

●● د . سمير :

نعم .. وزعت حوالي ٣٠ ألف نسخة ، وهي تجربة أثبتت أن هناك قارئا موجودا .. إذن المشكلة مشكلة سعر .. ولذلك لابد أن تدخل الدولة بثقلها للحفاظ على ذاكرة الأمة وعقلها ووعيها في صوره الكلمة المكتوبة .

وما حدث في مكتبة الأسرة هو أداء سيمفوني متكامل وهو نتيجة تعاون بين وزارات الثقافة ، والإعلام والحكم المحلي والشباب وجمعية الرعاية المتكاملة مع هيئة الكتاب لإنجاح هذا المشروع القومي إدراكا منها لأهمية المنتج الثقافي .

ولذلك يهمني هنا أن أشير إلى الجهد الخارق والنبيل الذي تبذله السيدة سوزان مبارك حرم السيد رئيس الجمهورية من خلال نشر مكتبات ... [illegible]

قومية ... [illegible]

محصلته فى النهاية تنمية عادة القراءة لدى الطفل الذى سيصبح شابا بعد ذلك يقود المجتمع ، وتصبح الكلمة المكتوبة جزءا من عالمه لن يستغنى عنه .

والحقيقة أن الكلمة ليست جزءا من عالم البيت المصرى .. والمكتبة ليست جزءاً من أثاث البيت المصرى .. قد تكون هناك غرفة سفرة أو « غرفة مسافرين » .. لكن ليس هناك مكان للكتاب . والطالب المصرى عندما ينتهى من الامتحان يلقى بالكتب الدراسية من النافذة أو يتصرف فيها بوسيلة أو بأخرى ..

والجهد النبيل الذى تبذله السيدة حرم رئيس الجمهورية هو تعويد الطفل على أن الكتاب جزء من حياته اليومية ، وأن المكتبة يمكن أن نتردد عليها ، وبالتالى يجب أن تكون مكانا ممتعا جيلا تتعلم فيه سلوكيات معينة كالقراءة فى صمت ، واحترام حق الآخرين فى القراءة أيضاً .. إلى آخر ذلك .. وهذا الجهد نجح بالفعل .. وأشهد أن هناك ٧ آلاف مكتبة أقيمت فى مصر هذا العام ، سواء كانت مكتبة كبيرة أو حتى غرفة صغيرة فى مدرسة .

● أكتوبر :

لاشك أن مشروع مكتبة الأسرة قد حقق نجاحا كبيرا ، فلماذا تم المشروع بشكل احتفالى استمر لمدة شهور معدودة ؟ ولماذا لا يستمر دون أن ننتظر صياغة مشروعنا القومى لمواجهة الثقافة السرية ؟

●● د . سمير :

المشروع مرتبط أساسا بالحملة القومية لمهرجان القراءة للجميع هذا العام .. حيث رأت السيدة حرم رئيس الجمهورية أنه إضافة هامة لمهرجان هذا العام .. أن ندخل كناشر للكتاب ، ونوزعه بسعر رمزى .

وهناك تفكير فى أن يستمر المشروع ، لكن ليس على نفس الأسس ، لأنه يتكلف ميزانيات ضخمة .. لكن قد يصدر كتاب كل أسبوع حتى نعطى استمرارية .

● أكتوبر :

حركة الترجمة .. إلى أين فى مصر ؟ خاصة

□ العراق لم يطلب الاشتراك فى المعرض .. وإسرائيل ستعرضه لهزات لو شاركت !

□ لابد من تشريع عربى للقضاء على ظاهرة سرقة الكتاب وتزويره

أننا تعلمنا من روائع وأمهات الكتب فى الحضارة الغربية .

●● د . سمير :

لقد أصبح الآن لا مناص من قيام حركة نشطة للترجمة ، وأصبح ذلك أخطر ما يواجهنا ، لأننا أصبحنا جزءا من العالم .. والعالم به ثورة معرفية وهناك تدفق معلومات ، والعالم يسبقنا بشكل سريع ومطرد .

ونحن فى هيئة الكتاب نقوم بجزء يسير من العملية حيث نقوم بترجمة ألف كتاب إلى العربية فى مختلف أنواع المعرفة خلال السنوات العشر الأخيرة .

وهذا وحده لا يكفى .. بل يجب قيام جهاز قومى للترجمة .. هذا الجهاز يدرس احتياجاتنا بالنسبة للعالم ، ونحدد ما الذى نريده فى مختلف المجالات وليس فى الأدب والمسرح فقط ؟

ولابد أن نتصل أيضا ببنوك المعلومات الموجودة فى العالم لكى نستدعى المعلومات وتحليلاتها .

وللأسف الشديد نحن نفتقر لكل هذا لأسباب عديدة منها .. أن تعليم اللغات ، وأنا أحد أساتذتها ، يمر بتدهور شديد ولابد من الاهتمام بها .

ولابد من النظر إلى المترجم كخالق .

وليس كناقل .

وقد لا تعلمون أن أجر الترجمة ، حسب القرار الجمهورى الصادر سنة ١٩٦٠ هو مليمان ، فكيف أطلب من أى مترجم ترجمة كتاب هام فى المعرفة الانسانية من ألف صفحة وأعطيه مالا يزيد على ألف جنيه ؟!

إن الأجر لا يتناسب أبداً مع الجهد ، وهذا يؤدى إلى القضاء على حركة الترجمة .

وقد قدمت مشروع قرار جمهورى جديد بتغيير أجر الترجمة ليصبح ٦ قروش للكلمة .

● أكتوبر :

أعتقد أنك تطرق موضوعا هاما لم يتطرق اليه أحد من قبل وهو .. دور الدبلوماسية فى نشر الثقافة .. فنحن لدينا دبلوماسية نشطة لكنها لم تلتفت إلى واجبها فى هذا الصدد ، ونحن بدورنا نلفت انتباهها الى انها يجب أن تفتح آفاقا فى العالم للثقافة المصرية .. ونحن لدينا سفراء على قدر عال من الكفاءة .

فمن الضرورى أن تستغل السفارات ادباءنا وكتابنا المتميزين وتقدمهم مع اعمالهم للمجتمعات التى تتواجد فيها هذه السفارة .. وأن تقيم أسابيع ثقافية على هامش هذه اللقاءات .

●● د . سمير :

انى اتفق معك تماما على أن العمل الدبلوماسى يجب أن تعاد صياغته ليصبح عملا ثقافيا بالدرجة الأولى ، لأن علاقتنا الآن بالدول تحددها قيمنا الثقافية .

● أكتوبر :

هناك آراء داخل أوساط الأدباء الشبان ترى أن هيئة الكتاب أصبحت فى أيدى بعض الموظفين ، وأن المسئول عن إدارة النشر الذى يتعامل مع كبار المثقفين والمبدعين هو أبعد ما يكون عن الثقافة ..!

●● سمير سرحان :

ردى ببساطة هو أن المسئول عن النشر فى هيئة الكتاب هو رئيس الهيئة نفسه ، وهو يتعاون فى ذلك مع مجموعة من أقدر المثقفين ، والموجود على رأس إدارة النشر هو مدير إدارى منفذ ، لكن هناك سياسة للهيئة يرسمها رئيس الهيئة مع مجلس الادارة ، وهناك سياسة ثقافية ترسمها لجان النشر المختلفة .

وقد يحدث فى بعض الأحيان أن المنفذ قد يأخذ دورا أكبر من حجمه ، وهذه مسألة طبيعية .

● أكتوبر :

إذن كيف تحمى الادباء ؟ لقد أصبح هناك ما يمكن أن نسميه بلجان التفتيش فى هيئة الكتاب !

●● د . سمير :

لقد حدث هذا مرة واحدة ، وقد ضربنا بيد من حديد ، والذى حاول من عمال المطبعة أن يبدى رأيا فى عمل أدبى .. نقلناه الى وظيفة إدارية .

● أكتوبر :

لا أقصد عمال المطبعة ، لكن لجان القراءة المتعددة ، التى تفتش فى العمل مرة واثنتين وثلاثا .. هذه شكوى الأدباء .

●● د . سمير :

هذه شكوى غير صحيحة .. فنحن متهمون من قبل المؤسسة الدينية الرسمية بأننا منفلتون !

ومجلة إبداع مازالت مستمرة رغم كل ما قيل ، وهى تنشر ماتنشره ، وكل السلاسل فى الهيئة يقودها مثقفون لا إداريون ، لقد حدثت حالة فردية وضربنا عليها بيد من حديد .. ولا يجوز أن نقيس عليها .

● أكتوبر :

فيما يتعلق بمعرض القاهرة الدولى للكتاب .. اعتقد أننا يمكن أن نصل للموقف الحضارى عندما تكون هناك سياسة تفرق بين خلافات الأنظمة ، والمعابر الثقافية التى يجب أن تظل قائمة .

●● د . سمير :

أعتقد أنك تتحدث عن حالتين بالتحديد .. حالة العراق .. وحالة إسرائيل .. أليس كذلك ؟!

● أكتوبر :

العراق تحديدا لانها تهمنا كعرب !

●● د . سمير :

معرض الكتاب .. محفل جماهيرى ضخم لا يحتمل صراعات الأنظمة ، ولا يحتمل العواطف الجامحة التى يمكن أن تفسد هذه الاحتفالية الجميلة فى سبيل التأكيد على أحقية نظام معين .

والعراق ، بالمناسبة ، لم يتقدم حتى الآن للاشتراك فى المعرض .. وإذا تقدم فسوف ننظر فى الأمر .

لكن إسرائيل ، على العكس ، تلح فى طلب الاشتراك ، وأعتقد أن اشتراكها فى المعرض سيعرضه لهزات تفسد العمل الكبير فى ظل الظروف الراهنة .

المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٤/ أغسطس ١٩٩٩

موارد وتنمية

يقدمها: شريف جاب الله

كلينتون يواجه «مقاومة عنيدة» من معسكره الديمقراطي حول اقرار الكونجرس لاتفاقية «الجات»

واشنطن - وكالات الانباء - يواجه الرئيس الامريكي بيل كلينتون معارضة كبيرة من
داخل الكونجرس الامريكي حول الموافقة على اتفاقية تحرير التجارة العالمية المعروفة
باسم«الجات»، وقد بدأت الادارة الامريكية حملة مكثفة لحشد التأييد بهدف التصديق على
الاتفاقية وذلك وسط معارضة من جانب الاعضاء الديمقراطيين والجمهوريين على حد سواء،
وقد قام نائب الرئيس الامريكي آل جور بزيارة الكونجرس امس برفقة ميكي كانتور الممثل
التجاري الامريكي والذي يمثل الادارة الامريكية في جميع المفاوضات الدولية الخاصة
بتحرير التجارة، وتأتي زيارة آل جور وكانتور بعد ساعات من اللقاء الهام الذي عقده رئيس
هيئة موظفي البيت الابيض ليون بانيتا مع رئيسي مجلسي النواب والشيوخ القادمين من
الحزب الجمهوري وهما النائب نيوت جينجريتش والسناتور بوب دول. واكد بانيتا عقب
الاجتماع اننا جميعا نعتقد باهمية الاعتراف بضرورة تطبيق مثل هذه الاتفاقية الكبرى
لتحرير التجارة ، وقال المسئول الامريكي ان اتفاقية الجات ستكون اختبارا لقدرتنا - يعني
الادارة والاعضاء الجمهوريين بالكونجرس - على العمل معا

واشنطن تسعى للتوصل لاتفاق مع الكونجرس بشأن الجات

□ واشنطن-رويتر:

قال موظفون فى الكونجرس الامريكى إن حكومة الرئيس بيل كلينتون التى تسعى لكسب عدد من الاصوات تكفى معاهدة لتحرير التجارة العالمية تحاول التوصل لاتفاق مع الجمهوريين فى مجلس الشيوخ.

ومن المقرر ان يبدأ مجلسا النواب والشيوخ التصويت فى وقت لاحق من هذا الشهر على معاهدة لاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة «الجات» لتحرير التجارة العالمية والحد من التعريفات الجمركية وتبدو امكانات اقرار المعاهدة فى مجلس لالنواب جيدة لكنها مازالت بحاجة إلى مزيد من الاصوات فى مجلس الشيوخ.

ومن اجل كسب تاييد بوب دول زعيم الاغلبية الجمهورية المنتخب فى مجلس الشيوخ فقد يوافق مؤيدو المعاهدة لإلى اجراء تصويت ثان فى العام القادم بشأن منظمة التجارة العالمية التى ستحل محل الجات.

وقال موظفو الكونجرس إن دول قلق بشأن سلطة الهيئات ستشرف على الشكاوى المتعلقة بالالتزام بالقواعد التجارية الدولية.

ويريد دول أن تشكل الولايات المتحدة هيئة او لجنة لمراجعة القضايا المهمة فى منظمة التجارة العالمية وتقدم تقريرا للكونجرس عن اثارها المحتملة على القانون الامريكى.

وقال دول إنه يتم الاتفاق بعد على الصياغة النهائية فيما يتعلق بمنظمة التجارة العالمية لكنه قال «نحن عاكفون على وضعها».

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٤

الشرق الأوسط
جريدة العرب الدولية

من «أبيك» إلى «الجات»

● التزام قمة بوجور بتحرير التجارة بين دول الشرق الأقصى وحوض المحيط الهادي يبرز اهمية تسريع تصديق الدول الاخرى لجولة اوراجواي في محادثات «الجات»

سباق مواجهة المستقبل بسلاح تجاري فعال دخل نطاق التحدي الجدي باتفاق زعماء «منتدى التعاون الاقتصادي لدول الشرق الأقصى وحوض المحيط الهادي» (ابيك) في بوجور (اندونيسيا) على تحرير التبادل التجاري بينها بحلول العام 2020.

اهمية اتفاق «منتدى التعاون الاقتصادي» تكمن في انه يرسي قواعد الكتلة التجارية الأضخم في العالم. فدوله تضم اثنين من عمالقة اقتصاد العالم (الولايات المتحدة واليابان) و«نمور آسيا» النامية (تايلاند وكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونج كونج)، وهي دول تستأثر بـ50 في المائة من الانتاج الاجمالي للعالم وبـ45 في المائة من حركته التجارية.

واستناداً الى دراسة وضعتها الحكومة الاسترالية فان التزام جميع دول «منتدى التعاون الاقتصادي» باتفاق تحرير التجارة بينها من شأنه ان يولد انشطة اقتصادية اضافية تفوق حصيلتها الـ350 مليار دولار سنوياً موزعة بين دول الشرق الأقصى وحوض المحيط الهادي.

رغم ذلك يبقى وعد قمة بوجور باقامة اضخم منطقة تجارة حرة في العالم في غضون خمس وعشرين سنة وعداً مرهوناً بجملة تحديات داخلية وخارجية.

على الصعيد الداخلي لا يمكن الاستهانة بالفوارق الاقتصادية الواسعة التي تفصل بين دول «المنتدى»، وهي فوارق تتراوح بين الاقتصاد الحر بمفهومه الغربي والاقتصاد الموجه بمفهومه الماركسي التقليدي.

ومع ان قمة بوجور توصلت الى اتفاقها بالاجماع، فان اغفال الاتفاق للفوارق الشاسعة بين الدول المتقدمة والدول النامية داخل مجموعة المنتدى، قد يفتح الباب لبعض اعضائها لتفسير الاتفاق وفق مصالحها الاقتصادية الذاتية اولاً. وقد يكون تحفظ ماليزيا تجاه فتح اسواقها لما اسماه رئيس وزرائها بـ«غزو» الشركات الاجنبية، مثالاً على توجس دول اخرى من تحول «منتدى التعاون الاقتصادي» الى مؤسسة تفرض من الخارج قواعد تتعارض مع اولويات الداخل.

الا ان التحدي الأبرز للاتفاق يبقى في التزامه بعدم تحويل دوله الى سوق تجارية مغلقة في وجه الآخرين، فالتحرير الواقعي للتجارة العالمية لا تؤمنه ازالة الحواجز الجمركية في منطقة واحدة من العالم بل بين مناطق العالم اجمع.

وعلى هذا الصعيد يبقى الاطار الافضل لتحرير التجارة العالمية اطار «الاتفاق العام للتجارة والتعرفة» (الجات). وقد يكون تأكيد قمة بوجور انها لا تسعى الى تأسيس سوق مغلقة في حوض المحيط الهادي، دافعاً جديداً لدول العالم الاخرى لتصديق اتفاق «جولة اوراجواي» وتحويل مسيرة التحرير التجاري الى مسيرة عالمية شاملة لا مسيرة اقليمية فقط.

«الشرق الأوسط»

في دراسة خطيرة لجامعة الدول العربية

«الجات» ستعمق أزمة اقتصاديات الدول العربية

ضرورة تشكيل تكتل عربي يسمح بحماية الهياكل الإنتاجية والخدمية القائمة

عمان ـ «المسلمون»

☐ اوضحت دراسة ان اقتصاديات الدول العربية ستتأثر تبعا لنتيجة جولة مفاوضات «أوروجواي»، ليس فقط في مجال التجارة في السلع، ولكن ايضا في الخدمات والمنتجات الثقافية والحاصلات الزراعية والمشتريات الحكومية والسلع الصناعية والتكنولوجية. ومن المتوقع ان تزداد معاناة بعض الدول العربية من زيادة معدل البطالة مع تحرير التجارة الدولية مالم تتم زيادة الاستثمارات الصناعية والزراعية في المستقبل. يؤكد ذلك تدني نسبتي الانتاج الزراعي والصناعي العربي الى الانتاج العالمي لتبلغ على التوالي 1.5٪ و1٪ فقط.

وتشير الدراسة التي اعدتها الادارة العامة للشؤون الاقتصادية في جامعة الدول العربية ان اثر «الجات» سيمتد الى كافة الميادين، فعلى صعيد الامن الغذائي والحاصلات الزراعية فإنه نظرا لانخفاض الانتاج الزراعي والمنتجات الغذائية، وفي ظل توقع ارتفاع اسعار هذه الموارد ثلاثة اضعاف، فإن ذلك سيؤدي إلى امتصاص جزء كبير من موارد الدول العربية حيث تستورد الدول العربية حاليا ما قيمته 21 مليار دولار سنويا من السلع الزراعية وفقا للاسعار السائدة. وسوف يؤدي الغاء الدعم الزراعي الى صعوبة منافسة الواردات الزراعية. كما انه نظرا لارتفاع نسبة الواردات الزراعية العربية، تزداد نسبة العجز في ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة، وتقترح الدراسة في هذا الصدد تطوير منظومة الانتاج الزراعي العربي والامن الغذائي.

وستواجه الدول العربية منافسة في المنتجات الصناعية خاصة ان المواد الخام تمثل نسبة كبيرة في الصادرات العربية. فمثلا سوف يؤثر الغاء نظام حصص استيراد الملابس الجاهزة العربية بعد 10سنوات على الموازين التجارية للدول العربية مالم يتم تطبيق قواعد البحوث والتطوير واساليب الجودة الشاملة.

في مجال الخدمات فإن جولة «أوروجواي» أكدت على عدم التفرقة في المعاملة بين الأعضاء، واعطاء اهمية خاصة لتحديد تجارة الخدمات المالية والطيران والاتصالات وتحرك العمالة. وتقدر النتائج المرتقبة على تحرير التجارة في الخدمات بين الدول الاعضاء في «الجات» بحوالي 900 بليون دولار سنويا وفقا للدراسة. ونظرا لان الدول العربية تعتبر مستوردا للخدمات وتعاني من عجز في ميزان الخدمات.

فسوف يكون الاثر سالبا على الدول العربية بعد تحرير تجارة الخدمات، ويتعين على الدول العربية بعد تحرير تجارة الخدمات، وضع رؤية واضحة لكل نوع من الخدمات والاختيار بين مواجهة العالم الخارجي كتكتل أو تدخل الدول العربية فرادى فتصبح فريسة للمنافسة الطاحنة.

وستعمل «الجات» على توسيع نطاق التجارة العالمية بادخال المشتريات الحكومية ضمن بنود الاتفاقية بحيث تصبح مشتريات الحكومة بما فيها مشتريات الجيش والشرطة خاضعة للمنافسة العالمية.

وتوصى الدراسة بأن الدول العربية تستطيع الاستفادة من «الجات» اذا كانت صادراتها اكبر من وارداتها. وهو ما يستوجب بالضرورة توسيع قاعدة المنتجات والخدمات العربية حتى تحتل مكانة تنافسية فى السوق العالمية من خلال المنافسة على اساس الجودة الشاملة.

ويتضح مما سبق ان التعامل مع «الجات» على أسس فردية لن يخدم مصالح الدول العربية، وان تشكيل تكتل عربى سيسمح لهذا التكتل باتخاذ قرارات حمائية من شأنها الحفاظ على الهياكل الانتاجية والخدمية القائمة وتحريرها وفقا لبرامج مدروسة.■

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المصور

التاريخ : ١٨ نوفمبر ١٩٩٤

حوار الأسبوع مع د. بيتر سيزر لاند مدير عام «الجات»

«منظمة التجارة العالمية» الجديدة هل تصبح «نادياً للأغنياء» ؟

وهل يمكن القول بحرية المنافسة بين اقتصاد دولة كبيرة واقتصاد دولة نامية ؟

●● بداية عام ١٩٩٥ تشهد مرحلة جديدة للاقتصاد الدولى والتجارة الدولية ، مرحلة تشمل اقتصاد الأغنياء والفقراء .. فيها كثير من الصراع تحت مسمى «المنافسة» بين اقتصاد عملاق واقتصاد لايزال «ينمو» .

مع بداية العام الجديد ستعلن «منظمة التجارة العالمية» لتصبح المنظمة الثالثة الحاكمة وتنضم إلى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، وعلى الدول الاعضاء الالتزام بكل أحكامها وإلا تعرضت للكثير من الأحكام الواردة في الاتفاقيات.

دراسة «الجات» تقول إن الاتفاقية تزيد من دخل التجارة العالمية إلى ٥٠٠ مليار دولار وان نمو تجارة الدول النامية سيكون ضعف نمو تجارة الدول الكبيرة بينما الدول النامية تطلق على الاتفاقية الجديدة اسم «نادى الأغنياء» حتى قبل أن تبدأ التنفيذ .

الدعم الزراعى من يدفع فاتورة زيادة الأسعار .. وهل تلغيه الدول الكبرى لصالح منتجيها لتدفعه الدول النامية لصالح الأغنياء .

حوار طويل أجرته «المصور» مع د. بيتر سيزر لاند مدير عام منظمة «الجات» خلال زيارته للقاهرة منذ أيام ●●

المدروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المصور

التاريخ : ١٨ نوفمبر ١٩٩٤

حوار اجراه:
ماجد عطية

● ماهى حدود التعريفات المقترحة على السلع الصناعية والزراعية، وهل هناك جدول زمنى لخفض هذه التعريفات ، وما مدى إنطباقها على الدول النامية وهل هى ملزمة ، أم أن الدول يمكن أن تتحرك فى إطارها ؟

●● انتهت جولة اورجواى بالتوقيع على اتفاق تحرير التجارة فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ ، ووقعت عليها ١١٧ دولة بالأحرف الأولى فى أبريل ١٩٩٤ بالمغرب ، ويتضمن الاتفاق خفض التعريفات على السلع الصناعية على مراحل بدءا من عام ١٩٩٥ لتصل إلى ٥٪ بعد أن كانت ٤٠٪ وأن تقوم الدول الغنية بخفض التعريفات على السلع الصناعية بأكثر من الثلث ، وان يتم اعفاء أكثر من ٤٠٪ من الواردات ومن الرسوم ٣,٩٪ وستقف التعريفة الجمركية على المنتجات الصناعية المستوردة من الدول النامية وأن يقوم الاعضاء الأساسيون فى التجارة الدولية بانهاء الرسوم على العقاقير والمعدات الطبية ومعدات المقاولات والصلب والبيرة والأثاث والمعدات الزراعية والكحول والخشب واللعب .

● وماذا عن السلع الزراعية؟

●● بالنسبة للسلع الزراعية فقد تم الاتفاق على :

ـ إنهاء الاعانات الحكومية فى خلال ٦ سنوات .

ـ خفض الدعم المحلى بنسبة ٢٠٪

ـ خفض الصادرات المدعمة بنسبة ٣٦٪ من حيث القيمة ، ٢١٪ من حيث الحجم ، علما بأن الخفض فى التعريفات الجمركية ملزم لجميع الدول الاعضاء ولكن درجة الخفض هى التى تختلف تبعا للتعريفات الجمركية المفروضة فى الدول وتبعا لدرجة تطور الدول مما يعطى الدول النامية مرونة كافية تتحرك فى اطارها .

● ماهو أثر نجاح جولة اورجواى على الدخل العالمى نتيجة التجارة فى السلع أو أثر الاتفاق على نمو التجارة فى كل من الدول المتقدمة والدول النامية ؟

●● سيؤدى تطبيق الاتفاق إلى فتح الأسواق العالمية وخفض الأسعار بالنسبة للمستهلكين ومن ثم زيادة التبادل التجارى بين الدول ولذلك فمن المتوقع أن يزداد الدخل العالمى نتيجة لاتفاق الجات بأكثر من ٥٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٠٥، وهذا نتيجة التجارة فى السلع فقط، وكانت التقديرات الأولية التى وضعتها الجات والبنك الدولى ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية «اويسد» عن زيادة الدخل العالمى بحوالى ٢٣٥ مليار دولار تجاهلت الفوائد الكبيرة الناتجة عن خفض التعريفات والحصص والدعم المقرر فى الاتفاقية كما لم تتضمن آثار تحسين المنافسة وتوزيع التكاليف الثابتة على الأسواق الكبيرة، وحتى الـ ٥٠٠ مليار دولار تعد ضئيلة حيث انها لم تحسب التأثيرات المستديمة الأخرى المرتبطة بالاستثمارات الضخمة والنمو الاقتصادى السريع والمناخ المناسب للبحوث العالمية والتنمية وتطور منتجات جديدة .

ويعتقد بعض الخبراء أن مكاسب الدخل والتجارة من جولة اورجواى ستكون أكبر أيضا لأن التحليل الحالى يتجاهل العديد من الأجزاء المهمة الموجودة فى الاتفاقية مثل «اتفاقية الخدمات» وحقوق الملكية الفكرية، وترسيخ قواعد واجراءات التجارة المتعددة الاطراف، وتقدر الجات أن النمو فى حجم تجارة السلع فى دول اويسد سيزداد بنسبة ٧ ـ ٨ ٪ ومن المتوقع أن تنمو تجارة السلع فى الدول النامية بنسبة ١٤٪ على الأقل وهى ضعف نسبة الزيادة المتوقعة فى الدول المتقدمة .

فاتورة الغذاء

● وصل حجم الدعم الزراعى الذى تقدمه أمريكا وأوربا إلى ٣٥٤ مليار دولار فى عام ١٩٩٢ ، فهل يؤدى إلغاء هذا الدعم على مراحل داخليا وتصديريا إلى أن تدفع الدول النامية المستوردة للغذاء هذا الدعم بفضل

المصدر : المصور
التاريخ : ١٨ نوفمبر ١٩٩٤
المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● مصر لعبت دورا بارزا في الدفاع عن مصالح الدول النامية خاصة بالنسبة لقطاع المنسوجات وحماية الملكية الفكرية

زيادة الأسعار أى أن ما كانت تدفعه الدول الكبرى دعما لصادراتها الزراعية ستدفعه الدول النامية الى هذه الدول الكبرى ؟

●● في الواقع العملى قد تواجه بعض الدول ولاسيما الدول الأقل تقدما فواتير استيراد مرتفعة للطعام نتيجة التحرير في تجارة السلع الزراعية ومن المحتمل أن تزداد هذه الأسعار بالتدريج وأن تحدث مشاكل خطيرة بالنسبة للدول الأقل تقدما ، المستوردة أساسا للأغذية ، كما جاء في «القرار الوزارى عن الآثار السلبية المحتملة على الدول الأقل نمواوالمستوردة تماما للأغذية» والذى لعبت مصر دورا كبيرا في اصداره وتطويره ، فهذا القرار يضع الأهداف المرتبطة بتوفير المعونات الغذائية والمواد الغذائية الأساسية في شكل منح كاملة ، وبتقديم مساعدات التنمية الزراعية ويشير القرار إلى معونات صندوق النقد والبنك الدوليين بالنسبة للتمويل قصير الأجل لاستيراد الأغذية وسوف تقوم لجنة الزراعة التى نشأت في ظل اتفاقية الزراعة بمراقبة تنفيذ القرار لضمان حماية مصالح البلاد التى تستورد الطعام بصفة أساسية . ويوجد جانب آخر ايجابى لاتفاق «الجات» في مجال الزراعة وهو أنه نتيجة للأسعار العالمية المنخفضة اصطناعيا والتى جاءت من ممارسات الماضى للدعم المحلى ومساعدات التصدير الهائلة في العديد من الأسواق الكبيرة في الدول النامية ، فقد تعرضت الدول المستوردة للطعام إلى انخفاض ربحية الاستثمارات المحلية ، والأجنبية في قطاعها الزراعى ، وأدى هذا الاستثمار المنخفض إلى تنويع الاستثمار في قطاعات أخرى أقل تنافسا ، وفي تأخير تطبيق التكنولوجيات الجديدة مما أعاق تنفيذ سياسات كافية لإنتاج الطعام في الدول المستوردة للطعام . وفي هذا المعنى فان التكاليف قصيرة الأجل للأسعار المتزايدة للواردات الغذائية ستكون تكاليف وقتية .

أما التاثيرات طويلة الأجل الناتجة عن الاصلاح فستكون طبعا ايجابية لجميع البلاد والدول المستوردة للطعام بدون حد أدنى حيث يتم تخصيص وحشد الموارد والمصادر لتنشيط الزراعة .

المنسوجات والمستهلك

● خضعت المنسوجات منذ عام ١٩٤٧ لنظام الحصص من قبل الكبار ولجأت الدول النامية إلى الرسوم الجمركية لتحمى صناعاتها وهذه الصناعة بالذات تستوعب حجما من العمالة في الداخل ومهما قيل عن أن المنافسة لصالح المستهلك فإن المنافسة نفسها ليست في صالح اقتصاد الدول النامية؟

●● بعد تحرير تجارة المنسوجات والملابس من الأمور الحساسة كما تعد المنسوجات من أهم مجالات المميزات الدولية النسبية لمصر ، وأعرف أن سياسة الحكومة

فى الاصلاح الاقتصادى تعتزم تحرير هذا القطاع وزيادة التنافس فيه ، وتحرير اتفاقية الألياف المتعددة، يجب أن يتفق مع تزايد احتمالات التصدير . وأعرف ان مصر مثل بعض الدول النامية الأخرى المصدرة تأمل فى سرعة انجاز مراحل تخفيف قيود اتفاقية الألياف المتعددة ، ولكن من المهم تذكر ضرورة إحداث تكامل فى هذا القطاع مع النظام المتعدد الاطراف وهو النظام الذى سيساعد المصدرين فى المنسوجات وبقية القطاعات من خلال تقوية قواعده واجراءاته ، وتبعا لتقدير إدارة الجات فإنه سيتحقق زيادة فى تجارة المنسوجات والملابس العالمية بحلول عام ٢٠٠٥ نتيجة لجولة اورجواى تقدر بنسبة ٣٤٪ و٦٠٪ على التوالى وستكون أعلى من أى زيادة فى أى قطاع من قطاعات تجارة السلع، لأن الاتفاق يتيح انهاء نظام الحصص خلال عشر سنوات وان تخفض الدول النامية الجمارك على وارداتها منها ، ثم تسرى بعد عشر سنوات أحكام الجات على تجارة المنسوجات والملابس، وهكذا فان هذا الاتفاق يمكن الدول النامية من زيادة الصادرات وسيخفض الأسعار على المستهلك فى حجم تجارة يبلغ ٢٤٨ مليار دولار، والاتفاق فى مجال المنسوجات والملابس مثله مثل الاتفاق فى المجالات الأخرى سيزيد من حدة المنافسة بين المنتجين وسيؤدى إلى خروج بعضهم من مجال المنافسة واتفاق تحرير التجارة يساعد على تركيز موارد الدول فى المجالات التى تتمتع بمزايا أكبر ، وهذا ينطبق على الدول التى تتمتع بمزايا فى مجال انتاج المنسوجات والملابس الجاهزة .

الجديد فى «الجات»

● دعم تجارة الخدمات عالميا من قبل الكبار يصل حجمه إلى ٩٠٠ مليار دولار سنويا، بل إن تقريرا للجات افاد بأن أعمال الفروع الأجنبية داخل الدول بلغ ٣ تريليون دولار، هل الدول النامية قادرة على منافسة الكبار أم أنها ستقع فى النهاية فريسة للكبار؟

●● قامت الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات بالتوسع فى النظام التجارى المتعدد الاطراف المعتمد على القواعد ليشمل مجالات أوسع من الخدمات مجالات مهنية متخصصة ومصرفية، واتصالات، ونقل، وسياحة، وبناء، هذا على سبيل المثال لا الحصر .

واتفاقية الخدمات أبعد منالا فى تحقيق منافعها الضخمة من الجات ، فهى على سبيل المثال فريدة من نوعها فى أنها تطرح القواعد تبعا للدول التى تتفاوض فى الظروف والشروط التى فى ظلها يمكن لموردى الخدمات الأجنبية ان يعملوا بها فى بلادهم، ولما كانت هذه الشروط والظروف محكومة بمواعيد الدول الاعضاء المعنية فإن الشفافية نفسها والقدرة على التوقيع والاستقرار ستنطبق على هذه الالتزامات من جانب موردى الخدمات الأجنبية كما كانت الحالة بالنسبة للتعريفات والسلع، ومادام هناك تحسن فى دخـول الأسواق بالنسبة لصادرات الخدمات فإن مصر والعديد من الدول النامية ستكون فى مركز تستفيد منه من الفرص المتاحة المتطورة التى توفرها الاتفاقية عندما تزداد طاقة العرض المحلية لها، وبالمثل فإن اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة توفر منافع ضخمة لجميع الاقتصادات من خلال إنشاء اطار ينطبق على نقل التكنولوجيـــا والاســتثمارات الأجنبية المبــاشرة ، وتتضمن الاتفــاقية التطبيق المتساوى وبدون تمييز لجميع الدول الاعضاء لأدنى حد من معايير الحماية بالنسبة لجميع أصناف حقوق الملكية الفكرية .

والدول المتقدمة أمامها عام واحد لتحقيق التزاماتها، أما الدول النامية فأمامها خمس سنوات والدول الأقل نموا أمامها ١١ سنة مع احتمال مدها أطول من ذلك ، مما يعطى للدول النامية الفرصة أمام تطوير قطاع الخدمات بها حتى لايقع فريسة أمام قطاع الخدمات

الأجنبية، إضافة إلى ذلك فإن الاتفاقيات الانتقالية الخاصة تنطبق فى الحالات التى تقدم فيها الدول النامية حاليا حماية لبراءات الاختراع فى مجال معين من التكنولوجيا مثل الأدوية وكيماويات الزراعة . وتوجد نتائج ايجابية ضخمة ليس فى تدعيم وتمديد القواعد فحسب بل أيضا فى تحرير التجارة فى الخدمات وتحسين أساليب استخدام الأسواق الأجنبية أمام الدول النامية.

والواقع أنه يجب على الدول النامية أن تطور من قطاع خدماتها مع حجم الصادرات غير المنظورة الضخم للدول المتقدمة والتى تصل الى أكثر من ١٤٨ مليار دولار فى عام ١٩٩١ للولايات المتحدة ، ٨٤ مليار دولار بالنسبة لفرنسا ، ويتناقص حتى يصل الى ٢٥ مليار دولار للنمسا فى قائمة العشرة الكبار من مصدرى الخدمات .

منافسة غير متكافئة

● فى إطار المنافسة التى تتحدث عنها كثيرا، كيف تكون المنافسة متكافئة بين اقتصاد كبير الأمريكى أو اليابانى أو الأوربى. وبين اقتصاد دولة نامية ، فأين يكون التكافؤ ؟ وماهى التحسينات التى ستجلبها منظمة التجارة فى جوهر وتطبيق القواعد التجارية متعددة الاطراف ؟، بشكل أكثر تحديدا ماهى أوجه استفادة الدول النامية من الاتفاق ؟

●● اثبت التاريخ أن جميع البلاد وبصفة خاصة البلاد ذات المعاملات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم مثل البلاد النامية تستفيد من ممارسة التجارة الدولية تبعا لمفاهيم ومبادىء وقواعد متفق عليها من عدة اطراف ، وأرى أن أهم نتائج جولة اورجواى للبلاد النامية هو الدعم الجوهرى للنظام التجارى المتعدد الاطراف المعتمد على أساس القواعد وشموله على مجالات نشاط جديدة فقد اعترى المبادىء الحالية بعض التقييد فى مجالات عديدة منها استخدام الدعم وقواعد ضد الاغراق والتدابير الوقائية وسيكون للاتفاق نتائج ايجابية للدول النامية حيث سيتم إلغاء العديد من «التدابير الرمادية» مثل قيود التصدير الاختيارية وسيكون هناك مبادىء أشد تقييدا ، على استخدام تدابير ضد الاغراق ، كما تم التوسع فى النظام التجارى المتعدد الاطراف المعتمد على القواعد ليشمل مجالات نشاط جديدة تساعد فى زيادة ارتباط الدول حيث تعامل التجارة فى الخدمات وحقوق الملكية الفكرية الآن بصورة عادلة داخل النظام المتعدد الاطراف ويتضمن الاتفاق الأسس والقواعد التى تضمن معاملة عادلة ومتساوية للجميع، كبيرا وصغيرا، غنيا وفقيرا ، دولة متقدمة ودولة نامية ، وهذا الاحترام والالتزام يكون مؤكدا فقط اذا كانت هناك قوة تنفذ هذا النظام ومن المقرر ان يقوم «ميكانيزم» تسوية المنازعات بتطبيق هذا .

والتوسع فى مبادىء الجات لتشمل مجالات أخرى من التجارة العالمية يتضمن المنافع المهمة نفسها للاقتصادات النامية كما هو الحال فى السلع حيث امتدت لتشمل مجالات أوسع من الخدمات .

وجولة اورجواى ستوفر منافذ أسواق جديدة مهمة للدول النامية مثل مصر التى تسعى لتنويع صادراتها وكان هذا الهدف صعبا تحقيقه فى الماضى مع مشاريع تفصيلية توظيفها ردىء وتعريفات مرتفعة على منتجات التصدير المهمة للدول النامية ، وفتح الأسواق يتيح للدول النامية التوسع فى إنتاج السلع التى يمكن أن تستغل المزايا النسبية لمنتجاتها وان تستفيد من الخفض الكبير جدا فى سلم التعريفات الذى سيطبق على العديد من المنتجات فى الأسواق الضخمة وكان خفض سلم التعريفات هدف البلاد النامية منذ عشرات السنين .

وفى الواقع يوجد عدد من المنتجات ستكون بفضلها البلاد النامية المستفيد الأساسى من خفض قيمة التعريفات، كما أنه سيؤدى الى إعادة تخصيص الموارد فى الدول النامية بشكل أكثر كفاءة نحو إنتاج السلع التى تتمتع فيها بمزايا نسبية مما يمكنها من الدخول منافسة مع السلع المنتجة فى الدول الصناعية المتقدمة .

الجات والاصلاح

المصدر : المصور

التاريخ : ١١ نوفمبر ١٩٩٤

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● هل يهدد اتفاق تحرير التجارة والتنمية في الدول النامية ؟ وماهو أثره على برامج التعديل الهيكلي بها إثر الاصلاح الاقتصادي؟

●● اثبتت جولة اورجواي أنها مطلوبة في الوقت المناسب حيث تقوم العديد من الدول النامية بتطبيق اجراءات تحرير تجاري كجزء من برامج أكثر اتساعا للاصلاح الاقتصادي وكنتيجة لجولة اورجواي ستقوم البلاد النامية بصفة عامة بتطبيق المبادىء نفسها مثل شركائها من البلاد المتقدمة في المعاملات التجارية ولكن في بعض الحالات ستستفيد بمرونة أكثر في تطبيقها ، وتطبيق الدول النامية لاتفاق التجارة سيشجع ولن يهدد التنمية المتواصلة ويحسن من حشد الموارد المحلية التي ستأتي نتيجة لحدوث مزيد من الانفتاح .

وفي ظل ظروف معينة يمكن للدول النامية أن تتخذ تدابير معينة لاسراع عجلة التعديل غير المتوفرة للدول المتقدمة المناظرة لها، حيث أنها تلتزم بتعريفات أقل منها وتفتح قطاعات خدمات أقل ولديها فترة زمنية أطول لتنفيذ اتفاق الخدمات وقد أدرك الوزراء في مراكش ضرورة الحاجة إلى تدفق مناسب وفي حينه للموارد المالية ولموارد الاستثمار الحقيقية للدول النامية مما يساهم في دفع برامج التعديل الهيكلي خاصة مع وجود إدراك بأن التحرير التجاري يشكل عنصرا مهما في نجاح البرامج على الرغم مما يكتنفها من تكاليف اجتماعية باهظة .

نادى الأغنياء

● اطلق على «الجات» في البداية «نادى الأغنياء» .. فما هو موقف الجات الآن ؟

●● عندما ظهرت «الجات» لم يكن فيها سوى ١١ فقط من الدول النامية أما الآن فهناك ٩٤ دولة نامية عضو في الجات ، منها ٤ اقتصادات انتقالية ستنضم قريبا في منظمة التجارة العالمية وهناك حاليا ٦ دول نامية و ١٤ من الاقتصادات الانتقالية تسعى للانضمام الجات ومن ثم الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وهذه الدول ستنضم إلى «نادٍ عالمي عام» وليس ناديا للأغنياء .

● تشكل الصين وروسيا ٢٠٪ من سكان العالم وهما دولتان غير أعضاء في الجات ألا يؤثر ذلك على سلامة مسار التجارة الدولية بالشكل الذي حددته الاتفاقيات الجديدة .

●● لاشك أن الأمر مهم بالنسبة للاغراق الصيني، والصين تسعى منذ ٨ سنوات للانضمام بقوة والمفاوضات مستمرة في جنيف وقد طلبت الانضمام بالكامل للجات منذ شهرين وروسيا أيضا طلبت الانضمام واتوقع أن تنضم الدولتان قريبا إلى الجات .

● هل كل الدول التي وقعت بالأحرف الأولى على الاتفاق في مراكش أعلنت عن موافقتها النهائية ؟

●● حتى الآن لم توافق سوى ١٧ دولة من خلال برلماناتها، واعتقد انه قبل نهاية العام ستعلن أكثر الدول عن موافقتها .

● هل يؤثر ذلك على إعلان قيام المنظمة العالمية للتجارة في أول يناير ؟

●● أرجو ألا يحدث ، فانني أعلم أنه تجري مباحثات في أكثر من ١٠٠ دولة بصدد التصديق على اتفاقية التجارة العالمية كما أنه من المقرر أن يعقد «مؤتمر التنفيذ» في النصف الأول من ديسمبر القادم لنرى درجة التقدم في التصديق على الاتفاقية .

ماجد عطية

المدونة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : الأهرام المسائي
التاريخ : ١٩ نوفمبر ١٩٩٤

«الجات» في الطريق:

«إجراءات حماية الصناعة المحلية» هل تأخذ طريقها إلى التنفيذ؟

لا خلاف على أن برنامج الاصلاح الاقتصادى سيكون له آثاره الايجابية على الصناعة المصرية على المدى الطويل وخلال مرحلة الخروج من عنق الزجاجة التى يمر بها الاقتصاد المصرى حاليا بعد التطورات الكبيرة التى حققها البرنامج خلال المرحلة الماضية ومع التطورات المحتملة على الساحة الاقتصادية العالمية خلال المرحلة القادمة خاصة بعد البدء فى تطبيق اتفاقية «الجات» القادم مما أدى ارتفاع الاصوات المنادية بكيفية دعم وحماية الصناعة الوطنية.

وفى هذا الاطار أعدت الشعبة العامة للمستثمرين باتحاد الغرف التجارية دراسة حول الوسائل الواجب توافرها من أجل حماية الصناعة الوطنية خلال المرحلة القادمة حيث أشارت إلى أن الحماية المطلوبة للصناعات القوية فى مواجهة منافسة غير متكافئة وغير مشروعه نتيجة الظروف الاقتصادية العالمية التى تواكب تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى المصرى.

وأشارت الدراسة الى أن سياسة تحرير التجارة الخارجية التى تمثل أحد العناصر الاساسية لبرنامج الاصلاح الاقتصادى كانت أحد المطالب الاساسية للصناعة المصرية وذلك لاتاحة الفرصة أمامها للحصول على مستلزمات الانتاج من الاسواق العالمية بما يتيح لها المنافسة القوية والمشروعة هذا فضلا عما يتيحه من دخول الانتاج العالمى المتميز من تطوير الصناعة المصرية، حيث ثبت بما لا يدع مجالا للشك أن إنغلاق الصناعة المصرية على نفسها كان له آثار مدمرة عليها وبقدر ما كان تحرير التجارة الخارجية مطلبا من مطالب الصناعة المصرية إلا أنه فى نفس الوقت كان هناك مطلب أساسى يجب أن يسير جنبا الى جنب مع مراحل التحرير وهو توفير الحماية أمام الممارسات غير المشروعه فى التجارة الدولية والتى تقوم بها كافة الدول شرقا وغربا سواء دول متقدمة او دول نامية.

وطالبت الدراسة بضرورة اتخاذ مجموعة من الاجراءات الفورية لحماية الصناعة الوطنية خلال المرحلة القادمة منها تطبيق الحصص الاستيرادية للسلع الاجنبية التى لها مثيل من المنتجات المحلية طبقا لاتفاقية الجات على أن تتعاون هيئة التصنيع مع اتحاد الصناعات فى تنفيذ ذلك والاسراع بتطبيق نظام مكافحة الدعم و الاغراق وإجراءات الوقاية خاصة أن وزارة الاقتصاد اعلنت منذ عام ١٩٩١ عن شروعها فى وضع هذا النظام وأشارت إليه فى لائحة الاستيراد والتصدير، ثم أصدرت قرارا وزاريا بتشكيل لجنة لمكافحة الدعم والاغراق فى بداية عام ١٩٩٢، ثم اعلنت عن مشروع لنظام الدعم والاغراق والذى من المنتظر أن يتم عرضه على مجلس الشعب قريبا ويجب أن يراعى حجم السوق المصرية وسرعة تأثرها بأى حجم من الواردات وكذلك سرعة إتخاذ الاجراءات اللازمة لمواجهة الممارسات غير المشروعة ووجود بيانات عن الواردات الفعلية لمصر ومكافحة التهرب الجمركى.

وأكدت الدراسة أن تهريب السلعة المستوردة وعدم سداد الرسوم الجمركية عنها يعتبر من أخطر الوسائل التى تضر بالصناعة المصرية والاقتصاد المصرى بصفة عامة ورغم الاثر الايجابى للقرار ١١٣ الخاص بحظر تداول السلع المجهولة المصدر الذى أحدث انضباطا فى السوق المصرية الى حد كبير ومع ذلك فأن هناك عدة ضوابط اخرى مطلوبة لتحقيق الانضباط الكامل.

ومن أهم هذه الاجراءات مواجهة مشكلة الفواتير الخاصة ببعض السلع المستوردة المحررة بقيمة أقل من السعر الفعلى للسلع حيث تعتبر من أخطر انواع التهريب الذى له آثار سلبية عديدة منها إيجاد نوع من المنافسة غير المشروعة مع المنتجات المحلية المماثلة، كما انه يضيع موارد على الخزانة العامة للدولة ومنها قيمة الجمارك أو ضرائب المبيعات، لذلك فإن الامر يتطلب تطبيق الاسعار الاسترشادية لمنع اى محاولات لإدخال منتجات مستوردة من خلال الفواتير المزورة الى جانب منع التهريب من خلال الشحنات البرية الترانزيت لدول مجاورة وكذلك تجميع كافة البيانات الخاصة بالمستوردين وتخزينها بالحاسب الآلى بالجمارك ومنح كل مستورد رقما كوديا والزام المستورد بأن يضع هذا الرقم على السلعة.

محمود الشندويلى

وزير الاقتصاد :

مجلس الشعب يناقش اتفاقية «الجات» الشهر القادم

كتبت - ابتسام سعد وياسر صبحي:

اعلن محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ان اتفاقية «الجات» سوف يتم عرضها على مجلس الشعب الشهر القادم لمناقشتها.

واضاف ان مصر شاركت في صياغة نتائج جولة «اوروجواي» خاصة فيما يتعلق بظروف وطبيعة الاقتصاد المصري مشيرا الى ان هناك نصوصا بالاتفاقية تمت اضافتها بما يتفق مع صالح الاقتصاد المصري وكأنها وضعت خصيصا لذلك.

وقال الوزير في كلمة القاها خلال الندوة التي عقدها المركز المصري للدراسات الاقتصادية ان خبراء منظمة «الجات» سوف يقومون خلال جلسات عمل الندوة – التي تستمر لمدة ستة ايام – بشرح كافة تفاصيل الاتفاقية على المشاركين والتي تتمثل في المنسوجات والتجارة ومكافحة الدعم والاغراق وحماية الصناعة المحلية وحقوق الملكية الفكرية والبيئة والخدمات الزراعية.

واعلن طاهر سمير حلمي رئيس المركز انه تم الاتفاق مع بيتر سازرلاند مدير عام منظمة «الجات» على ايفاد مجموعة من الخبراء الاجانب المتخصصين في كل موضوع من الموضوعات المطروحة بالندوة بهدف شرح وطرح كافة التفصيلات لنصوص الاتفاقية ومدى تأثيرها على مصر وكيف يمكن ان نتعامل معها في اطار التجارة العالمية. واضاف إن قضية التصدير هي احد الاهداف الرئيسية للاقتصاد المصري مستقبلا حتى يستطيع المشاركة في السوق العالمية وهو مايعني ضرورة وضع استراتيجية ملائمة للتعامل مع المستقبل. واضاف : ان المركز سوف ينظم سلسلة اخرى من الندوات في هذا الاطار لاستكمال كافة المناقشات حول اتفاقية الجات يعقبها ندوة كبيرة يحضرها مدير عام منظمة الجات ووزراء التجارة بالدول المتقدمة خلال فبراير القادم.

المحروسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٣٠ نوفمبر ١٩٩٤

توقعات بتصديق الكونجرس الأمريكى على «الجات»

واشنطن - وكالات الانباء - توقع النواب الديمقراطيون فى مجلس النواب الامريكي التصديق على الاتفاقية العامة
للتجارة والتعريفات الجمركية - الجات - خلال عملية الاقتراع على الاتفاقية فى وقت لاحق، واعلن الرئيس الامريكى بيل
كلينتون أن موافقة الكونجرس - بمجلسيه النواب والشيوخ - على اتفاقية الجات خلال الاسبوع الحالى سيكون بمثابة
فرصة ذهبية كى تبقى الولايات المتحدة على ارتباطها بدول العالم. وقال كلينتون ان العالم يتطلع الى اقرار واشنطن
للاتفاقية التى تشارك فيها ١٢٤ دولة. وبينما توقعت نائبة ديمقراطية التصديق على الجات بفارق مريح اشار نواب
آخرون الى أن اقرار الاتفاقية سيكون باغلبية ضئيلة تزيد بقليل على هامش الاصوات الاربعة التى تم بها اقرار اتفاقية
التجارة الحرة لامريكا الشمالية «نافتا» عام ١٩٩٣. وكان كلينتون قد حصل على دعم مسئولين فى ٨ ادارات امريكية
سابقة للتصديق على الاتفاقية واكد ضرورة اقرارها الآن دون انتظار للعام القادم.
ويخشى عدد من النواب الديمقراطيين فى مجلس الشيوخ عدم امكانية جمع ٦٠ صوتا اللازمة لطرح اتفاقية الجات
للتصويت فى المجلس غدا.

في اطار تقييم نتائج اتفاقية الجات مع مصر.. وزارة الاقتصاد تؤكد:

لاخوف من منافسة الشركات الأجنبية في المجالات الخدمية وعلى مصر ان تستفيد من انفتاح اسواق الخدمات الاجنبية

في إطار تقييم نتائج إتفاقية الجات على مصر» وخصت وزارة الاقتصاد. في ورقة لها. المخاوف الحالية والخاصة بمنافسة الشركات الاجنبية في المجالات الخدمية للانشطة الوطنية، خاصة في مجالات البنوك والتأمين والنقل.



محمد محمود

بنوك القطاع العام «الأربعة» مازالت هي المسيطرة بعد عشرين عام من بداية الانفتاح ودخول فروع البنوك الاجنبية والبنوك المشتركة

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٢١ نوفمبر ١٩٩٤

وخصت تلك المخاوف بأنها غير عقلانية حيث أن السماح للبنوك وشركات التأمين وشركات النقل الأجنبية السماح لتلك الشركات للعمل في أسواق الدول الأخرى لايعنى بالضرورة غزو الأجانب لهذه الأسواق.. ذلك أن الشركات الوطنية فى مجال الخدمات تتمتع عادة بميزة نسبية كبيرة سواء من حيث معرفة السوق أو احتياجات المستهلكين وكذلك بقدراتها تشغيل عمالة رخيصة.

أشارت وزارة الاقتصاد إلى أن « منافسة الأجانب» تؤدى فى أحيان كثيرة إلى تحسين كبير فى مستوى الخدمة دون تعرض المنتج الوطنى للضياع

أشارت وزارة الاقتصاد فى هذا الصدد إلى خبرة البنوك المصرية فى فترة مابعد الانفتاح الاقتصادى كأكبر دليل على ذلك - فالبرغم من السماح بإنشاء بنوك مشتركة أو فروع للبنوك الأجنبية فى مصر إلا أن السيطرة مازالت لبنوك القطاع العام الأربعة بعد عشرين سنة من بداية هذا الانفتاح...

وفى حالات أخرى تخارج الشريك الأجنبى بعد أن حقق البنك المشترك نجاحات مشهودة مثل حالة البنك التجارى الدولى (بنك تشيس الاهلى سابقا) - وفى جميع الحالات فقد تطورت خدمات المصارف المصرية تطورا هائلا بسبب وجود المنافسة الأجنبية واستطاعت هذه البنوك أن تقدم الخدمات المالية إلتى تتطلبها مرحلة الرواج المالى الكبير الذى اعقب حرب أكتوبر والارتفاع الكبير فى « أسعار النفط..

أكدت ورقة وزارة الاقتصاد على أننا يجب أن لانخاف من منافسة الشركات الأجنبية فى مجالات خدمية أخرى مثل التأمين الذى يحتاج بحق إلى مزيد من التطوير... ايضا فإننا لايجب فى جميع الحالات أن تنسى مصالح المستهلك الذى عانى لفترات طويلة من إنخفاض أداء وارتفاع تكاليف شركات الخدمات..

أشارت وزارة الاقتصاد إلى أن دولا كثيرة مثل مصر تستطيع أن تستفيد من انفتاح أسواق الخدمات الأجنبية حيث تمثل صناعة النقل والسياحة والمصارف والتأمين والمقاولات، صناعات ذات توجه تصديرى مبشر بالخير - وهنا لايخفى أن بعض الدول الصناعية تضع عراقيل شتى أمام البنوك العربية فى أوربا والتى تعرضت لتصفية، ومن ناحية أخرى فمن الممكن فى ظل سياسة واعية أن تتمكن البنوك وشركات المقاولات والنقل المصرية أن تجد لنفسها منفذا فى هذه الأسواق المتقدمة، وعلى المستوى الاقليمى هناك فرص اضافية لنمو الصادرات الخدمية ورقة وزارة الاقتصاد اكدت أن حرية التجارة فى الخدمات تثير موضوعا مكملا الا وهو قضية إنتقال العمالة بين الدول الاعضاء فى الجات ويهم هذا الموضوع بصفة خاصة دول الجنوب النامى وبالذات فى ظل ماتجابهه العمالة المهاجرة إلى أوربا وأمريكا من قيود - حيث استطاعت مصر فى المراحل الأخيرة من جولة أورجواى أن تفرض ادراج قضية انتقال العمالة فى جدول أعمال المفاوضات الأخرى المتوقع الانتهاء من مناقشتها قبل يوليو ١٩٩٥ أسوة بقضايا البيئة والنقل البحرى والاتصالات المرئية:

ايضا فهناك بعض القضايا الأخرى مثل حق الدول النامية فى التعويض عن هجرة العقول منها الى دول الشمال وكذلك اهمية حماية العمالة المهاجرة وتنظيم قضايا التأمينات وحقوق نهاية الخدمة الى جانب الحقوق المدنية للعامل المهاجر وحقه فى اصطحاب عائلته الى بلد المضيف.

المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٤

هل يتأخر إعلان قيام «منظمة التجارة العالمية» ؟

مخاوف من عدم موافقة الكونجرس الأمريكى على نتائج «جولة أوروجواى»

صفقة غير معلنة قيمتها مليار دولار تستفيد منها صحيفتان مؤيدتان للاتفاقية

□ اعداد ـ القسم الاقتصادى :

لاتزال وثيقة «الجات» التي انتهت اليها «دورة اوروجواى» بعد مفاوضات مضنية دامت قرابة ثماني سنوات.. لاتزال هذه الوثيقة التي وقعتها 117 دولة فى اجتماع «الرباط» بالمملكة المغربية، فى انتظار موافقات برلمانات الدول الموقعة حيث لم يصل الى المنظمة سوى موافقات 27 دولة فقط.. ولاتزال الوثيقة تحت المناقشات فى البرلمانات المختلفة بين المعارضين والمؤيدين الامر الذى يؤثر سلبا على موعد قيام «منظمة التجارة العالمية» فى أول يناير القادم.. خاصة ان هناك توقعات غير متفائلة عن احتمال تصويت مجلس النواب بالموافقة على اتفاقية التجارة المتعددة الاطراف لجولة اوروجواى، خاصة بعد نتائج الانتخابات الاخيرة، حيث إن اعضاء الحزبين الديمقراطى والجمهورى لايزالان يناقشان مستوى المساندة المطلوبة للاتفاقية ذاتها وللتصويت المبدئى على القواعد محل النزاع .

منذ ان استطاع السيناتور ارنست هولنجز تأخير تصويت مجلس الشيوخ حتى اول ديسمبر، شعر بعض اعضاء مجلس النواب بالقلق إزاء التصويت على الاتفاقية قبل الانتخابات الاخيرة.

واستطاع النائب مارى كابتور الحصول على 90 توقيعا من الديمقراطيين والجمهوريين على التماس يطلب من المتحدث الرسمى توم فولى تأخير التصويت فى جلسة الكونجرس القادمة فى 1995.

ميكى كانتور الممثل التجارى للولايات المتحدة اخبر الصحفيين انه يفضل تصويت مجلس النواب قبل الانتخابات ولكنه سيلتزم بقرار قيادة المجلس لتأخير التصويت.

ويرى كانتور ان الكونجرس سيوافق على جولة اوروجواى هذا العام وكان من المقرر ان يشهد كانتور على الاتفاقية فى جلسة 10/5 أمام اللجنة التجارية لمجلس الشيوخ التى يرأسها ارنست هولنجز المعارض لجولة اوروجواى والمؤيد للحمائية ولكن ذلك لم يحدث إذ ظهرت على السطح قضية جديدة ليس لها علاقة بجولة اوروجواى، ولكنها مشكلة تتعلق بثلاث شركات مطالبة بان تذعن لقرار خفض رسوم الترخيص حتى يسمح لها بان تعمل فى ظل «قواعد الاسبقية التفضيلية» التي تقررت لتشجيع الابتكار فى تكنولوجيا البث الاعلامى ولاسيما التليفونات الخلوية.

وتبعا لخصوم جولة اوروجواى فى الحملة الدعائية التجارية فإن هذا الشرط يعكس صفقة سرية تمنح ملاك الشركات حوالى مليار الى مليارى دولار ومنها جريدتا واشنطن بوست واتلانتا كونستيتيوشن اللتان تؤيدان تماما الاتفاقية التجارية.

ولكن كانتور يؤكد ان هذا الشرط ليس سرا وانه نال تأييد الحزبين في مباحثات لجان الكونجرس على مدار عدة شهور، وانه خلال إدارة بوش السابقة لم تكن هذه الشركات تدفع اى رسوم ترخيص ولكنها ستدفع تحت هذا الشرط وإن كان بمعدل منخفض .

المحروسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٠١ نوفمبر ١٩٩٤

وعندما يبحث الكونجرس بالفعل اصدار تشريع لتنفيذ اتفاقية جولة اوروجواى فإنه سيقوم بذلك فى ظل قواعد سريعة جدا يمكن على اساسها للمجلسين ان يقبلاها او يرفضاها فقط بدون تعديل.

وقد مرر مجلس النواب مذكرة للتصويت تسمح لوزارة العدل بإبرام اتفاقيات مع حكومات اجنبية للمشاركة فى معلومات سرية تتعلق ببحث انتهاكات قانون «ضد الاحتكار» ولكن مازالت هذه المذكرة تحتاج الى موافقة مجلس الشيوخ.

واصدر مجلس النواب المذكرة 3 _ 387 لتنفيذ بروتوكول مدريد رغم ان إدارة كلينتون لم تسلم حتى الان الاتفاقية ذاتها الى مجلس الشيوخ لكي يوافق عليها، وبروتوكول مدريد عبارة عن اتفاقية متعددة الاطراف تقرر نظاما دوليا لتسجيل العلامات التجارية من خلال المنظمة العالمية للملكية الفكرية، وتأخير موافقة الولايات المتحدة على البروتوكول يجعل الاتحاد الأوروبى يحظى بصوت منفرد فى تسوية المنازعات بالاضافة الى 12 صوتا للدول الاعضاء المشتركين فى الاتحاد.

ومازال اشتراك الولايات المتحدة فى بروتوكول مدريد يحتاج الى اصدار مجلس الشيوخ للتشريع لتنفيذه وايضا موافقة المجلس على الاتفاقية ذاتها بمجرد ان تقوم الإدارة بتسليمها له.

وفى تطور جديد قالت انباء من واشنطن ان زعماء الكونجرس الامريكى قد حددوا يوم الاول من ديسمبر المقبل موعدا لتصويت مجلس الشيوخ على اتفاقية «الجات» فى الوقت الذى نفوا فيه ان يكون خطأ التقديرات من جانب البيت الأبيض قد اضر بفرص الموافقة على الاتفاقية.

وتبعا للاتفاقية بين زعماء الكونجرس فسيقوم السيناتور جورج ميتشيل باعادة طرح اتفاقية «الجات» امام المجلس لمناقشتها لمدة يومين والتصويت عليها وذلك بعدما فشل اقناع السيناتور الديمقراطى «إيرنست هولينجز» بالعدول عن استخدام تكتيكات تأجيل التصويت لما بعد الانتخابات النصفية للكونجرس.

ونفى جورج ميتشيل ان يكون قرار إدارة الرئيس بيل كلينتون بتقديم الاتفاقية للمناقشة امام الكونجرس فى وقت متأخر من دورته الراهنة قد أضر باحتمالات تمريرها قائلا ان الاعضاء كانوا غير قادرين بالموافقة عليها حتى يعرفوا كيف سيتم تدبير المال اللازم لتطبيقها.

وأعرب ميتشيل عن اقتناعه بتمرير مجلس الشيوخ للاتفاقية والذى سيؤدى الى سريان الاتفاق التجارى الشامل الذى تفاوضت بشأنها 127 دولة والذى يهدف الى خفض الرسوم الجمركية على مستوى جميع انحاء العالم والى تخفيض الحواجز التجارية الاخرى.

وفى نفس الوقت تحدث السيناتور «ايرنست هولينجز» امام الكونجرس قائلا انه حذر مرارا الرئيس كلينتون وميكى كانتور الممثل التجارى الامريكى من انه سيحاول معارضة وهزيمة الاتفاقية اذا تم عرضها على الكونجرس فى الأيام الاخيرة من دورته، الأمر الذى سيترتب عليه تعطيل اعلان قيام المنظمة العالمية للتجارة بديلا عن «الجات».

من ناحية أخرى قال توماس مولى انه يعتقد ان اتفاقية الجات فى مصلحة العمال الامريكيين والاقتصاد الامريكى وستزيد من فرص التجارة الأمريكية وتزيد فرص المصدرين الأمريكيين.

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٤

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دراسة جديدة لمنظمة «الجات»

500 مليار دولار زيادة في الدخل العالمي

□ اعداد- خالد بدر الدين:

تحليل جديد قامت به الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة «الجات» التي سيتغير اسمها مع مطلع العام الجديد إلى منظمة التجارة العالمية توقع التحليل زيادة في الدخل العالمي من تحرير التجارة واستخدام الاسواق على الاقل 500 مليار دولار.

بيتر سازر لاند مدير عام الجات ذكر للصحفيين في اوائل الشهر الماضي ان هذا التحليل الذي سيصدر قريبا يختلف عن التقديرات الاولية التي سبق ان وضعتها الجات والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية «اويسد» عن زيادة الدخل العالمي بحوالي 235 مليار دولار وارجع سازرلاند هذه الزيادة الى ان التقديرات تجاهلت الفوائد الكبيرة الناتجة عن خفض التعريفات السابقة والحصص وعمليات الدعم التي تقررت في الاتفاقية الجديدة.

وذكر سوزلاند ذلك خلال الاجتماعات السنوية للبنك وصندوق النقد الدوليين حيث كان يعقد مباحثات معهما بصدد تحسين التعاون بين هاتين المؤسستين ومنظمة التجارة العالمية. واضاف مدير عام الجات ان التقديرات الاولية لم تسمح لاثار تحسين المنافسة وتحرير التجارة او للفرص بأن توزع التكاليف الثابتة على الاسواق الكبيرة وهما عاملان يؤثران مباشرة على كفاءة الانتاج في جميع انحاء العالم ولذلك يجب على مسئول الجات تحديد هذه الاثار الاضافية من خلال نموذج اقتصادي عالمي اكثر تطورا.

ويرى سوزلاند انه حتى الـ 500 مليار دولار تعد ضئيلة جدا حيث انها لم تحسب التأثيرات المستديمة الاخرى المرتبطة بالاستثمارات الكبرى والنمو الاقتصادي السريع والمناخ المناسب للبحوث العالمية والتنمية وتطور منتجات جديدة وتعتقد الجات ايضا ان النمو في حجم السلع التجارية في دول اونسد سيزداد بمقدار 7-8 ٪ فوق النسبة المعتادة بدون جولة اوروجواي.

ومن المتوقع ان تحقق البلاد النامية توسعا اكبر في التجارة مع تقديراتنا المحافظة التي تبين توسعا في التجارة بنسبة 14٪.

ويعتقد العديد من الخبراء ان مكاسب الدخل والتجارة من جولة اوروجواي ستكون اكبر ايضا لان التحليل الحالي يتجاهل العديد من الاجزاء المهمة الموجودة في الاتفاقية مثل اتفاقيات الخدمات وحقوق الملكية الفكرية وايضا التقوية الضخمة لقواعد واجراءات التجارة المتعددة الاطراف.

ويأتي تحليل الجات في الوقت الذي تجرى فيه مباحثات في اكثر من 100 دولة عضو في الجات بصدد التصديق على اتفاقية التجارة العالمية المقرر تنفيذها في اول يناير 1995 كما انه من المقرر عقد مؤتمر التنفيذ في النصف الاول من ديسمبر لتحديد مدى التقدم في عملية التصديق.

والتصديق عليها في الولايات المتحدة سيعوقه عدد من القضايا اخرها واردات المنسوجات ومن المتوقع ان يوافق مجلس النواب على المذكرة في غضون الاسبوعين القادمين أما مجلس الشيوخ ففي اخر نوفمبر او اول ديسمبر وحتى الان فإن 27 دولة فقط وقعت وصدقت على اتفاقية منظمة التجارة العالمية وان حوالي 50 دولة من المتوقع ان تستكمل اجراءات موافقتها قبل اجتماع ديسمبر ومع ذلك يتوقع سوزلاند ان حوالي 40 دولة التي لم تتضح بعد معالم موافقها التشريعية ستأتي الى مؤتمر جنيف ومعها التصديق على الاتفاقية.

ومن المقرر ان يجرى في الاسبوع القادم في جنيف مواصلة المفاوضات الرسمية في تجارة الخدمات التي تركت بدون قرار خلال مفاوضات جولة اوروجواي وان كانت حددت ان ينتهي بحث مفاوضات الخدمات بعد 6 اشهر من ظهور منظمة التجارة العالمية في حيز الوجود وتستهدف الولايات المتحدة من المفاوضات دخول جميع الاسواق والتمتع بالمعاملة القومية في جميع البلاد الاساسية وانها ستواصل اسلوب المفاوضات الثنائية لفتح اسواقها للخدمات الاجنبية القادمة من الدول التي تفتح اسواقها امام شركات الخدمات الامريكية ولكنها ستضع قيودا على اسواقها امام شركات الخدمات الاجنبية من الدول التي تغلق اسواقها امام شركات الخدمات الامريكية.

ولذلك إلى ان يتم فتح الاسواق الاجنبية ستظل الولايات المتحدة تطبق نظام اعفاء الدولة الاولى بالرعاية في المفاوضات ويبحث مجلس الشيوخ الامريكي حاليا مذكرتي مجلس النواب بصدد المعاملة القومية في تشريع البنوك الذي سيسمح باصدار أسلوب ثنائي في التعامل في الخدمات البنكية

ندوة الجات تؤكد:

مصر تحصل على فرص كبيرة فى اتفاقية المنسوجات

كتب - ياسر صبحي:

اكد المراقبون والمتخصصون اهمية قيام صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة المصرية بحل مشاكلها الداخلية وبما يمكنها من المنافسة الدولية والاستفادة من الفرص الكبيرة التى سوف توفرها اتفاقية الجات من الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية خلال السنوات القادمة.

ويتوقع المراقبون ارتفاع حجم تجارة الملابس الجاهزة والمنسوجات بنسبة ٣٣٪ فى أعقاب رفع الحواجز والقيود لانسياب الانتاج بين مختلف دول وأسواق العالم.


طاهر حلمى

وعلى مدار يومين ناقش المركز المصرى للدراسات الاقتصادية نصوص اتفاقية الجات فى قطاع المنسوجات وشارك فيها ريتشار هيوز المسئول عن لجنة المنسوجات فى اتفاقية الجات ومامون عبد الفتاح الوزير المفوض التجارى والمسئول المصرى فى المفاوضات الى جانب العديد من الخبراء المتخصصين

والمعروف ان اتفاقية الجات فى مجال المنسوجات سوف تحل بدلا من الاتفاقية الخاصة للمنسوجات المعروفة باتفاقية المولتيفيبر والتى كانت تعطى حقوقا للدول المشاركة فيها بفرض حصص معينة ضد واردات الدول الاخرى من المنسوجات

وطبقا للاتفاقية الجديدة سوف يتم إزالة تلك الحصص تدريجيا بحيث ترفع تماما مع بداية عام ٢٠٠٥ .

ورغم ان الجات لا تسمح بوجود قيود كمية أو حصص على إنتقال السلع الا انها سمحت بذلك فى المنسوجات كفترة انتقالية

ويتم هذا النظام بإلغاء ١٦٪ من الحصص المفروضة على واردات المنسوجات فى عام ١٩٩٥ مع بدء تنفيذ الاتفاقية. ثم يتم إلغاء ١٧٪ إضافية بعد ثلاث سنوات ثم ١٨٪ إضافية بعدها باربع سنوات بحيث تصل الإلغاءات الى ٥١٪، ومع بداية عام ٢٠٠٥ وتلغى الـ ٤٩٪ الاخيرة تلقائيا بحيث يلغى نظام الحصص تماما.

ومن ناحية اخرى فإنه خلال السنوات العشر القادمة سوف تزداد معدلات النمو فى الحصص فاذا كان هناك معدل نمو ٦٪ تنمو به حصة مصر مثلا فى التصدير لاحدى الدول ، فان معدل النمو هذا له جدول زمنى فى النمو بما يتيح فرصة اكبر للصادرات

وهناك حتى الآن هناك ٦ دول فقط تفرض حصصا اهمها الولايات المتحدة، وبالطبع فإن هذه الدول سوف ترفع الحصص عن السلع الاقل اهمية فى البداية الى ان تضطر الى إلغائها على جميع السلع من المنسوجات والملابس. والمعروف ان الملابس والمنسوجات مقسمة الى مئات من السلع داخل الاتفاقية (مثل البنطلون والقمصان والملايات والمفارش..)

وكانت مصر قد ساهمت فى وضع جزء خاص فى الاتفاقية بجعل الحصص المفروضة على الدول ذات الحجم الصغير فى التصدير نسبة لحجم التجارة فى البلد المستوردة اكبر من الدول ذات الحجم الكبير بحيث يكون الحد الاقصى للصادرات ١:٢٪ من حجم السوق.

وتتضمن إتفاقية الجات حق الدول المستوردة فى إتخاذ إجراءات حمائية ضد واردات الدول التى تمثل تهديدا للصناعة الوطنية حيث يوجد جهاز رقابى داخل منظمة التجارة العالمية WTO والتى ستحل محل الاتفاقية مع بداية العام القادم. هذا الجهاز الرقابى يختص بالمنسوجات ويمكن ان يكون له دور استشارى او لفض المنازعات ويقوم بمتابعة تنفيذ الاتفاقية وكافة الاجراءات التى تتخذ فى سبيل ذلك.

والاجراءات التى يجب أن تتبعها الدولة المستوردة والتى ترى وجود ضرر على إنتاجها او تهديد لصناعتها تبدأ بطلب الدولة المتعدية للتشاور. وبعد ذلك تلجا الدولة المتضررة لهذا الجهاز وفق شروط

الأهـــرام

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٤

واضحة وفى اوقات محددة وبطريقة ومستندات معينة.

ويستغرق طلب التفاوض بين الدولتين ٦٠ يوما واذا لم يحدث إتفاق بناء على المشاورات بين الدولتين، فان للدولة المتضررة ان تلجا للجهاز خلال ٣٠ يوما فقط لتقديم شكواها. ويقوم الجهاز بفض التنازع. وقد يتفق البلدان على امر مخالف لاتفاقية الجات وهنا من حق الجهاز ان يتدخل لتنفيذ الاتفاقية. ولاشك ان هذا الجهاز يفيد الدول الصغيرة فى مواجهة الدول الكبيرة والتى كانت - فى عدم وجود الجهاز - تقوم بفرض إرادتها.

التزامات مصر

اما الالتزامات الخاصة على مصر فهى تقل عن إلتزاماتها بتحرير التجارة من خلال برنامج الاصلاح الاقتصادى. ومصر لا تطبق نظام الحصص وبالتالى لا يسرى عليها الاجراء الخاص بالحصص. ولكن تتبع مصر حتى الآن الحظر الكامل على الواردات من الملابس الجاهزة بالاضافة الى تعريفة جمركية على المنسوجات.

وتلتزم مصر فى الاتفاقية بالغاء الحظر بعد خمس سنوات أى مع بداية عام ٢٠٠٠، ومن حقها فرض تعريفة جمركية على أن تستمر فى الانخفاض التدريجى الى أن تصل الى ٥٠٪ فقط مع بداية عام ٢٠٠٥. وهذه الالتزامات هى الحد الادنى وبالتالى تستطيع مصر إتخاذ إجراءات اكبر فى تحرير إستيراد الملابس والمنسوجات تبعا لسياستها

المصدر : العالم اليوم

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٩٤

بواقعية

العرب والمتغيرات الاقتصادية فى العالم «1»

■ محمد غانم ■

قرارات الجات تطبق على المستوى العالمي وأهم وأخطر مافيها الدعوة إلى تحرير التجارة العالمية ويسبقها بالنسبة لمصر تعليمات الاصلاح الاقتصادى فى نفس الاتجاه ولكن بوتيرة أسرع، ويتخللها ضغوط ايضا فى نفس الاتجاه من البنك الدولى والمنظمات المالية الدولية لكل دولة تلجأ إليها وما أكثر هذه الدول وما أكثر احتياجات العديد من الدول للبنك الدولى والمنظمات الدولية.

يضاف إلى ذلك رحلات الرئيس كلينتون ومن قبله الرئيس بوش مصطحبين معهما «سرايا» قوية من رجال الأعمال لليابان وغيرها من الدول.

وفى نفس الوقت واكب هذه الظواهر مؤتمر المغرب ومايدعو إليه من شرق أوسطية.

هذا التناغم والتوافق فى الإهداف من أكثر من جهة يقودنا بلا تفكير عميق إلى أن وراءه مصدرا واحدا لاشبهة فى سيطرته الكاملة على كل مفاتيح هذه القوى الضاغطة.

وقد لفت نظرى أنه فى نفس التوقيت وفى نفس الاتجاه تكثفت الجهود السياسية من نفس المصدر لحل أزمة الشرق الأوسط لدرجة أنه فى اشهر معدودات طالعتنا وطالعت أجهزة التليفزيون فى العالم كله الرئيس ياسر عرفات يصافح اسحق رابين ويتوسطهما الرئيس الأمريكى بيل كلينتون فى حديقة الرئاسة الأمريكية نفسها.

لم يكن هذا متصورا أبدا ولكنه حدث.

قبل هذا الحدث بشهور كان اسحق رابين نفسه أكثر المتشددين فى تنفيذ القانون الإسرائيلى بمعاقبة كل من يتجاسر ويكون له أى صلة بمنظمة التحرير الفلسطينية وبالذات رئيسها رمز الارهاب فى نظره ياسر عرفات وقبل هذا الحدث بشهور كانت أمريكا وماتملك من وسائل اعلام مؤثرة كل التاثير تدمغ منظمة التحرير الفلسطينية بالارهاب إلى الحد الذى خالفت فيه القانون الدولى والاعراف الدبلوماسية العالمية منع منح ياسر عرفات تاشيرة دخول لامريكا تلبية لدعوة المنظمة العالمية هيئة الأمم لالقاء خطاب منها وقبل هذا الحدث بشهور كانت السلطة الإسرائيلية العدو المستهدف لمنظمة التحرير الفلسطينية.

لم يكن هذا متصورا أبدا ولكنه حدث.

حدث وماتبعه من أحداث فى نفس الاتجاه وآخرها الاتفاق الفلسطينى الأردنى فى فترة قصيرة صاعقة تواكب تماما الفترة القصيرة الصاعقة التى فرضت تحرير التجارة الخارجية عالميا.

لست سياسيا ولا أملك الحكم إن كان هذا الحدث فى الاتجاه السليم أو الاتجاه غير السليم ولكنى مفكر اقتصادى وقد لفت نظرى هذا التناغم والتوافق والتوقيت ومن المصدر الواحد الموجه فى الاتجاهين.

وقد هدانى التفكير وقد أكون مخطئا أن الدافع الاساسى لكل هذه التوجهات هو دافع اقتصادى له أهميته الكبرى عند هذا المصدر الذى لاينكر أحد أنه اصبح القوة العظمى الأولى فى العالم إن لم يتصورها البعض القوة العظمى الوحيدة.

لقد تنبهت أمريكا ومعها باقى الدول الغنية نتيجة للكساد العالمى الذى عانت منه الكثير فى السنوات الماضية إلى أنهم فقدوا الكثير من اسواقهم الخارجية وتركوها غنيمة لدول العالم الثالث وكان الناقوس الذى ايقظهم الهجمة الشرسة لنمور آسيا بزعامة اليابان

المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢-٢ نوفمبر ١٩٩٤

الذى يتزايد يوما بعد يوم عددهم وحجم تغلغلهم فى الاسواق العالمية بما فى ذلك اسواق أمريكا نفسها واسواق باقى الدول الغنية.

ولم يكن أمام أمريكا دفاع عن مصالحها ومصالح دول غرب أوروبا إلا أن تفرض نفسها فرضا فى الاسواق العالمية لتقلل من آثار الكساد الاقتصادى عندها وتفتح من جديد فرص العمالة وقد وصلت البطالة عندهم لحد الخطر.

واجتهادا فى الرأى من جهتى والمجتهد قد يخطىء وقد يصيب كانت أمام مجموعة الدول الغنية بزعامة أمريكا مشكلتان المشكلة الأولى اقتصادية وهى ارتفاع أسعار منتجاتهم الطارد لامكانيات التسويق والمشكلة الثانية سياسية يعنينا منها فى منطقتنا منطقة الشرق الأوسط موضوع الصراع الفلسطينى — الإسرائيلى وظلاله المؤثرة تأثيرا مباشرا على اسواق البلاد العربية والإسلامية وهى اسواق لها أهميتها الأولى عندهم ولايغيب ايضا تأثيرها غير المباشر على عدد آخر من الاسواق فى افريقيا وغيرها.

وكان القرار الأمريكى الذى تدعمه دول أوروبا الغربية بضرورة وحتمية تحطيم كل القيود التى تحول دون تساوى أسعار منتجاتهم مع الأسعار المنافسة وضرورة وحتمية الاسراع فى حل مشكلة الصراع الفلسطينى - الإسرائيلى.

الكل يعرف أن منتجات أمريكا والدول الغنية على مستوى جودة ممتاز ولكن يعيبها ارتفاع الأسعار خصوصا لو اضيف إلى ذلك اجراءات الحماية المحلية للانتاج المحلى لكل دولة نامية أو حتى الدول الغنية «مثال ذلك حماية فرنسا لانتاجها الزراعى» ويضاف إلى ذلك ايضا بعض الميزات المتبادلة بين بعض الدول جمركية وغير جمركية لتنمية التبادل التجارى بينهما وكل هذا ليس فى صالح تسويق منتجات أمريكا ومنتجات العالم الغنى فى الاسواق العالمية.

وعلى هذا وحتى يتم اعطاء الفرصة لتسويق منتجات أمريكا والعالم الغنى كان لابد من الاجراءات التى تمت فعلا بمقولة تحرير التجارة الخارجية.

أ — فتح الاستيراد دون أى قيود لجميع المنتجات.

ب - تخفيض الحد الاقصى للرسوم الجمركية على مراحل حتى يصل إلى اقل من 5٪ ومن يعلم ماذا بعد ذلك.

جـ - إلغاء أى دعم للانتاج المحلى أو للسلع المصدرة.

د - منع أى تفضيلات استيرادية.

إن مراجعة بسيطة لهذه المبادىء تؤكد ماوصلت إليه من أن الهدف الاساسى من تحرير التجارة هو السماح للمنتج الخارجى المرتفع السعر بالا يوقف امكانياته التصديرية المزيد من الاعباء التى يتحملها بالاضافة إلى ارتفاع أسعاره او المزيد من الميزات التى تتمتع بها السلعة المنافسة سواء كانت من انتاج البلد المستهدف نفسه أو انتاج أى بلد آخر مرتبط به اقتصاديا.

ولتسويق هذه المبادىء نفسها طرحت الدول المتحكمة شعارات ابتلعها الآخرون مخدوعين أو مقهورين بمقولة حماية المستهلك واعطائه الفرصة لاختيار الانتاج الاجود والارخص مهما كان منشأه وبمقولة دفع الانتاج المحلى للتجويد وتقليل تكلفته وتصور البعض أن توفير بضع جنيهات من قيمة مشتريات المستهلك المحلى تغنيه عن اغلاق الباب عن ايجاد فرص عمل لابنه أو ابنته عندما يهبط الانتاج المحلى نتيجة المنافسة الخارجية كما تجاهل البعض الآخر واقعية أن التجويد وتقليل التكلفة عبء ثقيل لايمكن الوصول إليه لو هبط حجم الانتاج.

وهكذا استفادت أمريكا اقتصاديا من كونها اصحبت القوة العظمى وقد يكون هذا هو دور كل حكومة مهما كانت فى افادة مواطنيها كل الافادة من كل القدرات المتاحة لها واستفادت بالتبعية الدول الغنية واستغلت إسرائيل الوضع وعامت مع التيار سياسيا واقتصاديا.

وللحديث بقية الثلاثاء القادم..

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢-٢ نوفمبر ١٩٩٤

وزارة الاقتصاد السورية تجدد الدعوة للانضمام الى "غات"

☐ دمشق - من ابراهيم حميدي:

■ دعت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية مجدداً الى عودة سورية للانضمام الى الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة «غات» بعدما انسحبت منها عام ١٩٥١ بسبب انضمام اسرائيل اليها علماً بان سورية كانت احدى الدول الـ ٢٣ المؤسسة للاتفاقية.

وتبرر الوزارة دعمها العودة الى عضوية «غات» بانها لن تؤدي الى خفض قيمة التحصيلات الجمركية، كما انها لن تلغي المقدرة على حماية المنتجات الوطنية.

وجاء في دراسة اعدتها الوزارة، انه على رغم الزام الاتفاقية الدول الموقعة خفض مستوى التعرفة الجمركية في المدى البعيد، الا ان الالتزام المطلوب من الدول النامية هو تعهد عدم اللجوء الى رفع المستوى الحالي لتعرفتها الجمركية والمحافظة على مستوى التعرفة الذي يتم الاتفاق عليه نتيجة المفاوضات الثنائية التي تجري بين البلد طالب الانضمام واهم الدول المتاجرة معه خلال انضمام هذا البلد الى «غات».

ولا ترى الدراسة مبررات خوف وزارة المال من آثار خفض الرسوم الجمركية نتيجة التزام سورية سقف التعرفة البالغ ٦٠ في المئة لان هذا السقف ليس محدداً في صورة مسبقة انما يُحدد عادة خلال مفاوضات ثنائية. كما يُؤخذ في الاعتبار لدى تحديد السقف عوامل كثيرة بينها: المستوى الحالي للتعرفة الجمركية المطبقة في البلد طالب الانضمام ومدى التطور الانتاجي. وتشير الى انه في كل الاحوال تنخفض الرسوم الجمركية المحصلة على المستوردات الى ما دون الـ ٦٠ في المئة. اذ انها لا تتجاوز ١٥ في المئة عام ١٩٩٢ من اصل قيمة المستوردات البالغة ٣١ بليون ليرة سورية.

وعزت مصادر وزارة الاقتصاد انخفاض العائدات الجمركية الى انخفاض مستوى التعرفة في سورية وليس العكس. اذ ان النسبة المفروضة على المستوردات من المواد الاولية والادوية والمواد الغذائية وقطع الغيار التي تشكل الواردات الاساسية، تراوح بين ستة و٤٧ في المئة. واوضحت المصادر لـ «الحياة» ان الاتفاقية تضمن حماية المنتجات الوطنية «لكن عبر التعرفة الجمركية فقط ما يعني الاستعاضة عن الاجراءات التقييدية بتعرفة جمركية مناسبة «الامر الذي يؤدي الى زيادة العائدات الجمركية وليس الى هبوطها بسبب فرض رسوم جمركية جديدة على منتجات كان استيرادها خاضعاً لاجراءات تقييدية.

وتؤكد ان العائدات الجمركية لم تعد تشكل وزناً كبيراً في الواردات الضريبية كونها تشكل عبئاً على الصادرات لانها تدخل في كلفتها ويصعب فصلها عن بقية التكاليف في حال الرغبة بتمكين المصدر في استردادها تشجيعاً لنشاطه التصديري. وافادت المصادر ان كلفة صادرات الدول التي تتمتع بمستوى جمركي منخفض تكون منخفضة قياساً الى الدول التي تفرض رسوماً عالية على المستوردات «كما ان اعفاء البضائع القادمة من الدول العربية، يعزز انخفاض اهمية المحصلات الجمركية من اجمالي الواردات الضريبية»، وضرورة البحث عن اساليب جديدة مثل ضريبة القيمة المضافة (فات)، التي تعتبر ضريبة غير تمييزية لانها تنال القيم المضافة على كل السلع وطنية ام مستوردة.

وعن احتمال تأثير العودة الى الاتفاقية في حماية الصناعة الوطنية، تقول المصادر ان «غات» لا تشترط الغاء الحماية لكن تطالب بان يكون ذلك «عبر التعرفة الجمركية فقط من دون غيرها من الاجراءات التجارية كالتقييدات الكمية على المستوردات وغيرها من اجراءات الحماية.

وتشير الى «فشل» سياسة تقييد الواردات في عدد من الدول على رغم اعتقادها بان ذلك يحمي الصناعة الوطنية وميزان المدفوعات وسعر الصرف «ولا بد من اتباع سياسة تجارية تحدث آثاراً تنافسية مهمة تدفع المنتجين المحليين الى تحقيق اكثر مستويات الانتاج كفاءة لان عليهم الاقتراب من الكلفة العالمية اذا ارادوا المنافسة مع المنتجات الاجنبية». وترى المصادر نفسها ان اتباع سياسة تجارية اقل تقييداً للمستوردات يرفع من مستويات وجود التقنيات الحديثة في عملية الانتاج، ما يؤدي الى توافر الامكانات التقنية لرفع مستوى المنتجات المحلية وطنياً وفي السوق العالمية. وتؤكد ان النتائج ستكون ايجابية جداً اذا ترافق ذلك مع خفوضات مماثلة من قبل الشركاء التجاريين في «غات».

الامم المتحدة تدعو لاجتماع عربى موسع لبحث تأثير اتفاقية الجات

اعلنت وكالات تابعة للامم المتحدة انها ستقيم ندوة فى المغرب فى الشهر الحالى لتقييم اثار اتفاق التجارة العالمى الجديد على الدول العربية.

وقال بيان من مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية «الاونكتاد» وبرنامج التنمية التابع له ان الاجتماع سيعقد فى الدار البيضاء خلال الفترة من ٢١ الى ٢٣ من نوفمبر الحالى.

ووقع اكثر من ١٠٠ دولة على الاتفاقية فى مراكش بالمغرب فى ابريل الماضى بعد سبع سنوات من المفاوضات فيما يطلق عليه جولة اورجواى تحت اشراف منظمة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة الجات. ويترتب على الاتفاقية التى لم يتم التنسيق عليها بعد اجراء تخفيضات جمركية كبيرة بمعدلات تصل الى الثلث فى المتوسط وتخفض الحواجز الاخرى امام التجارة الدولية وتنشىء منظمة التجارة العالمية الجديدة بدلا من الجات. ورغم ان الدول النامية تؤيد اتفاقية الجات التى تقول ان هذه الدول ستستفيد نتيجة للتوسع الكبير فى التجارة فان بعض الحكومات فى الدول الفقيرة تقول انها تخشى من ان هذه الاتفاقية يمكن ان تضر بالصناعة والزراعة المحلية. وقال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية انه سيحضر هذه الندوة نحو ٥٠ خبيرا من ٢٠ دولة عربية بالاضافة الى الجامعة العربية وصندوق النقد العربى وهيئات اقتصادية وتجارية عربية ومن منظمة الجات نفسها. ويوفر الاجتماع دعما للدول العربية فى تقييم العواقب الناجمة عن تطبيق اتفاقية الجات على تجارتها ويساعد الدول التى لم تنضم بعد لعضوية الجات لكنها تفكر فى الانضمام الى منظمة التجارة العالمية المقرر انشاؤها فى الاول من يناير كانون الثانى عام ١٩٩٥. وقال «الاونكتاد» ان الندوة تهدف ايضا الى الاسهام فى دعم قدرة المسئولين العرب على التفاوض وتحسين قدرة المؤسسات العربية على البحث حتى يمكنها المشاركة فى تشكيل السياسة التجارية. واضاف بيان الاونكتاد ان التوصيات التى تصدرها الندوة ستقدم الى مؤتمر بشان اتفاقية الجات ينظمه صندوق النقد العربى للدول العربية فى ابو ظبى فى يناير من العام القادم □

واصل ميزان التبادل التجاري في مجال التجارة البينية للمنتجات الوطنية بين البحرين ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الخمس ميله لصالح البحرين للشهر التاسع على التوالي هذا العام.

بين التقرير ان قيمة البضائع التي استوردتها البحرين من دول مجلس التعاون بلغت ٦ ملايين في حين انها صدرت منتجات الى دول مجلس التعاون بما قيمته ٧ ملايين دينار واشار التقرير الى ان المملكة العربية السعودية مازالت هي الدولة الخليجية الاكثر استيرادا من البحرين وتصديرا اليها في نفس الوقت في مجال السلع الوطنية المنشأ

اكد مدير المكتب الاعلامي البحريني بالقاهرة انه من المتوقع ان يميل ميزان التبادل التجاري بين البحرين ودول مجلس التعاون في نهاية هذا العام لصالح البحرين بدرجة كبيرة □

المصدر : الأهـــــــرام

التاريخ : ٢٣ نوفمبر ١٩٩٤

أبرز خصوم كلينتون يؤيد اتفاقية الجات

اتلانتا - حصل الرئيس الأمريكي بيل كلينتون على دعم نيوت جينجريتش، احد اشد خصومه الجمهوريين الذى ينتظر تعيينه رئيسا لمجلس النواب الجديد بشأن الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية - الجات - حيث اعلن جينجريتش ان فشل الكونجرس فى التصديق على الجات سيكون له عواقب وخيمة على كل من الاقتصاد الامريكى والعالمى على حد سواء.

وتعهد جينجريتش فى مؤتمر صحفى عقده فى اتلانتا بالعمل مع الرئيس كلينتون من اجل تمرير الاتفاقية بجهد مشترك من الحزبين الجمهورى والديمقراطى معبرا عن امله فى التصديق على هذه الاتفاقية خلال الاسبوع القادم.

باختصار



«الجات» قادمة فماذا نحن فاعلون؟

الجات قادمة.. والغزو للمنتجات الصناعية أصبح على الابواب..

فمع نهاية الشهر المقبل «ديسمبر» ستفتح الدول.. مختلف الدول المشاركة فى اتفاقية الجات ابوابها على مصراعيها لاستقبال كل الصادرات القادمة اليها بدون حدود، وعلى ذلك فان المنافسة ستكون شرسة بين المنتجات الوطنية ومثيلتها الاجنبية.. غير ان هناك ضوابط يمكن التحكم فيها.. فلدى الدول مواصفات قياسية لمختلف المنتجات التى تطرح فى الاسواق.. ويجب .. بل ان الوضع يحتم على الدول العربية تطبيق هذه المواصفات بحزم حتى لا تساهم سياسة الاغراق فى الاضرار.

ولاشك فى ان الصناعات الوطنية تتمتع بميزات مهمة فقربها من الاسواق او مصادر المواد الخام قد توفر لها الكثير، بالإضافة إلى ان لدى الشركات الوطنية حسا كبيرا بأذواق شعوبها قد يختلف كثيرا عما يستورد، مع ان الشركات الاجنبية تنفق الكثير لمعرفة أذواق الاسواق التى تصدر لها بضائعها.

كل ما يهمنا هو ان نسعى من الان لتطوير الاجهزة المشرفة على المواصفات القياسية للمنتجات حتى تتمكن من مطابقتها للشروط التى تؤهلها لتكون جنبا إلى جنب مع مثيلتها ذات الجودة العالية.

على عمر

المصدر : ....
المسلمون
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ....
25 نوفمبر 1994

اقتصاديات دولية

الاتفاقية العامة للجمارك والتجارة «الجات»

□ بعد الدمار الذى الحقته الحرب العالمية الثانية 1939 ـ 1945م ببنية الاقتصاد العالمي، وازاء الشعور الذى تنامى بعد انتهاء الحرب على صعيد العالم كله بضرورة تضافر الجهود لاعادة بناء ما دمرته الحرب واختطاط رؤية جديدة لمسار الاقتصاد الدولى، ظهرت على السطح ثلاث مؤسسات اقتصادية هامة هى البنك الدولى، وصندوق النقد الدولى، والاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة ـ التى صارت تعرف اختصارا من حروفها الانجليزية باسم «الجات» ـ وقد تم التوقيع على اتفاقيات تأسيس هاتين المؤسستين الاولى والثانية فى العام 1945م فيما صار يعرف باتفاقية «بريتون وودز» الشهيرة، وتم التوقيع النهائى على اتفاقية «الجات» فى العام 1948م من قبل 23 دولة من بينها الولايات المتحدة الامريكية صاحبة الفكرة، وتكونت لـ«الجات» امانة عامة دائمة في «جنيف» بسويسرا، وظلت هذه الامانة منذ ذلك التاريخ تسعى مع دول العالم ـ خاصة الدول الصناعية السبع ـ للوصول الى اتفاق حول بنود الاتفاقية حتى تم تتويج هذه المساعى بالتوقيع عليها من قبل مائة واربع وعشرين دولة صناعية وشبه صناعية ونامية فى مدينة مراكش المغربية فى يوم 1994/4/15م، واعلن على اثر ذلك ميلاد «المنظمة العالمية للتجارة».

ولما كانت «الجات» قد نشأت فى ظل المناخ الاقتصادى الذى اشرنا اليه عاليه، فإن همها الاساسى كان ـ ولايزال ـ هو تحرير التجارة الدولية من القيود الاقتصادية والسياسية التى تكبل انسيابها بحرية بين دول العالم، وكذلك ايجاد بيئة آمنة واجواء مستقرة تستطيع فيها التجارة ان تنمو وتزدهر بما يجلب الخير لسكان المعمورة. والاتفاقية تسعى بشكل خاص لتعزيز التجارة الدولية عن طريق الغاء معوقات انسيابها الحر والمتمثلة فى انظمة الحماية الجمركية ونظام الحصص وسياسات الدعم وسياسات اغراق الاسواق بالبضائع ذات التكلفة المنخفضة.

ولقد تدرجت المفاوضات فى تاريخ الاتفاقية الحديث عبر مراحل عدة اهمها ما صار يعرف بـ«دورة طوكيو» التى امتدت مباحثاتها فى الفترة من عام 1973م الى عام 1979م. وتم تحديد فترة الثمانى السنوات التالية «1980 ـ 1987م» لتنفيذ توصيات ومقترحات دورة طوكيو، ثم تلى ذلك مباحثات «دورة الارغواى» التى بدأت فى سبتمبر عام 1986م، وهى المباحثات التى تابعها العالم كله بالاهتمام لما اتسمت به من بطء وتعقيدات، ولأهمية وشمولية الموضوعات التى طرحتها على مائدة مباحثاتها، وبعد مخاض طويل، تم التوقيع على نتائج هذه الدورة فى لحظة تاريخية حاسمة فى مسيرة الاقتصاد الدولى. وتم ذلك فى 15 ديسمبر 1993م، وقام بالتوقيع عليها 117 دولة من الدول الاعضاء فى «الجات»، وقدر حجم المعاملات التجارية التى تغطيها فى ذلك الحين بما قيمته 3.580 مليار دولار امريكى.

ولإلزام نفسها بمثل هذه الاصلاحات فى الرسوم الجمركية وعدم العدول عنها فى وجه الضغوط المحلية الطارئة، تختار الدول الانضمام الى الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة «الجات» لأن الارتباط بها يشكل التزاما دوليا بعدم رفع الرسوم الجمركية دون تشاور تلك البلدان مع شركائها التجاريين وتعويضهم اذا دعا الحال.

وبالعودة الى الاتفاقية نفسها نجد انها قد دعت الدول الغنية الى تخفيض ما يزيد عن 40٪ من الواردات من الرسوم الجمركية والغائها كليا على بعض السلع

كالمستحضرات ،والاجهزة الطبية، ومعدات المزارع، والاخشاب ونحوها. وكما اوضحنا عاليه فإن هذا من شأنه ان يتيح فرصا اكبر لدخول مثل هذه الاسواق بالنسبة لمصدرى السلع المصنعة ويخفض اسعار كثير من السلع بالنسبة للمستهلكين.

اما بالنسبة للقطاع الزراعى، فلقد دعت الاتفاقية الى ضرورة ازالة الحواجز التجارية للانشطة الزراعية فى مدة لا تتجاوز ست سنوات وخفض الدعم الزراعى فى أطار الدول بمقدار 20٪، ورفع الدعم عن الصادرات الزراعية او تخفيضها بنسبة 36٪ من حيث القيمة ونسبة 21٪ من حيث الحجم أو الكمية، وتخفيض الرسوم الجمركية بنسبة، 36٪ كذلك دعت الاتفاقية بعض الدول الى فتح اسواقها لبعض المنتجات الزراعية كما هو الحال بالنسبة لليابان وكوريا حول الارز.

تشتمل الاتفاقية على اجراءات تمنع اغراق الاسواق خاصة من قبل صناعات الدول الغنية وذلك حماية للصناعات المحلية فى البلدان النامية.

تشتمل الاتفاقية على عدة بنود تتعلق بالمعاملات التجارية فى مجال الخدمات المالية والاتصالات والنقل الجوى وحركة العمالة حيث توضح الاجراءات ضرورة عدم التمييز بين الدول أو المؤسسات أوالشركات ومراعاة مبدأ العدالة بينها، وازالة كل العقبات التى تمنع تنشيط تجارة الخدمات الرسمية بين الدول والتى تقدر قيمتها بنحو 900 مليار دولار فى السنة زائدا مبلغ 3000 مليار دولار اخرى قيمة الخدمات التى تقدمها فروع الشركات المتعددة الجنسية.

ولعل من اهم انجازات الاتفاقية تأسيس «منظمة التجارة الدولية» التى ينظر اليها لكى تكون محكمة دولية محايدة لحسم نزاعات الدول الكبرى والصغرى على حد سواء. وكما قيل عنها فإن منظمة التجارة الدولية ستكون هى رقيب التجارة الدولية وحامل لواء الاصلاح لها. وسوف تكون قراراتها ملزمة للاعضاء ـ وهو مالم تتسم به «الجات» ـ وسيكون لها مجلس دائم للاستئناف، ولها السلطة النهائية فى تحديد الانتهاكات لقواعد الاتفاقية وتفسير العدالة أو عدمها فى التعامل التجارى، وتقدير الجزاءات والعقوبات على المخالفين من الاعضاء. والاتفاقية مقرر لها ان تبدأ فى السريان من اول يونيو من العام القادم 1995م. ■

ندوة «الجات» بالمغرب تطالب الأمم المتحدة بدعم الدول العربية اقتصاديا

الدار البيضاء ـ ا. ش. ا: دعت أمس ندوة الجات بالمغرب برنامج الأمم المتحدة للتنمية والمؤسسات العربية الي تقديم الدعم المالي للأنشطة التي تهدف الي تكثيف حضور الدول العربية في المنظمات الدولية المهتمة بالتجارة طالبت توصيات الندوة الأمم المتحدة بتوفير مصادر المعلومات حول صناعات النسيج وأسواقها وإمداد الدول العربية بها واتخاذ اجراءات تعويضية للدول العربية المستوردة للمنتجات الزراعية لمواجهة ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

كما دعت التوصيات الاتحاد الأوربي الي الاهتمام بمصالح الدول العربية المصدرة للمنتجات الزراعية. وأكدت التوصيات علي ضرورة تنظيم اجتماعات لدراسة آثار اتفاقيات الجات علي القطاع الزراعي وتنمية المبادلات التجارية العربية والاستثمارات الزراعية في الدول العربية.

من المقرر أن تعرض نتائج وتوصيات الندوة كوثيقة أساسية للمشاركين في المؤتمر الذي سينظمه صندوق النقد العربي بأبوظبي في يناير المقبل.

المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٥ نوفمبر ١٩٩٤

رئيس الجات يحذر من انهيار النظام التجارى العالمى

□ نيويورك ـ وكالات :

حذر بيتر سازرلاند مدير عام الجات من حدوث كارثة عالمية تهدد مصداقية النظام التجارى الدولى اذا فشلت الدول فى تمرير اتفاقية الجات.

وقال سارز لاند فى مؤتمر صحفى يرعاه مجلس العلاقات الخارجية ان عدم التصديق على جولة اورجواى نفى عدم خفض فوائد اتفاقية الجات وتدمير النظام التجارى متعدد الاطراف. وشدد مدير عام الجات على اهمية ان تصدق الولايات المتحدة على الاتفاقية فى موعدها المحدد فى الثاني من ديسمبر المقبل. واكد ان الفشل فى تنفيذ جولة اورجواى وتأسيس منظمة التجارة العالمية كما تعهدت الاتفاقية سيؤثر على مصداقية النظام التجارى ككل. كما حذر مدير عام الجات من عدم وجود ضمانات لأن ذلك سيؤثر على الانشطة الدولية التى ربما تحجم عن المساهمة فى مشروعات مشتركة. وكرر سازرلاند ما سبق وقاله من قبل من ان منظمة التجارة العالمية لن تتعدى سيادة الدول.

تشيلى .. ثانى دولة بأمريكا اللاتينية تصدق على الجات

□ فالبارايسو ـ تشيلى :

اقر الكونجرس التشيلى اتفاق الجات لتحرير التجارة العالمية لتصبح تشيلى ثانى دولة فى امريكا اللاتينية تصدق على اتفاقات دورة اورجواى.

وقال وزير المالية ادواردو انينات للصحفيين عندما يتوجه الرئيس ادواردو فرى إلى قمة ميامى سيتمكن من تقديم تشيلى على انها اول او ثانى دولة بأمريكا اللاتينية تصدق على الاتفاقيات بالكامل.

ومن المقرر ان تعقد دول امريكا اللاتينية قمة فى ميامى الشهر المقبل.

وكانت المكسيك قد اصبحت اول دولة تصدق على اتفاقات الجات. من ناحية أخرى فإن تشيلى مرشحة للانضمام إلى اتفاقية التجارة الحرة لامريكا الشمالية (نافتا) التى تضم الولايات المتحدة والمكسيك وكندا.

المصدر : العالم اليوم
التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٩٤

السفير الامريكي في طوكيو يؤكد أن «الجات» ستزيد ثروة العالم تريليون دولار

«مستقبل العالم بين يدى أمريكا واليابان»

□ طوكيو - باتفاق خاص مع نيكاى ويكلى:

أكد والتر مونديل السفير الامريكى فى «طوكيو» أن الولايات المتحدة واليابان سيمكنهما التعاون معا لتحديد شكل العالم فى المستقبل.

ورحب مونديل فى حوار مع صحيفة «نيكاى ويكلى» اليابانية بدور اكبر لليابان على الصعيد العالمى، وردا على سؤال حول نظرة البعض لليابان باعتبارها مجرد «آلة للنقود» - قال: إن هذه العبارة تعتبر قراءة مضللة تماما لليابان المعاصرة مشيرا الى ان لدى اليابان قوى هائلة.

واضاف مونديل أن العلاقات الاقتصادية هى الاكثر صعوبة، ربما لانها الاكثر استمرارية والاكثر حظوة باهتمام وسائل الاعلام.

واضاف أن الانفتاح سيؤدى إلى المزيد من التعاون بما يمكن الشركات اليابانية والامريكية من العمل معا بشكل اكبر وبالتالى لا نرى ان المنافسة تمثل خطرا.

وعن احتمال ان تؤدى المنافسة الامريكية اليابانية على السوق الصينى إلى زيادة التوتر بينهما قال «على العكس تماما» فهناك مناطق عديدة يمكن للولايات المتحدة واليابان ان تتعاون فيها.

وأوضح والترمونديل ان احتدام المنافسة الاقتصادية مفيد للجميع، ففى ظل اتفاق «الجات» الذى سيفتح الاسواق بشكل اكبر، وتخفض التعريفات الجمركية ستزيد ثروة العالم بمقدار تريليون دولار او أكثر، والجميع سيستفيدون من ذلك. وقال مونديل «إن اليابان هى الاكثر أهمية بالنسبة لنا وهى حليفنا الاهم ولتنظروا إلى ما يمكن أن نفعله سويا. ■

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٨ نوفمبر ١٩٩٤

عالم الأعمال

فى ظل الجات:

حصص المنسوجات تنتهى خلال ١٠ سنوات

يشهد عام ١٩٩٥ بداية جديدة لتحرير التجارة الدولية وفقا للنظام الذى اجمع عليه المجتمع الدولى فى اتفاقية الجات الموقعة من اكثر من مائة دولة اوائل هذا العام. وفى ذلك التاريخ ايضا تبدأ عملية ادماج الاتفاقية الخاصة بالمنسوجات لتنقل ضمن اتفاقية الجات.

ومن المعروف ان المنسوجات - لاهمية هذا القطاع لكثير من الدول - كانت تنظمها اتفاقية خاصة تسمح للدول الاعضاء بها بفرض حصص معينة لوارداتها من المنسوجات وهو الامر الذى كان عقبة أمام كثير من الدول المصدرة للمنسوجات خاصة النامية منها.

حول ميكانزم تحرير التجارة الدولية فى مجال المنسوجات وحول رفع نظام الحصص فى هذا القطاع دعا المركز المصرى للدراسات الاقتصادية بعض الخبراء العاملين فى منظمة الجات لشرح الاطار المنظم لهذه الاتفاقيات.

المصدر : الأهرام الاقتصادى

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ نوفمبر ١٩٩٤

في افتتاحه لندوة اتفاقيات الجات اشار محمود محمد محمود وزير الاقتصاد إلى ان مصر قد اشتركت في جولة اورجواى والتى بدات منذ عام ١٩٨٦ وشاركت باسهامات كبيرة في صياغة الشكل النهائى للاتفاقية.

ولذا فان اشتراطات الاتفاقية والخاصة بتحرير التجارة الدولية لم تفرض علينا وانما شاركنا في اعدادها بالشكل الذى يعود علينا وعلى الدول النامية باكبر قدر من الفائدة . واوضح وزير الاقتصاد خلال كلمته ان هذه الاتفاقية ماهى الا وسيلة لزيادة

الفرص التجارية على مستوى العالم. الأمر الذى قد يتسبب ر ب القدرة التنافسية لبعض الدول.

واشار إلى ان الاقتصاد المصرى بعد نجاحه فى عمليات الاصلاح واعادة الهيكلة قادر على المنافسة العالمية والاستفادة من الفرصة التى تقدمها حرية التجارة الدولية -

وقد عبر الدكتور طاهر حلمى رئيس المركز المصرى للدراسات الاقتصادية عن إيمانه بضرورة المشاركة المصرية فى السوق العالمية وقال اننا لابد ان نتعرف على الاطار الذى ستتحرك فيه التجارة العالمية مستقبلا لكى نتمكن من تدعيم وجودنا داخل الاسواق العالمية ولكى نحافظ على حصتنا فيها.

وفى شرحه لميكانزم ادماج اتفاقية المنسوجات داخل اتفاقية الجات اشار ريتشارد هيوس نائب رئيس لجنة المنسوجات فى الجات إلى انه مع بداية عام ١٩٩٥ وهو تاريخ تطبيق اتفاقية الجات ستكون على الدول التى تفرض حصصا على وارداتها من المنسوجات تقديم قائمة تمثل ١٦٪ من وارداتها ليتم تحريرها من البنود المفروضة عليها . وذكر المسئول الدولى ان سنة الاساس ستكون عام ١٩٩٠.

وبعد ثلاث سنوات ومع بداية عام ١٩٩٨ سيكون على تلك

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢٨ نوفمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



د. طاهر حلمى

الدول تقديم قائمة اخرى تمثل ١٧٪ من وارداتها ليتم تحريرها هى الاخرى.

وبعد اربعة اعوام يتم تحرير ١٨٪ من وارداتها وبذلك يكون خلال عشر سنوات قد تم تحرير ٥١٪ من اجمالى واردات الدول التى تفرض حصصا على وارداتها من المنسوجات من

أما الـ ٤٩٪ المتبقية فستطبق عليها تلقائيا قواعد اتفاقية الجات.

وتتواكب مع هذه العملية عملية اخرى بهدف انهاء نظام الحصص وتستند إلى زيادة الحصص بنسب معينة خلال العشر سنوات .

ومن المعروف انه فى الوقت الحاضر هناك ست دول تتبع نظام الحصص وهى الولايات المتحدة ودول الاتحاد الاوروبى وكندا وفنلندا وسويسرا والنرويج.

ومن ناحية اخرى اشار الوزير التجارى المفوض مأمون عبدالفتاح ان اتفاقية الجات تتضمن بندا يتيح للدول المستوردة استخدام اجراءات حمائية ضد واردات دولة اخرى فى حالة اثبات ان تلك الواردات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ نوفمبر ١٩٩٤

تمثل تهديدا
للصناعة
الوطنية
ويكون على
الدولة المست
وردة في
هذه الحالة
دفع
تعويض
للدولة المصدرة كما استحدثت اتفاقية الجات ايضا جهازا لفض
المنازعات بين الدول ومراقبة تنفيذ الاتفاقية تنفيذا دقيقا.

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢٨ نوفمبر ١٩٩٤

حـــوار

انخفاض الصادرات المصرية .. وتحديات الجات ..

وتعطل شركة ضمان الصادرات

التقرير الذى أعده مجلس الشعب حول أوضاع الصادرات المصرية والمعروض حاليا على الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال العام ووزير الدولة للتنمية الادارية يطرح أكثر من تساؤل ولعل أهمها هو كيف ستواجه مصر تحديات إتفاقية الجات والتى هى وكما أكد الخبراء « فرصة تصديرية» كيف ستواجه تحديات الاتفاقية فى الوقت الذى تنخفض فيه حصيلة صادراتها السلعية وخاصة من الصناعات الكيماوية والسلع الغذائية وغزل القطن والاقمشة...؟؟

لقد أكد التقرير صراحة على تزايد العجز فى الميزان التجارى بنسبة ١١.٦٪ حيث انخفضت حصيلة الصادرات انخفاضا قدره ٢٢٦ مليون دولار اى بنسبة ٣.٩٪ لتصل إلى نحو ٣.٤ مليار دولار تقريبا... وبحيث اصبحت لاتغطى تقريبا سوى ثلث المدفوعات من الواردات فى الوقت الذى استمرت فيه صادرات البترول الخام ومنتجاته كبند اساسى وتؤثر على حصيلة الصادرات فى مجموعها حيث بلغت نسبتها إلى اجمالى حصيلة الصادرات ٥٢.٩٪ حيث زادت حصيلة صادرات البترول الخام بنسبة ٩.٣٪ وحصيلة صادرات منتجاته بنسبة ١٠.٤٪ ولم تحقق صادرات القطن الخام سوى تحسن طفيف لم يجاوز ٣.٧٪ بينما انخفضت حصيلة الصادرات السلعية الاخرى من الصناعات الكيماوية والسلع الغذائية وغزل القطن والاقمشة..



حازم الببلاوى

حول هذا الموضوع تلقيت تعليقا من الاستاذ الدكتور حازم الببلاوى.. رئيس بنك تنمية الصادرات يقول فيه: لابد أن نتفق على أن الاداء فى الصادرات المصرية لايمكن أن يقال أنه مرض سواء فى السنة الاخيرة أو العشر سنوات الماضية وهناك قضيتان مرتبطتان بهذه الحقيقة اما الأولى فتتمثل فى ان العلاج يتم من خلال تخفيض سعر الصرف وذلك لزيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية، إلا أننى هنا أؤكد أن سعر الصرف ليس امرا مقدسا ولكنه يمكن ان يتغير بالزيادة أو النقصان حسب الحاجة وبالتالى فإن من يتكلم عن حماية سعر الصرف أو تخفيضه يتكلم عن اوضاع يمكن أن تكون مقبولة حاليا أو بعد ذلك.. إن هناك دعوة حالية تقول انه لعلاج مشكلة الصادرات فلابد من تخفيض سعر الصرف الآن إلا أننى لست من أنصار التخفيض الآن... لماذا؟؟ لأننى أعتقد أن الصادرات المصرية تحتاج لعلاج جذرى وأخشى أن نفشل فى توفير المتطلبات اللازمة لعلاج قضية الصادرات ونعمل مثل الطبيب غير الجاد الذى يعطى للمريض مضادات حيوية فقط.. إن علاج الصادرات يحتاج لأمور اخرى كثيرة إلا أننا فى كل مرة لانتظر إلى مشاكل المصدرين ونلجأ فقط لتخفيض سعر الصرف باعتباره العلاج الوحيد اننا عندما نتكلم فى مشاكل المصدرين ونقول أنه هدف قومى فيجب أن نعمل وفى نفس الوقت على توفير موارد مالية لتحقيق هذا الهدف القومى فإذا كان إنشاء شبكة بنية أساسية هو هدف قومى لابد لتحقيقه من توافر موارد مالية فإن التصدير كذلك لا يمكن تحقيقه كهدف قومى إلا من خلال توافر الموارد المالية اللازمة... فجميع مايطلبه المصدرون من إصلاحات تنعكس على تدبير

موارد ماليه او تخفيض الاعباء الماليه عليهم ومالم تكن الدولة مستعدة لتكلفة دعم التصدير يظل الحديث عن تنمية الصادرات قولا مرسلا لان كل مشاكل التصدير تتمثل فى تخفيف أعباء الجمارك والضرائب وإعطائهم حوافز وحفزهم على القيام بالتسويق ودعمهم للوصول إلى المواصفات العالمية وكل هذه الأمور تحتاج إلى موارد مالية . ويضيف الدكتور حازم الببلاوى فى تعليقه... » ومثال على ذلك فإنه حتى الآن لم يتم توقيع الاتفاق بين شركة ضمان الصادرات وبين الحكومة لتوفير ضمان للمخاطر السياسية أسوة بما هو متبع فى كل دول العالم.

إن المنطلق إنه لابد من تحمل الاعباء المالية بعد إنشاء المؤسسات: إن هناك بعض المخاطر التى ليس لها تغطية فى الأسواق العالمية وهى تغطى فقط عن طريق الحكومة وهى المخاطر السياسية والمخاطر البالغة الارتفاع.. إن الجارى الآن أننى أنشأت مؤسسة ولم تعمل...

■ عند هذه الكلمات انتهى تعليق رئيس بنك تنمية الصادرات على تقرير مجلس الشعب والذى رصد ظاهرة انخفاض الصادرات ... ولكن لم تغطه عشرات التساؤلات التى طرحتها كلماته... فأولا لماذا لم يتم حتى الآن توفير الموارد المالية لدعم الصادرات ولماذا لم توقع الحكومة على الاتفاق الخاص بضمان المخاطر السياسية مع شركة ضمان الصادرات ولماذا تم ترك تلك الشركة معطلة وبدون عمل إلى الآن!؟ وكيف سيتم مواجهة تحديات الجات والتى هى عبارة عن إزالة للقيود غير الجمركية وأحداث تخفيضات جمركية لتشجيع الصادرات والتجارة العالمية كيف ستواجه مصر تلك الاتفاقية فى الوقت الذى تنخفض فيه صادراتها

إن أجهزة وزارة الاقتصاد تعكف حاليا على تقييم جولة اورجواى والتى سيتم تنفيذ ما انتهت إليه بدءا من العام القادم... ولكنها لم تقل لنا كيف سنغزو الأسواق الخارجية فى الوقت الذى تنخفض فيه الصادرات السلعية.

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٨ نوفمبر ١٩٩٤

في اطار تقييم وزارة الاقتصاد لتأثيرات اتفاقية الجات على مصر:

الغاء القيود الكمية على الواردات .. قد لايمثل ميزة اضافية لصادرات مصر لسوق معينة

في اطار تقييم وزارة الاقتصاد لاتفاقية الجات والتي سيتم تطبيقها بدءا من العام القادم. اكدت الوزارة في ورقة لها بعنوان اثر اتفاقية الجات على الاقتصاد المصري على ان الغاء القيود الكمية على الواردات مع احلال هذه القيود بتعريفة جمركية وتخفيض تلك التعريفة بنسبة ٣٦٪ في المتوسط خلال ست سنوات. أكدت على أن ذلك قد لايمثل ميزة اضافية لصادرات مصر الى سوق معينة .. ضربت الوزارة مثلا على ذلك

بصادراتنا من الخضروات الى السوق الاوروبية المشتركة. فرغم وجود قيود كمية خلال الفترة السابقة .. الا ان ذلك لم يكن يمثل عائقا ذا بال لقدرتنا على التصدير، وعلى العكس كانت مصر تستفيد من مزايا خاصة تسمح لها بالتصدير دون دفع رسوم جمركية. اما في ظل اتفاقية الجات فان التعريفة الجمركية الجديدة قد تكون ضارة جدا .. وكمثال على ذلك سلعة مثل الفراولة حيث تتمتع فيها مصر بميزة نسبية كبيرة. الا ان

هناك بعض الدول الاوروبية التي تحمي زراعة هذه الفاكهة قد فرضت رسوما جمركية مانعة وصلت في النمسا الى أكثر من ٣٥٠٠٪ من القيمة كبديل لازالة القيود الكمية على الواردات. وبالتالي فان التصدير يصبح مستحيلا وفي المستقبل ستظل التعريفة حتى بعد تخفيضها عالية ايضا.. أكدت الوزارة على ان تقييم أثر اتفاقية الجات يتطلب دراسة موقف سلعة سلعة وفي كل سوق على حدة.

الدول النامية تدفع ضعف معدل الضريبة على السلع الصناعية بالنسبة لصادراتها من المنسوجات

توقع زيادة فاتورة استيراد الغذاء المصري والبالغ حاليا ٢١٤٠ مليون دولار

المصدر : ....الأهــــــرام........
التاريخ : ....٢٨ نوفمبر ١٩٩٤........

من جهة أخرى أكدت وزارة الاقتصاد على ضرورة أخذ عنصر «الامتيازات الخاصة بالدول النامية» في الحسبان وذلك عند تقييم الاتفاقية حيث اعطت اتفاقيات جولة أورجواى امتيازات خاصة للدول الاقل نموا والتى يقل فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي عن الف دولار سنويا - فهذه الدول تكاد تكون مستثناه تقريبا من الكثير من متطلبات الجات حيث تسمح لها اجراءات الجات بحماية الصناعة الوليدة واستخدام القيود الكمية وغير الكمية عند حدوث اضطرابات في ميزان المدفوعات أو عند تعرضها لازمات او اختلالات هيكلية كبيرة وكذلك تسمح لها الاتفاقيات بدعم الصناعة المحلية كذلك فان الدول النامية ملتزمة ضمن اطار أورجواى بتخفيض التعريفة على وارداتها الصناعية الا أن هذا التخفيض سيتم عبر مدة أطول من تلك المسموح بها للدول المتقدمة.

٦ ملامح اساسية للاتفاقية

أكدت الوزارة على أن الاتفاقية الجديدة تتضمن ٦ ملامح أساسية وتشمل ازالة القيود الكمية على الواردات وتحديد تجارة المنتجات الزراعية بالاضافة الى حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة وتجارة المنتجات الطبيعية وقضايا الاستثمارات الاجنبية المرتبطة .. بالتجارة بالاضافة الى تجارة الخدمات وازالة القيود الكمية على الواردات.

أهم المبادىء التى اتفقت عليها الدول الأعضاء هو التزامهم بعدم استخدام القيود الكمية على الواردات والاعتماد بصورة اساسية على التعريفة الجمركية - مع ذلك اتيحت بعض الاستثناءات والقواعد الخاصة التي تسمح للدول الاعضاء في اتفاقية الجات بالاستمرار في وضع قيود كمية على الواردات لفترات معينة ولظروف خاصة - فنجد مثلا ان هذه القواعد العامة استثنت السلع الزراعية وايضا الالياف والمنسوجات.

وعلى ذلك نجد إن الواردات الزراعية الى السوق المشتركة تعترضها قيود خاصة بالكمية وموسم التصدير حتى ولوكانت التعريفة المطبقة على هذه السلع منخفضة - كذلك فان صادرات المنسوجات والملابس الجاهزة الى الاسواق الهامة في اوروبا وامريكا الشمالية كانت تخضع لقيود كمية تم الاتفاق عليها ضمن اتفاقيات ثنائية تحت المظلة العامة لاتفاقية فرعية تسمى «الاتفاقية المتعددة للانسجة».

وبالرغم من ان مصر لم تعان فعلا من هذه القيود الكمية بسبب انخفاض حجم صادراتها عن الحصص التى حصلت عليها الان نمو الصادرات من المنسوجات والملابس الجاهزة كانت معرضة ايضا لقيود اضافية تمنع زيادة معدلات النمو السنوى عن نسبة معينة.

كذلك تسمح اتفاقيات الجات بوضع قيود كمية اضافية اوزيادة التعريفة بشكل و اضح اذا سببت زيادة مفاجئة للواردات من سلعة معينة ضررا محتملا حقيقيا لاحد الصناعات المحلية - وهكذا نرى إنه بينما يعتبر المبدأ العام عدم فرض قيود كمية وعدم زيادة معدلات التعريفة الجمركية عن المعدلات السائدة عند توقيع الاتفاقية - فان اتفاقية الجات تضمنت ايضا من المبادىء مايسمح بتحييد او مخالفة اثر هذه البنود العامة فى ظل استثناءات خاصة قصد بها كسب موافقة دولة اودول ذات مصالح خاصة.

ولعل اهم نتائج جولة الاوروجواى هى فى الاتفاق على التخلى عن القيود الكمية على الواردات واستبدالها بتعريفة جمركية ملزمة Binding مع تخفيض الاخيرة بعد فترة زمنية مناسبة. وامتد هذا المبدأ العام الى قبول التخفيض التدريجي للحصص المتفق عليها فى ظل الاتفاقية المتعددة للانسجة، مع الغاء الاتفاقية فى حدود عشر سنوات وادخال المنسوجات تحت الاطار العام للاتفاقية الام - مع ازالة القيود الكمية عليها والاكتفاء بالتعريفة الجمركية كاداة اساسية لتنظيم تدفق الواردات الى الدول الصناعية مع التزام كافة الدول باجراء تخفيض عام فى مستوى التعريفة الجمركية على المنسوجات والملابس، وكذلك حدت اتفاقيات الاورجواى من استخدام الاجراءات الوقائية التى كانت تسمح بتقييد الواردات فى حالة حدوث زيادة مفاجئة فيها.

٢- تحرير تجارة المنتجات الزراعية:

من اهم الموضوعات التى تعرضت لها جولة الاورجواى هى محاولة ادخال التجارة فى الحاصلات الزراعية تحت المظلة العامة لاتفاقية الجات - هذا الى جانب التدخل لتصحيح السياسات القومية فى مجال انتاج وتجارة هذه المنتجات - وتناولت المفاوضات بصفة اساسية موضوع سياسات دعم الصادرات الزراعية حيث تقدم كثير من الدول ذات الفائض الزراعي حوافز سخية لمنتجيها ومصدريها بغرض التخلص من الفائض - ممايعنى البيع فى الاسواق الخارجية

بتكلفة اقل من تكلفة الانتاج ومايشجع على استمرار المنتجين الاقل كفاءة في الانتاج بينما يخرج من الانتاج المزارعون الاكثر كفاءة وبالذات في الدول النامية وتعتبر المجموعة الاوروبية من أكثر الاقاليم استخداما لاعانات التصدير مايثير شكوى غيرهم من المصدرين الكبار للمنتجات الزراعية وفي مقدمتهم الولايات المتحدة والارجنتين وشيلي واستراليا ونيوزلندا وغيرهم، وتهدف هذه الدول التي تجمعت فيها ما يعرف بمجموعة كيرنز الى ان تخفض دول المجموعة الاوروبية من اعانات تصدير المنتجات الزراعية بنسبة كبيرة قد تصل الى ٩٠٪ من معدلاتها الحالية في نهاية القرن - هذا بينما عرضت الدول الاوروبية حوالي ثلث هذا الرقم.

وادى الخلاف بخصوص موضوعات الاعانات الزراعية الى اخفاق جولة الاوروجواى في التوصل الى اتفاق يرضي جميع الاطراف في الميعاد الاصلي لنهاية المفاوضات في ديسمبر ١٩٩٠ في بروكسل العاصمة البلجيكية.

وكاد يطيح بالاتفاقية مرة اخرى في نهاية عام ١٩٩٢.

وترتبط نظم الدعم الداخلي بصورة قريبة بالاعانات التصديرية - وتتبع الكثير من الدول بمافيها الولايات المتحدة واليابان بالاضافة الى الدول الاوروبية وبعض الدول العربية مثل السعودية نظما سخية لتشجيع الانتاج الزراعي، وتتشابك المبررات الاقتصادية باسباب سياسية واجتماعية في استمرار هذه الاعانات بل وفي زيادتها - وتهتم الدول الاوروبية واليابان مثلا بالابقاء على نمط الحياة في الريف - بينما تستخدم دول اخرى حججا مرتبطة بالامن الغذائي والحفاظ على البيئة، ويقدر خبراء الجات ان هذه الاعانات الزراعية بصورها المختلفة تتسبب في تشويه نظم الانتاج الزراعي وارتفاع تكلفته - وكثيرا ماتتبع سياسات متناقضة فيحصل بعض المنتجين على حوافز لزيادة الانتاج بينما يعوض آخرون في الدولة نفسها اوفي الاقليم نفسه عن عدم قيامهم بالانتاج.

كذلك يلاحظ اقتصاديو العالم الثالث ان سياسات التخلص من الفائض كثيرا ماتكون على حساب انتاج الغذاء في العالم الثالث - وهي على ذلك تزيد تبعيته وللدلالة على تعقيد هذا الموضوع وتشعبه يكفي ان نذكر ان مجموع ماتتحمله الحكومات والمستهلكون في الدول الصناعية لدعم القطاع الزراعي يصل الى ٣٠٠ مليار دولار في السنة.

ونظرا لارتفاع تكلفة دعم قطاع الزراعة وتضخمها المستمر تشجع مفاوضات الاورجواى الدول - المعنية بانتهاز فرصة الاجماع الدولي لاقناع مزارعيها بقبول اعانات مقابل الحصول على ميزات تجارية في مجالات اخرى.



محمد محمود

وهكذا لم يتم التوصل الى اتفاق الا قبل الميعاد النهائي المتفق عليه في منتصف ديسمبر ٩٣ - بستة ايام وذلك عندما اتفق المفاوض الاوروبي (الذى يمثل دول المجموعة الاوروبية) مع المفاوض الامريكي حول سياسات تخفيض دعم الحاصلات الاوروبية وفتح الاسواق للتجارة بين البلدين، وامتدت هذه الاتفاقية الى قبول الاسواق الاخرى في بعض السلع الزراعية ذات الحظوة مثل الارز في اليابان، والسكر، والحبوب الزيتية.

ومع اتفاق القطبين الكبيرين لم يعد هناك مجال لمزيد من المفاوضات حول السياسات العامة بتخفيض الدعم، وكان على باقي الدول القبول وبسرعة بنتائج المفاوضات والمجالات الاخرى ايضا.

يتضمن الاتفاق النهائي قيام الدول المتقدمة بتخفيض قيمة دعم الصادرات بنسبة ٣٦٪ من متوسط قيمة الدعم خلال الفترة ٩١ - ١٩٩٢ على مدى ست سنوات وتتضمن ايضا ترتيبات خاصة بالدول النامية المصدرة للحاصلات الزراعية سنتناولها فيما بعد.

٣ - حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة:

تضمن جدول اعمال جولة الاورجواى موضوعا جديدا الا وهو تنظيم حقوق الملكية الفكرية «حقوق المؤلف والاختراع» في نطاق التجارة العالمية - وبينما تقدر الدول الصناعية انها تفقد عشرات المليارات من الدولارات نتيجة تعدى الدول النامية على حقوق المؤلف والاختراعات الخاصة بها تثير الدول النامية قضايا هجرة العقول منها إلى العالم المتقدم، وتصر على أن تنظيم حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة يجب أن لايتسبب في حجب ثمار العلم والمعرفة عن العالم النامي وأن لايحمله بتكاليف باهظة للحصول على حق استخدام المعرفة الفنية وبالذات في المجالات الحيوية مثل صناعة الأدوية والتعليم.

وتهدف جولة الاورجواى ايضا إلى مكافحة التجارة في السلع المقلدة التي قد يصل حجمها إلى ٥٪ من حجم التجارة العالمية وتمثل صناعة وتجارة السلع المقلدة مصدرا كبيرا للدخل في بعض الدول الاسيوية وتمثل أحد روافد الاستيراد

الاساسية فى بعض أسواق الشرق الاوسط.

٤ - تجارة منتجات الطبيعة:

المقصود بهذه المجموعة هو الموارد الطبيعية من المعادن والغابات ومصايد الاسماك التى تصدر منتجاتها إلى الدول المتقدمة - ولقد حددت مجموعة العمل القائمة على هذه المجموعة من السلع ثلاث فئات منها فقط داخل إطار جولة اورجواى وهذه الفئات هى منتجات الصيد والبحار، منتجات الغابات والمعادن غير الفلزية ولقد اقترحت الولايات المتحدة عام ١٩٨٩ ان تناقش موضوعات المنتجات الكربونية من نفط وفحم فى اطار هذه المفاوضات ولم يلق هذا الاقتراح بالقبول بينما وافق المفاوضون على أن تناقش قضايا الفحم بين الدول المشاركة وبشكل غير رسمى.

٥ - قضايا الاستثمارات الاجنبية المرتبطة بالتجارة:

تناولت اتفاقية الجات لأول مرة موضوعات خاصة بالاستثمارات الاجنبية وذلك فى جوانبها المتعلقة بالتجارة ومن المعروف ان قضايا الاستثمار الاجنبى كان يتم التعامل معها فى ظل اتفاقية حل منازعات الاستثمار التابعة للبنك الدولى أو من خلال القواعد العامة لمنظمة التنمية الصناعية التابعة للامم المتحدة او الانكتاد او الاتفاقيات الثنائية والاقليمية وتقضى اتفاقية اجراءات الاستثمار المنبثقة عن جولة اوروجواى بعدم فرض شروط على الاستثمار الاجنبى تؤدى إلى تقييد او تشويه التجارة الدولية ومن ذلك الاشتراط على المستثمر الاجنبى باستخدام نسبة معينة من المكون المحلى فى المنتج النهائى او شرط بيع نسبة معينة من الانتاج فى السوق المحلى او ضرورة تحقيق التوازن بين صادرات وواردات المشروع.

وينص الاتفاق على ضرورة عدم التمييز فى المعاملة بين المشروع الاجنبى والوطنى وعلى اتاحة المنافسة بين المشروعات القائمة والجديدة العاملة فى نفس مجال الاستثمار.

ويسمح الاتفاق بفترة انتقالية يتم فيها توفيق القوانين والاجراءات القائمة مع احكامه.

٦ - تجارة الخدمات:

لعل احد اهم اضافات جولة الاورجواى هو محاولة تنظيم التجارة العالمية فى الخدمات فى ظل الخطوط العامة لاتفاقية الجات، وتصل تجارة الخدمات إلى حوالى ٢٥٪ من حجم التجارة السلعية.

ولم تكن التجارة فى الخدمات «مثل خدمات التامين والنقل والمصاريف والمقاولات والسياحة» تخضع فى السابق لاى قواعد تنظيمية من خلال الجات وان خضع بعض منها لترتيبات منفصلة لاتتمتع بالعموم او التناسق.

ومن ذلك الاتفاقيات الدولية الخاصة بالنقل الجوى او البث الاذاعى..

ومن المعروف ان التجارة العالمية فى الخدمات فى زيادة مطردة وبنسب نمو تفوق التجارة فى السلع، وتحتل تجارة الخدمات أهمية كبيرة بالنسبة للدول النامية وبالذات مع تزايد أهمية السياحة، النقل والمقاولات.

وتمثل عوائد الخدمات وتحويلات العاملين فى الخارج حوالى ثلاثة ارباع ايرادات مصر من العملة الاجنبية بينما تمثل صادرات السلع الربع الباقى - وعلى ذلك كان لمصر اهتمام خاص بمفاوضات الجات الخاصة بالخدمات.

وتنص قواعد الاورجواى الخاصة بالخدمات على عدم التمييز بين مقدمى الخدمات التجارية حسب الجنسية او ماهو معروف بتطبيق مبدأ الدولة الاولى بالرعاية على كافة الدول المنظمة لاتفاقية الجات وكذلك تنص الاتفاقية على تحرير القيود الداخلية المفروضة على عمل الشركات الاجنبية فى مجال الخدمات فى اسواق الدول الاخرى وان تطبق عليها قواعد شفافة ومعقولة وغير تمييزية.

وفيما يتعلق بتحليل اثر جولة أورجواى على الدول النامية اعتمدت وزارة الاقتصاد على تقديرات سكرتارية الجات ذاتها لمعرفة التأثير المتوقع للاتفاقية على مجموعات السلع الرئيسية لمجموعة ممثلة من الدول النامية فى أسواق الدول المتقدمة وذلك بالنسبة للسلع الصناعية والمنسوجات والملابس الجاهزة والسلع الزراعية.

١)) السلع الصناعية :

من المتوقع ان ينخفض متوسط سعر الضريبة الجمركية على السلع الصناعية المصدرة من الدول النامية الى الدول الصناعية المتقدمة بحوالى ٣٠ ٪ ومن المقدر ان معدل الضريبة القائم حاليا على مجموع صادرات الدول النامية فى الاسواق المتقدمة يتراوح فى المتوسط حوالى ٨ ٪ وتقدر سكرتارية الجات ان ينخفض الى ٦ . ٥٪ . وبالطبع سيختلف مقدار التخفيض الذى تقدمه الدول - المتقدمة من مجموعة سلعية الى اخرى - فبينما توضح عروض الدول المتقدمة OFFERS ان المعادن ومنتجات المناجم (وهى

تدخل فى مجموعة السلع الصناعية حسب تعريفات الامم المتحدة) والمعدات غير الكهربائية سوف تحظى باكبر التخفيضات (من ٦٠ ‐ ٧٠) فان معدلات التعريفة الجمركية القائمة اليوم على هذه المنتجات ليست كبيرة بل هى تقل عن ٣ ٪ من القيمة على المعادن والمستخرجات الطبيعية (خلاف البترول) وتصل الى حوالى ٥ ٪ على المعدات غير الكهربائية فى المتوسط كذلك يتوقع ان تنخفض معدل التعريفة الجمركية على واردات الدول المتقدمة من ٢ .٧٪ الى ٤٪ اى نسبة تخفيض قدرها ٤٤٪ ويصل معدل التخفيض الى ٥٠ ٪ بالنسبة لباقى السلع الصناعية فيما عدا المنسوجات والملابس .

٢) المنسوجات والملابس الجاهزة :

حيث تخضع المنسوجات والملابس الجاهزة لاتفاقية خاصة هى الاتفاقية المتعددة للانسجة وتشمل هذه الاتفاقية ٤٤ مشاركا منهم ٨ مشاركين تعتبر اطرافا مستوردة هى الولايات المتحدة الامريكية وكندا المجموعة الاوروبية ، النرويج ، فنلنده ، النمسا ، سويسرا ، واليابان وبينما تفرض الاطراف الستة الاولى قيودا كمية على الواردات من المنسوجات والملابس الجاهزة فان سويسرا واليابان لاتطبقان اى قيود كمية ويلاحظ ان كل طرف من الاطراف الستة تنظم وارداتها من الدول المصدرة للمنسوجات عن طريق اتفاقيات ثنائية وتصل عدد هذه الاتفاقات او الترتيبات الثنائية الى ٢٥ اتفاقية مع الولايات المتحدة و ١٩ اتفاقية مع كندا و ١٦ اتفاقية مع المجموعة الاوروبية و ٣٦ اتفاقية مع الدول الثلاث الاخرى ـ ولمصر اتفاقيات ثنائية مع الاسواق الثلاث الرئيسية

ويرغم اهمية صادرات المنسوجات واللابس الجاهزة بالنسبة للدول النامية لما تتصف به من قيمة مضافة عالية وما أظهرته من نمو سريع الا انها مازالت من اكثر الفئات التى تعانى من الضرائب الجمركية المرتفعة فى الدول الصناعية ـ اذ بينما كانت البنود التى تتمتع باعفاء جمركى كامل فى الاسواق المتقدمة ٢٢ ٪ من صادرات الدول النامية قبل مفاوضات أوروجواى لم تتعد نسبة هذه البنود ٢٠ ٪ بالنسبة للمنسوجات والملابس المصدرة من الدول النامية ـ وبينما تعرض الدول المتقدمة مضاعفة عدد البنوك المعفاة من الجمارك الى ٤٥ ٪ من صادرات الدول النامية فان عدد البنود فى مجموعة المنسوجات لن تزيد عن ٣ ٪ .

ومع انخفاض معدل التعريفة فى المتوسط على صادرات الدول النامية من المنسوجات والملابس الجاهزة من حوالى ١٥.٥ ٪ الى ١١.٥ ٪ فى الدول المتقدمة ـ الا انها ستدفع فى المتوسط تقريبا ضعف معدل الضريبة على السلع الصناعية فى تلك الأسواق الذى يصل الى ٦.٥ ٪ كما اسلفنا .

ومع ذلك لايجب ان تقلل من شأن الميزة الكبيرة التى حصلت عليها الدول النامية بازاحة القيود الكمية امام وارداتها فى الدول المتقدمة والذى سيسمح لها بتحقيق قفزة نوعية فى حجم صادراتها .

اما بالنسبة لمصر فان التنبؤ بتأثير اتفاقية الجات على صادراتها الصناعية وبالذات من المنسوجات والملابس الجاهزة يخضع لحسابات معقدة وعموما فان العبء الاكبر سيتمثل فى زيادة كفاءة وجودة الصناعة المصرية وزيادة الجهود الترويجية والتسويقية فى عالم سريع التغير ـ وكانت هذه الضغوط قائمة من قبل ولو بصورة اخف وبالتالى فان الجات وان اضافت ميزة تخفيض القيود امام بعض الصادرات المصرية فانها زادت فى نفس الوقت من مصادر المنافسة المحتملة بازاحة نفس القيود امام دول اكثر كفاءة فى التصدير مثل دول الجنوب وجنوب شرق اسيا .

ومن ناحية اخرى فان الضغوط تتزايد على مصر فى اطار مفاوضات الجات وكذلك ضمن شروط برنامج الاصلاح الاقتصادى للسماح بتحرير استيراد الملابس والمنسوجات من الخارج وعدم وضع قيود كمية امامها (كما هو الحال الان) وتخفيض الرسوم الجمركية على هذه الواردات .

3 شركـــات اتصـــال فى انتظـــار موافقة الكونجرس الأمريكى على الجات

□ واشنطون - أ. ب - داوجونز:

مع اقتراب تصـويت الكونجـرس الامريكي على اتفـاقية التجـارة العالميـة المعروفـة اختصارا بالجات هـذا الاسبوع تستعـد ثلاث من كبرى شركات الاتصال فى الولايات المتحدة للحصول على تخفيض فى أسعـار تراخيص التليفـونـات المحمولـة الجديدة فى حـالـة موافقـة الكونجرس. وكان البيت الابيض قد توصل إلى اتفاق مع «بوب دول» زعيم الاقلية فى مجلس الشيوخ لمساندة اقتراح التوقيع على الجات إلا أن الطرفين لم يستبعدا تأجيل الكونجـرس البت فى هذه المسالة للعام القـادم. ويذكـر أن التصويت على اتفـاقيـة الجات قد تأجل فى شهـر أكتوبـر الماضى لعدة أسبـاب منها الخلاف على نسبـة الخصم الذى ستحصل عليه الشركات الأمريكية عن رسوم تراخيص تقديم الجيل الجديـد من التليفونـات المتنقلة. والشركـات الأمـريكية الثـلاث هى «أمريكان برسونال» وهى شركة تابعة لمؤسسة «واشنطون بوست» و«كـوكس انتربرايـز» بأتلانتـا واخيرا «أومنى بوينت» وهى شركـة خاصـة بولاية كـولارادو لإنتاج التكنولـوجيا اللاسلكيـة وستكون الشركـات الثـلاث أول المؤسسـات التـى ستحصل على التراخيص الجديـدة من لجنة الاتصـالات الفيـدرالية فى الشهـر القادم فى إطـار برنامج لتجميع التقدم التكنولوجى.

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٤

كلينتون يحض الكونغرس مجدداً على الموافقة على اتفاقية "غات"

■ واشنطن - ا ب، ا ف ب، رويتر - قبل ساعات من التصويت الذي كان متوقعاً امس في مجلس النواب الاميركي على اتفاقية «غات»، قال الرئيس الاميركي بيل كلينتون ان الكونغرس بمجلسيه يجب ان يوافق الآن على الاتفاقية، رافضاً التأجيل حتى السنة المقبلة ومؤكداً ان رفض «غات» سيكون ضربة كبيرة لزعامة الولايات المتحدة. وتوقع عدد من كبار النواب الديموقراطيين صباح أمس ان يقر مجلس النواب اتفاقية «غات» لتحرير التجارة العالمية التي توصل اليها ممثلو ١٢٤ دولة نهاية العام الماضي في جنيف. وينتظر ان يجري التصويت في مجلس الشيوخ الخميس.

وقبل التصويت اعلن الرؤساء الاميركيون السابقون جيرالد فورد وجيمي كارتر وجورج بوش تاييدهم لحملة كلينتون لاقرار اتفاقية «غات» الجديدة في الكونغرس.

وفي رسالة الى كلينتون نشرها البيت الأبيض قال الرؤساء الثلاثة السابقون ان الاتفاقية «جسر بين عالم ما بعد الحرب قبل نصف قرن مضى الى عالم ما بعد الحرب الباردة الذي يتبلور اليوم».

وتوقع الممثل التجاري الاميركي ميكي كانتور مساء اول من أمس الاثنين في مقابلة اجرتها معه شبكة «سي.ان.ان» الاميركية للتلفزيون موافقة مؤكدة من قبل الكونغرس بمجلسيه على الاتفاقية التجارية.

إلا انه حذر مجدداً من ان رفض الكونغرس لهذه الاتفاقية التي تهدف الى اطلاق حرية التبادل التجاري العالمي سيكون «مأساة» بالنسبة للولايات المتحدة التي يمكن ان تخسر الكثير باعتبارها اكبر قوة تجارية في العالم. واكد ان «منظمة التجارة الدولية» التي ستنبثق عن هذه الاتفاقية والتي ستتولى تسوية النزاعات التجارية لا تمثل اي خطر للسيادة الاميركية عكس ما يؤكده المعارضون للاتفاقية.

وفي الوقت الذي كان تصديق مجلس النواب على الاتفاقية يبدو مضموناً، فإن هذه الموافقة ليس مؤكدة في مجلس الشيوخ حيث ان غالبية ٦٠ في المئة من الاصوات ضرورية على رغم ان معظم المحللين والمراقبين يتوقعون نتيجة ايجابية للتصويت.

مجلس الشيوخ الاميركي يناقش "غات"

● واشنطن - رويتر - بدأ مجلس الشيوخ الاميركي مناقشة اتفاقية «غات» الرامية الى تحرير التجارة العالمية وسط تزايد الآمال بإقرارها عقب التأييد الساحق الذي حظيت به في مجلس النواب. ومن المقرر ان يناقش مجلس الشيوخ الاتفاقية على مدى ٢٠ ساعة قبل ان يجري تصويتاً عليها الخميس. وأشاد الرئيس بيل كلينتون بموافقة مجلس النواب على اتفاقية «غات» وحض مجلس الشيوخ على تأييدها.

في نصر كبير لكلينتون: مجلس النواب الأمريكي يصدق على اتفاقية «الجات» بأغلبية ساحقة

واشنطن - وكالات الانباء - بعد اربع ساعات من المناقشات الحامية صدق مجلس النواب الامريكي على الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية - الجات - باغلبية ساحقة في الوقت الذي تخيم فيه الشكوك حول التصديق النهائي على الاتفاقية في مجلس الشيوخ اليوم بسبب عدم استكمال موافقة الستين صوتا اللازمة لطرح الاتفاقية للتصويت

ويعد تصديق مجلس النواب بهذه النسبة المفاجئة التي بلغت ٢٨٨ صوتا مقابل اعتراض ١٤٦ نصرا كبيرا للرئيس الامريكي بيل كلينتون الذي وضع الجات على قمة اولوياته التشريعية فيما اعتبر اول اختبار حاسم لقدرة الرئيس على العمل مع الجمهوريين الذين سيسيطرون على مجلس النواب في يناير القادم لاول مرة من عام ١٩٥٤.

واعلن كلينتون ان مجلس النواب صوت لصالح العمال الامريكيين والمزارعين واسرهم مشيرا الى ان الجات ستؤدي الى استحداث مئات الالاف من الوظائف الجديدة الامريكية وحث كلينتون مجلس الشيوخ على تأييد الاتفاقية بنفس القوة التي حظيت بها في مجلس النواب .

واعرب مؤيدو الاتفاقية التي تضم ١٢٣ دولة عن ثقتهم في جمع الخمسين صوتا اللازمة للتصديق على الجات في مجلس الشيوخ البالغ عدد اعضائه ١٠٠ عضو



كلينتون

غير ان العقبة الرئيسية تتمثل في موافقة ٦٠ صوتا على طرح الاتفاقية اصلاً للتصويت.

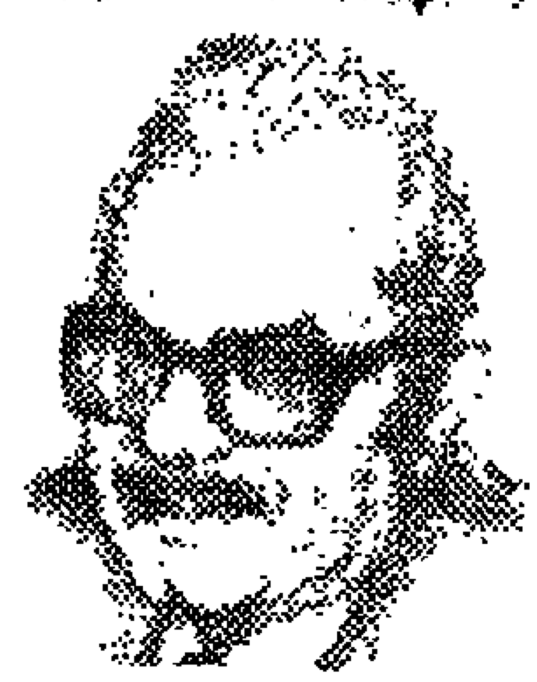
واشار ميكي كانتور الممثل التجاري الامريكي الي ان التأييد الكبير للاتفاقية في مجلس النواب سيساعد على اقرارها في مجلس الشيوخ الذي تستغرق مناقشته للاتفاقية ٢٠ ساعة.

وسوف تخفض «الجات» التعريفات الجمركية في العالم بنسبة ٣٨ في المائة وترسي المزيد من قواعد التجارة العالمية في مجالات جديدة كالزراعة والخدمات فضلا عن تشكيل منظمة التجارة العالمية التي ترث «الجات» ويخول لها حسم النزاعات التجارية.

ويؤكد مؤيدو الاتفاقية التي يصل حجمها الى ٢٠ الف صفحة واستغرق التفاوض حولها سبع سنوات انها ستحدث اكبر خفض ضرائبي في التاريخ مما يعني انخفاض الاسعار للمستهلكين الامريكيين في مجالات عديدة فضلا عن تشجيع الشركات والمزارعين الامريكيين بمنحهم فرصة افضل على المنافسة في الخارج من خلال خفض الحواجز التجارية.

في الوقت نفسه يصر معارضو الاتفاقية على ان خفض الحواجز التجارية سوف يعني منافسة خارجية اكبر للمصانع الامريكية بسبب ضعف اجور العمال الاجانب كما اشاروا الى ان منظمة التجارة العالمية الجديدة ستمثل تدخلا غير مسبوق في السيادة الامريكية.

باختصار



صناعتنا الوليدة ومشاكل الجات

من الواضح ان اسواق العالم ستكون بلا حدود بعد تطبيق اتفاقية الجات مع بداية العام المقبل خاصة بعد رفع القيود على حرية التبادل التجارى وتوسيع نطاق المبادلات. وخلال السنوات العشر الماضية شهدت الساحة الخليجية الأوروبية حوارات ومناقشات اتسمت فى بعض الاوقات بالسخونة بشأن الضريبة التى قررت أوروبا فرضها على البتروكيماويات المصدرة إليها تحت بند حماية البيئة.. والتى كانت قد عقدت العزم على ان تزيد الرسوم الجمركية عليها بنسبة 10 دولارات لكل برميل. والواضح ان اتفاقية الجات ستحرر الصناعات البتروكيماوية الخليجية من المشاكل خاصة ان اجمالى الانتاج الحالى يصل إلى اكثر من 9.25 مليون طن مترى، وستتضاعف هذه النسبة خلال السنوات القليلة القادمة كما ان ما يصدر من هذه المنتجات لاسواق اوروبا يبلغ 28.5٪ من اجمالى الانتاج. لكن التخوف الآن يكمن كما ترى منظمة الخليج للاستشارات الصناعية من لجوء بعض الدول المستوردة إلى وضع قيود غير جمركية للحد من وارداتها بهدف حماية صناعاتها القائمة. نقول اذا حدث ذلك فإن المعاملة بالمثل هى التى يجب ان تسود خاصةانه لدى الدول الخليجية العديد من الصناعات الوليدة التى ستتعرض هى الاخرى إلى المنافسة الأجنبية بعد فتح الابواب على مصراعيها.

على عمر

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢ ديسمبر ١٩٩٤

نواب أمريكا وافقوا على «الجات»

□ واشنطن - رويتر:

وافق مجلس النواب الأمريكي على اتفاقية الجات التجارية الجديدة ممهدا الطريق أمام مجلس الشيوخ ليقترع عليها في وقت لاحق.

وتأتي موافقة مجلس النواب بأغلبية 228 صوتا مقابل 146 صوتا.■

مجلس الشيوخ الامريكى يوافق على اتفاقية الجات

واشنطن - وكالات الانباء -

وافق مجلس الشيوخ الامريكى الليلة الماضية على اتفاقية الجات لتحرير التجارة العالمية فيما يعد نصراً سياسياً كبيراً للرئيس بيل كلينتون وقد جاءت موافقة مجلس الشيوخ بعد يومين فقط من موافقة مجلس النواب، الامر الذى يمهد الطريق امام كلينتون للتوقيع على الاتفاقية لتصبح قانوناً.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٣ ديسمبر ١٩٩٤

بعد اقرارها في مجلس النواب الثلثاء الماضي

مجلس الشيوخ الأميركي يقرّ اتفاقية "غات" وكلينتون يعتبر النتيجة "نصراً" لاميركا

☐ واشنطن -
من بتسي لاون المعلوف:

■ وافق مجلس الشيوخ الاميركي مساء الخميس بغالبية لا يستهان بها، على الاتفاقية التجارية التي توصلت اليها محادثات «غات» العام الماضي وذلك بعد مناقشات حامية ادت الى انهزام المعارضة للاتفاق في المجلس.

وسارع الرئيس بيل كلينتون للترحيب بهذه النتيجة قائلاً انها «نصر» لاميركا ستؤدي الى خلق وظائف جديدة.

وبهذه الموافقة تكون الولايات المتحدة اتخذت الخطوة النهائية في موافقتها الرسمية على ما انتهت اليه جولة اوروغواي من محادثات «غات» (الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة).

وكان عدد الذين وافقوا على الاتفاقية في مجلس الشيوخ ٧٦ عضواً فيما عارضها ٢٤ عضواً. ويذكر ان مجلس النواب الاميركي كان وافق الثلثاء الماضي على هذه الاتفاقية بغالبية ٢٨٨ صوتاً، فيما عارضها ١٤٦.

وبات من المنتظر الآن ان تصادق على هذه الاتفاقية الدولية لتحرير التجارة دول اخرى وقعت عليها مبدئياً، مما يزيد فرص وضعها موضع التنفيذ ابتداء من ١ كانون الثاني (يناير) المقبل.

وبذلك يكون ما يزيد على ١٢٠ دولة قد وافقت على اتفاق استغرق التوصل اليه ٧ اعوام. لكن لو لم يقر مجلس الشيوخ الحالي اتفاقية «غات» لكانت تعثرت نتائج جولة اوروغواي او ربما قضت نحبها في الكونغرس الاميركي الجديد السنة المقبلة.

بالنسبة الى ادارة الرئيس بيل كلينتون، التي بذلت جهوداً جبارة للحصول على مصادقة الكونغرس، فإن هذه النتيجة تعتبر «نصراً» ترحب به الادارة وتحتاج اليه بعد الصدمة التي تعرضت لها في الانتخابات التي جرت في ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي وخسر فيها الديموقراطيون الغالبية التي كانوا يتمتعون بها في مجلسي الكونغرس (مجلس الشيوخ ومجلس النواب). وهي النتائج التي خشي المسؤولون في الادارة ان تؤدي الى عدم موافقة الكونغرس على اتفاقية جولة اوروغواي، مما كان أضر بمكانة الرئيس الاميركي في العالم.

وقال كلينتون بعد موافقة الكونغرس على الاتفاقية «ان هذه الموافقة تدل مرة اخرى على ان بلادنا تسير في الاتجاه الصحيح وتمد يدها الى العالم وتحافظ على مصالح شعبنا العليا».

واضاف الرئيس الاميركي انه يامل ان تكون مصادقة الولايات المتحدة على الاتفاقية اول مثال على التعاون بين الحزبين الديموقراطي والجمهوري في الشؤون والمسائل المهمة.

ويذكر ان احتمال موافقة الكونغرس على اتفاقية جولة اوروغواي من محادثات «غات» كان ضعيفاً منتصف الشهر الماضي لأن التعاون بين الحزبين الرئيسيين في دعم الاتفاق بدا وكأنه لن يحصل بسبب القلق ازاء امرين: اولهما ان منظمة التجارة الدولية، التي تنص على انشائها اتفاقية جولة اوروغواي ستنتقص من سيادة الولايات المتحدة، وانها ثانياً، ستكلف الحكومة الاميركية الفيديرالية، بما ستفعله او تطلب تنفيذه، نحو ٣١ بليون دولار من الرسوم والتعرفات التي ستُلغى، وهو مبلغ غير مقبول بالنسبة الى المشرعين الاميركيين.

وتمكنت ادارة الرئيس كلينتون الاسبوع الماضي من التغلب على هذين الهمين وتبديدهما عن طريق تقديم تنازلات لسناتور جمهوري واسع النفوذ يمثل ولاية كنساس هو روبيرت دول، المرشح ليكون زعيم الغالبية الجمهورية الجديدة في مجلس الشيوخ.

وقدمت الادارة تنازلات اخرى الخميس ادت الى اتفاق الحزبين على صرف النظر عن شروط تغطية ما ستخسره الموازنة من عائدات، مما ساهم في موافقة مجلس الشيوخ على الاتفاقية.

ويذكر ان اتفاقية «غات» الاخيرة تخفض التعرفات الجمركية في العالم كله ٣٨ في المئة وتضيف بين ٦٠ و١٢٠ بليون دولار سنوياً الى الاقتصاد الاميركي.

ويقول مؤيدو الاتفاقية في اميركا ان من شأنها ان تضيف الى الاقتصاد الاميركي نحو ١,٤ مليون وظيفة جديدة، لأنها تستطيع ان تساهم في تغلغل الشركات الاميركية في الاسواق الاجنبية خصوصاً التي تنمو بسرعة مثل البرازيل وتايلاند وماليزيا واندونيسيا.

ومن شأن الاتفاقية ايضاً، على حد قول المؤيدين ان تزيد قيمة الصادرات الزراعية الاميركية بمقدار يصل الى ٨,٥ بليون دولار سنوياً وان تضع حداً لخسارة بلايين الدولارات سنوياً بسبب مخالفة القوانين الخاصة بحقوق الملكية الفكرية المرتبطة ببرامج الكومبيوتر وافلام الفيديو.

وينتظر ان تعزز الحماية الممنوحة لاصحاب الحقوق الفكرية الصادرات الاميركية من اجهزة الكومبيوتر، ومنتجات التكنولوجيا المتقدمة الاخرى.

وللمرة الاولى في التاريخ ستفتح هذه الاتفاقية التجارية الدولية الرئيسية الباب للراغبين في دخول قطاع الخدمات في الدول الاجنبية.

وينتظر ان يعزز هذا كله نمواً اميركياً في مجالات تتمتع فيها الولايات المتحدة بقوة كبيرة كالاعلان والمشورة القانونية والمحاسبة والسياحة وخدمات الكومبيوتر والهندسة.

ومن المفترض ايضاً ان تمنح الاتفاقية الجديدة المستهلكين في العالم كله اكبر اعفاء ضريبي شهده التاريخ حتى الآن عن طريق خفض التعرفات الجمركية في العالم كله بمقدار ٧٥٠ بليون دولار.

وسخر مؤيدي الاتفاق الاميركيون من الحجة القائلة بان الولايات المتحدة ستخسر من سيادتها لحساب منظمة التجارة الدولية.

واشاروا الى ان الولايات المتحدة ستتمكن من استخدام آلية تسوية

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٣ ديسمبر ١٩٩٤

الخلافات في هذه المنظمة لفتح الأسواق الاجنبية.

وقال روبيرت ماتسووي، النائب الديموقراطي الذي يمثل ولاية كاليفورنيا، في المناقشات التي دارت في مجلس النواب الاميركي في شان الاتفاقية «ان الاتفاقية في صالح الولايات المتحدة وليس في صالح الدول غير النامية مثل الهند وباكستان واندونيسيا التي ستحاول اغلاق اسواقها بواسطة حواجز لا علاقة لها بالتعرفات الجمركية».

واضاف ماتسووي ان الصناعة الاميركية ذات الانتاجية الكبيرة، بحاجة ماسة الى الاسواق الخارجية لا سيما التي تنمو بسرعة في اسيا واميركا اللاتينية. ويشار الى ان الحوار في شان اتفاقية «غات» في الولايات المتحدة اتسم بالحرارة نفسها التي سبقت موافقة الكونغرس على استخدام القوات الاميركية ضد العراق في حرب الخليج، والحوار الذي سبق الموافقة على اتفاقية التجارة الحرة الخاصة بشمال اميركا (نافتا)، وبالنسبة للمؤيدين فإن الاتفاقية تعني وظائف جديدة وتعزز تنافسية الولايات المتحدة في اقتصادات تزداد دولية وتعزيز الشركات الاميركية.

وقالوا ان التصويت ضدها يعني العودة الى مبدأ الحماية الذي كان وراء اصدار قانون «سموت هولي» الذي تعزى اليه بداية الركود الاقتصادي العميق الذي اصاب العالم في الثلاثينات.

لكن ادارة كلينتون والمجموعات التي تمثل الشركات والمزارعين الاميركيين، والتي ضغطت كثيراً في الاسابيع القليلة الماضية وروجت للاتفاقية، لم تقنع المعارضين بالعودة عن رايهم القائل بان الاتفاقية لن تكون اقل من كارثة بالنسبة للولايات المتحدة.

رالف نادر

اذ تبين انه بالنسبة لاشخاص مثل المحامي اللبناني الاصل رالف نادر الذي يدافع عن مصلحة المستهلكين ومثل المدافعين عن البيئة، والسياسيين المحافظين مثل بات بوكانانا وروس بيرو، فإن الاتفاقية تعتبر تهديداً لمستوى المعيشة في الولايات المتحدة. وبالنسبة لهؤلاء ايضاً فإن منظمة التجارة الدولية ستنتقص من سيادة الولايات المتحدة وتهدد المستهلك الاميركي، كما ستلحق ضرراً بالغاً بقوانين العمل وقوانين حماية البيئة. وستفيد الاتفاقية، في المقام الأول، الشركات المتعددة الجنسية. وفي اعتقاد المعارضين ايضاً ان الاتفاقية ستقلل عدد الوظائف في الولايات المتحدة وستنخفض الأجور.

ويقول المعارضون ان اتفاقات «غات» السبعة السابقة، التي عقدت على مدى ٥٠ عاماً تقريباً، أدت الى رفع اسعار المواد الاستهلاكية وتراجع الأجور بالقيمة الحقيقية، والى عدم ارتفاع القوة الشرائية الخاصة لدى الاسر العاملة.

وقال النائب مارسي كبتور، الذي ساهم في تزعم النقاش ضد اتفاقية «غات» في مجلس النواب، «ان هناك ارتباطاً وثيقاً بين تراجع مستويات المعيشة في الولايات المتحدة وبين العجز التجاري الكبير الذي نحققه».

ويقول معارضو الاتفاقية ايضاً ان المستوردات الاميركية تزايدت كثيراً بعد اتفاقيات «غات» السابقة، في حين تتزايد الصادرات على نحو يقل عن تزايد المستوردات بعد هذه الاتفاقيات.

ومنذ جولة طوكيو من محادثات «غات» قبل ١٥ عاماً، استوردت الولايات المتحدة ما قيمته ١,٤ تريليون دولار، اي اكثر مما صدّرت، مما ساهم في جعلها أكبر دولة مدينة في العالم حالياً. وخسرت الولايات المتحدة ايضاً نحو مليون وظيفة صناعية منذ عام ١٩٨٦.

وتدعم وجهة نظر المعارضين دراسة قام بها الكونغرس وتشير الى ان اتفاقية التجارة الحرة الخاصة بشمال اميركا قد ادت الى فقدان عشرة آلاف وظيفة اميركية لحساب المكسيك.

لكن الادارة الاميركية تقول ان هذه الاتفاقية بالذات ساهمت بخلق ١٠٠ الف وظيفة جديدة في الولايات المتحدة.

أمريكا واليابان تقران اتفاقية التجارة العالمية

واشنطن - طوكيو - وكالات الانباء - بعد خمس ساعات من موافقة مجلس الشيوخ الامريكي بشكل نهائي على الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية - الجات - باغلبية ساحقة صدق مجلس النواب الياباني على الاتفاقية نفسها باغلبية كبيرة واحالها الى مجلس الشيوخ الذى ينتظر ان يصدق عليها بسهولة.

وبتصديق امريكا واليابان ودول الاتحاد الاوروبى على الاتفاقية سيكون فى حكم المؤكد انشاء منظمة التجارة العالمية التى ستحل محل الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية وتكون لها صلاحيات فى المنازعات التجارية بين دول العالم بدءا من أول يناير القادم كما هو مقررا. واعلن بيتر سازرلاند مدير عام الجات ان موافقة مجلس الشيوخ الامريكى على الاتفاقية تؤكد من جديد ان الولايات المتحدة على استعداد لمواصلة زعامتها للتعاون الاقتصادى الدولي مؤكدا ثقته الكبيرة فى انطلاق منظمة التجارة العالمية فى موعدها المقرر.

المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ٣ ديسمبر ١٩٩٤

مع انطلاق الجولة الأولى للجات

هل تنجح مصر فى سباق التجارة العالمى ؟!

يشهد الشهر القادم إكتمال منظومة العلاقات الإقتصادية الدولية ببدء تطبيق إتفاقية الجات باعتبارها الضلع الثالث لتلك المنظومة . وليصبح النظام الإقتصادى العالمى رهيناً بخطط كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والذى سيولى مجال التنمية والإستثمار، وصندوق النقد الدولي والذى سيتولى المجال المالى والنقدى، أما منظمة التجارة العالمية فسوف تخط سياسات التجارة الدولية.

ولاشك أن الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة«الجات» نالت من البحث والنقاش ما جعلها حديث كل الناس إلا أن الحيرة مازالت هى السمة الغالبة للتوجه المصرى خاصة أن الاختيار صعب بلا شك وسرعة التحرك أمر مطلوب كى لا نصبح فى قائمة الخاسرين فى سباق النجوم الذى سينطلق مع بداية العام القادم.

وبالأمس عقدت جمعية رجال الأعمال المصريين اجتماعاً مطولا أكد خلاله مستر روبرت مارتين ممثل الجات في مصر أن الإستفادة من الجات لن تتحقق إلا بالتفاعل معها من منطلق القطاعات الإقتصادية المختلفة، وأن يتم العمل على تنظيم الاستفادة من القطاعات ذات التوجه الإيجابي فى الإقتصاد المصرى، وتقليل الآثار السلبية في القطاعات الأخرى، خاصة أنه سيتم إنشاء إدارات تابعة للجات في عدد من دول العالم من بينها مصر لتقوم تلك الإدارة ببحث أية شكاوى خاصة بالإغراق وغيره والعمل على ضمان عدم تهديد الصناعات الناشئة بالدول النامية مع ملاحظة أن عمل تلك اللجان سيكون بعيداً عن سلطة حكومات الدول المختلفة. ويوضح المهندس حسن الشافعى رئيس لجنة الجمارك بالغرفة المصرية - الامريكية أن الإتفاقية تتيح توسيع الأسواق بالنسبة للسلع الصناعية من خلال ازالة القيود غير الجمركية، وتخفيض الرسوم الجمركية وتثبيتها، وهذا يستلزم سرعة تحرك الجانب المصرى لتحقيق إنطلاقة فى ذلك القطاع وإستغلال الفترة الزمنية التي تتيحها الإتفاقية فى تصحيح هيكل الصناعة المصرية خاصة صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة التى تتميز بكثافة الايدى العاملة، والتكنولوجيا البسيطة. وأشار تقرير للخبراء العرب عن آثار إتفاقية الجات على الإقتصاديات العربية إلي أن الصناعات الغذائية سوف تكون قطاعاً فعالاً للجانب العربى نظراً لتخفيض الدعم المقدم للمنتجات الزراعية فى الدول الصناعية وتخفيض التعريفة الجمركية على صادرات الاسماك ومنتجاتها من الدول النامية بنسبة ٢٢٪. كما أن صناعة البتروكيماويات يمكن أن تكون فرصة جيدة للشركات العربية للنفاذ إلى الأسواق الدولية إعتماداً على الميزة النسبية المتوافرة للجانب العربى فى تلك الصناعة.



حسن الشافعى

وأظهر التقرير أن قطاع الزراعة مازال هوالقطاع الحائر نظراً لإحتمالات إرتفاع أسعار الحاصلات الزراعية وبالتالى إرتفاع تكلفة استيرادها بالنسبة للدول العربية ومنها مصر ما لم يتم تنشيط عمليات البحث العلمى وتطوير التكنولوجيا المستخدمة فى الزراعة لتخفيض تكلفة الإنتاج، وتحقيق الإكتفاء الذاتى من تلك الحاصلات. وأوصى التقرير بضرورة تحرير التجارة البينية بين الدول العربية، والتوسع فى إقامة المشروعات المشتركة، والعمل على إنشاء وحدة متخصصة فى كل دولة عربية لمتابعة آثار الجات وتصحيح الأوضاع الخاطئة دون إنتظار حتى لا يصبح العالم العربى ضحية الجولة الأولى فى سباق التجارة العالمى.

أحمد مختار

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٣ ديسمبر ١٩٩٤

مجلس النواب الياباني يقر اتفاقية «غات»

■ طوكيو – رويتر – وافقت اليابان على الاتفاقية الجديدة للتجارة العالمية أمس الجمعة منهية حظراً استمر فترة طويلة على السماح لواردات الرز الاجنبية بالدخول الى اسواقها بسبب اعتراض المزارعين المحليين.

وأقر مجلس النواب الياباني بغالبية ساحقة اتفاقية جولة أوروغواي من محادثات «غات» (الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة) ووافق على مجموعة من مشاريع القوانين المتصلة بذلك. وستحال الاتفاقية الآن على مجلس الشيوخ.

ولم يعترض على الاتفاقية سوى ١٥ عضواً من الحزب الشيوعي في مجلس النواب المؤلف من ٥١١ عضواً. ويجيز الدستور الياباني اقرار أي اتفاقية يوافق عليها مجلس النواب في غضون ٣٠ يوماً سواء توصل مجلس الشيوخ الى قرار أم لا. وتزامن تصويت مجلس النواب الياباني مع موافقة الكونغرس الاميركي على اتفاقية «غات».

المصدر : وطني

التاريخ : ٤ ديسمبر ١٩٩٤

مجلس الشيوخ الامريكى يوافق على اتفاقية الجات

واخيرا وافق مجلس الشيوخ الامريكى على اتفاقية الجات لتحرير التجارة العالمية فيما يعد نصرا اساسيا كبيرا للرئيس بيل كلينتون .

وقد جاءت موافقة مجلس الشيوخ بعد يومين فقط من موافقة مجلس النواب ، الأمر الذى يمهد الطريق امام كلينتون للتوقيع على الاتفاقية لتصبح قانونا .

الجات توافق على قبول السودان كمراقب

وافقت منظمة التجارة والتعريفة الجمركية «الجات» على قبول السودان كمراقب والمشاركة في حضور اجتماعات المنظمة الدولية للتجارة الى حين إكتمال العضوية.

وسيقوم السودان بإكمال الاجراءات للانضمام وسيقدم مذكرة شاملة عن الوضع الاقتصادي والسياسات الاقتصادية في السودان بالتركيز على مجال التجارة الخارجية. وسيتم عرض المذكرة على ممثل الدول الاعضاء بالمنظمة، ويلي ذلك تكوين لجنة من الدول التي لها رغبة في التعامل مع السودان. ثم فتح الباب عقب ذلك للتساؤل حول عضوية السودان الذي سيمنح بعد ذلك فترة ستة اشهر للرد على هذه التساؤلات.

بعد ذلك سيبدأ بحث امكانات التعاون في مجال تخفيض التعريفة الجمركية ومجالات الدعم المقدمة للسلع والخدمات المختلفة.

ويلي ذلك وضع بروتوكول يحدد أوجه التعاون مع السودان وينظم العلاقات مع الدول الاخرى، ويرفع بعد ذلك للمنظمة للبت النهائي في موضوع العضوية.

دول مجلس التعاون مدعوة لزيادة التنسيق لمواجهة الآثار المترتبة على تطبيق "غات"

□ ابو ظبي -
من شفيق الأسدي:

■ دعا رحمة محمد المسعود رئيس مجلس ادارة غرفة التجارة والصناعة في ابو ظبي دول مجلس التعاون الخليجي الى زيادة التنسيق والتعاون في ما بينها لمواجهة الآثار المترتبة على تطبيق اتفاقية «غات» مطلع سنة ١٩٩٥.

وقال في افتتاح ندوة «اثر اتفاقية غات على اقتصادات الدول النامية بشكل عام ودول مجلس التعاون ودولة الامارات بشكل خاص» التي عقدت الاحد في ابو ظبي ان دول مجلس التعاون على رغم ما وصلت اليه من معدلات نمو عالية استغلت فيها عوائدها النفطية في تنمية قطاعاتها الاقتصادية المختلفة الا انها لا تزال امام خطط طموحة مؤكداً ضرورة التركيز خلال هذه المرحلة على التنسيق والتعاون بين دول المجلس لمواجهة تاثير اتفاقية «غات» على الهيكلية الاقتصادية لدول المجلس وبينها دولة الامارات.

واكد محمد سليم المدير السابق لـ «غات» ان انضمام دول مجلس التعاون للاتفاقية لن يفرض عليها اعباء جديدة، مشيراً الى ان لدى دول المجلس اقتصاداً مفتوحاً وهي تفرض ضريبة جمركية ضئيلة ولا تضع اي قيود على الواردات ولا تدعم الصادرات الامر الذي يجعلها من الاعضاء «المثاليين» في «غات».

واكد في ورقة عمل قدمها الى الندوة عن آثار اتفاقية «غات» على دول مجلس التعاون ان «غات» ستوفر فوائد مهمة وكثيرة لدول مجلس التعاون اهمها النفاذ الى الاسواق العالمية من دون تمييز، وذلك نتيجة خفض التعرفة الجمركية وإزالة المعوقات الأخرى من وجه التجارة العالمية.

وذكر الدكتور احمد اصفهاني استاذ الاقتصاد في جامعة لافيرن في الولايات المتحدة في ورقة قدمها للندوة ان الاتفاقية ستحقق الكثير من الفوائد للدول الاعضاء «وعلى دول الخليج ان تخوض غمار المنافسة ولا تنسحب منها».

واشار الى ان «غات» ستؤدي الى تحرير التجارة العالمية وتحسين النوعية والكفاءة للمنتجات اضافة الى رفع الدعم عن بعض السلع والمنتجات في اميركا الشمالية واوروبا مما سيؤدي الى زيادة حدة المنافسة في التجارة الدولية.

وقال الدكتور طه السبع، استاذ الاقتصاد في «بوليتكنيك» ولاية كاليفورنيا في ورقة عن اثر «غات» في اقتصادات الدول النامية ان تحرير التجارة سيؤدي الى انخفاض في الأسعار وزيادة الطلب والدخل، واشار الى ان حجم التجارة الدولية سيرتفع خلال السنوات العشر القادمة بمقدار ٢٨٠ بليون دولار وخلال ٢٠ عاماً بنحو ٧٧٠ بليون دولار بالاسعار الجارية.

واكدت وزارة الزراعة والثروة السمكية في دولة الامارات في ورقة قدمتها للندوة ضرورة مواجهة الآثار السلبية لاتفاقية «غات» على المستويات المحلية والخليجية والعربية.

واوصت في هذا الصدد بضرورة تحقيق اقصى درجة من التنسيق بين دول مجلس التعاون والدول العربية في مجال دراسات ومسح الموارد الاقتصادية وتنظيم استغلالها ووضع البرامج لحماية الموارد الطبيعية، والاستغلال الأمثل للانتاج النباتي والحيواني والسمكي في تلبية حاجات الدول العربية وذلك بتوفير المزيد من الاستثمارات في المجالات الزراعية عموماً مع ضرورة العمل لرفع الانتاجية في الدول العربية. كما اوصت بضرورة تطوير الهياكل التسويقية العربية والتوسع في التصنيع الزراعي على المستويين القطري والعربي، والحد من الفاقد والتالف وترشيد الاستهلاك المفرط للسلع الغذائية المستوردة.

ودعت الى تنشيط الاعمال الايجابية للاتفاقية الاقتصادية الموحدة في دول مجلس التعاون وضرورة التدخل الحكومي النسبي لحماية الانتاج الوطني في المنافسة للسلع الاجنبية مع اهمية تنسيق سياسات التجارة الخارجية بين الاقطار العربية.

واكدت ضرورة قيام الدول النامية في التعامل مع الآثار السلبية للاتفاقية ومعالجتها بتنظيم اقتصادياتها وما يتلاءم ومتطلبات المهلة الجديدة للاقتصاد العالمي بشكل فوري وذلك رغم ان الاتفاقية منحت الدول النامية فترة عشر سنوات لتعيد تنظيم هياكلها الاقتصادية.

واشارت الى ان زيادة الانتاج الزراعي وتحسين نوعية منتجاته النباتية والحيوانية والسمكية مع تخفيض تكاليف انتاجها تحقيقاً للكفاءة الاقتصادية ولمبدأ الميزة النسبية مع التخصيص الامثل للموارد سيتيح للمنتجات الزراعية العربية، او الخليجية، فرصاً أكبر للتسوق او تحقيق فائض تصديري وذلك باقامة مشاريع وانشطة متكاملة تخدم التجارة الزراعية العربية.

واشارت الوزارة في ورقتها الى ان معدل النمو في القطاع الزراعي في دول مجلس التعاون حقق في الفترة الاخيرة نمواً بنسبة ٦,٣ في المئة نتيجة الدعم الذي تقدمه الحكومات اضافة الى استخدام التقنيات الحديثة.

كما قدم مصرف الامارات الصناعي ورقة للندوة بعنوان اثر «غات» في القطاع الصناعي في الدولة قال فيها ان الصناعة في دولة الامارات. لا بد ان تتاثر مع بدء عمل منظمة التجارة العالمية واشرافها على تطبيق هذه الاتفاقية اعتباراً من الاول من كانون الثاني (يناير) ١٩٩٥ مشيراً الى ان التاثير على المدى البعيد لا بد ان يكون ايجابياً وفي صالح الكفاءة الاعظم لتوزيع الموارد الاقتصادية للدولة.

واكد المصرف ضرورة احداث تغييرات مهمة استعداداً لمواجهة آثار «غات»، مشيراً في هذا العدد الى دعوة وزير الاقتصاد والتجارة في ندوة «اهمية دراسات الجدوى الاقتصادية» التي عقدت في معهد الامارات للتدريب المصرفي الشهر الماضي، حيث اعلن ان على المنشآت الصناعية البدء في احتساب التكلفة الحقيقية للطاقة المستخدمة في الانتاج، لأن الدعم المقدم للمنشآت الصناعية في صورة بيع الكيلووات / ساعة من الطاقة الكهربائية باقل من التكلفة الحقيقية سوف يتوقف في القريب العاجل تنفيذاً لاحد اهم بنود الاتفاقية الا وهو وقف الدعم الموجه للصناعات.

المصدر : الحياة [illegible]
١

التاريخ : ٤ [illegible] ١٩٩٤

وفي هذا المجال لا بد لمصرف الامارات الصناعي، ان يراجع سياساته الاقراضية والرسوم والفوائد، التي يتقاضاها لتكون متوائمة مع الأسعار السائدة والا ربما تعرضت الصادرات الصناعية للامارات لرسوم جمركية يفرضها بعض الدول بحجة مواجهة الدعم المقدم.

كما أكد المصرف في هذا المجال ضرورة توقف الدولة عن العمل بقرار اعطاء الافضلية للمشتريات الحكومية المحلية للسلع المنتجة محلياً وذلك تطبيقاً لمبدأ عدم التمييز بين المنتجات المحلية والاجنبية وعليه لا بد للمنشآت الصناعية ان تعتمد في منافستها للسلع الاجنبية على خفض كلفة الانتاج وتحسين الجودة والنوعية وهو في المحصلة النهائية عمل ايجابي يعود بالنفع على المستهلك والمنتج معاً، كما انه سوف يؤدي الى توزيع الموارد الاقتصادية بشكل اكثر كفاءة.

واشار الى ان التأثير الآخر لاتفاقية «غات» متعلق بكيفية احتساب القيمة المضافة في دولة الامارات اذ لا بد ان يُعاد توزيع الاوزان على عناصر القيمة المضافة بطريقة تكون اكثر تعبيراً عن الواقع وتنم عن مصداقية اكبر، وسوف يسهل وجود اسلوب علمي في احتساب القيمة المضافة في الصناعة التحويلية في تصدير العديد من السلع المصنعة محلياً التي تواجه العراقيل في الوقت الجاري بسبب الاختلاف في كيفية احتساب القيمة المضافة خصوصاً تلك السلع المتجهة الى اسواق المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان.

كما أشار المصرف الى ان دولة الامارات ستلتزم من خلال مؤسسات وقوانين تم اقرارها حديثاً تطبيق رقابة اكبر لحماية المصنفات وحقوق الملكية الفكرية خصوصاً في ما يتعلق بالهندسة الصناعية وبراءات الاختراع. ويتأتى الاثر الايجابي لهذا الالتزام من خلال نقل التقنية المتقدمة خصوصاً تلك المتعلقة بالمنتجات المهمة اجتماعياً مثل تقنية صناعة الأدوية، اذ تدعو الاتفاقية الى تسهيل نقل تلك التقنية الى البلدان النامية نظير التزامها حماية حقوق الملكية. كما، ان هذا الالتزام سوف يقود الى تحسين الجودة والنوعية للمنتجات المصنعة محلياً ويعزز قدرتها التنافسية من خلال الاعتماد على الكثافة الرأسمالية بدلاً من الكثافة العالية لتغطية النقص في القوى العاملة.

وقال ان التغيير المطلوب يرتبط بخفض الرسوم الجمركية وسوف يكون له اثر ايجابي في المنتجات الصناعية الاماراتية، ويفتح اسواقاً جديدة لها لم تكن موجودة سابقاً بسبب الرسوم الجمركية، كما وان اسواق الدول المتقدمة (اليابان، الولايات المتحدة، كندا، واوروبا الغربية) سوف تكون اكثر انفتاحاً على السلع المُصنّعة في الدول النامية والامارات من خلال وقف فرض رسوم جمركية على الواردات الصناعية من هذه الدول، وتتوقع مصادر «غات» ان تستفيد الدول النامية من خفض الرسوم الجمركية في الدول المتقدمة بتصدير سلع اضافية بقيمة سبعة بلايين دولار.

واشار الى ان التغيير سيكون مرتبطاً ايضاً بقطاع النسيج والملابس الجاهزة، اذ حددت اتفاقية «غات» فترة عشر سنوات لالغاء اتفاقية الالياف المتعددة الموقعة عام ١٩٧٤ وسوف يكون الالغاء تدريجياً على أربع مراحل اعتباراً من ١٩٩٥/١/١ وستقوم كل دولة منضمة الى اتفاقية «غات» بتقديم قائمة تشمل ١٦ في المئة من وارداتها من النسيج والملابس الجاهزة عام ١٩٩٠ لاعفائها من الرسوم ونظام الحصص وبحلول عام ١٩٩٨، ستضاف ١٧ في المئة اخرى و١٨ في المئة عام ٢٠٠٢.

المصدر : الاهرام الاقتصادى

التاريخ : ٥ [illegible] ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعد حوالى ثمانى سنوات من المفاوضات الشاقة التى عرفت بجولة اورجواى وقع مندوبوا ١٢٤ دولة من دول العالم (منها ٩ دول عربية) فى مراكش بالمغرب ، الجولة الاخيرة من المفاوضات فى شهر ابريل ١٩٩٤ م ، وذلك بعد ان توصل زعماء الدول الاوروبية والولايات المتحدة الامريكية واليابان الى تسوية الخلافات القائمة بينهم بشان الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة المعروفة باسم « الجات » وخاصة فيما يعرف بسياسة الاغراق وخفض الحواجز التجارية .

وجاءت صعوبة الاتفاقية من واقع كونها تعيد صياغة وتشكيل اطار التجارة الدولية خلال العقود المقبلة ، وتوقيع هذه الاتفاقية له اكثر من مدلول فهو يعنى ميلاد منظمة التجارة العالمية بحلول عام ١٩٩٥ م حيث تتحول هذه الاتفاقية من مجرد اتفاقية مؤقتة للتجارة الدولية الى هيئة دولية حقيقية ولتصبح هذه المنظمة الدعامة الثالثة من دعامات العلاقات الاقتصادية الدولية التى تشمل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى الى جانب اقامة نظام تعددى جديد لتسوية المنازعات الدولية فى مجال التجارة الدولية من خلال انشاء لجان تحكيم لفض هذه المنازعات خلال شهور قليلة بعد ان كانت هذه المنازعات تستغرق عدة سنوات واصبحت اتفاقية الجات اول اتفاقية للتجارة الدولية يتم توقيعها خلال الخمسة عشر عاما الماضية لكى تغطى حجم معاملات تجارية بلغت قيمتها ٣ , ٧٤٣٨ مليار دولار فى عام ١٩٩٣ م .

الاقتصاديات العربية وحقيبة "خسائر ما بعد الجات"

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٥ ديسمبر ١٩٩٤

المدونة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الشيخ : عمر عبد الله كامل

واختلف الكتاب والاقتصاديون حول المكاسب والاضرار التى ستلحق ببعض الدول من جراء هذه الاتفاقية والتى سيتم تطبيقها فى بداية عام ١٩٩٥ م فمنهم من يقول بأن الدول النامية - خاصة المصدرة للمواد الاولية والدول حديثة التصنيع فى آسيا - هى المستفيد الاكبر من هذه الاتفاقية بما تتضمنه من تحرير للتجارة العالمية وفتح الاسواق امام المنتجات الزراعية والصناعية والخدمات المصرفية والاتصالات وحرية انتقال العمالة ، ومنهم من يقول بأن الدول النامية وخاصة المستوردة للمواد الغذائية هى الدول الاكثر ضررا من هذه الاتفاقية بينما يرى فريق ثالث ان الدول الصناعية هى المستفيد الاول من هذه الاتفاقية وان كانت جميع الدول ستستفيد من هذه الاتفاقية بصفة عامة . ولكن بدرجات متفاوته وفقا لجهودها فى مجال تحرير تجارتها .

وتأتى المجموعة الاوروبية فى قمة الدول المستفيدة من هذه الاتفاقية حيث ستحقق وفورات تتراوح - وفقا لتقديرات البنك الدولى ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD ما بين ٦١ - ٩٨ مليار دولار سنويا اعتبارا من عام ٢٠٠٠ منها ٣٠ مليار دولار نتيجة لتخفيض الدعم على المنتجات الزراعية كما ستتيح الاتفاقية للدول الاوروبية فى ظل تحرير تجارة الخدمات حرية دخول اسواق الدول النامية من خلال بدائل متعددة كالخدمات السياحية والفندقية والنقل البحرى والبرى والخدمات الهندسية والاستشارية والتسويق والدعاية والمحاسبة والتكنولوجيا فى مجال المعلومات فضلا عن الملكية الفكرية .

تلى الصين المجموعة الاوروبية من حيث درجة الاستفادة من اتفاقية الجات وبالرغم من أنها ليست عضوا فى الاتفاقية الا انها سوف تحقق مكاسب كبيرة تصل الى ٣٧ مليار دولار سنويا نتيجة لتحرير تجارة النسيج والملابس الجاهزة وذلك فى ضوء التخلص من الاتفاقية الحالية المتعلقة بالالياف والتى بموجبها تمنح الدول الصناعية حصصا استيرادية للدول النامية ، الجدير بالذكر ان حجم صناعة النسيج والملابس يبلغ ٢٤ مليار دولار سنويا على المستوى العالمى وستخفض التعريفة الجمركية المفروضة عليها خلال العشر السنوات القادمة بنسبة ٦٨٪ على ثلاث مراحل ابتداء من عام ١٩٩٥ م

وتأتى دول آسيا حديثة التصنيع فى المرتبة الثالثة من حيث الاستفادة من اتفاقية الجات نتيجة لزيادة قدرة هذه الدول على التصدير وفتح منافذ جديدة لها خاصة فى الدول المتقدمة وكانت هذه الدول قد استطاعت بالفعل منذ قيام السوق الاوروبية الموحدة تصدير كميات ضخمة من منتجاتها من الملابس الجاهزة الى الكثير من الدول وخاصة المانيا وفرنسا وذلك من خلال ميزة عدم تطبيق الاتفاقية الخاصة بالالياف « MFA » وهى الاتفاقية التى تقوم على تحديد حصص استيرادية مع دول مثل اليونان .

إلا انه ومن جهة اخرى فان بعض الدول الأسيوية حديثة التصنيع تتخوف من أن اتفاقية الجات سوف تعطى الدول حرية اتخاذ اجراءات لمنع عمليات الاغراق ضد المصدرين الذين يشتبه فى أنهم يقومون باغراق الاسواق بسلع منخفضة السعر وبشكل غير عادل حيث تشعر هذه الدول من أن الولايات المتحدة ودول اوربيا ستأخذ سلاح منع الاغراق كذريعة للحد من غزو المنافسين الجدد مثل اندونيسيا وماليزيا وسنغافوره الذين ينتجون سلعا بتكلفة منخفضة خاصة فى ظل انخفاض الاجور والمواد الاولية بها .

والواقع أن تخوف هذه الدول قد يكون له ميرره خاصة أن اتفاقية الجات لن تستطيع منع تطبيق قوانين العقوبات التجاريه الامريكية (الفصل ٣٠١ من قانون التجارة وقانون مكافحة الاغراق وقانون الرسم المضاد) حيث يحق لوزارة التجارة الامريكية وفقا لقانون مكافحة الاغراق صلاحية تحديد ما اذا كان هناك اغراق مضر أو يهدد أى صناعة امريكية وتحديد رسم لمكافحة هذا الاغراق . .

وفى ظل اتفاقية الجات.والغاء اتفاق حماية المنسوجات سيحدث انتعاش للصادرات الامريكية وبالتالى فمن المتوقع أن تحقق الولايات المتحدة مكاسب تتراوح ما بين ٢٨ - ٦٧ مليار دولار .

وستحقق اليابان مكاسب من جراء اتفاقية الجات تقدر بما تتراوح ما بين ٢٧ - ٤٢ مليار

دولار نتيجة لزيادة حجم تجارتها في ضوء تحريرها وكانت اليابان قبل توقيع الاتفاقية تعارض في فتح اسواقها أمام تجارة الأرز والمنتجات الزراعية الأخرى ثم عادت ووافقت على فتح أسواق الارز بشكل جزئي .

وتعد استراليا وكندا وتايلاند من الدول التي ستحقق مكاسب أيضا من اتفاقية الجات وذلك نتيجة لزيادة صادراتها من السلع الغذائية بنحو مليار دولار سنويا حيث يصبح في وسع هذه الدول تصدير مزيد من الحبوب نتيجة لانخفاض الدعم الممنوح للقمح والذرة في دول أوربا والولايات المتحدة وفتح الأسواق اليابانية والكورية أمام الارز التايلندي .

الدول الخاسرة

بالرغم من أن بعض الدراسات تشير الى ان الدول النامية بصفة عامة ستحقق مكاسب من اتفاقية الجات تقدر بنحو ٧٨ مليار دولار (بأسعار عام ١٩٩٢ م) فان هذه الدول (باستثناء الدول النامية حديثة التصنيع وباستثناء بعض الدول في امريكا اللاتينية) وخاصة الدول المستوردة للمواد الغذائية ستكون من أكثر المتضررين من اتفاقية الجات ، اذ أن تحرير تجارة المنتجات الزراعية وخاصة الارز والحبوب الزيتية والقمح والغاء الدعم عنها من قبل الدول الصناعية سينجم عنه ارتفاع في اسعارها بما لايقل عن ١٠ ٪ وان كان البعض يقدره بنحو ٢٥ ٪

الجدير بالذكر أن دول افريقيا جنوب الصحراء تعتبر من اكثر الدول تضررا من جراء هذه الاتفاقية والتي ستتجاوز خسارتها ٦ مليار دولار سنويا ، حيث اشارت دراسات البنك الدولي أن قارة افريقيا بصفة عامة ستكون الخاسر الاكبر

العرب في حقيبة الخسائر

تشير التوقعات بأن اتفاقية الجات سوف يكون لها تأثير مباشر على المنطقة العربية خاصة على الدول المستوردة للغذاء اذ سيترتب على تطبيقها في ضوء تحرير أسعار السلع الغذائية ارتفاع اسعار هذه السلع بما يتراوح ما بين ١٠ ـ ٢٥ ٪ سنويا بحلول عام ٢٠٠٠ م مما سيرفع من الفاتورة الغذائية وستقفز الفجوة الغذائية من ٣ , ١٠ مليار دولار الى حوالي ١٥ مليار دولار سنويا .

الجدير بالذكر انه اذا كان احد أهدافه تحرير قطاع الخدمات السياحية والمصرفية والتأمينية ... الخ وفقا لاتفاقية الجات هو جذب الاستثمارات الخارجية ونقل التكنولوجيا فان استفادة معظم الدول العربية من هذه الاستثمارات ستكون محدودة خاصة في ضوء توجيه هذه الاستثمارات الى الدول حديثة التصنيع في اسيا والى دول شرق ووسط أوربا وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق فضلا على أن عددا من الدول العربية يعتمد حاليا على فتح واقامة مناطق حرة من أجل الاستثمار الاجنبي وكان من أهم الدوافع التي تجذب الشركات الاجنبية الى مثل هذه المناطق هو الهروب من القيود الكمية ونظام الحصص المفروضة على صادرات البلد الام من سلع معينة مثل الملابس الجاهزة أو السيارات الأمر الذي ادى الى ازدهار هذه المناطق بسبب اقدام الشركات الاجنبية على استخدام البلد المضيف كبلد المنشأ للصادرات بدلا من البلد الأم ولكن نظرا لما تضمنته اتفاقية الجات من التوجه نحو الغاء نظام الحصص المعمول به حاليا في نظام التجارة الدولية فأن هذا يعني فقدان الشركات الاجنبية للدافع الرئيسي للاستثمار الأجنبي في المناطق الحرة .

وبالاضافة الى ماسبق وتأكيدا لما تم ذكره فان تحرير صناعة الملابس والمنسوجات سوف يؤثر بلاشك على هذه الصناعة في الدول العربية المنتجة لها خاصة وان الاموال المستثمرة فيها تعتبر ضخمة (تبلغ في مصر وحدها نحو ٥ مليار جنيه) كما أن تحرير قطاع الخدمات سواء السياحية او المصرفية أو التأمينية أو في مجال النقل سيؤثر على هذه القطاعات الأمر الذي سيدفع بهذه الدول الى تدعيم هياكلها الاقتصادية وتطوير أجهزتها المصرفية حتى تستطيع مواكبة المنافسة الناتجة عن الاتفاقية .

اما بالنسبة للدول الخليجية ومدى تأثرها باتفاقية الجات حيث انضمت الى هذه الاتفاقية كل من دولة الامارات العربية المتحدة ودولة الكويت وقطر والبحرين والمشاورات مستمرة حول انضمام السعودية وسلطنة عمان فبالرغم من استثناء النفط من اتفاقية الجات فان دول الخليج سوف تتأثر ايضا بهذه الاتفاقية وخاصة صناعة البتروكيماويات سيتوقف على ما اذا كانت منظمة التجارة الدولية تعتبر أن

سياسة التسعير المنخفض للغاز ومشتقاته بمثابة احدى سياسات الاغراق فى التجارة الدولية كما أن سياسة الدعم التى تقدمه السعودية للقمح سوف تتأثر ايضا وهى الخطوة التى بدأت تعد لها المملكة العده حيث اتجهت الى انتاج القمح بما يكفى حاجة الاستهلاك المحلى فقط .

وعلى الجانب الأخر سوف تستفيد دول الخليج من اتفاقية الجات حيث أن سياسة منع الاغراق سوف تقود الى افساح المجال للصناعات الخليجية خاصة التى لها ميزات نسبية لتسويق منتجاتها فى السوق المحلى دون ضغط وتنافس من المنتجات الاخرى اى ان المصانع الوطنية ستواجه ضغطا وتنافسا اقل فى السوق المحلى عما كانت عليه قبل تطبيق وتنفيذ مقتضيات الاتفاقية .

مما لاشك فيه أن التحديات التى تواجه العالم العربى فى ظل النظام العالمى الجديد قد زادت بدرجة كبيرة حيث التكتلات الاقتصادية على الساحة الدولية (أوربا الموحده ، النافتا مجموعة اسيان) لما لها من قدرات وامكانات جعلت لها اليد الطولى المتحكمة فى اسواق العالم النامى ، ثم تأتى الجات لتزيد من حجم التحديات ومن ثم من حجم المخاطر .

والدول النامية بصفة عامة يلزمها بعض الوقت للتكيف مع الأوضاع الجديدة فهى بحاجة الى تعديل هياكلها الاقتصادية واتخاذ الاجراءات والسياسات التى تمكنها من مواكبة المنافسة المنتظرة .

وقد يكون الخيار الوحيد أمام العالم العربى للتعامل مع اتفاقية الجات والتكتلات الاقتصادية القائمة وذلك من مركز القوة هو وجود تكتل اقتصادى عربى مشابه للتكتلات القائمة حيث أصبح وجود سوق عربية مشتركة ضرورة تحتمها المتغيرات الاقتصادية الراهنة .

فاذا كانت المحاولات العربية فى طريق التكامل قد انتهت بقيام مجلس الوحدة الاقتصادية ليتولى مهمة تحقيق هذه الوحدة وماتلاه من انشاء عدة أجهزة تكاملية عربية فان حصاد التجربة كان متواضعا للغاية حيث لم يظهر من نتائجه سوى صيغة المشروعات المشتركة لتحقيق الأمن الغذائى العربى من خلال منظور انمائى تكاملى والتى لم يحس بانجازاتها المواطن العربى بصورة بارزة وقوية تجعله مطمئنا على مستقبل التنمية العربية وبالقدر الذى يتناسب وطموحاته فالمشروعات المشتركة رغم كثرتها العددية وارتفاع قيمة رؤوس الاموال المستثمرة فيها نسبيا لم تتزايد اهميتها النسبية عن ٥ ٪ من اجمالى النشاط الاقتصادى العربى فهى اذا كانت احد الاشكال الهامة التى تسمح بتدفق رؤوس الاموال العامة والخاصة من الدول ذات الفائض المالى الى الدول ذات العجز كما انها قد توفر حجما من راس المال لبداية بعض المشروعات التى لاتتمكن فيها الدول التى تواجه ازمة فى تمويل استثماراتها من توفيره لبداية مشروعات ذات حجم اقتصادى مناسب الا ان صيغة هذه المشروعات ستبقى محدودة الأثر فيما يتعلق بتحقيق التكامل الاقتصادى بين الدول العربية وذلك ما لم يتم تكوينها فى اطار خطة محددة سلفا لتسهيل عملية التكامل الاقتصادى العربى وفق تصور استراتيجى لاعادة هيكلة تقسيم العمل بين الدول العربية على اساس تعاونى يحقق التقارب بين المنافع المحلية والقومية وما لم تلعب المشروعات المشتركة فى القطاعات المرشحة للتكامل دورا قياديا فى توجيه النشاط الاقتصادى فى اطار القطاع العربى فى مجموعه .

واذا كان بعض الاقتصاديين نظروا الى تحرير التبادل التجارى على انه هو المدخل الوحيد للتكامل الاقتصادى العربى فان البعض الاخر قد ذهب الى التاكيد على ضرورة جعل ذلك التحرير مرتبطا بعملية تنمية تكاملية قائمة على أساس من التخطيط بما فى ذلك القيام بالمشروعات المشتركة السابق ذكرها ثم توزيع عناصر فروع الانتاج بين الدول العربية وفقا للميزات النسبية لكل منها بما يحقق اكبر قدر من التكامل الاقتصادى .

ان السؤال المطروح هنا الان هو : لماذا لم يتحقق التكامل الاقتصادى العربى بالصورة المرجوة مثلما حدث فى التكتلات الاقتصادية العالمية ؟

ان الاجابة على هذا التساؤل تقود الى القول انه لابد من ضرورة تفهم الواقع العربى الذى يتسم بغلبة المحتوى السياسى على المحتوى الاقتصادى فى تحديد وتكييف ما يسمى بالمصالح المحلية . والقومية ان تحقيق التكامل الاقتصادى لابد وان يتركز على عدة مرتكزات اهمها :

● لابد من العمل على خلق الارادة العربية للتنمية الجادة فهى المدخل الوحيد للوقوف على

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٥ ديسمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصلحة القومية العليا فى التكامل .

● دفع جهود التنمية فى جميع الدول العربية ذلك أن نجاح التنمية فى أى بلد عربى هو بالتاكيد ذو مردود ايجابى على عمليات التنمية فى الدول العربية الاخرى سواء بشكل مباشر او غير مباشر وبذلك ترتفع روح التعاون والتكامل بين ابناء الوطن العربى فى الدول المختلفة .

● انتقاء بعض الانشطة الاستثمارية التى يمكن اعتبارها نقطة البداية فى العمل التكاملى الجاد مثل مشروعات تنمية الموارد المائية ومصادر الطاقة الطبيعية والأمن الغذائى والصناعات الدوائية .

● اضطلاع الغرف التجارية والاتحادات المهنية ومختلف الهيئات بدورها فى تحقيق التكامل الاقتصادى العربى دون ترك الامر كلية كمسئولية للحكومات .

● الاخذ فى الاعتبار المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية للتكامل الاقتصادى العربى فلا ننظر الى تجربة تكامل بين مجموعة من الدول ونقوم بمحاكاتها دون النظر الى ظروفنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

● ان ندرك جميعا بعدم وجود فرص نمو حقيقية لاى بلد عربى منفردا وبعيدا عن التكامل العربى حتى وان كان هذا البلد من اكثر الدول العربية مالا او اكبرها رقعة او افضلها نظام حكم ومجتمع .

المصدر : .... العالم اليوم ....

التاريخ : .... 5 ديسمبر 1994 ....

المدوسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فرص الاستثمارات في البورصات الأمريكية

اقرار اتفاقيات «الجات» يفيد شركـــات الأدويـــة

□ واشنطن - إبراهيم غباشي:

رحب محللو البورصات الأمريكية بتصديق مجلسي الشيوخ والنواب الأمريكيين بأغلبية اثنين إلى واحد تقريبا على الاتفاقية الجديدة للتعريفات الجمركية والتجارة «الجات»، وأجمع المحللون على أن انضمام الولايات المتحدة إلى اتفاقيات «الجات» الجديدة يعد الحل المثالي للتوسع الاقتصادي والبورصات الصاعدة.

وكان وصف مايكل لاترونيكا مدير البحوث بشركة «جريتل أند كومباني» أصدق تعبير عن ذلك، فقد قال إن «الجات» ستسمح باستمرار التوسع الاقتصادي الأمريكي وتغذية الأرباح ونمو ريع الأسهم وهو ما يسعد البورصات، ويرى ان هناك قطاعات كثيرة ستستفيد من ذلك خاصة قطاعات الشركات المصدرة ذات رأس المال الكبير مثل شركة CATEVPILLAR وشركة CLARK EQUIPMENT، وشركات الأدوية الدولية، وعلى الاخص JAHNSON & JOHNSON بالشركات الكيماوية مثل DOW CHEMICAL وشركات الانتاج الزراعي مثل QUAKER OATS التي تعتمد في 35٪ من دخلها على التصدير الدولي وفي مجال التكنولوجيا يتوقع إستفادة شركات مثل JNTEL رغم مشكلاتها البسيطة الأخيرة بالنسبة لشركة «بنتيوم» التي لن تؤثر على الأربعة ملايين مشتر بدرجة كبيرة، ومثل HEW-LETT-PACKARD وتأتي هذا الأسبوع مجموعة أخرى من التوصيات:

وكان أعلى سعر وصله السهم 15,75 دولار وهو الآن نحو 12 دولارا.

يوصي المحلل جوناثان روزنزفيج بشركة «سولومون براذرز» بشراء أسهم شركة XEVOX وشركة POLAROID، ويقول ان شركة XEVOX سوف تشهد نموا متزايدا في الدخل نتيجة زيادة المبيعات ونمو نصيب منتجات الشركة من السوق مقابل ما تحصل عليه الشركات اليابانية. ويرى ان ربح السهم سيصل هذا العام إلى 6,48 دولار يرتفع في العام القادم إلى 7,90، وتبلغ القوة النسبية لسعر السهم 66٪ وكان أعلى سعر وصله في أكتوبر الماضي 112,75 دولار قبل ان يتراجع ليبلغ عند اقفال الجمعة 98,5 دولار. ولكنه ارتفع الجمعة عند الاقفال دولارين وربع الدولار، أما شركة POLAVOID، فإن روزنزفيج يرى أن سعر السهم سيصل إلى 40 دولارا خلال اثنى عشر شهرا، وان قيمته حاليا أقل من القيمة الحقيقية، ويرى ان قطاع التصوير سيشهد تحسنا ويقدر ربح السهم في العام الحالي بمقدار 2,50 دولار ترتفع إلى 2,90 دولار العام القادم.

المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٥ ديسمبر ١٩٩٤

«الايزو».. و«الجات».. والبقية تأتي

ما ان هدات موجة مؤتمرات «الايزو» حتى بدات موجة اخرى عن الجات» وعلى مدى عام كامل كانت «الجات» هى الموضوع المفضل دى كل من يخطر بباله تنظيم مؤتمر.

وما ان بدات تلك الموجة فى الانحسار حتى قام احد المراكز لبحثية الخاصة بتنظيم سلسلة ندوات ـ ناجحة ـ لدراسة بنود الاتفاقية الامر الذى اثار شهية ـ او غيرة ـ البعض لفتح باب مؤتمرات الجات مرة اخرى والتى و من المنتظر ان تشهدها خلال الشهور القادمة.

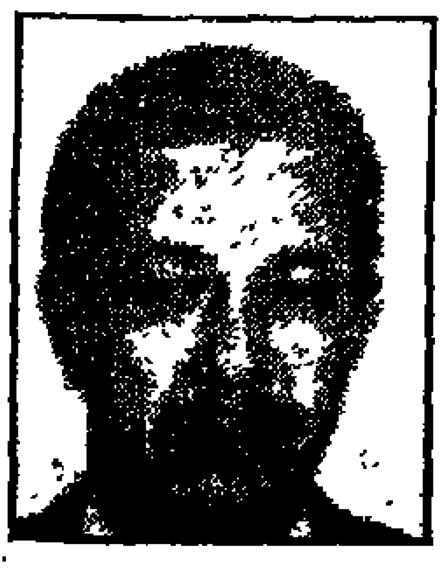
اننا هنا لا نقلل من قيمة المؤتمرات فى حد ذاتها او من اهمية الاتفاقية الدولية الا اننا ومع اقتراب عام ١٩٩٥ وهو العام المفترض ان يبدا فيه تطبيق بنود الاتفاقية فان مانحتاجه هو البدء فى الاجراءات الداخلية التى تتطلبها الاتفاقية وليس مجرد الحديث فى عموميات ايجابيات وسلبيات الجات.

الوزير المفوض التجارى فى جنيف:

لا تعديل فى القوانين قبل قيام منظمة التجارة العالمية

كتب - ياسر صبحى

أكد محمد مامون الوزير المفوض التجارى والمسئول المصرى فى اتفاقية الجات أن الاتفاقية لا تلزم مصر بعمل تعديلات فى قوانينها أو فى التعريفة الجمركية قبل قيام منظمة التجارة العالمية WTO فى أول يناير القادم، أو بعد سنة من تطبيق الاتفاقية. إذ أن الاتفاقية تتيح للدول الأعضاء فترة لمدة سنة تقوم فيها بالابلاغ عن القوانين والتشريعات التى ستقوم بها. بالاضافة إلى أن إلتزامات مصر فى تحرير التجارة من خلال الجات أقل منها من خلال برنامج الاصلاح الاقتصادى التى تطبقه مصر مع الصندوق والبنك الدوليين. كما تتمتع مصر بفترات سماح كبيرة من خلال اتفاقية الجات.



محمد مامون

و أضاف أنه سيعقد يوم ٨ ديسمبر القادم اجتماع وزارى للدول الأعضاء بالإتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية -المعروفة باسم الجات- لبحث قيام منظمة التجارة العالمية وبدء نشاطها فى الميعاد المحدد لها فى اول يناير ١٩٩٥.

و سيعرض فى هذا الاجتماع تصديقات الدول الأعضاء (موافقة برلماناتها) على الاتفاقية فاذا تم موافقة عدد مقبول من الدول (تشمل الدول ذات المساهمة الكبيرة فى التجارة العالمية و دول من المجموعات المختلفة)ستبدأ المنظمة نشاطها فى الميعاد المحدد وقد يتم التأجيل لمدة شهرين أوثلاثة فى حالة عدم وصول التصديقات الكافية

و أوضح أنه يجرى الانتهاء من ترجمة الاتفاقية باللغة العربية تمهيدا لعرضها على مجلس الشعب قريبا فى مصر

وأكد محمد مامون أن منظمة التجارة العالمية جاءت فى صالح مصر و الدول النامية إذ يوجد بها جهاز لفض المنازعات ومراقبة السياسات التجارية لجميع الدول الأعضاء بالأضافة الى لجان متخصصة تشرف على بنود الاتفاقية والقطاعات المختلفة وهو ما يتيح للدول النامية اللجوء إليها للحصول على حقوقها والتظلم لديها نظرا لان قراراتها ملزمة للجميع وهو امر لم يكن من الممكن أن تحققه الدول المتضررة فى مواجهة الدول المتقدمة والتى كانت تملى شروطها حسب مصالحها فى مواجهة غير متكافئة

وأوضح ان المنظمة لا تعطى تعويضات مالية للدول المتضررة ولكن تستطيع ان تلزم الدولة المتعدية بفتح أسواق معينة إضافية للدولة المتضررة، أو أن تقوم الاخيرة بفرض قيود كمية أوتعريفات جمركية إضافية ضد سلع الدول المتعدية.

وأكد أن اتفاقية الجات لا تمنع مصر والدول النامية من عقد اتفاقات تجارية ثنائية سواء مع بعضها البعض او مع الدول المتقدمة مثل موقف مصر مع المجموعة الاوروبية

و أوضح الوزير المفوض التجارى أنه منذ توقيع الاتفاقية فى ١٥ ابريل الماضى فى مراكش اتفقت الدول على إقامة لجنة تحضيرية للنظر إلى الخطوات اللازمة للانتقال من الجات إلى منظمة التجارة العالمية ومن أهمها الخطوات الإجرائية واللجان التى ستشرف على الاتفاق. كما يتم النظر فى الموضوعات التى لم تدخل فى الاتفاقية الحالية وتركت للتفاوض عليها حتى تدخل فى السنوات القادمة.

وعلى رأس هذه الموضوعات تلك التى تتعلق بالبيئة وبعض القطاعات الفرعية فى تجارة الخدمات أهمها بالنسبة لمصر انتقال العمالة وبعض مجالات الاتصالات والوسائل المرئية.

و أشار إلى أن وزارة الاقتصاد كانت تعمل بالتنسيق مع الوزارات والهيئات الأخرى المختصةو منظمات رجال الاعمال وذلك خلال المفاوضات السابقة من خلال جولة اوروجواى والتى استمرت ثماني سنوات.كما اشتركت في صياغة القوانين المحلية بما يتوافق مع الاتفاقية وسوف يستمر هذا التنسيق فى الفترة القادمة أيضا.

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٥ ديسمبر ١٩٩٤

الصين تتهم أمريكا بعرقلة انضمامها لاتفاقية الجات

بكين - وكالات الانباء - اتهمت الصين الولايات المتحدة بعرقلة طلبها للانضمام للاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية (الجات) وتجاهل منجزات اصلاحات السوق التى حققتها الصين خلال السنوات الاخيرة بهدف تسوية قضايا ثنائية.

ونشرت مجلة «بيزنس ويكلى» الرسمية فى صفحتها الاولى مقالاً لباحث بوزارة التجارة الخارجية والتعاون الاقتصادى قال فيه: ان هناك عداء للشيوعية بين كبار المسئولين فى البيت الابيض والكونجرس الامريكى الذين يفترضون وجود اقتصاد مركزى مخطط فى الصين بسبب النظام الشيوعى الذى يحكم البلاد.

واتهم المقال المسئولين الامريكيين بمحاولة اجبار الصين على تبنى نظام سياسى واقتصادى على النهج الامريكى، والقيام بلعبة اقتصادية ونفسية مع بكين بفرض مطالب عديدة لقبول الصين فى الاتفاقية التى خرجت منها عقب تولى الحزب الشيوعى للسلطة فى البلاد عام ٤٩.

لابديل عن صيغة التعاون الإقليمى العربى

المغزى الأهم لاتفاقية التجارة العالمية الجديدة «الجات» أنها تشكل صيغة جديدة لإعادة تقسيم أسواق التجارة العالمية على مستويين: أولهما أفقى جغرافى يضم دول الشمال الغنية وتوابعها من جانب ودول الجنوب - بما فيها الفقيرة ومتوسطة الدخل والناهضة - على الجانب الآخر المستوى الثانى نوعى أو رأسى يعيد تقسيم كعكة التجارة الدولية لصالح الدول الأكثر تقدما التى تمتلك فى أيديها مفاتيح التكنولوجيا الفائقة ومعها آليات تكفل لها الهيمنة على مقدرات أسواق التجارة.

وفى هذا الإطار تصبح الدول النامية - وفى القلب منها دول العالم العربى - مطالبة بإعادة توحيد صفوفها واعتماد صيغة التكتلات الاقتصادية الاقليمية - بصفتها نقطة انطلاق لاغنى عنها لمواجهة زحف الكبار وخططهم المبيتة والمعلنة للاستحواذ على حصة الأسد «أكثر من 80٪» من المكاسب الهائلة المترتبة على تحرير أسواق التجارة العالمية - والتى تقدر فى المرحلة الأولى بمالايقل عن 250 مليار دولار سنويا. ومن هنا تأتى أهمية الدعوات التى يطلقها بين حين وآخره مسئولو غرف التجارة الخليجية إلى زيادة التنسيق والتعاون فيما بين دول مجلس التعاون الخليجى لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على تطبيق اتفاقية «الجات» فى مطلع عام 1995 ويتوقف المرء فى هذا السياق أمام ما اعلنه مؤخرا رحمة محمد المسعود رئيس مجلس إدارة غرفة أبوظبى أمام ندوة «أثر الجات على اقتصاديات الدول النامية ودول مجلس التعاون بصورة خاصة» بشأن التأثيرات الهيكلية الاقتصادية السلبية التى ستتعرض لها دول المجلس من جراء تطبيق بنود الاتفاقية. صحيح أن هذه الاتفاقية ستتيح فرصا لامحدودة للنفاذ إلى الاسواق العالمية غير أنها لم تراعِ القدرات التنافسية المحدودة لصادرات الدول النامية عموما فى مواجهة مثيلاتها فى الدول المتقدمة.

أما المحصلة شبه المؤكدة لهذه التفاوتات الصارخة فى المزايا التجارية النسبية فتتمثل فى اضعاف الصناعات الوليدة فى دول الجنوب بلا تمييز.

ومن هنا تبرز وجاهة الدعوة إلى تبنى صيغة «التعاون الاقتصادى الاقليمي».

العالم اليوم

المصدر : الأحرار
التاريخ : ٨ ديسمبر ١٩٩٤

تساؤلات حول قضايا الساعة الاقتصادية

مع بداية العام القادم يتم تطبيق اتفاقية الجات لتحرير التجارة العالمية وفتح الاسواق أمام السلع من كل الدول بلا عوائق جمركية وعلى الرغم من ان الاتفاقية تقدم معاملة تفضيلية للدول النامية فإن هناك مخاطر محدقة ستواجه الاقتصاد المصرى كما أكد ذلك من قبل الخبراء الاقتصاديين .. والتساؤلات المطروحة الان على الساحة تكمن فى كيفية استعداد الحكومة المصرية لمواجهة الاتفاقية والاستفادة من ايجابياتها المتمثلة فى المهلة التى تستمر ١٠ سنوات من تطبيق الاتفاقية والممنوحة للدول النامية لتصحيح أوضاعها الاقتصادية وتحسين جودة منتجاتها .. وقد اختلفت الاراء حول مدى الاستفادة المصرية من هذه الاتفاقية فالبعض يرى أن التكتل العربى والسوق العربية المشتركة أفضل الطرق لمواجهة الجات وهناك فريق اخر يطالب بالاهتمام بالصناعات التصديرية وزيادة الانتاج المحلى والتغلب على كافة المعوقات التى تواجه برنامج الإصلاح الاقتصادى .

د. حسن عباس زكى

الجات طريق لتدخل الكبار فى أمور الصغار

غياب الجامعة العربية وراء فشل التعاون العربى

حسن عباس زكى وزير الاقتصاد الاسبق صاحب رؤية اقتصادية محددة المعالم .. فهو يرى ان قيام تكتل عربي مشترك هو افضل الطرق لمواجهة آثار اتفاقية الجات .. وان الجات ستحقق صالح الدول الكبرى

وقد اجرت " الاحرار " معه الحوار التالى حول التعاون الاقتصادى بين الدول العربية وكيفية مواجهة اتفاقية الجات صاحب رؤية اقتصادية محددة المعالم لكن حددها من خلال نقاط فى اقتصادية مهمة .

كيف ترى معوقات التعاون العربى الإقتصادى ؟

المعوقات كثيرة منها : المخاوف والشكوك التى صاحبت ازمة الخليج بالإضافة إلى ان المجالس الاقتصادية والإجتماعية والتربوية التى تشكلت فى إطار الجامعة لم تحقق الاغراض التى أنشئت من اجلها وتاثرت بشكل العلاقات السياسية ، وهذا جعل الدول العربية تعانى من الانعزال وعدم التعاون ، بل والتنافس السلبى احيانا .

حوار

أحمد عطية

كيف يمكن التغلب على هذه المعوقات ؟

لابد ان توجد مؤسسات مرنة يشارك فيها القطاع الخاص ، وإنشاء بنك تنمية عربى تشارك فيه الصناديق العربية ورجال الاعمال العرب ، وزيادة اموال صندوق النقد العربى وإنشاء مراكز لاستغلال الثروات العربية على ان تشارك فى كل هذه الخطوات المؤسسات والجامعات العربية ومراكز البحوث ولاتخضع فى ذلك للحكومات .

هل من مقومات يمكنها ان تدعم هذا التعاون ؟

البداية تشجيع الاستثمارات البينية وخلق المناخ المناسب للاستثمار والقضاء على البيروقراطية وتنويع الاستثمارات الخارجية للدول العربية ولابد من تطوير العلاقات التجارية بين الدول العربية وضرورة مواجهة التحديات الاقتصادية وإعادة النظر فى الاتفاقيات المختلفة بين هذه الدول ، وهنا يلزم تطوير مجلس الوحدة الاقتصادية وتطوير الاتفاقيات .

وماذا عن الآثار التى خلفتها اتفاقية الجات ؟

من المؤكد ان الفترة المقبلة ستشهد وضوح نقاط الضعف فى اقتصاديات الدول النامية ، خاصة قدرتها الضعيفة فى التكيف مع النظام الجديد وعدم القدرة على المنافسة او كسر الاحتكارات ، ومن هنا يمكن القول بان الاتفاقية هى فرصة سوف تستغلها الدول الكبرى للتدخل فى شئون الدول النامية ، بعد نجاحها فى الحصول على مكاسب مبكرة .

وكيف يمكن للدول العربية مواجهة مخاطر الاتفاقية ؟

الامر يلتزم خلق تكتل عربى لمواجهة هذا التيار الجارف ، بالإضافة إلى ضرورة توحيدا لهياكل الانتاجية ونظم الاستيراد والتصدير ونظام المدفوعات ، ويتطلب ايضاً تدعيم المناطق الحرة والتوسع فيها ، وزيادة فاعلية القطاع الخاص وتشجيع الصادرات ، بالإضافة إلى وجود إدارة رئيسية للواردات وإحياء فكرة السوق العربية المشتركة ..

المصدر : الأحرار
التاريخ : ٨ ديسمبر ١٩٩٤

د. حلمى نمر

الصناعات التصديرية ضرورة لمواجهة الجات
التعاون المشترك يحتم علينا تناسى أزماتنا السياسية

إحياء فكرة السوق العربية المشتركة حلم عربى.. وبديل فعلى لفكرة الشرق اوسطية لكن تحقيق الحلم يتطلب حلولا سياسية اولا.. .

الأحرار التقت مع د.حلمى نمر نقيب التجاريين والاستاذ بجامعة القاهرة.. وكان الحوار التالى حول السوق الشرق اوسطية وكيفية احياء السوق العربية والاثار المترتبة على تطبيق اتفاقية الجات.

حوار
أحمد سيد

كيف ترى الاتجاهات نحو السوق الشرق أوسطية؟

اذا تحدثنا فى البداية عن مؤتمر المغرب الاقتصادى، فالأكيد انه كان من الضرورى ان تتواجد مصر وثقل مصر كبير ولايمكن ان يتصور احد ان تغيب عن هذه المناقشات، وبالفعل كنت أخشى ان نسلم بفكرة سوق شرق اوسطية قبل ان يكون لدينا سوق عربية، ولكن ارى ان الرأى العام يرفض فكرة تحقيق التكامل الاقتصادى مع اسرائيل اوالسوق الشرق اوسطية قبل تحقيق السلام الشامل فى المنطقة.

وكيف يمكن احياء فكرة السوق العربية بين هذه الافكار؟

بالرغم مما ترتب على ازمة الخليج من تفتت فى العالم العربى، الا ان الامل فى احياء السوق العربية اصبح ضرورة ملحة، بل يجب ان نفكر فى تكامل عربى اسلامى على المستوى الاقتصادى.

وما الشروط الواجب توافرها لذلك؟

الشرط الاول لم الشمل العربى وتناسي ماحدث بعد ازمة الخليج وهذا الامر يتطلب جهود القيادات السياسية فى العالم العربى وخاصة مصر لان علاقاتها طيبة مع الجميع، اما الشرط الثانى فيتمثل فى ضرورة حل المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها كل دولة عربية في حدة وبالتالى تحقيق النمو الاقتصادى المنشود، بعد ذلك يمكن احياء وتنشيط السوق العربية المشتركة.

وكيف تنظر الى اتفاقية الجات واثرها على الدول النامية؟

تحرير التجارة له تأثير ايجابى على الدول المتقدمة صناعيا، ولكن السلبيات ستكون كثيرة فى الدول النامية وخاصة فى ارتفاع الاسعار بالنسبة للسلع المستوردة، ولعدم وجود تكافؤ فى الفرص التنافسية بالاضافة الى صعوبة تواجد هذه الدول فى اسواق الدول الكبرى وهذا يعرض موارد هذه الدول للنقص.

ولكن كيف لنا ان نواجه هذه التحديات الواقعية؟

يكون من خلال الاهتمام بالصناعات التصديرية وزيادة معدلات الانتاج والاهتمام بجودة السلع ومواصفاتها، والبحث عن اسواق خارجية جديدة، والمطالبة

بيروت تستضيف في نيسان مؤتمراً عن تأثيرات "غات"

□ الرياض - من مصطفى شهاب:

■ يعقد في بيروت برعاية رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في نيسان (ابريل) المقبل المؤتمر العربي الدولي الأول للادارة الذي ينظمه المجمع العربي للادارة في نيويورك في خطوة تستهدف دراسة آثار اتفاقية «غات» على المنطقة العربية ودراسة سبل التعامل معها عربياً، وامكان الافادة منها وتقليل الاضرار المترتبة عليها ما امكن.

وذكر السيد طلال ابو غزالة رئيس المجمع انه تلقى مؤخراً خطاباً من رئيس الوزراء الحريري يتضمن موافقته على عقد المؤتمر وترحيب لبنان بعقده في بيروت، مشيراً الى ان المؤتمر جاء بمبادرة من الرئيس الحريري نفسه.

وقال ابو غزالة في لقاء مع «الحياة» في الرياض ان المؤتمر الذي سيرأس جلساته وزير المال اللبناني فؤاد السنيورة سيشهد «مشاركة عربية واسعة على المستوى الحكومي، اذ من المتوقع حضور العديد من وزراء المال العرب الى جانب رجال اعمال عرب وممثلين عن منظمات دولية واعضاء المجمع العربي للادارة في نيويورك.

واضاف ان وزير المال اللبناني سيتولى توجيه الدعوات لزملائه الوزراء العرب المعنيين للمشاركة في هذا المؤتمر الذي يأتي انعقاده فور قيام المنظمة العالمية للتجارة التي ستكون استهلت مع مطلع العام القادم ١٩٩٥ باكورة نشاطها بعد توقيع دول العالم على اتفاقية «غات»، وفق ما قرره مؤتمر مراكش الذي اقر قيام المنظمة التي اعلنت بدورها موافقتها على المشاركة في المؤتمر.

وقال ابو غزالة انه تلقى بالفعل اشعاراً بالموافقة على المشاركة من الأمين العام للمنظمة الحالي، وتوقع الى ذلك حضور قرابة الف من المهتمين وفعاليات المؤتمر.

وذكر أبو غزالة ان المؤتمر الذي سيُركز بحثه في موضوعه الأساسي (التجارة الحرة في السلع والخدمات) سيدار بشكل ورشات عمل تدرس كل منها موضوعاً متخصصاً حسب اهتمامات المشاركين، وستشارك في تقديم ابحاثه منظمات عالمية واقليمية متخصصة ووزراء ورجال اعمال الى جانب الغرف التجارية العربية المشاركة.

وتتوزع ورش العمل الـ ٢٢ خلال ايام المؤتمر الثلاثة على مواضيع تشمل التبادل التجاري والخدمات والزراعة والمال والملكية الفكرية والاستثمارات والتسجيلات المسموعة والمرئية وحقوق العمال وانظمة دعم الصناعات ومقاومة اغراق السوق، واتفاقية المنسوجات.

كما تشمل الموضوعات خدمات المحاسبة، الشفافية المالية، والاتفاقات البينية، والاعتراف التجاري وتحرير الاقتصاد والاتصالات الى جانب التامين والنقل والصناعة والسياحة.

واضاف ابو غزالة انه ستتخلل المؤتمر جلسات مناقشة عامة لاتفاقية «غات» والاثر الدولي للاتفاقية وآثارها في العالم العربي.

وقال ان الدعوة لهذا الغرض ستوجه الى الأمين العام للجامعة العربية السيد عصمت عبدالمجيد «بغية توجيه هذا الجهد العربي وتاطيره في مجال العمل العربي المشترك».

وتوقع في هذا الصدد ان تتولى الجامعة العربية دراسة التوصيات التي سيخرج بها المؤتمر من اجل متابعة التنسيق العربي لتطبيق التوصيات والافادة منها جماعياً.

وتوقع أبو غزالة ايضاً ان يخرج المؤتمر بتوصيات ربما تمخض عنها تشكيل فريق عمل عربي اقليمي يعمل بصورة دائمة لتقديم المشورة للحكومات العربية للتنسيق في ما بينها مجتمعة او لمواجهة متطلبات كل دولة في مواجهة تطبيق الاتفاقية.

وتضم قائمة المجمع العربي للادارة في نيويورك عدداً من الشخصيات العربية، والى جانب رئيسه السيد ابو غزالة سيتولى عضو المجمع الحبيب بورقيبة الابن وزير خارجية تونس الأسبق امانة سر المؤتمر، كما سيشارك من المجمع نائب الرئيس عبدالملك الحمر محافظ البنك المركزي الاماراتي السابق مستشار رئيس دولة الامارات حالياً، وعبدالله العلمي نائب رئيس مجموعة العليان والدكتور عبدالله ابا الخيل استشاري هندسي من السعودية.

كما يشارك من مصر اعضاء المجمع الدكتور يحيى الجمل وزير الادارة والتنمية السابق استاذ القانون في جامعة القاهرة، والدكتور محمد عبدالاله رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشعب والآنسة سمر اللباد الشريك المسؤول لطلال ابو غزالة الدولية في القاهرة. ومن الاردن سيشارك الدكتور عبدالله العليان رئيس ديوان الخدمة المدنية، ومحمد سعيد ابو نوار رئيس الديوان السابق، والدكتور فؤاد الشيخ سالم رئيس جامعة فيلادلفيا.

ومن لبنان سيشارك الدكتور كلوفيس مقصود ممثل الجامعة العربية السابق لدى الأمم المتحدة والدكتور صائب جارودي وهو وزير اقتصاد أسبق ورئيس اسبق للصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي.

ويشارك من اعضاء المجمع من اليمن سفيرها الحالي لدى واشنطن رئيس وزرائها الأسبق محسن العيني ورجل الأعمال عبدالجليل ثابت ومن فلسطين الدكتور احمد صدقي الدجاني والدكتور نبيل فاعور نائب رئيس طلال ابو غزالة الدولية.

اتفاق «غات» في ضوء درس «نافتا» السياسي

كانت الساحة السياسية الأميركية قد شهدت العام الماضي معركة، قبيل ابرام اتفاق التبادل التجاري لأميركا الشمالية «نافتا»، اذ تعالت الأصوات يومها منددة بالعواقب المرتقبة لهذا الاتفاق، من استنزاف فرص العمل للمواطنين الأميركيين الى تعميق الهوة بين الفقراء والأغنياء في البلاد. أما الاتفاق العام للتجارة والرسوم «غات» الذي أقره الكونغرس بمجلسيه الأسبوع الماضي، فلم يتسبب الا بمناوشات محدودة سرعان ما تبدد صداها. *حسن منيمنة*، من الولايات المتحدة، يعقب:

في حين اقتصر اتفاق «نافتا» على الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، فان «غات» يرسي الأسس الاولية لسوق عالمية حرة تشمل ١٢٤ بلداً، وينص على رفع تدريجي للعديد من الرسوم والضرائب الجمركية، بما فيها تلك التي اعتمدتها الحكومات المختلفة لحماية بعض القطاعات في بلادها، لا سيما منها القطاع الزراعي في البلدان الصناعية. فبرغم ان التطبيق الكلي لاتفاق «غات» لن يتم فورياً. فإن هذا الاتفاق في نهاية الامر ابعد اثراً من اتفاق «نافتا» غير ان التفاوت في الأهمية لم ينعكس في مقدار الاكتراث الذي حظي به كل من الاتفاقين.

ولا شك ان الانشغال الآني، سياسياً واعلامياً، بانتخابات نصف العهد الرئاسي، والتي جرت الشهر الماضي، وما تمخضت عنه من نتائج غير مرتقبة، أدى الى اهمال نسبي لموضوع «غات». ولكنه من اللافت للنظر ان السجالات الانتخابية عينها، والتي يختلط فيها الغث والسمين، كادت ان تخلو من الاشارات الى موضوع «غات». وثمة جانب عملي لهذا الاهمال هو ان نص الاتفاق يبلغ ٢٢ ألف صفحة قلّ ان يتوافر بين المرشحين من اطلع عليها بالتفصيل. بل لم يتلق النواب في الكونغرس نص الاتفاق الا قبل اسابيع من تصويتهم على اقراره.

غير ان افول مسالة «غات» قد يكون نابعاً من تردي مصداقية معارضيه. فالمعارضون هم أنفسهم الذين تصدوا لـ «نافتا»، والوهن أصاب مصداقيتهم من ناحيتين. ذلك انهم كانوا قد اعتمدوا على الغالب خطاباً تهويلياً يسرد الويلات التي لا بد ان تقع فور إبرام «نافتا». اما الواقع، فهو ان العام الماضي شهد بوادر انفراج الأزمة الاقتصادية التي عاشتها البلاد في السنوات الأخيرة. وقد يكون هذا الانفراج جزءاً وحسب من الدورة الاقتصادية التلقائية، فلا يكون ذا علاقة سببية لا بـ «نافتا» ولا بسياسة الرئيس كلينتون الاقتصادية. الا ان الحكومة الاميركية اعتبرت هذا الانفراج شهادة على صحة نهجها في تاييد «نافتا»، مشيرة الى تعاظم الصادرات الى المكسيك الذي اضحى الشريك الاقتصادي الثاني للولايات المتحدة بعد كندا، متقدماً بذلك على اليابان. ويشير المعارضون الى ان معظم الصادرات الى المكسيك هي من الآليات الصناعية التي تنقلها اليه الشركات المتعددة الجنسية اثر تصفيتها مصانعها في الولايات المتحدة من دون ان تتمكن طروحاتهم من اثارة قلق الجمهور وسط الانتعاش الاقتصادي. ومن ناحية ثانية، كان المعارضون لـ «نافتا» قد ربطوا تهويلهم بعواقب الاتفاق نفسه بالتلويح بخطورة تاييد هذا الاتفاق بالنسبة للنواب. ولكن كما ان الصورة القاتمة التي رسموها للحالة الاقتصادية في ظل «نافتا» لم تتحقق، فإن تهديبهم لمن صوت لصالحها لم يسفر عن نتيجة، اللهم الا انكشاف افتقادهم التاثير الفعال على الساحة السياسية العامة.

ولربما كانت الحركة النقابية والعمالية في طليعة المتضررين من هذه التطورات، اذ اضطر العديد من قادتها الى تجديد ولائهم للرئيس كلينتون، برغم تجاهله الفعلي مصالحهم في موضوع «نافتا». ويتضح مقدار الضرر الذي أصاب هذه الحركة في غيابها النسبي عن مجابهة «غات»، مما ارغم النقابات التي تمثل اكثر القطاعات عرضة للاذى من الاتفاق (كالصناعات النسيجية والكهربائية) على النشاط الجانبي للتوصل الى تسويات منفردة.

والواقع ان جمع المعارضين لاتفاق «غات» يضم صيغاً مجحمة لمجمل الذين تصدوا لـ «نافتا». فمنهم مثلاً روس بيرو وباتريك بوكانان، المرشحان السابقان لمنصب الرئاسة في البلاد، وكلاهما تراجع بروزه السياسي، وكلاهما خسر معركة العلاقات العامة. اما بيرو فمتهم بانه يسعى وحسب من خلال موقفه الشعبوي هذا الى استقطاب المعارضين للاتفاق من الحزبين «الجمهوري» و«الديموقراطي»، وذلك بغرض تحقيق ما يصبو اليه من انشاء حزب ثالث يترأسه. اما بوكانان، فغالباً ما يوسم بالرجعية والانعزالية، ما ينفي الحاجة الى تفنيد آرائه.

وحده رالف نادر، ابرز دعاة حماية المستهلك الاميركي واحد اركان التحالف الضمني في مواجهة كل من «نافتا» و«غات»، تمكن من اقحام الحكومة الاميركية في سجال حول صوابية اقرار الاتفاق الجديد، اذ عمد الى تحضير «امتحان» حول مضمون «غات» على شكل جملة اسئلة طلب من جميع النواب والشيوخ في الكونغرس الاجابة عنها، وذلك لكشف عدم اطلاعهم عليه. واعتبر نادر ان الاتفاق مجحف اذ يعرض العامل الاميركي الى منافسة غير متكافئة مع نظرائه في البلدان الخاضعة لأنظمة الحكم الشمولية وغيرها، والذين قد يرغمون على الاكتفاء بالاجور الضئيلة أو يكرهون على السخرة. وشدد نادر في انتقاده الاتفاق على انه يشكل تجاوزاً للسيادة الوطنية على غير صعيد، فراى ان ابرامه بمثابة اقرار بسلطة المحاكم التابعة لـ «منظمة التجارة العالمية» في جنيف بما تتمتع به من صلاحيات نهائية لفض النزاعات بين الدول، من دون امكانية الاستئناف، وتغريم الطرف الرافض قرارها. واكد ان هذا الاقرار قد يؤدي الى تقليص المكاسب التي حققها دعاة حقوق المواطن والمستهلك والمحافظة على البيئة في الولايات المتحدة، عبر دعاو يرفعها من يشاء بحجة الاتجار الحر.

واعترض نادر على هذا الاتفاق لأنه يمنع فعلياً اية مقاطعة للدول الاعضاء التي تسمح مثلاً باستغلال العمال وبتشغيل الاطفال وبتلويث البيئة. ويلاحظ ان اعتراضه هذا يختلف عما قبله من حيث انه مبدئي، في حين ان سائر اعتراضاته عملية (اي ان المستفيد منها هو المستهلك الاميركي). ويبدو ان الضجة التي اثارها رالف نادر شكلت إزعاجاً لحكومة الرئيس كلينتون. فقد تكلفت مديرة مجلس مستشاري الرئيس الاقتصاديين لورا تايسون عناء الرد عليه، ولكنها اختارت

لذلك اعتراضه المبدئي على الاتفاق من دون غيره، فقالت إن «رالف نادر يفضل ان تسدد الولايات المتحدة ثمناً باهظاً للبضائع لتجنب منتجات الدول التي لا تلتزم بالمعايير البيئية التي ترضينا، ولكنه لا يذكر ما يتوجب عند ذلك على المستهلك ان يدفعه». وتجدر الاشارة الى ان رد تايسون على نادر، بما هو عليه من انحياز، لا يقتصر على حالة نظرية مستقبلية، بل هو دفاع فعلي عن نهج الرئيس الأميركي في السياسة الاقتصادية، لا سيما وقد تعرض كلينتون مؤخراً للنقد لعدم ربطه بين توثيق العلاقات التجارية مع الدول الآسيوية وتحسين سجلها في مجال حقوق الانسان.

ومع ان الضجة المتواضعة التي قام بها نادر لم تؤد الى اي تعديل جوهري في الموقف الرسمي، فإنها، بالاضافة الى استهجان بعض النواب لـ «مساواة» بنغلادش بالولايات المتحدة في اطار الاتفاق، اتاحت للزعامة «الجمهورية» فرصة إظهار نفوذها، فطالبت من كلينتون الموافقة على الاحتفاظ بحق الانسحاب من قيود الاتفاق في حال «اساءت» منظمة التجارة الدولية استعمال صلاحياتها. وهذا التعديل يبقى شكلياً، ذلك ان «المعتدلين من «الجمهوريين» و«الديموقراطيين» متفقون على ضرورة انجاح «غات». ونجاح «غات» بدوره دليل على ترسيخ التحالف الضمني بين «المعتدلين» من الحزبين. وصفة «الاعتدال» او «الوسط» في هذا السياق ترتبط بدعاة القدر المحدود من تدخل الدولة في قطاعي الأعمال والخدمات الاجتماعية. وبرغم ان اتسام كلينتون بهذه الصفة أمر غير مفروغ منه، اذ أظهر خلال العام الماضي حالاً من الانفصام في الشخصية السياسية جعلته يتارجح بين السعي الى الحد من دور السلطة في المجتمع تارة (كما في مشروع اعادة ابتكار الدولة الذي برز فيه نائبه آل غور)، والعمل على توسيع هذا الدور طوراً (كما في مشروع الضمان الصحي الذي برزت فيه زوجته هيلاري رودم كلينتون). فان الفوز الانتخابي الذي حققه الجمهوريون من شانه أن يقنع كلينتون بالجنوح نحو «الوسط»، فقد تعززت سيطرة هذا «الوسط» على الحياة السياسية في اعقاب اتفاق «نافتا»، تبعاً لما تعرض له خصومه من الإنهاك. ولذلك، وعلى خلاف اتفاق «نافتا»، فان اتفاق «غات» لم يكن يوماً في خطر.

حسن منيمنة

كلينتون يوقع على انضمام الولايات المتحدة لاتفاقية «الجات»

واشنطن - وكالات الأنباء - وقع الرئيس الأمريكي بيل كلنتون أمس على مشروع قانون بشأن مشاركة بلاده في الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية المعروفة باسم «الجات»، لتصبح الولايات المتحدة بذلك الدولة الأربعين التي تصدق على هذه الاتفاقية.

وأعلن كلينتون أن الاتفاقية - المكونة من ٢٢ ألف صفحة - تعد انتصارا للعاملين الأمريكيين، نظرا لأنها ستساعد على توسيع الأسواق الخارجية أمام المنتجات الأمريكية.

المعروف أن منظمة التجارة العالمية ستحل تلقائيا محل اتفاقية «الجات» ابتداء من أول العام القادم.

المحروسة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١٠ ديسمبر ١٩٩٤

الجـــات والملكـــية الفكريـــة

عندما بدات جولة الجات السابعة فى اوروجواى عام ١٩٨٦ تقدمت الولايات المتحدة الامريكية باقتراح بدعم القوانين التي تهدف لحماية حقوق الملكية الفكرية خاصة في مجال براءات الاختراع .. وقاومت الدول النامية هذا الاقتراح مقاومة شديدة واعلنت ان الاسعار التى تتقاضاها الشركات الصناعية فى مجالات مثل صناعة الدواء عالية الى درجة لاتستطيع معها شعوب هذه الدول ان تتحمل اعباءها وانه يجب الا تحرم هذه الشعوب من فرصة الحصول على مثل هذه المنتجات.

وقد ردت شركات الدول الصناعية على ذلك بقولها ان القرصنة التى تتعرض لها البضائع الامريكية تكلفهم الاف الملايين من الدولارات سنويا وان هذه الخسائر تحد من قدرتها على تطوير منتجاتها واخيرا استطاعت الولايات المتحدة الامريكية ان تضع فى الاتفاقية التى وقعت اخيرا «الجات» بعض القوانين لحماية الملكية الفكرية واصبح الاتفاق الذى تم التوصل اليه فى هذه الاتفاقية اتفاقا شاملا يغطى جميع اوجه الملكية الفكرية بما فى ذلك وضع قيود صارمة على قيام الحكومات بمنح تراخيص للبضائع التى تتمتع بحماية براءات الاختراع وهذا ينطبق على الادوية وقد منحت الدول النامية الأقل تطورا احدى عشرة سنة اضافية لتنفيذ الاتفاق، كما منحت معظم الدول النامية الأخرى مثل الهند مدة خمس سنوات قبل تطبيق هذه الالتزامات أما في حالة عدم وجود حماية من اى نوع توفرها براءة الاختراع فى مجالات مثل الادوية فان الدول النامية امامها عشر سنوات لسن تشريعات والعمل بها.. استطاعت اذن الولايات المتحدة الامريكية ان توسع من دائرة الملكية الفكرية كان هدفها فى البداية حماية براءات الاختراع فى المجال الصناعى ثم امتدت الحماية الى مجالات اخرى فالولايات المتحدة الامريكية لا تحركها الا مصالحها المادية وعندما تتعرض هذه المصالح لأى نوع من التهديد تتحرك جميع الاجهزة للدفاع عنها حتى ولو كانت شيئا تافها فى ميدان العلاقات الثقافية الدولية هناك اتفاقيات مضى عليها اكثر من نصف قرن ووقعتها دول كثيرة بين كبرى ونامية من هذه الاتفاقيات على سبيل المثال اتفاقية برن التى تحافظ على الملكية الفكرية وقعت مصر على هذه الاتفاقية ووافق عليها مجلس الشعب عام ١٩٧٦ اما الولايات المتحدة الامريكية فلم توقع هذه الاتفاقية إلا فى عام ١٩٨٩. وبعد ظهور الفيديو كاسيت واكتشاف المنتجين الامريكيين ان القرصنة استخدمت انتاجهم عندما فقط تحركت الولايات المتحدة واكتشفت اتفاقية برن ووقعتها وبعد التوقيع بدأت تعد البعثات لتطوف دول العالم التى سبق لها ان وقعت مثل هذه الاتفاقية لتطالبها بحقوقهم غير المشروعة.

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٠ ديسمبر ١٩٩٤

وفود «الجات» تفشل في اختيار رئيس منظمة التجارة

جنيف – وكالات الانباء – فشلت الوفود المشاركة في الاجتماع السنوي لمنظمة الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة الدولية في الاتفاق على الشخصية التي ستراس منظمة التجارة الدولية التي ستمارس مهامها بدءا من العام الجديد واعلن المسئولون ان الوفود ستعاود المحاولة خلال اسبوعين ويتقدم ريناتو روجييريو وزير التجارة الايطالي السابق المرشحين الثلاثة للمنصب وفي حين تؤيد امريكا اختيار الرئيس المكسيكي السابق كارلوس ساليناس وتؤيد اليابان واستراليا المرشح الكوري الجنوبي كيم شول سو.

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٠ ديسمبر ١٩٩٤

جنيف: «غات» تفشل في تعيين أول رئيس لمنظمة التجارة الدولية

■ جنيف - رويتر - علم في جنيف أمس ان المندوبين التجاريين في منظمة التعرفات الجمركية والتجارة «غات» فشلوا في الاتفاق على تعيين رئيس لمنظمة التجارة الدولية الجديدة التي ستحل محل «غات». ويتنافس على المنصب ثلاثة مرشحين. وقال المندوبون بعد الاجتماع السنوي لـ «غات» ان وزير التجارة الايطالي السابق ريناتو روجييرو لا يزال يتصدر السباق قبل الرئيس المكسيكي السابق كارلوس ساليناس دي غورتاري ووزير التجارة الكوري الجنوبي كيم تشول سو.

وفي جنيف أيضاً قدمت روسيا طلباً رسمياً أمس للانضمام الى منظمة التجارة الدولية الجديدة. وسلم اوليغ دافيدوف نائب رئيس الوزراء وزير التجارة الروسي الطلب الى بيتر سنرلاند المدير العام لـ «غات» في اجتماع قصير في مقر المنظمة في جنيف.

واكد ناطق باسم «غات» لوكالة «رويترز» ان روسيا قدمت طلب انضمامها الى منظمة التجارة الدولية. وقال انها «تطلب ان يُنظر في طلب إنضمامها الى غات مع طلب انضمامها الى منظمة التجارة الدولية».

وكانت روسيا طلبت في حزيران (يونيو) ١٩٩٣ الانضمام الى «غات»، لان ذلك سيساعدها على الاندماج في الاقتصاد العالمي بعد ٧ عقود من الحكم الشيوعي. ومن المقرر ان يجتمع فريق عمل من «غات» مطلع السنة المقبلة لبدء التفاوض على شروط ضم اعضاء جدد.

ونقل موفدون تجاريون عن دافيدوف قوله في خطاب القاه في اجتماع مغلق لـ «غات» ليل اول من امس ان روسيا وصلت الى «أدنى نقطة في الكساد الاقتصادي».

وكان مندوبون تجاريون اتفقوا اول من أمس الخميس على ان تخرج منظمة التجارة الدولية الى الوجود في كانون الثاني (يناير) المقبل لتربط بين اكثر من ١٢٠ دولة في نظام جديد لتحرير التجارة الدولية.

لكن بعض المفاوضين اشاروا الى ان هذه الهيئة قد ترى النور من دون اول مدير عام لها ومن دون ان تكون الصين وهي سادس اكبر كيان تجاري في العالم ضمن اعضائها المؤسسين.

واقر مبعوثون في جنيف رسمياً الخميس اقتراحاً تقدم به سترلاند بأن تبدأ منظمة التجارة الدولية في الشهر المقبل. ووافق اعضاء «غات» وعددهم ١٢٤ عضواً على هذا القرار بالاجماع في «المؤتمر التنفيذي» المغلق.

اقتصاد عالمي

12 مليون يعيشون تحت خط الفقر

الصين لن تتخلى عن صفة دولة نامية في محادثات الجات

□ بكين - وكالات:

اظهرت نتائج مسح على 150 الف عائلة في 550 مدينة صينية ان 12 مليونا من سكان المناطق الريفية يعيشون تحت خط الفقر وان معظمهم دون المستوى الغذائي وينفقون اكثر من عوائدهم.

واوضح المسح أن خط الفقر يستقر عند دخل سنوى يبلغ 1130 يوانا أو 133 دولارا.

وحدد المسح مستوى الفقر المدقع في مدينة مثل بكين بأنه يتحدد بمتوسط داخل سنوى يصل إلى 143 يوانا «17 دولارا» مقابل 60 يوانا «6 دولارات» لاقليم زينجيانج الواقع في اقصى شمال غرب الصين.

واوضحت نتائج المسح أن متوسط الدخل السنوى للعائلات الفقيرة استقر عند 1059 يوانا «125 دولارا» مقابل متوسط قومى 2337 يوانا «275 دولارا» لعام 1993.

غير أن متوسط الانفاق بالنسبة لدخل الفرد زاد بمعدل 124 يوانا «15 دولارا» الأمر الذى يعنى اضطرارهم إلى الاقتراض أو السحب من مدخراتهم البنكية المحدودة.

واشارت النتائج إلى أن ثلثى المشاركين في المسح يعانون من سوء التغذية حيث أنهم يعيشون على انواع غذائية غير مشبعة كما أنهم ينفقون على ملابسهم نصف معدلات الانفاق القومية.

ويبلغ تعداد سكان الريف في الصين 200 مليون نسمة وقد ارتفعت معدلات التضخم لاعلى معدل لها منذ عام 1999 حيث بلغت 27٪ في اكبر 325 مدينة عن شهر اكتوبر الماضى.

من ناحية أخرى أكدت الصين موقفها الداعي إلى اعتبارها دولة نامية فيما يتعلق باتفاقية الجات.

وقالت بكين إنها لن تتزحزح عن هذا الموقف وكانت الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبى قد اعلنا قبل يومين ان المحادثات الخاصة بعودة الصين إلى الجات قد تعثرت. وقال وزير التجارة الصينية إن موقف بلاده يتسم بالمرونة في عدة قضايا بشأن الجات ولكن مسالة اعتبارها دولة نامية ليست محل مناقشة واشار إلى أن بكين لن تخضع لضغوط خارجية حول لهذه النقطة.

واوضحت ان الصين مستعدة لقبول جدول زمنى لإصلاح نظام البورصات وخفض الحواجز التجارية وتحسين أوخفض الحواجز التجارية وتحسين اسواقها أمام السلع الاجنبية.

رئيس "غات": الاتفاقية ستقلل من فائض التجارة الياباني

● طوكيو – رويتر – قال بيتر سذرلاند رئيس الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة (غات) لوكالة «كيودو» اليابانية للانباء من جنيف امس ان التزام اليابان بنتائج جولة اوروغواي من محادثات تحرير التجارة العالمية يجب ان يزيد وارداتها ويخفض فائضها التجاري الضخم.

واوضح سذرلاند الذي ستحل منظمة التجارة الدولية الجديدة محل منظمته في كانون الثاني (يناير)، «ان ما يهم شركاء اليابان في التجارة ان يكون التزامها بجولة اوروغواي ايذاناً بزيادة وارداتها». وقد أقر البرلمان الياباني اتفاقية جولة اوروغواي أول من أمس.

متابعات

إلى المنتجين المصريين : كيف تحصل على حقوقك من أضرار الجات ؟

في ظل تحرير التجارة الدولية الذي وضعت أساسه اتفاقية الجات والتي تدخل حيز التطبيق العام القادم كيف يمكن للمنتجين المصريين توفير الحد الأدنى من الحماية؟

الحماية الكاملة... قضية حسمت محليا ودوليا فهي مسألة لم تعد محلا للنقاش وليست حتى في صالح الصناعة الوطنية كما اثبتت سنوات طوالا من الحماية.

إذن فالمنافسة موجودة... بل ومطلوبة ولكن مع ضوابط دقيقة لحماية الصناعة المحلية.

اتفاقية الجات وضعت تلك الضوابط فما هي وكيف يمكن الاستفادة منها؟

يقول الخبير الدولي روبرت مارتين - الموفد من قبل «الجات» كمستشار لوزارة الاقتصاد لوضع التعديلات التشريعية اللازمة والتي تتطلبها اتفاقية الجات - انه في ظل الجات هناك ثلاث اتفاقيات خاصة بحماية الصناعة المحلية وهي تدور حول اجراءات ضد الاغراق واجراءات ضد الدعم واجراءات حمائية عامة. وهذه الاتفاقيات تعرف بانها «الحماية المشروطة» وذلك لان اتفاقية الجات وضعت شروطا معينة لكل دولة لاتخاذ هذه الاجراءات ضد دولة اخرى.

وهذه الشروط تتضمن ضرورة اثبات وقوع ضرر على الصناعة المحلية والمنتجين المحليين من جراء ممارسات تجارية غير «عادلة» من قبل المنتجين الاجانب. او من ناحية اخرى يمكن ايضا اتخاذ بعض الاجراءات الحمائية عند وقوع ضرر بدرجة ملموسة مع الصناعة المحلية نتيجة لزيادات ضخمة في واردات ما ذات قدرات تنافسية عالية ولكنها لم تأت بطريق ممارسات غير عادلة اى انها لم تلق دعما من حكوماتها ولم تتبع الشركات المصدرة سياسة الاغراق لترويجها.وفي اجتماعه مع لجنة الجمارك بجمعية رجال الاعمال المصريين برئاسة المهندس حسن الشافعي ذكر روبرت مارتين انه يجرى الان بوزارة الاقتصاد الاعداد لانشاء جهاز خاص للتجارة الدولية سيقوم بفحص الحالات الخلافية والخاصة بنظام حماية الصناعة المحلية وفقا لقواعد الجات وسيقوم بعرض تقريره وتوصياته في كل حالة على وزير الاقتصاد ومن المنتظر ان يكون

● في حالات الاغراق ... رسوم جمركية اضافية

● في حالات الدعم .. رسوم تعويضية

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٢ ديسمبر ١٩٩٤

● اجراءات حمائية .. لمواجهة الزيادات الضارة للواردات

● جهاز جديد بوزارة الاقتصاد لتلقى شكاوى المنتجين المحليين.

هذا الجهاز جهازا فنيا مستقلا وسيكون هو الجهة الوحيدة التى يمكن للمنتجين المصريين اللجوء اليها لتقديم شكواهم فى اى حالة من حالات الممارسات التجارية غير العادلة كما سيكون هو ايضا الجهة التى يلجأ اليها المستوردون المصريون او المصدرون الاجانب لابداء وجهات نظرهم حول مايتقدم به المنتجون المحليون. ويذكر روبرت مارتين ان هذا الجهاز سيكون بمثابة «محكمة» تستمع الى اراء كافة الاطراف المعنية للتوصل الى قرار سليم محايد دون اية تفضيلات او اتجاهات كما سيتمتع الجهاز ايضا بدرجة كبيرة من الشفافية وستكون المعلومات فيه متاحة للجميع ويدلل على ذلك الخبير الدولى بأنه حتى فى الحالات التى يقدم فيه طرف ما معلومات يطلب ان تكون سرية لابد وان يقدم لها ملخصا غير سرى ليكون متاحا للجميع للاطلاع عليه.

ويركز روبرت مارتين فى حديثه على كون الجهاز جهازا فنيا يبحث القضايا من النواحى الفنية والقانونية دون الأخذ فى الاعتبار الجوانب السياسية ويرفع تقريره الى الوزير وهو الذى يقرر فى النهاية الاجراءات التى يمكن اتخاذها فى كل حالة.



محمود محمد



م . حسن الشافعي



روبرت مارتين

ويذكر خبير الجات انه فى بعض الحالات قد تتعارض الجوانب الفنية مع الجوانب السياسية فعلى سبيل المثال فان مصر تستورد كميات كبيرة من القمح لسد احتياجات السوق المحلى

المصدر : الأهرام الاقتصادي
التاريخ : ٢ / ١ ديسمبر ١٩٩٤

اذا كان القمح يلقى دعما من بعض البلدان فيمكن لمنتجى القمح المحليين تقديم شكوى على اساس ان هذا الدعم يضر بمصالحهم وبانتاجهم وقد يجد الجهاز الفنى ان هذا صحيح وان القمح المستورد يلقى دعما من الخارج الا ان القرار النهائى الذى سيكون بيد وزير قد يتجه الى عدم فرض اية رسوم على القمح المستورد حماية للسوق المصرى ككل.

ومن ناحية اخرى يذكر روبرت مارتين ان لوائح هذا الجهاز الفنى الجديد ستوضع بالشكل الذى يحمى استقلالية الجهاز والعاملين به من جهة ومن جهة اخرى وضع قيود صارمة للابقاء على سرية المعلومات داخل الجهاز.

اما عن سير الاجراءات داخل الجهاز فيذكر الخبير الدولى انه على سبيل المثال فى حالة الاغراق / والاغراق كما هو معروف هو بيع منتج ما داخل سوق دولة اخرى باقل من سعر التكلفة او بسعر اقل مما يباع به داخل سوق الدولة المصنعة له. اذا ماتعرض منتج مصرى لهذه الحالة اى اذا ماوجد ان منتجاته تنافسها منتجات مستوردة باقل من سعرها الحقيقى يمكن ان يتقدم للجهاز الجديد بشكوى كتابية من نسختين الاولى تتضمن المعلومات التى يعتبرها سرية والاخرى غير سرية. وهنا يوضح الخبير الدولى ان النسخة غير السرية يمكن ان تتضمن نفس معلومات النسخة السرية ولكن مع حذف الارقام التى لايريد المتقدم بالشكوى ان تكون علنية على سبيل المثال. وبعد تلقى الجهاز لهذه الشكوى يبدأ فى تجميع المعلومات من جميع الاطراف حول المسألة محل الشكوى وبعد هذه المرحلة سيكون الجهاز امام أمرين الاول هو عدم وجود دلائل كافية لبدء التحقيق فى القضية ويرفع بذلك تقرير الى الوزارة او انه يجد ان هناك دلائل كافية بالعمل لبدء التحقيق وهنا يتم اخطار الاطراف المعنية ويتم ايضا النشر فى الجريدة الرسمية. وفى هذه الحالة يتم ارسال استمارة الى كل الاطراف المعنية وبعض الخبراء للاجابة على ماستتضمنه من اسئلة ومعلومات لازمة وعندما تتجمع لدى الجهاز الردود على تلك الاستمارات يبدأ الجهاز فى اعداد تقرير مبدئى بوجود حالة اغراق ويتم النشر فى الجريدة الرسمية كما ستعطى توجيهات الى الجمارك بفرض رسوم مؤقتة على المنتجات محل الخلاف ويرسل التقرير الى الاطراف المعنية والتى ستقوم بدورها بالرد عليه وبعدها سيتم اعداد جلسات استماع لكل الاطراف بعدها يصدر الجهاز حكمه النهائى والتوصيات التى ستوزع على كل الاطراف وتنشر فى الجريدة الرسمية وترسل الى وزير الاقتصاد كما ترسل أيضا نسخة من الحكم والترصيات الى منظمة التجارة الدولية التى ستحل محل الجات ابتداء من العام القادم.

واذا كان الحكم النهائى سلبيا اى انتهى الى عدم وجود اغراق سيتم اخطار الجمارك لرفع الرسوم المؤقتة التى كانت قد فرضته على الواردات محل الخلاف وارجاع ماتم اخذه خلال الفترة المنقضية مابين التقرير المبدئى والحكم النهائى. اما اذا كان الحكم النهائى ايجابيا بمعنى وجود حالة اغراق يمكن لوزير الاقتصاد بناء على توصيات الجهاز تقرير الاجراءات اللازمة وفرض الرسوم الحمائية.

«الجمهورية» تقـــول

منظمة اقتصادية.. مطلب عربي عاجل

★ ★ اتفقت المجموعة الاوربية على استراتيجية تضم دول اوربا الشرقية الى المجموعة تبدأ بمنحها بعض الامتيازات التجارية ومساعدات مقدارها ٧ الاف مليون دولار (توزع على الخمس دول هى التشيك والمجر وبولندا وسلوفاكيا وبلغاريا ورومانيا) خلال الخمسة اعوام القادمة.. لتتأكد خطوة عملية وهامة نحو استكمال الوحدة الاوربية تحت المظلة الاقتصادية.. وفى ميامى بالولايات المتحدة حيث استضاف الرئيس بيل كلينتون لاول مرة ٣٤ رئيسا من دول الامريكتين دعا لاقامة جماعة جديدة تتطلع الى تحقيق الرخاء.. عبر توسيع المبادلات التجارية وتقوية الديمقراطية وتشكيل منطقة تجارة حرة تمتد من الاسكا الى الارجنتين .

★ ★ وهكذا ونحن نستعد للاحتفال باليوبيل الذهبى لانشاء الجامعة العربية - المنظمة التى تضم جميع الدول العربية - نجدنا امام الاسلوب المناسب لمواجهة المتغيرات العالمية والعيش بطمأنينة فى ظل النظام العالمى الجديد.. ونعنى به التقارب الاقتصادى الذى يحقق بشكل مباشر مصالح الشعوب ويوفر الاستقرار وقد اصبح السلاح الاقتصادى هو العبارة السحرية التى تنطلق منها الوحدة السياسية او لنقل التفاهم السياسى.. حدث هذا فى اوربا التى تختلف لغاتها واصولها وتفصل بينها الجبال والوهاد ولكنها التقت على صعيد العمل الاقتصادى من خلال السوق الاوربية المشتركة وتطورت الى صيغة الجماعة الاوربية والبرلمان الاوربى.. وهاهى تسمح لدول شرق اوربا (الستار الحديدى سابقا) بالانضمام وتأخذ بيدها ليكون نظامها الاقتصادى متمشيا تماما مع اسلوب المجموعة.. مثلما فعلت فى الماضى مع اليونان.. وكذلك الامر بالنسبة لنمور شرق اسيا الذين التفتوا للباسفيك فى قمة عقدت مؤخرا وتركزت حول الانجازات الاقتصادية.. وهاهى امريكا الشمالية والجنوبية فى نفس الاتجاه والجميع مستعد لتطبيق الجات اتفاقية التجارة العالمية فى يناير لتسقط حواجز الجمارك ويشتعل التنافس ويكون البقاء للاجود والارخص .

★ ★ ولسنا فى حاجة الى التأكيد بان عناصر وحدة الامة العربية اقتصاديا متوفرة بشكل مثالى وبها نستطيع الاسراع فى ايقاع التنمية والامر الان اصبح اكثر ملاءمة فى اطار اجواء السلام التى بدأت تسود.. ويتمنى المواطن العربى من جامعته العربية ان تكون هدية العام الخمسين منظمة اقتصادية عربية قوية.. تتخطى الحواجز المصطنعة وتضع الاساس لتضامن عربى حقيقى يتمشى مع روح العصر ومتطلباته .

وزير الصناعة يطالب بتكتل صناعي عربي في مواجهة الجات والتحالفات العالمية

كتب مؤمن أحمد:

طالب الدكتور ابراهيم فوزى وزير الصناعة والثروة المعدنية بضرورة أن تعمل الدول العربية على زيادة حجم التعاون الصناعي والفنى فيما بينها بما يخدم المصالح المشتركة للشعوب العربية

وقال ان التعاون والتنسيق بين الدول العربية اصبح ضرورة بالغة الاهمية فى ظل التكتلات العالمية والتحالفات الاقتصادية بين الكيانات المختلفة على مستوى العالم، خصوصا بعد اتفاقية الجات واوضح فى لقائه مع يوسف الشيراوى وزير التنمية الصناعية بدولة البحرين امس انه تم بحث اقامة عدد من المشروعات الصناعية المشتركة بين مصر والبحرين فى مجال صناعة الالومنيوم والاستفادة من التمويل البحرينى والخبرة والامكانات المصرية فى اقامة تلك المشروعات ودراسة اثار الجات على الصناعة فى البلدين بالاضافة الى دعم العلاقات الصناعية والاقتصادية بين مصر ودول الخليج

المصدر : الأهرام المسائي
التاريخ : ١٢ ديسمبر ١٩٩٤

□ استعداداً لتنفيذ اتفاقية «الجات» الشهر القادم:

مشروع إجراءات تحرير التجارة الخارجية أمام مجلس الشعب خلال أيام

إنشاء إدارة جديدة للتجارة الدولية وضوابط لحماية الإنتاج المحلي

استعدادا لبدء تنفيذ اتفاقية الجات اعتباراً من الشهر القادم، تنتهي وزارة الاقتصاد خلال الايام القليلة القادمة من وضع الاطار العام للسياسات والاجراءات التي ستقوم مصر بتنفيذها طبقا لبنود الاتفاقية، حيث يقوم حاليا وفد من خبراء «الجات» بالتعاون مع خبراء وزارة الاقتصاد ببلورة البنود الخاصة بمصر، تمهيداً لعرضها على مجلس الشعب للموافقة عليها قبل نهاية الشهر الحالي.

وصرح مصدر مسئول بوزارة الأقتصاد بانه ستتم احالة مشروع جديد لمكافحة السياسات التجارية غير الشرعية، سوف يرفق بمشروع الاتفاقية، وتتم احالتهما الى مجلس الشعب، ويتضمن مجموعة من الضوابط اللازمة لحماية الانتاج المحلي من سياسات الاغراق والدعم.

واضاف ان الضوابط التي سيتم تطبيقها تتضمن فرض رسوم تعويضية على الواردات في حالة ثبوت انها الحقت ضررا بالمنتج المحلي، وسوف تعطي صلاحيات لوزير الاقتصاد في تنفيذ الاجراءات اللازمة لحماية الانتاج المحلي.

وعلم مندوب «الأهرام المسائي» انه سيتم انشاء ادارة جديدة بوزارة الاقتصاد تسمى «بادارة السياسات التجارية الدولية» لمتابعة ومراقبة جميع الواردات ورصد اثارها على الانتاج المحلي.

وتقوم حاليا وزارة الاقتصاد بتنفيذ برنامج تدريبي لرفع كفاءة العاملين بالتجارة الخارجية بمايساهم في مواكبتهم للتطورات الجديدة في التجارة الدولية ويقوم بتدريب العاملين خبراء من «الجات»

عضو بالبرلمان الأوربى يحذر من مخاطر الجات:

آثار اجتماعية مدمرة للجات على الدول النامية

* مع بداية الشهر المقبل تدخل الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة المعروفة باسم «الجات» حيز التنفيذ ولاتزال هذه الاتفاقية تثير الكثير من الجدل والخلاف حتى في العواصم الغربية الأكثر تحمسا لمبدأ إسقاط الحواجز أمام التجارة العالمية.

وفي الأسبوع الماضي نشرت صحيفة «الهيرالد تريبيون» مقالا لسير جيمس جولد سميث وهو عضو في البرلمان الأوربي يحذر فيه من تطبيق اتفاقية «الجات» ومما وصفه «بالنتائج المأساوية» لتطبيق مبدأ حرية التجارة العالمية على دول العالم النامي.

ويقول: إن «الجات» تنطوي على خلل تماما مثل النظريات التي استندت إليها وأنه إذا طبقت فسوف تزعزع أوضاعا كثيرة في الدول النامية وخاصة البعد الاجتماعي ناهيك عن دخول أعداد هائلة من البشر في هذه البلدان في منافسة مباشرة مع القوى العاملة ذات التكنولوجيات المتقدمة في الدول المتقدمة في إطار سوق العمالة العالمية.

ويدعم المسئول الأوربي وجهة النظر هذه قائلا إن زيادة الاعتماد بصورة مفاجئة على التقنيات التكنولوجية ستؤدي إلى زيادة أعداد العاطلين عن العمل للاستغناء عن العامل البشري الذي يشكل العنصر الأساسي في عملية الإنتاج في البلدان النامية.

ويضرب مثالا لذلك في مجال نظم الزراعة المكثفة التي تنتج أكبر كمية من المحاصيل بتشغيل أقل عدد من العمالة، وهذا في حد ذاته له نتائج سلبية، حيث يضطر هؤلاء العاطلون عن العمل في الأراضي الزراعية إلى النزوح إلى المدن وغالبا ما سينتهي بهم الأمر إلى التواجد في التجمعات السكنية العشوائية مما يؤدي بدوره إلى تفسخ الأسر وهجر الناس للريف ولا يخفى ما لهذا من أثر سلبي على الاستقرار والتوازن الاجتماعي وفقدان أعداد هائلة لفرص العيش وأسباب الرزق.

ويضيف جولد سميث إن هؤلاء الأشخاص الذين يمكن أن يطلق عليهم «مشردو أو لاجئو الجات» سيضطرون إلى الهجرة الجماعية وإنه لمن قبيل الخيال المحض أن يعتقد أنصار «الجات» أنه يمكن استيعاب هذه الأعداد الهائلة من البشر دفعة واحدة في السوق العالمية.

ويدعو جولد سميث بدلا من ذلك إلى ترسيخ مفهوم «التجارة الإقليمية الحرة» كبديل للدعوة إلى فتح الأسواق العالمية الأمر الذي لا يعني بالضرورة إغلاق الباب أمام هذه المنطقة أو تلك للتعامل مع بقية دول العالم إلا أنها تعني في المقام الأول أن لكل منطقة لها ظروفها الخاصة بالتنمية ولها مطلق الخيار في تقرير أساليب التعامل أو الدخول في اتفاقيات ثنائية مع مناطق تجارية أخرى لأنه لا يجب فتح الأسواق كلية حتى لا تدمر اقتصاديات الدول وتهدد العمالة المحلية وتزعزع استقرار المجتمعات.

ويؤكد أن هذا هو الطريق نحو الازدهار والاستقرار في الدول النامية لأنه من الخطأ اعتبار الجات على أنها حجر الزاوية في إيجاد نظام تجاري عالمي لأن الثمن الذي ستدفعه الدول النامية في هذه الحالة سيكون فادحا.

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢١ يونيو ١٩٩٤

مؤتمر يناقش آثار اتفاقية الجات

بدأت أمس أعمال المؤتمر الثانى لأثر اتفاقية الجات على قطاعات الاقتصاد المصرى والذى ينظمه مركز الدراسات المصرى بالتعاون مع وزارة الاقتصاد وسكرتارية الجات المشرفين على وضع قوانين الاتفاقية .

وصرح د. رجاء مخاريطة مدير المركز بأن المؤتمر سوف يستكمل دراسة آثار الاتفاقية من خلال دراسة نصوصها ثم تأثيرها على الاقتصاد المصرى . وقد بدأ المؤتمر بمناقشة الاتفاقية فى مجال البيئة وعلاقاتها بالتجارة ويناقش غدا تحرير السلع الزراعية.

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ١٢ ديسمبر ١٩٩٤

في إطار تقييم وزارة الاقتصاد لتأثيرات اتفاقية الجات على مصر قبل بدء تنفيذها مع العام الجديد

هذه هى تأثيرات الاتفاقية على الانتاج الصناعى المصرى:

- عدم توقع تأثير بروتوكول النفاذ إلى الأسواق «ايجابيا» على الصادرات الصناعية بالنظر إلى ارتفاع تكلفة الانتاج وانخفاض جودة المنتجات وخفض القدرات التسويقية
- إفادة مصر من بروتوكول النفاذ إلى الأسواق لزيادة الصادرات الصناعية يرتبط بالقضاء على معوقات التصدير الداخلية وخفض تكلفة الانتاج
- نجاح مصر في تطبيق سياسة دعم صادراتها في إطار «اتفاق الدعم والرسوم التعويضية» يتطلب تحديد الصادرات الصناعية التي تستحق الدعم ومنحه في التصدير
- ضرورة وضع نظام دقيق لمراقبة الواردات المدعومة التي تهدد الصناعة المحلية

في إطار تقييم وزارة الاقتصاد لتأثيرات إتفاقية الجات علي مصر إنتهت لجنة من الخبراء من إعداد ورقة هامة حول الآثار المتوقعة لاتفاقية الجات علي السلع غير الزراعية (الصناعية) أكد الخبراء علي أن بروتوكول النفاذ إلي الأسواق والذي يتضمن إجراء تخفيضات للتعريفة الجمركية. لا يتوقع أن يؤثر إيجابيا علي الصادرات الصناعية المصرية. وارجع الخبراء ذلك إلي أن انخفاض مستوي أداء الصادرات الصناعية (كما ونوعا) لايرجع إلي أسباب خارجية بقدر ما يرجع في المقام الأول إلي عوامل داخلية من أهمها إرتفاع التكلفة وإنخفاض الجودة وضعف القدرات التسويقية..

من جهة أخرى أكد الخبراء على ان إستفادة مصر من بروتوكول النفاذ إلى الأسواق لزيادة صادراتها يرتبط أساسا بالقضاء على معوقات التصدير الداخلية وخفض تكلفة الانتاج ورفع الجودة.

من جهة أخرى أشار خبراء وزارة الاقتصاد إلى أن نجاح مصر فى تطبيق سياسة دعم صادراتها من لطار «إتفاق الدعم والرسوم التعويضية» يتطلب تحديد الصادرات الصناعية التى تستحق الدعم ومنح هذا الدعم فى مرحلة التصدير وليس الانتاج، شدد الخبراء على ضرورة وضع نظام دقيق لمراقبة الواردات المدعومة والتى تهدد الصناعة المحلية..

وفيما يتعلق باثر بروتوكول النفاذ الى الأسواق على الانتاج الصناعى فقد أشار الخبراء إلى - الملامح العامة لبروتوكول النفاذ الى الأسواق بالنسبة للسلع غير الزراعية حيث يعد تحرير التجارة الدولية وزيادة قدرة المنتجات على النفاذ الى الأسواق من أهم نتائج جولة أرجواى. فقد انتهت المفاوضات الخاصة بتنظيم النفاذ الى الأسواق فيما يتعلق بالسلع غير الزراعية الى ان تلتزم الدول الاعضاء خلال مدة معينة بتقديم تنازلات جمركية وذلك فى جداول توضح شكل هذا التنازل ونسبته وقيمته المطلقة والمدى الزمنى له، على أن يراعى أن يتم تنفيذ تلك التنازلات تدريجيا وبقدر متساو على مدار خمس سنوات، تبدأ من واحد يناير ١٩٩٥ وتنتهى قبل واحد يناير ١٩٩٩. على أن تلحق تلك الجداول فى الوثيقة الختامية لبروتوكول جولة أورجواى.

وتتمثل أهم انجازات جولة اورجواى فى مجال النفاذ الى الأسواق بالنسبة للسلع غير الزراعية فيما يلى: -

- تعدد أشكال التنازلات الجمركية. فقد تأخذ شكل تحرير كامل للتجارة (تصبح التعريفة الجمركية صفرا) أو تخفيض التعريفة الجمركية فقط أو ربط التعريفة الجمركية فقط أو تخفيضها وربطها فى أن واحد، أوقد يأخذ التنازل الجمركى أخيرا شكل تحويل القيود غير الجمركية الى قيود جمركية لرفع درجة الشفافية فى المعاملات التجارية.
- تخفيض التعريفة الجمركية بنحو الثلث تقريبا كمتوسط عام.
- زيادة نسبة التعريفة الجمركية المربوطة Bound Tariffs كأحد الوسائل المؤدية للاستقرار فى السوق العالمية.

أثر بروتوكول النفاذ الى الأسواق على الانتاج الصناعى:

وفيما يتعلق بأثر بروتوكول النفاذ إلى الاسواق على الانتاج الصناعى اشار الخبراء إلى أن ذلك يستلزم ابراز أهم ملامح الصادرات المصرية حيث تؤكد أرقام عام ٩٢/ ١٩٩٣ على عدد من الحقائق فمن ناحية تسيطر صادرات قطاع البترول على نحو ٥٠,٨٪ من حصيلة الصادرات وتصل صادرات قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة الى نحو ١٤,١٪. وهو ما يشير الى ارتفاع درجة التركيز السلعى فى هيكل الصادرات المصرية. فنحو ثلثا الصادرات تتركز فى سلعتين.

بينما لاتتعدى صادرات مختلف القطاعات الصناعية الأخرى ٢١,٤٪ من اجمالى حصيلة صادرات مصر. وأهم الصناعات التصديرية مرتبة تنازليا وفقا لأهميتها النسبية من اجمالى الصادرات

الصناعية (باستثناء البترول، والمنسوجات والملابس) هي المعدنية (٤٨٪) والكمياوية (٢١٪) والغذائية (١٥,٥٪) والهندسية (١٥,٥٪). (المجموع ١٠٠٪).

مما سبق يمكن القول أن ما يقرب من نصف الصادرات الصناعية هى فى الأساس خامات معدنية وبصفة خاصة الألونيوم والحديد والصلب - وهو ما يعنى انخفاض القيمة المضافة للصادرات الصناعية.

● تفصح القراءة الدقيقة للصادرات الصناعية (باستثناء البترول والمنسوجات والملابس) عن وجود بعض القطاعات التى تمثل مجالات محتملة لتنمية الصادرات حيث يظهر ميزانها التجارى فائضا وهى المعادن والأثاث والزيوت والروائح العطرية والأحذية.

● أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافى للصادرات المصرية فتكشف البيانات عن اتسام هيكل الصادرت بدرجة تركز جغرافى مرتفعة فنحو ٤٠٪ من اجمالى الصادرات السلعية يتجه الى السوق الأوروبية المشتركة، وما يقرب من ١٢,٦٪ منها يتجه الى الولايات المتحدة الامريكية، تليها الدول الآسيوية بنسبة تصل الى ١٩,٥٪ ثم الدول العربية بنسبة تقدر بحوالى ١٤,٤٪.

الأثر المتوقع على الانتاج الموجه التصدير:

١ - وفيما يتعلق بهذا الأثر فقد أكد الخبراء على أنه من الصعب الوصول الى تقدير كمي دقيق لأثر بروتوكول النفاذ الى الأسواق على صادرات السلع غير الزراعية. فالقيام بهذا التقدير يستلزم وجود مجموعة من البيانات من الصعب توافرها - فى الوقت الحالى - لاتمام هذا التقييم، من أهمها:

ا - نسبة وقيمة ونوع التنازلات الجمركية المقدمة بالنسبة لكل سلعة صناعية مصدرة فى أسواق الشركاء التجاريين الرئيسيين.

ب - تأثير التخفيضات الجمركية على السعر النهائى للسلعة المصدرة فى السوق الخارجية.

جـ - مرونة الطلب الأجنبى على الصادزات المصرية بالنسبة للتغيرات فى السعر فى الأسواق الخارجية.

د - الوضع التنافسى - من حيث السعر ومستوى الجودة - للصادرات الصناعية فى الأسواق الخارجية. ونقصد بذلك مدى توافر بدائل ومستوى كمالها ومن ثم درجة المنافسة بينها وبين الصادرات المصرية.

هـ - نسبة صادرات السلع الصناعية المختلفة فى قائمة واردات الشركاء التجاريين الرئيسيين لمعرفة الفرص التصديرية المتاحة للصادرات المصرية فى ظلال معاملة التفضيلية أو التميزية

و - مرونة الجهاز الانتاجى المحلى وقدرته على الاستجابة للتغيرات فى السوق العالمية.

● وعلى الرغم من صعوبة الوصول - فى الوقت الراهن - الى تقدير كمى لتأثير اتفاق النفاذ الى الأسواق على صادرات مصر الصناعية، بيد انه يمكن القول بشكل عام انه من غير المتوقع، فى ظل الظروف والأوضاع الراهنة التى تحكم الانتاج الصناعى الموجه للتصدير، أن

يؤدى هذا الاتفاق وحده الى آثار ايجابية على صادرات القطاع الصناعى، ويستند هذا الرأى الى عدد من الاعتبارات تتمثل فى ان انخفاض مستوى أداء الصادرات الصناعية (كما ونوعا) لا يرجع الى أسباب خارجية بقدر ما يرجع فى المقام الأول الى عوامل داخلية من أهمها ارتفاع التكلفة وانخفاض الجودة وضعف القدرات التسويقية هذا فضلا عن قصور وبطء النواحى الادارية والتنظيمية المرتبطة بعملية التصدير كما أن التجربة العملية فى الماضى اثبتت أن ارتفاع التعريفة الجمركية لا يمثل العائق الحقيقى امام الصادرات المصرية. وخير دليل على ذلك الاتفاق الثلاثى بين مصر والهند ويوجوسلافيا - التى لم تحقق أى آثار ايجابية على الصادرات المصرية.

وبالنسبة للتنازلات الجمركية المطروحة الآن فى الأسواق الخارجية من المتوقع الا تغير من وضع التنافس لصادرات مصر الصناعية فى السوق العالمية. فوفقا لمبدأ الدولة الأكثر رعاية، تنسحب تلك التنازلات تلقائيا الى كل البلاد الأخرى الأعضاء دون المطالبة بذلك.

وعليه اذا كانت التخفيضات الجمركية تعد أحد الشروط الضرورية لنمو صادرات مصر الصناعية من خلال تسهيل نفاذها الى الأسواق الخارجية، الا

انها فى حد ذاتها لا تعد كافية. فلابد لتحقيق هذا الهدف من تحقق شرطين كافيين.

الشرط الأول: وضع السياسات الكفيلة بالقضاء على المعوقات الداخلية للتصدير.

الشرط الثانى: وضع السياسات الكفيلة بتعظيم الاستفادة من بروتوكول النفاذ الى الأسواق.

ومن ثم يمكن القول بأن استفادة مصر من بروتوكول النفاذ الى الأسواق تتطلب:

● التخفيف أو القضاء على معوقات التصدير الداخلية، ونذكر على سبيل المثال:

- اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتخفيض تكلفة الانتاج من خلال:

● اعادة النظر فى ضريبة المبيعات التى يدفعها المصدر على خامات صادراته والاكتفاء بتقديم المصدر لتعهد أو خطاب ضمن اسوة بالمتبع فى حالة المستورد لحين قيامه بالتصدير.

● العمل على الغاء أو التخفيف من ضريبة المبيعات على الآلات وقطع الغيار.

● السماح للقطاع الخاص بالعمل فى التوكيلات الملاحية وخدمات الموانى، للقضاء على احتكار القطاع العام وتخفيض تكلفة تلك الخدمات.

● الغاء قانون الدمغة النسبية على رأس المال. فالأصل فى فلسفة الضريبة انها وسيلة للتنمية وتوجيه الموارد وليست موردا للدولة

● اعادة صياغة السياسة النقدية والمالية بحيث تكون فى صالح الأنشطة التصديرية أى تميز الانتاج الموجه للتصدير على ذلك الموجه للاستخدام المحلى

- الاهتمام برفع جودة المنتجات المصرية وتعميم تطبيق نظام الجودة الشاملة ايزو ٩٠٠٠ Iso - 9000

- اعادة النظر والعمل على تبسيط اجراءات التصدير والخدمات المصاحبة له مثل التامين والنقل والأعمال المصرفية - وعلى سبيل المثال قبول التعهدات (بضمان المنشأت مثلا) بدلا من الضمانات المالية عند قيام المصدرين بالاستيراد وفقا لنظام السماح المؤقت أو الدروباك

كذلك الاهتمام بتبسيط واختصار إجراءات الاستيراد، فكما هو معروف تتسم الصناعة المصرية بارتفاع نسبة المكون الأجنبى.

● إعادة هيكلة الإطار المؤسسى المنظم لعملية التصدير حيث يتسم هذا الأخير بتعدد الجهات وتضارب الاختصاصات.

ب - وضع سياسة لتعظيم الاستفادة من بروتوكول النفاذ إلى الأسواق، وذلك من خلال:

● إعادة صياغة السياسة التصديرية، وتغيير التركيب السلعى والتوزيع الجغرافى - إن لزم - للصادرات المصرية فى ضوء الفرص المتاحة فى السوق العالمية. ويستلزم ذلك قراءة دقيقة للتنازلات الجمركية وانعكاساتها على الصادرات المصرية. فعلى سبيل المثال يجب توجيه النشاط التصديرى - فى الحدود التى تسمح لها ظروف الإنتاج المحلى - إلى السلع والأسواق التى تتمتع بارتفاع مستويات تنازلاتها الجمركية والتى تتمتع فيها الصادرات المصرية بميزة نسبية مثل المعادن والصناعات. المعدنية والاثاث وبعض أنواع الآلات غير الكهربائية والصناعات الغذائية مثل الاغذية المحفوظة.

كذلك يجب الاهتمام برفع مستوى تصنيع الصادرات الصناعية، حيث اتضح من قراءة بروتوكول النفاذ الى الأسواق ان هناك اتجاها عاما لزيادة نسبة وقيمة التخفيض الجمركى كلما ارتفعت درجة تصنيع السلعة.

- الاستفادة من المساعدات الفنية المقدمة فى اطار اتفاقية الجات لتكوين وتدريب كوادر قادرة على التعامل مع نصوص واحكام الاتفاقية.

- دعم الاطار التشريعى والمؤسسى المسئول عن تنشيط الصادرات ومراقبة تنفيذ احكام الاتفاق.

الأثر المتوقع على انتاج بدائل الواردات

المدوسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهــــرام

التاريخ : [illegible] ديسمبر ١٩٩٦

وبالنسبة للاثر المتوقع على انتاج بدائل الواردات فلا يتوقع أن يؤدى البروتوكول الخاص بالنفاذ الى الأسواق الى التأثير على الانتــاج الصناعى المحلى لبدائل الواردات. حيث لا يحمل البروتوكول الاقتصاد المصرى أية التزامات جمركية اضافية نظرا لارتفاع التعريفة الجمركية المربوطة المقدمة من مصر (الحد الأدنى ٥٠ ٪ والحد الأعلى ١٠٠ ٪) بالمقارنة بالتعريفة الجمركية المعمول بها (الحد الأدنى ١٠ ٪ والحد الأعلى ٧٠ ٪).

هذا بشكل عام، وبينما تفصح المقارنة الدقيقة للتعريفة عن وجود بعض التناقضات، وهو ما لا يمكن القطع به لعدم توافر تلك البيانات التفصيلية. بل على النقيض يصبح السؤال المثار : هل تستطيع الحكومة المصرية رفع التعريفة الجمركية على بعض السلع اعمالا لاتفاقية الجات حماية لانتاجها المحلى ؟ أم ان هذا الاجراء يتناقض مع برنامج الاصلاح ووفقا للاتفاقية مع كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ؟

واذا كانت الاجابة بالايجاب فانه فى هذه الحالة يلزم بيانات تفصيلية عن الانتاج المحلى من السلع الصناعية المحلية ومستوى وارداتها لتحديد اى السلع الصناعية يمكن رفع تعريفتها الجمركية.

أثر اتفاقية مكافحة الاغراق بالنسبة للانتاج الصناعى :

وفيما يتعلق بأثر اتفاقية مكافحة الاغراق على الانتاج الصناعى فقد أكد الخبراء على أن الملامح العامة لاتفاقية مكافحة الاغراق : تشير الى انه قد تم التوصل فى جولة أوروجواى الى اتفاق جديد يفسر وينظم اتفاق مكافحة الاغراق الذى تم التوصل اليه فى مفاوضات طوكيو. ومن أهم ما اضافته جولة اوروجواى الى هذا الاتفاق ما يلى :-

- تحديد المعايير التى بناء عليها يمكن تحديد ما اذا كان هناك اغراق من عدمه.
- تحديد العلاقة النسبية بين الواردات المغرقة والضرر فى الصناعة المحلية.
- تعريف الصناعة المحلية.
- تحديد واضح لاجراءات مواجهة الاغراق .
- ضمان عدم استخدام اجراءات مكافحة الاغراق كأساليب حمائية للصناعة المحلية.

وتنفيذ الاجراءات ضد الاغراق لمدة خمس سنوات، ويمكن تجديدها اذا ما استوجب الوضع.

أثر اتفاقية مكافحة الاغراق على الانتاج الصناعى :

يعد الاغراق أحد جوانب اتفاقية الجات الذى يمثل خطرا اساسيا على الانتاج الصناعى الحالى والمحتمل، ويتمثل التخوف الرئيسى فى هذا المجال من الواردات من دول جنوب شرق اسيا والهند بالنسبة للسلع الهندسية (مثال واردات الجرارات الزراعية من الهند).

وعلى الرغم من ان الاتفاقية تعطى الاعضاء فيها - ومصر منهم - الحق فى اتخاذ اجراءات ضد الاغراق. كما انها قدمت لهم المعايير والخطوات التى يمكن بالاستناد اليها مكافحة الاغراق. الا ان التخوف الحقيقى من سياسة الاغراق يكمن فى واقع الامر فى قصور خبرة الاجهزة والمؤسسات الحالية المنوطة بتنظيم التجارة الخارجية عن القيام بهذه المهمة.

وعليه فان وضع نظام متكامل وسريع امر اساسى لمكافحة الاغراق. ويتطلب تأسيس هذا النظام ما يلى :-

١ - الاسترشاد بما جاء فى اتفاق مكافحة الاغراق من اسس ومعايير تساعد فى تحديد مفهوم الاغراق وكيفية تقديره، وكيفية تحديد الضرر الذى يصيب الصناعة المحلية، وخطوات التحقيق فى الشكاوى، وأنواع الادلة المستخدمة والمطلوبة للتحقيق، بما يساعد على وضع نموذج عام لمكافحة الاغراق يسهل الاجراءات ويختصر الوقت.

٢ - اعادة هيكلة النظام المؤسسى المسئول عن تنظيم التجارة الخارجية لتستطيع القيام بهذه المهمة وسنقوم بمناقشة هذه القضية بتفصيل اوسع فيما بعد.

المصدر الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٩٤

فى ندوة الكتاب بالمجلس الأعلى للثقافة:

قانون جديد، وخلاف بين الناشرين ورفض للتطبيع

كتب مجدى حسنين:

من أول نشاط للجنة الكتاب والنشر بالمجلس الأعلى للثقافة، عقدت يومى الأربعاء الماضيين ندوة قضايا الكتاب وحضرها فاروق حسنى وزير الثقافة، ود. جابر عصفور الأمين العام للمجلس الأعلى للثقافة، ومحمود عبد المنعم مراد مقرر لجنة الكتاب ورئيس اتحاد الناشرين المصريين، أجرى وزير الثقافة حواراً مع الناشرين المصريين، بعدما تفاقمت مشكلة تزوير الكتاب المصرى بالخارج، وارتفاع نسبة الجمارك وضريبة المبيعات على الورق المستورد ومستلزمات الطباعة، والتى تهدد صناعة الكتاب أساساً ومهنة النشر فى مصر، فى الوقت الذى كان فيه الكتاب المصرى والمطبوعة المصرية -كما أشار د.جابر عصفور- هو «ألف لام» التعريف والمعرفة لقراء العربية بالكامل. اتقاناً فى الصنع والإخراج والترجمة، عندما كانت مصر مركز الإشعاع الثقافى فى الوطن العربى، إلى الدرجة التى كان فيها كل مثقف عربى، لا يعد نفسه مثقفاً عربياً، إلا بعد أن ينشر فى المجلة المصرية ويطبع فى المطبعة المصرية

وفى حواره مع الناشرين أشار وزير الثقافة إلى أهمية تصدير الكتاب المصرى إلى الخارج باعتباره رمز الثقافة المصرية وسفيرها فى أنحاء العربية وفى العالم،

وأكد وزير الثقافة أنه لن يسمح لاتحاد الناشرين العرب بمقر غير القاهرة، كما ينص قرار جامعة الدول العربية بذلك، وأن وزارة الثقافة تبحث حالياً فى اتخاذ مقر لهذا الاتحاد.

فى حين طالب الناشرون المشاركون بضرورة مشاركتهم فى تغيير أو تعديل قانون اتحاد الناشرين الذى صدر عام ١٩٦٥، من خلال لجنة تضم د.جابر عصفور ومحمد عبد المنعم مراد وعبد الرءوف الريدى ولمعى المطيعى، وأن يشارك الناشرون فى تنظيم معرض القاهرة الدولى للكتاب، وفى إصدار كتب مهرجان «القراءة للجميع»، وأن يعاد النظر فى حق اتحاد الكتاب فى نشر كتب التراث وحصوله على نسبة ٥٠٪ -قانونيا- من توزيع هذه الكتب، وكذلك عدم التفريق بين ناشر القطاع العام وناشر القطاع الخاص، وإعادة النظر فى العقوبات التى حددها قانون حماية حق المؤلف عام ١٩٥٤ وتعديلاته، وأن تهتم الحكومة المصرية بشكاوى الناشرين من تزوير إصداراتهم فى الخارج، حماية للاقتصاد الوطنى، متمثلة نموذج أمريكا، التى كانت أن تمنع المعونة الأمريكية، دفاعاً عن حقوق ناشريها ومؤلفيها

وإذا كانت الندوة تبحث فى قضايا الكتاب والنشر فقد غاب عن أبحاثها الجانب الأهم فى هذه القضايا، وهو حقوق المؤلف، الذى تقوم عليه أساساً مهنة النشر، وهو الجانب الذى تحدث فيه الكاتب والناقد «فاروق خورشيد»، عن حماية حقوق الكاتب المصرى أيضاً من الناشرين المصريين، حتى يستطيع أن يقيم حياته ككاتب متفرغ، وأن لاتفرق الندوة بين حقوق الكاتب وحقوق الناشر، وأن تؤسس علاقة جديدة بينهما تضمن للطرفين حقوقهما

أما أبحاث الندوة -١٤بحثاً- فقد شارك فيها عدد من الناشرين المصريين، منهم إبراهيم المعلم ومحمد إبراهيم وهانى طلبة، إلى جانب د.محمود فهمى حجازى ود.أيمن فؤاد ود.حسن عبد الشافى ود.شعبان خليفة ود.سعد الهجرسى ود.مصطفى الفقى الذى أثر الحديث عن الكتاب والفكر القومى مؤكداً أن قضية الكتاب شأن كل القضايا الثقافية فى مصر هى قضايا سياسية بالدرجة الأولى، فسياسة مصر العربية هى سياسة ثقافية، فهى الرصيد القومى الباقى لمصر فى المنطقة العربية، والكتاب فى هذا الرصيد لن ينزل عن عرشه وصفة الديمومة التى يتحلى بها، رغم كل المستحدثات الثقافية الأخرى، فسوف تظل للكتاب قيمته أيضاً فى المستقبل، كما سيظل الدور الحضارى والثقافى لمصر يجثم على صدور الآخرين، وأن الثقافة هى أخطر أسلحة العصر، ولذلك فالتطبيع السياسى والاقتصادى لن يؤدى إلى أى تحول، أما التطبيع الثقافى فهو الذى يؤدى إلى الامتزاج الحقيقى، ولذلك فهو القلعة الوحيدة الباقية فى أيدى العرب، والذى تقوم فيه مصر بدور ريادى، فمصر هى أول من وقعت معاهدة مع إسرائيل، ولكنها آخر من يطبع

الأهرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : العالم اليوم
التاريخ : ١٤ ديسمبر ١٩٩٤

حتى قبل ان يبدأ تطبيقها

اتفاقية الجات تؤثر سلبيا على الدول المستوردة للحبوب

رشا جلال الدين

مع اقتراب عام 1995 بدأ القلق يتزايد من الآثار المتوقعة لتطبيق اتفاقية اورجواى، ويزداد القلق بالطبع فى الدول النامية خاصة «تلك المستوردة للغذاء نظرا لما رتبته الاتفاقية من تغير ظروف تجارة السلع الزراعية وسوف نركز هنا على القمح اهم سلعة غذائية على مستوى العالم سواء للاغنياء أو للفقراء.

وقد بلغ متوسط الإنتاج العالمى السنوى من القمح خلال الفترة 91 ــ 1993 حوالى 60 مليون طن. وبلغ متوسط حجم الواردات العالمية للقمح خلال الفترة 91/92 إلى 93/94. حوالى 100 مليون طن اتجه نحو 70٪ منها إلى الدول النامية فى امريكا اللاتينية وافريقيا والشرق الاقصى والادنى، والصين والهند. وتأتى معظم الصادرات من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ودول الاتحاد الاوروبى. إذ بلغ اجمالى صادراتها خلال نفس الفترة 73٪ من الصادرات العالمية.

وقد استفاد مستوردو القمح خلال السنوات الماضية من السياسات الزراعية فى بعض الدول المصدرة، إذ أعتادت حكومات بعض هذه الدول ـ خاصة الاوروبية ـ تقديم معونات إنتاج ومعونات تصدير للمنتجين الزراعيين مما كان يخفض كثيرا من اعباء الدول المستوردة ويجعل استيراد القمح ارخص من تكلفة إنتاجه محليا، وتعد البلدان العربية من اكثر الدول استيرادا للغذاء، وقد بلغت واردات مصر من القمح فى عام 92/93 حوالى 5.15 مليون طن وهو ما يمثل 53٪ من استهلاكها المحلى.

ولكن جولة أورجواى غيرت كثيرا من هذه الاوضاع، فقد نصت على أن تقوم كل دولة بتخفيض نسب الدعم الداخلى الممنوح للإنتاج الزراعى فى الفترة 93 ــ 1999 بنسبة 20٪ على اقساط متساوية وذلك على أساس متوسط قيمة الدعم الممنوح لتلك السلع خلال الفترة 86 ـ 1988. كما يتم أيضا خلال نفس الفترة «93 ـ 99» تخفيض دعم التصدير بنسبة 36٪.

وبمقتضى هذه التغيرات الجديدة فمن المتوقع ان تعانى الدول النامية المستوردة للغذاء ــ على الاقل فى المدى القصير ــ مشاكل فى موازين مدفوعاتها وزيادة فى الفجوة الغذائية.

وان كان صحيحا ان جولة اورجواى قد تضمنت معاملة خاصة للدول النامية مثل نصها على قيام الدول المتقدمة بمراجعة مستويات المعونات الغذائية دوريا من خلال مؤتمر الغذاء العالمى والتفاوض من خلاله لتوفير القدر الكافى من المعونات للوفاء بالاحتياجات العادلة لهذه الدول، والتأكيد على توفير شروط ميسرة لضمان الاقراض لتشجيع الصادرات الزراعية لهذه الدول من قبل الدول المتقدمة للدول النامية.. وغير ذلك من النصوص لصالح الدول النامية ولكن مازال غير واضح مدى التزام الدول المتقدمة بهذه النصوص، ومدى كفايتها فى تخفيف الآثار السلبية لزيادة أسعار الغذاء وللإتفاقية بصورة عامة.

وتزيد الأنباء على نقص المساحات المزروعة بالقمح فى فرنسا بعد اتفاقية الجات من القلق فى السوق الدولية بصورة أدت إلى تصاعد متزايد لسعر القمح والحقيقة أن تكرار مثل هذا الوضع فى دول أخرى سوف يضاعف من اعباء مستوردى هذه السلعة وأغلبهم من دول العالم الثالث.

لاشك أذن فى ان الدول النامية المستوردة للغذاء سوف تواجه مشاكل فى الأجل القصير على الاقل عند تطبيق مبادىء اتفاقية أورجواى، وليس أمامها اذن سوى محاولة القضاء على مشاكلها فى المدى الاطول، وذلك عن طريق تطوير شامل لسياساتها بما فيها ـ السياسات الزراعية ولكن لتضييق الفجوة الغذائية والاقتراب من الاكتفاء الذاتى.

الصين تطلب تأجيل انضمامها لمنظمة التجارة العالمية حتى يوليو

هونج كونج - أ ب - أعربت الصين عن رغبتها في تأجيل انضمامها لمنظمة التجارة العالمية حتى شهر يوليو المقبل على أن تضمن اعتبارها دولة مؤسسة للمنظمة. وقد نقلت صحف هونج كونج هذه التصريحات على لسان «لي لانكوينج» نائب رئيس الوزراء الصيني أمام مجموعة من رجال الأعمال في هونج كونج، إلا أن مسئولي وزارة التجارة الصينية في بكين نفوا علمهم بهذه التصريحات وقالوا انه لم يحدث تغيير في الموقف الصيني. ويذكر أن الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى ترغب في قيام الصين بمزيد من إجراءات تحرير الاقتصاد قبل الموافقة على انضمامها للجات ومنظمة التجارة العالمية التي سترث الجات مع أول عام ٩٥.

المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ ديسمبر ١٩٩٤

ممثل الجات : هيئة مصرية لمكافحة الإغراق

□ القاهرة ـ نسمة عبدالعظيم:

يجرى حاليا إنشاء هيئة مستقلة فى مصر تكون مسئولة بشكل مباشر أمام الحكومة والبرلمان عن تنفيذ النظم الخاصة بالحماية التجارية ومكافحة الدعم والاغراق والتحقق من التطبيق السليم لبنود اتفاقية الجات وفقا للقوانين المصرية. وقال

«روبرت مارتين» الممثل المقيم لمنظمة الجات فى مصر فى لقاء مع أعضاء لجنة الجمارك والاستيراد بجمعية رجال الاعمال المصريين، ان هذه الهيئة التى من المنتظر ان تبدأ عملها فى أواخر يناير المقبل بقرار من وزير الاقتصاد.........

ستتلقى شكاوى المنتجين المصريين بشأن الممارسات التجارية غير المشروعة وفقا للجات التى يبدأ تطبيقها أول يناير المقبل وستقوم بالتحقيق فيها خلال فترة من 60-90 يوما ويكون لدى أعضاء الهيئة فرصة لعقد جلسات استماع لوجهات نظر مختلف الاطراف بما فيه المستوردين المصريين والمصدرين الأجانب.

وأوضح مارتين أنه فى حالة ثبوت أى ضرر بالمنتج أو المصنع المصرى خاصة فى حالات الاغراق ستوصى هذه الهيئة بفرض إجراءات لحماية المنتج المصرى سواء عن طريق فرض نسبة رسوم جمركية توازى نسبة الاغراق التى تعرض لها المنتج المصرى أو خفض الواردات أو غيرها من الاجراءات.

وأشار ممثل الجات إلى ان هذه الهيئة التى ستحمل اسم «هيئة سياسات التجارة الخارجية»، ستقدم تقاريرها مدعمة بالحجج والاسانيد إلى وزير الاقتصاد الذى سيتخذ قراره بفرض إجراءات محددة ضد الجهة الأجنبية بناء على مشورة لجنة الدعم ومكافحة الاغراق فى الوزارة.

وأشار ممثل الجات إلى ان هذه الهيئة الجديدة ستتبع قواعد صارمة تتعلق بضمان سرية المعلومات التى ستحصل عليها بحيث لن يتم تسريب هذه المعلومات لأية جهة حكومية أو غير حكومية إلا بموافقة مصدر المعلومات.

قضيـــة ورأى

وصف رجال الاعمال والاقتصاد فى السنغال قرار مصر بعدم المشاركة فى معرض داكار الدولى لعام ٩٤ . بانه خسارة فادحة للصناعة المصرية ، الامر الذى فتح الباب امام منتجات دول اخرى ، اقل جودة ، واعلى سعرا .. هذا ما تناقلته وكالات الانباء منذ ايام .

قال رجال الاعمال : ان مصر اضاعت فرصة ذهبية ، فقد تعرفنا خلال معرض داكار السابق على نوعية المنتج واسعاره ، التى لاتقارن مثلا باسعار السجاد والسيراميك الاسبانى والفرنسى والايطالى .

وقد كانت مفاجأة لنا .. غياب مصر ، بينما السوق السنغالى الآن متعطش للمنتجات المصرية ، أكثر من اى وقت اخر ، خاصة بعد قرار قمة داكار فى مطلع هذا العام . بتخفيض قيمة الفرنك الافريقى المتداول فى الدول الفرانكفونية بنسبة ٥٠ ٪ لقد جاء مستوردون من الكوت ديفوار ، وجامبيا وموريتانيا وغينيا وغيرها .. لكنهم فوجئوا بغياب مصر .

ويبقى السؤال .. من المسئول عن هذا القرار الخاطىء .. واين رأى هيئة المعارض ووزارة الخارجية يحدث هذا فى الوقت الذى يدعو فيه الرئيس حسنى مبارك الى الاسراع فى فتح اسواق جديدة لمنتجاتنا .

وهل من الممكن التفكير فى اقامة معرض متخصص لمنتجاتنا فى وقت قريب للتعويض بعد الدراسة ؟ ما رأى محمود محمد محمود وزير الاقتصاد وهو الرجل المسئول عن مضاعفة حجم صادراتنا الى العالم وفى مواجهة تحديات التكتلات العملاقة وتطبيق نظام الجات بدءا من اول الشهر القادم ؟

جميل جورج

□ وزير الصناعة :

الاصلاح الاقتصادى ساعد على مواجهة آثار إتفاقية الجات

اكد د . إبراهيم فوزى وزير الصناعة والثروة المعدنية ان نجاح سياسة الإصلاح الإقتصادى ، ساعدت الصناعة المصرية على مواجهة اثار إتفاقية الجات التى سيبدا تطبيقها خلال الايام القادمة .

اضاف ان سياسة التحرر الإقتصادى والإنفتاح على الاسواق العالمية ستمكن الصناعة المصرية من الإنتاج بجودة عالية وبتكلفة منخفضة تنافس فى الاسواق المحلية والعالمية .. علاوة على ماقدمته الوزارة مؤخرا من بناء مجمعات للصناعات الصغيرة فى مختلف المحافظات والمدن الجديدة ساعد على إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى ان خفض الجمارك على مستلزمات الإنتاج اللازمة للمصانع شجع اصحاب المصانع على استيراد مايلزمهم من قطع غيار .

أشار وزير الصناعة إلى انه يجرى حاليا دراسة موسعة يقوم بها خبراء الصناعة والبنوك من خلال إشراف الوزارة لبحث تقليل الفوائد على القروض المخصصة للمشروعات الصناعية لتصبح ٦٪ .

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٩ ١ ديسمبر ١٩٩٤

تقرير هام عن تقييم إتفاقية الجات تعده وزارة الاقتصاد

ضرورة وجود نظام قادر على تنفيذ «الإجراءات الوقائية»

حتى لا نفاجأ بزيادة كمية الواردات بشكل غير متوقع

اعلن السيد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية انه سيتم خلال الايام القليلة القادمة مناقشة تقييم شامل اعدته الوزارة حول تاثيرات إتفاقية الجات وذلك تمهيدا لدخول مصر منظمة التجارة العالمية الجديدة ، بدءا من العام الجديد ١٩٩٥ .

وصرحت مصادر مسئولة بالوزارة بأن تقييم الاتفاقية قد أسفر عن عدد من النتائج الهامة ولعل أهمها يتمثل في أن نجاح مصر في الاستفادة من إتفاقية الجات والتى تشير التوقعات الى انها ستؤدى إلى نمو كل من الإنتاج والتجارة على المستوى العالمى ..

نجاح مصر في الاستفادة منها سوف يتوقف في المقام الأول على كفاءة ومرونة السياسات الداخلية لها .. ، وزارة الاقتصاد تستعد حاليا ايضا لوضع نظام قادر على تنفيذ الاجراءات الوقائية وذلك حتى لا نفاجأ وعلى حد تعبير المسؤلين بالوزارة ؛ بزيادة كمية الواردات بشكل غير متوقع

حول هذه الموضوعات يقول تقرير وزارة الاقتصاد والمعروض حاليا على الوزير تعد اتفاقية الجات أهم اتفاق تجارى في تاريخ العالم ، وتمثل احد حلقات سلسلة التغيرات المستمرة التى بدأ العالم يشهدها منذ منتصف الثمانينات والتى تنبىء بظهور نظام عالمى جديد فى اوائل القرن الحادى والعشرين .

وعلى الرغم من أن الهدف الأساسى من اتفاقية الجات هو التخفيف من القيود الجمركية والادارية التى تعوق التجارة الدولية عن طريق المفاوضات متعددة الأطراف التى تقوم أساسا على مبدأ التبادلية بين الدول الاعضاء وعلى مبدأ الدولة الاكثر رعاية ، وعلى الرغم من أن الاتفاقية تهدف إلى تحويل اعتماد تنظيم التجارة على التعريفة الجمركية دون اللجوء الى القيود الكمية لتحقيق نوع من الشفافية فى المعاملات التجارية ، وعلى الرغم من انها تمنح الدول النامية معاملة تفضيلية وتميزية ، واخيرا على الرغم من أن التوقعات تشير الى أن هذا الاتفاقية سوف تؤدى الى نمو كل من الانتاج والتجارة على المستوى العالمى، الا ان نجاح تلك الاتفاقية فى تحقيق أهدافها على المستوى القومى - أى على مستوى كل دولة - يتوقف فى المقام الأول على كفاءة ومرونة السياسات الداخلية للدول الاعضاء فى التعامل مع احكام ونصوص اتفاقية الجات .

وفيما يلى نوجز أهم ما توصلت اليه هذه الدراسة بشأن الآثار المتوقعة لاتفاقية الجات على الانتاج الصناعى فى مصر.

الاتفاق الأول : بروتوكول النفاذ الى الاسواق :

اولا - آثار الاتفاق المتوقعة على الصادرات الصناعية :

١ - انتهت الدراسة الى أنه من الصعب الوصول الى تقدير كمى دقيق لآثار هذا البروتوكول على الصادرات الصناعية . اذ يستلزم تحقيق هذا الهدف وجود قاعدة من البيانات من الصعب توافرها - فى الوقت الراهن - من أهمها:

أ - نسبة وقيمة ونوع التنازلات الجمركية المقدمة بالنسبة لكل سلعة صناعية مصدرة الى أسواق الشركاء التجاريين الرئيسيين لمصر.

ب - تأثير التخفيضات الجمركية على السعر النهائى للسلعة المصدرة فى الاسواق الخارجية . جـ مرونة الطلب الأجنبى على الصادرات المصرية بالنسبة للتغيرات فى السعر فى الأسواق الخارجية

د - الوضع التنافسى - من حيث السعر ومستوى الجودة - للصادرات الصناعية المصرية فى الأسواق الخارجية . ونقصد بذلك مدى توافر بدائل للصادرات المصرية ، ومستوى كمالها ، ومن ثم درجة المنافسة بينها وبين الصادرات المصرية .

هـ - نسبة صادرات السلع الصناعية المختلفة فى قائمة واردات الشركاء التجاريين الرئيسيين لمعرفة الفرص التصديرية المتاحة لمصر فى ظل المعاملة التفضيلية او التميزية .

و - مرونة جهاز الانتاج المحلى وقدرته على الاستجابة للتغيرات فى السوق العالمية .

٢ - ومع ذلك يمكن القول بشكل عام انه من غير المتوقع أن يمارس بروتوكول ، النفاذ الى الاسواق وحده ، آثارا ايجابية على الصادرات الصناعية للأسباب التالية :-

أ - أن انخفاض مستوى اداء الصادرات الصناعية - كما ونوعا - يرجع فى المقام الاول عوامل داخلية تتمثل اساسا فى :- ارتفاع تكلفة الانتاج وانخفاض جودة المنتجات وضعف القدرات التسويقية والترويجية فضلا عن قصور وبطء النواحى الادارية والتنظيمية المرتبطة بالتصدير .

ب ـ أن التنازلات الجمركية وان كانت شرطا ضروريا لحفز نمو الصادرات الصناعية الا انها ليست كافية ، فيجب ان تكون مصحوبة بسياسات كفيلة بالقضاء على المعوقات الداخلية السابق الاشارة اليها ، وكذلك بسياسات قادرة على تعظيم الاستفادة من هذه التنازلات الجمركية .

٢ ـ في ضوء ماتقدم يمكن القول بأن استفادة مصر من بروتوكول النفاذ الى الاسواق في تنمية الصادرات الصناعية رهن بالخطوات التالية : ـ

أ ـ رسم السياسات واتخاذ الاجراءات اللازمة للتخفيف من أو القضاء على معوقات التصدير الداخلية ، على ان تشمل اجراءات لخفض تكلفة الانتاج ، وأخرى لرفع جودة المنتجات وثالثة لتنشيط اجراءات التصدير والخدمات المصاحبة له ورابعة لاعادة هيكلة الاطار المؤسس المنظم لعملية التصدير .ب ـ وضع سياسة لتعظيم استفادة الانتاج الصناعي الموجه للتصدير من التنازلات الجمركية . على ان تراعى تلك السياسة المزايا النسبية للصناعة المصرية من ناحية والفرص الجديدة المتاحة في السوق العالمية ـ بعد التنازلات الجمركية ـ أمام الصادرات المصرية . كذلك يجب أن تعمل تلك السياسة على دعم واعادة هيكلة الاطار التشريعي والمؤسس المسئول عن تنشيط الصادرات حتى تستطيع الاستفادة من المعاملة التفضيلية الممنوحة لمصر .

ثانيا ـ آثار البروتوكول المتوقعة على انتاج بدائل الواردات :

من غير المتوقع أن يمارس بروتوكول النفاذ الى الاسواق اية آثار سلبية على الانتاج المحلي لبدائل الواردات حيث لا يحمل البروتوكول الاقتصاد المصري بأية التزامات جمركية اضافية بل على النقيض من المحتمل ان يؤدي هذا البروتوكول الى بعض الآثار الايجابية اذا أدت اشتداد حدة المنافسة الدولية الى انخفاض مستوى الاسعار بشكل عام.

الاتفاق الثاني ـ اتفاق مكافحة الاغراق :

على الرغم من أن سياسة الاغراق تعد من أهم نصوص اتفاقية الجات التي تمثل خطرا يهدد الانتاج الصناعي المحلي، الا أن الاتفاقية تعطى لمصر الحق في اتخاذ اجراءات لمكافحة الاغراق. وعليه فان حماية الانتاج المحلي من هذا الخطر يتطلب تأسيس نظام اداري ومؤسس متطور ومتكامل لمكافحة الاغراق. وذلك بالاسترشاد بما جاء هذا الاتفاق من أسس وخطوات ومعايير في هذا الشأن.

الاتفاق الثالث : اتفاق الدعم والرسوم التعويضية

تتمتع مصر وفقا لاتفاقية الدعم والرسوم التعويضية بالحق في استخدام الدعم لتنمية صادراتها وبالحق في فرض رسوم تعويضية لحماية انتاجها المحلي.. ويتطلب نجاح مصر في تطبيق سياسة دعم صادراتها ما يلي : ـ

١ ـ تحديد الصادرات الصناعية التي تستحق الدعم وفقا لقدرتها التصديرية. وفي هذا المجال يجب التركيز على السلع الصناعية التي تتميز بميزة نسبية والتي ترتفع احتمالاتها التصديرية.

٢ ـ ان يتم منح الدعم في مرحلة التصدير ليس في مرحلة الانتاج.

٣ ـ ان يراعى عند رسم سياسة الدعم المرونة بحيث يكون الهدف النهائي منها زيادة الصادرات الصناعية، فمثلا من الممكن ربط مستوى الدعم طرديا بكمية او قيمة الصادرات، وكذلك من الممكن ربط الدعم طرديا ايضا بنسبة القيمة المضافة للسلع الصناعية. كذلك نقصد بالمرونة أن تتعدد اشكال الدعم بمعنى انه يمكن ان يأخذ صورة منح قروض بأسعار فائدة منخفضة اسوة بتجربة الهند، او ان يأخذ صورة منح اراضي مجانا او أسعار رمزية مثلا في حالة محافظات الوجه القبلي.

٤ ـ لتقليل آثار الدعم على الموازنة العامة للدولة، يقترح ان يتم تمويل جزء من الدعم من اشتراكات الاعضاء بالغرف الصناعية المختلفة مثلا.

٥ ـ ضرورة الاهتمام بالنوع الثالث من الدعم وهو الدعم غير القابل الاتخاذ لجراء مقابل Non- Actionable . وذلك عن طريق تمويل الابحاث الصناعية المهتمة بالتطوير التكنولوجي والاداري وكذلك بالتسويق والترويج.

وبالنسبة لحق مصر في فرض الرسوم التعويضية على الواردات المدعومة والتي تهدد الصناعة المحلية يستلزم نجاحها في استغلال هذا الحق وضع نظام دقيق لمراقبة الواردات المدعومة على أن يشتمل هذا النظام على المعايير والاسس الكفيلة بـ : ـ

١ ـ تحديد ما اذا كانت الواردات مدعومة من عدمه

٢ ـ تحديد مقدار أو نسبة الدعم، وذلك عن طريق وضع قائمة بأسعار الواردات الصناعية بالاضافة الى وجود نظام مرن وقادر على ملاحقة تغير أسعارها باستمرار.

٣ ـ تحديد دولة المنشأ بالنسبة للواردات لتحديد ما اذا كان من حقها منح دعم لصادراتها دون التعرض لرسوم تعويضية مثل حالة الدول النامية التي يقل متوسط دخل الفرد السنوي فيها عن الف دولار والتي لا تتعدى صادراتها نسبة ٣ ٪ من قائمة واردات مصر. أما اذا كانت الدول المتقدمة هي دول المنشأ بالنسبة لبعض الواردات المدعومة يصبح من حق مصر فرض رسوم تعويضية عليها.

وفي مجال التمييز بين الواردات المدعومة تثور صعوبة اساسية الا وهي : كيف ستعامل وارداتنا من احدى فروع الشركات متعددية الجنسية المتوطنة في الدول النامية كدول مضيفة لها ؟ هل ستعامل كواردات من الدول النامية

ـ وخاصة اذا كانت تتمتع بالمعاملة التفضيلية في ظل اتفاقية الجات ـ ؟ أم ستعامل كواردات من الدول المتقدمة التي تعد الدولة الأم لهذه الشركات.

بمعنى اذا كانت هناك احدى الشركات متعددية الجنسية ولها فروع في اكثر من دولة، وعلى سبيل المثال لها فرع في دولة ـ وفقا لاتفاقية الجات لا تنعم بالمعاملة التفضيلية ـ وفرع آخر في دولة نامية ـ وفقا لاتفاقية الجات تنعم بالمعاملة التفضيلية. واذا كانت مصر تقوم باستيراد منتج هذه الشركة من الفرعين ـ وثبت ان هذه الواردات مدعومة يصبح التساؤل هل تتعامل مصر مع نفس الواردات السلعية معاملة مختلفة بمعنى ان واردات من الدولة الأولى تفرض عليها رسوم تعويضية، والواردات من الدول النامية لا تفرض عليها رسوم تعويضية.

٤ ـ وضع نظام مراقبة على درجة عالية من الكفاءة للتأكد من أن الدول المتقدمة لا تطبق الا النوع الثالث من الدعم المسموح لها به في اطار اتفاق الدعم. اذ ان هناك تخوف من أن تقوم تلك الدول باستخدام هذا الحق كمظلة لتطبيق النوع الثاني من الدعم مثلا.

الاتفاق الرابع : اتفاق الاجراءات الوقائية

اولا ـ آثار الاتفاق المتوقعة على الصادرات الصناعية :

لا يتوقع ان يمارس هذا الاتفاق تأثيرا سلبيا على صادرات مصر الصناعية في الوقت الراهن .

ثانيا ـ آثار الاتفاق المتوقعة على انتاج بدائل الواردات :

على الرغم من ان زيادة كمية الواردات بشكل مفاجيء، وربما غير متوقع ممكن أن يلحق الضرر بالصناعة المحلية، الا ان هذا الاتفاق قد منح مصر الحق في اتخاذ الاجراءات الوقائية. وتتوقف قدرة الحكومة المصرية على استغلال هذا الحق وحماية انتاجها المحلي على نجاحها في وضع نظام قادر عل تنفيذ الاجراءات الوقائية والاستفادة من المعاملة التفضيلية الممنوحة لمصر باعتبارها دولة نامية.

المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ ديسمبر ١٩٩٤

الجات : الاقتصاد العالمى ينطلق عام 1995

بحث طلبات انضمام السعودية والأردن والصين

□ جنيف – العالم اليوم :

أكدت منظمة التجارة والتعريفة الجمركية (الجات) ان هناك مؤشرات كثيرة على انتهاء فترة الكساد الاقتصادى العالمى التى بدأت منذ 1989. وان ارقام عام 1994 تشير الى ان عام 95 سيكون عام انطلاق الاقتصاد العالمى بعد استعادة النشاط فى الاتحاد الاوروبى واليابان واستمرار النمو القوى نسبيا فى امريكا الشمالية والمناطق النامية فى آسيا.. واضاف تقرير المنظمة ان اعادة الهيكلة فى اسواق مؤسسات عدد من دول اوروبا الشرقية والوسطى ساهمت فى استعادة الاقتصاد لنشاطه.

وقال التقرير إن التوقعات المتفائلة للفترة القادمة تشوبها ظروف الازمة الخطيرة التى يمر بها عدد من دول الاتحاد السوفيتى سابقا، وزيادة انخفاض دخل الفرد فى افريقيا وعدد من الدول الاقل نموا فى العالم.

وحول التجارة والانتاج عام 1993 اشارت الجات الى ان الاقتصاد العالمى شهد نموا طفيفا فى 1993 وصل الى 1,5٪ بسبب سرعة النمو فى الولايات المتحدة والذى عوض انخفاض النشاط الاقتصادى للاتحاد الاوروبى واليابان.. كما ان النمو الاقتصادى بالنسبة للدول النامية كان ملحوظا بشكل كبير فى دول آسيا اكثر من افريقيا والشرق الاوسط وامريكا اللاتينية ولم تنجح الجهود فى وقف انخفاض الانتاج فى الدول التى تمر بمرحلة انتقالية.

وفيما يخص الصادرات فقد تباطأ نموها من حيث الحجم من 4,5٪ عام 1992 الى 4٪ عام 1993.

بينما لوحظ من حيث القيمة تباطؤ فى نمو التجارة العالمية للسلع فى عام 1993 بشكل كبير.. فتراجعت التجارة العالمية بنسبة 0,5٪ الى 3,6 بليون دولار.. متركزة بشكل كبير فى اوروبا الغربية وكان من العوامل المهمة وراء هذا التباطؤ انخفاض اسعار الوقود والمعادن الاخرى فى السوق العالمى.. بالاضافة الى ثبات اسعار المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ.

التتمة ص 6

بحث طلبات

وقد تأثرت عائدات الدول المصدرة والمعتمدة على السلع الرئيسية بشكل كبير وتراجعت الصادرات فى الشرق الاوسط وافريقيا وبالتالى انخفضت قيمة الانفاق الخاص بالاستيراد فى هذه المناطق.

وقال تقرير الجات إن قيمة الصادرات العالمية من الخدمات التجارية ارتفعت ارتفاعا طفيفا لتصل الى بليون دولار.. وهو مايمثل تباطؤا هائلا للمقارنة بالنمو الذى رصد عام 1992 وبلغ 12٪ وعلى اى حال وكما حدث فى السنوات السابقة فان التجارة الدولية للخدمات عرفت تحسنا اكبر من تجارة السلع.

وعن نشاطات الجات فى الفترة من منتصف ابريل الى آخر نوفمبر 1994 فقد انضم عدد من الدول الى الجات بصفة مراقب من بينها الامارات والبحرين وهناك مجموعة عمل تبحث طلبات الانضمام المقدمة من دول اخرى فى مقدمتها المملكة العربية السعودية والاردن والصين.. وتسعى دول اوروبا الشرقية التى تمر بمرحلة انتقالية فى اقتصادها للانضمام الى الجات والمنطقة الجديدة للتجارة العالمية وستكون هذه القضية من الملفات المهمة التى تنتظر المنظمة الجديدة لدراستها.

بعد ندوة «قضايا الكتاب والنشر»:

متى يتحول كلام وزير الثقافة الليلى حول حل مشاكل الكتاب إلى حقيقة نهارية؟!

سمير الطنطاوى

في ندوة «قضايا الكتاب والنشر».. التي أقامتها لجنة الكتاب والنشر بالمجلس الأعلى للثقافة مؤخراً.. أكد المشاركون ضرورة إزالة كافة العقبات التي تعوق الكتاب المصرى عن الاضطلاع بدوره.. في مصر والعالم العربي.. باعتباره سلعة مصر الأولى في العالم العربي.. وأشاروا إلى أن مشكلة الكتاب الأولى في مصر.. تتمثل في أن من يملك الثروة لا يقرأ.. ومن يريد أن يقرأ لا يملك.. وأن مهرجان «القراءة للجميع» يحتاج إلى جهود تطوعية وشعبية.. أكثر من الجهود الرسمية المظهرية.. وإلى البحث عن السبل التي تجعل الكتاب متاحاً للغالبية التي تسعى للقراءة.

وطالب المشاركون.. من ناشرين وكتاب.. بضرورة تفعيل قانون اتحاد الناشرين المصريين.. وتوفير مقر لاتحاد الناشرين العرب.. وانضمام مصر إلى الاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف.. وإلى كافة الاتفاقات الدولية المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية للقضاء على قراصنة تزوير وتزييف الكتاب المصرى في الدول العربية وخاصة مزورى بيروت.

وطالب الناشرون الدولة بتخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على مستلزمات صناعة الكتاب.. وتوجيه الدعم للكتاب الجيد أياً كانت طبيعة ناشره.. مشيرين إلى أن الكتاب المصرى يمر بأزمة خطيرة تهدد كيانه كله.. وأن تخفيف الأعباء عن كاهله.. وتغيير قانون تنظيم صناعة النشر في مصر.. وإيجاد تعريف محدد للناشر.. هو السبيل إلى خروج الكتاب المصرى من أزمته.

حضرت الندوة مجموعة كبيرة من الكتاب والناشرين.. وتحدث فاروق حسنى وزير الثقافة إلى الحاضرين موعداً بالسعى الجاد لحل كل مشاكل الكتاب.. في لهجة أعطتنا انطباعاً بأن مشاكل الكتاب المصرى سوف تحل في غمضة عين.. وأنه سيعود مرة أخرى ليحتل مكانته السامقة التي كانت على خارطة الثقافة العربية.. ونحن نتمنى أن يصدق الوزير في كل وعوده.. التي قطعها على نفسه.. وإلا يكون كلامه مصداقاً للمثل الشعبي.. أنه كلام ليل...... خاصة أن الوزير اختتم كلامه بالقول: «الحكومة ليس لها يد في الزيادة الأخيرة التي أضيفت إلى جمارك الورق.. وأن تلك الزيادة فرضت على الحكومة من الخارج فرضاً.. وأنها اختارت أفضل ما فرض عليها...» بما يعنى أنه لو أراد الوزير أن ينقذ صناعة الكتاب المصرى من التدمير.. فقد تعوقه عن تنفيذ إرادته القوى الخارجية التي صرنا لها خاضعين بفضل سياسة التبعية التي تصر عليها حكومة (صدقى......) خاصة أن للهيمن الصهيونى والأمريكى.. يدرك معنى وخطورة الثقافة.. ويسعى جاهداً إلى تدمير ثقافتنا وهويتنا القومية.. والذى يعتبر الكتاب أحد أهم وسائل تدعيمها وترسيخها.

● وعبر وعود فاروق حسنى.. تحدث د. مصطفى النقلى فأكد البعد القومى العربى للكتاب المصرى.. وقال إن الكتاب هو أداة التوصيل القومى.. وإن الثقافة هي أخطر أسلحة العصر.. موضحاً أن التطبيع الحقيقى مع إسرائيل.. لن يتم من خلال السياسة أو الاقتصاد أو أي مجالات أخرى.. مادام التطبيع الثقافى لم يتم.. لأن التطبيع الثقافى هو التطبيع الحقيقى.. وهو الكارت الأخير في يد العرب.. لأن التطبيع الثقافى -في حال تمامه- هو الذى يجعل النكوص عن القرار السياسى أمراً مستحيلاً.. ومن هذا المنطلق.. فإنه إذا كانت الحكومة المصرية أول من وقع مع إسرائيل معاهدة صلح.. فإن الشعب المصرى هو آخر من يطبع العلاقات مع إسرائيل.

ودعا د. النقلى إلى ضرورة أن نتعامل مع قضية الكتاب بوصفها قضية سياسية بالدرجة الأولى.. وأن تعامل الحكومة الثقافة معاملة مختلفة عن السلع المتعلقة بالحاجات الجسدية.. والتي لا يمكن إهمالها مهما ارتفعت أسعارها.. مشيراً إلى أن الإنسان تحت وطأة الظروف الاقتصادية وارتفاع الأسعار.. يمكن أن يهمل سلعة العقل «الثقافة» ذات المردود غير المحسوس.. لصالح سلعة الجسد شديدة الإلحاح.. ولهذا.. يجب على الدولة أن تنظر للثقافة ووسائل إبداعها وتوصيلها.. نظرة مختلفة.

● وطالب فاروق خورشيد بحماية المؤلف المصرى من قرصنة الناشرين المصريين.. مؤكداً أن المؤلف العربى الكاتب والناشر يحتاج إلى قانون ينظمه.. وأنه لكى يعلى الكتاب المصرى دوره على المستوى العربى.. فلابد أن يحصل المؤلف المصرى على حقوقه التي تكفل له حياة كريمة.. وأن يمتلك حريته في أن يقول ما يريد.. لا ما يريد الناشر أياً كانت طبيعته.. عام أو خاص.

وتحدث د. حسام لطفى عن النظام القانونى لحماية الملكية الأدبية والفنية من «حق المؤلف» في مصر.. فأكد رفضه للتعديل الذى تم بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢.. لما ينطوى عليه من عدوان على المؤلفين.. وإطلاقه لسلطان ممثل السلطة التنفيذية.. وزير الثقافة.. على رقاب المؤلفين بدون مبرر يرتضيه المنطق القانونى السليم.. وأعلن حسام لطفى تأييده للتعديل الذى تم بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٤.. باعتباره خطوة على طريق إصلاح ما وقع من افتئات على حقوق المؤلفين.. بهذا القانون السقيم.

وحول تزوير الكتاب المصرى في الخارج وخاصة في بيروت.. تحدث إبراهيم المعلم.. فأكد أن الحكومة اللبنانية أبدت استعداداً كاملاً وجدياً.. للتعاون مع مصر في محاربة تلك الآفة الخطيرة.. إلا أن التقصير الحقيقى في محاربة تلك الظاهرة.. يجىء من أن دور النشر الحكومية التي يزور الناشرون اللبنانيون كتبها.. تتقاعس في اتخاذ الإجراءات القانونية للقضاء على تلك الظاهرة.. على الرغم من ضبط الكتب المزورة.. وتحرير محاضر بها في بيروت.

وطالب إبراهيم المعلم بضرورة تعاون اتحاد الناشرين واتحاد الكتاب ونقابة الصحفيين ونقابة المهن السينمائية.. فى تبنى قضية الدفاع عن حقوق الملكية الأدبية والفنية.. وحث كبار المسئولين فى الدولة على إدراك أهميتها وأبعادها.. وضرورة تحمل مسئولياتهم فى حماية هذه الحقوق.. وإدراكهم أن هذا جزء لا يتجزأ من مسئوليتهم الدستورية والوطنية.. يستوجب منهم الاهتمام "حقيقى والفعال.. وإجراء كل الاتصالات والاتفاقات والضغوط لحماية ثقافة مصر وتراثها وإبداعها واقتصادها.. والحفاظ على حقوق مبدعيها وناشريها ومنتجيها.

وإضافة إلى ذلك.. ناقشت الندوة قضايا نشر التراث.. وقضية الترجمة فى مصر والوطن العربى.. وقدمت العديد من الرؤى المتميزة حول النهوض بالترجمة وإحياء دورها.. وكيفية حماية التراث من المتاجرين بنشره.

الأمير سعود الفيصل لـ «العالم اليوم»:

لا تأثير للجات على دول الخليج

□ الرياض ـ سامي المهنا:

أكد الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي أن مجلس التعاون للدول الخليج



سعود الفيصل

العربية قد أرسى بناء ذاتيا لمواجهة الاوضاع الدولية المتغيرة فى المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية لاسيما ونحن فى عالم يشهد متغيرات كثيرة.

وأكد الأمير سعود الفيصل أن المفاوضات التي نجريها مع الكتل الاقتصادية ترتكز على تحرير التجارة وبالتالى فإننا نؤيد اتفاقية «الجات» التي لا تؤثر بكل الأحوال على اسواق الخليج.

وقال فى رده على سؤال لـ «العالم اليوم» حول القوة التفاوضية لدول المجلس أمام التكتلات الاقتصادية العالمية والتحديات التى تبرز فى المرحلة الراهنة ان أولى المبادرات التى اتخذها المجلس ان يبرز حسن النية فى التفاوض مع المجموعات المختلفة والوصول إلى اتفاق يحمى مصالح الافراد فى العالم لأننا جزء منه.

ويهمنا ان نرعى مصالحنا فى اطار المصالح المشتركة مع سائر اقطار العالم وهو النهج الذى تسير عليه دول المجلس.■

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٩٤

ولمواجهة آثار الجات :

الإسراع في إنشاء الاتحاد الجمركي يزيد القدرة التنافسية لبلدان الخليج

عاطف عبد الله

أكد تقرير للبنك المركزي القطري ضرورة قيام دول مجلس التعاون الخليجي بإنشاء اتحاد جمركي فيما بينها بهدف تحقيق قدرة تنافسية أكبر وإعطاء سوق أوسع للصناعات المحلية.

وبالنسبة للصناعات ذات الإنتاج الموجه للتصدير والقادرة على المنافسة فإن أنشطتها يمكن أن تزدهر إذا ما ركزت على تطوير وتعزيز قدراتها الإنتاجية نظرا لأن الخسائر قصيرة الأمد المرتبطة بالانضمام للجات سيتم تعويضها بشكل أكبر على المدى الطويل مع تحول تركيز الموارد إلى القطاعات الأكثر كفاءة فضلا عما تستفيده دول المجلس من القدرات الأوسع التي تتيحها حرية التجارة. وأكد التقرير السنوي للبنك أن التطورات الأخيرة في العالم زادت من أهمية التكامل الإقليمي. فالجات تعتبر المبادلات ضمن الكتلة الاقتصادية الواحدة مسألة داخلية لاتطبق عليها قوانين المنظمة كما أنه سيكون من الأسهل بالنسبة لدول المجلس التفاوض كمجموعة موحدة بدلا من كل دولة على حدة بهدف تسهيل تحول منتجاتها مثل البتروكيماويات والألومنيوم والتي تصدر إلى الأسواق الأجنبية وستتمكن دول الخليج من مواصلة تقديم دعم لصناعاتها الناشئة التي توجه إنتاجها للاستهلاك المحلي وللسوق الإقليمية الموحدة في حين أن اتفاقية الجات تشير إلى ضرورة إزالة الدعم تدريجيا عن الصناعات الموجهة للتصدير.

وأضاف التقرير أنه سيكون لاتفاقية الجات تأثير ملموس على دول الخليج يتطلب إعادة النظر في العديد من السياسات المعمول بها لتقليص الآثار السلبية الناجمة عن تطبيق الاتفاقية وتعظيم الفوائد التي يمكن جنيها من حرية التجارة الدولية مشيرا إلى أن الكويت وقطر والبحرين والإمارات قد انضمت إلى الجات فيما تقدمت السعودية بطلب الانضمام متوقعا أن تحذو سلطنة عمان حذوها.

وعن السلبيات الناجمة عن تحرير التجارة العالمية. أكد التقرير أن رفع الدعم وإزالة الحواجز الحمائية في الدول المصدرة الرئيسية ستؤدي إلى تقليص فائض الإنتاج في تلك الدول وخصوصا اللحوم والدواجن والمنسوجات والألبسة والمنتجات الغذائية والزراعية بشكل عام وهي منتجات يجري طرح الفائض منها حاليا في الأسواق العالمية بأسعار مخفضة وسيؤدي هذا إلى ارتفاع تكلفة واردات دول المنطقة من هذه المنتجات. وطبقا لاتفاقية الجات فإنه يتعين كذلك إلغاء أو تقليص الدعم الحكومي للمنتجات الزراعية وخاصة القمح مما سيؤثر بشكل سلبي على القطاع الزراعي في بعض الدول الخليجية أما في القطاع الصناعي فإن العديد من الصناعات الناشئة تتلقى من الحكومة دعما سواء عن طريق الحماية الجمركية أو من خلال توفير المواد الخام والأراضي والخدمات بأسعار مدعومة والحصول على القروض الميسرة وإذا تقلص الدعم المقدم لهذه الصناعة فستصبح عندها معرضة إلى المزيد من المنافسة وقد يجد بعضها صعوبة في الاستمرار. ومن الأمور الأخرى التي ستؤثر على المنطقة نتيجة تطبيق اتفاقية الجات المسألة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية إذ تضع الجات مقاييس جديدة في هذا الإطار تقلص نسبة عمليات القرصنة التجارية في الأسواق العالمية وقد يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار واردات المنطقة من بعض المنتجات التي غالبا ما تطرح منها نوعيات غير أصلية أو مقلدة بأسعار منخفضة □

الصين تفشل فى الحصول على عضوية منظمة التجارة

جنيف - وكـالات الانباء - فشلت المحاولات التى بذلتها الصين حتى اللحظة الاخيرة لاستئناف عضويتها فى الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة الحرة المعروفة باسم «الجات».

وقال بيبرلوى جيرار رئيس مجموعة العمل التى تدير المفاوضات مع الوفد الصينى فى مقر الجـات فى جنيف انه يأسف لعدم تمكن الصين من الدخول عضوا مؤسسا فى منظمة التجارة العالمية التى ستبدأ فى ممارسة مهامها مع بداية العام الجديد واكد جيرار ان المفاوضات احرزت تقدما جوهريا لكنه لاتزال هناك نقاط مهمة عديدة معلقة وان المفاوضات ستستأنف فى شهر فبراير القادم وقال انه سيواصل اتصالاته مع الجانب الصينى فى بداية يناير الحالى.

وقد أعلن الوفد الصينى من جانبه انه سيستمر فى التفاوض للانضمام الى المنظمة الجديدة لكنه حذر من ان بلاده لن تقدم تنازلات جوهرية اخرى بسبب خيبة املها لعدم دخولها عضوا مؤسسا فى المنظمة الجديدة.

ومما يذكر ان الصين تقدمت بطلب لاستئناف عضويتها فى الجات فى عام ١٩٨٦ وحددت نهاية ديسمبر الحالى موعدا لاستكمال المفاوضات ولكن الخلاف بينها وبين الاطراف التجارية الامريكية والاوروبية حول شروط الانضمام اعاق الاتفاق فى الوقت المناسب.

ساليناس يحاول في المغرب الحصول على دعم ترشيحه في منظمة التجارة الدولية

□ الرباط – من محمد الشرقي:

■ يزور الرئيس المكسيكي السابق كارلوس ساليناس المغرب حالياً للحصول على دعم ترشيحه لمنصب الأمين العام لمنظمة التجارة الدولية التي ستحل محل الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة (غات) اعتباراً من مطلع السنة المقبلة.

وأجرى كارلوس ساليناس اتصالات مع مسؤولين حكوميين مغاربة كما زار العاهل المغربي الحسن الثاني واجتمع الى رئيس الحكومة عبداللطيف الفيلالي.

وقال ساليناس في تصريحات صحافية انه يزور الرباط لدعم ترشيحه لمنصب رئاسة المنظمة الدولية التي سترى النور مطلع السنة.

وأشار الى انه اكد للمسؤولين المغاربة رغبته في الحصول على دعم المغرب باعتباره عضواً فاعلاً في «الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة».

وقال انه يرغب في الحصول على دعم بقية مجموعة دول الجنوب لأنه سيكون مرشح هذه الدول في الانتخابات التي سترافق انشاء منظمة التجارة الدولية وفي حال فوزه «سيناضل من اجل انشاء جسر للتبادل التجاري الحر بين دول الشمال ودول الجنوب بدل حال المواجهة حالياً».

ويتنافس مع ساليناس على منصب الأمين العام لمنظمة التجارة الدولية كل من المدير العام الحالي بيتر سزرلند ووزير الاقتصاد الكوري الجنوبي.

وتقول مصادر تتابع الموضوع ان الدول الاوروبية تؤيد ترشيح سزرلند للمنصب في حين تؤيد الدول العربية والآسيوية واليابان مرشح كوريا الجنوبية وتدعم دول اميركا الجنوبية والولايات المتحدة وكندا الرئيس المكسيكي السابق. وحسب المصادر نفسها ستكون المنافسة قوية بين سزرلند وساليناس لأن لكليهما اكبر الفرص خصوصاً ان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يختلفان على هوية الأمين العام المحتمل للمنظمة.

وتقول مصادر مكسيكية ان دعم مجموعة دول الجنوب مثل المغرب ستكون حاسمة لاختيار الأمين العام لمنظمة التجارة الدولية لأن المجموعة تضم اكثر عدد داخل الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة.

وتضيف تلك المصادر ان دول الجنوب لعبت دوراً مهماً في انجاح جولة الاورغوي التي استضافت مراكش اجتماعاتها النهائية في نيسان (ابريل) الماضي حين تم الاعلان عن انشاء المنظمة العالمية للتجارة ووقع على معاهدة مراكش التي انهت سبع جولات من المفاوضات التجارية الصعبة ١٢٤ دولة عضو.

المصدر : الأهـــرام
التاريخ : ٢٠ ديسمبر ١٩٩٤

سرور فى لقائه مع جمعية رجال الاعمال المصرية الفرنسية :

جلسات مناقشة فى مجلس الشعب للجات قبل الموافقة عليها

كتبت - عائشة عبد الغفار وياسر صبحي:

اكد الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب ان مصر تسعى الى التوفيق بين الحرية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية مشيرا الى ان التحرر الاقتصادى لايمنع الحكومة المصرية من القيام بمسئولياتها لحماية العدالة الاجتماعية وقال فى لقائه بجمعية رجال الاعمال المصرية الفرنسية - امس - انه توجد لدى المجلس عدة مشروعات واقتراحات لقانون العمل الجديد وسيراعى مجلس الشعب خلال مناقشته للقانون التوازن بين مصالح العمال واصحاب العمل بحيث لايتسبب القانون فى حدوث اية مشاكل اجتماعية واشار رئيس مجلس الشعب الى ان المجلس سيخصص جلسات مناقشة لاتفاقية الجات حين عرضها على المجلس يشارك فيها رجال الاعمال والمختصون. صرح د. سرور بان اتحاد البرلمان الدولى الذى يراسه يدعم الروابط بين برلمانيى العالم كما يعطى برنامجه الحالى اولوية للديمقراطية وحقوق الانسان والتنمية وفي رده على تساؤلات اعضاء الجمعية حول الممارسة الديمقراطية فى مصر قال اننا نطالب المعارضة بان تشارك فى الحياة السياسية وان لدينا دستورا وقانونا ومحكمة عليا واننا نطالب بممارسة قوية لان المعارضة الضعيفة لاتخدم المصلحة القومية واذا كانت المعارضة توجه المقالات الهجومية ضد الحكومة فهى مدعوة ان تكون داخل البرلمان وليس خارجه وقال ان المعارضة مدعوة ان تتمتع بشجاعة الدخول فى الانتخابات. واضاف ان الرئيس حسني مبارك قد قلل اختصاصات المدعى الاشتراكى، وقال ان نظام المدعى الاشتراكي نظام دستورى ولكن يجب ان تحترم ممارساته اتجاهات سياستنا الاقتصادية. واكد ان النظام الحكومى انتهج سياسة التحرر الاقتصادى التى لاتمنع الحفاظ على المصالح القومية والعدالة الاجتماعية.وحول قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستاجر قال الدكتور سرور ان المشاكل تتعلق بالايجارات القديمة وانه سوف تتم مراعاة الموازنة بين مصلحة المالك والمستاجر وردا على سؤال حول تقارير محكمة النقض بابطال عضوية بعض اعضاء مجلس الشعب اكد الدكتور سرور ان محكمة النقض تقوم بدور قاضي التحقيق ومجلس الشعب هو قاضي الموضوع وراى قاضى التحقيق غير ملزم لراى قاضى الموضوع.

المصدر : المسلمون
التاريخ : ٢٢ ديسمبر ١٩٩٤
المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مع تطبيق «الجات» أوائل العام القادم:

رؤية اقتصادية

اقتصاديون يطرحون تساؤلات ومخاوف حول الآثار الناجمة عن الاتفاقية

القاهرة ـ مصطفى عبد السلام

□ مع أوائل العام القادم يبدأ تطبيق اتفاقية «الجات»، ومع اقتراب هذا الموعد تشتد حدة المناقشات وتطرح العديد من الاسئلة حول الاثارالمترتبة على تطبيق هذه الاتفاقية على اقتصاديات الدول العربيةوالاسلامية.

فالبعض يرى ان الاتفاقية تمثل كارثة بالنسبة للدول العربية والاسلامية لانها على حد قولهم تساهم فى رفع اسعار الغذاء داخل هذه الدول باعتبارها دولا مستوردة للغذاء، كما انها تهدد بالقضاء على المنتجات المحلية الوليدة لانها ستفتح الباب على مصراعيه لاستقبال الواردات من الدول الاجنبية دون قيد او شرط، بل يعتبر هذا الطرف ان الاتفاقية تمثل ذراعا ثالثة لمؤسسات التمويل الدولية والتى تضم البنك الدولى وصندوق النقد الدولى للاستمرار فى سياسة اذلال الدول النامية ومنها الدول الاسلامية والسطو على خيراتها، وان الاتفاقية تم الاعداد لها بغرض ايجاد اسواق جديدة امام منتجات دول الشمال التى تعانى حاليا من البطالة والكساد الاقتصادى .

ويرى الطرف الاخر ان اتفاقية «الجات «ليست كلها سلبيات» بل بها ايجابيات كثيرة يمكن استغلالها لصالح اقتصاديات الدول العربية والاسلامية . فالاتفاقية تمثل فرصة ذهبية امام الصادرات العربية لغزو الاسواق الخارجية، كما انها تعمل على ايجاد نظام فعال لتسوية المنازعات التجارية بين الدول بما فى ذلك الحق فى اتخاذ اجراءات عقابية تجارية، وهذا يضمن حقوق الدول الاسلامية على المستوى العالمى .

وأيا كانت وجهة نظر الطرفين فان تطبيق الاتفاقية على الابواب، خاصة بعد ان وقعت عليها 115 دولة، وهناك 15 دولة اخرى اعلنت عن اعتزامها للانضمام الى الاتفاقية الدولية، والسؤال المطروح : هل الدول الاسلامية استعدت لمواجهة الآثار السلبية الناجمة عن تطبيق اتفاقية «الجات »والتى تتمثل ـ كما يقول د. حمدى سالم المستشار الفنى والمشرف على الادارة الاقتصادية بالمنظمة العربية للتنمية الزراعية ـ فى ان الدول العربية وحدها سوف تتحمل خسائر سنوية تصل الى 659 مليون دولار فى القطاع الزراعى فقط بسبب تطبيق هذه الاتفاقية وتحرير التجارة الخارجية، كما ان مصر تتحمل اكبر قدر من الخسائر بين المجموعة العربية حيث ستؤدى الاتفاقية الى انقاص حصيلتها من النقد الاجنبى بمقدار 170 مليون دولار وتليها الجزائر ثم العراق. ويرى ان اكثر من نصف الخسائر العربية يرجع الى ارتفاع قيمة الواردات العربية من القمح والارز والسكر حيث تبلغ قيمة الخسارة المتوقعة من هذه السلع الثلاث فقط اكثر من 84٪ من اجمالى الخسائر الكلية المتوقعة للوطن العربى.

عبء اكبر

ويضيف د. على عبد الرحمن الاستاذ بمركز البحوث الزراعية فى مصر ان الدول الاسلامية المستوردة للغذاء تعتبر من اكثر الدول تعرضا لمخاطر مضاعفة عند تنفيذ اتفاقية «الجات» نظرا لضخامة العبء الاقتصادي الواقع عليها . ويستشهد بتقرير لمنظمة «الانكتاد» الذى اشار الى ان من اول الدول الخاسرة من تنفيذ «الجات» هى مصر والمغرب ونيجيريا وهذه كلها دول اسلامية بالاضافة الى المكسيك وموريشيوس وكوريا الجنوبية .

ويرى ان هذه الاتفاقية سوف تساهم فى زيادة الاعباء الملقاة على اقتصاديات الدول الاسلامية التى تعانى من عبء الديون الخارجية المتراكمة واتجاه اسعار السلع الاولية والاساسية وخاصة السلع الغذائية فى الاسواق العالمية الى الارتفاع .

ويتناول سمير رضوان الخبير الاقتصادى المصرى احدى سلبيات اتفاقية «الجات» الاخرى وهى التأثير السيئ على الصناعات الوليدة والناشئة داخل الدول العربية والاسلامية، ويقول ان الاتفاقية سوف تفتح الباب على مصراعيه امام الواردات والمنتجات الاجنبية لغزو الاسواق وبالتالى ضرب الصناعات الوليدة داخلها. ويرى ان هذه الاتفاقية تمثل فرصة

ذهبية لاخراج دول الشمال من حالة الكساد والبطالة التى تعانيها باعتبار انها تمثل لها مخرجا للمنتجات الراكدة لديها.
ويضيف إن اتفاقية «الجات»سوف تعمل على الغاء القوانين الاقتصادية المعمول بها داخل الدول الاعضاء فيها وتعمل على ازالة اى آثار تشريعية شرعت لحماية الانتاج المحلى والصناعات الناشئة ويطالب بضرورة التمسك بحماية صناعتنا المحلية خاصة من الاساليب غير المشروعة التى تتعرض لها من قبل الدول الاجنبية كسياسة الدعم والاغراق مع تحسين هذه الصناعة وزيادة قدرتها على منافسة المنتجات الاجنبية داخل الاسواق العربية والدولية

تفادى السلبيات

ولكن كيف نتفادى الآثار السلبية الناجمة عن تنفيذ اتفاقية «الجات» ؟

د. حمدى سالم يقترح عدة وسائل يمكنها ان تساهم فى تفادى هذه السلبيات، منها تشجيع وتوسيع اطار الصفقات المتكافئة بين القطاع الخاص فى الدول العربية وزيادة فاعلية برنامج تمويل التجارة العربية وتوسيع اطار عمل البنك الاسلامى للتنمية فى تمويل التجارة البينية الزراعية.

كما اقترح زيادة فاعلية المؤسسات القطرية المعنية بالاستثمار الزراعى بما يمكن من جذب الفوائض المالية العربية لاستثمارها داخل المنطقة العربية، وانشاء اتحادات عربية اقليمية يمكن ان تمهد مستقبلا لاحياء اتفاقية السوق العربية المشتركة، وبناء نظام جماعى لمخزون طوارئ من الحبوب الغذائية حتى لايسبب الارتفاع الكبير فى اسعار الغذاء المستورد مشكلة خطيرة للامن الغذائى .

ويطالب د. محمد عبدالفتاح منجى رئيس الهيئة العربية للتصنيع سابقا باستغلال المزايا التى تترتب على تطبيق اتفاقية «الجات» خاصة خفض الرسوم الجمركية على السلع المصدرة والمستوردة.■

المصدر : الشعب

التاريخ : ٢٢ ديسمبر ١٩٩٤

البنك الدولي يعترف:

الجات كارثة اقتصادية على الدول العربية!

اعترف البنك الدولى فى تقرير له بأن اتفاقية الجات تمثل كارثة مالية واقتصادية للدول العربية. وأشار التقرير إلى أن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التى تزخر بها الدول العربية سوف تساهم بعمق فى التأثيرات السلبية للجات على الشعوب العربية..

كما أشار التقرير الاقتصادى العربي الموحد إلى عدد من المخاطر التى سوف تتعرض لها الأسواق العربية بسبب اتفاقية الجات، وأشار إلى أن حجم واردات الدول العربية من المواد الغذائية يصل إلى ١٥٥ مليار دولار وتستورد ٢٠٪ من تجارة العالم من القمح و١٦٪ من الألبان و١٢٪ من البيض و١١٪ من السكر..

وأوضح التقرير أن ظهور التكتلات الاقتصادية الكبيرة فى أمريكا والغرب سوف يضعف فرص الدول العربية فى الحصول على مكان لها بالأسواق الخارجية خاصة فى ظل التوتر والصراع بين عدد من الدول العربية. وأكد الدكتور زكريا بيومى- عميد حقوق القاهرة فرع الخرطوم سابقاً- فى الندوة التى عقدتها جمعية الضرائب المصرية أن اتفاقية الجات سوف تؤدى إلى ارتفاع أسعار السلع الزراعية بعد إلغاء الدول الغربية الدعم الذى تقدمه للمزارعين. وقد بلغت واردات مصر من المواد الغذائية ٢١٤ مليون دولار العام الماضى.

بعد ٧ أيام فقط

الجات يهاجم الصناعة المصرية !

مصر انضمت للاتفاقية منذ ٢٤ عاما..
والحكومات المتتالية تجاهلت الاستعداد «للجات

خبراء الاقتصاد يتوقعون نكسة لصناعاتنا بعد تطبيق بنود الاتفاقية

ويؤكدون عدم ملاءمة الظروف لبدء التنفيذ

المجموعة الاوروبية تكسب ٣١ مليارا دولار سنويا.
وامريكا ٣٦ مليارا واليابان ٢٧ مليار بعد التطبيق.

ومصر لم تحسب مكاسبها أو خسائرها رغم انضمامها قبل هذه الدول !

باقى من الزمن ٧ ايام فقط.. ويبدأ تطبيق اتفاقية «الجات» أو بمعنى اصح اتفاقية منظمة التجارة العالمية التى تبدأ اول يناير.

الاتفاقية بدأ الاعداد لها منذ ٤٧ عاما.. والآن اصبح عدد الدول الاعضاء بها ١١٧ دولة، وبمقتضى نصوصها يتم الغاء الحواجز الجمركية بين اسواق هذه الدول، وتصبح حركة التجارة بينها «حرة» بلا قيود

ومعنى ذلك ان للمستهلك فى اى من هذه الدول يمكنه شراء اى سلعة بسعر يقترب جدا من سعرها فى بلدها الاصلى ومعنى هذا ايضا ان الجودة ورخص السعر سيكونان للحدان الرئيسيان فقط لاستمرار صناعة ما.. أى صناعة!

وكل دولة وقعت على «الجات» اجرت دراسات علمية دقيقة قبل اتخاذ تدابيرها اللازمة لزيادة جودة منتجاتها وتخفيض اسعارها، لتتمكن من تحقيق اهدافها الاقتصادية، والاستمرار فى المنافسة مع منتجات الدول الاخرى.. وكل من هذه الدول تعلم الآن كم ستكسب من هذه الاتفاقية. اما مصر.. فرغم انها من اولى الدول التى انضمت للاتفاقية، ورغم انها وقعت عليها منذ ٢٤ عاما.. فهى لم تتخذ - طوال هذه الفترة - اية اجراءات لتدعيم صناعاتها بما يمكنها من المنافسة.. وهاهى «الجات» ستطبق بعد اسبوع واحد فقط، ومصر - حتى الآن - لم تحسب بعد مكاسبها المتوقعة - أو خسائرها - من تطبيقها.

وكأن الأمر جاء مفاجأة!!

وحقيقة الأمر كما نلمسه ويؤكده خبراء الاقتصاد - ان المنتجات المصرية هى الاغلى ثمنا والاقل جودة.. وهذا يعنى اننا لن نقوى على المنافسة.. ومعناه ايضا ان صناعاتنا الوطنية ستتلقى «لطمة» قوية مع بدء تطبيق نصوص الاتفاقية!!

و«الوفد» - فى هذا التحقيق - تبحث مع الاقتصاديين مستقبل الصناعات المصرية «الغامض» فى ظل «الجات»!!

● تعود جذور اتفاقية «الجات» الى اعقاب الحرب العالمية الثانية حينما اتفق الخبراء الاقتصاديون فى بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على تفادى اصطدام المصالح وقيود التجارة بين الدول الكبرى.. واستقرت اراؤهم على تحقيق سياسة حرية التجارة التى كانت سائدة قبل الحرب العالمية الاولى. وبدأ الاعداد للاتفاقية بعقد مؤتمر «بريتون وودز» الذى انتهى بانشاء صندوق النقد الدولى للتنسيق بين السياسات الاقتصادية، وانشاء البنك الدولى للتعمير والتنمية.. ووقع الاعضاء على اتفاقية «الجات» فى ١٩٤٧. واستمرت المباحثات حتى تم عقد دورة «جنيف» فى ١٩٤٨، وكان عدد الاعضاء وقتها ٢٣ دولة. ومع التوسع فى اهداف «الجات»، عقدت مفاوضات «جنيف» فى ١٩٥٦، ثم جولة «ديلون» فى ١٩٦٠، ثم جولة «كينيدى» التى استمرت منذ ١٩٦٤ حتى ١٩٦٧ ثم جولة «طوكيو» عام ١٩٧٣ وحتى عام ١٩٧٩. وانتهت المفاوضات بجولة «اورجواى» منذ ١٩٨٦ حتى عام ١٩٩٣.

وكان انضمام مصر للاتفاقية عام ١٩٧٠ فى ظروف عصيبة، اذ جاءت اثناء مقاطعة الدول الغربية لها فى أعقاب ١٩٦٧، ولم ينتبه احد لهذا الانضمام سواء داخل مصر او خارجها!!

● و«الجات» تقضى بفتح اسواق ١١٧ دولة، وتخفيض الحواجز الجمركية لأقل حد ممكن.. وبذلك يمكن لأى مستهلك فى الدول الاعضاء ان يفاضل بين سلع ١١٧ دولة فى سوق واحدة ويشترى الافضل منها من حيث السعر والجودة.. ومن هنا يتأكد ان المستهلك هو المستفيد الاول من تطبيق الاتفاقية.. اما المنتجون، فلن يشعر بالخوف منهم سوى صاحب الانتاج الاغلى والاردأ!! ولذلك زادت حدة الخوف والتوتر فى الاسواق المصرية خلال العام الماضى.. فالصناعات المصرية - بكل اسف - لا تقوى على المنافسة باسعارها العالمية او بمستوى جودتها المنخفض مع صناعات معظم الدول اعضاء الاتفاقية!!

والحقيقة ان كل الدول الموقعة على الاتفاقية، كانت تضع اهدافا محددة لصناعاتها.. ومن اجل تحقيق هذه الاهداف بدأت كل دولة تعد دراسات مستفيضة لأسلوب تحقيق هذه الاهداف.. وبدأت كل منها تتخذ اجراءات اقتصادية ايجابية من اجل حماية منتجاتها تأمينها فى اسواق المنافسة مع الدول الاعضاء وانتهت الدراسات الى حد الاعلان عن مكاسب هذه الدول - بالأرقام - من تطبيق الاتفاقية. فها هى دول المجموعة الأوروبية مجتمعة تعلن ان الزيادة فى دخلها بعد تطبيق «الجات» سيصبح ٦١ مليار دولار سنويا.. ودول «الكومنولث» تعلن ايضا ان دخلها سيزيد بمقدار ٢٧ مليار دولار سنويا.. والولايات المتحدة سيزيد دخلها بمقدار ٣٦ مليار دولار سنويا.. واليابان يزيد دخلها بمقدار ٢٧ مليار دولار سنويا.. وكندا يزيد دخلها بمقدار ٤ مليارات دولار سنويا.. كل الدول المشاركة تقريبا لها حسابات

تحقيق:
أسامة هيكل

مشابهة الا مصر.. الحكومة المصرية لم تعلن علينا كم ستكسب وكم ستخسر من تطبيق الاتفاقية.. كما انها «نامت فى العسل» ٢٤ عاما منذ توقيع الاتفاقية دون ان تتخذ اجراءات اقتصادية تحقق حماية حقيقية للمنتج المصرى.. على العكس، تعانى الصناعات المصرية من سلبيات خطيرة أدت الى ارتفاع اسعارها مع قلة جودتها.

اذن.. فالجات ليست مفاجأة كما يتوقع كثيرون.. ولكنها اتفاق قديم جدا.. والمفاجأة الحقيقية هى اصرار الدولة بقوانينها وبيروقراطيتها على وأد صناعاتنا الوطنية.. وقد حان وقت الحساب.. فبعد ٧ ايام فقط يبدأ تطبيق نصوص «الجات» التى وقعنا عليها منذ ٢٤ عاما، ولم نفعل شيئا لانقاذ المنتجات المصرية اكثر من الادعاء المستمر بأن الصناعات المصرية اصبحت فخرا لكل مصرى.. وهاهو الاختبار الحقيقى سيكشف ستر هذه الادعاءات!!

مستقبل مظلم

فى البداية، يؤكد الدكتور احمد ابواسماعيل رئيس اللجنة الاقتصادية «بالوفد» ووزير المالية الاسبق ان استمرار الحكومة باوضاعها وقوانينها الحالية معناه ان مستقبل الصناعة سيكون مظلما.. ووصف المستثمرين العاملين فى مجال الصناعة بمصر بأنهم شهداء، لا يلقون اى اهتمام من الحكومة. وبدلا من ان تحل الحكومة مشاكل الصناعة المصرية، فإنها ترهقهم بالمزيد من الاعباء المالية. والآن، ونحن على ابواب تطبيق بنود اتفاقية «الجات»، فإن المنافسة ستصبح بالقطع فى صالح المنتج المستورد على حساب المنتج المصرى وقد طالبنا منذ سنوات طويلة بتعديل مسار الصناعة المصرية لتصبح قادرة على التنافس ولكن احدا لم يلتفت لهذه المطالب. ويضيف الدكتور احمد ابواسماعيل ان الدول الاجنبية تدعم صناعاتها، وهناك دائما اتصال بين مراكز البحوث العلمية والصناعة، بحيث تعمل هذه المراكز على امداد هذه الصناعات بأكثر التكنولوجيات تطورا، فتنخفض تكلفة المنتجات وتزيد جودتها.. وهذا بكل اسف غير متبع فى مصر، ورغم ان وزارة البحث العلمى تتجه حاليا لهذا الاتجاه، إلا ان الاعتمادات المخصصة لها تضيع تحت بند الاجور ولا تكفى لاظهار نتائج ايجابية تفيد الصناعة المصرية. كما يضيف الدكتور «ابواسماعيل» ان اية دولة فى العالم تريد الارتقاء بصناعاتها ووضعها فى موقع المنافسة تعمل على خفض تكاليف الانتاج لهذه الصناعات.. ولكننا فى مصر نفرض ضرائب لا تستطيع المؤسسات الصناعية تحملها، وينسب تفوق اضعاف ما يطبق فى دول العالم الاخرى التى ستبدأ فى منافستنا الشهر القادم، فتكون منتجاتهم ارخص بكثير من منتجاتنا. ومن غير المعقول او المقبول ان تفرض الحكومة ضريبة مبيعات على الات المصانع.. ومن غير المقبول ان تفرض ضريبة دمغة نسبية سنوية على رأس المال الذى يساهم به اى شريك فى اية شركة مساهمة.. وكان ينبغى ان تعيد الدولة نظرها فى سياستها الضريبية على المنشآت الصناعية حتى تتمكن من المنافسة مع الاسواق الاجنبية. ويطرح الدكتور احمد ابواسماعيل سببا ثالثا لعدم قدرة الصناعات المصرية على المنافسة مع الصناعات الاجنبية قائلا: ان السوق الاقتصادية المصرية غير آمنة، وخلال الفترة منذ عام ١٩٨٠ حتى الان زاد سعر الدولار من ٨٠ قرشا الى ٣٤٠ قرشا.. وبالاضافة الى ارتفاع قيمة سعر الفائدة لتتجاوز ضعف ماهى عليه الآن فى دول صناعية كبرى.. ففى مصر يقترض المستثمر بسعر فائدة ١٦٪ تقريبا فى المانيا ٨٪ فى حين ينخفض عن تلك فى دول اخرى كثيرة.. وهنا ينبغى اعادة النظر فى اسعار الفائدة، لاننا نتنافس مع دول تتيح لصناعاتها مناخا مناسبا تماما للتميز من حيث الجودة والسعر، فى حين اننا نقضى على صناعاتنا بارهاقها المستمر بضرائب وفوائد قروض لا تستطيع المؤسسات الصناعية مواجهتها إلا بزيادة السعر على حساب الجودة!! ويتساءل الدكتور «ابواسماعيل».. كيف نتنافس مع هذه الدول؟! ويجيب قائلا بالتأكيد ستكون المنافسة فى غير صالحنا، ونحتاج الآن لتغيير سريع يخلع هذا التوجه..

ويطرح الدكتور احمد ابواسماعيل زاوية جديدة فى مستقبل الصناعة المصرية فى ظل «الجات» قائلا انه من المهم جدا ان نركز على التميز فى صناعات محددة يمكننا التنافس بها.. فمثلا كنا متميزين جدا فى صناعات الغزل والنسيج.. وهذه المصانع الان تعانى من تدهور فنى حاد، وينبغى مساعدتها وتهيئة المناخ المناسب لها لإحلال هذه الآلات بآلات متطورة وحديثة تمكنها من الوقوف فى موقع يؤهلها للمنافسة مع الدول الاخرى.. ولا يمكن ابدا ان نطور كل الصناعات فى وقت واحد.

اما الدكتور على صبرى ياسين خبير الاقتصاد بالامم المتحدة فيؤكد ان الامر لا يحتاج للحديث عن مجرد مستقبل صناعاتنا فى ظل الجات، ولكن الامر يحتاج فعلا لاصلاح شامل فى جميع سياساتنا الاقتصادية وبسرعة.. وهذا الاصلاح يسير فى اتجاهين متوازيين لتحقيق الفائدة على آجال قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى.. فلابد من الارتقاء بمدى كفاءة الطاقات الانتاجية المتاحة حاليا مع استحداث كفاءات جديدة.. ويوضح الدكتور على صبرى ياسين ان تدعيم الاقتصاد المصرى يجب ان يسير فى ٣ اتجاهات، اهمها تحقيق الترابط بين القطاعات الاقتصادية المختلفة والاقاليم المختلفة، وتحقيق التكامل بين الانشطة الاقتصادية مثل الزراعة والصناعة.. كما يجب تحقيق توازن بين المنتج والمطلوب استهلاكه فليس معقولا ان نتحدث عن المنافسة بين المنتجات المصرية والاجنبية ونحن الان نستورد بـ ١٠ مليارات دولار، ونصدر بـ ٣ مليارات فقط منها ٥٨٪ صادرات بترولية.. فكيف نتنافس. ويرى الدكتور على صبرى ياسين ان هذه القضايا لا تنفصل عن بعضها، وان المنافسة المطلوبة للصناعات المصرية فى ظل اتفاقية «الجات» تحتاج لنظرة شاملة على اسلوب الاقتصاد المصرى ككل.

● ويعلن جلال غريب عضو مجلس الشعب ان مستقبل الصناعة المصرية بعد ٨ ايام سيكون مظلما بكل المقاييس.. فإذا حسبنا الامور بالورقة والقلم، نرى ان الحكومة المصرية ساهمت فى قتل الصناعة المصرية وهى تظن انها تحميها.. وبكل اسف فقد تم استغلال هذه الحماية استغلالا سيئا من جانب المستثمرين عن طريق انتاج صناعات رديئة بأسعار تصل احيانا الى ٤ اضعاف التكلفة.. ففهم هؤلاء المستثمرون ان الحماية، ان يفعلوا ما يشاءون .. وجاءت النتيجة على حساب المستهلك الذى حرم من استهلاك سلعة جيدة بسعر رخيص. اصبحت الصناعة المصرية عاجزة عن مواصلة الطريق، كما اصبحت بعيدة تماما عن مجال المنافسة مع اية صناعة اجنبية. وتوقع النائب افلاس ٩٠٪ من المصانع المصرية بسبب عجزها عن المنافسة داخل السوق المصرى الذى كانت تحتكره من قبل.. وعلل ذلك بأن المستهلك المصرى يستطيع بعد تطبيق اتفاقية الجات وان يشترى اية سلعة مستوردة ذات جودة بأسعار تقل عن نصف اسعار السلع المصرية، إلا اذا تدخلت الحكومة كعادتها لحماية اى مستورد «لص» يهدف لتضخيم ثروته ورفع السعر حتى يصبح موازيا للسعر المحلى للسلعة.

ويشير النائب الى انه كان يجب منذ التوقيع على الاتفاقية وانضمام مصر لها ان يتم تعميم المواصفات القياسية الدولية فى الصناعات المصرية بدلا من نظم التوحيد القياسى المصرية العقيمة والتى لا تطبق.. والحقيقة ان الصناعة المصرية تعمل الان بلا رقابة، وتخرج فى صورة اردأ من المواصفات المطلوبة دوليا.. ويضرب مثالا بالرداء المصرى

الشعبى «الجلباب» التى يرتديها الفلاحون، قائلا ان سعر الجلابية فى مصر يتجاوز ٤٠ جنيها فى حين يستطيع شراء «جلباب» مصنوع فى الصين بسعر ٢٠ جنيها فقط وذى جودة افضل، وذلك حتى قبل تطبيق الجات.. ويقول ان الملابس الجاهزة المصرية كلها اقل فى جودتها واغلى فى اسعارها من الملابس الجاهزة المستوردة..

السباق

● اما الخبيرة الاقتصادية الدكتورة منى قاسم فتؤكد ان السوق لا ينتظر احدا.. والمنافسة القادمة فى ظل اتفاقية «الجات» ستفرقنا، والبقاء فقط للقادر على انتاج سلعة اجود بسعر ارخص، والقادر على تسويق هذه السلعة. وترى الدكتورة منى قاسم انه كان ينبغى ان تعمل مكاتب التمثيل التجارى المصرية بالخارج بفاعلية اكثر منذ انضمام مصر للاتفاقية بحيث تقوم بمسح شامل للأسواق الخارجية وتحدد متطلباتها وعلى اساسها يتم توحيد الصناعات المصرية. كما كان ينبغى الاهتمام بانشاء مراكز ابحاث التطوير بالشركات الصناعية فى مصر سواء التى تنتج للاستهلاك او للتصدير، وتكون اهداف هذه المراكز الارتقاء بمستوى جودة الصناعات وتقوم هذا المراكز بوضع اسعار تنافسية بحيث لا يخرج المنتج المصرى من حلبة المنافسة نتيجة ارتفاع سعره حتى لو كان اكثر جودة من المنتج الاجنبى. وترى الدكتورة منى قاسم ضرورة المبادرة بحل المشاكل المزمنة التى يعانى منها القطاع الصناعى فى مصر حتى تقف على اقدامها فى المنافسة.. ورغم ان «الجات» على وشك بدء التنفيذ، إلا انه يمكن التخطيط لتحقيق وضع تنافسى افضل للمنتجات المصرية فيما بعد.

وترى ايضا ضرورة الاستعانة بفرق من رجال الاعمال الناجحين لوضع برنامج يستهدف تطوير المنتج المصرى ككل.

الصين ومنظمة التجارة

اشارت الانباء التى ترددت مؤخرا إلى أن المنظمة العامة للتعريفات والتجارة «جات» قد رفضت طلب الصين للدخول عضوا مؤسسا فى المنظمة بعد أن رفضت الأطراف التجارية الرئيسية الامريكية والاوروبية، البرنامج الذى تقدمت به الصين للالتحاق بالمنظمة الجديدة، المزمع انشاؤها مع مطلع العام القادم. وهو ما يدفعنا لطرح العديد من التساؤلات الأساسية حول مدى قدرة البلدان على التفاوض مع المنظمة الجديدة؟ بمعنى أخر إذا ما كانت منظمة التجارة الدولية سوف تقوم بتنظيم التجارة الدولية بهدف إزالة الظلم والتوترات السائدة على الساحة الدولية، وخاصة الممارسات التجارية غير العادلة التى تمارسها الشركات متعددة الجنسية فى التجارة الدولية، ناهيك عن التكتلات الاقتصادية الكبرى، فإن ذلك يتطلب الدخول بفاعلية ونشاط فى اطار هذه المنظمة، ولكن شريطة أن تراعى المنظمة طبيعة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة فى البلدان المتخلفة عموما، والمستوردة منها للغذاء على وجه الخصوص، لأنها ستتضرر بشدة من جراء تطبيق اتفاقيات دورة اورجواى.

من هنا يصبح من الضرورى العمل على تلافي كافة الآثار السلبية الناجمة من تعامل هذه البلدان مع المؤسسات الدولية الاخرى كالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى، بغية تحقيق المصالح التنموية للعالم الثالث.

المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ ديسمبر ١٩٩٤

اتجاهات

الولايات المتحدة تنضم الى منظمة التجارة الدولية

● واشنطن - رويتر - اصدر الرئيس الاميركي بيل كلينتون امراً رسمياً اول من امس الجمعة بانضمام الولايات المتحدة الى منظمة التجارة الدولية التي أنشئت بموجب اتفاقية «غات» لتحرير التجارة الدولية.

واعطى كلينتون تعليمات الى الممثل التجاري الاميركي ميكي كانتور للقبول بالاتفاقات الناجمة عن جولة اوروغواي للمحادثات التجارية التي ادت الى اتفاقية «غات» ووافق عليها الكونغرس الاميركي الشهر الماضي.

وقد أنشئت منظمة التجارة الدولية بموجب بنود الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة للحفاظ على اهدافها خصوصاً خفض التعرفات وازالة الحواجز التجارية.

المصدر : الأحرار

التاريخ : ٥-٢-ديسمبر ١٩٩٤

خبراء المالية والاقتصاد يحذرون:

الاقتصاد العربي مهدد بكارثة بعد تطبيق الجات!!

كتب رمضان عبد العال :

حذر الدكتور زكريا بيومي رئيس قسم المالية والتشريعات الضريبية بكلية الحقوق «جامعة المنوفية» من كارثة اقتصادية ستصيب الدول العربية عقب تطبيق بنود اتفاقية الجات في يناير القادم.

وقال - في الندوة التي عقدتها جمعية الضرائب المصرية حول «الجات» - ان المستفيد الاول من اتفاقية الجات هي الدول الكبرى والتكتلات الاقتصادية العالمية، ولايمكن مواجهة آثار ذلك بغير التحرك السريع والفوري لاقامة السوق العربية المشتركة.

واوضح ان مصر ستتاثر تاثراً مباشراً من جراء تطبيق بنود الجات حيث سترتفع اسعار جميع السلع الزراعية والاغذية المستوردة نتيجة رفع الدعم الذي تمنحه الدول المصدرة لهذه السلع كما ستتقلص الاسواق الخارجية امام الصادرات المصرية وخصوصا في الملابس والمنسوجات بسبب صادرات دول شرق اسيا التي تعتبر أقل كثيراً من حيث الاسعار.

وأكد أن الخدمات المحلية غير مؤهلة للمنافسة الشديدة التي ستواجهها من الشركات الاجنبية التي ستدخل منافسة لها في مصر دون قيود.

واوصى الدكتور بيومي بضرورة انشاء وحدة او مجلس متخصص على المستوى القومي لبحث آثار الجات وتقديم المعونة اللازمة للشركات المحلية ودعم البحث العلمي في مختلف المجالات والتاكيد على الضمانات الخاصة لحماية الصناعة الوطنية وتوسيع رقعة الاراضي الزراعية مع الاهتمام بالمحاصيل التي يتم استيرادها.

وطالب الدكتور حسن كمال استاذ الضرائب بتجارة عين شمس بضرورة تنشيط الاستثمارات العربية في مصر وتعديل التشريعات المصرية لمواجهة التحديات الدولية الجديدة، مع السعي لاقامة تعاون عربي حقيقي.

الأهرام الاقتصادي

الجات
اتفاقية التجارة في الخدمات

دكتورة ماجدة شاهين
وزير مفوض

يذهب الكثيرون من مقيمي جولة اوروجواى اليوم الى التاكيد على ان اتفاقية التجارة فى الخدمات تعد من اهم نتائج الجولة ، ان لم تكن اهمها على الاطلاق ، ويستندون فى ذلك الى ماحققته الجولة من نجاح فى وضع اطار متعدد الاطراف ومتفق عليه للتجارة فى الخدمات يشمل قواعد نافذة ، الامر الذى يعنى بعبارة اخرى اخضاع التجارة فى الخدمات - لاول مرة - الى قواعد ومبادىء الجات وماتتضمنه فى طياتها من الزام الدول بفتح اسواقها امام ذلك النوع من التجارة ، وهو مايعتبر فى نظرهم التطور الحقيقى للنظام التجارى الدولى خلال الخمسين سنة الماضية . كما يستند هؤلاء ايضا الى ماهو مشاهد اليوم من التنامى السريع لقطاع الخدمات ، وسيما فى اقتصاديات الدول الصناعية والذى اصبح يحتل نسبة ٦٠٪ تقريبا من العمالة والناتج القومى الاجمالى فيها ، بل يذهب البعض الى تقدير انه خلال الثلاثين سنة القادمة ستنخفض نسبة العمالة فى القطاع الصناعى بالدول المتقدمة الى ما لايتجاوز ١٠٪ من العمالة الكلية . وان دل ذلك على شىء فهو يدل على الاهمية المتعاظمة لقطاع الخدمات مستقبلا ، ومايكسب تلك الدول بالتالى ميزة نسبية فى تجارة الخدمات التى اصبحت تمثل اليوم اكثر من ٢٠٪ من التجارة العالمية .

وان كنا نسارع بالقول هنا ، انه مع اعترافنا بان اتفاقية التجارة فى الخدمات تخدم مصالح الدول المتقدمة بالدرجة الاولى ، فانها ليست بالضرورة تلحق ضررا باقتصاديات الدول النامية على الاقل فى المرحلة الراهنة ، حيث نجحت الدول النامية ابتداء فى تحجيم اثار هذه الاتفاقية على اقتصادياتها ، فضلا عن ان هذه الاتفاقية لاتعدو ان تكون الخطوة التمهيدية الاولى لتحرير التجارة فى الخدمات ولا يمكن لنا قياسها باربعين سنة او اكثر من التحرير التدريجي فى تجارة السلع ، وعليه فيمكن النظر الى هذه الاتفاقية باعتبارها « مقدمة » لمفاوضات اخرى من المتوقع لها ان تكون اكثر تعقيدا وصعوبة ، خاصة وانه تم الاتفاق بالفعل على ان الجولة القادمة من المفاوضات ستاتى بعد خمس سنوات وعلى الدول النامية حتى حينه ان تعدلها عدتها .

ولن اتطرق الى تاريخ المفاوضات حول هذه الاتفاقية ، ويكفى هنا الاشارة الى انها كانت نتاج مبادرة امريكية فى اوائل الثمانينيات وبقوة دفع من الادارة الامريكية التى كانت ترى ان استمرار النظام التجارى الدولى على نحو ما هو عليه يعتبر ناقصا وغير مجد وضرورة استكماله ، ودخلت فى مفاوضات مطولة ابتداء مع شركائها من الدول المتقدمة (المجموعة الاوربية واليابان) ، ثم تكتلوا معا للتفاوض حولها مع الدول النامية .

وحتى يمكن لنا وضع تصور عام لهذه الاتفاقية قد يتطلب الامر منا باديء ذى بدء التركيز على بعض المفاهيم والمصطلحات التى تتضمنها الاتفاقية ، فقد كان هناك عدد من القضايا التى كان على المفاوضين فى بداية المفاوضات حسمها بغية وضع اساس سليم لهذا البناء الجديد .

١ - ولعل اكثر هذه المشاغل التى شغلت بال المفاوضين ابتداء هو وضع تعريف محدد لنقل الخدمة خاصة وان هذه الاتفاقية تتضمن كافة انواع التجارة فى الخدمات ، واستقر الراى على تحديد أربعة اشكال لتوريد الخدمات ، متمثلة فى الاتى :

أ - انتقال الخدمة عبر الحدود وهو ما لايستدعى انتقال مقدم الخدمة الى دولة المستهلك ، مثال تقديم خدمات من خلال شبكات المعلومات .

المصدر : الأهرام الاقتصادي
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ ديسمبر ١٩٩٤

ب - التواجد التجارى والمقصود به تقديم الخدمة من خلال شركة او فرع في دولة المستهلك .

ج - الاستهلاك في الخارج والمقصود به مثلا انشطة السياحة بما يعني انتقال المستهلك الى خارج الاراضي الوطنية حاصلا على خدمة في اراضي دولة عضو اخرى .

د - انتقال الاشخاص الطبيعيين وهى بمثابة انتقال العمالة الى اراضي دولة اخرى بصفة مؤقتة لاداء خدمة .

٢ - كان ايضا بين الاسئلة المطروحة في بداية المفاوضات كيفية الاستعاضة عن التعريفة الجمركية في مجال التجارة في الخدمات ، وكان لزاما على المفاوض ايجاد نظام بديل يسمح باتمام عملية تحرير التجارة في الخدمات وفي نفس الوقت التدرج في فرض الالتزامات وتقديم التنازلات . ولايغيب عنا انه لايوجد في مجال التجارة في الخدمات الحدود بالمعنى التقليدى المعروف ، ومن ثم لايمكن التحكم عند حدود الدولة في دخول وخروج الخدمة من خلال فرض تعريفة جمركية على نحو مايتم بالنسبة للسلع ، وعليه فان القيود على التجارة الدولية في الخدمات تتمثل في القوانين والتشريعات الوطنية والقواعد والاجراءات الادارية التي تفرضها الدولة العضو ، والتي تصبح محل تفاوض في الاطار الذى تم وضعه لتحقيق التحرر التدريجي في التجارة في الخدمات .

٣ - فضلا عن قيام الاتفاقية بالتفرقة بوضوح بين ما قامت بتعريفه بالالتزامات العامة والالتزامات الخاصة ، وتتمثل الالتزامات العامة في القواعد والمبادىء العامة المعروفة في الجات مثل الشفافية ومعاملة الدولة الاولى بالرعاية وعدم التمييز في المعاملة بين واردات مختلف الدول المتعاقدة بينما تتمثل الالتزامات الخاصة فيما يعرف بمبدأى المعاملة الوطنية والنفاذ الى الاسواق ، ويكون للدول من خلالهما الحق في فرض القيود على التجارة في
الخدمات ، حيث يمثل كليهما حقوق والتزامات قابلة للتفاوض ولايتم منحهما تلقائيا ، وتقريبا بل وتبسيطا للامور يمكن القول ان التفاوض حول مبدأى المعاملة الوطنية والنفاذ الى الأسواق في اطار اتفاقية الخدمات هو بمثابة التفاوض حول التعريفة الجمركية في اطار تجارة السلع ، ويكون عندئذ للدول الحق في التفرقة في المعاملة بين موردى الخدمة الوطنية والموردين الاجانب وفقا لما يتم التفاوض حوله في اطار مايقدم من جداول عروض وطلبات خاصة بكل دولة عضو في الاتفاق .

هذا ، وبينما اكتفت الاتفاقية بايضاح ان مبدأ المعاملة الوطنية قابل للتفاوض ، فقد ذهبت الى وضع قائمة كاملة لما يمكن ان تكون عليه شكل القيود التي تفرضها الدولة في اطار تفاوضها حول النفاذ الى الأسواق بحيث يعنى الخروج عن هذه القائمة انتهاكا لالتزامات الدولة بموجب الاتفاقية ، وقد نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ، مايلي :-

١ - القيود الكمية المعروفة ويتم بمقتضاها فرض حصص محددة لدخول الموردين الاجانب لتقديم خدمة في قطاع محدد .

المصدر : الأهرام الاقتصادي
المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٦ ديسمبر ١٩٩٤

ب ـ قيد حاجة السوق الوطنية ، بما يسمح للدولة المستوردة تحديد مدى حاجتها الى نوع معين من الخدمات وفقا لمقتضيات السوق المحلى .

ج ـ المتطلبات الامنية ، وفى ظل هذا القيد لايسمح على الاطلاق لغير المواطنين المشاركة فى تقديم الخدمة المعنية لدواع امنية .

د ـ فرض حد اقصى لاجمالى حجم الأجور ، بما يعنى مثلا عدم تجاوز اجور الموردين الاجانب للخدمة فى قطاع معين نسبة محددة من الأجور الكلية لمقدمى الخدمة فى هذا القطاع .

هـ ـ تحديد حجم التواجد التجارى ، بما يسمح بتحديد قيود كمية للعاملين الاجانب فى شركة او فرع ، او إلزام الشركة بنقل التكنولوجيا المتقدمة بمعدلات متفق عليها .

ولعله قد يكون من المفيد ايضا فى هذا الصدد الاشارة الى قيام الاتفاقية بالتفرقة بين ثلاث درجات مختلفة تلتزم الدولة بمقتضاها بفتح اسواقها امام موردى الخدمات الاجانب وبماتراه مناسبا لتطورها الاقتصادى ، وهى :-

ـ الالتزام الكامل : وهو مايعنى قيام الدولة بفتح اسواقها تماما وتقديم معاملة وطنية مطابقة لمورد الخدمة الوطنى والاجنبى .

ـ الالتزام المحدود : وتستند الدولة فى اطار هذا الالتزام بالقائمة التى حددتها الاتفاقية بالنسبة للنفاذ الى الاسواق فضلا عن دخولها فى مفاوضات مع الدول المتعاقدة حول درجة منحها المعاملة الوطنية لموردى الخدمة الاجانب .

ـ لا التزام : يبقى للدولة حرية ـ من حيث المبدأ ـ فى الابقاء على قطاع خدمى معين مغلق امام الخدمات الاجنبية فى المرحلة الحالية من المفاوضات على ان تتعهد الدولة بفتحه تدريجيا وفى اطار مراحل المفاوضات المستقبلية وفقا لما تنص عليه الاتفاقية .

وفى ضوء ماتقدم وبعد التعرف على بعض المفاهيم والمصطلحات الاساسية المرتبطة بالاتفاقية ، قد تجدر الاشارة الى ان اتفاقية التجارة فى الخدمات تتكون من ثلاثة أجزاء رئيسية تعتبر كلا لايتجزأ ، وهى الاطار العام للاتفاقية والذى يتضمن القواعد الخاصة بالحقوق والالتزامات ويشمل ٢٩ مادة تعتبر ملزمة للاطراف المتعاقدة ، بالاضافة الى ماسبق الاشارة اليه وهى جداول العروض والطلبات التى تقدمها الدول وتتفاوض حولها ، واخيرا مرفقات الاتفاقية ، وهى التى تتضمن القطاعات التى لم يستكمل التفاوض بشأنها خلال الجولة وستظل محل تفاوض خلال فترة تتراوح مابين ستة أشهر وسنة بعد دخول منظمة التجارة الدولية حيز التنفيذ ،

والتى تشتمل على القطاع المصرفى والتأمين ، قطاع المواصلات السلكية واللاسلكية ، قطاع انتقال الاشخاص الطبيعيين الموردين للخدمات ، قطاع خدمات النقل الجوى وقطاع خدمات النقل البحرى .

من الجدير بالاشارة هنا الى مايتضمنه هذا الاتفاق بما يخدم مصالح الدول النامية بصفة عامة كما يجدر ابتداء بيان ان هذه الجوانب الايجابية لصالح الدول النامية تقدم على مستويين اولهما : فيما تتضمنه الاتفاقية ذاتها من مواد تخدم مصالح الدول النامية والتى تتمثل فى المواد الرابعة والخامسة والثانية عشر والتاسعة عشر ، وثانيهما : مستوى جداول الالتزامات بما تتضمنه من قيود واضحة ومحددة للنفاذ الى الاسواق وفقا لما سبق بيانه .

١ ـ تتعلق المادة الرابعة من الاتفاقية بزيادة مشاركة الدول النامية فى التجارة الدولية فى الخدمات ، وتفرض ثلاثة التزامات على الدول المتقدمة لمساعدة الدول النامية فى هذا المجال ، والتى تتمثل فى :ـ

أ ـ تعزيز قدرات الدول النامية فى انتاج خدماتها المحلية وكفاءتها وقدرتها على المنافسة الدولية من خلال تمكينها من الحصول على تكنولوجيا متقدمة (وان كان ذلك يتم على اسس تجارية)

ب ـ تحسين امكانية حصول الدول النامية على المعلومات عن طريق الوصول الى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات الدولية من خلال اقامة نقاط الاتصال لتسهيل وصول موردى الخدمات فى الدول النامية الى المعلومات المتصلة بالأسواق وتكنولوجيا الخدمات اللازمة .

ج ـ قيام الدول المتقدمة بتحرير اسواقها فى القطاعات الخدمية ذات الاهمية التصديرية للدول النامية .

ولاشك انه يقع على عاتق الدول النامية متابعة تنفيذ وتطبيق هذه المادة على اكمل وجه والتى تعترف بالتفاوت الواضح بين الدول المتقدمة والنامية فى مجال انتاج الخدمات وضرورة مساعدة الاخيرة بكافة السبل الممكنة للارتقاء بمستويات تقديم الخدمة بها والمنافسة فى الأسواق الدولية ، وان كان من الطبيعى الاشارة الى الحصول على التكنولوجيا المتقدمة على اسس تجارية من شانه اضعاف المادة الا ان ذلك يكون قابلا للتفاوض لكى يتم على اسس ميسرة وفى متناول الدول النامية ولاسيما الاقل نموا منها .

٢ ـ وتسمح المادة الخامسة ـ التى تتعلق بالتكامل الاقتصادى ـ فى فقرتها الثالثة بتوفير المرونة للدول النامية عند دخولها فى اتفاقيات تكامل لتحرير التجارة فى الخدمات وبما يؤدى الى منحها معاملة تفضيلية للاشخاص الاعتباريين التى يملكها او يديرها اشخاص طبيعيون من الأطراف فى الاتفاق دون الزامهم بتعميم ذلك وفقا لمبدأ الدولة الاولى بالرعاية .

المصدر : الأهرام الاقتصادي
التاريخ : ٢٠٦ يسمبر ١٩٩٤
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٣ - وتماثل المادة الثانية عشر في اتفاقية التجارة في الخدمات والخاصة بالقيود التي تستهدف حماية ميزان المدفوعات المادة الثامنة عشر في اطار الجات والتي تسري على التجارة في السلع ، والتي من شانها ان تجيز للعضو الذي يعاني من عجز هيكلي أو مهددا بمواجهة صعوبات في ميزان مدفوعاته ان يفرض قيودا على التجارة في الخدمات التي سبق أن التزم بتعهدات محددة بشانها ، وبما يسمح للدولة الحفاظ على مستوى من الاحتياطي المالي لتنفيذ برامجها للتنمية الاقتصادية او التحول الاقتصادي .

وعلى الرغم من ان مصر لا يمكنها الاستفادة من هذه المادة في الفترة الحالية في ضوء تمتعها بفائض في ميزان مدفوعاتها ، فانها تعتبر مادة تخدم اوضاع الدول النامية في حالة مواجهتها لاية صعوبات في ميزان مدفوعاتها ، يشترط في القيود التي تفرضها الدولة توافر الآتي :-

أ - الا تميز بين الدول الاعضاء في الاتفاقية .
ب - ان تتوافق مع النظام الاساسي لصندوق النقد الدولي .
ج - ان تتجنب الحاق الضرر بالمصالح الاقتصادية والتجارية والمالية لاى عضو اخر .
د - ان تكون مؤقتة وان تلغى تدريجيا مع تحسن وضع الدولة المعنية .

٤ - وترتبط المادة التاسعة عشرة والخاصة بالتفاوض على التعهدات المحددة بالمادة الرابعة السابق الاشارة اليها من حيث ما تقوم به من التاكيد على التفاوت في درجات التقدم والنمو بالنسبة لاداء الخدمة ، ومن ثم ما تستحقه الدول النامية من حماية اسواقها وحماية خدماتها الوليدة في المرحلة الحالية بما تنص عليه من ضرورة مراعاة عملية التحرير لاهداف السياسات الوطنية ومستويات التنمية في مختلف الدول على صعيد كل من الاقتصاد الكلي والقطاعات المختلفة ، وينبغي توفير المرونة المناسبة لمختلف الاعضاء من الدول النامية لفتح عدد اقل من القطاعات والتدرج في فتح اسواقها بما يتلاءم مع اوضاعها التنمويه .

وتعزز المادة نفسها عملية التدرج في تحرير التجارة في الخدمات من خلال نصها على الدخول في جولات تفاوضية متتابعة تبدأ بعد مرور خمس سنوات كحد اقصى منذ دخول اتفاقية منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ على نحو الاشارة اليه ، وينبغي ان تستهدف هذه المفاوضات تعزيز مصالح جميع المشاركين على اساس المنفعة المتبادلة . بما يعني بعبارة اخرى ان الدول النامية غير ملزمة بفتح اسواقها وتحرير جميع قطاعات الخدمات وانما في هذه القطاعات فقط التي تتسق وخطط التنمية بها .

وعلى هذا الاساس تضمنت جداول عروض وطلبات الدول النامية القطاعات التي ترى جدوى تحريرها في هذه المرحلة .

ومن الجدير بالذكر في هذا السياق ان مصر كانت من بين مجموعة الدول النامية التي نشطت في التفاوض في مجال اتفاقية الخدمات وتقدمت في اطار هذه المجموعة بعدد من المقترحات لصالح الدول النامية التي تمثل اليوم المبادىء الاساسية التي تقوم عليها الاتفاقية والتي تحمي الدول النامية من التعجيل في فتح اسواقها في المرحلة الحالية ، وان كان لزاما علينا ايضا ان نشير هنا الى بعض السلبيات الكامنة في هذه الاتفاقية ، والتي تتمثل اهمها فيما يلي :-

١ - لاشك ان ما قدمته الدول المتقدمة في نطاق عروضها والتزاماتها يعتبر غير متوازن ولغير صالح الدول النامية ولا ياتي ذلك كمفاجاة حيث ركزت الدول المتقدمة طوال مراحل مفاوضاتها بصفة اساسية على ما يهمها من فتح اسواق بعضها البعض في تلك القطاعات ذات الأهمية التصديرية لها على وجه التحديد ،

مما حدا بالدول النامية قبيل انتهاء المفاوضات وفي المراحل الاخيرة منها الى الضغط بقوة على ضرورة تضمين مرفق خاص بالاتفاقية يتضمن انتقال الاشخاص الطبيعيين وهو يرتكز على انتقال المهنيين للعمل بصفة مؤقتة في دولة اجنبية .

٢ - لا تقوم الاتفاقية بوضع اى قواعد تستطيع من خلالها ضبط الاحتكار او تهذيبه ، وهو لا شك يمثل خطرا يهدد الدول النامية عامة والشركات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة ، ليس فقط على الصعيد الدولي ولكن على الاصعدة الوطنية ايضا عند بدء فتح الاسواق امام الشركات متعددة الاطراف الضخمة في مجال الخدمات ، وعلينا ان نتيقن من الان والاستعداد جيدا لاجراء مفاوضات مكثفة حول قوانين لمحاربة الاحتكار وذلك بالتوازى مع المفاوضات التى ستجرى بصفة دورية للتحرير التدريجي في تجارة الخدمات .

٣ - واخيرا ، نشير ايضا الى ضرورة التيقن منذ الان الى ما ستجيزه حتما اتفاقية التجارة في الخدمات من التدخل في الشئون الداخلية للدول النامية والمتقدمة على حد سواء ، لاسيما فيما يتعلق بقوانينها وقواعدها الداخلية في مختلف القطاعات الخدمية التى تتناولها الاتفاقية من خلال مراحل التفاوض المختلفة والتنازلات التى ستفرضها على الدول في سبيل تحرير تجارتها في الخدمات ، ويشهد على ذلك النزاع القائم الان بين الدول المتقدمة وعدد من الدول النامية بالنسبة لنطاق عمل الاتفاقية في مجال التامينات الاجتماعية يعطى لنا صورة مصغرة لما سنواجهه مستقبلا من تدخل في القوانين الداخلية للدول وبعد ما كانت الدول المتقدمة تطالب باتساع نطاق الاتفاقية الى ابعد مدى ، فانها اليوم تنبهت الى خطورة ذلك ، مطالبة نظم التامينات الاجتماعية من نطاق الاتفاقية ، بحجة انه يصعب تعميمها على مستوى متعدد الأطراف فضلا عن عدم امكانية تطبيق الاحكام المختلفة للاتفاقية على انظمة التامينات الاجتماعية ، غير ان الدول النامية تذهب الى المطالبة بان المعيار الواجب استخدامه في الحكم على انطباق او عدم انطباق الاتفاقية على انظمة التامينات الاجتماعية هو دراسة اثارها على التجارة في الخدمات وبالتالى ظروف المنافسة المتساوية في الأسواق المختلفة ، وفي حالة وجود تفرقة في المعاملة بين مورد الخدمة الاجنبي او الوطني ينبغي دراسة كيفية ازالة هذه القيود او التفرقة في المعاملة ، وتستند الدول النامية في ذلك الى ان العاملين من مواطنيها في الدول الاجنبية لفترات مؤقتة ملزمين بدفع جميع تكاليف النظام الاجتماعي السارى بالدولة دون ما يحق لهم الاستفادة منه ، مثل استقطاع مدفوعات المعاش او البطالة المؤقتة من اجورهم دون ما يعود ذلك عليهم بالنفع ، ومن ثم تطالب الدول النامية بضرورة ايجاد بدائل تقوم بتعويض العاملين عن هذه الخسارة وبما يحقق التوازن في المعاملة بين موردى الخدمة الوطنية والاجانب في هذا النطاق .

واذا ما تطرقنا الى مرفقات الاتفاقية لعل اهم ما يمكن قوله في هذا السياق هو ان السبب الرئيسي بل الأوحد في عدم الانتهاء من التفاوض حول القطاع المصرفي في ديسمبر ١٩٩٣ عند نهاية الجولة هو الموقف المتشدد الذى اتخذته الولايات المتحدة ازاء عدم تحرير عدد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء قطاعها المصرفي بالقدر اللازم ، وهددت الولايات المتحدة في ذلك الوقت بافشال الجولة برمتها ان لم تتخذ هذه الدول (وكان المقصود بها اساسا كل من اليابان ودول الاسيان) مواقف اكثر مرونة في هذا الشان ، وما كان على تلك الدول سوى الانصياع الى الضغوط الامريكية بعد فترة التفاوض بما يتيح مزيد من الوقت لهذه الدول لفتح اسواقها في القطاع المصرفي ، وبدات فعلا المفاوضات حول تحرير هذا القطاع في جنيف والتى يجب الانتهاء منها ستة اشهر بعد دخول اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة حيز التنفيذ ، وادخلت الولايات المتحدة في اطار هذه المفاوضات شرطا جديدا وهو ما يعرف بالرفع التدريجي للقيود على القطاع المصرفي PHASING ARRANGEMENTS ، اى ان تعلن كل دولة منذ الان عن نواياها والتزاماتها بالمدى والخطوات التى سوف تتخذها مستقبلا لتحقيق التدرج في تحرير قطاعها ، فضلا عن انها بالنسبة للدول النامية الاخرى مثل مصر والهند والتى تود اليوم الدخول في مفاوضات مع الدول المتقدمة من اجل

فتح أسواق الاخيرة أمام انتقال المهنيين ، فان الولايات المتحدة بل والمجموعة الاوربية تضع شروطا جديدة مفادها ان فتح اسواقها فى مجال العمالة يجب ان يقابله من ناحية اخرى اتخاذ الدول النامية موقف اكثر مرونة بالنسبة لفتح اسواقها فى القطاع المصرفى والتأمين وغيره من القطاعات التى تهم الدول المتقدمة بالدرجة الاولى ، وذلك على الرغم من أن الاتفاق لا يجيز اقامة الربط بين القطاعات بعضها البعض فى اطار التفاوض حول الالتزامات .

ولعل ابسط ما يمكن ان نقوله فى هذا المضمار هو ولو ان ظاهر هذه الاتفاقية يبدو حاميا لمصالح الدول النامية بشكل عام ، فان ممارسة الضغوط منذ الآن لاسيما من قبل الدول الكبرى لا يبشر بالخير ، وهو من شأنه التعجيل بأقصى سرعة بفتح الاسواق امام قطاع التجارة فى الخدمات . وان كان فى امكاننا دائما الالتزام ببنود الاتفاقية الا انه كثيرا ما تكون للضغوط اليد العليا . فأن الدول المتقدمة لا تتراجع قط امام توسيع قاعدة هذه الضغوط وربطها بأمور لا تتعلق على الاطلاق بما يتم التفاوض عليه ، وهو ما يجب أن نعمل حسابه من الان ، ولعل تجدر الاشارة فى هذا السياق الى ان الولايات المتحدة ودول المجموعة الاوربية أعطوا لنفسهم الحق بالابقاء على قطاع المنسوجات والقطاع الزراعى خارج نطاق الجات لاكثر من اربعين سنة ، بمعنى عدم اخضاعه لقواعد التحرير التى كان معمولا بها ، وحرصوا على ابقاء هذين القطاعين مغلقين وخاضعين للحمائية بكافة انواعها ، هل يمكننا أن نتوقع اعطاء الدول النامية نفس هذه الفرصة اى التحرير التدريجي لقطاع الخدمات وفقا لما يتلاءم مع سياساتها وتعزيز قدراتها على المنافسة ، دون ممارسة اى ضغوط ، وهو ما أجيب عليه من الآن بالنفى ، والمراحل القادمة للمفاوضات سوف تثبت لنا ذلك .

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العربي

التاريخ : ٢٦ ديسمبر ١٩٩٤

مع «الجات» التى يبدأ تطبيقها فى العام الجديد:

٢١٣ بليون دولار يدفعها الفقراء للأغنياء!

التحدى الأكبر فى «الجات» هو توقيت تحرير التجارة الدولية من وجهة نظر الدول النامية فهذا التوقيت يأتى فى أعقاب الثمانينيات أو العقد الضائع الذى توقفت فيه التنمية فى افريقيا وأمريكا اللاتينية وجنوب آسيا وانخفض مستوى المعيشة واستنزفت موارد الجنوب خدمة للديون ولاختلال ميزان اسعار التجارة مع الشمال وتدهور البنية الاساسية ومستوى الخدمات.

ومن المعروف فى كل المنظومات الطبيعية والحيوية والاجتماعية والاقتصادية ان تعاقب الصدمات وتضاعفها يفقد المنظومة القدرة على التحمل والمقامة، وبكل المعايير الاقتصادية والاجتماعية لم يكن من مصلحة الدول النامية ولا حتى الاستقرار العالمى ان يتوالى هذا الايقاع السريع الصدمات على الدول النامية، ولكن الحقيقة ان متطلبات الاقتصاديات العملاقة هى التى تحدد ايقاع وتوجهات استراتيجية الصدمات وليس البنك الدولى والصندوق والجات ونادى باريس ومجموعة السبعة الكبار إلى اليات إدارة وتشكيل النظام النقدى والاقتصادى العالمى بما يفى بمتطلبات الاقتصاديات العملاقة.

ولهذه الاسباب لم تحقق اتفاقيات الجات الغرض منها دائما ولاضمان ان تحقق الغرض منها هذه المرة أيضا ففى الثمانينيات وبعد التخفيض الكبير فى الرسوم الجمركية انتهاء بدورة ١٩٧٩، عمدت الدول الصناعية إلى اقامة عوائق امام الواردات غير الجمركية غطت حوالى نصف وارداتها نظرا لتدهور معدل نمو الاقتصاد العالمى مما ترتب عليه تدهور نمو التجارة العالمية من ٨٪ سنويا فى الستينيات بأكثر من ٤٠٪ رغم انف الجات وصاحب ذلك تدهور مكثف فى حصة الدول النامية وفى معدلات أسعار صادراتها وهنا يجب ان يثار سؤال مصيرى للدول النامية فإذا كانت استراتيجيات اليات التسلط الدولى النقدية والاقتصادية تعرقل معدلات النمو العالمى وخاصة فى الدول المدينة، فهل يمكن للجات ان تعالج هذا التوجه الهدام أم هى فى نهاية المطاف ستدعم بالنسبة للاقتصاديات المهمشة وهو الارجح.

ولكى نتعرف على حقائق اتفاقية «الجات»، يجب ان نعرف اولا ان حجم التجارة العالمية السلعية ١٩٩٢ بلغ ٣٥٨٠ الف بليون دولار وتجارة الخدمات ٩٠٠ بليون دولار بعد ان كان يقدر سوقها المستقبلى المتاح بما يزيد على ٣٠٠٠ بليون ونصيب الدولة الصناعية من هذه الغنيمة فى مجال السلع ٧١٪ يزيد بمعدل مستوى ٦٪ سنويا، والشرق الاوسط نصيبه ٣,٩٪ ينقص بمعدل مستوى ٤٪ سنويا

بقلم: * د. عصام الدين جلال

نظرا لتدهور اسعار البترول وهو السلعة الأساسية لتجارة الشرق الأوسط ولا علاقة لاتفاقيات الجات بعلاج تدهور معدل اسعار صادرات الدول النامية والتى تعانى منها افريقيا ايضا بتدهور سنوى ٢,٠٪ ونصيب الشركات المتعددة الجنسية من التجارة العالمية يبلغ حوالى ثلثها وهو نصيب لايعترف بحدود جغرافية او نظم اقتصادية.

ومن هذا التحديد ليس هناك مجال للاستغراب ان احدى دراسات البنك الدولى ومنظمة الدول الصناعية المعروفة بمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD تقدر العائد الذى ستجنيه الدول الصناعية من الاتفاقية سنة ٢٠٠٢ وهى سنة اكتمال تنفيذ الاتفاقية بمبلغ ٢١٣ بليون دولار سنويا، وان افريقيا بالمقابل ستخسر ٢,٦ بليون دولار سنويا وقد اسرعت وسائل الاعلام الغربية ومؤسساتها لتغطية هذا التقدير المفجع بطمأنة الدول الفقيرة ان خسارتها على المدى القصير، ولكن إذا افلحت فى تخطى العقبات واستغلال الفرص فستحقق مكاسب على المدى الطويل وتبين هذه الدراسة ان ٩٠٪ من هذه الفائدة ستكون ناتجة من تجارة السلع الزراعية وان ١٠٪ سيكون من تجارة السلع الصناعية وتحصل الدول الصناعية على ٩٩٪ منه، اما تجارة الخدمات والتى تحتكرها حاليا الدول الصناعية فى اغلبها هى وشركاتها المتعددة الجنسية فليس من السهل تقدير عائدها الضخم المتوقع وان كان من شبه المؤكد إن عائدها سيعود إلى الدول الصناعية الكبرى فقط، حسب تقدير الخبراء الدوليين.

وتؤكد كل الدراسات الدولية ان الدول المؤكد خسارتها هى الدول محدودة الدخل المستوردة للسلع الزراعية كما ترى جريدة الفايننشيال تايمز وعلى رأسها مصر، حيث يتوقع ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية بعد إزالة الدعم فى الدول المصدرة وزيادة حجم التجارة الذى سيعود على الدول المصدرة بـ٩٠٪ من مجمل ارباح تطبيق اتفاقيات الجات ومن ثم تدعو الاتفاقية لتقديم المعونة لهؤلاء الضحايا.

وبالاضافة فإن هناك سلبيات اخرى مهمة لتوقيت تنفيذ اتفاقيات الجات من وجهة نظر الدول النامية لأن الاتفاقية عقب تكوين تجمعات اقتصادية عملاقة تعطى افضلية تنافسية للدول الصناعية اضافة إلى افضلياتها التى تحصل عليها من تفوقها الصناعى والتكنولوجى والاقتصادى والعسكرى فالاتحاد الاوروبى والسوق المشتركة لشمال امريكا وشرق آسيا تمثل احتكارا ممتدا للتجارة العالمية وتهميشا اضافيا للدول النامية لسببين هامين اولهما: ان التجارة الداخلية داخل الاتحاد الاوروبى بين الدول المنضمة تستوعب ٣٥,٤٪ من التجارة العالمية والتجارة الداخلية بين دول شرق أسيا تستوعب ١١,٨٪ من التجارة العالمية، والتجارة الداخلية بين دول سوق شمال امريكا تستوعب ٧,٧٪ من التجارة العالمية، والأهم من ذلك ان التجارة المتبادلة بين السوق الأوروبية والامريكية تصل إلى ٣٢٧,٤ بليون اى ٩,٣٪ من التجارة العالمية بين امريكا الشمالية وشرق أسيا ١١,١٪ من التجارة العالمية وبين السوق الاوروبية والشرق اوسطية ٩٪ من التجارة العالمية، نصيب التجارة داخل هذه الأسواق المشتركة وبين بعضها البعض ٨٤,٣٪ من التجارة العالمية فتكون قيود واعباء اتفاقية الجات المحملة على الدول النامية محملة عليها وهى تلعب فعلا خارج ملعب التجارة الدولية ومع ذلك تتحمل الغرم والجزاءات كما لو كانت مشتركة فى المباراة.

---

* رئيس الجمعية القومية للتنمية التكنولوجية والاقتصادية

المصدر : الأهــــرام
التاريخ : ٢٣ - ٥ - ١٩٩٤

قبل البدء في تطبيق اتفاقية الجات خلال الأسابيع القادمة

الوزير المفوض بالبعثة المصرية «بجنيف».. يقول:

توقع زيادة الأعباء على الميزان التجارى المصرى نتيجة ٣ أسباب

تشمل تخفيض مصر للرسوم الجمركية على الخضر والفاكهة والالتزام بفتح باب الاستيراد على السلع المحظورة ومنها الدواجن وارتفاع أسعار الواردات الزراعية فى السوق الدولى

المصدر : الأهـــــرام
التاريخ : ٢٠ ... ١٩٩٤

مازالت هناك عشرات التساؤلات والاستفسارات الخاصة بتأثيرات تطبيق إتفاقية الجات على مصر ومن تلك التساؤلات تأثيرات الإتفاقية على اوضاع الميزان التجارى المصرى وعلى قطاع الزراعة وقطاع الخدمات وغير ذلك.. وتقوم صفحة موارد وتنمية اليوم بنشر تقييم هام أعده احد المفاوضين المصريين بجنيف حول الاتفاقية وهى الدكتورة ماجدة شاهين الوزير المفوض بالوفد الدائم المصرى بجنيف والتى أكدت على أن تطبيق اتفاقية الجات خلال الأيام القليلة القادمة من المنتظر أن يسبب بعض الصعوبات لمصر على المدى القصير والمتوسط خاصة على صعيد زيادة الأعباء على الميزان التجارى المصرى.. وأشارت إلى ان زيادة الأعباء من المنتظر ان تحدث نتيجة ٣ اسباب اولها إلتزام مصر فى ضوء ماتعهدت به وفقاً لبنود الإتفاقية فى مجال خفض الرسوم الجمركية بخفض رسومها لاسيما على الفاكهة والخضر بنسبة إجمالية ١٤٪ خلال العشر سنوات القادمة وبواقع ١.٤٪ سنويا بالإضافة إلى التزام مصر بفتح باب الإستيراد للسلع التى كانت محظورة مثل الدواجن المجمدة بنسبة ٢٪ حتى عام ١٩٩٥ لترتفع إلى ٥٪ بعد عشر سنوات كنسبة من الاستهلاك السنوى المحلى، أما السبب الثالث لارتفاع الأعباء على الميزان التجارى فتشتمل فى إرتفاع أسعار الواردات الزراعية فى السوق الدولى نتيجة لخفض الدعم بأشكاله المتنوعة لاسيما الدعم على الصادرات، حيث تشير التقديرات إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية مابين ١٠ إلى ٢٥٪ سنويا فى ضوء تحديد أسعار السلع الغذائية وبحلول عام ٢٠٠٠.

قدرت الدكتورة ماجدة الأعباء المالية على مصر بما يتراوح مابين ١٦٠ مليون إلى ٢٠٠ مليون دولار بحلول عام ٢٠٠٠ من جراء تطبيق برنامج الاصلاح الزراعى ومن جهة أخرى أكد الوزير المفوض المصرى بجنيف على أن كفاءة القطاع الخاص وقدرته على المنافسة الدولية هى التى ستحدد مدى نجاح الدولة فى الاستفادة من مزايا إتفاقية الجات وأكدت على أن إتفاق الخدمات يخدم مصالح الدول النامية ومنها مصر إلا انه يجيز فى نفس الوقت التدخل فى الشئون الداخلية للدول النامية فيما يتعلق بمواءمة قوانينها وقواعدها الداخلية.

وحول تأثيرات الاتفاقية وماهيتها تقول الدكتورة ماجدة شاهين لم يبق سوى أسابيع قليلة لتدخل المنظمة العالمية للتجارة التى تعتبر الجهة المشرفة والمنفذة لاتفاقيات جولة أوروجواى - حيز التنفيذ، كما يجرى حاليا المراجعة الاخيرة للترجمة العربية لهذه الاتفاقيات لعرضها على مجلس الشعب فى أقرب فرصة (يناير - فبراير)، لتمكين مصر من الانضمام الى هذه المنظمة كعضو مؤسس، وجدير بالذكر ان السيد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية قد قام بتفويض من السيد عمرو موسى وزير الخارجية بالتوقيع بالأحرف الاولى على اتفاقيات جولة أوروجواى فى المؤتمر الوزارى الذى عقد فى مراكش فى ١٥ أبريل ١٩٩٤، هذا، وقد قامت ١١١ دولة بالتوقيع فى مراكش من مجموع ١٢٥ دولة شاركت فى المفاوضات.

ويذهب البعض الى القول بأن المنظمة الجديدة لاتعدو ان تكون امتدادا للاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة والمعروفة باسم الـ GATT او تأتى لتحل محلها، غير أن هذه المنظمة - فى نظرى - ليس فقط اكثر شمولا وتعقيدا، بل إن دورها يمتد بل ويتعدى بكثير الاختصاصات والدور الذى كان يقوم به الجات على نحو مألوف نراه، وابسط القول إن دور الجات كان قاصرا على التعامل فى التبادل التجارى السلعى وتمثلت الجولات السبع السابقة على جولة أوروجواى والتى تمت فى اطاره فى التفاوض حول التنازلات فى الرسوم والتعريفة الجمركية بغية تحرير لتبادل التجارى فى المجال السلعى، بينما تتاهز المنظمة العالمية للتجارة فى قوتها الصندوق والبنك الدوليين، وستشكل معهما المثلث المختص بالمساهمة فى رسم السياسات الوطنية للدول فى مجالات النقد والتمويل والتجارة والتعاون معهما لتحقيق قدر اكبر من الاتساق فى رسم السياسات الاقتصادية الدولية ارساء معا قواعد النظام الاقتصادى والتجارى الدولى. كما سيقع على عاتق هذه المنظمة - وفقا لما نصت عليه المادة الثالثة من اتفاقية انشائها - تنفيذ اتفاقيات جولة اوروجواى وادارتها (وهى ٢٨ اتفاقية) وتوفير الاطار متعدد الأطراف للمفاوضات المستقبلية فى هذا الشأن.

وحتى يمكن لنا وضع تصور واضح لأهداف جولة أوروجواى وقواعد اللعبة الجديدة التى نحن بصددها والتى سيكون لها أكبر الأثر على حقوق والتزامات الدول فى التجارة الدولية، فان هناك عددا من النقاط الرئيسية التى يجب أن نشير اليها ابتداء والتى يجب ان تكون واضحة فى أذهاننا، والتى نوجزها فى الآتى:

النقطة الأولى: وتتمثل فى ان القطاع الخاص يعتبر محور نتائج مفاوضات جولة أوروجواى، ومدى كفاءته وقدرته على العطاء والابتكار والمنافسة الدولية سيعتبر المعيار الحقيقى الذى سيقاس به مدى نجاح الدولة فى الاستفادة من مزايا اتفاقيات الجولة، وطبيعى ليس المقصود هنا هو وقوف القطاع الخاص وحده فى الساحة الدولية لاسند له ولا قوة، فإن الدور الذى يقع على عاتق الحكومات يعتبر الدعم الرئيسى لتنشيط القطاع الخاص والارتقاء بقدراته وطنيا واقليميا ودوليا، وذلك من خلال تطوير ووضع القوانين والتشريعات اللازمة التى ليس من شأنها فقط تذليل المعوقات الداخلية وحث وتحفيز القطاع الخاص فى مجال أنشطته المختلفة، بل أيضا منحه الحماية اللازمة ووقايته من سبل المنافسة غير المشروعة والمعروفة بـ UNFAIR TRADE مثل سياسات الاغراق والدعم والاجراءات الحمائية المستترة الجديدة التى بدأت تظهر مثل الاجراءات البيئية وغيرها من متطلبات التغليف والعنونة وربط التجارة بحقوق الانسان وللعايير العمالية... الخ

وان ماشرعت اليه وزارة الاقتصاد والتجارة من تكوين ادارة فنية مستقلة تختص بالاتفاقيات الثلاث المعنية بالاغراق والدعم والوقاية تعتبر مثالا حيويا للاهتمام الذى توليه الدولة فى مجال الالتزام بنتائج الجولة وتحقيق أكبر قدر من الاستفادة من جرائها.

وعلى الدولة ايضا أن تعمل على توعية قطاعها الخاص وتعريفه بقواعد اللعبة الجديدة فى الأسواق الدولية وهى قاعدة المنافسة الحرة، فإن لم يبدأ القطاع الخاص بتطوير منتجاته على اساس الجودة الشاملة لرفع قدرته على المنافسة، فإن جنى الدولة لثمار نتائج الجولة سيبقى أمرا مشكوكا فيه، فإن القطاع الخاص اصبح احد الركائز الاساسية للعلاقات التجارية الدولية فى اطار النظام التجارى الدولى الجديد.

النقطة الثانية: بدأت مفاوضات جولة اوروجواى رسميا عام ١٩٨٦ باصدار ماعرف بالاعلان الوزارى، وقد ضم المؤتمر أكثر من ١٠٠ دولة عضو بالجات الى جانب دول أخرى غير أعضاء مثل الصين والجزائر وغيرها.

ولعله من المفيد توضيح أن هذه الجولة - والتى تعد الثامنة فى تاريخ الجات منذ انشائه واكثرها طموحا وشمولا - جاءت

كفاءة القطاع الخاص هي التي ستحدد نجاح الدولة في الإفـــادة من الجـــات

بمبادرة أمريكية واستمرت بما مارسته من قوة دفع وضغط من ناحية ومحاولات مستميته للاقناع من ناحية اخرى ليس فقط ازاء الدول النامية بل أيضا ازاء حلفائها من الدول المتقدمة عند اللزوم.

وطبيعى كانت الولايات المتحدة قد أعدت العدة لهذه الجتولة قبل ذلك بسنوات، لاسيما عندما بدأت تشعر بالخطر الذى أصبح يداهم اقتصادها ويعرقل تقدمه على ثلاثة أصعدة على وجه الخصوص، وهى:-

١ - تراجع قدرتها التنافسية على الصعيد الدولى فى مختلف مجالات التصنيع، لاسيما صناعة الحديد والصلب والسيارات والآلات والالكترونيات، واشتداد المنافسة فى مواجهة انتاجها ليس من قبل اليابان وألمانيا الاتحادية فحسب، بل أيضا من قبل مجموعة الدول التى عرفت بالصف الثانى مثل البرازيل وكوريا الجنوبية ودول الآسيان، التى اصبحت هى الاخرى تزاحم وتنافس الولايات المتحدة فى أسواقها الدولية بل وسوقها الوطنى، بينما ظلت أسواق تلك الدول مغلقة أمام المنتجات الأمريكية.

٢ - تهديد صادراتها الزراعية وانتاجها من الغذاء نتيجة لاشتداد منافسة المجموعة الأوروبية، على أثر تعاظم حجم الدعم الذى كانت تمنحه الاخيرة لمزارعيها، والذى كان يصعب على الولايات المتحدة مواكبته في ضوء سياستها التى كانت تهدف الى ضغط النفقات وخفض العجز فى ميزانيتها، وعليه، فقد ركزت الولايات المتحدة على نحو ماسوف نراه الى دمج السياسات الزراعية ضمن الاطار العام لجولة أوروجواى واخضاعها لقواعد الجات على نحو ماسوف نشاهده.

٣ - على الرغم من احتلال الولايات المتحدة المكانة الأولى بين الدول الصناعية فى أوائل الثمانينات فى مجال خدمات الكمبيوتر والمواصلات السلكية واللاسلكية، فانها لم تستطع تحقيق المزايا النسبية الواجبة من وراء ذلك، وبات لزاما عليها أن تجد الوسيلة اللازمة التى تعوض لها خسارتها فى الصناعة وتحمى لها ابتكاراتها الجديدة.

ومن هذا المنطلق يمكن تفهم الجهد الذى قامت به الادارة الأمريكية ومساعيها بالتعاون مع الدول المتقدمة الأخرى فى المطالبة بل ونجاحها فى ادماج وربط موضوعات جديدة وهى حقوق الملكية الفكرية والخدمات لأول مرة بسبل التجارة، وجعلها جزءا لايتجزأ من النظام التجارى الدولى.

* فالبنسبة لأوجه التجارة المتصلة بحقوق الملكية الفكرية فلن ادخل فى تفاصيلها باعتبار أنه تم تناولها كأحد موضوعات الندوة السابقة، ويكفى لى هنا ابراز الأسباب التى حدت بالولايات المتحدة مؤيدة من قبل الدول المتقدمة بالدفع بكل قوة بهذه الاتفاقية حتى أنه يمكن القول أن نتائجها والالتزامات الواردة بها تتجاوز ماكان متصورا في بداية المفاوضات من حيث نطاقها وكثافتها.

ويمكن فى اطار سردنا لهذه الأسباب القول باختصار ان غياب معايير دولية معترف بها لحماية حقوق الملكية الفكرية، وفى ضوء التطور المستمر وارتفاع نسب الانتاج القائمة على اساس الكثافة التكنولوجية TECHNOLOGY INTENSIVE، كان لزاما وضع قواعد متعددة الأطراف وملزمة للدول، فعلى الرغم من وجود المنظمة العالمية للملكية الفكرية الـ WIPO التى تختص بوضع معايير دولية معترف بها، فإن عدم تمتعها كسائر نظام الامم المتحدة بقوة الردع أو مايعرف بالـ ENFORCEMENT MECHANISM، اضعف من قدرتها على تطبيق القواعد والمبادىء المتفق عليها، فضلا عن أن الانضمام الى اتفاقياتها كان اختياريا.

تقوم اتفاقية الزراعة على ثلاثة محاور رئيسية وهى: -

أولا: تحويل القيود الكمية الى رسوم جمركية وخفضها تدريجيا وهو ما يعرف بالـ TARIFFICATION PROCESS (بما فى ذلك تدابير مثل القيود الكمية على الواردات والحد الأدنى لأسعار الاستيراد والقيود الطوعية على الصادرات..... الخ)، ويتم خفض هذه التعريفات الجمركية بنسبة ٣٦٪ فى فترة ٦ سنوات بالنسبة للدول المتقدمة، و٢٤٪ فى فترة ١٠ سنوات من جانب الدول النامية، (على ان يكون الحد الأدنى للتخفيض ١٠٪ لكل خط تعريفى للدول النامية و ١٥٪ للمتقدمة).

غير اننا نسارع بالقول الى ان عملية التحويل الى تعريفة جمركية لن تكون ذى جدوى من حيث فتح اسواق الدول المتقدمة على الاقل فى المراحل الأولى من تحرير السياسة الزراعية، فإن التعريفة الجمركية المفروضة بالنسبة للعديد من السلع الزراعية من المتوقع ان تكون مانعة بنفس درجة الحواجز غير الجمركية التى حلت محلها، حيث كثيرا ما وصلت الرسوم الجمركية فى الدول المتقدمة الى نسب تتراوح ما بين ٢٠٠ الى ٥٠٠٪ على القيمة

وإن كان علينا أن نؤكد من ناحية أخرى أن عملية تحويل القيمة الكمية الى تعريفة جمركية فى حد ذاته يتسم بميزتين أساسيتين:

أولهما: الشفافية ووضوح الرسوم الجمركية المفروضة يسهل عملية التفاوض عليها مستقبلا،

ثانيهما: تحديد التعريفات فى هذه المرحلة كحد أقصى ولا مناص من خفضها تدريجيا مستقبلا. فإن اتفاق الزراعة لايعدو ان يكون خطوة أولى نحو الاستقرار وامكانية التنبؤ فى التجارة بالمنتجات الزراعية، ويوفر اطارا لمفاوضات مقبلة بهدف ادخال مزيد من التحرير.

وإن لم تؤدى عملية تحويل القيود الكمية التى تعريفة فى حد ذاتها - وفى حالات عديدة - الى تحسن ملموس فى النفاذ الى الأسواق على الاقل فى المراحل الأولى من التحرير، فإن اقران هذا المحور بما نصت عليه الاتفاقية من الالتزام بحد أدنى لفتح الأسواق للسلع المحظورة بما يساوى ٣٪ من الاستهلاك المحلى تزداد الى ٥٪ على مدى ٦ سنوات من شأنه ان يساهم جديا في فتح الأسواق بالنسبة لهذه السلع على وجه الخصوص،

ثانيا: الرفع التدريجى للدعم الداخلى وهو الالتزام بخفض الدعم للمنتجين الزراعيين المحليين بنسبة ٢٠٪ خلال فترة تطبيق الاصلاح وهى ٦ سنوات، وتطبق التزامات تخفيض الدعم بصفة كلية على ما يعرف بمقياس الدعم الكلى أى:

وعلى ذلك يمكن نقل دعم الانتاج فيما بين السلع الاساسية بما يحقق اعادة التوازن، بين القطاعات ويسمح بتطبيق تخفيضات أقل بكثير على القطاعات المستهدفة

وهناك عدد من الاستثناءات فى هذا الصدد لن ندخل فى تفصيلاتها، ويكفى القول: ان الدول النامية تتمتع بعدد من الاستثناءات تختص بدعم الاستثمارات فى مجال الزراعة ودعم المدخلات الزراعية او الدعم الذى يمنح لتنويع الانتاج فى غير محاصيل المخدرات غير المشروعة (امريكا اللاتينية) والدعم المعروف باسم Creen Box فى مجالات البيئة والدراسات البحثية..الخ.

ثالثا: الرفع التدريجى للدعم الخارجى والدعم على الصادرات، (المادة ١:٩) ويتم خفض الدعم على الصادرات من خلال خفض القيمة المنفقة من الميزانية وذلك بنسبة ٣٦٪ بالنسبة للدول المتقدمة خلال ست سنوات و ٢٤٪ بالنسبة للدول النامية خلال عشر سنوات،

كما يتم خفض الدعم على الصادرات بالنسبة للكمية التى يتم تصديرها، والتى يتم خفضها بنسبة ٢١٪ بالنسبة للدول المتقدمة و ١٤٪ بالنسبة للدول النامية خلال نفس الفترات السابقة على التوالى، ويمكن أن نستخلص من اتفاقية الزراعة وآثارها بالنسبة لمصر الآتى:

مما لاشك فيه أن هذه الاتفاقية تتيح فرص تصديرية أفضل إثر خفض الرسوم الجمركية والغاء القيود الكمية وخفض الدعم الداخلي للمنتج المحلي، غير أن ذلك وان كان يعتبر شرطا ضروريا الا أنه ليس كافيا لزيادة فرص التصدير، فان الأمر يستلزم بالضرورة:

- ازالة المعوقات الداخلية أمام انسياب الصادرات،
- التركيز على الجودة والمواصفات الفنية والصحية ,(SPS)
- دراية كاملة بالمعايير البيئية الجديدة بالنسبة للتغليف والعنونة ...الخ،

كما انه يجب أن نتوقع عدد من الصعوبات التى يمكن أن تواجهنا فى المدى القصير والمتوسط والتى قد تتمثل فى الآتي:

١ - زيادة الأعباء على الميزان التجارى المصرى لثلاثة أسباب رئيسية: -

أ - التزام مصر في ضوء ما تعهدت به وفقا لبنود الاتفاقية فى مجال خفض الرسوم الجمركية بخفض رسومها لاسيما على الفاكهة والخضر بنسبة اجمالية ١٤٪ خلال العشر سنوات القادمة اى بواقع ١,٤٪ سنويا،

(كان المفروض ان يكون اجمالى الخفض على نحو ما رأيناه ٢٤٪، غير انه نظرا لأن مصر فى ضوء التزاماتها ببرنامج الاصلاح الاقتصادى قامت بالفعل بخفض الرسوم الجمركية بنسبة ١٠٪ فان المتبقى ١٤٪ من التزامها وفقا لاتفاقية الزراعة فى اطار جولة اوروجواى خلال الفترة من ١٩٩٥ وحتى ٢٠٠٥).

ب - فضلا عن التزامها بفتح باب الاستيراد للسلع التى كانت محظورة مثل الدواجن المجمدة بنسبة ٣٪ حتى عام ١٩٩٥، لترتفع الى ٥٪ بعد عشر سنوات كنسبة من الاستهلاك السنوى المحلى.

ج - غير ان أهم من ذلك كله هو ما ستتكبده الميزانية على أثر ارتفاع اسعار الواردات الزراعية فى السوق الدولى نتيجة لخفض الدعم باشكاله المختلفة لاسيما الدعم على الصادرات، وتشير التقديرات الى ارتفاع اسعار السلع الغذائية ما بين ١٠ الى ٢٥٪ سنويا فى ضوء تحرير اسعار السلع الغذائية وبحلول عام ٢٠٠٠.

كما يقدر ايضا بصفة مبدئية ارتفاع الاعباء المالية على مصر بما يتراوح ما بين ١٦٠ مليون الى ٢٠٠ مليون دولار بحلول عام ٢٠٠٠ من جراء تطبيق برنامج الاصلاح الزراعى.

٢ - من الآثار المتوقعة ايضا لتطبيق برنامج الاصلاح الزراعى هو تآكل الأفضليات التى كانت تتمتع بها العديد من الدول فى تجارتها لاسيما مع المجموعة الاوروبية ومن بينها مصر، ولنضرب مثلا على ذلك، فإن مصر كانت تتمتع بخفض جمركى نسبته ٤٠٪ على صادراتها من البطاطس الى المجموعة الاوروبية. ومن هنا ارتأت الدول المتقدمة مجتمعة وجوب تضمين مثل هذه القواعد والاتفاقيات تحت مظلة المنظمة الجديدة من خلال ربطها بسبل التبادل التجارى، وعلى المنظمة العالمية للتجارة الاشراف على تنفيذ هذه الاتفاقية والزام الدول بتطبيقها من خلال قوة الردع المتوفرة لها.

وقد صنعت هذه الاتفاقية ضوابط لكل من حقوق المؤلف والعلامات التجارية والعلامات الجغرافية والرسوم الصناعية والبراءات، وينص الاتفاق على قواعد جديدة ملزمة فى مجالات لم يكن حلها ممكنا فى اطار المنظمة القائمة الـ WIPO لاسيما بالنسبة للحصول على براءات عن جميع المنتجات او العمليات فى جميع ميادين التكنولوجيا بغية حماية الابتكارات والتكنولوجية الجديدة والمتقدمة.

× اما بالنسبة للاتفاقية الثانية التى دفعت بها الولايات المتحدة والدول المتقدمة على حد سواء هى كما نعلم اتفاقية التجارة فى الخدمات، وقد نكتفى فى هذا السياق الى الاشارة بايجاز الى ان الدول الصناعية الكبرى تعتبر اتفاقية التجارة فى الخدمات بمثابة اهم نتائج الجولة والتطور الحقيقى فى النظام التجارى الدولى خلال الخمسين سنة الماضية، لاسيما فى ضوء مانشاهده اليوم من تنامى سريع لقطاع الخدمات والذى اصبح يحتل نسبة ٦٠٪ تقريبا من العمالة والناتج القومى الاجمالى فيها، بل يذهب البعض الى تقدير انه خلال الثلاثين سنة القادمة ستنخفض نسبة العمالة فى القطاع الصناعى بالدول المتقدمة الى مالايتجاوز ١٠٪ من العمالة الكلية، وان دل ذلك على شئ فهو يدل على الاهمية المتعاظمة لقطاع الخدمات مستقبلا، ومايكسب تلك الدول بالتالى ميزة نسبية فى تجارة الخدمات التى اصبحت تمثل اليوم اكثر من ٢٠٪ من التجارة العالمية.

وان كنا نسارع بالقول، انه مع اعترافنا بان اتفاقية التجارة فى الخدمات تخدم مصالح الدول المتقدمة بالدرجة الاولى، فانها ليست بالضرورة تلحق ضررا باقتصاديات الدول النامية، على الاقل فى المرحلة الراهنة، حيث نجحت الدول النامية ابتداء من تحجيم آثار هذه الاتفاقية على اقتصادياتها، (وكانت مصر من بين الدول النامية النشطة فى اطار المفاوضات حول التجارة فى الخدمات)، فضلا عن ان هذه الاتفاقية لاتعدو ان تكون الخطوة التمهيدية الاولى لتحرير التجارة فى الخدمات،

ولايمكن لنا قياسها باربعين سنة أو اكثر من التحرير التدريجى فى تجارة السلع، وعليه فيمكن النظر الى هذه الاتفاقية باعتبارها «مقدمة» PRE-LUDE لمفاوضات اخرى من المتوقع لها ان تكون اكثر تعقيدا وصعوبة، خاصة وانه تم الاتفاق بالفعل على ان الجولة القادمة من المفاوضات ستأتى بعد خمس سنوات، وعلى الدول النامية حتى حينه ان تستعد لها، وكان طبيعى - عند دراسة هذه الاتفاقية ولتخصيص مكانة للخدمات فى اطار النظام التجارى الدولى كان لابد من مواءمتها وربطها بسبل التجارة، ومن ثم كان على المفاوض ايجاد مفاهيم جديدة تقوم بتعريف قطاع الخدمات وتحكم نطاق تبادلها وانتقالها عبر الحدود،

كما كان لزاما على المفاوض ايضا ايجاد وسيلة للاستعاضة عن التعريفة الجمركية فى مجال التجارة فى الخدمات، اى نظام بديل يسمح باتمام عملية تحرير التجارة فى الخدمات، وفى نفس الوقت التدرج فى فرض الالتزامات وتقديم التنازلات، ولايغيب عنا أنه لايوجد فى مجال التجارة فى الخدمات الحدود بالمعنى التقليدى المعروف، ومن ثم لا يمكن التحكم عند حدود الدولة فى دخول وخروج الخدمة من خلال فرض تعريفة جمركية على نحو مايتم بالنسبة للسلع،

وعليه فإن القيود على التجارة الدولية فى الخدمات تأتى من خلال القوانين والتشريعات الوطنية والقواعد والإجراءات الادارية التى تفرضها الدولة العضو، والتى تصبح محل تفاوض فى الاطار الذى تم وضعه لتحقيق التحرر التدريجى فى التجارة فى الخدمات.

ويمكن القول ان مايتضمنه هذا الاتفاق يخدم مصالح الدول النامية بصفة عامة، سواء كان ذلك من خلال مانجحت مجموعة مصغرة من الدول النامية (كانت مصر من بينها على نحو ماسبق ذكره) فى ادماجه فى نص الاتفاقية نفسها لحماية قطاع الخدمات بها ومساعدتها على تطويره وجعله قطاعا منافسا على الصعيد الدولى، او الحرية المطلقة التى منحت للدول بمقتضى الاتفاقية بالنسبة لاختياراتها للقطاعات التى ترى فتحها وبالدرجة التى تلائم اقتصادياتها وتطورها، الى جانب ماتتضمنه جداول الالتزامات من قيود واضحة ومحددة يمكنها بمقتضاها تحديد حصص دخول للموردين الاجانب لتقديم الخدمات،

واتساقها مع حاجة السوق الوطنية ووفقا لمقتضياته، كشرط المتطلبات الامنية وقصر انواع من الخدمات على المورد الوطني الى جانب امكانية فرض حدود قصوى او نسب محددة لاجور ومهايا الموردين الاجانب للخدمات نسبة الى الخدمات الوطنية، كذلك تحديد حجم التواجد التجارى وشرط تقديم التكنولوجيا الجديدة وتدريب الوطنيين. (بالنسبة لقطاع البنوك والتامينات مثلا) ومع ذلك فيجب التنبيه فى هذا المقام الى ماستجيزه هذه الاتفاقية من التدخل فى الشئون الداخلية للدول المتقدمة والنامية منها على حد سواء، لاسيما فيما يتعلق بمواءمة قوانينها وقواعدها الداخلية فى مختلف القطاعات الخدمية التزاماتها التى تتعهد بها بموجب الاتفاقية وفى سبيل التحرير التدريجى فى تجارة الخدمات.

النقطة الثالثة:

ويتعلق النقطة الثالثة بالقطاع الزراعى والسياسات الزراعية المتبعة التى كثيرا ماكانت عرضة لسلسلة تنبه متصلة من النزاعات التجارية فى ضوء ماتتضمنه من استثناءات واجراءات تقييدية خارج نطاق قواعد الجات، ودفعت الولايات المتحدة - على الرغم من ان سياستها هى الاخرى لاتخلو من اجراءات حمائية فى مجال الزراعة - ومؤيدة من قبل مجموعة الدول الـ ١٤ والمعروفة باسم CAIRNS GROUP الى ضرورة ادماج السياسة الزراعية ضمن قواعد الجات، وكانت دول المجموعة الاوروبية واليابان هى المستهدفة بالدرجة الاولى فى ضوء تزايد سياسات الدعم التى كانت تتبعها الاولى والنظام الحمائى المكلف من خلال اجراءات حمائية كمية بالنسبة للثانية،

وكثرت المحاولات فى اطار الجولات السابقة لفرض ضوابط اشد على سياسات التجارة الزراعية وقد باءت جميعها بالفشل، وظلت السياسة الزراعية ورفع الدعم احد الاهداف الرئيسية للولايات المتحدة ومجموعة كيرنز من جراء هذه الجولة، واستمر الخلاف حول برنامج الاصلاح الزراعى حتى المراحل الاخيرة من المفاوضات، وباتت فى النهاية قاصرة على الولايات المتحدة من ناحية والمجموعة الاوروبية من ناحية اخرى، واستمرت المفاوضات الثنائية فيما بينهما التى اسفرت عن اتفاق اولى فى فى اواخر عام ١٩٩٢ وادخال تعديلات عليه فى ديسمبر ١٩٩٣، والتى فرضت على الجميع دون جدل او تعديل،

الأسواق النامية تدفع فاتورة الجات مرتين

توقعات الخبراء

محمود عبد العزيز: توسع فى سوق المال والسندات وزيادة الخصخصة

د. حلمى نمر: مزيد من الاقبال على البورصة وثبات سعر الصرف والأسعار

محمد فريد: مساهمة الأفراد والبنوك فى عملية الخصخصة

د. فؤاد هاشم: تعاون عربى ـ عربى لمواجهة الشرق أوسطية

د. مدحت حسنين: نمو فى السياحة وظهور مؤسسات مالية جديدة

د. عبد الرحمن الجمل: مزيد من الإستقرار فى أسعار البترول

د. فخرى مكى: تأسيس أول جمعية للمتعاملين فى الأوراق المالية

د. رشاد على: محاولات مصرية لزيادة التعاون العربى المشترك

المصدر : العـالـم اليـوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٧ ديسمبر ١٩٩٤

تحقيق: داليا أباظة - خالد حميده:

مزيد من الخصخصة في مصر.. وانخفاض اسعار البترول العربي، وبدء ظهور آثار الجات على البلدان النامية.. تلك اهم ثلاثة احداث متوقعة محليا وعربيا وعالميا كما يرصدها خبراء الاقتصاد في مصر.. وقد تبدو الاحداث الثلاثة منفصلة الصلة ولكنها جميعا مترابطة فالجات وهي رؤية امريكية غربية تعني لفتح اسواق العالم باكمله خاصة في العالم الثالث الذي بدوره سيدفع الثمن مرتين.. الاولى بفتح اسواقه امام منتجات العالم المتقدم والثانية بالانخفاض المستمر في اسعار مواده الخام واهمها البترول.. ومحليا فإن الخصخصة لا تنطبق على مصر بمفردها فهي اتجاه عالمي خاصة في البلدان النامية وتعني ضمن نتائج متعددة ان اقتصاديات هذه البلدان سترتبط

بطريق مباشر أو غير مباشر بالاقتصاديات المركزية الكبرى في واشنطن والعواصم الغربية.

وقد تكون هذه الاحداث الثلاثة الكبرى ليست حكرا على عام 1995 باعتبار انها بدأت في العام الماضي خاصة الجات او قبل ذلك ولكن المؤكد أن التاثيرات الاساسية ستبدأ في الظهور خلال ايام العام الجديد.

باختصار يمكن القول ان العام الجديد سيكون عام دفع الفاتورة من بلدان العالم الثالث للعالم المتقدم.

○○ محمود عبد العزيز رئيس اتحاد بنوك مصر

أتوقع حدوث توسع في سوق رأس المال وتزايد السندات عن الاسهم حيث سيتم طرح اوراق مالية جديدة في صورة سندات سيقبل عليها جمهور المتعاملين في البورصة وكذلك زيادة معدل خصخصة الشركات في القطاع العام وحدوث تطورات تشريعية لتحسين المناخ الاقتصادي.

اصدار قانون جديد يحكم الاقتصاد وستزيد وظائف البنوك من خلال المساهمة في الشركات فيتضاعف العائد ويزداد معدل النمو ليصل إلى 5%.

واتوقع بداية مرحلة جديدة لمزيد من العالمية فمصر بموقعها المتميز ستدخل في عدة دوائر اقتصادية مع افريقيا خاصة شمالها ومع الخليج واوروبا نحو مجالات اقتصادية جيدة وفرص للاستثمار داخل مصر تعود بالنفع على الاقتصاد القومي وامامنا وقت كافٍ لزيادة الانتاج وتجويده للتنافس واقتحام الاسواق العالمية.

○○ الدكتور حلمي نمر نقيب التجاريين واستاذ بكلية التجارة جامعة القاهرة أتوقع قيام الحكومة المصرية بمزيد من الجهد في المرحلة الثانية من اصلاح الهيكل الاقتصادي وتنفيذ الخصخصة على مجموعة شركات قطاع الاعمال وفتح مجالات استثمار جديدة مما يعطي فرصا جديدة للعمالة.

حل كثير من سلبيات الاصلاح الاقتصادي خاصة مشكلة البطالة والركود الاقتصادي.

بالنسبة لاتفاقية الجات فإنه من الصعب تطبيقها بصورة سريعة على مصر أو الدول النامية لذلك لا أتوقع ان يكون لها دور ملموس في العام الجديد خاصة ان هناك سلبيات كثيرة تعاني منها اقتصاديات الدول النامية خاصة ذات الجودة المنخفضة.

أتوقع ثبات سعر الصرف وحدوث اصلاح نقدي ومصرفي وستخف حدة زيادة الأسعار في منتصف العام

على صعيد بورصة الاوراق المالية فإنه في الشهور الاخيرة من عام 94 حدثت مشاركة من المواطن غير المتخصص في شراء الاسهم التي عرضت في السوق واخشى حدوث نوع من المضاربة له اثار عكسية على عمليات السوق المالية.

سيحدث أقبال من المواطنين على البورصة مع استمرار انخفاض سعر الفائدة في البنوك وسيواجه المواطنون اموالهم نحو الشركات لان البنوك لن تفي بتوقعاتهم في الربح.

واعتقد ان مشاكل الغش التجاري التي ظهرت في عام 94 ستختفي في عام 95 خاصة مع تطبيق قانون الغش التجاري الذي يعتبر رادعا قويا للتاجر الغشاش.

○○ د. فؤاد هاشم وزير الاقتصاد الاسبق ورئيس بنك الاستثمار العربي السابق أتوقع استمرار سياسة الاصلاح الاقتصادي المصرية.

بدء العمل بقانون الضريبة الموحدة.

عربيا ستبدأ تاثيرات الاتفاق الاسرائيلي مع كل من الفلسطينيين والأردنيين خاصة في المجال الاقتصادي واعتقد ان العرب ربما يفكرون في إعادة مناقشة سبل اقامة سوق عربية مشتركة لمواجهة آثار السوق الشرق أوسطية وكذلك مواجهة تاثيرات الجات المحتملة.

○○ د. مدحت حسنين استاذ الاقتصاد بالجامعة الأمريكية

توقعاتي لعام 1995 تتمثل في الآتي:

التعجيل في برنامج الخصخصة المصري وطرح مزيد من الأسهم وتوسيع قاعدة

الملكية بين الافراد والهيئات عن طريق صناديق الاستثمار والاتجاه نحو بيع الأسهم بنسبة تزيد على 10٪ من قيمة راس مال الشركات المعروضة للبيع وقد تصل هذه النسبة إلى 30٪ ـ 40٪.

حدوث تطورات فى سوق المال مع ظهور مؤسسات مالية جديدة مثل شركات رأس المال المخاطر وأمناء الاكتتاب والشركات المتخصصة فى تصنيف الأسهم.

اتجاه الحكومة لاصدار قانون يمنع الاحتكار فى السوق وهو تشريع أرى حتميته مع الظروف التى يمر بها السوق المصرى.

ستؤثر انتخابات مجلس الشعب والحكومة الجديدة بشكل ملموس على الاحوال الاقتصادية المتبعة خلال العام القادم.

وعلى صعيد السياحة ورغم ان الدولة ابدت فى عام 94 استعدادا لحل مشاكل السياحة إلا أن الشركات مازالت تعانى من بعض المشكلات التى اتوقع ان تتنبه لها الدولة فى عام 95.

وسنشهد مزيدا من الاقبال السياحى مقارنة بعام 94.

بالنسبة للصناعة الوطنية فى مصر سيحدث احد أمرين إما انها سترقى من نفسها وتبحث عن التجويد حتى تنافس الصناعة الاجنبية أو أنها ستفشل ويحدث لها العديد من المعوقات واعتقد ان تشجيع التصدير للخارج يمكن ان يدفع الصناعة الوطنية باتجاه الاحتمال الأول.

○○ **رشاد على نائب مدير بنك قناة السويس:** أهم الاحداث عام 94 هى استمرار خطوات مصر فى اتجاه الإصلاح الاقتصادى والاسراع فى برامج الخصخصة وبداية الاستثمارات فى محافظة سيناء ونشاط سوق الأوراق المالية فى الشهور الاخيرة من عام 94 ومواجهة الغش التجارى باصدار قوانين رادعة أما اهم ما يشغل مصر فى العام القادم فهو الوصول إلى كيان عربى اقتصادى مشترك وكذلك إلى صورة من التعاون مع الدول الافريقية فى مجال الاستيراد والتصديرو تبادل العمالة ومن المنتظر حدوث مزيد من الخصخصة فى البنوك المشتركة وشركات السياحة.

○○ **د. فخرى مكى مستشار هيئة سوق المال:** سيشهد عام 95 نشاط أول جمعية للمتعاملين فى مجال الأوراق المالية فى السوق المصرية والتى بدأ تاسيسها بالفعل.

وهى تهدف إلى ايجاد رابطة بين جميع اطراف التعامل من المستثمرين بالسوق إلى شركات السمسرة وشركات تكوين المحافظ وصناديق الاستثمار وشركة المقاصة والتسوية وشركات رأس المال المخاطر وشركات إدارة صناديق الاستثمار وما يستجد من شركات جديدة تتعامل بالسوق.

○○. **محمد فريد نائب رئيس البنك العربى الافريقى:** اهم الاحداث من وجهة نظرة كانت فى اقرار قانون الضريبة الموحدة وفتح باب استيراد السيارات وتخفيض الجمارك عليها والغاء السقوف الائتمانية على القطاع العام وتحريره.

أما عن توقعاته فى عام 95 فهى التوسع فى برامج الخصخصة ومشاركة البنوك والافراد إلى جانب القطاع الخاص فى شراء أسهم شركات قطاع الأعمال المطروحة للبيع.

○○ **د. عبد الرحمن الجمل استاذ الاقتصاد بكلية السياسة والاقتصاد بجامعة القاهرة:** عام 94 كان فاصلا فى تاريخ الاقتصاد الدولى فقد تفجرت مشكلات التضخم والركود العالمى بشكل لم يسبق له مثيل منذ الازمة الاقتصادية فى الثلاثينات من هذا القرن وقد شهد موافقة الكونجرس الامريكى ومجلس الشيوخ على اتفاقية الجات ودخول العالم عصر التكتلات الدولية العملاقة.

ويمكن القول إن الركود كان هو السمة الغالبة على اقتصاديات دول العالم خلال عام 94 وان اختلفت درجته ونوعيته من بلد لأخر وبعض هذا الركود كان تضخميا ومصحوبا بارتفاع كبير فى معدلات التضخم كما هو الحال فى معظم الدول النامية والبعض الأخر كان ركودا صرفا يشمل تراجعا فى معدلات النمو الاقتصادى وانخفاضا فى مبيعات الركود رغم ان اتفاقية الجات ستعطى دفعة قوية وتظهر اثارها على الاقتصاد العالمى إلا أنها لن تحقق مكاسب للدول النامية واعتقد ان دول الأوبك ستواجه مزيدا من الانخفاض فى أسعار البترول إلا أن صورة الاقتصاد خلال عام 95 ليست كئيبة فمن المتوقع ان تنمو اقتصاديات دول العالم الصناعية الكبرى بنسبة 22٪ وان تسعى الدول النامية إلى إصلاح هياكلها الاقتصادية وبالنسبة لمصر فهى لن تختلف عن غيرها من الدول النامية فى محاولاتها الجادة لإصلاح هيكلها الاقتصادى.

○○ **د. رشاد على نائب مدير بنك قناة السويس:** أهم حدث عربى اتوقعه هو سعى مصر للوصول إلى الاقتصاد العربى وزيادة التبادل التجارى مع افريقيا ومحليا مزيد من الخصخصة للشركات والبنوك المشتركة.

ندوة في القاهرة حول مشاكل الكتاب:

النشر العربي بين التزوير والتسويق

□ القاهرة -
من جابر القرموطي:

■ اصبحت مهنة النشر وحركة التأليف والابداع في مصر والعالم العربي خلال السنوات الاخيرة بالغة خطيره اصبحت تهدد المهنة في اساس وجودها. وتتمثل هذه الآفة في تزوير الكتب إلا انها ليست المشكلة الوحيده التي تواجه الكتاب العربي، فهناك مشاكل الصناعة والترجمة والتسويق.

وحول هذه المشاكل وغيرها نظم المجلس المصري الاعلى للثقافة ندوة في مقره في القاهرة اخيرا ناقشت على مدى يومين ١٣ بحثا عن مشاكل الكتاب ومعوقات النشر، وسبل اهمالها.

في بداية الندوة اكد محمد هاني طلبة المدير العام للتوزيع في مؤسسة «الاهرام» ان مجموع ما تنتجه مصر والدول العربية من الكتب لا يزيد على ١٥ الف عنوان سنويا، وهذا الانتاج لا يمثل سوى ٠.٢ في المئة من الانتاج السنوي العالمي و٥ في المئة من انتاج دول اوروبا الغربيه والولايات المتحدة الاميركية، فيما يمثل الانتاج المصري ٦٠ في المئة من اجمالي الانتاج العربي اذ بلغ عدد العناوين المنشوره العام ١٩٩٣ ما يزيد على ٩ الاف عنوان.

وتشير الاحصاءات الى ان انتاج الكتب المدرسيه في الدول المتقدمة يمثل ٧٥ في المئة من الانتاج الكلي فيما تمثل الكتب غير المدرسية ٢٥ في المئة فقط في مقابل ان الكتب المدرسية في الدول النامية تمثل ٢٥ في المئة من اجمالي الانتاج والكتب غير المدرسية ٧٥ في المئة.

واشار طلبة في مداخلته الى ان هناك دراسة تحليلية لتصنيف الكتاب المصري الكلي من الكتب نهاية العام الماضي باستخدام تصنيف ديوي العشري، حيث بلغ عدد العناوين في عشرة مواضيع هي الاداب والديانات والعلوم الاجتماعية والتاريخ والعلوم التطبيقية و الفلسفة والعلوم البحتة والفنون واللغات والاعمال العامة ٨٧٦٠٠ اضافة الى الانتاج من كتب الاطفال الذي بلغ ١٠ الاف عنوان

وانتقل طلبة الى المعوقات التي تواجه تسويق الكتاب المصري لتطرق الى المشكلة من منظور تسويقي واورد اسبابا عدة اهمها ارتفاع نسبة الامية على مستوى الوطن العربي (وصلت الى ٧٠ في المئة في الدول ذات الكثافة السكانية) وتزوير الكتب المصرية في بعض الاسواق العربية والارتفاع المستمر في اسعار الكتب بما لا يتناسب ومستويات مداخيل القراء نتيجة الاعتماد على استيراد معظم مستلزمات انتاج الكتاب من الخارج، وزيادة الاسعار العالمية للورق بنحو ٥٠ في المئة، وعدم توافر البيانات الكاملة للكتاب العربي، وقصور الاعتمادات المالية المخصصة لشراء الكتب في المكتبات الجامعية، وظهور المطبوعات الالكترونية الحديثة كمنافس جديد، اضافة الى المنافسة الشديدة التي يواجهها الكتاب من وسائل الاعلام المسموعة والمرئية، وارتفاع كلفة الاعلان عن الكتب الجديدة في وسائل الاعلام المختلفة، وبطء اجراءات تصدير الكتاب المصري الى الخارج، وارتفاع كلفة شحن الكتب الى الخارج وعدم وجود خطوط نقل منتظمة الى جانب القيود المفروضة على حرية انتقال الكتب بين الدول العربية، وعدم وجود اعتمادات قوية للناشرين والموزعين في الدول العربية قادرة على تطوير الاداء.

اما جمال زكي عضو لجنة النشر في المجلس الاعلى المصري للثقافة فاشار الى ان نصيب الفرد من استهلاك الورق في الولايات المتحده الاميركية يبلغ ٦٠٠ كلغ سنويا تليها بريطانيا ٢٦٠ كلغ ثم المانيا ٢٥٠ كلغ فيما تتراوح معدلات استهلاك الفرد للورق في مصر بين ٦ و٧ كلغ موضحا انه على رغم ان عدد سكان العالم العربي تجاوز الـ ٢٠٠ مليون نسمة الا ان المطبوع في الكتبه لا يزيد على ٥٠ الف نسخة من اشهر الكتب ويصل بعضها في الطباعة الى ٥ الاف نسخة فقط ويستمر تسويقها لفترة طويلة ما يوضح ضعف الانتاج المصري والعربي عموما في هذا المجال مقارنة بالانتاج الاجنبي.

وراى زكي ان هناك مشاكل جسيمة تعاني منها صناعة الكتاب في مصر والعالم العربي، فبالاضافة الى المشاكل الثقافية والاجتماعية هناك مشاكل قانونية بما فيها عدم وجود تشريع متكامل يحكم هذه الصناعة، ووقوعها تحت طائلة العديد من التشريعات العامة غير المتخصصة، الى جانب المشاكل المالية وابرزها رفع التعرفة الجمركية على الورق المستورد ومستلزمات الطباعة من ٥ في المئة الى ١٥ في المئة للورق الخاص بصناعة الكتب والاحبار من ٢٠ في المئة الى ٤٠ في المئة بالاضافة الى ١٠ في المئة ضريبة مبيعات وهي الاجراءات التي اعتبرها خبراء صناعة الكتاب في غير محلها في وقت تتجه الدولة الى التحرير الكامل للتجارة الخارجية.

وقال ابراهيم المعلم رئيس مؤسسة دار الشروق للنشر في مداخلته عن التزوير وآثاره، ان الاضرار التي يسببها عملية التزوير متعددة واهمها حرمان المؤلف من العائد الطبيعي المقابل للجهد والعلم والخبرة وهو ما يقتنصه المزور القرصان، كما تشمل هذه الاضرار الناشرين لجهة انهم يخسرون عائد مخاطرتهم وجهودهم وتمويلهم مما يؤثر بالسلب على حركة النشر عموما لانه يتسبب في إحجام معظم الناشرين عن نشر الاعمال الكبيرة او عدم اتاحة الفرصة للمؤلفين والمواهب الجديدة وهو الامر الذي لا يتأتى الا في حالة حماية مهنة النشر وتحقيقها لعائد يحفزها على ذلك.

واستطرد المعلم قائلا: ان هناك سلبيات وثغرات يستغلها المزورون اهمها ان التشريع في معظم الدول العربية غير موجود تقريبا مما يعرقل الملاحقة او العقاب او حتى التلويح به للردع او التخويف. ان بعض القوانين الصادرة حديثا في مصر جاء في مصلحة المزورين، فزيادة الجمارك والرسوم وضريبة المبيعات على مستلزمات انتاج الكتاب (١٨ في المئة على الورق ومثلها على ماكينات الطباعة و٤٤ في المئة على الاحبار والافلام وزنكات الطباعة) زادت من كلفة انتاج الكتاب في مصر بحوالي ٣٣ في المئة. وهذا يعني ان المزور يتميز عن الناشر الشرعي في عدم تحمله للاعباء المالية لحقوق التأليف والمراجعة والتحرير والاخراج الفني والتصحيح وكل الرسوم والمصاريف الادارية، اي ان كلفة المزور تقل عن كلفة الناشر الشرعي بحوالي ٣٠ - ٣٥ في المئة للكتاب الثقافي العام و٦٠ - ٧٥ في المئة للكتاب الجامعي، بالاضافة الى ان المزور لا يقدم إلا على تزوير الكتب التي ثبت نجاحها وزاد الطلب عليها.

ولم يكتف المشاركون في الندوة بطرح معوقات النشر في مصر والعالم العربي بصفة عامة، بل اكد اكثر من مداخلة على ضرورة ازالة العوائق التي تواجه دور النشر الخاصة، ومنها الغاء الرقابة التابعة لوزارة الاعلام على المطبوعات عند تصدير الكتب وان تكون رقابة النشر في الازهر الشريف محصورة على القرآن الكريم والاحاديث النبوية وكتب التفسير وان يتم التعامل مباشرة بين الناشرين وبين الافراد مع التجريد والتحرر من دور المرور باي جهات اخرى.

واثار حلمي المطيعي عضو لجنة النشر في المجلس الاعلى المصري للثقافة قضية مهمة وهي ضرورة تعديل قانون اتحاد الناشرين المصريين. وقدم ورقة عمل مفادها ضرورة اجراء هذا التعديل خصوصا بعد انعدام اهمية القانون الخاص بالاتحاد الذي انشئ العام ١٩٦٥ والذي لم يعد يتفق ومتغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية عدة شهدتها المنطقة في السنوات الاخيرة.

واكد المطيعي ان تعديل هذا القانون يجب ان يتم في ضوء دراسة جديدة وجادة للقضايا المختلفة مثل اهمية عضوية اتحاد الناشرين المصريين في اتحاد الناشرين العرب لان مثل هذه العضوية تيسر سبل مكافحة تزوير الكتاب في البلاد العربية، مشيرا الى ارتباط موضوع التعديل كذلك بدراسات خاصة بالنشر العام والخاص من حيث الاهداف والمعوقات، بالاضافة الى قضايا اخرى كثيرة مثل الاصلاح الاقتصادي والمعوقات امام انتاج الكتاب المصري ومشاكل التوزيع الداخلي والخارجي وتطور الطباعة والاجراءات الجمركية والضريبية.

ورأى المطيعي ضرورة تشكيل لجنة برئاسة الدكتور جابر عصفور الامين العام للمجلس الاعلى للثقافة لصياغة تعديلات قانون اتحاد الناشرين في اطار مشروع يعرض على مجلس الدولة ثم مجلس الوزراء فمجلس الشعب لإصدار قانون جديد لاتحاد الناشرين في مصر يتفق والمتغيرات التي طرأت على الحياة الثقافية المصرية بعد ثلاثين عاما من اصدار القانون السابق.

واكدت الباحثة نوال الحلاوي من خلال مداخلتها «الترجمة في الوطن العربي، أزمة عابرة ام مزمنة؟» ان الترجمة الى العربية ومنها، تمر بأزمة ليست عابرة في ضوء الاحتياج اليها وضرورتها لملاحقة العصر. واستندت الى ارقام مستمدة من الحولية الاحصائية للعام ١٩٩٢ التي تصدرها اليونيسكو وتؤكد ان الترجمة من لغة بلد معين واليها، ترتبط بمدى تقدم هذا البلد او ذاك.

وساقت مثالا انه في العام ١٩٨٩ كان عدد الكتب التي ترجمت في بلاد العالم المختلفة ٦١٥٣١ منها ٨٢٠٢ في الاتحاد السوفياتي السابق، و٨١٣٩ في المانيا الغربية، و٦١٠٥ في اليابان، و٩١٤ في المملكة المتحدة، و١٠٤ في مصر. وطبقا لاحصائية اخرى كان عدد الكتب التي ترجمت في عام ١٩٨٨ من اللغة الانكليزية ٢٩٢٩٤، منها ٦٦٢٠ من روسيا و٥٠٧٩ من المانيا [illegible] من الدول العربية.

واشارت الحلاوي الى ان ازمة الترجمة في العالم العربي عموما ترجع الى اسباب عدة اهمها: الافتقار لمشروع قومي عربي، وترتيب الاولويات العربية، ومشكلة المصطلح العربي، والاسلوب الفردي في اختيار ما يترجم، وعدم تواصل الاجيال في مهنة الترجمة واندثار الخبرات وسوء الاعداد وضعف الجزاء.

وتطرق محمود عبدالمنعم مراد رئيس اتحاد الناشرين المصريين الى الموضوع نفسه ورأى ضرورة تطوير اسلوب اتحاد الناشرين بما يتفق والانظمة العالمية الجديدة مشيرا الى ان انشاء الاتحاد المصري طبقا للقانون رقم ٢٥ للعام ١٩٦٥ جاء نتيجة ظروف اضطر معها الناشرون المصريون ووزارة الثقافة المصرية الى تكوين هذا الاتحاد، وانعقد الامل عليه بتحقيق الاغراض التي حفزت السلطات الرسمية والناشرين على المطالبة بانشائه ولم يكن في العالم العربي في ذلك الوقت اتحادات للناشرين ممثلة لهم وتتمتع بالشخصية الاعتبارية الا في لبنان حيث كانت توجد ولا تزال نقابة تجمع الناشرين وترعى مصالحهم وتسوي ما قد يقوم من خلافات بينهم.

واضاف: وقت انشاء اتحاد الناشرين المصريين كان النظام السياسي شموليا ومن ثم نص القانون الخاص بتشكيل الاتحاد على ان يتألف المجلس من ١٩ عضوا منهم تسعة بالتعيين وعشرة بالانتخاب. واصبح جليا بعد تغيير السياسة العامة للدولة وتشجيع القطاع الخاص ان وجود تسعة اعضاء حكوميين يمثلون وزارات الدولة في مجلس الادارة لا يتفق والتوجه الجديد للسياسة المصرية، فالاعضاء الحكوميون المعينون لا يستطيعون مخالفة النظم السارية والمتبعة في هيئاتهم حتى لو تعارضت مع الاهداف التي يتبناها الاتحاد، بالاضافة الى ان هؤلاء قد يكون لهم دور في توجيه الانتخابات التي تجري داخل الاتحاد وجهة معينة ومن ثم يفقد هيبتها

واكد مراد ان هناك عقبات كثيرة امام صناعة النشر ولا بد من تغيير وتعديل هذه القوانين التي تحول دون تحقيق الهدف وقيام الاتحاد بواجباته مشيرا الى ان التغيير الاول يكمن في تغيير اسم الاتحاد نفسه وتحديد الاهداف التي من اجلها يتم دعمه ومساندته.

ودعا الكاتب فاروق خورشيد الى اعطاء الكاتب المصري في مصر حقه وضرورة تطوير العلاقة بين الكاتب والناشر في هذا الاطار لان هناك ظلما فادحا يقع على الكاتب لدرجة ان دور النشر المصرية اصبحت تحدد للمواضيع التي يُطلب من الكاتب التطرق اليها من دون الاهتمام بالابداع والمزاج العام وحرية الكاتب وهذه تعد سابقة خطيرة يجب التطرق اليها. وكما ان هناك مشاكل للكاتب والناشر، هناك مشاكل ضخمة للكاتب ودور النشر يجب معالجتها قبل معالجة اي امور اخرى.

واتفق المشاركون في الندوة على ان تعرض توصيات الندوة على وزير الثقافة المصري قبل نهاية الشهر الجاري لاعتمادها وعرضها على رئيس مجلس الوزراء تمهيدا لاحالتها الى مجلس الشعب (البرلمان) لتنفيذها في اقرب وقت.

المصدر : المساء

التاريخ : ١ - ٣ - ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

غداً .. اليوم الموعود

التجارة العالمية .. تحت مظلة الجات

اليوم .. يدخل العالم مرحلة جديدة فى منظومة العلاقات التجارية الدولية بين الدول المتقدمة والنامية .. وهى مرحلة مابعد اتفاقية « الجات » التى تفرض مهاما شاقة وصعبة على الصناعات الوطنية فى العديد من الدول النامية ، وتضعها امام تحديات جديدة لايمكن مواجهتها الا بتطوير الانتاج ورفع مستوى جودته .. لان المناقشة فى المرحلة القادمة ستكون مع العمالقة .

د. ابراهيم فوزى .. لـ « المساء »

أحذِّر .. رجال الصناعة

المصدر : الـمـسـاء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٩٤

لا مكـان فى السوق العـالمى .. للإنتاج المتواضع

القرار ١٠٧ يحارب الغش .. ويساعد على الانطلاق

تحقيق :
رءوف شـايد

اتفقنا ٢٥ مليار جنيه .. على البنية الأساسية للتصنيع

اقتصادنا قادر على المواجهة .. بشهادة اليونيدو

فى لقاء مع .. الدكتور ابراهيم فوزى وزير الصناعة والثروة المعدنية تحدث عن مستقبل الصناعة الوطنية المصرية فى ظل اتفاقية « الجات » ومنافساتها .. والدور الذى ستقوم به الحكومة فى حماية الصناعة الوطنية .. ورؤيته وتوقعاته لما ستشهده الصناعة المصرية خلال عام ١٩٩٥ ..

فى البداية اكد الوزير ان اتفاقية الجات التى وقعت عليها مصر مؤخرا .. وسيتم تطبيقها اعتبارا من اول يناير .. هذه الاتفاقية فرضت قواعد جديدة فى التجارة الدولية .. كما فرضت على الصناعة الوطنية التزامات بمستويات اداء وجوده معينة .

لذلك والكلام لايزال للدكتور ابراهيم فوزى - فإننى احذر اصحاب المصانع من مجرد التهاون فى تحسين جوده السلع المحلية .. مع ضرورة تقديمها باسعار مناسبة .. لان من يتقاعس عن تأهيل نفسه للمرحلة القادمة سيجد نفسه محاطا بالعديد من المشاكل وخاصة فى مجالى التسويق والبيع .

ويرى وزير الصناعة ان اشادة منظمة التنمية الصناعية للامم المتحدة « اليونيدو » بتحسين اداء الاقتصاد المصرى خلال المرحلة الحالية ، من حيث تقليل عجز الموازنة والسيطرة على معدل التضخم وتحقيق فائض فى ميزان المدفوعات وتحسن الميزان التجارى وتحرير اسعار الصرف ، وتحرير التجارة الخارجية مع ارتفاع نصيب الصناعة فى الناتج القومى ليصل الى نحو ٣٠٪ .. تعكس مدى قدرة الصناعة المصرية على مواجهة الاسواق العالمية الاخرى فى ظل الاتفاقيات الدولية .. وخاصة اتفاقية الجات .

وعن دور الحكومة فى حماية الصناعة الوطنية الجديدة .. قال الوزير ان الحكومة لن تتردد فى حماية الصناعة الوطنية الجديدة بما يتمشى مع التطور العالمى .. مشيرا الى ان الدولة انفقت ٥٢ مليار جنيه على البنية الاساسية فى مجال الصناعة فقط منذ اواخر السبعينات وحتى الان ..

اضاف مستطردا : ان الحكومة وضعت فى خطتها الجديدة ميزانية لزيادة الانتاج للقطاعات المختلفة .. وللصناعة بصفة خاصة .. وستقوم الدولة باستكمال الاستثمارات المطلوبة فى الخطة للمشروعات والمجالات التى لايقبل عليها القطاع الخاص .

وواصل الوزير قائلا : أن سياسة الوزارة تضع فى اساسياتها عدم التنسيق بين المصانع المتشابهة فى الانتاج لترك المجال فسيحا امام عنصر المنافسة وذلك لمحدودية السوق المحلى .. ولان الهدف الاكبر هو الخروج والانطلاق للسوق العالمى ومايفرضة من جوده ومواصفات خاصة .. اضافة الى تهيئة المناخ المناسب لزيادة فرص الاستثمار الصناعى بهدف رفع نسبة الصناعة فى الناتج القومى على ماهى عليه الان .

اضاف الوزير ان التزام الحكومة امام الصناعة الوطنية التزام اساسى .. وان التحدى الحقيقى امامنا اصبح يتمثل فى مدى قدرة المصانع .. وخاصة التابعة للقطاع الخاص - على استخدام الالات الحديثة والاليات التى اتفق عليها فى التجارة الدولية ..

وهذا يتطلب ضرورة قيام المراكز والوحدات الانتاجية فى كافة القطاعات باعطاء وتقديم بيانات دقيقة حتى تتمكن الوزارة من مساعدة هذه الشركات والمواقع الانتاجية فى زيادة صادراتها للاسواق العالمية .

الوزارة تسعى لمساعدة المكاتب والشركات فى مصر سواء كانت محلية او اجنبية - بحيث تكون مفوضة لمنح شهادات الجودة (الايزو ٩٠٠٠) ولتساعد المصانع المصرية فى الحصول على الشهادات وذلك بالاضافة للمساعدات التى تقدمها الهيئة العامة للتوحيد القياسى التابعة للوزارة من حيث تقديم المواصفات القياسية الدقيقة اولا بأول .. مشيرا الى ان عدد الشركات التى حصلت على الايزو بلغ ٩ شركات قطاع اعمال وخاص .. وهناك مجموعة كبيرة فى الطريق .. منها ٩ شركات تتبع الهيئة العربية للتصنيع .

وعن توقعاته لما ستشهد الصناعة المصرية خلال عام ١٩٩٥ .. قال الدكتور ابراهيم فوزى ان الصناعة المصرية ستشهد خلال عام ١٩٩٥ طفرة وتطورا كبيرين نتيجة للعمل الدؤوب بالمصانع التى انشئت بالمدن الجديدة .. والتى تتزايد اعدادها يوما بعد يوم .

ويسوق الوزير مثالا على ذلك بمدينة السادات التى بلغ متوسط حجم الاستثمارات بها وحدها ٢ مليار جنيه .. وتصل طاقتها الانتاجية الى ٦ مليارات جنيه .. ويعمل بها ١٥ الف عامل .. سيرتفع عددهم الى ٢٥ الف عامل خلال عامين .. بالاضافة الى العديد من المصانع الاخرى التى مازالت تحت الانشاء .. والتى يصل حجم استثماراتها لاكثر من ٣,٥ مليار جنيه منها مصنع الصلب المخصوص الذى تصل استثماراته لنحو مليار جنيه ..

واكد الوزير أن عدد المصانع التى دخلت مرحلة الانتاج بلغ ١٠٢ مصنعا .. والتى تحت الانشاء ١٢٠ مصنعا .

اضاف الوزير مؤكدا : ان المواطن المصرى سيستشعر الطفرة الكبيرة

التى ستشهدها الصناعة المصرية خلال عام ١٩٩٥ نتيجة للقرارات التى اتخذتها الحكومة مؤخرا من اجل حماية المواطن المصرى .. ومن اهمها القرار ١٠٧ والخاص بالمواصفه ٢٦١٣ المتعلقة بتحديد مدد صلاحية المنتجات الغذائية والتى تم تطبيقها منذ اسابيع قليلة ، والتى ستنعكس آثارها الايجابية على صحة المواطن .. وعلاوة على ذلك فلقد رفضنا طلب الصناع بتأجيل تطبيق القرار حتى يتمكنوا من تصريف مالديهم من مخزون سلعى .

واستطرد الوزير قائلا : ان هذا القرار اضافة الى انه سيساعده على محاربة الغش بكافة صورة فإنه سيمكننا من الصمود امام المنافسة الأجنبية .وفتح اسواق تصديرية جديدة للانتاج المصرى بالخارج فى ظل آليات السوق وسياسة التحرر الاقتصادى التى تنتهجها الحكومة .. هذا بالاضافة الى رفض اعادة طرح بواقى الصادرات المصرية للخارج للمستهلك بعد رفضها فى السوق العالمى ، لانه من حق المواطن ان يحصل على سلعة جيدة وبسعر تنافسى .

الحملات مستمرة

واختتم الوزير قائلا : ان حملات الرقابة الصناعية ضد محاولات الغش الصناعى ستظل مستمرة وستتم بشكل دائم ومفاجىء على المصانع بالمحافظات والمدن الجديدة .. وذلك للقضاء على الغش الصناعى والتجارى بهدف تنقية السوق المحلى من السلع المغشوشة والرديئة وذلك للقضاء على أية محاولة لخداع المستهلك المصرى .

تحذير لأصحاب السيارات

التقت « اقتصاديات السوق » مع عدد من رجال مكافحة الغش التجارى :

يقول سامى زارع : كثرت فى الفترة الاخيرة حالات غش قطع غيار السيارات وخاصة تيل الفرامل حيث يقوم الغشاشون بتجميع كميات كبيرة من قطع الغيار المستعملة من مقالب القمامة او الخرابات او الورش الصغير لتجددها ووضعها فى علب معلفة مكتوب عليها بيانات باللغة الانجليزية او الفرنسية ..

أضاف انه تم ضبط ٤٠٠ اسطوانة دبرياج مقلدة ومجددة بعد ان تم اعادة تغليفها ووضع اسم ماركات عالمية معروفة للتموية على المواطن وخداعه .. كما تم ضبط ١٤٠ علبة رومان بلى مقلدة و ٨٠ كوع مياه خاص بالسيارات وفلاتر سيارات هواء مياه زيت مقلدة .. وبعضها الاخر مصنع فى ورش غير مرخصة بالانتاج .. وأثبتت المعامل المختصة عدم صلاحيتها للاستعمال وتسبب تلف موتور السيارة .

«سرنجات» مغشوشة !

يقول محمد حسين محمد : انه سيتم التركيز فى المرحلة القادمة على الصيدليات بعد اكتشاف العديد من الادوية المغشوشة .. حيث تم ضبط كميات كبيرة من « سرنجات الحقن » منتهية الصلاحية لذلك فاننا نطالب المستهلك بأن يتأكد من تاريخ الصلاحية والتعقيم المكتوب على الادوية وخاصة السرنجات .

وقال طارق عبد التواب : العقوبات الرادعة التى نص عليها قانون الغش التجارى الجديد ستساهم فى القضاء على السلع الفاسدة والمغشوشة تماما .. بعد ان انتشرت هذه السلع فى الفترة الاخيرة بصورة ملحوظة لضعف العقوبات الموجودة بالقانون القديم .. وقد تم مؤخرا ضبط عدة اطنان من الاسلاك الكهربائية غير المطابقة .. وذلك فى بعض المصانع غير المرخصة بالمناطق النائية مثل باسوس والدويقة حيث تقوم هذه المصانع بتجميع « الخردة » و « المخلفات » لتصنيع اسلاك كهربائية منها وتعبئتها فى « كرايتنى » مدون عليها بعض العلامات الاجنبية المعروفة .. وقد تم ضبط هذه الكميات .. وتحويل اصحابها الى النيابة .

لحوم المجمعات !

● وفى الاسكندرية تمكنت ادارة شرطة التموين والتجارة الداخلية بقيادة العقيد حمدى مصطفى رئيس الادارة من القبض على مدير فرع المجمعات الاستهلاكية بباكوس بعد ان قام بالاتفاق مع جزار الفرع والاستيلاء على ٤٠٠ كيلو لحوم بقرية مدعمة .. واستبدالها بكميات اخرى من اللحوم الجاموسى المذبوحة خارج المجزر .

كما تم ضبط عدد من الاشخاص بمنطقة الهجانة بالعامرية يقومون بشراء الابقار والاغنام النافقة .. ثم عرضها لجمهور المستهلكين محققا من وراء ذلك ارباحا طائلة .. وتمكن كل من العقيد احمد العجرودى والنقيب أحمد وليد وقوة من الشرطة تحت اشراف العقيد حمدى مصطفى من ضبط المتهمين وهم يقومون بعرض بقرة نافقة تزن حوالى نصف طن من النوع المستورد .. وأفاد تقرير الطب البيطرى أنها محمومة وغير كاملة الادماء وغير صالحة للاستهلاك الادمى .. وضارة بصحة الانسان وقررت نيابة الدخيلة حبسهم ٤ أيام على ذمة القضية .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٣١ ديسمبر ١٩٩٤

أول ضيف ثقيل فى العام الجديد

الجات

العرب يخسرون ٨٨٧ مليون دولار سنويا ومصر أكبر الخاسرين

اعلنت الولايات المتحدة الامريكية ان دخلها بسبب الجات سيزيد بمقدار ٣٦ مليار دولار سنويا وأعلنت الأمم المتحدة ان خسائر العرب فى المجال الزراعى فقط بسبب الجات سيصل الى ٨٨٧ مليون دولار سنويا وأن مصر اكبر الخاسرين.

ولن تخسر مصر هذه النقود فقط، ولكنها ستعانى من ارتفاع فاتورة الغذاء والمزيد من البطالة والآثار الاجتماعية الخطيرة اذا لم يتم التحرك سريعا.

المصدر : .... الأهـــرام ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : .... ٢١ ديسمبر ١٩٩٤

فمع بداية العام الجديد تنضم اتفاقية الجات الى الثنائى الخطير صندوق النقد والبنك الدوليين ليكتمل ثالوث الاقتصاد العالمى المتحكم فى العالم. فالصندوق يقوم بدور الحارس على النظام العالمى الجديد من خلال التحكم فى سعر صرف مختلف العملات .. اما البنك الدولى فيقوم بالتحكم فى التدفقات المالية التى تستخدم فى التنمية .. أما الجات الأخت الثالثة لهذا الثنائى فمهمتها تحرير التجارة الدولية .

وللجات حكايات مهمة وتاثيرات خطيرة على الاقتصاد المصرى بصفة عامة وعلى المواطن المصرى بالتالى وهى تاثيرات لاتقل عن تاثيرات الصندوق والبنك اللذين فعلا بالمواطن المصرى الافاعيل.

الحكاية

وحكاية الجات تعود الى ٤٧ عاما وبالتحديد بعد الحرب العالمية الثانية فى عام ١٩٤٧ حيث تم فى ذلك الوقت انشاء التعريفات الجمركية (الجات) وكانت تهدف فى ذلك الوقت الى انعاش الاقتصاد العالمى من خلال تخفيض الجمارك وتوالت الجولات لتحقيق هذا الهدف وكانت ابرز الانجازات التى تم تحقيقها هى تخفيض الجمارك بما يعادل ٥٠٪ فى المتوسط فى جولة كيندى عام ١٩٦٠ ثم ٣٠٪ فى جولة طوكيو عام ١٩٧٥ واسهمت هذه الجولات فى حدوث شبه انتعاش فى الاقتصاد العالمى لم يدم طويلا .. فسرعان ماحلت محله موجة من الكساد وارتفاع الاسعار فى عام ١٩٨٢ ، واصبح العالم بيئة غير صهالحة لمزيد من تحرير التجارة الدولية .. بل على العكس من ذلك .. فقد تفجرت مشكلة المديونية وظهرت الرغبة فى الحماية... فكل دولة تريد ان تحمى نفسها من غزو الآخرين لها ونجحت بعض الدول فى استغلال هذه الحماية الجديدة ونما اقتصادها وتطور مثل النمور الاربعة كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة واستطاعت هذه الدول ان تنمو باقتصادها .. بل وتمثل خطرا على الولايات المتحدة ودول اوروبا الغربية وشرعت الولايات المتحدة وأوروبا الغربية فى الوقوف امام هذا الحظر الذى اطلقوا عليه الفيضان الكاسح.

واسرعت هذه الدول فى عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٨ الى ادخال تعديلات على قانون التجارة .. ففى امريكا اعطى القانون للرئيس الامريكى سلطات استثنائية بفرض قيود عقابية فى حالة وجود منافسة غير عادلة من هذه الدول وهو مااطلق عليه خبراء الاقتصاد الاجراءات الحمائية الرمادية .. فهذه الأجراءات لاتخالف الجات ولا تتفق معها ، ونتيجة لهذه المشكلات العديدة جاءت الدورة الأخيرة بالارجواى فى ١٩٩٣/١٢/١٥ ليتم التصديق على الاتفاقية التى يبدأ تطبيقها مع بداية العام الجديد ١٩٩٥.

وهذه الاتفاقية بطبيعة الحال مثل اعمال الدول العظمى .. كلها تبدو وكانها تحمل هدفا انسانيا نبيلا يخدم البشرية وينعش اقتصادها .. الا ان النظرة المتأنية لها تهدم كل هذه المقولات .. فعلى الرغم من توقيع ١١٧ دولة عليها الا ان من اشتركوا فى المفاوضات الفعلية لايزيدون على ٢٧ دولة غنية تقودها الولايات المتحدة الامريكية والمجموعة الاوروبية (١٢دولة).

اما بقية الدول كما يؤكد عبد الكريم المدرس الامين العام لغرفة التجارة العربية البريطانية يصل عددها الى ٩٠ دولة .. فقد دفعت الى التوقيع والحصول على موافقة برلماتها فى موعد اقصاه ابريل ١٩٩٤ ، ومن بين هذه الدول مصر التى لم تجر الابحاث اللازمة للمكاسب والخسائر والمشكلات والازمات المترتبة على هذه الاتفاقية ، وهكذا تدخل مصر معركة الجات دون اسلحة فى حين ان معظم الدول استعدت باسلحة عديدة وعلى راس هذه الدول الولايات المتحدة التى استعدت بسلاحين خطرين .. اولهما اتفاقية (النافتا) التى عقدتها مع كندا والمكسيك فى نهاية ٩٣ حيث تمت ازالة الحواجز الجمركية بينهما وفى نوفمبر ٩٣ قامت امريكا بالاتفاق مع الدول الآسيوية على استيراد الارز منها مع بداية عام ٩٥ واجبرت اليابان على استيراد ٤٪ من

المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣٠/١/١٩٩٤

استهلاكها من الارز من امريكا .

ارتفاع فاتورة الغذاء

وتكاد تكون الاتفاقية الزراعية احد اخطر آثار اتفاقية الجات .. فمن بين ٢٦ الف صفحة هي صفحات الاتفاقية تشغل الاتفاقية الزراعية ١٣ جزءا وخمسة ملاحق وتتضمن ٢١ بندا ويكاد يصبح اول آثارها الخطيرة هو ارتفاع فاتورة الغذاء .

وهي نتيجة طبيعية للضوابط التي تضمنتها الاتفاقية بالنسبة للدعم الذي وصلت به الى حد الالغاء

وكانت مسالة الغاء الدعم المقدم للزراعة في اوروبا احدى المشاكل المثارة بين فرنسا والولايات المتحدة حيث كانت عملية الدعم الحكومي للزراع تساعد علي خفض سعر السلع الغذائية ومع بداية العام الجديد سيتم الغاء هذا الدعم على الصادرات الزراعية ، وقد بدات أمريكا ذلك بالفعل واعلنت انه مع بداية عام ٩٥ سيتم رفع الدعم بنسبة كبيرة عن صادراتها من السلع الزراعية حيث سيتم خفض الدعم المقدم لصادرات القمح الى مصر من ٦٠ دولارا الى ٢٠ دولارا ، وهو مايعني زيادة في الطن قدرها ٤٠ دولارا مع العلم بان مصر تستورد ٣ ملايين طن من القمح الامريكي .

ولان مصر تعد من اكبر الدول استيرادا للمنتجات الغذائية بوجه عام وبنسبة تزيد على ٢٥٪ فانها ستواجه ارتفاعا حادا في اسعار هذه السلع التي تقوم باستيرادها وعلى راسها القمح وبقية الانواع الاخرى من الحبوب بالاضافة الى الالبان والسكر والزيوت النباتية واللحوم التي تعد مصر من ابرز الدول المستوردة لها.. فكما تؤكد الدراسات التي قامت بها الغرفة التجارية العربية فإن الدول العربية تعاني من سياسات زراعية خاطئة .. ادت لوضعها في هذا الموضع الخطر وتاتي مصر على راس هذه الدول وتقدر الامانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية الزيادة التي ستواجهها الدول العربية وعلى راسها مصر في حدود ٢٤-٣٣٪ وهي قيمة سيتحملها المواطن بالدرجة الأولى ..

الخسائر

وفي دراسة للامم المتحدة عن الخسائر التي سيتعرض لها العرب بسبب الجات تؤكد ان هذه الخسائر ستصل الى ٨٨٧ مليون دولار سنويا

تحقيق

شعبان خليفة

ومصر هي اكبر الخاسرين .. كما تؤكد الدراسة . فهي في المرتبة الأولى تليها العراق.

وكما تشير د. خديجة الاعسر الاستاذة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة .فإن انعكاسات رفع الدعم عن السلع الزراعية سيضع مصر في موقف خطير يتحمله المواطن المصرى رغم ان السبب فيه خطأ السياسات الزراعية في مصر ، ويكفي كما تقول ان نشير الى ان مصر تستورد ٦٠٪ من القمح و١٤٪ من اللبن و١٦ ٪ من السكر من احتياجاتها . كما تستورد ٢٢٪ من الشاي والقهوة والتبغ من واردات الدول العربية بأكملها والتي وصلت في الاعوام الماضية الى ١ر١ مليار دولار سنويا وترى د. خديجة ان مصر يمكن ان تقلل من خطورة آثار الجات من خلال احلال المنتجات العربية محل الواردات الاجنبية ، ويعد هذا المحور أهم محاور المواجهة واذا تم التنسيق بين مصر والدول العربية في هذا المجال فإن ذلك ستكون له انعكاسات افضل من تلك التي تتعرض لها مصر بدون هذا التنسيق الذى ادى الى وضعها في هذا المازق .

مساواة باطلة

أما قطاع الخدمات الذى يعد من أضخم قطاعات التجارة حيث يبلغ حجمه ٣٠٠٠ مليار دولار وتعتبر الدول العربية من الدول المستوردة في هذا القطاع وان كانت مصر من افضلها حالا .. الا انها تتعرض جميعا لمواجهة صعبة مع الدول الكبرى بسبب اتفاقية الجات، حيث تتيح الجات للشركات الاجنبية الدخول الى الاسواق المصرية لمنافسة الشركات الوطنية التي تفتقد الى الكثير من المميزات التي تتمتع بها الشركات الاجنبية.

وتشترط الاتفاقية معاملة موردي الخدمات الاجانب بنفس معاملة الوطنيين وهو ماسوف يضع كل الدول العربية والشركات المصرية في منافسة غير عادلة في مجال الخدمات التي تشمل نشاط البنوك وشركات التامين والسياحة والمقاولات والنقل والاستشارات وغيرها .. فمثلا اذا اراد احد البنوك الامريكية ان يقوم بعمليات مصرفية في مصر فإنه مع اتفاقية الجات يصبح على قدم المساواة مع البنوك المصرية في حين انه لم يكن الامر كذلك قبل بداية العام الجديد.

ولايقل الخطر الذى تواجهه الصناعة المصرية بسبب الجات عن الاخطار الاخرى .. بل تزيد عليها .. حيث تمثل الصناعة ٣٠٪ من الدخل القومي المصرى ، كما انها تتكلف تكاليف ضخمة حيث وصلت استثماراتها عام ١٩٩٣ الى مليار و٨٨٩ مليون جنيه تقريبا قيمة انتاجها ٤ مليارات و١٥١ مليون جنيه ، كما وصلت استثمارات الصناعة عام ٩٤ الى ٣ مليارات و٥٧٩ مليون جنيه يتوقع ان يصل انتاجها السنوى الى ٩ مليارات و٢٩٥ مليون جنيه وهذه الاستثمارات الضخمة تعاني من ارتفاع سعر المنتج النهائي وقلة جودته

فكما يؤكد د.سيد متولي الاستاذ بهندسة القاهرة فإن الصناعة المصرية تعاني غياب التخطيط الضرورى لتطويرها ، ومازالت تعتمد علي التجميع وتركيب المنتجات ذات الاصل الاجنبي ، ولكي نواجه آثار الجات عام ٩٥ وتستطيع مصر ان تقلل من الاخطار المتمثلة في المنافسة مع الدول المتقدمة ..فإنه مطلوب رسم استراتيجية للصناعة المصرية من خلال خطط وبرامج متكاملة تضمن للصناعة مواجهة مع الصناعات الاخرى.

وتشير دراسة للشعبة العامة للمستثمرين بالاتحاد العام للغرف التجارية الى ضرورة الاسراع في وضع اجراءات عاجلة لحماية الصناعة الوطنية التي تعاني من عدم وجود بيانات عن الواردات الفعلية لمصر والعديد من طرق الغش الصناعي وتطالب الدراسة بتطبيق حصص الاستيراد للسلع الاجنبية التي لها مثيل محلي على ان تتعاون هيئة التصنيع واتحاد الصناعات في تنفيذ ذلك والاسراع في تطبيق نظام مكافحة الدعم والاغراق واجراءات الوقاية.

كما طالبت الدراسة بعدد من الضوابط لتحقيق الانضباط الكامل للصناعة المصرية التي تواجه خطر الجات ، ومن اهم هذه الضوابط النظر في القوانين والضرائب التي تعوق الصناعة المصرية عن المنافسة

اعادة النظر

كما يؤكد الخبراء ضرورة تطبيق نظام الجودة العالمي الايزو ٩٠٠٠ حتى تتمكن الصناعة المصرية من المنافسة.

وتعد اخطر آثار الجات انها ستؤدى الى المزيد من البطالة لانها كما يؤكد د.علاء رضوان أستاذ الميكانيكا بكلية الهندسة جامعة القاهرة ويحذر من غياب الدراسات رغم مرور ٢٤ عاما على توقيع مصر على اتفاقية الجات عام (١٩٧٠) ويضيف ان غياب هذه الدراسات جعل الرؤية غير واضحة تماما بالنسبة لمصر

وخصوصا بالنسبة لقطاع الاعمال العام، وهو مايجعلنا نعتقد ان العديد من المشاكل التي تتعلق بالعمالة والبطالة سوف تواجه مصر بسبب الجات فلدينا في مصر الكثير من العمالة الزائدة مما ادى الى ارتفاع تكلفة الانتاج وعدم القدرة على منافسة الأسعار العالمية وهذه الصدمة للصناعة المصرية في ظل اتفاقية الجات ستكون قوية وبارزة!

حقائق

ثم ان هناك مجموعة من الحقائق يجب وضعها في الحسبان بالنسبة لتأثير الجات على الصناعة المصرية واهمها ان الصادرات المصرية تتركز في قطاعين الأول هو قطاع البترول الذى يسيطر على ٥٠٫٨٪ من حصيلة الصادرات المصرية ثم قطاع المنسوجات الذى يمثل ١٤٫١٪ حسب ارقام ١٩٩٣ اما بقية الصناعات من التعدين والمواد الهندسية فلا تمثل سوى ٢١٫٤٪ من جملة الصادرات المصرية وهذا يعني ان ان ما سوف تحصل عليه مصر من مزايا لإتفاقية الجات سيكون منخفض القيمة كما ان الصناعة المصرية لاتعاني فقط من عوامل داخلية تعوقها مثل ارتفاع تكلفة الانتاج وانخفاض الجودة ولكنها ايضا تتعرض لضعف القدرات التسويقية والروتين والتعقيدات الادارية المرتبطة بعملية التصدير وهو الامر الذى يجب ان تبحثه الحكومة جيدا عند استقبال الضيف الجديد الثقيل مع بداية العام من اجل مصلحة المواطن المصري.

المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣١ ديسمبر ١٩٩٤

أميركا وكندا وأوروبا تستكمل خطوات انشاء منظمة التجارة الدولية

● جنيف – رويتر – اتخذت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وكندا امس الجمعة الخطوة النهائية الرسمية التي تسمح بولادة منظمة التجارة الدولية في ١ كانون الثاني (يناير) المقبل.

فقد سلم مبعوثون من القوى التجارية الثلاث الكبرى وبينهم مسؤولون من الدول الـ ١٢ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الى منظمة الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة (غات) أوراق تصديقهم على اتفاقية التجارة العالمية التي تنص على انشاء منظمة التجارة الدولية.

وقال اندرو ستولر القائم بأعمال رئيس البعثة الأميركية الى «غات» «اننا قمنا جميعاً معاً بعمل شاق للوصول الى هذه النتيجة ويمكن اعتبار هذا الاحتفال احتفالاً رمزياً».

من جهته صرح جان بيير لان سفير الاتحاد الأوروبي لدى «غات» التي ستحل منظمة التجارة الدولية محلها «نحن واثقون من قدرة القوى الكبرى على ان تعمل معاً بنجاح في منظمة التجارة الدولية لما فيه منفعة الجميع».